

Page No 70529  
all at this.

VAL - 14<sup>th</sup> 50914

Account No. ....

date

This book should be returned on or before the last stamped above. An overdue charges of 6 nP. will be levied for each day. The book is kept beyond that day.



S. No: - 631  
Gn.

115182



**ALLAMA  
IQBAL LIBRARY**

**UNIVERSITY OF KASHMIR**  
HELP TO KEEP THIS BOOK  
FRESH AND CLEAN



Page No 70  
Date 10/10/19

Date... 12:4:55...

Account No. ....

This book should be returned on or before the last stamped above. An overdue charges of 6 nP. will be levied for each day. The book is kept beyond that day.



# الإشارات والتنبيهات

للسيخ أبي علي حسين بن عبد الله بن سينا

## الجزء الأول في علم المنطق

مع الشرح للحقوقي نصير الدين محمد بن محمد بن الحسين الطوسي

وشرح الشرح للعلامة قطب الدين محمد بن محمد بن جعفر البرقي



## توكيد وعد

إعلاء شأن الحكمة و إدناء القطوف وعدنا حملة عبء العلم بنشر كتب الفلسفة الإسلامية ، و كان في مختلف كتبها كتاب الإشارات والتنبيهات سفرأ ناصعاً يمثل سداد الرأي ، و صحيفة بلجاء فيها نتاج مجهود الفكر في أعلى مراتب رقاءه ، عاباً لا ينزف تقف العقول على ساحله إكباراً ، و راسياً لا ينسف تبهر الأفكار أمامه إعجاباً . يبتغى بذلك عباقرة الأعلام ويصدق أنه جعلوه محور التحقيق وأوسعوه بالشرح والتعليق . فأخذنا بالإيجاز بنشره ونشر ما شيف به من نداء : الشرح والحق أنه بحر زاخر تجود بدرره لغائص اللجج يكشف الإعضال و يحل الإشكال . و شرح الشرح وهو سيل جارف يحكم على الجائر بأحكام الحجج يوهن وتائع المريب وينقض نسائج المبطل . باذلين المجهود في المراجعة إلى أصح النسخ و التطبيق عليها ساعين في إتقان الطبع وتحسينه وإحكام العمل وترصيفه رجاء النيل بالرضى فعسى أن يحوز قبولا .

و اتبعاً للمستحسن المرسوم وضعنا للكتاب مقدمة تبحث عن تطور الفلسفة وتاريخها و بالأخص عن آراء الشيخ و كتابه - الإشارات والتنبيهات - و عن آراء شارحي الكتاب و بالجملة عن فلسفة ابن سينا و شيعته فاتسع النطاق و خرجت عن الوضع فرأينا النقص عملاً لا يحمد وإفراده جزءاً مستقلاً أحسن وأفيد . والآ نؤكّد الوعد ، ونسئل الباري أن يجعله وعداً غير مكذوب .



رغم السعي في سبيل التنقيح عثرنا على أخطاء و يكاد لا يخلو عن غيرها فليصحح

السطر	الصفحة	الصحيح	السطر	الصفحة	الصحيح
٥	٢٠٧	العكس	١٣	٤٥	مستأنف
٩	٢٠٨	هـ) وأما	١	١١٥	يسمونهما
٢٠	٢٠٩	الممكنات	١١	١١٦	حاصل
١٦	٢٣٥	الا استثنائية	٤	١٢٦	الاسماء
١٣	٢٣٩	إطراح	٣	١٣٦	فان
٢٠	٢٥٣	أنسان	٧	١٣٨	هـ) اشارة
١٥	٢٥٤	جمعهما	١٥	١٤٣	الضرورة
العنوان	٢٧١	لجهة	٦	١٤٤	الضرورة
١٦	٢٨٠	لما	١٧	١٥٧	يقتصر
١١	٢٨٢	باستثناء	٢٤	١٦٠	الطبيعة
١٥	٢٩٢	والاقلى	العنوان	١٨٩	التمسك
٢٦	٢٩٥	لاحقة	٧	٢٠٠	وليكن
العنوان	٣٠٥	اندراج	٩	٢٠٥	تنعكس

سقطت من صفحة ٢٧١ السطر الثالث بعد كلمة الإقتران هذه العبارة . من مطلقة و ضرورة أيضاً في ذلك الشكل فإنها إنما توافق الكبرى لا بالإتفاق .



أنجزنا الوعد بنشر الجزء الأول في صناعة المنطق من  
 كتاب الإشارات والتنبيهات مع الشرح و شرح الشرح و  
 يتلوه الجزئان الآخران في علم الطبيعة وعلم ما قبل علم الطبيعة.  
 في المطبعة الحيدرية - طهران - شوال سنة ألف وثلاثمائة و  
 سبع وسبعين هجرية .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفقنا لافتتاح المقال بتحميده ، و هدانا إلى تصدير الكلام بتمجيده ، وألهمنا الإقرار بكلمة توحيده ، وبعثنا على طلب الحق وتمهيده ، وصلوته على المصطفين من عبيده ، خصوصاً على نحد وآله المخصوصين بتأييده .

وبعد : فكما أن أكمل المعارف وأجلها شأناً وأصدق العلوم وأحكمها تبياناً هو المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية ، كذلك أشرف ما ينسب إلى الحقيقة واليقين من جملتها وأولاها بأن توقف الهمة طول العمر على قنيتها ، هو معرفة أعيان الموجودات المترتبة المبتدئة من موجدتها ومبدئها ، والعلم بأسباب الكائنات المتسلسلة المنتهية إلى غايتها ومنتهاها ، و ذلك هو الفن الموسوم بالحكمة النظرية التي تستعد باقتنائها النفوس البشرية .

وكما أن المتقدمين الفائزين بها تفضلوا على من بعدهم بالتأسيس والتمهيد ، كذلك المتأخرون الخاضعون فيها قضوا حق من قبلهم بالتلخيص والتجريد .  
وكما أن الشيخ الرئيس أبا علي الحسين ابن عبدالله ابن سينا - شكر الله سعيه - كان من المتأخرين مؤيداً بالنظر الثاقب والحدس الصائب ، موقفاً<sup>(١)</sup> في تهذيب الكلام وتقريب المرام ، معتنياً بتمهيد القواعد و تقييد الأوابد<sup>(٢)</sup> ، مجتهداً في تقرير الفرائد و تجريد هاعن الزوائد ، كذلك كتاب الإشارات والتنبيهات من تصانيفه وكتبه كما وسمه هو به ، مشتمل على إشارات إلى مطالب هي الأمهات ، مشحون بتنبيهات على مباحث هي المهمات ، مملوء بجواهر كلها كالفصوص ، محتوي على كلمات يجرى أكثرها مجرى

(١) رجل موقف : حنكته الايام . ورجل موقف على الحق : ذلول به .

(٢) الابد بالمد : الوحش . والجمع اوابد و اوابد الكلام : غرابه .



النصوص ، متضمنين لبيانات معجزة في عبارات موجزة ، وتلويحات رائعة بكلمات شائقة قد استوقف الهمم العالية على الإكتناه <sup>(١)</sup> بمعانيه ، واستقصر الآمال الوافيه دون الإطلاع على فحوايه <sup>(٢)</sup>.

وقد شرحه فيمن شرحه الفاضل العلامة فخر الدين ملك المناظرين محمد بن عمر ابن الحسين الخطيب الرازي - جزاه الله خيراً - فجهد في تفسير ما خفى منه بأوضح تفسير ، واجتهد في تعبير ما التبس فيه بأحسن تعبير ، وسلك في تتبع ما قصد نحوه طريقة الإقتفاء ، وبلغ في التفتيش عمماً أودع فيه أقصى مدارج الاستقصاء ، إلا أنه قد بالغ في الرد على صاحبه أثناء المقال ، وجاوز في نقض قواعده حد الاعتدال ، فهو بتلك المساعي لم يزد إلا قدحاً ، ولذلك سمى بعض الظرفاء شرحه جرحاً ، ومن شرط الشارحين أن يبذلوا النصرة لما قد التزموا شرحه بقدر الإ استطاعة ، وأن يذبوا عما قد تكفلوا إيضاحه بما يذب به صاحب تلك الصناعة ، ليكونوا شارحين غير ناقضين ، ومفسرين غير معترضين ، اللهم إلا إذا عثروا على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح فحينئذ ينبغي أن ينبهوا عليه بتعريض أو تصريح ، متمسكين بذيل العدل والإ نصاف ، متجنبين عن البغي والإعتساف ، فإن إلى الله الرجعى ، وهو أحق بأن يخشى .

ولقد سألتني بعض أجلة الخلان <sup>(٣)</sup> من الأحبة الخُلصان وهو الرفيع رئيس الدولة وشهاب الملة ، قدوة الحكماء والأطباء وسيد الأكابر والفضلاء - بلغه الله ما يتمناه وأحسن منقلبه ومشواه - : أن أقرّ ما تقرّر عندي مع قلّة البضاعة ، وأودع ما ما قبض عليه يدى مع قصور الباع في الصناعة : من معانى الكتاب المذكور ومقاصده ، وما يقتضى إيضاحه ممّا هو مبني على مبانيه وقواعده ، ما تعلمته من المعلمين المعاصرين

(١) اكتنه الشيء : بلغ كنهه وكنه الشيء : جوهره واصله وحقيقته .

(٢) فحا بكلامه الى كذا : اشار و الفحوى من الكلام : مذهبه ومعناه . والجمع فحاو .

(٣) الخليل : الصديق المختص . والجمع اخلاء . وخلان بالضم . والخلصان جمع الخلص بالكسر :

الخدن ويستوى فيه المفرد والجمع يقال (هو خلصاني وهم خلصاني)



والأقدمين ، أو استفدته من الشرح الأول وغيره من الكتب المشهورة ، أو استنبطته بنظري القاصر وفكري الفاتر ، و أشير إلى أجوبة بعض ما اعترض به الفاضل الشارح : مما ليس في مسائل الكتاب بقادح ، وأتلقى ما يتوجه منها عليها بالإعتراف ، مراعيًا في ذلك شريطة الإنصاف ، وأغمض عما لا يجدي بطائل ولا يرجع إلى حاصل ، غير ملتزم في جميع ذلك حكاية ألفاظه كما أوردها ، بل مقتصرًا على ذكر المقاصد التي قصدها مخافة الإطناب المؤدى إلى الإسهاب<sup>(٢)</sup> . وفي نيّتي إنشاء الله أن أوسمه بحل مشكلات الإشارات ، بعد أن أتممه ، وأرجو أن يغفر لي ربي خطيئاتي ويعذرني من يعثر على هفواتي وإنّي للخطايا لمعترف ، وبالقصور والعجز لمعترف ، ومن الله التوفيق وإليه انتهاء الطريق .

صدر الكتاب قول الشيخ - رحمه الله - :

✽ (أحمد الله على حسن توفيقه وأسأل هداية طريقه وإلهام الحق بتحقيقه) ✽  
أفد الفاضل الشارح : أن هذه المعاني يمكن أن يحمل على كل واحدة من مراتب النفس الإنسانية بحسب قوتها النظرية والعملية بين حدّي النقصان والكمال أمّا النظرية : فلأن جودة الترقى من العقل الهيولاني الذي من شأنه الاستعداد المحض ، باستعمال الحواس ، إلى العقل بالملكة الذي من شأنه إدراك المعقولات الأولى أعني البديهيات ، لا يكون إلا بحسن توفيقه تعالى . وجودة الانتقال من العقل بالملكة ، إلى العقل بالفعل الذي من شأنه إدراك المعقولات الثانية أعني المكتسبة لا يتأتى إلا بهدايته تعالى إلى سواء الطرق دون مضلاتها . وحصول العقل المستفاد أعني العقود اليقينية التي هي غاية السلوك ، لا يمكن إلا بإلهامه الحق بتحقيقه . فإن جميع ما يتقدمها من المقدمات وغيرها لا تفعل في النفس إلا إعدادًا مما لقبول ذلك الفيض من مفيضه . وأمّا العملية : فلأن تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع الحقّة والنواميس الإلهية إنما يكون بحسن توفيقه تعالى ، وتركيبه الباطن من الملكات الرديّة تكون بهدايته تعالى ، وتحلية السرّ بالصورة القدسية تكون بإلهامه .



وأقول : الطالب السالك يرى في بدو سلوكه <sup>(١)</sup> أن مطالبه إنما تتحصل بسعيه وبكده وبتوفيق الله تعالى إياه في ذلك ، وهو جعل الأسباب متوافقة في التسبيب ؛ ثم إنه إذا أمعن في السلوك ، علم أنه لا يقدر على السلوك إلا بهدأيته تعالى إلى الطريق السوي ، وإذا قارب المنتهى ظهر له أنه ليس فيما يحاول من الكمالات إلا قابلاً لما

(١) قوله « الطالب السالك يرى في بدو سلوكه » : الطالب السالك لتحصيل المعارف الإلهية والعلوم الحقيقة . لسلوكه وحركته الفكرية ثلاثة أحوال ، بداية ، ووسط ، ونهاية ، وفي مبدء سلوكه يرى أن مطالبه العلمية إنما يحصل منه ، لكن حصولها منه يتوقف على التوفيق ، وهو جعل الأسباب المعده لحصول العرفان مجتمعة متوافقة في التسبيب ، ثم إذا غاض لجة السلوك ورأى تمدد الطريق إلى مطالبه واختلافها في التأدية وعدمها ، والصواب والخطأ ، مع قصور قوته عن التمييز بينها والاهتداء إلى سواء الطريق ، يعتقد أنه عاجز عن السلوك إلا بهدأية الله تعالى ، وإذا وصل إلى المنتهى يظهر له أنه ليس له أثر في تحصيل المعرفة سوى كونه قابلاً لما يفيض عليه ، فله في كل حالة من الحالات اعتقادان : أما في الأولى فاعتقاد نسبة تحصيل المعارف إليه بالكلية ، واعتقاد شرطية التوفيق ، والأول خطأ ، والحمد على التوفيق الذي اعتقده بالاعتقاد الصحيح وأما في الثانية فاعتقاد نسبة الفعل إليه وإلى الله تعالى بالتشريك فقد اعتقد أن لنفسه في ذلك تأثير أو هو خطأ ، وأن الله تعالى تأثيراً بحسب الهداية ، وهو اعتقاد صحيح . وفي الثالثة اعتقاد أنه قابل ، وأن الفاعل في ذلك ليس إلا الله تعالى وهما اعتقادان صحيحان ، فلما القينا الاعتقادات الباطلة في هذه الأحوال ، لم يكن السبب لنجاح مرام الطالب إلا التوفيق في الحالة الأولى ، والهداية في الثانية ، والإلهام في الثالثة ، فالشيخ عده هذه الأسباب الموصلة إلى المطالب في صدر كتابه ، تنبيهاً على أن الطالب الخايش فيه يجب أن يحمد الله تعالى على توفيقه للشروع فيه ويسأل الهداية والإلهام حتى يحصل الفوز ببيامنه . فإن قلت : حكمه بأن عند المنتهى يظهر له أنه ليس إلا قابلاً بنا في حكمه بأنه يرى في كل حالة من الثلاثة أن الله تعالى في كل ذلك تأثيراً و لنفسه تأثيراً إذا لتأثر لا يطلق على القبول . فنقول : المراد من التأثير ههنا أن يكون له دخل في تحصيل المعارف و هو يختلف قلة وكثرة بحسب اختلاف الحالات ، وتلخيص ما ذكره : أن من حاول تحصيل علم ما فما لم يكن موفقاً من عند الباري للخوض فيه ، لم يتوجه إلى تحصيله ، ثم إذا شرع في اكتسابه إحتاج إلى هدايته إلى الصراط المستقيم المؤدى إليه ، وإذا سلكه إفتقر إلى الهامة الحق إذ لا دخل له في تحصيل العلوم إلا الأعداد لذلك فهي الأسباب الموصلة إلى المطلوب على ما هو حاصل ، ويسأل ما ليس بحاصل وما هو . و الشيخ لما وفق لوضع مثل هذا الكتاب المشتمل على مطالب شريفة عالية ، حمد الله على حسن توفيقه لذلك ، ولاختلاف طرق تلك المطالب ، سأله هداية الطريق إليها ولأن إفاضتها ليست إلا من الله الكريم سأله الهام الحق فيها ، وما ذلك منه إلا لتعليم المتعلم المستيقظ . م



يفيض عليه من الفاعل الأول - جل ذكره - فظهر أنه يرى في كل حال من الأحوال الثلاثة أن الله تعالى في ذلك تائيراً ، و لنفسه تائيراً ، إلا أن ما ينسبه إلى نفسه من التأثير في الحالة الأولى أكثر مما ينسبه إلى الله تعالى ، وفي الحالة الثانية قريب منه ، وفي الحالة الثالثة أقل منه ، وإنما يختلف آرائه بحسب استكمالها قليلاً قليلاً ، فالشيخ عبّر بالتوفيق والهداية والإلهام عن غاية ما يتمناه الطالب من الله تعالى في الأحوال الثلاثة : مما يراه سبباً لإنجاح مرامه ، ثم نبّه المتعلم بما افتتح به كتابه على أنه ينبغي له إذا دخل في زمرة الطالبين أن يحمد الله تعالى على ما تيسر له من التوفيق للخوض في الطلب والسلوك ، ويسأله ما يرجوه من الهداية والإلهام ليتم له بهما الوصول إلى المنتهى فائزاً بمطالبه .

قوله :

☆ (وَأَنْ يَصَلِّيَ عَلَى الْمُصْطَفِينَ مِنْ عِبَادِهِ لِرِسَالَتِهِ خُصُوصاً عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ . أَيُّهَا الْحَرِيفُ عَلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ ، إِنِّي مُهْدٍ إِلَيْكَ فِي هَذِهِ الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ أَصُولاً وَجَمَلاً مِنْ الْحِكْمَةِ ، إِنْ أَخَذْتَ الْفُطَانَةَ بِيَدِكَ سَهَّلَ عَلَيْكَ تَفْرِيعُهَا وَتَفْصِيلُهَا) ☆  
أقول : الفروع لأصولها كالجزئيات لكلياتها<sup>(٢)</sup> ، مثاله زيد وعمر ولانسان .

(٢) قوله « الفروع لأصولها كالجزئيات لكلياتها » : الاصل مقدمة كلية تصلح أن تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة إلى الفعل . مثلاً إذا حصل عندنا أن كل إنسان ناطق ، وحصل أن زيداً إنسان ، فقد حصل عندنا أن زيداً ناطق وهو الفرع ، والاصل تلك المقدمة الكلية وليس بجزئى لها بل نسبته إليها نسبة الجزئى إلى الكلى فى تعرف أحكامه منه ، فمثال زيد وعمر ولانسان إنما هو مثال الجزئيات والكلى ، لا الفرع والاصل ، وإن اردنا ان يكون مثلاً لها قدرنا شيئاً وهو عند الحكم دليها ، فإذا حكمنا على الانسان وعلى زيد وعمر فالحكم على الانسان اصل ، والحكم على زيد وعمر وفرع ، والجملة هى مجموع الاجزاء من حيث هو مجموع ، والتفصيل هو تبين اجزاء الجملة وتمييز بعضها عن بعض ، وقد يطلق على الجزء المفصل ، الممتاز ، وهو المراد من قوله « والتفصيل لجملة كالاجزاء لكلياتها » وإنما قال كالاجزاء لان التفصيل إنما هو باعتبار تمييز الاجزاء بالعوارض واللواحق ، والاجزاء إذا اعتبرت مع العوارض لا يكون اجزاء ، بل كالاجزاء ، فالتفاصيل المذكورة فى الجملة وإن لم يذكر معها ، بخلاف الفروع فانها لا يكون مذكورة فى الاصول ، بل يحتاج فى اخراجها من القوة إلى الفعل وهو التفريع ، إلى تصرف زايد وهو تفصيل الصغرى السهلة الحصول وضمها مع الاصل على منهاج ضرب منتج ، واما التفصيل فلا يحتاج الى -



والتفصيل لجملته كالأجزاء لكلها ، مثاله زحل والمشتري للمتحركة . و الفروع غير موجودة في الأصل بالفعل ، بخلاف التفصيل الموجود في الجملة بالفعل و إن لم يكن مذكوراً معها بالفعل ، وإخراج الفروع إلى الفعل يحتاج إلى تصرف زائد في الأصل و هو المسمى بالتفريع ، فلذلك قال : سهل عليك تفريعها ولم يقل ظهر أو بان لك فروعها .

قوله :

« ( ومبدىء من علم المنطق ومنتقل عنه إلى علم الطبيعة وما قبله ) »  
أقول : الإبتداء بالمنطق واجب لكونه آلة في تعلم سائر العلوم ، و أمّا الطبيعة فهي المبدأ الأول <sup>(١)</sup> لحركة ماهي فيه ، أعني الجسم الطبيعي ، و لسكونه بالذات ، و

— هذا العمل الكثير ، وإنما تكفى فيه حركة يسيرة ، لوجودها في الجملة بالفعل ، فلهذا أتى بما يشمل التفريع و التفصيل ، و هو السهولة ، دون الظهور المختص بالتفصيل ، لانه انكشف امور موجودة بالفعل خفى عن العقل . ٢

(١) قوله « وأما الطبيعة فهي المبدأ الاول » : المراد بالمبدأ العلة الفاعلية وهي ليست بانفرادها علة للحركة والسكون ، بل مع انضياف شرطين هما عدم الحالة الملازمة و وجودها ، و التقييد بالاول إحتراز عن النفوس الارضية فانها مباد لحركات ماهي فيه كالانماء مثلا ، إلا أنها ليست مبادى أولية بل هي باستخدام الطبائع والكيفيات . وقوله ماهي فيه . إحتراز عن المبادى القسرية . وقوله بالذات . يحتمل أن يكون بالقياس إلى المبدء ويكون معناه : الطبيعة تحرك لا عن تسخير قاصر إياها ، بل بذاتها ، فالمبدء للحركة إنما يسمى طبيعة لا من جهة أنه مبدء للحركة مطلقا بل من جهة أنه مبدء بالذات المتحرك لا على تسخير قاصر ، ويحتمل أن يكون بالقياس إلى المتحرك ، ويكون معناه أنه تحرك الجسم المتحرك بالذات لا بالغير فلتن قات : قوله لحركة ماهي فيه معناه لحركة ما الطبيعة فيه ، وحينئذ يلزم تعريف الشيء بنفسه . فنقول : يمكن أن يرجع الضمير إلى المبدء باعتبار أنه العلة الفاعلية فلا اختلاف في التعريف ، وتمام الكلام فيه سيجيء في النقط الثاني . والعلم المنسوب إلى الطبيعة ، أي علم الطبيعة في (قول الشيخ و نقل عنه إلى علم الطبيعة) : هو العلم الطبيعي ، لا العلم بالطبيعة وحدها ، فانه مسئلة من العلم المنسوب إلى ما قبل الطبيعة أعني العلم الالهي ، لان الطبيعة جزء من الجسم الطبيعي ، وهو موضوع العلم الطبيعي ، والموضوع واجزائه لا يثبت في العلم ، والا لدار ، بل في العلم الاعلى ، وإنما نسب العلم إلى الطبيعة ، لانه باحث عن أحوال الاجسام من جهة أنها واقعة في التغيير بالحركة والسكون ، و هذه الجهة هي جهة الطبيعة . ثم هيئنا شيان ، العلم والمعلوم ، فالمعلومات الالهية مقدمة على المعلومات الطبيعية باعتبار ، ومتأخرة باعتبار ، أما تقدمها فبوجهين ، أحدهما بالذات والعلية ، وثانيهما بالشرف لان المعلومات —



العلم المنسوب إليها هو العلم المسمى بالطبيعيّات ، لا العلم بالطبيعة نفسها ، فإنه أحد مسائل العلم المنسوب إلى ما قبلها ، ومبادئ الطبيعة من المجردات إنّما يكون قبلها في نفس الأمر قبلية بالذات و العلية و الشرف ، ويكون بعدها بالنسبة إلينا بعدية بالوضع ، فإننا ندرك المحسوسات بحواسنا أولاً ، ثمّ المعقولات بعقولنا ثانياً ، ولذلك قدّم المعلم الأول الطبيعيات على العلم بمبادئها ، فالعلم بمبادئ الطبيعة و بما يجرى مجريها من الأمور العامة قد يسمى علم ما قبل الطبيعة ، لأوّل الاعتبارين ، و علم ما بعدها ، لثانيهما ، وهو الفلسفة الأولى . وله تقدم آخر باعتبار آخر على علم الطبيعة و غيره من العلوم ، وذلك لكونه مشتملاً على بيان أكثر مبادئ الموضوعات فيها ، والعلم بالمبادئ أقدم من العلم بماله المبادئ ، وإنّما عني الشيخ بقوله : «وما قبله» هذا التقدم

الالهيّة مبادئ الطبيعة من المجردات ، وهي أقدم بالوجهين من الطبيعيات ، وإنّما أجرى الأمور العامة مجرى المجردات حتى صار مبحثاً عنها في العلم الالهي لا متناع كونها وضعية ، لأن الوضعي يمتنع أن يكون كلياً ، ولا نهالاً يحتاج إلى المادة كالمجردات . فإن قلت : ذكر الذات مستدرك ، لأنه إن أريد به تقدم العلية أزم التكرار وإن أريد به المطلق فحصوله إنّما يكون في أحد أخصية ولا يجوز أن يكون هو المقابل لتقدم العلية فتعين أن يكون إياه ، فذكره مغن عنه . فنقول : إرادة المفهوم العام لا يوجب إرادة أحد الخواص ، فلا استدراك . وأما تأخرها بالوضع لأن المحسوسات أقرب إلينا فالعلم بمبادئ الطبيعة وما يجرى مجريها من الأمور العامة وهو العلم الالهي قد يسمى علم ما قبل الطبيعة لأوّل الاعتبارين ، وعلم ما بعدها لثانيهما ، هذا كله باعتبار المعلومات ، وأما العلم الالهي نفسه فله تقدم على العلم الطبيعي و غيره من العلوم ، لاشتماله على مبادئها ، والعلم بالمبادئ متقدم على العلم بماله المبادئ طبعاً ، فقد بان أن للمعلوم على المعلوم تقدماً ، وللعلم على العلم أيضاً تقدماً ، فليُنظر أن التقدم الذي اعتبره الشيخ في قوله : وما قبله . أي تقدم منهما . فتقول : المراد التقدم العلمي ، لأن الضمير في ما قبله لا يرجع إلى الطبيعة وإلا لقال ما قبلها ، بل إلى علم الطبيعة ، وحينئذ لا يخلو إما أن يكون ما قبله كناية عن المعلومات ، أو عن العلم ، لا جاز أن يكون كناية عن المعلومات ، وإلا لكان العلم الالهي علم ما قبل الطبيعة ، لكنه لا يسمى بهذا بل علم ما قبل علم الطبيعة . وإيضاً التقدم المعتبر ، إما : بين العلمين ، أو بين المعلومين وأما بين المعلوم والعلم فلا يكاد يعتبر ، لعدم المناسبة ، فتعين أن يكون ما قبله كناية عن العلم ، فالتقدم المعتبر إنّما هو التقدم الذي بين العلمين ، ولو عني به التقدم بين المعلومين ، لقال وما قبلها ، ومن هنا يعلم أن ما قبله عطف على علم الطبيعة لا على الطبيعة ، وإلا لكان المضاف و هو العلم داخلاً عليه أيضاً فيكون ما كناية عن المعلومات ، وليس كذلك ، فلو قال وما قبلها لكان عطفاً على الطبيعة م



لا الذي سبق لأن الضمير فيه عائد إلى العلم لا إلى الطبيعة ، والفلسفة الأولى لا تسمى علم ما قبل الطبيعة ، ولو كان الشيخ يعنى الاعتبار الأول لقال وما قبلها ، وما ذكره الفاضل الشارح « من كون الإلهي متأخراً عن الطبيعي في التعليم بحسب الأغلب إلا أن الشيخ لما أثبت الأول وصفاته بما لا يبتنى على الطبيعيات فصار الإلهي متقدماً في كتابه هذا بالوجهين فلاجل ذلك سمّاه بما قبل الطبيعة » كلام غير محصل ، لما مر ، ولأن الشيخ إنما أثبت الأول وصفاته في هذا الكتاب بما أثبتها هو وغيره من الحكماء الإلهيين في سائر الكتب ، وإنما خالف ههنا في ترتيب المسائل وخلط أحد العلمين بالآخر حسبما ما يقتضيه السياق التي اختارها .

قوله :

☆ ( النهج الأول ، في غرض المنطق ) ☆

أقول : قوله في غرض المنطق أى فصل في غرض المنطق ، لا أن النهج فيه

قوله :

☆ ( المراد من المنطق أن يكون عند الإنسان ) ☆

أقول : جمع فيه فائدتين : الأولى بيان ماهية المنطق <sup>(١)</sup> ، والثانية بيان طبيعته ، أعنى

(١) قوله « جمع فيه فائدتين الأولى بيان ماهية المنطق » : الواقع فى بيان الماهية إنما يكون حداً لأنه المقول فيما هو بحسب الخصوصية المحضة . وذلك يناقض ما سيصرح به من أن قول الشيخ آلة قانونية رسم ، فليس الغرض من المنطق حصول الآلة ، بل الإصابة فى الفكر ، لأن الغرض من الشئ ما لاجله ذلك الشئ ، والحصول ليس ما لاجله المنطق ، اللهم إلا أن يكون المراد الغرض الأول من تعلم علم المنطق ، وكما أن الغرض الأول للنجار من عمل السرير حصول السرير ثم إذا حصل يكون الغرض منه الجلوس عليه ، فكذلك الغرض الأول من تعلم المنطق حصوله ثم من حصوله الإصابة ، ولما كانت الرسوم بالعوارض وهى تختلف ، لأن منها ما يعرض الشئ بحسب ذاته ، ومنها ما يعرضه بالقياس إلى غيره ، لا جرم يختلف بحسب ذلك ، فرسم الشئ بحسب الذات ، كقولنا الإنسان هو المتعجب ، وبحسب فعله كقولنا النار هى المحرقة ، وبحسب فاعله كقولنا الاحراق إفناء الحرارة أجزاء الجسم ذى الرطوبة وبحسب غايته ، كقولنا السكين آلة قطاعة ، وبحسب شئ آخر كتعريف الشئ بالنسبة إلى موضوعه كقولنا الفطوسة تعبير فى الأنف ، ورسم المنطق بحسب قياسه إلى غيره هو أنه آلة قانونية : فإن كونه آلة ليس له فى ذاته بل هو امر حصل له بالقياس إلى غيره . م



الغرض منه ، ولما استلزمت الثانية الأولى من غير انعكاس ، خصّها بالقصد لاشتمال بيانها على البيانين جميعاً ، فالمنطق آلة قانونية ، والغرض منه كونها عند الإنسان .  
قوله :

❖ ( آلة قانونية تعصم مراعاتها عن أن يضلّ في فكره ) ❖

أقول : هذا رسم للمنطق ، وقد يختلف رسوم الشيء باختلاف الإعتبارات ، فمنها ما يكون بحسب ذاته فقط ، ومنها ما يكون بحسب ذاته مقيساً إلى غيره : كفعله أو فاعله أو غايته أو شيء آخر : مثلاً يرسم الكوز بأنّه وعاء صفرى أو خزفيّ كذا وكذا وهو رسم بحسب ذاته ، وبأنّه آلة يشرب بها الماء وهو رسم بالقياس إلى غايته ، وكذا في سائر الإعتبارات ، والمنطق علم في نفسه و آلة بالقياس إلى غيره من العلوم ، ولذلك عبّر الشيخ عنه في موضع آخر بالعلم الآلى ، فله بحسب كلّ واحد من الإعتبارين رسم ، لكن أخصّهما تعلقاً ببيان الغرض هو الذي باعتبار قياسه إلى غيره ، فرسمه هيئتنا بذلك الإعتبار .

والتنازع فيه هل هو علم أم لا ليس ممّا يقع بين المحصّلين لأنّه بالإتفاق صناعة متعلّقة بالنظر في المعقولات الثانية على وجه يقتضى تحصيل شيء مطلقاً ممّا هو حاصل عند الناظر ، أو يعين على ذلك ، والمعقولات الثانية هي العوارض التي تلحق المعقولات الأولى التي هي حقائق الموجودات وأحكامها المعقولة ، فهو علم بمعلوم خاصّ ولا محالة يكون علماً ممّا وإن لم يكن داخلاً تحت العلم بالمعقولات الأولى الذي يتعلّق بأعيان الموجودات ، إذ هو أيضاً علم آخر خاصّ مبين للأوّل .

والقول : بأنّه آلة للعلوم فلا يكون علماً من جملتها . ليس بشيء لأنّه ليس بآلة لجميعها حتّى الأوليات بل بعضها ، وكثير من العلوم آلة لغيرها : كالنحو للملّة ، والهندسة للهيئة .

والإشكال الذي يورد في هذا الموضع وهو أن يقال : لو كان كلّ علم محتاجاً إلى المنطق لكان المنطق محتاجاً إلى نفسه أو إلى منطق آخر . ينحلّ به . وذلك لتخصيص بعض العلوم بالإحتياج إلى المنطق ، لاجتماعها ، والمنطق يشتمل أكثره على اصطلاحات ينسبها



عليها وأوليات تتذكر و تعدّ لغيرها ونظريات ليس من شأنها أن يغلط : كالهندسيات التي يبرهن عليها ، فجميعها غير محتاج إلى المنطق ، فإن احتيج في شيء منه على سبيل الندرة إلى قوانين منطقية ، فلا يكون ذلك الإحتياج إلا إلى الصنف الأول فلا يدور الإحتياج إليه .

وأما قوله : آلة قانونية : فالآلة ما يؤثر الفاعل في منفعله القريب منه بتوسطه والقانون معرب رومي الأصل ، وهو كل صورة كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها المطابقة لها ، والآلة القانونية عرض عام للمنطق وضع موضع الجنس ، و باقى الرسم خاصة له ، وكلاهما عارضان للمنطق بالقياس إلى غيره .

وإنما قال : تعصم مراعاتها . لأن المنطقي قد يضل إذا لم يراع المنطق .

و أما قوله : عن أن يضل في فكره : فالضلال هيهنا هو فقدان ما يوصل إلى المطلوب وذلك يكون إما بأخذ سبب لما لا سبب له ، أو بفقد السبب أو بأخذ غير السبب مكانه ، فيما له سبب .

قوله :

\*(وأعنى بالفكر هيهنا)\*

اي في رسم هذا العلم ، وذلك لأن الفكر قد يطلق على حركة النفس<sup>(١)</sup> بالقوة

(١) قوله « وذلك لان الفكر يطلق على حركة النفس » : النفس الانسانية تحتاج في ادراك الامور

إلى الاستعانة بالالات الجزئية فاذا استعانت بالقوة التي آلتها مقدم بطن الاوسط من الدماغ وتحركت في المعقولات ، سميت حركتها فيها فكرا ، سواء كانت من المطالب إلى المبادئ أو من المبادئ إلى المطالب أو غيرها ، وإن استعملت تلك القوة لادراك الامور المحسوسة سميت الحركة تخيلا ،

و المعنى الثانى اى مجموع الحركتين هو الفكر الصناعى ، فانه إذا اريد كسب ما وضع المطلوب أولا وتحرك الذهن فى المعلومات متردداً من صورة إلى صورة إلى وجدان الذاتيات والخواص إن كان المطلوب تصورا ، والى وجدان الحد الاوسط إن كان تصديقا ، ثم يتحرك فى الذاتيات و الخواص والحدود و ترتيبها ترتيبا خاصا الى حصول المطلوب ، فاما هذه الحركة الاولى ، المطلوب ،

وما هى فيه صور المعلومات المخزونة فى خزانة العقل وما إليه الذاتيات ، الخواص والحد الاوسط ، ومنها ابتداء الحركة الثانية ، وما هى فيه المقومات والاعراض والحدود ، وما اليه المطلوب ، فبالحركة الاولى يحصل مادة الفكر ، و بالثانية الصورة ، ولا بد منهما فى الفكر الصناعى ، اما الحركة الاولى فلان المطلوب ليس يحصل من أى مبداء اتفق ، بل لا يحصل الا من مبادئ مناسبة



التي آلتها مقدّم بطن الأوسط من الدماغ المسمى بالدودة أي حركة كانت إذا كانت تلك الحركة في المعقولات ، وأمّا إذا كانت في المحسوسات فقد تسمى تخيلاً ، وقد يطلق على معنى أخص من الأول ؛ وهو حركة من جملة الحركات المذكورة ، تتوجّه النفس بها من المطالب ، متردّدة في المعاني الحاضرة عندها ، طالبة مبادئ تلك المطالب المؤدّية إليها ، إلى أن تجدها ، ثم ترجع منها نحو المطالب . وقد يطلق على معنى ثالث هو جزء من الثاني ، وهو الحركة الأولى وحدها من غير أن يجعل الرجوع إلى المطالب جزء منه وإن كان الغرض منها هو الرجوع إلى المطالب ، والأول هو الفكر الذي يعدّ في خواصّ نوع الإنسان ، والثاني هو الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه جميعاً إلى علم المنطق ، والثالث هو الفكر الذي يستعمل بإزاء الحدس على ما سيأتى ذكره في النمط الثالث فخصّص الشيخ لفظة الفكر ههنا بالمعنى الثاني من المعاني المذكورة .  
قوله :

☆ ( ما يكون عند إجماع الإنسان ) ☆

له ، ولا الحركة الثانية فلان المبادئ لا ينساق إلى المطلوب كيف ما اتفقت ، بل إذا وقعت على ترتيب وهيئة مخصوصة ، ولا شك أن تحصيل المواد المناسبة وترتيبها على وجه يؤدى إلى المطالب لا يتمن إلا بالمنطق ، والفكر بهذا المعنى يحتاج فيه وفي جزئيه إليه ، وأما المعنى الثالث وهو الحركة من المطالب إلى المبادئ فيستعمل بازائه الحدس لانه الانتقال من المبادئ إلى المطالب في مقابلة الانتقال من المطالب إلى المبادئ ، إلا أن انتقال الأول ليس بحركة بل هو دفعي لانه سيصرح في النمط الثالث : انه ليس في الحدس شيء من الحركتين ، والانتقال الثاني هو الحركة فكأنه ما اعتبر منها إلا مطلق الانتقال اعم من أن يكون تدريجياً او دفعياً ، وإلا فالواجب أن يكون الحدس بازاء الفكر بالمعنى الثاني حيث لم يوجد فيه الحركتان بل بازاء الفكر بأى معنى كان حيث لم يكن حركة أصلاً ، والمراد بقوله « ما يكون عند إجماع الإنسان » : مجموع الحركتين لكن ما يكون عند الإجماع على الانتقال هو نفس الانتقال ، لان القدرة على الانتقال والانتقال من المبادئ إلى المطالب موجودة وإذا انضم إليه الإجماع وهو الداعية الجازمة تمت علة الانتقال وعند حصول العلة التامة يجب حصول المعلول فيكون الذى عند الإجماع هو الحركة الثانية . وإنما اتى بالإجماع لتعرف أنها حركة ارادية . فالحاصل أنه اورد في تعريف الفكر الحركة الثانية واراد بهامجموع الحركتين وإنما عبر عنه بالحركة الثانية لأنها اشتهر ولا ستلزامها في الاغلب الحركة الاولى ، فوجودها يستلزم مجموع الحركتين ، فمبر عن الكل باشهر جزئيه او عن اللازم بالملزوم . م



يعنى به الحركة الأولى المبتدئة بها من المطالب إلى المبادئ، والثانية المنتقل بها من المبادئ إلى المطالب جميعاً. والإجماع : هو الإجماع : وهو تصميم العزم .  
قوله :

☆ (ينتقل عن أمور حاضرة في ذهنه) ☆

يعنى به الحركة الثانية التي هي الرجوع من المبادئ إلى المطالب، وهذه الحركة وحدها من غير أن يسبقها الأولى قلماً يتفق، لأنها تكون حركة نحو غاية غير متصورة وقد نص على ذلك المعلم الأول في باب اكتساب المقدمات من كتاب القياس والحاصل أنه عرف الحركتين جميعاً بالثانية منهما التي هي أشهر. والفاضل الشارح قد تحير في تفسير معنى الفكر أولاً، وفي تقييده بقوله هي هنا ثانياً، وفي الفرق بين ما يكون عند الانتقال المذكور وبين نفس الانتقال ثالثاً، وحمله مرة على أمر غير الانتقال، ومرة على الانتقال، ثم جعل الحركة الأولى إرادية وسمّاها فكراً يحتاج فيه إلى المنطق، والثانية طبيعية وسمّاها حدساً لا يحتاج معه إليه، وكل ذلك خبط، يظهر بأدنى تأمل مع ضبط ما قرّرناه، وإنّما قال عن أمور حاضرة ولم يقل عن علوم وإدراكات، لأنّ الظنون ونحوها قد تكون مبادئ أيضاً، وإنّما قال عن أمور ولم يقل عن أمر واحد، لأنّ المبادئ التي ينتقل عنها إلى المطالب إنتقالاً صناعياً إنّما تكون فوق واحدة، وهي أجزاء الأقوال الشارحة ومقدمات الحجج، على ما سنبيّن.

قوله :

☆ (متصورة أو مصدق بها) ☆

فالمتصور هو الحاضر مجرّداً عن الحكم، والمصدق بها هو الحاضر مقارناً له، ويقتسمان جميع ما يحضر الذهن.

قوله :

☆ (تصديقاً علمياً أو ظنياً أو وضعياً وتسليماً) ☆

أقول : الشك المحض الذي لا رجحان معه لأحد طرفي النقيض على الآخر يستلزم عدم الحكم، فلا يقارن ما يوجد حكم فيه، أعني التصديق بل يقارن ما يقابله،



وذلك هو الجهل البسيط ، و الحكم بالطرف الرّاجح : إمّا أن يقارنه الحكم بامتناع المرجوح ، أو لا يقارنه بل يقارن تجويزه ، و الأوّل هو الجازم ، و الثّاني هو المظنون الصرف ، و الجازم : إمّا أن يعتبر مطابقة للخارج أو لا يعتبر ، فإن اعتبر : فإنّ ما أن يكون مطابقاً أو لا يكون الأوّل : إمّا أن يمكن للحاكم أن يحكم بخلافه أو لا يمكن فإن لم يمكن فهو اليقين ، ويستجمع ثلاثة أشياء الجزم و المطابقة و الثبات ، وإن أمكن ، فهو الجازم المطابق غير الثابت ، و الجازم غير المطابق هو الجهل المركّب ، وقد يطلق الظنّ بإزاء اليقين عليهما وعلى المظنون الصرف ، لخلوها إمّا عن الثبات وحده أو عنه و عن المطابقة ، أو عنهما وعن الجزم ، و حينئذ ينقسم ما يعتبر فيه مطابقة الخارج إلى يقين و ظنّ ، و إمّا ما لا يعتبر فيه ذلك وإن كان لا يخلو عن أحد الطرفين : فإنّ ما أن يقارن تسليمياً أو إنكاراً ، و الأوّل ينقسم إلى مسلّم عامّ أو مطلق يسلمه الجمهور أو محدود يسلم طائفة ، و إلى خاصّ يسلم شخصاً إمّا معلّم أو متعلّم أو متنازع ، و الثّاني يسمّى وضعاً : فمنه ما يصادر به العلوم و يبتنى عليه المسائل ، ومنه ما يضعه القياس الخلفيّ وإن كان مناقضاً لما يعتقده ليثبت به مطلوبه ، ومنه ما يلتزمه المجيب الجدليّ و يذبّ عنه و منه ما يقول به القائل باللسان دون أن يعتقده كقول من يقول لا وجود للحركة مثلاً ، فإنّ جميع ذلك يسمّى أوضاعاً و إن كانت الإعتبارات مختلفة . وقد يكون حكم واحد تسليمياً باعتبار ، و وضعياً باعتبار آخر ، مثل ما يلتزمه المجيب بالقياس إليه و إلى السائل ، وقد يتعرّى التسليم عن الوضع في مثل ما لا ينازع فيه من المسلّمات ، أو الوضع عن التسليم في مثل ما يوضع في بعض الأقيسة الخلفية ، و ربّما يطلق الوضع باعتبار أعمّ من ذلك ، فيقال لكلّ رأى يقول به قائل أو يفرضه فارض ، و بهذا الاعتبار يكون أعمّ من التسليم وغيره . و ما ذهب إليه الفاضل الشارح في تفسيرهما : وهو أنّ الوضع ما يسلمه الجمهور و التسليم ما يسلمه شخص واحد . ليس بمتعارف عند أرباب الصناعة .

فأقسام التصديقات بالإعتبار المذكور هي علمي و ظني و وضعي و تسليمي لا غير .



ومبده البرهان علمي، ومبادئ الجدل والخطابة والسفسطة هي الأقسام الباقية، وأما الشعر، فلا يدخل مبادئه تحت التصديق إلا بالمجاز، ولذلك لم يتعرض الشيخ لها، وإنما أتى الشيخ بحرف العناد في قوله: علمياً أو ظنياً أو وضعياً، لتباين العلم والظن بالذات، ومباينةهما للوضع والتسليم بالإعتبار، ولم يأت بحرف العناد في قوله: أو وضعياً وتسليماً، لتشاركهما في بعض الموارد. وقول الفاضل الشارح «إنما قدم الظن على الوضع والتسليم لتقدم الخطابة على الجدل في النفع» قاذح في قسمته الظن بالأقسام الثلاثة الشاملة لما عدى اليقين من مبادئ الصناعات الثلاث، إلا أن يحمله على الظن الصرف.

وإنما قسم الشيخ التصديق بأقسامه ولم يقسم التصور، لأن انقسام التصديق إليها انقسام طبيعي ليس بالقياس إلى شيء، ولذلك يقتضي تباين الأقيسة المؤلفة منها بحسب الصناعات المذكورة، وأما التصور فإنه لا ينقسم إلى أقسام كذلك بل ينقسم مثلاً: إلى الذاتي والعرضي والجنس والفصل وغيرها انقساماً عرضياً وبالقياس إلى شيء، فإن الذاتي شيء قد يكون عرضياً لغيره، بخلاف المادة الخطائية التي لا تصير برهانية البتة. وتعليل الفاضل الشارح ذلك «بأن التصور لا يقبل القوة والضعف والتصديق يقبلهما» فاسد، لأن التصور لو لم يقبلهما لكان المتصور بالحد الحقيقي كالتصور بالرسوم أو الأمثلة، وإنما نشأ غلطه هذا من رأيه الذي ذهب إليه في التصورات أنه لا يكتسب (١).

قوله:

﴿إلى أمور غير حاضرة فيه﴾

أقول: يعني أن المطلوب لا يكون معلوماً وقت الطلب فإن الحاصل لا يستحصل. فإن قيل: إنكم فسرتكم الفكر بالحركة من المطالب إلى المبادئ والعود إليها، فكيف يتحرك عما لا يحضر عند المتحرك، وبم يعرف أنها هي المطالب إن لم تكن معلومة أصلاً. أجيب بأن المطلوب يكون حاضراً من جهة غير حاضره من جهة أخرى،

(١) وجدت العبارة في بعض النسخ هكذا «وإنما نشأ من غلطه هذا رأيه الذي الخ».



فالجهتان متغايرتان ، فمن الجهة التي لم يحضر يُطلب ، ومن الجهة التي حضر يتحرك عنه أولاً و يعرف أنه المطلوب آخرأ ، و السبب في ذلك ، اختلاف مراتب الإدراك : بالضعف ، و القوة ، و النقصان ، و الكمال ، فالمطلوب تصوّره معلوم بإدراك ناقص مطلوب استكمال ، والمطلوب تصديقه معلوم الحدود مطلوب الحكم عليها .

قوله :

❖ ( وهذا الإنتقال لا يخلو من ترتيب فيما يتصرّف فيه ، وهيئة ) ❖

أقول : يريد بالإنتقال الحركة من المبادئ إلى المطالب ، وقد ذكرنا أن المبادئ لكل مطلوب إنما تكون فوق واحدة ، ولا يحصل من الأشياء الكثيرة شيء واحد إلا بعد صيرورتها علّة واحدة لذلك الشيء ، لأنّ المعلول الواحد له علّة واحدة . و التأليف هو جعل الأشياء الكثيرة شيئاً يمكن أن يطلق عليه الواحد بوجه ، فالمبادئ يتأدّى إلى المطالب بالتأليف ، والتأليف المراد به في هذا الموضع لا يخلو من أن يكون لبعض أجزائه عند البعض وضعٌ ما ، وذلك هو الترتيب ، ومن أن يعرض لجميع الأجزاء صورة أوحالة بسببها يقال لها واحد ، وهي الهيئة ، وهي متأخّرة بالذات عن الترتيب ، كما هو متأخّر عن التأليف ، فإذا لا يخلو هذا الإنتقال من ترتيب و هيئة للمبادئ ، التي ينتقل منها إلى المطالب ، وكذلك قد يكون للمبادئ بالنسبة إلى المطالب أيضاً ترتيب وهيئة على القياس المذكور .

قوله :

❖ ( وذلك الترتيب والهيئة قديقع على وجه صواب ، وقديقع لاعلى وجه صواب ) ❖

أقول : صواب الترتيب في القول الشارح مثلاً أن يوضع الجنس أولاً ثم يقيد بالفصل ، وصواب الهيئة أن يحصل الأجزاء صورة وحدانية يطابق بها صورة المطلوب ، وصواب الترتيب في مقدّمات القياس أن يكون الحدود في الوضع والحمل على ما ينبغي ، وصواب الهيئة أن يكون الربط بينها في الكيف والكمّ والجهة على ما ينبغي ، وصواب



الترتيب في القياس أن يكون أوضاع المقدمات فيه على ما ينبغي ، و صواب الهيئة أن يكون من ضرب منتج ، والفساد في الباين أن يكون بخلاف ذلك ، وقد أسند الإصابة وعدمها إلى الصور وحدها ، دون المواد ، لأن المواد الأولى لجميع المطالب هي التصورات ، والتصورات الساذجة لا ينسب إلى الصواب والخطأ ما لم يقارن حكماً ، و استعمال المواد التي لاتناسب المطلوب لا ينفك عن سوء ترتيب و هيئة ألبته ، إما : بقياس بعض الأجزاء إلى بعض ، وإما : بقياسها إلى المطلوب ، أما المواد القريبة للأقيسة التي هي المقدمات ، فقد يقع الفساد فيها أنفسها دون الهيئة والترتيب اللاحقين بها ، وذلك لما فيها من الترتيب والهيئة بالنسبة إلى الأفراد الأول .

قوله :

❦ ( و كثيراً ما يكون الوجه الذي ليس بصواب شبيهاً بالصواب ، أو موهماً أنه شبيه به ) ❦

أما باعتبار الصور وحدها ، فالصواب ، هو القياس ، والشبيه به هو الإستقراء ، لأنه انتقال من جزئيات إلى كليها ، كما أن القياس إنتقال من كلي إلى جزئياته ، والموهم أنه شبيه به هو التمثيل ، فإن إيراد الجزئي الواحد في التمثيل لإثبات الحكم المشترك يوهم مشاركة سائر الجزئيات له في ذلك ، حتى يظن أنه إستقراء . وأما باعتبار المواد وحدها ، أعني القريبة ، فإن المواد الأولى لا توصف بالصواب وغير الصواب كما مر ، و الصواب منها هو القضايا الواجب قبولها ، و الشبيه به من وجه المسلمات والمقبولات والمظنونات ، ومن وجه آخر ، المشبهات بالاوليات ، و الموهم أنه شبيه به ، المشبهات بالمسلمات . وأما باعتبارهما معاً ، فالصواب هو البرهان ، والشبيه به الجدل والخطابة من وجه ، والسفسطة من وجه ، والموهم أنه شبيه به ، المشاغبة ، فإنها تشبه الجدل ، كما أن السفسطة تشبه البرهان ، و الفاضل الشارح عدّ الجدل والخطابة في الصواب ، و جعل الشبيه به المغالطة ، والموهم أنه شبيه به ، المشاغبة ، ويلزم على ذلك أن يكون الجدل من جملة الشبيه ، لأن المشاغبة يوهم أنها جدل .



قوله :

« فالمنطق علم يتعلم فيه ضروب الإنتقالات <sup>(١)</sup> من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور مستحصلة . »

أقول : هذا إلى آخره رسم المنطق بحسب ذاته لا بالقياس إلى غيره ، فالعلم جنسه ، والباقي من قبيل الخواص ، وإنما آخر هذا الرسم إلى هذا الموضع لأن هذه الخاصة أعني الإشتمال على بيان الإنتقالات الجيدة والرديئة لم تكن بيينة ، فلمّا بانت عرفه بها ، وقوله يتعلم فيه - وفي بعض النسخ يتعلم منه - ضروب الإنتقالات ، و الأول يقتضى حمل الضروب على الضروب الكلية <sup>(٢)</sup> التي هي كالقوانين و بيانها

(١) قوله « المنطق علم يتعلم فيه ضروب الانتقالات » و انما كان هذا بحسب ذاته لانه اخذ فيه العلم مضافا الى معلوم ، و العلم الاالى الذى عبر به الشيخ فى مواضع اخر عبارة جامع بين الاعتبارين و انما رسمه ههنا بالاعتبار الاول لانه انسب ببيان الغرض و اذا تصورنا المهيئات و الحقايق من حيث هي ، فهي المعقولات الاولى و اذا اعتبرنا لها عوارض كالجنسية و الذاتية للحيوان ، او حكمنا عليها باحكام كما أن هذا كلى وذلك ذاتى ، فتلك العوارض والاحكام هي المعقولات الثانية لانها فى المرتبة الثانية من التعقل ، وتحقيقها ان الماهيات لها وجود ان ذهنى وخارجى ويعرض لها بحسب كل من الوجودين عوارض يختص بذلك الوجود ، فالمعقولات الثانية هي عوارض طبائع الاشياء من حيث هي فى التعقل ، لا يحاذى بها امر من خارج ، فالمراد بقوله « هي العوارض و احكامها المعقولة » العوارض والاحكام التى لا وجود لها الا فى العقل ، و الا فالعوارض الخارجية ايضا معقولة و ليست هي معقولات ثانية ، والمعقولات الاولى لا يتعلق باعيان الموجودات بل هي هي ، والحاصل ان من قال المنطق ليس بعلم ، ان اراد انه ليس علما بحقايق الاشياء التى هي المعقولات الاولى فهو كذلك ، لكنه لاينا فى كونه علما ، وان اراد به انه ليس بعلم على الاطلاق ، فهو ليس كذلك لانه عام باحوال المعقولات الثانية من حيث يقتضى تحصيل مجهول او ينفع فى ذلك ، والعلم الخاص علم ما ، بالضرورة وتقييد المنفعل بالقرب فى حدالة لاخراج العلة المتوسطة ، و ايراد لفظة كل فى تعريف القانون ليس على ما ينبغي اذ التعريف انما هو لمفهوم الشئ . لا باعتبار افراده و اخذ السبب بما لا سبب له انما هو فى الواجب وفقدان السبب او اخذ غير السبب مكانه فى الممكنات م

(٢) قوله « فالاول يقتضى حمل الضروب على الضروب الكلية » لان لفظة فى يقتضى ان يكون ضروب الانتقال جزء من المنطق ، والجزء من المنطق ليس الا الانتقال الكلية المنطقية على الانتقال الجزئية المتعلقة بواد العلوم ، فان المبحوث عنه فى المنطق مثلا ان الحد التام يوصل الى حقيقة المحدود والكليتين ينتجان كلية ، وهو انتقال يشمل كل حده من الحدود ، وكل كليتين -



المسائل المنطقية ، و الثاني يقتضى حملها على جزئياتها المتعلقة بالمواد على ما هي مستعملة في سائر العلوم ، وإنما قال علم يتعلم فيه ضروب الإنتقالات ، ولم يقل علم ضروب الإنتقالات ، لأن المقصود من المنطق بالقصد الأول ليس هو أن يعلم ضروب الإنتقالات ، بل المقصود هو الإصابة في الفكر ، كما تقدم والعلم بالضروب إنما صار مقصوداً بقصد ثانٍ لأن الإصابة مفتقرة إلى ذلك ، والفاضل الشارح أفاد : أنه إنما قال للمنطق ، علم يتعلم منه ضروب الإنتقالات ، وللطب ، علم يتعرف منه أحوال بدن الإنسان ، لأن الجزئيات التي يستعمل المنطق فيها كلييات في أنفسها ، هي العلوم ، و الجزئيات التي يستعمل الطب فيها أبدان جزئية لنوع الإنسان ، وقد يخص العلم بالكلييات ، والمعرفة بالجزئيات .

قوله :

— في العلوم ، وإنما قال هي كالقوانين ، لأن القوانين المنطقية هي هذه القضايا ، والانتقالات ليست نفسها بل محمولات فيها يطلب اثباتها ، فكانت كالقوانين ، وبيانها أي اثباتها الموضوعاتها القوانين والمسائل ، ولفظة من يقتضى أن يكون ضروب الانتقال من المنطق ، والمستفاد منه إنما هو الانتقالات الجزئية المستعملة في العلوم ، وإنما لم يقل علم ضروب الانتقال ، أما على رواية أنه علم يتعلم منه فظاهر ، لأن ضروب الانتقالات جزئيات حينئذ والعلم بجزئيات ضروب الانتقال ليس هو المنطق بل مستفاد منه ، وأما على رواية أنه علم يتعلم فيه فلان القصد الذاتي من المنطق هو الإصابة ، ثم لما توقف الإصابة على العلم بضروب الانتقالات صار مقصوداً بالقصد الثاني فلو قال المنطق علم بضروب الانتقالات لذهب الوهم إلى أنه المقصود الأول منه ، وليس كذلك ، وفيه نظر لانه ان اراد بقوله المقصود من المنطق الإصابة ان المنطق هو العلم بالإصابة ، فظاهر بطلانه ، وان اراد انه علته الغائية فهو صحيح ، لكن المنطق ليس هو العلم بغايته بل بمسائله ، وقال يتعلم دون يتعرف ، لان الجزئيات التي يستعمل المنطق فيها كلييات ، فان طالب الحدوث بتوسط التغير إنما ينظر في جسم كلي وتغير كلي وحدوث كلي بخلاف الطبيب فانه لا ينظر الا في بدن بدن ، واما احوال تلك الامور فان حملنا الضروب على الكلييات ، كانت الامور معقولات ثانية فاحوالها معقولات ثالثة ، واستقام الكلام لان المنطق يبحث عن الانتقالات وعن احوال المعقولات الثانية نافعة في ذلك فقوله يتعلم فيه ضروب الانتقالات اشارة الى الجزء الاول ، وقوله احوال تلك الامور اشارة الى الجزء الثاني ، وان حملنا الضروب على الجزئيات كانت الامور معقولات اولى واحوالها معقولات ثانية ثابتة ، وحينئذ يفسد الكلام ، لان المعقولات الثانية موضوع المنطق وموضوع العلم لا يستفاد منه ، بل الامر بالعكس . م



☆ (وأحوال تلك الأمور) ☆

أقول : العلم بماهيات تلك الأمور معقولات أولى ، و بأحوالها معقولات ثانية وهي كونها ذاتية ، وعرضية ، ومحمولة ، وموضوعة ، ومتناسبة ، وغير متناسبة ، وما يجري مجريها ، والعلم بذلك مقصود بقصد ثالث ، لأنَّ ضروب الإنتقالات تعرف بذلك . قوله :

☆ (وعدد أصناف ترتيب الإنتقالات فيه<sup>(١)</sup> ، وهيئته ، جارياتان على الإستقامة ، وأصناف ما ليس كذلك .) ☆

أقول : فالأول هو الضروب المنتجة من القياسات البرهانية ، والحدود التامة ، والثاني ما عداها : مما يشتمل على فساد صوري أو مادي من الأقيسة و التعريفات المستعملة في سائر الصناعات ، ومما لا يستعمل أصلاً لظهور فساده ، والعجب أن الفاضل الشارح عدَّ الجدل والخطابة في المستقيمة والإستقراء والتمثيل في غيرها ، والعمدة في الخطابة التمثيل وفي الجدل الإستقراء على ما يتبين فيهما .

☆ (إشارة : و كل تحقيق<sup>(٢)</sup> يتعلق بترتيب الأشياء حتى يتأدى منها إلى

(١) وقوله « و عدد اصناف ترتيب الانتقال فيه وهيئته جاريان على الاستقامة » وما ليس كذلك مستدرك لان ضروب الانتقالات شاملة لها فانها اعم من ان يكون صحيحة او فاسدة على ما اشار اليه في الشرح وفي كون العمدة في الخطابة التمثيل وفي الجدل الاستقراء نظر على ما بين فيهما : م  
(٢) وقوله « وكل تحقيق » الحق هو الوجود وانما سمي الاعتقاد والقول المطابقان حقا لاستحقاقه الوجود والاستمرار ، والتحقيق جمل الشيء حقا والمراد كل تحصيل علمي ، والترتيب اخص من التاليف ، اما من مطلق التاليف فظاهرا لانه مجرد الجمع بين الاجزاء ، والترتيب هو الجمع مع اعتبار وضع بعض الاجزاء عند البعض ، واما من التاليف الفكري المراد هيئتها على ما مر و على مقتضى تعلق التحصيل العلمي به ، فلان الترتيب المعين يستلزم التاليف المعين من غير عكس ، فان التاليف المعين من « ا - ب - ج » يقع على ستة اوجه من الترتيب اذ تعيين التاليف يحصل بمجرد تعيين الاجزاء ضرورة ان ماهيته ليست الا الجمع بين الاجزاء ، وتعيين الترتيب كما يتوقف على تعيين الاجزاء يتوقف ايضا على تعيين الوضع فهو يختلف باختلاف الاوضاع ، لا يقال الوضع ان لم يعتبر في التاليف لم يستلزم الترتيب اصلا ، وان اعتبر فلا تعيين للتاليف بدون تعيين الوضع . لانا نقول لا اعتبار للوضع في مفهوم التاليف ، لكن التعريف لما كان واقعا في اشياء لبعضها وضع -



غيرها ، بل بكل تأليف ، فذلك التحقيق يحوج إلى تعريف المفردات التي يقع فيها الترتيب و التأليف . ) \*

أقول : كل تحقيق أي كل تحصيل أو إثبات علمي ، والتأليف أقدم من الترتيب بالذات كما مر ، والترتيب أخص من التأليف ، لا بأن يوجد تأليف من أشياء لها وضع مما عقلاً أو حساً من غير ترتيب ، فإن ذلك لا يمكن ، بلى ربما لا يعتبر فيه الترتيب ، بل بأن الترتيب المعين يستلزم التأليف المعين ، والتأليف المعين لا يستلزم الترتيب المعين بل يستلزم ترتيباً مما يمكن وقوعه في تلك الأجزاء ، مثلاً التأليف من « ا - ب - ج » يمكن أن يقع على هذا الترتيب ويمكن أن يقع على ترتيب « ب - ا - ج » ، أو غيره ممّا يمكن ، والمراد أن كل تحقيق يتعلق بترتيب بل بكل تأليف فإنه يحوج إلى تعريف المفردات التي هي مواد الترتيب و التأليف لأن اختصاص الترتيب المعين بالتأدية إلى المطلوب دون ما عداه ممّا يمكن وقوعه فيها ، إنما يكون من قبل تلك المواد واحوالها ، وليس المراد من قوله « بكل تأليف » ما يفهم منه : أن كل واحد ممّا هو تحقيق موصوف بالتعلق بكل واحد من التأليفات المنتجة وغير المنتجة ، بل المراد منه أن كل تحقيق متعلق بترتيب بل بأي تأليف اتفق فإنه كذا و كذا و إنما قال فذلك ليعلم أن علة الإحتياج إلى تعريف المفردات ليست هي الترتيب ، بل أعم منه وهو التأليف .

قوله :

— عند البعض لم يخلو عن الترتيب قطما ، واليه الإشارة بقوله « لا بأن يوجد تأليف من أشياء لها وضع » وليس المراد بكل تأليف كل واحد من التأليفات إذ لا تحقيق يتعلق بكل واحد من التأليفات بل المراد أي تأليف كان ، وعقب الترتيب بالتأليف اعلاماً منه بأن هذا الحكم وهو الإحتياج إلى تعريف المفردات يلحق الأعم كما يلحق الأخص وإن علة الإحتياج بالذات إنما هو التأليف لا الترتيب ، فإن الحكم اللاحق للأعم والأخص يكون لاحقاً للأعم أولاً وبالذات ، والأخص ثانياً وبالعرض ، وأجزاء الأقوال الشارحة والقضايا مفردات ، ذكر أحكامها التصورية أي الكلية في إيساغوجي أي باب الكليات الخمس ، واحوالها المادية أي الجزئية المتعلقة بالمواد في قاطيغورياس وهو باب المنقولات العشر ، وأجزاء الحجج والقضايا يذكر أحوالها الكلية في بارارميناس وهو باب القضايا واحوالها الجزئية في أثناء مباحث صناعات الخمس .



☆ (لا من كل وجه ، بل من الوجه الذي لأجله يصلح أن يقعا فيها) ☆  
أي لا من حيث هي معقولات أولى وطبايع لأعيان الموجودات ، بل من حيث هي معقولات ثانية ، ولا كذلك مطلقا ، فإنّ البحث عن المعقولات الثانية من حيث هي معقولات ثانية يتعلّق بالفلسفة الأولى ، بل من حيث ينتقل منها إلى غيرها .  
قوله :

☆ (ولذلك يحوج المنطقيّ إلى أن يراعي أحوالاً من أحوال المعاني المفردة ثمّ ينتقل منها إلى مراعاة أحوال التآليف .) ☆

أقول : التآليف صنفان أوّل وثانٍ ، والأوّل يقع في الأقوال الشارحة وفي القضايا ، وأجزاؤه مفردات يذكر أحوالها الصوريّة في إيساغوجي ، والماديّة في قاطيغورياس ، والثاني يقع في الحجج ، وأجزاؤه قضايا هي مفردات بالقياس إليها ، ومؤلّفات بالقياس إلى ما قبلها ، ويذكر أحوالها الصوريّة في بارارميناس ، ويشتمل عليه النهج الثالث والرابع والخامس من هذا الكتاب ، والماديّة في أثناء مباحث الصناعات الخمسة ويشتمل عليها النهج السادس .

☆ (إشارة : ولأنّ بين اللفظ والمعنى علاقة مّا) ☆

أقول : للشيء وجود<sup>(١)</sup> في الأعيان ، ووجود في الأذهان ، ووجود في العبارة ، ووجود في الكتابة ، والكتابة تدلّ على العبارة ، وهي على المعنى الذهنيّ ، وهما دلالتان

(١) قوله « للشيء وجود » مراتب الوجود أربع ولها دلالات ثلاث دلالة الكتابة على العبارة ، ودلالتها على المعنى الذهنيّ ، ودلالته على الأمر الخارجيّ ، وفيها ثلاث دوال وهي الكتابة والعبارة والمعنى الذهنيّ ، وثلاث مدلولات وهي العبارة والمعنى الذهنيّ والأمر الخارجيّ ، وواحد دال غير مدلول وهو الكتابة ، ومدلول غير دال وهو الأمر الخارجيّ ، والباقيان دالان مدلولان ، وفي الدلالات دلالتان وضعيتان وهما دلالة الكتابة على العبارة ، ودلالتها على المعنى الذهنيّ ، أما في دلالة الكتابة فالدال وضعيّ ، والمدلول أيضا وضعيّ ، وأما في دلالة العبارة فالدال وضعيّ فقط ، فلاجرم يختلفان بحسب اختلاف الأوضاع ، ودلالة طبيعية وهي دلالة المعنى الذهنيّ على الأمر الخارجيّ ، فإن الدال والمدلول فيها بالطبع فلا اختلاف لها بالوضع ، وبين اللفظ والمعنى علاقة غير طبيعية لكنها لكثرة تداولها صارت راسخة حتى أن تعقل المعاني قلما ينفك عن تخيل الالفاظ بل يكاد الإنسان في فكره يناجي ذهنه بالفاظ متخيلة ، فلهذا يختلف أحوال المعاني بحسب اختلاف الالفاظ ، وإليه أشار بقوله الانتقالات الذهنية قد يكون بالفاظ ذهنية . م



وضعتان تختلفان باختلاف الأوضاع ، وللهذه على الخارجي دلالة طبيعية لا تختلف أصلاً ، فبين اللفظ والمعنى علاقة غير طبيعية ، فلذلك قال علاقة ما لأن العلاقة الحقيقية هي التي بين المعنى والعين .

قوله :

﴿وربما أثرت أحوال في اللفظ في أحوال في المعنى﴾

الانتقالات الذهنية قد تكون بألفاظ ذهنية و ذلك لرسوخ العلاقة المذكورة في الأذهان فلهذا السبب ربما تأدت الأحوال الخاصة بالألفاظ ، إلى توهم أمثالها في المعاني ؛ ويتغير المعاني بتغيرها ، والأغلاط التي تعرض بسبب الألفاظ مثل ما يكون بإشتراك الإسم مثلاً إنما تسرى إلى المعاني لاشتغال الألفاظ الذهنية أيضاً عليها .

قوله :

﴿فلذلك يلزم المنطقي أيضاً أن يراعي جانب اللفظ المطلق من حيث ذلك ، غير مقيّد بلغة قوم دون قوم .﴾

أي نظره في المعاني إنما يكون بالقصد الأول ، وفي الألفاظ بقصد ثانٍ ، ونظره في الألفاظ من حيث ذلك ، غير مقيّد بلغة قوم دون آخر ، هو معرفة حال أفرادها وتركيبها واشتراكها وتشكيكها وسائر أحوالها في دلالاتها ، كدخول السلب على الربط المقتضى للسلب وعكسه المقتضى للعدول ، وكذلك دخولهما على الجهة ودخول الجهة عليهما ، وبالجمله سائر ما ذكر في شرائط النقيض والمغالطات اللفظية .

قوله :

﴿إلا في ما يقل﴾

يريد به ما يختص باللغة التي يستعملها المنطقي ويتغير به حال المعنى فإنّه يلزمه أن يتنبّه له وينبّه عليه ، وذلك كدلالة لام التعريف في لغة العرب على استغراق الجنس وعموم الطبيعة ، ودلالة إنما على مساواة حدّي القضية ، ودلالة صيغة السلب الكلي على المعنى المتعارف الذي يجيء بيانه .



☆ (إشارة : ولأنّ المجهول بإزاء المعلوم) ☆

الجهل البسيط يقابل العلم تقابل العدم والملكه ، و معه قد يستحصل العلم ، و الجهل المركب يقابله تقابل الضدين ، و معه لا يمكن أن يستحصل العلم ، وأراد بالمجهول ههنا الجهل البسيط ، وقسمه قسمة مقابله إلى التصوّر و التصديق ، فإنّ الأعدام لا يتمايز إلا بالملكات ، ولا ينقسم إلا بأقسامها .

قوله :

☆ (فكما أنّ الشيء قد يعلم تصوّراً ساذجاً مثل علمنا بمعنى اسم المثلث ، وقد يعلم تصوّراً معه تصديق) ☆

ينبّه على عدم العناد بين التصوّر والتصديق ، فإنّ أحدهما يستلزم الآخر ، بل العناد بين عدم التصديق مع التصوّر الذي عبر عنه بقوله ساذجاً وبين وجوده معه ، وإنّما قال بمعنى اسم المثلث ولم يقل بمعنى المثلث لأنّ التصوّر قد يكون بحسب الاسم ، وقد يكون بحسب الذات ، والأوّل قد يتعرّى عن التصديق ، والثاني لا يتعرّى ، لأنّه متأخّر عن العلم بهيئته المتصوّر فلا يحسن التمثيل به في التصوّر الساذج .

قوله :

☆ (مثل علمنا أنّ كلّ مثلث فإنّ زواياه مساوية لقائمتين) ☆

ذلك التصديق يبرهن عليه في الشكل الثاني و الثلثين من المقالة الأولى من كتاب الأصول لأقليدس .

قوله :

☆ (كذلك الشيء قد يجهل من طريق التصوّر فلا يتصوّر معناه إلى أن يتعرّف ، مثل ذي الأسمين والمنفصل وغيرهما) ☆

أقول : تعريفهما يحتاج إلى مقدّمات هي هذه : نقول : لما كانت الأعداد إنّما تتألف من الواحد <sup>(١)</sup> فالنسبة التي لبعضها إلى بعض تكون لا محالة بحيث يعدّ كلا

(١) قوله « لما كانت الأعداد إنّما يتألف من الواحد » النسبة العددية هي النسبة الواقعة بين عددين سواء يعدّهما عدداً ولا يعدّهما إلا الواحد والمقداران اما متساويان ، ان قدرهما مقدار واحد -



المنتسبين إما أحدهما أو ثالث - أعني خل - أقل منهما حتى الواحد، وهي النسب العددية، والمقادير التي نوعها واحد كالخطوط مثلاً أو السطوح فلها إما نسب عددية تقتضي تشاركها أو نسب تختص بها وهي التي تكون بحيث لا يعد المنتسبين أحدهما ولا يعد شيء غيرهما وهي تقتضي تباينها فالنسب المقدارية الشاملة لهما أعم من العددية، و الخط المساوي لضلع المربع يحيط به ولذلك يقال له أنه قوى عليه فإن المربع يتكون من ضرب ذلك الخط في نفسه والمنطق من المقادير ما يشارك مقداراً مفروضاً والأصم ما يباينه، فالخط المنطق في الطول ما يشارك خطاً آخر مفروضاً بنفسه والمنطق في القوة ما يشارك مرّبعهما وكل منطق في الطول منطق في القوة ولا ينعكس، وإذا تقرر هذا فنقول: إذا فرض خطان متباينان في الطول ومنطقتان في القوة كخطين يكون نسبة أحدهما إلى الآخر نسبة الخمسة إلى جزر الثلاثة مثلاً فإنه يسمى مجموعهما بذى الإسمين، وفضل أطولهما على الأصغر بالمنفصل وأحوالهما مذكورة في المقالة العاشرة من كتاب الأصول.

قوله:

«(وقد يجهل من جهة التصديق إلى أن يتعلم مثل كون القطر قوياً على ضلعي القائمة التي يوترها)»

الزاوية القائمة هي كل واحدة من الحادتين المتساويتين على جنبتَي خط مستقيم - وإمامتائنا أن لم يقدرهما، والعد في الأعداد والتقدير في المقادير هو الانطباق بمرة أو مرات، والمقدار إن كان نسبه إلى مقدار آخر نسبة عدد إلى عدد، يكونان متشاركين لأن كل عددين بعدهما شيء فاقله الواحد، فإذا كان نسبة المقدارين كنسبة العددين فلا بد أن يكون هناك مقدار كالواحد بالقياس إلى العدد يقدرهما فيكونان متشاركين، وكأنه قدم قوله لما كانت الأعداد إنما يتألف من الواحد إلى قوله هي النسب العددية لأجل هذا البيان، وإن لم يكن نسبة المقدارين نسبة العددين يكونان متباينين، وكل ذلك مبرهن عليه في المقالة العاشرة من الأصول، وإنما قال «بحيث لا يعد هما المنتسبين أحدهما» مع أن المتعارف في المقادير التقدير لأن تقدير المقادير إنما يكون إذا اعتبر عروض الكم المنفصل لها فيكون المقدار بذلك الاعتبار عدداً بعده المقدور، والخط المساوي لضلع المربع يحيط بالمربع بمعنى أنه ومثله محيطان به ويقال لكل خطين محيطين باحدى زوايا سطح متوازي الاضلاع قائم الزوايا المحيطان والمربع يتكون من ضرب الخط في نفسه وهو توهم الخط قائماً على نفسه متحركاً عليه حتى يرسم المربع وباقي الفصل ظاهر . م



يتصل بآخر مثله لا على الاستقامة ويسمى الخطان ضلعيهما ، ويشبه الزاوية مع ضلعيهما بالقوس ، ولذلك يسمى كل خط ثالث متعرض يتصل بهما و ترأ بالقياس إليهما ، و يسمى أيضاً قطراً لأنه يكون قطر الدائرة التي تمر محيطها بالزوايا الثلث الحادثة من الخطوط الثلاثة ، و أيضاً لأنه ينصف السطح المتوازي الأضلاع الذي يحيط به الضلعان - و صورتها واضحة - فهذا القطر قوى على ضلعي القائمة التي يوترها القطر أي يساوي مربعه مربعيهما فإن قوة الخط مربعه الذي يحيط به كما مر مثلاً إذا كان أحد الضلعين أربعة والآخر ثلاثة فالقطر يكون خمسة لأن مربعه وهو خمسة وعشرون يساوي مجموع مربعيهما وهما ستة عشر و تسعة ، و برهان ذلك مذكور في الشكل المعروف بالعروس وهو السابع والاربعون من المقالة الأولى من الأصول ، و إنما قال في التصور المجهرول ، إلى أن يتعرف ، وفي التصديق المجهرول ، إلى أن يتعلم ، لأن المعرفة والعلم كما ينسبان إلى الجزئي والكلّي ، قد ينسبان إلى الإدراك المسبوق بالعدم أو إلى الأخير من الإدراكين لشيء واحد يتخلل بينهما عدم ، وإلى المجرد عن هذين الاعتبارين ، ولذلك لا يوصف إلا أنه تعالى بالعارف ، ويوصف بالعالم ، وقد ينسبان إلى البسيط والمركّب ، ولذلك يقال عرفت الله ولا يقال علمته ، فلهذا الاعتبار الأخير خص التصور ، لبساطته بالقياس إلى التصديق بالتعرف ، وخص التصديق لتركبه بالتعلم .

قوله :

﴿ فالسلوك الطلبي منّا في العلوم ونحوها إمّا أن يتّجه إلى تصوّر يستحصل ، وإمّا أن يتّجه إلى تصديق يستحصل ، وقد جرت العادة بأن يسمى الشيء الموصول إلى التصور المطلوب قولاً شارحاً ، فمنه حدّ ومنه رسم ﴾

أقول : يعني بقوله : « ونحوها » ماعد التصور التام واليقين <sup>(٣)</sup> من التصورات

(١) قوله « يعني بقوله ونحوها ما عدا التصور التام واليقين » هذا يدل على ان العلوم هي التصورات التامة والتصديقات اليقينية ، وفيه نظر لان المراد بها او كان المعنى الاعم تناولت نحوها ولو كان المعنى الاخص لم يتناول التصورات التامة ، والقول الشارح منه حد ، ومنه رسم ، ونحوه من الامثلة كقولنا الطعم موجود ونسبته الى حاسة الذوق نسبة اللون الى البصر ، وغيرها كتبديل اللفظ الخفي بالواضح ، والحد في اللغة المنع وكل طرف حد لانه يمنع من دخول الخارج -



الناقصة والظنون ، واعلم أن الحد يتألف من الذاتيات ، والرسم من العرضيات ، والحد في اللغة المنع ، ويقال للحاجزين الشيئين حد ، وحد الشيء طرفه ، وإنما سمي الطرف حدًّا لأنه يمنع أن يدخل فيه خارج أو يخرج عنه داخل ، والرسم هو الأثر ، والذاتيات هي أمور داخلية وتدل على شيء هي ماهيته ، والعرضيات خارجة وتدل على شيء هي آثاره وعوارضه ، فسمي التعريف بتلك ، حدًّا ، وبهذه رسماً .

قوله :

☆ (ونحوه) ☆ يريد به مادون الرسم من الأمثلة وغيرها .

قوله :

☆ (و أن يسمى الشيء الموصل إلى التصديق المطلوب حجة ، فمنها قياس ، ومنها استقراء) ☆

أقول : القياس تقدير الشيء على مثال شيء آخر يقال قياس القُدَّة بالقُدَّة ، والقياس يقيس الجزئي بالكلي في الحكم الثابت للكلي ، والاستقراء قصد القرى قرية فقريه يقال استقرت البلاد إذا تتبععتها تخرج من أرض إلى أرض ، والمستقرى يتتبع الجزئيات

— وخروج الداخل ، فسمى الصناعتى به لانه مركب من الذاتيات وهى مانعة عن دخول الخارج و خروج الداخل فان العرضيات انما تعرض بعد تقوم المهيبة بالذاتيات ، فلا تاثير لها فى المنع ، وايضا الذاتيات دالة على الذات المانعة عن الدخول والخروج ، بخلاف الرسم فانه مركب من العرضيات الدالة على الآثار ، فهى لا يكون الارسما ، ولا شك ان المطالب المجهولة لا يحصل بمجرد حصول المبادئ بل لابد معها من ملاحظة ترتيب وهيئة ، فانه قد يعلم ان البكر لا تحبل وان هنذا مثلا بكر ويظن عظيمة البطن حبلى ، وهذا الظن انما يقع لعدم تفطن اندراج الاصفر وهو هند تحت حكم الكبرى فانه لو تفطن الاندراج والترتيب لما وقع الغلط ، وفى تقديم الكبرى فى العبارة تنبيه على ان الترتيب غير ملحوظ ، ولما كان نظر المنطقى يتعلق بتحصيل المجهولات ولم يكن ذلك الا بحصول المبادئ والترتيب لاجرم تعلق نظر المنطقى بالامور المناسبة لمطلوبه مطلقا بمطلوب تصورى او تصدىقى ويكفيه تاديتها الى المطلوب ، فقد صرح الشيخ فى هذا الفصل ان الفكر لجزئيه يحتاج الى المنطق ، اما احتياج الحركة الاولى اليه فحيث ذكر فى عبارة اجمالية ، ان المنطقى ناظر فى الامور المتقدمة المناسبة وحيث ذكر فى عبارة تفصيلية ، ان قصارى امره ان يعرف مبادئ القول الشارح والحجة ، واما احتياج الحركة الثانية فحيث قال فيما يتلو كلامه الاول الاجمالى وفى كيفية تاديتها بالطلب الى المطلوب وفيما يتلو كلامه الثانى تاليفه حدا كان او غيره وكيفية تاليف الحجة قياسا كان او غيره وذلك يؤيد ما قلناه من ان المراد بالفكر هيئتنا مجموع الحركتين . م



جزئياً فجزئياً ليتحصل الكلّي .

قوله :

☆ (ونحوه) يريد به التمثيل ويسمّيه الفقهاء قياساً لأنّه إلحاق جزئيّ بجزئيّ آخر في الحكم .

قوله :

☆ (ومنها يصار من الحاصل إلى المطلوب فلا سبيل إلى درك مطلوب مجهول إلا من قبل حاصل معلوم) ☆

يريد بالحاصل المعلوم مبادئ ذلك المطلوب التي مرّ ذكرها .

قوله :

☆ (ولا سبيل ايضاً إلى ذلك مع الحاصل المعلوم إلا بالتفطن للجهة التي لأجلها صار مؤدياً إلى المطلوب) ☆

أقول : يريد بالتفطن ملاحظة الترتيب و الهيئة المذكورين ، لأن حصول المبادئ وحدها لو كان كافياً لكان العالم بالقضايا الواجب قبولها عالماً بجميع العلوم ، وايضاً فربما علم الإنسان أنّ البكر لا تحبل وأنّ هندا مثلاً بكر ثم يراها عظيم البطن فيظنّها حبلى ، وذلك لعدم الترتيب و الهيئة في علميه ، وعليه يقاس في التصوّر .

☆ (إشارة : فالمنطقي ناظر في الأمور المتقدمة المناسبة لمطالبه) ☆

أقول : لا يريد بذلك ، المطالب الجزئية التي مع المواد ، كحدوث العالم ، بل المطالب الكلية التصورية أو التصديقية المجردة عن المواد ، حقيقة كانت أو غير حقيقة ، والأمر المتقدم هي مبادئها المناسبة لها على الوجه الكلّي القانوني ايضاً .

قوله :

☆ (وفي كيفية تأديها بالطالب إلى المطلوب المجهول ، فقصاري أمر المنطقي إذن أن يعرف مبادئ القول الشارح ، وكيفية تأليفه ، حدّاً كان أو غيره ، وأن يعرف مبادئ الحجّة وكيفية تأليفها ، قياساً كان أو غيره ،) ☆

أي في حال مناسبتها والتفطن المذكور ، و بالجملة فقد صرّح في هذا الفصل



- إذ ذكر أن المنطقيّ ناظر في الأمور المتقدّمة المناسبة و أن قصاري أمره أن يعرف مبادئ القول الشارح والحجّة - بالأحتياج إلى المنطق في الحركة الأولى من حركتي الفكر وفي ما يتلوها من باقي كلامه بالأحتياج إليه في الحركة الثانية ، وذلك يؤكّد ما قلناه أوّلاً .

قوله :

☆ (وَأَوَّلُ مَا يَفْتَتَحُ بِهِ مِنْهُ فَإِنَّمَا يَفْتَتَحُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَفْرُودَةِ الَّتِي يَتَأَلَّفُ مِنْهَا الْحَدُّ وَالْقِيَاسُ وَمَا يَجْرِي مَجْرِيَهُمَا ، فَلِنَفْتَتِحُ الْآنَ) ☆  
أقول : يريد به ما تبين في كتاب إيساغوجي .

قوله :

☆ (وَلِنَبْدَأُ بِتَعْرِيفِ كَيْفِيَّةِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى) ☆  
فبدأ بما هو أبعد من المقصود الأوّل من المنطق ، لانحلال المقصود إليه آخر الأمر .

☆ (إِشَارَةٌ) ☆ إلى دلالة اللفظ على المعنى .

☆ (اللفظ يدلّ على المعنى إمّا على سبيل المطابقة بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى وبإزائه ، مثل دلالة المثلث على الشكل المحيط به ثلثة أضلع وإمّا على سبيل التضمّن بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه ، مثل دلالة المثلث على الشكل ، فإنّه يدلّ على الشكل لا على اسم الشكل ، بل على أنّه اسم لمعنى ، جزءه الشكل ، وإمّا على سبيل الاستتباع والإلتزام ، بأن يكون اللفظ دالّاً بالمطابقة على معنى ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي لا كالجزء منه بل هو مصاحب ملازم له ، مثل دلالة لفظ السقف على الحائط والإنسان على قابل صنعة الكتابة) ☆

أقول : دلالة المطابقة وضعيّة<sup>(١)</sup> صرفة ، ودلالات التضمّن والإلتزام بالإشتراك

(١) قوله « دلالة المطابقة وضعيّة » دلالة المطابقة بمجرد الوضع و دلالة التضمّن والإلتزام بمشاركة من العقل والوضع اما انهما بسبب الوضع فلان اللفظ لو لم يكن موضوعاً بإزاء الكل و -



على المعنى وعلى جزئه ، كالممكن على العام والخاص ، أو عليه وعلى لازمه ، كالشمس على الجرم والنور ، بل يكون بانتقال عقلي عن أحدهما إلى الآخر .

قوله : في الالتزام « مثل دلالة لفظ السقف على الحائط والإنسان على قابل صنعة الكتابه »

ذكر له مثالين : أحدهما لازم لا يحمل على ملزومه ، و الثاني لازم يحمل ، و

– الملزوم ، لم يكن دالاً على الجزء من حيث أنه جزء ، ولا على اللازم من حيث أنه لازم ، وأما أنهما بحسب العقل فلان الكل والملزوم إذا كان مفهوماً من اللفظ يحكم العقل بان الجزء واللازم الذهني يكونان مفهومين من اللفظ بحكم ، أولان العقل ينتقل من المدلول المطابق إلى المدلول الضمني أو الالتزامي ، ويشترط في تحقق دلالة التضمنية والدلالة الالتزامية أن لا يكون اللفظ مشتركاً بين المعنى وجزئه أو بينه وبين لازمه ، فإنه لو كان كذلك لم يكن دلالة على الجزء واللازم إلا بالمطابقة لأن المطابقة أقوى من التضمن والالتزام ، واللفظ إذا دل باقوى الدالتين لا يدل باضعفهما ، بل دلالة التضمن والالتزام بحسب انتقال العقل من المعنى إلى الجزء أو اللازم ، وهو المراد من قوله من أحدهما إلى الآخر و يمكن أن يكون هذا إشارة إلى الدلالة على ما ادعاه من أن دلالة اللفظ المشترك على الجزء أو اللازم ليست تضمنياً والتزامياً لأن التضمن والالتزام إنما هما بمشاركة من التعقل وتلك الدلالة بمجرد الوضع ، وفيه نظر من وجهين ، الأول أن الاسم المشترك إذا أطلق وأريد الكل والملزوم فلا شك أنه يفهم الجزء واللازم فلا يخلو أما أن يكون فيهما بطريق المطابقة أو بطريق التضمن أو الالتزام ، والأول يناقض ما سيأتي من أن دلالة اللفظ بالمطابقة إنما يتحقق إذا أريد المعنى منه ، والثاني يبطل هذا الكلام ، الثاني لو كان دلالة التضمن والالتزام بحسب الانتقال العقلي يلزم أن يكون مدلول التضمن والالتزام متأخراً في العقل ، وليس كذلك أما في التضمن فمطلقاً ، لأن تعقل الجزء أقدم من تعقل الكل بالضرورة ، وأما في الالتزام ففي الإعدام ضرورة تقدم تعقل الملكات على تعقلها ، قوله « وهذا بعينه يقدر في المطابقة » أي اختلاف الأشخاص في اللوازم البينة لو كان موجبا لهجر الالتزام لوجب أن يكون اختلافهم في الوضع بان يعلمه واحد ويبهله آخر وبأن يضعه بمعنى آخر ، موجبا لهجر المطابقة ، فإن قيل الاختلاف عند العلم بالوضع ، فنقول لا اختلاف أيضاً عند اشتراكهما في اللزوم البين والحق أن الالتزام في جواب ماهو وما يجري مجراه من الحدود التامة لا يجوز أن يعتبر على ما سيأتي ، وإنما قال وما يجري مجراه من الحدود التامة وإن كانت مقولة في جواب ماهو لأن الحد من حيث هو ليس مقولا في جواب ماهو ضرورة المغايرة بين المعرف والمعرف ، نعم أنه مقول في جواب ماهو باعتبار أنه نفس ماهية الحدود وأما قوله وأولا اعتباره لم يستعمل الحدود الناقصة والرسوم فليس بشيء إذ الالتزام ليس يستعمل فيها فإن الحد بالحد الناقص لم يرد به مهية الحدود ولا الراسم مهية الرسوم والا لكان حدين تامين بل لم يريد أيهما أو بمفهوميهما المطابقين وهو ظاهر . م



إنما قال قابل صنعة الكتابة ولم يقل الكاتب لأن الأول يلزم الإنسان ، و الثاني لا يلزم ، وذهب الفاضل الشارح إلى أن الإلتزام مهجور في العلوم ، و استدل عليه بأن الدلالة على جميع اللوازم محالة ، إذ هي غير متناهية ، وعلى البين منها باطله ، لأن البين عند شخص ربما لا يكون بيئاً عند آخر ، فلا يصلح لأن يعول عليه . أقول : و هذا بعينه يقدح في المطابقة ايضاً ، لأن الوضع بالقياس إلى الأشخاص مختلف ، و الحق فيه أن الإلتزام في جواب ما هو وما يجري مجراه من الحدود التامة لا يجوز أن يستعمل ، على ما يجيء بيانه ، وأما في سائر المواضع فقد يعتبر ، ولولا اعتباره لم يستعمل في الحدود والرسوم الناقصة الخالية عن الأجناس ، إذ هي لا تدل على ماهيات المحدودات إلا بالإلتزام كما يتبين .

☆ (إشاره) ☆ إلى المحمول .

☆ (إذا قلنا أن الشكل محمول على المثلث فليس معناه أن حقيقة المثلث هي حقيقة الشكل ولكن معناه أن الشيء الذي يقال له مثلث فهو بعينه يقال له أنه شكل ، سواء كان في نفسه معنى ثالثاً أو كان في نفسه أحدهما) ☆

أقول : هذا البحث يورد بعد مباحث الألفاظ ولعل الشيخ أورده ههنا ليعرف أن إطلاق الإسم على المعنى ليس بحمل ، والحمل الذي بيّنه في هذا الفصل هو حمل هو هو المسمى بحمل المواطة ، ومعناه كما قال ، أن الشيء الذي يقال له المثلث هو بعينه يقال له أنه شكل ، سواء كان ذلك الشيء في نفسه معنى ثالثاً مغايراً للمثلث والشكل ، أو كان في نفسه هو المثلث بعينه أو الشكل بعينه ، فهذا الحمل يستدعي إتّحاد الموضوع والمحمول من وجه ، وتغايرهما من وجه ، وما به الإِتّحاد غير ما به التغاير ، فما به الإِتّحاد شيء واحد وهو الذي عبّر عنه الشيخ بالشيء ، وما به التغاير قد يمكن أن يكون شيئين متغايرين يضاف كل واحد منهما إلى ما به الإِتّحاد ، كالنطق والضحك المضافين إلى الإنسان الذين يعبر عنهما بالضحك والناطق ، وحينئذ ، إن جعلنا موضوعاً ومحمولاً ، كان ما به الإِتّحاد شيئاً ثالثاً مغايراً لهما ، وذلك معنى قوله « كان في نفسه معنى ثالثاً » وقد يمكن أن يكون شيئاً واحداً يضاف إلى ما به الإِتّحاد كالتثليث المضاف إلى الشكل الذي



يعبر عن المجموع بالمثلث ، وحينئذ إن جعل ذلك للمجموع موضوعاً ، كان المحمول مابه الإتحاد وحده مجرداً عما به التغير ، كما يقال أن المثلث شكل ، وإن جعل نمولا كان الموضوع مابه الإتحاد وحده ، كما يقال مثلاً إن الشكل مثلث ، وذلك معني قوله : «أو كان في نفسه أحدهما» ونوع آخر من الحمل يسمى حمل الاشتقاق وهو حمل ذو هو كالبياض على الجسم ، والمحمول بذلك الحمل لا يحمل على الموضوع وحده بالمواطاة ، بل يحمل مع لفظ ذو ، كما يقال الجسم ذويبياض ، أو يشتق منه اسم كالأبيض فيحمل بالمواطاة عليه ، كما يقال الجسم أبيض ، و المحمول بالحقيقة هو الأول .

☆ (إشارة) ☆ إلى اللفظ المفرد والمركب .

☆ (اعلم أن اللفظ يكون مفرداً و قد يكون مركباً ، و اللفظ المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً حين هو جزء ، مثل تسميتك إنساناً بعبد الله ، فإنك حين تدل بهذا على ذاته لا على صفته من كونه عبداً لله فليست تريد بقولك عبداً شيئاً أصلاً ، فكيف إذا سمّيته بعيسى بلى في موضع آخر قد تقول عبد الله وتعني بعبد شيئاً ؛ وحينئذ عبد الله نعت له ، لا اسماً وهو مركب ، لا مفرد . والمركب هو ما يخالف المفرد ، ويسمى قولاً : فمنه قول تام و هو الذي كل جزء منه لفظ تام الدلالة : اسم أو فعل : و هو الذي يسميه المنطقيون كلمة : وهو الذي يدل على معنى موجود لشيء غير معين في زمان معين من الثلاثة ، وذلك مثل قولك حيوان ناطق ؛ و منه قول ناقص مثل قولك في الدار و قولك لا إنسان ، فإن الجزء من أمثال هذين يراد به الدلالة إلا أن أحد الجزئين أداة لا يتم مفهومها إلا بقريضة مثل - لا - و - في - فإن القائل زيد لا وزيد في لا يكون قد دل على كمال ما يدل عليه في مثله مالم يقل في الدار ، ولا إنسان ، لأن - في - و - لا - أداتان ليستا كالأسماء و الأفعال .) ☆

أقول : قيل في التعليم الأول : إن المفرد هو الذي ليس لجزئه دلالة أصلاً . و اعترض عليه بعض المتأخرين : بعبد الله و أمثاله إذا جعل علماً لشخص ، فإنه مفرد مع أن أجزائه دلالة ما ، ثم استدركه فجعل المفرد ما لا يدل جزئه على جزء معناه ، و



أدى ذلك إلى أن نلت القسمة بعض من جاء بعده ، و جعل اللفظ : إما أن لا يدل جزؤه على شيء أصلاً : وهو المفرد ، أو يدل على شيء غير جزء معناه : وهو المركب ، أو على جزء معناه : و هو المؤلف و السبب في ذلك سوء الفهم ، و قلة الاعتبار لما ينبغي أن يفهم و يعتبر ، و ذلك لأن دلالة اللفظ لما كانت وضعيّة <sup>(١)</sup> كانت متعلقة بإرادة المتلفظ الجارية على قانون الوضع ، فما يتلفظ به و يراد به معنى ما و يفهم عنه ذلك المعنى ، يقال له إنه دال على ذلك المعنى ، و ما سوى ذلك المعنى مما لا يتعلق به إرادة المتلفظ ، و إن كان ذلك اللفظ ، أو جزء منه ، بحسب تلك اللغة ، أو لغة أخرى ، أو بإرادة أخرى يصلح لأن يدل به عليه ؛ فلا يقال له إنه دال عليه .

و إذا ثبت هذا فنقول : اللفظ الذى لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه : لا يخلو من أن يراد بجزئه دلالة على شيء آخر أولاً يراد ، و على التقدير الأول لا يكون دلالة ذلك الجزء متعلقة بكونه جزءاً من اللفظ الأول ، بل قد يكون ذلك الجزء بذلك الاعتبار لفظاً برأسه دالاً على معنى آخر بإرادة أخرى ؛ وليس كلامنا فيه . فإذن لا يكون لجزء اللفظ الدال من حيث هو جزء دلالة أصلاً ، و ذلك هو التقدير الثانى بعينه . فحصل من ذلك أن اللفظ الذى لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه ، لا يدل جزؤه على

(١) قوله « و ذلك لان دلالة اللفظ لما كانت وضعيّة ، أى لما كانت دلالة اللفظ على المعنى بالمطابقة وضعيّة ، كانت موقوفة على إرادة المتلفظ ، و ذلك المعنى إرادة جارية على قانون الوضع ؛ إذا الغرض من الوضع تأدية ما فى الضمير و ذلك يتوقف على إرادة اللفظ ، فما لم يرد المعنى من اللفظ لم يكن له دلالة عليه . و هذا ممنوع ؛ فان الدلالة هى فهم المعنى من اللفظ للمعلم بوضعه و لاخفاء فى أن من علم وضع لفظ فكلمة يتخيل ذلك اللفظ يتعلل معناه بالضرورة ، سواء كان مراداً أولاً ، فكانه لم يفرق بين استعمال اللفظ ودلالته ، فالاستعمال هو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى ، و أما دلالته فلا تعلق له بالإرادة أصلاً و إذا ثبت أن دلالة المطابقة متعلقة بالإرادة فصار الرسم المحدث مرجعه إلى اللفظ الذى لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه ، وإذا لم يكن جزء المعنى مراداً من جزء اللفظ فإن لم يرد به معنى آخر لم يكن دالاً أصلاً ، و إن اراد به معنى آخر لم يكن دالاً على ذلك المعنى من حيث أنه جزء ، بل على أنه لفظ مستعمل فى نفسه لم يجعل جزء . فظهر أن جزء اللفظ إذا لم يرد به جزء المعنى لم يكن له دلالة على شيء من المعانى ، فقد رجع الرسمان الى معنى واحد ، لكن هذا إنما يتم لو كان الرسم القديم مفيداً بحيثية الجزئية كما فى الحد المذكور فى الكتاب اللهم الا أن يقال الحيثية مرادة على ما صرح به فى الشفاء فى تعريف الجنس . م



شيء أصلاً فإذا الرسمان أعنى القديم والمحدث للمفرد متساويان في الدلالة من غير عموم وخصوص ، ولو تأمل متأملاً وأنصف من نفسه لا يجد بين لفظ - عبد - من عبد الله إذا كان علماً وبين لفظ - إن - من إنسان تفاوتاً في المعنى ، فإن كليهما يصلحان لأن يدل بهما في حال آخر على شيء ، وأما كون الأول منقولاً من نعت والثاني غير منقول ، فأمر يرجع إلى حال الألفاظ ، ولا يتغير بهما أحوال الإسم في الدلالة فظهر من ذلك أن الرسم المنقول من التعليم الأول صحيح ، وأن المفرد في المعنى شيء واحد وكذلك ما يقابله هو المسمى مركباً أو مؤلفاً .

ونرجع إلى تتبع ألفاظ الكتاب فنقول : قال الشيخ : « المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً » زاد في الرسم القديم ذكر الإرادة ، تنبيهاً على أن المرجع في دلالة اللفظ هو إرادة المتلفظ . وقال : « حين هو جزؤه » ليعلم أن الجزء من حيث هو جزء لا يدل على شيء آخر ، فإن دل بإرادة أخرى على شيء آخر ، لا يكون من حيث هو جزؤه ، ولا ينافي ما قصدناه . وجعل مقابل المفرد مركباً ، فإن الفرق بين المؤلف والمركب على الإصطلاح الجديد لا فائدة له في هذا العلم .

قوله « فمنه قول تام » وهو الذي كل جزء منه لفظ تام الدلالة : إسم أو فعل . أقول : الأقوال ينحل إلى ثلاثة أشياء : أسماء وأفعال وحروف . وتشترك في أربعة أشياء وهي كونها ألفاظاً مفردة دالة على المعاني بالوضع والتواطؤ ؛ فإن المعنى الجامع لهذه الأربعة جنسها ، وتفرق أولاً بفصلين : هما دلالتها في نفسها أو في غيرها ، وذلك لأنه كما أن من الموجودات قائماً بنفسه هو الجوهر ، وقائماً بغيره هو العرض ، ومن المعقولات معقولة بنفسه هو الذات ، ومعقولة بغيره هو الصفة ، كذلك من الألفاظ ما هو دال في نفسه ، ودال في غيره ، والآخر هو الحرف : وهو الأداة ، والأول جنس يقسمه فصلان آخران : هما التعلق بزمان معين من الأزمنة الثلاثة ، والتجرد عن ذلك ، والآخر هو الإسم ، والأول هو الفعل ، ويسميه المنطقيون كلمة . والفعل عند النحاة أعم منه عند المنطقيين ؛ فإنهم يسمون الكلمات المؤلفة مع الضمائر كقولنا أمشي



أيضاً فعلاً،<sup>(١)</sup> ففصول الفعل ملكات ، وفصول الإسم والحرف أعدامها ، و الأعدام تعرف بالملكات ، ولا ينعكس ، فلذلك اقتصر الشيخ على إيراد حدّ الفعل ، إذ هو يتناول حدّيهما بالقوّة فقال في حدّه « هو المذي يدلّ على معنى موجود لشيء غير معيّن في زمان معيّن من - الأزمنة - الثلاثة » .

(١) قوله « فانهم يسمون الكلمات المؤلفة مع الضماير كقولك أمشي أيضاً فعلاً » لو أراد به أن النحاة يسمون المجموع من لفظ أمشي و الضمير المستتر فيه فعلاً على ما هو الظاهر من كلامه ، فذلك ليس كذلك ؛ فان الضمير عندهم فاعل ، وأمشي فعل ، ومجموع الفعل والفاعل لا يكون فعلاً ، و لو أراد أنهم يسمون لفظ أمشي فعلاً ، فهو عند المنطقيين أيضاً كلمة ، فلا عموم ولا خصوص . و الجواب أن المراد مجرد لفظ أمشي و هو مركب عند المنطقيين ؛ لدلالة الهمزة على معنى زائد على معنى الفعل . فان قلت : قول الشيخ أو فعل وهو الذي يسميه المنطقيون كلمة مشعر بأن كل ما يسميه أهل العربية فعلاً فهو عند المنطقيين كلمة وذلك ينا في العموم و الخصوص . فنقول : إنه جعل الفعل المفرد الذي لم يلتئم منه كلمة ، لا كل فعل وتلك الأفعال مركبات . وحد الفعل الذي أورده الشيخ ناقص لا يتناول جميع الذاتيات أما أولاً فلخلوه عن الفصل الذي يميزه عن الحرف ، و أما ثانياً فلتناوله بعض الأسماء : كالصادر و الأسماء المتصلة بالأفعال ، فانها دالة على معان موجودة في زمان معيّن من الأزمنة الثلاثة أللهم إلا بالالتزام فانه يعلم من سياق الكلام أن تمام الدلالة مراد في الحد ، لذكره بعد تقسيم اللفظ التام الدلالة على الاسم و الفعل . والمراد بالزمان المعين الزمان الذي يعينه باعتبار حصول المعنى فيه ، فاذا حصل المعنى في زمان ، تعيّن ذلك الزمان لا بحسب الامر في نفسه بل بالنسبة الى المخاطب فان تعلق المعنى بالفاعل في زمان معيّن لا يراد صيغة مخصصة ، و الصيغة المخصصة معينة للزمان بالنسبة الى المخاطب ، فيكون تعلق المعنى معيناً للزمان بالنسبة اليه . فاندفع النقص الاول لإرادة استقلال الدلالة ، والثاني لانه لما كان تعلق ذلك المعنى بالفاعل يعيّن الزمان بالنسبة الى المخاطب كانت الصيغة دالة على الزمان المعين ، و الصادر و الأسماء المتصلة بالأفعال لا يدل على الزمان المعين وهو المراد بقوله في الحد التام يعينه ذلك التعلق أي يعيّن ذلك الزمان تعلق المعنى بالفاعل بالقياس الى المخاطب فلو قال المراد بالزمان المعين بالنسبة الى المخاطب كفي في دفع النقص ؛ إذا الزمان إنما يعيّن بالنسبة إليه إذا دل عليه اللفظ ، على أن هذه التعسفات غير محتاج إليها ، لما مر من أن الحيثية في مثل هذه التعريفات مرادة ؛ فمعنى الكلام أن الفعل مادل على معنى موجود لشيء ما في زمان معيّن من حيث أنه موجود لشيء في زمان معيّن - من حيث انه موجود له في الزمان المعين خل - فدلالته على الامور الثلاثة معتبرة في هذا التعريف . فلانقضى ولما كانت الاداة لا تدل إلا على معنى في غيره ، إحتاجت في الدلالة إلى غير يتقوم مدلولها به وهو القرينة ، فالقرينة ليس كل ما انضم إلى الاداة : من الاسم و الفعل بل ما يظهر معناه فيه ، كمن -



والفعل لا ينفك بعد الأمور الخمسة أعني الأربعة المشتركة ، و الاستقلال في الدلالة المشترك بينه و بين الإسم ، عن شيئين : أحدهما كون معناه موجوداً لغيره مرتبطاً لذاته به ، وذلك الغير هو الفاعل ، وهو قد يكون معيناً وقد لا يكون ، لكن وجود التعيين وعدمه لا يتعلق بالفعل نفسه ، فهو في نفسه إنما يقتضي الاحتياج إلى غير لا بعينه لا إلى غير بشرط أن يكون لا بعينه ؛ فإن بينهما فرقاً كثيراً . وهو المراد

مثلاً ؛ فان قرينته مثل البصرة ، لان من لا ابتداء ، ومعنى الابتداء لا يظهر ولا يحصل إلا في المبتداء . فاذا قلت من البصرة تمت دلالة على الابتداء أما لو قلت سرت من لم يحصل معناه وهكذا - لا - و - في - إذا كانا موضوعين للسلب و الظرفية لا يظهر معناه إلا في المسلوب والمظروف ، فاذا قيل في الدار ولا انسان تمت دلالتهم على معنيهما ، ولو قلت زيد في أو لا ، لم يحصل لهما معنى هذا كلام الشيخ حيث قال : فان القائل زيد لا أو زيد في لا يكون قد دل على كمال ما يدل عليه في مثله ما لم يقل في الدار ولا انسان و قوله في مثله معلق بلا يكون أو يدل أي القائل زيد لا لم يكن في هذا التركيب قد دل أو في مثل قوله هذا على كمال مدلول لا فان زيدا ليس بقرينة لا ، نعم ، لو قال لا انسان فقد دل على مدلوله ، على انه او حذف قوله في مثله كان الكلام مستقيماً ظاهراً الدلالة على المراد ، و يمكن أن يقال في بمعنى الباء أي القائل زيد لا ، لا يدل بمثل هذا التركيب على كمال معناه و حينئذ يصير معنى الكلام أوضح ؛ و الشارح لما حاول محاذاة تركيبه لتركيب الشيخ زاد في مثلها في موضعين ، وكأنه توهم أن في مثله يتعلق بكمال ما يدل عليه حتى علق في مثلها به في الموضعين ، وهو زائد لا يرجع إلى طائل ؛ إذ يكفي أن الاداة إذا اقترنت بالقرينة يدل على كمال مدلولها ، وإن تجردت عنها لم يدل على كمالها مدلولها ، و إن اقترنت بغيرها ، و غاية توجيهه أن يقال قوله مثلها أولاً ، يتعلق ببطل المذكور أولاً ، حتى يكون تقديره الكلام و الاداة المقارنة للقرينة يدل في مثل تلك المقارنة على كمال مدلولها ، و أما قوله مثلها ثانياً فيمكن أن يتعلق ببطل المذكور أولاً حتى يكون الكلام ، و الفاقدة ايها و إن اقترنت بغيرها لا يكون يدل في مثل تلك المقارنة على كمال مدلولها و يمكن أن يتعلق ببطل المذكور ثانياً حتى يكون التقدير أن الفاقدة ايها وان اقترنت بغيرها لا يدل على ما يدل عليه في مثل مقارنتها بالقرينة ، لكن لفظ المثل في هذه التوجيهات كلها زايد حشو بخلاف لفظ مثل في عبارة الشيخ . وانما قيد المدلول بالكمال ، لانه إذا قيل زيد لا ، أو في ، يفهم من لا ، السلب ، ومن في ، الظرفية إلا أنهما ليسا كمال مدلولهما فان لا ليس بموضوع لمطلق السلب ، بل لسلب الشئ . كلا انسان ، وفي ليس بموضوع لمجرد الظرفية مثل الدار فما لم ينضم معها القرينة لم يتأد كمال مدلولها وإن جاز تأدي بعض مدلولها . م



من قوله : «وجود شيء غير معين» وقد يشار به الأسماء المتصلة بالأفعال : كالفاعل والمفعول والصفة في هذا . والثاني حصوله في زمان معين فإن من الأسماء ما يدل على نفس الزمان كالوقت ، ومنها ما يدل على ما جزؤه الزمان كالصباح ، ومنها ما يدل على معنى إنما يحصل في زمان لا بعينه كجميع الأسماء المتصلة بالأفعال . وجميعها مجردة عن الزمان المعين الذي يحصل فيه المعنى ؛ أمّا ما تعين زمانه بحسب حصول المعنى فيه فهو الفعل ، لا غير ، وهو المراد من قوله : «في زمان معين من الثلاثة» والحد الذي أورده الشيخ ناقص غير متناول لجميع الذاتيات ، لا سيما الفصل الذي يميزه عن الحرف إلا بالالتزام ، والحد التام للفعل التام أن يقال : الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه ، ويتعلق بشيء لا بعينه في زمان من الأزمنة الثلاثة يعينه ذلك التعلق ؛ فالأفعال الناقصة ما ينقص فيها الدلالة على نفس المعنى فيحتاج إلى جزء يدل عليه ، كقولنا كان زيد قائماً ، وهي التي يسميها المنطقيون كلمات وجودية ، وقد ظن بعضهم : أن الفعل البسيط أعني المجرد عن الاسم ، الذي يسميه المنطقيون كلمة ، لا يوجد في لغة العرب ، لا شتمال أكثر الأفعال على الضمائر ؛ وهو ظن فاسد . يتحققه النحاة ؛ فإن قولنا قام في قام زيد خال عن الضمير ، وإن كان مشتملاً على ضمير في عكسه ، والكلمة في لغة اليونانيين كانت تدل بانفرادها على وقوعها في الحال وتسمى قائمة ، ثم تصرف إلى الماضي أو المستقبل بأدوات لذلك يقرن بها .

وظهر من حدّ الفعل أن الإسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه ، ولا يقتضي وقوعه في زمان يتعين بحسبه . والحرف لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى في غيره .

والتأليف الثنائي بين هذه الثلاثة يمكن على ستة أوجه ، إثنان منها تامان بحسب النحو ، وهو ما يتألف من اسمين أو من اسم وفعل يسند أحدهما إلى الآخر كقولنا زيد قائم وقام زيد . وقول الشيخ إن القول التام - وهو الذي كل جزء منه لفظ تام الدلالة إسم أو فعل يوهم أن التام منها ثلثه ، لكن التأليف من فعلين غير



يمكن لاحتياج كل واحد منهما إلى الاسم ، فيرجع التام إلى القسمين المذكورين ،  
إلا أن قوله في المثال حيوان ناطق تدل على أن المؤلف من الموصوف والصفة يعد في  
الأقوال التامة ، وحينئذ يكون مذهب إليه النحاة أخص لكنه أسد ، لأن التام  
عندهم لا يقع موقع المفرد وهذا يقع .

قوله في القول الناقص : «إلا أن أحد الجزئين أداة لا يتم مفهومها إلا بقرينة»  
لما كانت الأداة لا تدل إلا على معنى في غيره ، إحتاجت في الدلالة إلى غير يتقوم  
مدلولها به ، وهو المراد بالقرينة ، فالأداة المقارنة لها تدل على كمال ما يدل عليه في  
مثلا كقولنا لا إنسان ، والفاقدة إيّاها وإن اقترنت بغيرها لا تكون تدل على كمال ما  
يدل عليه في مثله ، كقولنا زيدا ، والأول تأليف ناقص لأنّها في قوة مفرد ، والثاني  
ليس بتأليف إلا بعد الإضياف إلى القرينة .

☆ (إشارة) ☆ إلى اللفظ الجزئي واللفظ الكلّي .

☆ (اللفظ قد يكون جزئياً ، وقد يكون كلياً والجزئي هو الذي نفس تصوّر معناه يمنع  
وقوع الشركة فيه مثل المتصور من زيد ؛ وإذا كان الجزئي كذلك ، فيجب أن يكون  
الكلّي ما يقابله : وهو الذي نفس تصوّر معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه . فإن امتنع  
امتنع بسبب من خارج مفهومه ، فبعضه يكون مشتركاً فيه بالفعل ، مثل الإنسان ،  
وبعضه يكون مشتركاً فيه بالقوة والإمكان ، مثل الشكل الكرى المحيط باثني عشرة  
قاعدة مخمسات ، وبعضه ليس يقع فيه شركة لا بالفعل ، ولا بالقوة والإمكان ، بسبب  
غير نفس مفهومه ، مثل الشمس عند من لا يجوز وجود شمس أخرى . مثال الجزئي  
زيد ، وهذه الكرة المحيطة بتلك ، وهذه الشمس ؛ مثال الكلّي الإنسان والكرة  
المحيطة بها مطلقة ، والشمس .) ☆

أقول : الجزئي الذي رسمه ، هو الحقيقي .<sup>(١)</sup> و الإضافي هو كل أخص يقع

(١) «قوله الجزئي الذي رسمه هو الحقيقي» كما أن الجزئي مقول بالاشتراك على معنيين  
يسمى الأول منهما حقيقياً ، والثاني إضافياً ، كذلك الكلّي ؛ لأنه مقابل له مقول أيضاً على معنيين  
أحدهما ما لا يستلزم نفس تصوّره عن وقوع الشركة ، وثانيهما الأعم الذي يكون تحته أخص ، وهو -



تحت أعمّ ، و لو كان كليّاً بالمعنى الأوّل كالإنسان تحت الحيوان ؛ ويقابلهما الكلّي  
بمعنيين و قوم قسموا الكلّي إلى أقسام ستّة : بأن قالوا : إمّا أن يوجد في كثيرين  
غير متناهية ، او متناهية ، أو في واحد فقط ، أو لا يوجد أصلاً ، والأخيران إمّا أن يمكن  
وجودهما في كثيرين ، أو لا يمكن بسبب غير المفهوم . وأمثلةها : الإنسان ، والكواكب ،  
والشمس عند من يجوز نظيرها ، والآله ، والكرة المذكورة ، وشريك الباري . وفيما  
ذكره الشيخ كفاية . وما في الكتاب ظاهر .

❖ (إشارة) ❖ إلى الذاتي والعرضي اللازم والمفارق .

❖ (قد يكون من المحمولات ذاتية وعرضية لازمة و مفارقة ؛ و لنبدء بتعريف

المشترك بين كثيرين بالفعل ، و المعنى الاول كلي حقيقي ، والثاني كلي إضافي ، ومناط الكلية  
الحقيقية صلاحية المفهوم للشركة من حيث أنه منصور وليس يعتبر فيها الشركة بالفعل بل لو امتنع الشركة  
فيه امتنع بسبب من خارج فان قلت لم قدم تعريف الجزئي مع أن الكلّي مقصود بالذات في نظر المنطقي .  
فنقول : فيه فائدتان ، أحدهما أن من الناس من اعتبر في الكلّي أن يكون مشتركاً بين كثيرين بالفعل ،  
إما في الخارج أو في العقل ، و هو فاسد ، و ذلك الترتيب في الكتاب منبى ، على فساد ؛ فانه  
ليس يكفي في كون الشئ جزئياً أن لا يكون مشتركاً بين كثيرين بل لابد مع ذلك من أن يكون نفس  
تصوره مانعاً من وقوع الشركة و الكلّي مقابل للجزئي فهو ما لا يكون نفس تصوره مانعاً من وقوع  
الشركة سوا كان مشتركاً بالفعل أو لا يكون ، و اللازم الواسطة بينهما ، و لهذا قدم على رسم  
الكلّي رسم الجزئي ، و الاخرى أن مفهوم الجزئي مدكّة ، و مفهوم الكلّي عدم ، والملكة متقدمة  
في التعقل على عدم ، ولما ثبت هذا الترتيب بحسب العقل وجب أن يكون كذلك في اللفظ ، ثم انه قسم  
الكلّي الى ثلاثة أقسام ، و بيانه ان الكلّي لما كان هو الذي نفس تصوره لا يكون مانعاً من وقوع الشركة ، فلا  
يخلو إما أن يمتنع وقوع الشركة فيه بسبب خارج ، أو لا يمتنع ، وإلى الاول أشار بقوله وبعضه ليس  
يقع لا بالفعل ولا بالقوة ولا بالامكان ، والثاني إما أن يكون الشركة فيه بالفعل وإليه أشار بقوله وبعضه  
مشتركا فيه بالقوة و الامكان ؛ و قوم قسموه إلى ستة أقسام ، وهو ظاهر ، وفيما ذكره الشيخ كفاية  
أي الاقسام الستة يمكن أن يعلم من قول الشيخ لان كل قسم من الثلاثة يتناول قسمين من الاقسام  
الستة فان الذي يمتنع وقوع الشركة فيه يشمل ما يوجد منه فرد مع امتناع مثله ، كآله ، وما لا يوجد منه  
فرد أصلاً ، كشريكه ، والذي يمكن وقوع الشركة ولكن لا يكون واقعاً بالفعل يتناول ما يوجد فرد  
مع إمكان مثله ، كالشمس عند من يجوز وجود مثلها ، و مالا يوجد كالكرة المذكورة ، والذي  
يوجد فيه الشركة بالفعل يشمل ما يكون أفراده متناهية كالكواكب السبعة وما يكون أفراده غير  
متناهية كالإنسان م .



الذاتية : إعلم أن من المحمولات محولات مقومة لموضوعاتها ، ولست أعنى بالمقوم المحمول الذي يفتقر الموضوع إليه في تحقق وجوده ، ككون الإنسان مولوداً ومخلوقاً ومحدثاً وكون السواد عرضاً ؛ بل المحمول الذي يفتقر إليه الموضوع في تحقق مهيته ، و يكون داخلاً في مهيته جزء منها ، مثل الشكلية للمثلث ، والجسمية للإنسان ؛ ولهذا لا يفتقر في تصور الجسم جسماً إلى أن يمتنع عن سلب المخلوقية عنه من حيث يتصوره جسماً ، ويفتقر في تصور المثلث مثلثاً إلى أن يمتنع عن سلب المخلوقية عنه من حيث يتصوره جسماً ويفتقر في تصور المثلث مثلثاً إلى أن يمتنع عن سلب الشكلية عنه . وإن كان هذا فرقاً غير عام ؛ بل قد يكون بعض اللوازم الغير المقومة ، بهذه الصفة . على ما سيتلى عليك ولكنه في هذا الموضع فرق) ٢

أقول : كل محمول فهو كلي حقيقي <sup>(١)</sup> لأن الجزئي الحقيقي من حيث هو جزئي لا يحمل على غيره ، وكل كلي فهو محمول بالطبع على ما هو تحته ، وربما يخالف الوضع الطبع كقولنا الجسم حيوان أو جماد . وأراد الشيخ بالمحمولات ههنا ماهي بالطبع <sup>(٢)</sup> ، فهي : إما ذاتية لموضوعاتها ، وإما عرضية ، وقد يستعمل الذاتي

(١) قوله « كل محمول فهو كلي حقيقي » لأن الجزئي الحقيقي هو الذاتية ، وظاهر أنها لا يصدق على غيرها ، بل الأشياء يصدق عليها ، وأما مثل قولنا هذا زيد فلا نغنى إلا أن هذا مسمى بزيد أو مدلول هذا اللفظ أو ذات مشخصة أو غير ذلك من المفاهيم الكلية ، ولو عينا بزيد الجزئي الحقيقي لم يكن هناك حمل إلا في اللفظ وذلك ظاهر بأدنى تأمل ، وإما قيد الكلي بالحقيقي ، إذ ليس يجب أن يكون المحمول كلياً إضافياً ، والكلي له اعتباران ، اعتبار بالقياس إلى ماتهته ، وبهذا الاعتبار يكون محمولا عليه بالطبع لأن طبيعته أي مفهومه تقتضي الحمل ، إذ لا معنى للاشتراك بين كثيرين إلا صدقه عليها واعتبار بالقياس إلى ما فوقه وبهذا الاعتبار لو صار محمولا عليه لم يكن محمولا إلا بالوضع . ٢

(٢) قوله « وأراد الشيخ بالمحمولات ههنا ماهي بالطبع » أي الكليات المقيسة إلى ما تحتها لأن القسمة في الذاتية والعرضية إنما هي بالقياس إلى الجزئيات ، فالكلي بالقياس إليها أما مقوم لها أو متقوم بها والاول الذاتي والثاني العرضي ، والذاتي إما يتألف منه الذات وهو الذاتي لا تتسابه إلى الذات ، وأما نفس المهيبة وهو ذاتي بالقياس إلى الجزئيات المتفقة بالحقيقة وتعريف الذاتي لا يخلو عن عسر ماله لو عرفناه بما ليس بعرضي كان نفس المهيبة ذاتياً وورد عليه سؤال الجمهور ولو عرفناه بجزء المهيبة ورد عليه نفس المهيبة لأنه أولى بالذاتية من الجزء لأن الجزء لا يجوز -







أولاً لوناً؛ وثالثها أن الذاتي يمتنع رفعه عما هو ذاتي له وجوداً وتوهماً، وهذه الخاصيات إنما توجد للذاتي عند إحضاره بالبال مع الشيء الذي هو ذاتي له، ومن اللوازم العرضية ما يشارك الذاتي في الخاصيتين الأخيرتين فإن الإثنين مثلاً لا يحتاج في اتصافه بالزوجية إلى علة غير ذاته ولا يمكن رفع الزوجية عنه في الوجود ولا في التوهم إلا أن الذاتي يلحق الشيء الذي هو ذاتي له قبل ذاته؛ فإنه من علل ماهيته أو نفس ماهيته، والعرضي اللازم يلحقه بعد ذاته فإنه من معلولاته، وعلل المهيبة غير علل الوجود. وقد أشار الشيخ في هذا الفصل إلى الفرق بينهما فقال ولست أعنى بالمقوم المحمول الذي يفتقر الموضوع إليه في تحقق وجوده، بل المحمول الذي يفتقر الموضوع إليه في ماهيته؛ ثم قال: ويكون داخلاً في ماهيته جزء منها مثل الشكل للمثلث، يريد به القسم الأول من الذاتي، وهو الذاتي عند الجمهور، وقد يقال له جزء المهيبة بالمجاز<sup>(١)</sup>، فإن الجزء الحقيقي لا يحمل على كله بالمواطاة والذاتي يحمل

(١) قوله « وهو الذاتي عند الجمهور وقد يقال له جزء المهيبة بالمجاز » أما أنه ليس جزءاً بالحقيقة، فإن الجزء من حيث أنه جزء متقدم على المهيبة في الوجود، فيكون وجوده مغايراً لوجود المهيبة، فلا يكون محمولاً عليها، إذ الحمل يستدعي الاتحاد في الوجود، فلا يكون ذاتياً، لأنه من أقسام المحمول، وأما وجه التجوز فلان اللفظ الدال عليه جزء، ألفاظ الحد، فسمى الذاتي به تسمية المدلول باسم الدال، أولانه معروض الجزئية باعتبار آخر كما سيرد عليك، فقد اضطر إلى إطلاق اسم الجزء عليه لان الحيوان مثلاً لا يمكن أن يقال إنه نفس مهيبة الإنسان، ولا خارجاً عنها، فالقول بأنه جزء إنما هو بالاضطرار، وإنما قال ولهذا لا يفتقر في تصور الجسم جسماً إلى أن يمتنع عن سلب المخلوقية، و يفتقر في تصور السلب إلى أن يمتنع عن سلب الشكيلة، وما قال إلى أن يقطع بالاجاب مع أن القطع بالاجاب يستلزم امتناع السلب لان امتناع السلب يستلزم إخطار الذات بالبال اذ هو شرطه قال الشيخ في الشفاء يجب ان يكون المقومات معقولة مع تصور المهيبة بحيث لم يمكن السلب عنها و ليس يكفي في امتناع السلب أن يكون معقوله، بل لابد مع ذلك من أن يكون مخطرة بالبال، ولا أقول من الواجب خطورها بالبال بالفعل، فكثير من المقولات لا يكون مخطرة بالبال بل المراد أنها لو كانت مخطرة بالبال و المهيبة أيضاً مخطرة بالبال امتنع سلبها عنها، فقد بان أن إخطار الذاتي بالبال شرط في ظهور هذه الخاصة، ولا شك أن هذا المعنى أي أنه لو اخطر الذاتي بالبال امتنع السلب، لازم لتصور المهيبة، سواء خطر الذاتي بالبال أولاً، وأما القطع بالاجاب فانه لا يستلزم الاخطار بالبال إلا اذا كان بالفعل، وربما يتصور-



على المهية ، بل إنما يكون اللفظ الدالّ عليه جزءاً من حدّها ، فهو يشبه الجزء لذلك ، وقد اضطرّ إلى إطلاق الجزء عليه لعوز العبارة عنه ؛ ثم إنّه بين الفرق بين علل المهية وعلل الوجود بالخاصية الأخيرة المذكورة ، فإنّها موجودة لعلل المهية غير موجودة لعلل الوجود ، فقال : ولهذا لا نفتقر في تصوّر الجسم جسماً إلى أن نمتنع عن سلب المخلوقيّة عنه من حيث تتصوّرّه جسماً ، ونفتقر في تصوّر المثلث مثلثاً إلى أن نمتنع عن سلب الشكليّة عنه ، قال الفاضل الشارح : الإمتناع عن السلب يلزمه القطع بالإيجاب ، إنّ أنّ الإمتناع عن السلب يستلزم إحضار الذاتي بالبال أيضاً الذي هو شرط في أن يظهر الخاصية المذكورة له ، والقطع بالإيجاب لا يستلزم لأنّه قد يكون

المهية ولا يخطر الذاتي بالبال وحينئذ لا يثبت القطع بإيجابه لها فلا يكون القطع بالإيجاب لازماً لتصور المهية ، هذا كلام الامام ، واعترض الشارح ، أن القطع بالإيجاب بالفعل ، يستلزم الاخطار بالبال كما أن امتناع السلب بالفعل يستلزمه ، وامتناع السلب بالقوة لا يستلزم الاخطار بالبال ، كما أن القطع بالإيجاب بالقوة لا يستلزمه فلو كان معنى امتناع السلب له على تقدير إخطار الذاتي بالبال يمتنع السلب كذلك معنى القطع بالإيجاب فلا فرق بينهما . لا يقال الفرق الذي ذكره الامام راجع لا إلى المفهوم اللغوي لامتناع السلب وقطع الإيجاب ، بل إلى المفهوم الاصطلاحي ، فإن معنى امتناع السلب عند عامة المنطقيين أن المهية إذا تصورت تصورات اجزاؤها وامتنع الحكم بسلبها عنها ، ولا شك أن هذا الخاص يتوقف على تصور المهية وتصور الذاتي وامتيازها عنها ، وهذا معنى قوله ظهور هذه الخاصية يتوقف على إخطار الذاتي بالبال ومعنى وجوب الاثبات عدمهم هو أن تصور الجزء لا ينفك عن تصور المهية وتصور الذاتي وامتيازها عنها وهذا معنى قوله ظهور هذه الخاصية يتوقف على إخطار الذاتي بالبال ومعنى وجوب الاثبات عدمهم هو أن تصور الجزء لا ينفك عن تصور المهية وهذا قد يحصل وإن لم يكن الذاتي مخطراً بالبال ولذلك قال أولاً ، الامتناع عن السلب يلزمه القطع بالإيجاب إشارة إلى المفهوم اللغوي لا الناقول الشيخ صرح في الشفا بأن امتناع السلب وجوب الاثبات متلازمان ، وكيف بوجه ذكره على اصطلاح غيره ، على أن اعتبرنا تفسير المتأخرين فهم لم يعتبروا في امتناع السلب إلا تصور المهية والذاتي وصورهما لا يستلزم الاخطار بالبال ، ولئن سلمنا فوجوب الاثبات يستلزم امتناع السلب لأنه لما لم ينفك تصور الجزء عن تصور المهية فتصور المهية يستلزم مجموع التصور وهما كافيان في امتناع السلب ، فيكون تصور المهية مستلزم ، للتصديق السلبى وهم قد صرحوا بأن وجوب الاثبات اخص من الامتناع بالسلب فلو استلزم امتناع السلب الاخطار بالبال لا يستلزمه وجوب الاثبات ايضاً ، سلمنا ذلك لكن القريب ليس بتمام لان تصور المهية يستلزم وجوب الاثبات على ذلك التفسير كما يستلزم امتناع السلب . م



بالفعل ، وقد يكون بالقوة القريبة من الفعل ، وذلك عند ما لا يكون الذاتي مخطراً بالبال ، بل يكون الذهن ذاهلاً عن الالتفات إليه ، و لذلك عدل عن ذكر القطع بالبال يجب إلى العبارة عنه بالامتناع عن السلب .

أقول : وهذا فرق ضعيف لأن الامتناع عن السلب ، والقطع بالاليجاب متلازمان و حكمهما في استلزام إخطار الذاتي بالبال إذا كانا بالفعل ، و في عدم استلزامه إذا كانا بالقوة واحد .

قوله : « من حيث نتصوره جسماء » فائدة هذا القيد أن امتياز المهيبة عن الوجود لا يكون إلا في التصور ، فعلمها لا تمتاز عن علل الوجود إلا هناك .

قوله : « وإن كان هذا فرقاً غير عام » أى ليس فرقاً بين الذاتيات وجميع العرضيات ؛ فإن بعض العرضيات يشاركها فيه ، كما مر ، بل هو فرق خاص بين الذاتيات و بين لوازم الوجود التي لا يلزم المهيبة ، ومثاله أن يفرق بين المثلث و الدائرة ، بأن المثلث مضلع بخلاف الدائرة ، فإن المضلع ، وإن كان يعم المثلث و غيره لكنه يفيد الفرق في الموضوع المطلوب .

☆ (إشارة) ☆ إلى الذاتي المقوم .

☆ (إعلم أن كل شيء له ماهية ، فإنه إنما يتحقق موجوداً في الأعيان أو متصوراً في الأذهان ، بأن يكون أجزائه حاضرة معه) ☆

أقول : المهيبة مشتقة عما هو ، وهى ما به يجاب عن السؤال بما هو ، و المراد هيئنا كل شيء له مهية مركبة ، دون البسائط ، ويدل عليه ذكر الأجزاء ، و إنما خص البيان بالمركبات لأنه يريد بيان القسم الأول من الذاتيات التي يعرفها الجمهور .

قوله :

☆ (وإذا كانت له حقيقة غير كونه موجوداً بأحد الوجودين ، غير مقوم به) ☆

يعني بالوجودين الخارجى والذهنى ، و الشيء قد يكون حقيقته هو الوجود الخاص به وهو واجب الوجود لذاته ، وقد لا يكون وهو ما عداه ، لكنه إذا أخذ



موجوداً كان الوجود مقوماً له من حيث هو كذلك .

قوله :

☆ (فالوجود معنى مضاف إلى حقيقتها لازم أو غير لازم) ☆  
الوجود اللازم هو لما يدوم وجوده ، وغير اللازم لما لا يدوم .

قوله :

☆ (وأسباب وجوده أيضاً غير أسباب ماهيته مثل الإنسانية ، فإنها في نفسها حقيقة ما  
وماهيته ليس أنها موجودة في الأعيان أو موجودة في الأذهان مقوماً لها بل مضافاً  
إليها ، ولو كان مقوماً لها لاستحال أن يتمثل معناها في النفس خاليا عما هو جزؤها  
المقوم فاستحال أن يحصل لمفهوم الإنسانية في النفس وجود . ويقع الشك في أنها  
هل لها في الأعيان وجود أم لا . أمّا الإنسان فعسى أن لا يقع في وجوده شك  
لا بسبب مفهومه بل بسبب الإحساس بجزئياته . ولك أن تجد مثلاً لغرضنا في معان  
آخر .) ☆

أقول : أسباب الوجود هي الفاعل ، والغاية ، والموضوع ، وأسباب الماهية الجنس  
والفصل من حيث الوجود في العقل ، والمادة والصورة من حيث الوجود في الخارج .  
قوله :

☆ (فجميع مقومات الماهية داخلية مع الماهية في التصور ، وإن لم يخطر بالبال  
مفصلة .) ☆

المركبات التي لا توجد أجزاؤها متميزة <sup>(١)</sup> ، فللإنسان أن يتصورها و أن

(١) قوله « المركبات التي لا توجد أجزاؤها متميزة » اعلم ان الانسان ربما يتصور شيئا ولا يلتفت الى صورته الحاصلة في ذهنه فلا يلاحظها ولا يميزها عن غيرها وربما يلاحظها و يميزها عن غيرها والاولى العلم الاجمالي والثاني التفصيلي ثم انه اذا قصد تصور شيء ، فعند حصول صورته في الذهن يلاحظها ويميزها عن غيرها ، وهذا معلوم بالوجدان ، بخلاف ما اذا لم يقصد تصوره ، ويحصل في ذهنه اتفاقا ، فربما لا يلاحظه ولا يفصله عن غيره ، ولا خفاء في أنه اذا قصد تصور المركب ، فالمقصود بالقصد الاول هو تصور المركب ، والقصد الى تصور الاجزاء بواسطة ذلك ، فهي مقصودة بالقصد الثاني ، كما يكون علة في الوجود أي كما أن الموجد اذا اراد ايجاد



يميز بين أجزائها ويفصلها ويلاحظ كل واحد منها وحده منفرداً عن غيره ، وذلك لقوته المميزة ، فالتفاتة بالقصد الأول إلى المتصور الأول وإن كان مشروطاً بحضور الأجزاء معه بالقصد الثاني ، كما يكون عليه في الوجود مغايراً لالتفاتة بالقصد الأول إلى صور الأجزاء المفصلة المتميزة بالحاصلة عنده بحسب تصرفه في المتصور الأول وقد يكون الأول حاضراً بالفعل ملتفتاً إليه بالقصد الأول من دون أن يكون الثاني معه كذلك ، وإن كان الأول لا يتم إلا وأن يكون الثاني حاصلاً معه بحيث يكون له أن يحضرها متى شاء ويلتفت إليها بقصد مستأنف و التفات مجرد عن تجشّم اكتساب ، كالمعلومات الحاصلة التي لا يلتفت إليها الذهن بالفعل ؛ وله أن يلتفت إليها متى شاء .

مركب فلا بد أن يوجد أجزاؤه ، لكن المقصود أولاً وهو ذلك المركب لا الأجزاء ، كذلك الإنسان إذا حاول تصور المركب فهو المقصود دون الأجزاء ، إذ قد عرفت هذا ، فنقول : إذا أدرك مركب فهو لا مقصود بالقصد الأول ، يكون ملاحظاً متميزاً عن غيرها ، وأما أجزاؤه فلما لم يكن مقصوده فهي و إن وجب حضورها في الذهن إلا أنه ربما لا يلتفت إليها ولا يلاحظها لكن له أن يميز بينها ويلاحظ كل واحد منها بقوله المميزة و ذلك يكون بقصد مستأنف يتوجه إليها نفسها ، ففرق في تصور الأجزاء بين ما يقصد المركب و بين ما يقصد الأجزاء وإن كان تصورهما حاصلاً بحسب التصديق ، وربما مثل ذلك بأننا إذا سئلنا عن مسألة نعلمها فهي قبل الشروع في جوابها حاصلة في الذهن ، غير ملتفت إليها وإذا شرعنا في الجواب ، و قررنا فيها من المعلومات واحداً واحداً ، فلا شك أننا نتخيل مفصلة ، و إنما قيد المركبات بالتي لا يوجد أجزاؤها متميزة : لأن الكلام في الذاتيات ، وهي لا يكون إلا كذلك ، وبعض الناظرين في هذا الكلام وأمله الإمام ، ظنه مشتملاً على تناقض ، لأن العلم هو حصول صورة المعلوم في العالم ، والذاتيات مختلفة بحسب الماهية ، وإذا علم الماهية المركبة فإما أن يحصل من كل من ذاتياتها صورة أولاً ، فإن لم تحصل كان شيء من الذاتيات ، غير معلوم وإن حصل من كل منها صورة فإما أن يكون الحاصل صورة واحدة مطابقة لكل واحد من الذاتيات أو يحصل بحسب كل ذاتي صورة على حدة ، والأول باطل لأن صورة المعلوم مساوية له في الماهية ، فلو كانت الصورة الواحدة الذهنية مطابقة لكل واحد من الذاتيات كان للشيء الواحد مهابات مختلفة وإنه حال فتعين أنه لا بد أن يكون في العقل صور مختلفة بأجزاء كل واحد من الذاتيات صورة واحدة منها ، ولا نغني بالعلم التفصيلي إلا ذلك فظهر أن أحداً لا مبرر لادّعاء عدم العلم بالذاتية عند عدم العلم بالماهية وأما العلم التفصيلي على تقدير عدمه وكل منها تناقض صريح وجوابه أن الحاصل في العقل صورة مختلفة إلا أنها غير ملحوظة وغير ملتفت إليها و لهذا عبر عن العلم الإجمالي بالحالة البسيطة التي هي مبدأ التفاصيل ، فإن العقل ما لم يلاحظها لم يحصل عنده صور مختلفة متعددة . م



فقله : « فجميع مقومات المهيبة داخلية مع المهيبة في التصور » إشارة إلى حضور المتصور الأول مع أجزائه كما ذكره في أول الفصل بقوله : « إن كل شيء له مهيبة » فإنه إنما يتصور مع حضور أجزائها وقوله : « وإن لم يخطر بالبال مفصلة » إشارة إلى التصور التفصيلي الثاني الذي ذكرناه .

قوله :

« ( كما لا يخطر كثير من المعلومات بالبال لكنها إذا أخطرت بالبال تمثلت . ) » إشارة إلى المثال المذكور من المعلومات الحاصلة غير الملتفت إليها . فظهر معنى كلامه من غير تناقض كما ظنه بعض الناظرين .

قوله :

« ( فالذاتيات للشيء بحسب عرف هذا الموضع من المنطق هي هذه المقومات ) » إشارة إلى الذاتي المتعارف بين الجمهور في هذا الموضع ؛ فإن الذاتي في كتاب البرهان يطلق على ما هو أعم من الذاتي ههنا .

قوله :

« ( ولأن الطبيعة الأصلية التي لا تختلف فيها إلا بالعدد ، مثل الإنسانية ) » يريد بيان القسم الثاني من الذاتي المذكور الذي لا يعرفه الجمهور . ولتقدم لتعريفه مقدمة : فنقول : المعاني التي لا يمنع مفهوماتها وقوع الشركة فيها ، قد يؤخذ من حيث هي هي ، لا من حيث أنها واحدة أو كثيرة ، أو جزئية أو كلية ، أو موجودة أو غير موجودة ، بل من حيث تصلح لأن تكون معروضات لهذه المعاني ، وتصير بحسب عروضها واحدة أو كثيرة ، أو جزئية أو كلية ، أو موجودة أو غير موجودة ( ذلك خل ) ، وحيث أن يكون العارض والمعرض شيئين لا شيئاً واحداً ، فإنها تسمى من حيث هي كذلك طبائع ، أي طبائع أعيان الموجودات وحقائقها ، وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي ، ويسمى عارضها الذي يجعلها واقعا على كثيرين بالكلي المنطقي ، والمركب منهما بالكلي العقلي ، فقله : « ولأن الطبيعة الأصلية » إشارة إلى تلك المعاني وحدها وهي قد تكون غير محصلة ، تتحصل بأشياء يقترن إليها ، وهي المعاني الجنسية التي تتحصل



بالفصول ، وقد تكون متحصلة ، تتكرر بالعدد فقط ، أى لا يكون اختلاف ما بين جزئياتها إلا بالعوارض الخارجة عن ماهياتها ، وهى المعاني النوعية فقوله « التي لا تختلف فيها إلا بالعدد » يريد تخصيصها بالقسم الثاني .

قوله :

☆ (فإنها مقومة لشخص شخص تحتها) ☆

أى الطبيعة النوعية أيضاً مقومة للأشخاص المختلفة بالعدد ، وكيف لا ، وتلك الطبيعة إنما هى تمام مهية تلك الأشخاص .

قوله :

☆ (ويفضل عليها الشخص بخواص له) ☆

إشارة إلى ما ذكرنا من كونها متكرره بالعوارض الخارجة عنها ، فإن هذا الإنسان وذلك الإنسان لا يختلفان من حيث الإنسانية التي هى ماهيتهما ، بل يختلفان بالإشارة الحسية ولوازمها : من اختلاف المادة والأين والوضع وغير ذلك ، وكلها خارجة عن الإنسانية المجردة .

قوله :

☆ (فهى أيضاً ذاتية) ☆

وذلك لوجود الخاصيات الثلاث المذكورة فيها وهو المقصود .

☆ (إشارة) ☆ إلى العرضي اللازم الغير المقوم .

☆ (وأما اللازم الغير المقوم ، ويخص باسم اللازم ، وإن كان المقوم أيضاً لازماً ، فهو الذي يصحب المهيته ولا يكون جزءاً منها) ☆

أقول : لازم الشيء بحسب اللغة هو ما لا ينفك الشيء عنه ، وهو إما داخل فيه أو خارج عنه ، والأول هو الذاتي المقوم ، والثاني هو المصاحب الدائم ، فإن المصاحب منه ما يصاحبه دائماً ، ومنه ما يصاحبه وقتاً ، وسبب المصاحبة إما أن يكون بحيث يمكن أن يعلم ، أو لا يكون ، والأول ينسب إلى اللزوم في العرف ، والثاني ينسب إلى الاتفاق ، فإن الاتفاق لا يخلو عن سبب ما ، إلا أن الجاهل بسببه ، ينسبه إلى



الاتفاق ، فاللازم ههنا هو المحمول الخارج عن الموضوع الذي لا ينفك الموضوع عنه في حال من الأحوال بسبب من شأنه أن يكون معلوما ، <sup>(١)</sup> و الذاتى أيضاً محمول لا ينفك عنه الموضوع في حال من الأحوال بسبب معلوم إلا أنه ليس خارجاً عنه ، فهو لازم بحسب اللغة دون الإصطلاح و الشيخ عرّف اللازم بأنه الذي يصحب الماهية ولا يكون جزءاً منها ، و هذا التعريف يتناول أيضاً ما يصحبها من العرضيات ، لادائماً ، أو بالاتفاق ، لكن مراد الشيخ تمييزه عن الذاتى ، فهو تعريف له بالقياس إلى الذاتيات لا إلى سائر العرضيات كما مرّ في الفرق بين الذاتيات ولوازم الوجود .

قوله :

« مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين وهذا وأمثاله من لواحق يلحق المثلث عند المقايسات ، لحوقاً واجباً »

أقول : المحمولات الخارجة إما أن يلحق الموضوع بالقياس إلى شيء خارج عنه بل بقياس بعض أجزائه إلى بعض كالمستقيم للخط أو بقياس الموضوع إلى ما فيه كالضاحك و الأبيض للإنسان فإنّهما يحملان عليه لأجل وجود الضحك والبياض فيه ، و إما أن يلحقه بالقياس إلى شيء خارج عنه <sup>(٢)</sup> كنصف الإثنين الذي يحمل على الواحد

(١) « قوله بسبب من شأنه أن يكون معلوماً » يتناول السبب الاتفاقى ، فانه وان كان مجهولاً إلا أنه من شأنه العلم به ولعل المراد بسبب معلوم على ما ذكره فى الذاتى و تعريف الشيخ اللازم ليس تعريفاً على الإطلاق ، بل بالقياس إلى الذاتى لا يقال المعرف لابد أن يكون مساوياً للمعرف فالامتياز عن البعض غير كاف لانا نقول شرط المساواة انما هو فى التعريف التام و أما فى غيره فلا على ما صرح به فى كتاب الشافى صناعة البرهان . م

(٢) قوله : « و اما أن يلحقه بالقياس إلى شيء خارج عنه » ولقائل أن يقول : المحمول اللاحق للموضوع بالقياس إلى أمر داخل فيه أى حال فيه من هذا القبيل فيكون قسماله والجواب أن المراد بالخارج ما لا يكون جزءاً من الموضوع لا قائماً به فما لا يلحق بالقياس إلى الخارج يكون لاحقاً اما بالقياس إلى الجزء أو بالقياس إلى القائم به ، قال الامام : انما أورد مساواة زوايا المثلث لقائمتين لان المحمولات الخارجيه اما أن لا يحتاج لحوقها للموضوع إلى اعتبار شيء من الخارج ، و اما أن يحتاج إلى اعتباره ، و الاول مثل كون المثلث مساوياً الزوايا لقائمتين ، وان هذا الصفة لا يلحق المثلث الا عند اعتبار امر خارج عنه ، وهو الزاويتان القائمتان ؛ ثم ان هذه الصفات الاعتبارية غير -



بقياسه إلى الإثنين ، فإنه مهما قيس إلى الثلاثة صارت نصفه ثلثيه ، ومساوي الزوايا لقائمتين محمول على المثلث قد لحقه بقياس زواياه إلى قائمتين فهو من الصنف الثاني ، وجميع ذلك إما أن يلحق الموضوع لحوقاً واجباً أو ممكناً والأول هو اللازم ، والثاني ما عداه ، سواء لحقه اتفاقاً أو لحقه لحوقاً غير دائم ، وهو المراد من قوله « وهذا وأمثاله من لواحق يلحق المثلث عند المقاييسات لحوقاً واجباً » .

قوله :

☆ (ولكن بعد ما يقوم المثلث بأضلاعه الثلاثة) ☆

متناهية فان زوايا المثلث مثل قائمتين ونصف أربع قوائم وثلاث ستة قوائم وهلم جرأ إلى مالا نهاية له ، ولما كان مراد الشيخ أن يبين أن من اللازم مالا يكون ذاتيه لا جرم أورد المثال من الصفات الاعتبارية التي هي غير متناهية حتى عليه بيان أنها ليست من المقومات لأنها لو كانت مقومة لزم أن يكون شيء مقومات غير متناهية وإنه محال ، ثم منع هذه الملازمة بأنه إنما يلزم عدم تناهي المقومات لو لم تكن اعتبارية ذهنية حتى ينقطع بانقطاع الاعتبار ووقوف الذهن عند حد ما . واجاب بان هذه الصفات لو كانت مقومة للمهية الخارجية لزم حصولها في الذهن والخارج لكنها ليست خارجية فلا تكون مقومة . قال الشارح . أشعر ما ذكره من أن الصنف الثاني وهو الذي بحسب الاعتبار لا وجود له في الخارج ومن عدم مقايضة الأول إلى الاعتبار والفرض ، أن الصنف الأول موجود في الخارج وهو خطأ لأنه لو اراد به أنه موجود بوجود مستقل فقد بان بطلانه ، والا لم يكن محمولاً على الموضوع لاستدعائه الاتحاد في الوجود ، وإن أراد أنه موجود بوجود الموضوع ، فجميع المحمولات شأنها كذلك ، ثم حقه بان المحمول ، له وجود مستقل في العقل فان كون الشيء محمولاً امر عقلي ، وأما في الخارج فليس له وجود مستقل إذ ليس له وجود في الخارج إلا البياض مثلاً الأبيض ليس في الخارج شيئاً آخر غير موضوعه وغير البياض ، ولهذا قيل أن الحمل والوضع من المعقولات الثانية لاستدعائهما التباين بين وجود الموضوع والمحمول والتباين بينهما ليس إلا في العقل فالحمل والوضع يتوقفان على التباين بين وجوديهما الذين لا يحقق إلا في العقل فالحمل من الأمور الاعتبارية والمعقولات الثانية ؛ ثم تعرض لدفع منع الملازمة بأن مراد الشيخ من لزوم تركيب المثلث من أجزاء غير متناهية أنه يلزم تركيبه من أجزاء غير متناهية بالقوة والإمكان لا من أجزاء غير متناهية بالفعل وهذه الملازمة بينة لأنها لا تنفك على حد بل يمكن فرضها متى اقتدر العقل على فرضها واعتبارها ، لكن من المحال أن يتركب المثلث من أمور غير متناهية بالقوة لأن أجزاء الموجود لابد أن تكون موجودة بالفعل ، وأما جواب منعه فضعيف لجواز تقدم الوجود الخارجي بالأجزاء الذهنية . م



إشارة إلى كونها عرضية غير ذاتية ؛ لأن الذاتية أيضاً تلحقه لحوقاً واجباً ولكن ليس بعد ما يقوم .

قوله :

❖ (ولو كانت أمثال هذه مقومات ، لكان المثلث وما يجري مجراه يتركب من مقومات غير متناهية) ❖

وذلك لأن مقايسته إلى كل واحد مما عداه لا ينحصر في حد ، فكما أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين ، فهي مساوية لنصف أربع قوائم ولثلث ست قوائم وهلم جرأً وقول الفاضل الشارح مشعرٌ بأنه جعل المحمولات التي ليست بالقياس إلى أمور خارجة عن الموضوع موجودة في الخارج ، والتي بالقياس إليها موجودة في الذهن دون الخارج ، ثم استنكر كون الصنف الثاني غير متناهية ، لوقوف الذهن عند حد ما والحق أن كون الشيء محمولاً على شيء أمر عقلي ، سواء كان بالقياس إلى أمر خارج أو لم يكن بالقياس إلى شيء ؛ فإن الموجود في الموضوع ليس إلا البياض مثلاً أما كون الموضوع أبيض ليس في خارج العقل أمراً زائداً على البياض وعلى موضوعه ، ولذلك كان الحمل والوضع من المعقولات الثانية ، وأما كون بعض المحمولات غير متناهية ، فهو بحسب القوة والإمكان ، وليس يخرج منها إلى الفعل ابداً إلا ما يتناهى عدده ، كما هو الحال في سائر الأشياء التي يوصف باللانهاية كالأعداد وغيرها ، والعلة في امتناع كون أمثال هذه المحمولات مقومات ، هي أن الموجود بالفعل لا يمكن أن يتقوم بأجزاء لا توجد إلا بالقوة ، فإن أجزاء الشيء يجب أن تكون حاضرة معه ، لاما استحسنه الشارح : من أن الموجود خارج الذهن لا يتقوم بالأجزاء الذهنية .

قوله :

❖ (وأمثال هذه إن كان لزومها بغير وسط كانت معلومة <sup>(١)</sup> واجبة للزوم فكانت ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة) ❖

(١) قوله : « و أمثال هذه إن كان لزومها بغير وسط كانت معلومة » هذه إشارة إلى صفة المساواة للمثلث ، وأمثالها هي سائر اللوازم التي تلحق الموضوعات عند المقايسات ، وإنما خصص -



أقول : مطلوب الشيخ أن يثبت وجود لوازم بيّنة يمتنع رفعها في الذهن مع وضع ملزوماتها ؛ فإن قوماً من المنطقيين أنكروا أن يكون في اللوازم ما يمتنع رفعه وقالوا : كل ما يمتنع رفعه في الذهن فهو ذاتي مقوم ؛ وذلك لأنهم وجدوا هذا الحكم معدوداً في الخاصيات الثلاث المذكورة للذاتي . فأورد الشيخ لإثبات مطلوبه قسمة حاذى بها أقسام العلوم الأوليّة ، والمكتسبة البرهانيّة ، وذلك أن يقال : المحمول اللازم لا يخلو من أن يكون لزومه للموضوع لا بتوسط شيء ، آخر ؛ بل لأن ذات الموضوع أو المحمول لما هي هي تقتضي ذلك اللزوم . أو يكون بتوسط أمر مغاير لهما يقتضيه . والقسم الأول يقتضي أن يكون المؤلف من ذلك الموضوع و المحمول قضية لا يتوقف الحكم فيها إلا على تصوّرهما فقط ، فيكون من الأوليات . و القسم الثاني يقتضي أن يكون المؤلف قضية مكتسبة من جملة القضايا التي يشتمل العلوم البرهانيّة

القسم بها ؛ لأن الثابت بالبرهان ليس إلا أن الصفات الإضافية خارجة عن المهيات ، وأما الصفات الغير الإضافية ، فلم يثبت بعد خروجها ، ولهذا سيمثل اللازم البين بكون كل عدد مساوياً للأجزاء مقارناً له ، فإن المساواة والمقارنة إنما يقبلان بالقياس إلى الغير أو نقول هذه إشارة إلى اللوازم الإضافية ، والمراد بأمثالها اللوازم مطلقاً فإن جميع اللوازم يشارك هذه في اللزوم وقد قسمها إلى ما لزومها لا بوسط فيكون بينة لموضوعاتها ، و إلى ما لزومها بوسط ، وهذا يستلزم أن تكون القضية إما أولية أو كسبية وليس كذلك لأن باقى اليقينيّات من الحدسيّات والتجريبيّات وغيرها خارج عنها ، على أنا نقول لا نسلم أنها لو لم يكن بوسط كانت بينة بالمعنى الأعم ، فضلاً عن أن يكون بينة بالمعنى الإخص ، وإنما يكون كذلك لو لم يتوقف اللزوم على شيء آخر من الحدس ، والاحساس والتجربة ، وغيرها ، و زعم الشارح أن اللازم بغير وسط لا بد أن يكون بينا بالمعنى الإخص لأن اللزوم هو امتناع الانفكاك ، ومتى امتنع انفكاك الشيء عن آخر كانت مهية الملزوم مقتضية له و إذا لم يكن اللزوم بوسط كان الملزوم كافياً في تحقق اللازم وإنما يتحقق الملزوم بتحقيق اللازم سواء كان في العقل ، أو في الخارج ، فتعقله يستلزم تعقل اللازم ، و لعله إنما فهم المعنى الإخص من قوله أن كان لزومها بغير وسط كانت معلومة أي من العلم بالمهية ، وجوابه أن انتفاء الوسط في التصديق لا يستلزم انتفاء الواسطة ، لجواز أن يكون لزومه في نفس الأمر يتوقف على أشياء أخرى وهو ظاهر وكأنه لم يفرق بين الوسط في التصديق والواسطة في الثبوت ، وقيل عليه لو استلزم تصور الملزوم تصور لازمه الذي لا بوسط ، لا يستلزم تصور المهية تصور جميع لوازمها سواء كانت بوسط أولاً ؛ لأن كل لازم فرض من لوازم المهية لا غير إما أن يكون بوسط أولاً ، فإن لم يكن بوسط ، يكون تصور -



على أمثالها ، وذلك لأن محولات المطالب العلمية لا تكون مقومات لموضوعاتها ، بل تكون أعراضاً ذاتية لها ، كما ذكر في صناعة البرهان . فقوله : « وأمثال هذه إن كان لزومها بغير وسط » إشارة إلى القسم الأول .

وقوله : « كانت معلومة » أى معلومة من غير اكتساب واجبة للزوم ؛ و ذلك لوجود السبب الموجب للزوم فكانت ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة ، و ذلك مناقض لما ذهب إليه القوم المذكور من المنطقيين . وهو مطلوب الشيخ .

واعلم أن الحكم بكون المحمول الآزم بغير وسط بيتناً للموضوع ، لا يحتاج إلى البرهان الطويل الذي أقامه الشارح على ذلك ، وإلى حل تلك الشكوك التي أوردها عليه وأحال بعضها إلى سائر كتبه ؛ و ذلك لأن الزوم لما كان مفسراً بعدم الإنفكاك ، كان كل ما يلزم شيئاً بغير توسط شيء آخر فالشيء لا ينفك عنه سواء يلزمه في العقل أو في الخارج ، ولا معنى للزوم العقلي إلا أن تعقل

المهية مستلزما لتصوره ، و إن كان بوسط فان لم يكن لزومه للمهية بوسط ، فكذلك ، و ان كان لزومه بوسط عاد الكلام فيه ولا يتسلسل بل ينتهى الى اللازم بلا واسطة فيلزم من تصور المهية تصوره ومن تصوره تصور لازم لازمه وهلم جرا حتى يحصل جميع العلوم الكسبية أى جميع اللوازم التي لتلك المهية بواسطة ، وتقرير جوابه ، أن اللازم على ثلاثة أقسام الاول اللازم بوسط ، الثانى اللازم بلا وسط بحيث يكون لحوقه للملزم بالقياس الى الغير ، كما أن الاثنين نصف الاربعة فان النصفية انما تلزم الاثنين بالقياس الى الاربعة وأكثر اللوازم المستعملة فى العلوم انما هو من هذا القبيل ، الثالث ما يلزم لا بوسط ، ولا يكون لحوقه بالقياس الى الغير ، وهو فى غاية القلة ، واليه أشار بقوله قلما يكون فى الوجود ؛ ثم اللازم ان كان لا بوسط ولا يكون لحوقه بالقياس الى الغير ، فتصور الملزم يستلزم تصوره وينتقل الذهن من تصوره الى لازمه ولازم لكن اندفاع الذهن من اللازم الى لازمه انما يستمر مالم يطرأ عليه غفلة عن الملزم ، فربما يعرضه ذهول عنه بالشواغل الدنية و الالتفات الى الامور الدنيوية وحينئذ ينقطع الانتقال و الاندفاع ، و أما ان اللازم الذى لحوقه بالقياس الى الغير فلا يلزم من مجرد تصور الملزم تصوره . لا يقال ما يلزم بلا وسط و يكون لحوقه بالقياس الى الغير ان لم يلزم من تصور المهية تصوره يلزم النقض ، لانه ذهب الى أن كل لازم بغير وسط بين ، والا اختل الجواب ، وأيضا لو كان كل لازم بغير وسط بين بالمعنى الاخص كان كل بين بالمعنى الاخص ضرورة أن كل بين بالمعنى الاعم لازم بغير وسط ، لكنه باطل والا لبطل العموم والخصوص . لا نأقول : فى قوله الاندفاع لا يستمر اذا غفل الذهن عن ملاحظة -



الملزوم لا ينفك في العقل عن تعقل لازمه ؛ وذلك هو المراد من كونه بيّناً له . و أمّا اللازم بتوسط شيء آخر فإنّه لا ينفك عند حضور المتوسط ، وقد ينفك مع غيبته ، فلا يكون عند الإنفكاك بيّناً . وما قيل على ذلك : من أنّه يقتضى أن يكون الذهن منتقلاً عن كل ملزوم إلى لازمه ثمّ إلى لازم لازمه بالغاً ما بلغ حتّى يتحصّل اللوازم بأسرها بل جميع العلوم المكتسبة دفعة في الذهن فليس بوارد ، و ذلك لأنّ اللوازم المترتبة التي يتلازم جميعها ، بحسب ماهياتها لا بالقياس إلى غيرها فقد يمكن أن يستمرّ الإندفاع فيها ما لم يطرأ على الذهن ما يوجب إعراضه عن تلك المتلازمات والتفاتة إلى غيرها ، ولكنها قلما تكون في الوجود فضلاً عن أن تكون غير محصورة ، واللوازم التي توجد غير محصورة و هي التي تشتمل على أمثالها أكثر العلوم فإنّها هي التي تكون بحسب قياس الموضوع إلى غيره ، وهي إنّما تتحصّل عند تصوّر الأمور التي إليها يقاس الموضوع وتصور تلك الأمور الذي هو شرط في حصولها ليس بواجب الحصول على الترتيب

الملزوم، دلالة على أن مجرد تصور الملزوم لم يكف في تصور اللازم بل لا بدفع ذلك من أخطاره بالبال ، فلامعنى لكون اللازم بينا ، الا اذا ما خطر الملزوم بالبال تصور اللازم واذا خطر اللازم بالبال تصور لازمه لكن تصور اللازم لا يوجب أخطاره بالبال ، وحينئذ يندفع الاندفاع ، فاللازم الذي يلحق بالقياس الى الغير لا شك أن تصور المهيبة يوجب تصوره وتصور الغير ايضاً، لكن لا يلزم أخطارها بالبال ، فلا يستمر الاندفاع وأما حديث الصوم فقير وارد لانهم ما فرقوا بين معنى البين ، و فرق المتأخرين ليس حجة عليهم ، ولئن سلمنا الفرق لكن اُحتمل العموم بحسب المفهوم والمساواة في الصدق ، و هذا في اللازم بلا وسط ، وأما اللازم بوسط فانما يكون بينا عند حضور الوسط فقط ، لان البين ما لا ينفك تعقله عن تعقل المهيبة وانما لا ينفك تعقل اللازم بالوسط عن تعقل المهيبة اذا حضر الوسط ، و اللازم بالوسط ملزوم اللازم بغير الوسط ، لان اللازم بالوسط على قسمين أحدهما ما يدخل الوسط في ملزومه ، وحينئذ يكون الملزوم خارجاً عن التوسط و الا لكان داخلاً في الملزوم وهو محال لفرض خروجه ، و أما قوله و المقدم لا يكون مطلوباً لاشتمال تصور الموضوع عليه فانما يتم لو تصور الملزوم بكنه الحقيقة ، وهذا الاعتراض ليس بوارد على كلام الشيخ ، وثانيهما ما يخرج الوسط عن ملزومه سواء كان اللازم خارجاً عن الوسط أولاً يكون ، والقسم الاول يسمى ماخذاً أولاً ، والثاني يسمى ماخذاً ثانياً ، أما أولاً ، فلان أحد اللوازم بوسط في العلوم انما هو على الوجهين وأما ثانياً فلان الشيخ جعل كلا من القسمين مأخذاً لاثبات لازم بلا وسط ، أما الاخذ الاول ، فلان اللازم اذا كان خارجاً عن الوسط فلزومه للوسط ان لم يكن بوسط فهو المطلوب ، وان كان بوسط ثان هاد



المؤدى إلى وجود تلك اللوازم المترتبة فإن قد اندفع ذلك الإشكال ونرجع إلى ما كنا فيه .

قوله :

☆ (وإن كان لها وسط يتبين به) ☆

إشارة إلى القسم الثاني وهو أن يكون اللازم بوسط كما يكون في العلوم المكتسبة .

الكلام فيه ، فإن كان لزوم اللازم إياه بوسط ثالث ، يتسلسل وهو محال ، وعلى تقدير جوازه ، يلزم الخلف من وجه آخر ، وهو أن كل ما فرضناه وسطا لا يكون وسطا تاما ، لأنه يكون بين اللازم الاول وبين الملزوم أوساط غير متناهية ، و مجموع تلك الأوساط لا يشك أنه وسطا يصدق عليه أنه ما يقترن بقولنا لأنه حين يقال لأنه كذا فالوسط التام لا يكون إلا مجموع تلك الأوساط فهو بالنسبة إلى مجموع الأوساط و حينئذ لو كان بين اللازم الاول وبين مجموع الأوساط وسط آخر لم يكن مجموع الأوساط فهو بالنسبة إلى مجموع الأوساط الذي هو بالحقيقة ما فرض وسطا أولا لم يكن لازما بوسط ، وهذا معنى قوله وإذا لم يكن كل ما فرض وسطا بوسط فلا وسط أى إذا لم يكن كل ما فرض وسطا وسطا فلم يكن بين اللازم الاول والوسط التام أعنى الوسط الاول وسط ، وأما المأخذ الثاني فظاهر وحاصل الكلام أن الشيخ لما حاول إبطال قول من قال إن كل ما يستنتج دفعه عن المهية ذاتي ، بين ذلك أن اللازم بوسط أو بغير وسط وأيا ما كان يتحقق لازم بغير وسط بالضرورة أو بالبرهان وكل لازم بغير وسط فهو ممتنع الدفع عن المهية وينعكس إلى بعض ما يستنتج دفعها عن المهية فهو لازم ولا شيء من اللازم بذاتي ينتج أن بعض ما يستنتج دفعه عن المهية ليس بذاتي وهو المطلوب . والامام نسب هذا البيان إلى التطويل ، و غفل عن اشتماله على فوائد منها قسمة اللوازم إلى الاولية ، وإلى الكسبية ، على محاذاة ما فى العلوم ، ومنها إيراد مأخذ البرهان ؛ و البرهان الذى أورده ليس كما ذكره لأن القسمة ليست حاصرة فأن المهية التى لم تعرض من حيث هى لازمها بل بتوسط غيرها ، ينقسم إلى أقسام ثلاثة ، لأن الوسائط إما أن يكون غير متناهية أو متناهية والمتناهية إما على طريق الدور ، أولا على طريقه ، وفيه نظر ؛ لأن الامام قسم قسمة مستوفاة لأنه قال : المهية إما تقتضى من حيث هى شيئا من لوازمها أولا يقتضى ، والقسمة الذاتية بين النفي والاثبات كيف لا يكون حاصرة ، وأما القسم الثالث غير محتمل أو على تقدير عدم اقتضاها شيئا من اللوازم يكون كل لازم بوسط ، فيتسلسل أو يدور ، ولا يحتمل غيرهما ، نعم السؤال أنما يدل على الملازمة الثانية إذا لا يلزم من عدم اقتضاء المهية من حيث هى شيئا من اللوازم أن لا يلزمها لازم ، والمنع وارد أيضا على الملازمة الاولى فإن عدم الواسطة فى الثبوت لا يستلزم عدم الواسطة فى التصديق . م



قوله :

☆ (علمت واجبة به) ☆

إشارة إلى أنّ اللازم لا يكون بيناً مطلقاً بل إنّما يكون بيناً عند حضور الوسط فقط .

قوله :

☆ (وأعنى بالوسط ما يقرن بقولنا لأنّه حين يقال لأنّه كذا) ☆

إشارة إلى أنّ الوسط هو الذي يفيد طيّة اللزوم أي به يقوم البرهان على إثبات ذلك المحمول لموضوعه . ثمّ إنّ الشيخ أراد أن يتوصّل من النظر في حال الوسط إلى إثبات لازم يبيّن ينتهي تحليل اللوازم غير البيّنة إليه ، وقدبان في علم البرهان أنّ الوسط في البراهين على المطالب إمّا أن يكون مقوّمًا لموضوع المطلوب ، أو يكون عارضاً له ، فإن كان مقوّمًا امتنع أن يكون محمول المطلوب مقوّمًا للوسط ؛ لأنّ مقوّم المقوّم مقوّم ، والمقوّم لا يكون مطلوباً لاشتمال تصوّر الموضوع عليه ، بل يجب أن يكون عارضاً له ألبتّة ، وإن كان الوسط عارضاً للموضوع جاز أن يكون المحمول مقوّمًا للوسط وجاز أن يكون عارضاً أيضاً له فهذان مأخذان يشملان على أصناف البراهين ويسمّى الأوّل مأخذاً أوّلاً والثاني مأخذاً ثانياً . فقوله :

☆ (فهذا الوسط إن كان مقوّمًا للشيء لم يكن اللازم مقوّمًا لأنّ مقوّم المقوّم مقوّم بل كان لازماً له أيضاً) ☆

إشارة إلى المأخذ الأوّل وإنّما لم يجر أن يكون اللازم مقوّم المقوّم لأنّنا فرضناه خارجاً وجزء الجزء يكون داخلياً ثمّ أراد أن يتوصّل عن هذا المأخذ إلى مطلوبه فأورد قسمة أخرى وهي :

☆ (إنّ اللازم الأوّل إمّا أن يكون لزومه للوسط بوسط آخر أو يكون بغير وسط) ☆  
ثم أبطل القسم الأوّل بأن قال :

☆ (فإن احتاج إلى وسط تسلسل إلى غير النهاية فلم يكن وسط) ☆

أي يحتاج كل وسط في لزومه إلى وسط آخر ويتسلسل ، وهو باطل لكونه



غير مؤدّ إلى ثبوت اللزوم الأوّل المفروض ثبوته ، و مع جوازه يشتمل على الخلف من وجه آخر وهو كون ما فرضناه وسطاً ليس بوسط ، بل جزء من أمور غير متناهية هي بأسرها الوسط ، وإذا لم يكن كل ما فرض وسطاً بوسط فلا وسط وهو المراد بقوله « فلم يكن وسط » ولفظة لم يكن هي هنا فعل تام .  
قوله :

☆ (وإن لم يحتج هناك لازم يبين اللزوم بلا وسط) ☆  
أي لما بطل القسم الأوّل ثبت القسم الثاني وهو مطلوبه ثم انتقل إلى المأخذ الثاني بقوله :

☆ (وإن كان الوسط لازماً متقدماً) ☆  
أي كان الوسط المفروض أو لا لازماً للموضوع متقدماً لزومه للموضوع على لزوم المحمول له ، و القسمة المذكورة واردة هي هنا أيضاً إلا أنه لم يفصلها إيجازاً بل قال مبطلاً للقسم الأوّل :

☆ (واحتاج إلى توسط لازم آخر أو مقوم غير منته في ذلك إلى لازم بلا وسط أيضاً تسلسل إلى غير النهاية) ☆

أقول : فإنه لما كان الوسط الأوّل لازماً جاز كون هذا الوسط الثاني مقوماً أو لازماً ولذلك قال لازم آخر أو مقوم ، و بإبطال هذا القسم الأوّل يتعين القسم الثاني الذي هو المطلوب فأتيج من جميع الأقسام مطلوبه و ذلك قوله :

☆ (فلا بدّ في كلّ حال من لازم بلا وسط) ☆

ثم صرح بما أراد منه فقال :

☆ (فقد بان أنه ممتنع الرفع في الوهم) ☆ .

أقول ثم يبين أنه أراد بذلك مناقضة القوم المذكورين بقوله :

☆ (فلا يلتفت إذا إلى من قال إن كلّ ما ليس بمقوم فقد يصحّ رفعه في الوهم) ☆  
فقد تمّ الكلام .

قوله :



☆ (ومن أمثلة ذلك كون كل عدد مساوياً لآخر أو متفاوتاً له) ☆

مثال آخر للأزم اليقين ، وذلك لأن المساواة واللامساواة لازم يبين للكم و لا نواعه ، وإنما يلحقها بقياس بعضها إلى بعض بشرط أن يكونا من جنس واحد ، و الفاضل الشارح إنما نسب هذا البيان إلى التطويل لأنه لم يعتبر محاذاة الأقسام العلوم ومأخذ البراهين ، بل مطابقتها للوجود و البرهان الذي أورده و ادعى فيه التقريب وعدم الإحتياج إلى ذكر التسلسل ، وهو أن الماهية إن اقتضت من حيث هي شيئاً من لوازمها فما اقتضته فهو لازمها بغير وسط ، وإن لم تقتض من حيث هي شيئاً فهي من حيث هي لا تستلزم شيئاً وقد فرضت مستلزماً هذا خلف . ليس كما ذكره لأن القسمة فيها ليست بمستوفاة فإن من أقسامها أيضاً أن يقال إنها تقتضى لوازمها ولكن لا من حيث هي بل بعضها بتوسط بعض على سبيل الدور أو التسلسل أولاً على سبيل أحدهما ومالم يبطل هذا القسم لا يتم برهانه .

☆ (إشارة) ☆ إلى العرضي الغير اللازم .

☆ (وأما المحمول الذي ليس بمقوم ولا لازم فجميع المحمولات التي يجوز أن يفارق الموضوع) ☆

إنما لم يقل فجميع المحمولات التي تفارقه لأن مقابل ما يمتنع أن يفارق أعني اللازم ، هو ما يجوز أن يفارق ، وتنقسم إلى ما يفارق وإلى ما لا يفارق وهو ما يدوم مصاحبته اتفاقاً ككون زيد فقيراً طول عمره مثلاً .

قوله :

☆ (مفارقة سريعة أو بطيئة سهلة أو عسرة مثل كون الإنسان شاباً و شيخاً و قائماً و جالساً) ☆ .

يمكن أن يتركب الإعتبارات فالسريعة السهلة كالنائم و السريعة العسرة كالملغشى عليه والبطيئة السهلة كالشباب والبطيئة العسرة كالجنون - كالمجنون خل - .

☆ (إشارة) ☆ :

☆ (ولما كان المقوم يسمى ذاتياً فما ليس بمقوم لازماً كان أو مفارقاً فقد يسمى



عرضياً ومنه ما يسمى عرضاً وسنذكره) \*

قوله : « ما يسمى عرضاً » يريد به العرض العام .

☆ (إشارة) ☆ إلى الذاتي بمعنى آخر . (١)

☆ (وربما قالوا في المنطق ذاتي في غير هذا الموضوع منه ، وعنوانه غير هذا المعنى ،

و ذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وما هيئته) ☆ .

أقول عنى بغير هذا الموضوع كتاب البرهان فإن الذاتي هناك هو ما يعم هذا

(١) قوله « إشارة إلى الذاتي بمعنى آخر » الذاتي في كتاب البرهان يطلق على ما يعم الذاتي والعرضي ، والذاتي ما يلحق الموضوع عن ذاته وجوهره وهو يتناول ما يلحقه لا مرمسا وإما داخل أو خارج ، وأما اللاحق لامر عام داخل فهو ليس بعرض ذاتي ، وإن أخذه المتأخرون من العرض الذاتي ظنا منهم أنه أيضا يلحق لذاته وجوهره ، وبالجمله لما كان العرض الذاتي ما يلحق الموضوع من جوهره ، ويلزم منه أن يكون الموضوع مأخوذا في حده ، كما سيأتي في الفصل الاتي ، فالعرض الذاتي هو المحمول الذي يؤخذ الموضوع في حده ، كما عرف به قدماء المنطقيين ، لكن المراد بالموضوع فيه ، إما موضوع المسئلة ، أو موضوع العلم ، فان كان المراد موضوع المسئلة لم يكن التعريف جامعا ؛ لان العرضي في العلوم يحمل على موضوع ويحمل على أنواعه وعلى أعراضه الذاتية وعلى أنواعه كالناقص في علم الحساب على العدد وعلى ثلثة وعلى الفرد وعلى زوج الزوج ، ونقول لبيانته ، العدد إما تام ، وإما ناقص أو زايد ؛ لان أجزاءه و هي كسوره المفترضة ان كانت مساوية له كالسته ، فهو التام وان كانت زائدة عليه كالاثني عشر فهو الزايد ، والا فناقص كالاربعة ، وأيضا العدد ان لم يكن منقسما بمتساويين فهو الفرد ، وان انقسم فهو الزوج ، ولا يخلو اما أن يقبل التنصيف الى الواحد فهو زوج الزوج ، كالثمانية ، أولا ، فان قبل التنصيف أكثر من مرة فهو زوج الزوج والفرد ، وان لم يقبل التنصيف الامرة واحدة فهو زوج الفرد ، فالماخوذ في تعريف الناقص وهو العدد ان حمل عليه يكون موضوعه ، وان حمل على الثلثة يكون جنس موضوعه ؛ لان العدد جنس الثلثة ، وان حمل على الزوج يكون معروض موضوعه ؛ فان العدد معروض الزوج ، وهو جنس زوج الزوج ، فان أريد بالموضوع في تعريف العرض الذاتي موضوع المسئلة ، لم يتناول من هذه الاقسام الاربعة الا العرض المحمول على نفس موضوع العلم ، ويخرج عنه الاقسام الثلثة الباقية . و أما قوله والسبب فيه أن العلوم متميزة بحسب تمايز موضوعاتها فلا دخل له في هذا البيان من حيث الظاهر كما ذكرناه ؛ لكن يمكن أن يقال إنه أراد أن يستدل على وجود أعراض ذاتية خارجة عن الحد ، فقال المحمولات في العلوم لا بد أن يكون أعراضا ذاتية فلا يخلو إما أن يؤخذ في حدودها موضوعاتها ، أولا يؤخذ ، فان لم يؤخذ موضوعاتها في حدودها كان هناك من الأعراض الذاتية -



الذاتي والأعراض الذاتية ، وهي على ما رسمه كل ما يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته فجوهر الشيء ، حقيقته ، سواء كان بسيطاً أو مركباً ، و ماهيته ربما يخص بالمركبات و كل ما يلحق الموضوع فهو إما أن يلحقه لأنه هو ، و إما أن يلحقه لأمر آخر ، وذلك الأمر إما أن يساويه ، أو يكون أعم منه ، أو أخص منه ، والأول وحده هو العرض الذاتي الأولي ، وهو مع القسم الثاني أعني الذي يلحقه بسبب أمر يساويه كالفصل أو العرض الذاتي الأولي إنما يلحقان الموضوع من جوهر الموضوع و ماهيته ، إلا أن الأول يلحقه من غير واسطة ، و الثاني يلحقه بواسطة ، فالمجموع هو العرض الذاتي بحسب الرسم المذكور ، وهو المحمول الذي يؤخذ الموضوع

مألا يؤخذ موضوعه في حده فينتقض التعريف به ، وإن أخذت موضوعاتها في حدودها ، فتلك المحمولات تكون أعراضاً ذاتية لموضوعاتها ؛ لكنها متميزة ، وتمايز العلوم بتمايز الموضوعات ليكون تلك المسائل علوماً منتشرة لا عنما واحداً ، لأن البحث في مسألة عن عرض لموضوعها ذاتي له ، وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية . فاذن رسمه بحسب إرادة موضوع المسألة ما يؤخذ في حده موضوعه ، أو جنس موضوعه ، أو معروضه ، أو معروض جنسه ، لكن يجب تقييد جنس الموضوع بما لا يخرج من ذلك العلم الباحث عنه ؛ لأن جنس الموضوع ربما يكون قريباً وربما يكون بعيداً وإذا كان بعيداً فقد يبحث عن أعراضه في علم أعلى ، فلا بد أن يقال أو جنس موضوعه من حيث أنه يبحث عنه في العلم الذي تلك المسألة مسئلة ، أو بشرط أن لا يكون أعم من موضوع تلك العلم ، مثلاً يبحث في العلم الأكر عن الأعراض الذاتية للكرة مطلقاً ، وفي كرة المتحركة عن أعراضه الذاتية فالأعراض الذاتية في الأكر يؤخذ في حد الكرة ، وهي جنس الكرة المتحركة ، فلولم يقيد بالأعراض الذاتية في علم الكرة المأخوذ في حدودها جنس موضوع المسألة بما لا يخرج عن العلم ، لدخلت فيه سائر الأعراض الذاتية المبحوث عنها في علم الأكر ، فيختلط علم الأدنى بالعلم الأعلى ، مثال آخر الطبيب يبحث عن الصحة والمرض العارضين لبطن الإنسان فلو جعلنا ما اعتبر جنس الموضوع فيه من الأعراض الذاتية فالصحة والمرض الذان اعتبر فيهما الحيوان بكونان من الأعراض الذاتية المبحوث عنها في الطب فيجب أن يكون البيطرة من علم الطب ، هذا إن أريد بالموضع موضوع المسألة وإن أريد به موضوع العلم يكفي فيه أن يقال ما يؤخذ في حد موضوع العلم لأنه يتناول الأقسام ، وفيه نظراً ما أولاً فلان التعريف دوري ؛ لأن معرفة موضوع العلم موقوفة على معرفة العرض الذاتي ، فتعريفه به دوري ، و أما ثانياً فلأنه غير جامع ؛ لأن الأعراض الذاتية مألا يلحق موضوع العلم ، فإن للحجر مثلاً أعراضاً ذاتية و ليس بموضوع . م



في حدّه ، إلّا أنّ الإصطلاح يقتضى أن يطلق العرض الذاتي في كتاب البرهان على معنى أعمّ من ذلك ، والسبب في ذلك أن العلوم متميزة بحسب تباين موضوعاتها ، والعرض بهذا المعنى قد يحمل في كل علم على موضوعه ، وقد يحمل على أنواع موضوعه ، وقد يحمل على أعراض أخرله ، وقد يحمل على أنواع الأعراض الأخر ، كالناقص في علم الحساب على العدد ، وعلى الثلاثة ، وعلى الفرد ، وعلى زوج الزوج ، فالموضوع لا يكون مأخوذاً في حدّ المحمول إلّا في الأوّل بل يكون المأخوذ في الثاني جنسه ، وفي الثالث معروضه ، وفي الرابع معروض جنسه ، ولما كانت المحمولات البرهانية أعراضاً ذاتية كان جميع ذلك من الأعراض الذاتية ، وحينئذ يكون رسمها ما يؤخذ في حدّه موضوعه ، أو ما يقوم موضوعه ، أو معروضه ، أو معروض جنسه ، وبقيد ما يقوم موضوعه بما لا يخرج عن العلم الباحث عنه فإنّ ما يؤخذ فيه جنس الموضوع الخارج عن ذلك العلم لا يسمى عرضاً ذاتياً ، وحين يطلق العرض الذاتي على جميع ما ذكرناه يخصّ الأوّل بقيد الأوّل لأنّ ما عداه إنّما يلحق الموضوع لأمر غير ما به هو هو ، هذا إذا أريد بالموضوع موضوع القضية ، أما إذا أريد به موضوع العلم فيكفى فيه أن يقال ما يؤخذ موضوع العلم في حدّه .

قوله :

☆) مثل ما يلحق المقادير أو جنسها من المناسبة والمساوات والأعداد من الزوجية و  
الفردية والحيوان من الصحة والمرض ، وهذا القليل من الذاتيات يخص باسم الأعراض  
الذاتية مثل ما يتمثلون به من الفطوسة للأنف) ☆  
المناسبة المقدارية بالمعنى غير العددية كما مر ، والمشارك بينهما المناسبة المطلقة  
وهي كجنس لهما ، والمناسبة إذا أخذت على أنها مقدارية كانت عرضاً ذاتياً للمقادير  
ويستعمل في علمها ، وإذا أخذت على أنها مطلقة كانت عرضاً ذاتياً لجنسها التي هي  
الكمية لكنها لا تستعمل في علم المقادير ، ولا في علم الأعداد ، لأنها ليست عرضاً  
ذاتياً لموضوعيهما كما ذكرناه ، وكذلك المساواة ، ولذلك قال يلحق المقادير أو  
جنسها .



قوله :

☆ (وقد يمكن أن يرسم<sup>(١)</sup> الذاتي برسم ربما جمع الوجهين جميعا) ☆  
إنما قال «يرسم» ولم يقل يحد لأن الأمور المختلفة بالمهية لا يمكن أن يجمع في حد، لأنها لا تشترك في الذاتيات المميزة، لكنها يمكن أن يجمع في رسم، لأنها ربما تشترك في لوازم تميزها عما عداها، وذلك الرسم هو أن يقال ما يؤخذ في حد الموضوع، أو يؤخذ الموضوع في حده، فالأول مقوماته، والثاني أعراضه الذاتية الأولية، وإن أريد أن يجمع جميع الأعراض الذاتية قيل ما يؤخذ في حد الموضوع، أو يؤخذ الموضوع، أو ما يقوّمه مما لا يخرج عن العلم الباحث عنه أو معروضهما كما مر في حده، واعلم أن أخذ المقومات في الحد أخذ طبيعي، وأخذ الموضوع فيه اضطراري، قال الفاضل الشارح في تعريف العرض الذاتي بأخذ الموضوع في حده : وهذه عبارة المتقدمين أوردها الشيخ في الشفاء وتبعه مقلدة المتأخرين ويمن

(١) قوله «وقد يمكن أن يرسم» إنما قال يرسم ولم يقل يحد، لأن الأمور المختلفة لا يمكن أن يجتمع في حد؛ لأن التحديد لا يكون إلا بالذاتيات المميزة والأمور المختلفة بمتنع أن يشترك في الذاتيات المميزة؛ لكنها يمكن أن يرسم، لجواز اشتراكها في اللوازم المميزة، وفيه نظر، لأنه إن أريد بالتمييز التمييز بالقياس إلى ما عدا تلك الأمور المختلفة، فلا نسلم؛ لأن لها اشتراك في الذاتيات المميزة لها عما عداها، فإن الاسم والفعل يشتركان في أنهما يدلان على معنى في نفسه وهو مميز لهما عما عداهما، وإن أريد بالتمييز بالقياس إلى كل واحد منهما فكما أنها لا تشترك في ذاتيات مميزة، كذلك يستحيل اشتراكهما في لوازم مميزة؛ لاستحالة أن يكون ما به الامتياز مشتركا، وأما رسمه بما يؤخذ في حد الموضوع أو يؤخذ في حده الموضوع فهو ليس برسم واحد، وعلى تقدير أنه واحد، يجوز أن يذكر الحدان كذلك كما يقال الجسم هو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة، أو الكم المشتمل على الأبعاد الثلاثة، واعلم أن أخذ المقومات في الحد أخذ طبيعي، وأخذ الموضوع فيه اضطراري، لأن الموضوع خارج عن ماهية العرض، فذكره في الحد لا يكون إلا بالضرورة، كالصحة والمرض، فإنا نضطر في أخذ بدن الإنسان في حدهما، ولولا ذلك لما تبين أنهما عرضان ذاتيان لبدن الإنسان ونقل الإمام لفساد تعريف المرض الذاتي بما يؤخذ في حده الموضوع وجهين، الأول أن مهية الموضوع خارجة عن مهية المرض، ووجوده مغاير لوجوده، فامتنع أن يؤخذ في حده، والا لكان داخلا في مهيته ووجوده غير وجوده، والثاني أن العرض لا يتعلق بالموضوع من حيث هو مهية، وإنما تعلقه به من حيث العرضية والتحديد لبيان المهية لا لبيان العرضية التي هي لازمة من لوازمها، فلا يجوز أن-



في الحكمة المشرقية بطلانها بأن الموضوع بمهيته ووجوده متميزة عن ماهية العرض ووجوده فكيف يؤخذ في حده وأيضاً الأعراض غير متعلقة بماهياتها بموضوعاتها بل تعلقها بها لعرضيتها وهي من لوازمها و لذلك عدل الشيخ عن تلك العبارة في هذا الكتاب إلى ما ذكره ، ثم جعل الرسم الجامع بناء عليه هو ما يحمل على الشيء لما هو هو ، أو هو الذي يقتضيه الشيء بما هو هو ، قال وذلك لأن الماهية تقتضي المقومات اقتضاء المعلول العلة ، وتقتضي الأعراض الذاتية اقتضاء العلة المعلول .

وأقول ما ذكره الشيخ في الحكمة المشرقية في هذا الموضوع يرجع إلى أن الأعراض التي يعبر عنها بما يقتضي تخصيصها بموضوعاتها فتعريفاتها بحسب أسمائها إنما يشتمل بالضرورة على اعتبار موضوعاتها ، وأما حقايقها في أنفسها فإنما تكون غير مشتملة من حيث الماهيات على الموضوعات وإن كانت محتاجة إليها من حيث الوجود ، فالحد التام يلتزم من مقومات الماهية دون مقومات الوجود ، فما كانت

يشتمل حده على الموضوع قال : ولهذه الدقيقة عدل في الكتاب عن هذه العبارة إلى ما يلحق الموضوع من جهة جوهره ؛ ثم ذكر أن الرسم الجامع بناء عليه أي على ما ذكره الشيخ لا على ما ذكره المتقدمون فإن الرسم الجامع بناء عليه هو ما ذكره الشارح من أنه الذي يؤخذ في حد الموضوع أو في حده الموضوع وعبر عن الرسم الجامع بعبارتين الأولى ما يحمل على الشيء لما هو هو أي يحمل على الشيء لذاته بمعنى أن ذات الشيء يقتضي حمل ذلك المحمول عليه ، ولما كان الاقتضاء الذاتي أعم من أن يكون إقتضاء المعلول للعلة أو العلة للمعلول إندرج في الحد الذاتي ، لأن الشيء يقتضي المقومات إقتضاء المعلول للعلة ، والعرض الذاتي ، لأن الشيء يقتضيه إقتضاء العلة للمعلول ، الثانية ما يقتضيه الشيء بماهوه هو ، ومعناه ما مر بعينه و ذكر الشيخ في الحكمة المشرقية أن الأعراض الذاتية إما أن يمكن تصورها من غير التفات إلى الموضوع أو لا يمكن ، فإن لم يمكن ، فحدودها مشتملة على موضوعاتها بالضرورة لأن مفهوماتها حينئذ يكون مركبة من حقايقها ومن إعتبار الموضوع فال موضوع داخل في مفهومها وإن كان خارجاً عن حقيقتها بحسب الوجود والمطلوب في التحديد ليس إلا المفهوم ، وإن أمكن فلها إعتبار إن ، الأول من حيث الماهية فلا يحد باعتبار الموضوعات لأن ماهيتها لا تعلق لها بها وإنما تعلقها بها من حيث الوجود ، والحد لا يلتزم من مقومات الوجود ، الثاني من حيث عروضها للموضوعات ، ولا شك أن الأعراض من حيث عروضها ليست موجودة في الخارج فيكون حدودها بحسب أسمائها مشتملة على إعتبار الموضوع ، وإليه أشار بقوله : الأعراض التي يعبر عنها بما يقتضي تخصيصها بموضوعاتها . هذا محصل ما نقل من كلام الشيخ قال الشارح : الأمثلة التي ذكرها في الكتاب



من تلك المهيئات بسائط لا أجناس لها ولا فصول فلا حدود لها ، ومالها أجناس وفصول فحدودها التامة تشتمل عليها دون موضوعاتها ، والمشتملة على موضوعاتها من التعريفات إنما هي رسومها لا حدودها ، وكل ذلك فيما لا يقتضي تصوّر ذاتها التفاتا إلى موضوعاتها ، أمّا ما يقتضي التفاتا إليها فإنّما يكون مفهوماتها مركبة عن حقائقها وعن اعتبار موضوعاتها ، و ينبغي أن يحدّد باعتبار الموضوعات ، وذلك لأنّ التعلّق بالشيء في الوجود غير التعلّق به في المفهوم ، ولا يطلب في التحديد إلّا المفهوم . هذا حاصل كلامه المتعلّق بهذا البحث ، ولولا مخافة التطويل لأوردناه بألفاظه ، فظاهر أنّ الأعراض التي تمثّل بها الشيخ في هذا الفصل من الإشارات ممّا لا يفهم من غير التفات

من الاعراض التي لا يمكن تصورها من غير التفات الى الموضوع ، قلنا : يمكننا أن نعلمها لا باعتبار موضوعاتها ، أما أن تعريفاتها حدود اورسوم فلسنا نأبى أنها ليست حدودا اذا قيست الى ماهيتها بل رسوما ، ولو اطلق عليه الحد كان ذلك على سبيل التوسع ، أما بالقياس اليها من حيث عروضها فهي حدود بالحقيقة ، سواء لم يمكن تعريفها الا من حيث العروض ، أو أمكن ، كتركيب مفهوماتها حينئذ من حقائقها و اعتبار الموضوع ، فعلى هذا يكون مراد القوم بما يؤخذ الموضوع في حده ، حده بحسب العروض لا بحسب المهيّة فيقال للامام : أتزعم أن امتناع أخذ الموضوع في حد العرض بحسب المهيّة أو بحسب العروض فإن زعمت امتناع أخذه في حد بحسب العروض ، فقد بان بطلانه ، و ان زعمت امتناع أخذه في حده بحسب المهيّة ، فمسلم لكنه لا يلزم منه فساد تعريفهم العرض بما يؤخذ في حده الموضوع ، وإنما يلزم الفساد لو كان مرادهم به حده بحسب المهيّة وهو ممنوع ، هكذا ينبغي ان يعرف هذا الموضع وأما الرسم الجامع الذي أورده فهو لا يتناول من الذاتيات الا الجنس القريب و الفصل القريب ، و من الاعراض الذاتية الا الاوليات ، ويخرج المقومات البعيدة لان حمل العالي على النوع ليس لذاته بل بواسطة حمل السافل ، بل يخرج فصل القريب لما تقرر في الحكمة أن حمل فصل القريب على النوع بواسطة حمل الجنس فان الانسان انما يكون ناطقا اذا كان حيوانا أولا ، وكذلك يخرج سائر الاعراض الذاتية ، وهو ظاهر والعرض الذي يلحق الشيء لامر خارج ينقسم إلى ثلاثة اقسام ؛ لان ذلك الامر الخارج اما أن يكون أعم ، أو أخص ، أو مساويا ، والشيخ لم يذكر الا قسمين ، وترك ما يلحقه بواسطة أمر مساو هو من جملة الاعراض الذاتية المذكورة التي يؤخذ الموضوع في حده بالشرط المذكور أي بشرط العروض ، وكان الشيخ انما حذفه لدخوله في العرض الذاتي بحسب حده المذكور . م



إلى موضوعاتها ، وذلك لأن المساواة اتفاق في نفس الكمية ، و المناسبة اتفاق في كون الكمية مضافة إلى غيرها ، والزوجية انقسام بمتساويين في العدد بحسب ما عرفها الشيخ نفسه في مواضع أخر فإن جرأت هذه التعريفات عن اعتبار الموضوعات بقيت المناسبة والمساواة اتفاقاً محضاً وهو نوع من المضاف ، والزوجية انقساماً بمتساويين فقط وهو نوع من الإفعال ، ولا يكون شيء من ذلك عرضياً ذاتياً للكم والعدد ولا لغيرهما ، وكذلك في باقيها ، ولست أدري كيف يصنع هذا الفاضل الذي لم يقلد المتقدمين فيها ، أيخالف الجميع في جعلها أعراضاً ذاتية ، أم يخالفهم في تعريفاتها بما عرفوها به مخترعاً عن نفسه لها تعريفات أخر ، أمّا نحن معاشر المقلدين فلمّا لم نفهم من هذه الأعراض ، بسيطة كانت ، أو مركبة سوى ما ذكره في تعريفاتها المتناولة للموضوعات ، كانت تلك التعريفات حدوداً أو رسوماً ، تامة أو ناقصة ، بحسب المهيّة أو بحسب التسمية فلسنا نقدر على أن نتصورها غير ملتفتين إلى موضوعاتها ولا على أن نعرفها إلا كذلك ولا نأبي من أن نجوز أن يكون الحدّ المأخوذ فيه الموضوع الذي ذكره حدّاً غير حقيقي بحسب الماهية وحدها على ما أشار إليه الشيخ ، فكثيراً ما يطلق اسم الحدّ على سائر التعريفات بالمجاز والتوسع فهذا ما عندي فيه ، و أمّا الرسم الجامع الذي أورده الفاضل الشارح فهو رسم للمحمولات الأولية التي هي الجنس و الفصل القريبان والأعراض الذاتية الأولية فقط نقله الشارح إلى هيئتها ويخرج عنه المقومات البعيدة كأجناس الأجناس والفصول وفصولهما وسائر الأعراض الذاتية المستعملة في البراهين ، والشارح معترف بذلك ، فإذن ليس بجامع للذاتيات بالوجهين جميعاً .

قوله :

«والذي يخالف هذه الذاتيات فما يلحق الشيء ، لأمر خارج عنه أعمّ منه لحقوق الحركة للأبيض فإنّها إنّما يلحقه لأنّه جسم و هو معنى أعمّ منه ، وأخصّ منه لحقوق الحركة للموجود فإنّها إنّما يلحقه لأنّه جسم وهو معنى أخصّ منه ، وكذلك لحقوق الضحك للحيوان فإنّه إنّما يلحقه لأنّه إنسان»

لم يذكر قسماً من الأقسام المذكورة وهو ما يلحق الشيء ، لأجل أمر يساويه و



هو من جملة الأعراض الذاتية المذكورة بالشرط المذكور كالضحك الذي يلحق الإنسان للتعجب ومساوى الزوايا لقائمتين الذي يلحق المثلث لوسائط بينهما ، ولعل الشيخ حذفه إشاراً للإختصار ، وهو أيضاً خارج عن الرسم الجامع الذي ذكره الشارح .

☆ (إشارة) ☆ إلى المقول في جواب ما هو .

☆ (يكاد المنطقيون الظاهريون<sup>(١)</sup> عند التحصيل لا يميزون بين الذاتي وبين المقول في جواب ما هو) ☆

(١) قوله « يكاد المنطقيون الظاهريون » هؤلاء لما سمعوا أن الجنس مقول في جواب ما هو توهموا العكس فحكموا بأن كل مقول في جواب ما هو جنس ، ولم يميزوا بين الجنس والفصل ، فانحصر جزء المهية عندهم في الجنس فلزمهم أن لا يكون بين الذاتي والمقول في جواب ما هو فرق ؛ لأن كل ذاتي عندهم جزء المهية ، وكل جزء المهية جنس ، وكل جنس مقول في جواب ما هو فكل ذاتي مقول في جواب ما هو ، وأيضاً كل مقول في جواب ما هو جنس وكل جنس جزء المهية ذاتي فكل مقول في جواب ما هو ذاتي ، فقوله « و ذلك بأن تذكروا أنهم عنوا بالذاتيات أجزاء المهية فقط » إشارة إلى بيان الطرد ، وقوله « الجنس هو جزء المهية » إشارة إلى العكس ، ثم لما تنبه بعضهم بأن فصول الأنواع ذاتية مع أنها ليست مقولة في جواب ما هو ، وفتشوا كل نوع مركب من جزئين فوجدوا الأعم منهما وهو الجنس مقولاً في جواب ما هو ، والآخر هو الفصل ليس مقولاً فحسبوا أن المقول في جواب ما هو ، هو الذاتي الأعم غافلين عن كون فصول الأجناس كذلك مع أنها ليست مقولة في جواب ما هو ، ثم إن الشيخ أراد تحقيق المقام فبدء بتحقيق المقول في جواب ما هو أي المطلوب بالسؤال بما هو ، وهو المهية إما بحسب الاسم أو بحسب الحقيقة ، والمهية ما به الشيء هو ، ولا يحصل في جواب ما هو إلا إذا ذكر جميع أجزاء المهية ، ضرورة أنها لا يتحقق ببعضها ، ومن هنا تبين غلطهم ، حيث توهموا أن فصل الجنس مقول في جواب ما هو فما يكون مقولاً في جواب ما هو فاما أن يكون مقولاً في جواب السؤال عن الجنس وليس كذلك لأنه ليس تمام ماهية الجنس ، أو عن النوع وبطلانه أظهر ، ثم قصد أن يبين منشأ غلطهم من عدم الفرق فقال إنما نشأ غلطهم من عدم الفرق بين المقول في جواب ما هو ، والواقع في الطريق ، والداخل في الجواب ، فقال الإمام : المراد أن الفريقين أي الذين لا يفرقون بين الذاتي والمقول في جواب ما هو ، والقائلين بأن المقول في جواب ما هو هو الذاتي الأعم ، إنما وقعوا في هذا الخبط لأنهم لم يفرقوا بين نفس الجواب وبين جزءه ، أما الفريق الأول فلان الفصل جزء النوع المقول في جواب ما هو وهم ظنوا أنه مقول في جواب ما هو ، وأما الفريق الثاني فلان المقول في جواب ما هو -



هؤلاء لما سمعوا أن الجنس مقول في جواب ماهو حسبوا أن المقول في جواب ماهو هو الجنس ، ولم يميزوا بين الجنس والفصل كما يحكى عنهم أو عن أمثالهم في كتاب الجدل ، فإذا حصل عليهم أى نسبتهو على تحقيق ما يؤدى إليه ظنهم الفاسد مما غفلوا عنه ، وذلك بأن يذكروا أنهم عنوا بالذاتيات أجزاء المهيبة فقط و الجنس هو جزء المهيبة لزمهم أن لا يكون بين الذاتى والمقول في جواب ما هو فرق عندهم ، و لأجل ذلك قال الشيخ يكاد المنطقيون الظاهريون لا يميزون ، ولم يقل إنهم يقولون

هو الجنس لافصله وهم جعلوه مقولا في جواب ماهو ، حيث عرفوه بالذاتى الاعم ، ثم لما كان جزء المقولة في جواب ماهو ينقسم إلى قسمين لانه ان كان مذكورا في جواب ماهو بالمطابقة فهو المقول في طريق ماهو ، و ان كان مذكورا بالتضمن فهو الداخل في جواب ماهو ، تعرض لهما الشيخ ، ولم يذكر الامام لهذا التعرض فائدة ، قال الشارح : يمكن أن يحمل كلام الشيخ على وجه يكون لتعرضه لذلك فائدة ، و هو أن يحمل على فرعين ابيان منشأ الاشتباهين ، فان منشأ غلط الفريق الاول عدم الفرق بين نفس الجواب وهو المهيبة النوعية مثلا والداخل في جواب ماهو و هو جزء المهيبة ، فانهم ذهبوا الى أن كل مقول في جواب ماهو جزء المهيبة ، و بالعكس ، فافرق بينهما عندهم . ومنشأ غلط الفريق الثانى عدم الفرق بين الجواب والواقع في طريق ماهو فانهم حسبوا أن المقول في جواب ماهو هو الذاتى الاعم فهو الواقع في الطريق وعلى هذا يكون الواقع في الطريق أخص من الداخل ، لانه حمل الداخل على جزء المهيبة أى جزء كان ، والواقع في الطريق على الذاتى الاعم ، وكان الواقع في الطريق على ما ذكره الامام متناولا للجنس و الفصل ، مباينا للداخل في الجواب ، فأراد الشارح بيان أن هذا الاصطلاح مستفاد من كلام الشيخ ، و مناسب بمفهوم اللغة ، أما أخذه من كلام الشيخ فلانه عرف الجنس على مذهب الظاهريين الذين لا يفرقون بين الجنس و الفصل أى فصل الجنس ، بأنه مقول في طريق ماهو ، مع أنهم ذاهبون إلى أن الذاتى المساوى وهو حد الفصل حد ، فيكون الجنس عندهم وهو المقول في طريق ماهو ذاتيا أعم ، وأما مناسبة اللغة ، فلان الجنس هو الواقع أولا في التعريف ، وعند الوصول الى حصول المهيبة يذكر الفصل ، ثم ذاد بيان ماهو ، فبين أنه لا من حيث هو مقيد بلغة خاصة بورد سؤالات اما عن حقيقة الشئ أو عن مفهوم الاسم بالمطابقة ، و انما قيل لا من حيث هو مقيد بلغة خاصة ، لان الالفاظ المترادفة لما هو في جميع اللغات موضوعة لطلب ماهية الشئ ، و فيه نظر ، لانا نقول هب أن كل ماهو في كل لغة موضوعة للسؤال عن مهية الشئ . وأن الامر الاعم ليس ماهية الشئ لكنه لا يلزم أن لا يكون مقولا في جواب ماهو ، و انما يكون كذلك لو لم يكن دالا على المهيبة ، وهو ممنوع ، ولا محيص عنه الا بالاصطلاح على دلالة المطابقة وعدم اعتبار الالتزام في الجواب ، لكن لا يكون ذلك حينئذ بمجرد العرف اللغوى . م



كذا ، ثم لمّا نبّه بعضهم بالفصول ورآها وحدها غير صالحة لجواب ماهو ، ذهب إلى أن من الذاتيات ما يصلح لذلك ، ومنها ما لا يصلح ، وجعل الصالح ماهو أعمّ يعنى الجنس وهو المراد بقوله .

☆ (فإن اشتبه بعضهم أن يميز كان الذى يؤل إليه قوله هو أن المقول في جواب ماهو من جملة الذاتيات ما كان مع ذاتيته أعمّ) ☆  
قوله :

☆ (ثمّ يتبلبلون إذا حقّق عليهم الحال في ذاتيات هي أعمّ وليست أجناساً ، مثل أشياء يسمّونها فصول الأجناس ، وستعرفها) ☆

يقال تبلبلت الألسن إذا اختلطت ، والمراد أن كلامهم يختلط إذا تنبّهوا على ما يناقض رأيهم ، وذلك بإيراد فصول الأجناس كالحساس للإنسان فإنّها ذاتيات لكونها مقوّمات للأجناس ، وعامة لكونها مساوية لها في الدلالة ، وغير صالحة لجواب ماهو لكونها فصولاً للأجناس ، ثمّ لمّا فرغ الشيخ عن حكاية مذهبهم ونقضه ، اشتغل بتحقيق ذلك فقال .  
☆ (لكن الطالب بما هو إنّما يطلب المهيّة ، وقد عرفتها ، وإنّها إنّما تتحقّق بمجموع المقومات) ☆

أقول : يعنى بذلك ما سبق بيانه حين ذكر أن كل ماهيّة إنّما تتحقّق بأن يكون أجزاؤها حاضرة معها قال :

☆ (فيجب أن يكون الجواب بالمهيّة) ☆ ثمّ نبّه على منشأ غلطهم بقوله :  
☆ (وفرق بين المقول في جواب ماهو وبين الداخل في جواب ماهو ، والمقول في طريق ماهو ؛ فإنّ نفس الجواب غير الداخل في الجواب ، والواقع في طريق ماهو) ☆  
أقول وذلك لأنّ القوم لم يفرّقوا بين نفس الجواب الّتي هي الماهيّة ، وبين الداخل فيه ، والواقع في طريقه الّذي هو جزء الماهيّة يعنى الذاتى . قال الفاضل الشارح : والفرق بين الداخل في جواب ماهو والمقول في طريقه هو أن الجزء إذا صار مذكوراً بالمطابقة كان مقولاً في طريق ماهو ، وإذا صار مذكوراً بالتضمن كان داخلياً في جوابه .



أقول : ويمكن أن يحمل الاشتباه الأول الواقع بين جواب ما هو وبين الذاتي أي ذاتي كان على عدم الفرق بين نفس الجواب و الداخل فيه فيكون الداخل في الجواب هو الذاتي الذي هو جزء الماهية فقط على ما يقتضى عرفهم ، ويحمل الاشتباه الثاني الواقع بين الجواب وبين الذاتي الأعم على عدم الفرق بين نفس الجواب و المقول في الطريق فيكون المقول في طريق ما هو هو الذاتي الأعم ، و حينئذ يكون الداخل في الجواب أعم من المقول في الطريق ، ومما يؤيده أن الشيخ عرف الجنس المشهور المتناول للجنس والفصل في الجدل على ما يستعمله الظاهريون بكونه مقولا في طريق ما هو ، وذلك عندهم إنما يكون هو الذاتي الأعم فإن الذاتي المساوي إنما يكون عندهم حداً ، وأيضاً الشيء قد يعرف بالذاتي الأعم أولاً ثم يقيّد بالمساوي حتى يتحصل مهيئته ، فإذا كان الأعم قد وقع في الطريق ، وأما المساوي فقد وقع عند الوصول إلى المقصد الذي هو تحصيل المهيئة .

قوله :

☆ (وأعلم أن سؤال السائل بما هو بحسب ما يوجبه كل لغة هو أنه ماذاته ، أو ما مفهوم اسمه بالمطابقة ، وإنما هو هو باجتماع ما يعمه وغيره ، وما يخصه حتى يتحصل ذاته المطلوب في هذا السؤال تحققها ، والأمر الأعم لا هو هوية الشيء ، ولا مفهوم اسمه بالمطابقة ، ولهم أن يقولوا إنما نستعمل هذا اللفظ على عرف ثانٍ ؛ ولكن عليهم أن يدلوا على المفهوم المستحدث ويأثروه إلى قدماتهم دالين على ما اصطالحوا عليه عند النقل كما هو عادتهم ، وأنت عن قريب ستعلم أن لهم عن العدول عن الظاهر في العرف غنى) ☆

بيان ذلك أن المباحث العلمية لا تتعلق بالألفاظ إلا بالعرض كما مر ، وإذا تعلقت بها فيجب أن يحمل الألفاظ على مفوماتها بحسب عرف اللغة ما لم يطرأ عليها نقل اصطلاحى ، ولما كان البحث عن مفهوم ما هو لا من حيث هو مقيّد بلغة خاصة رجع الشيخ إلى مفهومه الأصلي ، ويبين أنه إنما يورد سؤالاً إما عن حقيقة الذات أو عن مفهوم الاسم بالمطابقة كما يبين في باب المطالب ، ثم يبين أن المعنى الذي



يجعله القوم بإزائه ليس هو أحدهما ؛ لأن حقيقة الذات إنما تتحصل باجتماع ما يعمّه يعني الجنس القريب ، وما يخصّه يعني الفصل ، والأمر العام الذي يذهبون إليه ليس هو ما به الشيء هو ، يعني حقيقته ، ولا هو أيضا مفهوم اسمه بالمطابقة ، فإن ليس هذا الإطلاق بحسب العرف اللغوي ؛ فإن ذهبوا إلى اصطلاح طار عليه وادّعوه فلهم ذلك ؛ ولكن عليهم أن يبينوا المفهوم الذي اصطلاحوا عليه ، والسبب الموجب للنقل من العرف اللغوي إلى الاصطلاح ، وإن ينسبوا ذلك إلى القدماء ؛ فإن طريقته في هذه الصناعة هي التزام مصطلحات القدماء مع ما يلزمهم عليها على ما شحنوا كتبهم به وليس يمكنهم ذلك مع أنهم مستغنون عن هذا التعسف على ما سنبينه .

☆ (إشارة) ☆ إلى أصناف المقول في جواب ماهو .

☆ (إعلم أن أصناف الدال على ماهو من غير تغيير العرف ثلثة) ☆

يعني بالعرف اللغوي المذكور ، ووجه الحصر أن يقال : المسئول عنه بما هو إما أن يكون شيئا واحداً ، أو أشياء كثيرة ، والأول إما أن يكون كلياً ، أو جزئياً ، والثاني إما أن يكون تلك الأشياء مختلفة الحقائق ، أو متفقة الحقائق ، وهذه أربعة أصناف ، والجواب عنها ثلثة أصناف ؛ لأن الجواب عن صنفين منها واحد ، وذلك لأن المسئول عنه إن كان شيئاً واحداً ، أو كان كلياً فيجاب بالحدّ وحده ، ولا يجاب بذلك إذا شاركه غيره في السؤال ، فهو جواب في حال الخصوصية المطلقة ، وإن كان أشياء كثيرة مختلفة الحقائق فيجاب بتمام المهيّة المشتركة بينها ، ولا يجاب بذلك إذا اختص السؤال منها بواحد ، فهو جواب في حال الشراكة المطلقة ، وإن كان شيئاً واحداً جزئياً أو أشياء كثيرة متفقة الحقائق كان الجواب في الحالتين هو نفس مهيّة ذلك الشيء أو الأشياء ، فهو جواب في حالتي الشراكة والخصوصيّة معاً ، وقد ظهر من ذلك أن أصناف الجواب الذي هو الدال على ماهو ثلثة لا تزيد ولا تنقص . والشارح جعل المطلوب في الصنف الذي يدل بالخصوصيّة مهيّة شخص واحد ، وتمثل بزيد إذا قيل إنه ماهو ، وهو سهو منه فإنه من الصنف الثالث كما ذكر في الكتاب .



☆ (أحدها بالخصوصية المطلقة مثل دلالة الحد على مهية الاسم كدلالة الحيوان الناطق على الإنسان) ☆

أقول : الحد قد يكون بحسب الاسم ويجب به عما هو طالب تفسير الاسم ، و قد يكون بحسب الحقيقة ، و يجب به عما هو طالب الحقيقة ، و ربما يجب بحد واحد في الموضوعين باعتبارين فلعله لم يقل مثل دلالة الحد على ماهية المحدود لئلا يتخصص بأحدهما ؛ بل قال على مهية الاسم ليتناولهما <sup>(١)</sup> .

قوله :

☆ (والثاني بالشركة المطلقة مثل ما يجب أن يقال حين يسئل عن جماعة مختلفة فيهما مثلا فرس وثور وإنسان ماهي ، وهنالك لا يجب ولا يحسن إلا الحيوان) ☆ .

(١) قوله > بل قال على مهية الاسم ليتناولهما < لان مهية الاسم يمكن أن يكون مفهوم الاسم وحينئذ يكون الحد بحسب تفسير الاسم ، ويمكن أن يكون حقيقة الاسم ، فيكون الحد بحسب الحقيقة وإذا سئل عن الانسان والفرس والقرد بما هي ، لا يجوز أن يورد في الجواب إلا الحيوان ، لان الموردان كان غير الحيوان فاما أن يكون أعم منه فهو ليس بكمال المهية المشتركة او اخص فهو قريب مركب من المهية المشتركة وغيرها فلا يجب انتقال الذهن اليها فيختل الفهم ، أو مساويا فلا يخلو إما أن يكون مساويا في المفهوم كالحد فهو مشتمل على التفصيل وهو مستدرك في الجواب لان المطلوب نفس المهية المشتركة والحد هو المهية المشتركة المفصلة واما أن يكون مساويا في الصدق كالحساس فلا دلالة له على المهية المشتركة ، واما قوله أحد الفصلين ان لم يتحصل به الجنس لا يكون فصلا ، فهو ممنوع ، و انما لم يكن فصلا لو لم يكن له دخل في التحصيل ، ثم إن مناط الفصلية ليس هو تحصيل الطبيعة الجنسية لجواز تركيب المهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية فيكون كل منهما فصلا لها مع أنه لا يحصل طبيعة جنسية بل الفصلية إنهاى بالتمييز عدا الماهية ، ويجوز ان يكون للمهية فصلان تميزها كل منهما عن جميع الاغيار فان قلت لا جائز أن تكون المهية مركبة من أمرين متساويين ، لان شيئا منهما إن لم يميز المهية عن جميع ماعداها لم يكن فصلا وإن ميزها كان الاخر فضلا فصلا . فنقول هذا يستلزم أن لا يكون للمهية خواص متعددة فان كل خاص يميز المهية عن كل ماعداها ، واعلم أنه ربما يكون للفصل الحقيقي مجهولا فلم يمكن أن يعبر عنه ويكون له لوازم وخواص فيؤخذ منها ما هو أقرب إلى هذا الفصل وأجلى عند العقل ويشق عنها ويقام ذلك المشتق مقام الفصل كالناطق المشتق من النطق الدال على فصل الانسان ، وإذا وجد للمهية عرضان يشبه تقدم أحدهما على الآخر بالنسبة إلى حقيقة الفصل ونسبة أحدهما إلى الآخر كنسبته إلى حقيقة الفصل كالحس والحركة فقد يشق من كل منهما ما يقام مقام الفصل فيظن أنهما فصلان متغايران . م



أما أنه لا يجب أي لا ينبغي فلا أنه تمام المهيبة المشتركة ، وأما أنه لا يحسن فلا أنه لو أورد حد الحيوان بدله لكان المورد مشتملا على ما يجب لكنه لم يحسن فإن أنه لا حاجة إلى ذلك التفصيل .

قوله :

☆ (فأما الأعم من الحيوان كالجسم فليس لها بمهيبة مشتركة ، بل جزء المهيبة المشتركة ، وأما الإنسان و الفرس و نحوهما فأخص دلالة مما يشتمل عليه تلك المهيبة) ☆

أقول هذا شروع في بيان ذلك بأن المورد إن كان غير الحيوان فإما أن يكون أعم أو أخص منه أو مساويا له وأبطل الجميع و ذلك ظاهر .

قوله : في إبطال المساوي .

☆ (وأما مثل الحساس والمتحرك بالإرادة طبعاً وإن أنزلنا أنهما مقومان مساويان لتلك الجملة معاً لشركة فليسا يدلان على المهيبة) ☆ .

إنما قال ذلك لأنهما عند الجمهور فصلان متساويان يقومان الحيوان ، و التحقيق يقتضي أن الفصل الذي يتحصل به الجنس لا يكون فوق واحد لأن الواحد إن لم يتحصل به الجنس لا يكون فصلاً ، وإن تحصل به كان ماعداً فصلاً فلا يكون فصلاً ، اللهم إلا أن يكون الفصول مأخوذة عن علل مختلفة ، و حينئذ يكون الفصل الحقيقي مجموعها ، وكل واحد منها هو جزؤه ، وربما يكون الفصل الحقيقي شيئاً لا يدل على ذاته إلا بعرض ذاتي له ، فيشتق له الإسم من ذلك العرض كالناطق المشتق من النطق الدال على فصل الإنسان فإن وجد له عرضان يشته به تقدم أحدهما على الآخر فقد يشتق له عن كل واحد منهما إسم ، و حينئذ ربما يظن أن المفهوم من الإسمين فصلان متغايران لتغاير معنييهما ، والحساس والمتحرك بالإرادة في هذا الموضع من هذا القبيل فإن مبدء الفصل الحقيقي هو النفس الحيوانية التي هي معروضة الحس والحركة فاشتق له اللقب منهما ، ولما لم يكن هذا التحقيق منطقياً أعرض



الشيخ عنه وعرض بأن ذلك مخالف للتحقيق بقوله « وإن أنزلنا أنهما مقومان ، أي إن فرضنا .

قوله :

«( وذلك لأن المفهوم من الحساس والمتحرك بالإرادة ، وأمثال ذلك بحسب المطابقة هو أنه شيء له قوة حس أو قوة حركة ، وكذلك مفهوم الأبيض هو أنه شيء ذويياض ، فأما ما ذلك الشيء فغير داخل في مفهوم هذه الألفاظ إلا على طريق الإلتزام حتى يعلم من خارج أنه لا يمكن أن يكون شيء من هذه إلا جسماً )» يريد أن الفصول والعرضيات كلها لا يدل على أصل الماهية التي يدل عليه الجنس والفصل إلا بالإلتزام ، وذلك لأن الفصول تحصل الماهية والعرضيات تلحقها بعد تحصلها ، فأما الشيء الذي يتحصل بها ، أو يكون موضوعاً لها فهو خارج عن مفهوماتها إذ لو كانت يشتمل عليها لكان ما به المشترك داخلاً فيما به الإمتياز ، أو الأشياء الداخلة في الخارجة هذا خلف .

قوله :

«( إذا قلنا لفظة كذا تدل على كذا فإنما نغني به طريق المطابقة أو التضمن<sup>(٣)</sup> دون طريق الإلتزام )» .

(١) قوله : « وإذا قلنا لفظة كذا تدل على كذا فإنما نغني به طريق المطابقة أو التضمن » جواب سؤال عسى أن يذكر : هب أن الماهية ليست داخلة في مفهوم الحساس لكن لا يلزم منه عدم دلالة على الماهية ، غاية ما في الباب أنه لا يدل عليها بطريق المطابقة أو التضمن ، ونفى الاخص لا يستلزم نفي الاعم ، وتقرير الجواب أن المراد بالدلالة ههنا إحدى الداليتين والالتزام غير معتبرة ، وقد حمل الامام هذا على الدلالة مطلقاً حتى ان كل موضوع يقال فيه اللفظ يدل على كذا ، يراد به دلالة المطابقة أو التضمن فيكون دلالة الالتزام مهجورة في جميع المواضع ، والشارح قال أراد بهذه الدلالة الدلالة على الماهية لا الدلالة مطلقاً ، والصواب أن المراد بهذه الدلالة الدلالة في جواب ما هو فانه لا دلالة على الماهية بطريق التضمن ، بل المذكور في الجواب يدل على الماهية بالمطابقة ، وعلى اجزائها بالتضمن ، وفي تعليقه نظر ، لانه ان أراد ان لفظة ما يقصد لفظاً يدل على الماهية بالمطابقة وعلى اجزائها بالتضمن ، فهو يمكن الدعوى ، وإن أراد به أنها يقصد الماهية المسئول عنها أولاً والاجزاء ثانياً فهو مسلم لكن لا يلزم منه إمتناع الدلالة على الماهية او على اجزائها بالالتزام ، والاولى أن-



قوله :

أى اللفظ الذى يقصد به أشياء محدودة إذا دل على الماهية أو على مفهوم الاسم ويتناول ما يدخل فيهما فقد وقع على أشياء محدودة وأما اللوازم الخارجية فلكونها غير محدودة لا يجوز أن تكون مقصورة له .

يقال لا يجوز أن يطلق في جواب ما هو لفظ يدل على المهيبة أو على اجزائها لان المسئول عنه واجزاءه كما كان لازما لمعنى اللفظ جازان يكون له لوازم أخرى فلا يتعين المسئول عنه وأما اجزائها فلا يستوفي حق الجواب وإلى هذا أشار الشيخ بقوله و المدلول عليه بطريق الالتزام غير محدود لكنه لا يدل على امتناع استعمال الدلالة الالتزامية لجواز تعين المهيبة و اجزائها بحسب القرائن اللفظية والحالية كما في سائر المجازات ، نعم لو اصطلاح عليه و يذكر لبيان ذلك سبب الاصطلاح كان تاما ، و قوله « أي اللفظ الذي يقصده أشياء محدودة إذا دل على المهيبة أو على مفهوم الاسم ويتناول ما يدخل فيهما فقد وقع على أشياء محدودة » هديان ، لان وقوع اللفظ على أشياء محدودة لا معنى له الا كون تلك الأشياء المحدودة مقصودة منه ، فلا فرق بينه وبين الموضوع ، وأيضا لا حاجة إلى ذكر الشرط لان كل لفظ يقصده أشياء محدودة فهو واقع على أشياء محدودة سواء كانت تلك الأشياء المحدودة هي المهيبة و اجزائها أو غيرها ، لكن المراد وان لم يدل التركيب عليه أن المهيبة و اجزائها محدودة فيمكن أن يكون مقصودة باللفظ بخلاف اللوازم وأما قوله « لو كان المدلول عليه بطريق الالتزام معتبرا لكان ما ليس بمقوم صالحا للدلالة على ما هو » فيه منع لجواز أن يكون المعتبر عندهم في الجواب كون الشيء ذاتيا له و دالا على المسئول عنه بالالتزام وحينئذ لا يتوجه النقص ، وكذلك قوله و الا لكان الرسوم مہجورة اذ لا يلزم من هجر الدلالة الالتزامية كون الرسوم الناقصة مہجورة و انما يكون كذلك لولا كان المراد المهيبة المرسومة و المحدودة و ليس كذلك بل المراد مفهوماتها المطابقة ثم ان الذهن اذا تصورهما فرميا انتقل الى المهيبة و كان هذا قد مر مرات . م



قوله :

\*) وأيضاً إذا كان المدلول عليه بطريق الإلتزام معتبراً لكان ما ليس بمقوم صالحاً للدلالة على ماهو مثل الضحك مثلاً فإنه من طريق الإلتزام يدل على الحيوان الناطق ، لكن قد اتفق الجميع على أن مثل هذا لا يصلح في جواب ماهو ، فقد بان أن الذي يصلح فيما نحن فيه أن يكون جواباً عاماً هو أن نقول لتلك الجماعة أنها حيوانات\*)

هذا تصريح بتخصيص الدلالة المذكورة بهذا الموضع لأن ما ليس بمقوم كالخواص فقد يكون صالحاً للدلالة بالإتفاق في سائر المواضع وإلا لكانت الرسوم أيضاً مهبجورة على الإطلاق فكذلك الحدود الناقصة التي تخلو عن الأجناس ، وأيضاً الشيخ قد صرح بذلك في الشفاء في الفصل الذي قسم فيه الكل إلى أقسامه الخمسة فقال بعد أن قسم الدال على المهية إلى الجنس والنوع ما هذه عبارته : والحساس لا يدل على ما يدل عليه الحيوان إلا بالإلتزام فليس جنساً إذ المراد ههنا بالدلالة ما يدل بالمطابقة أو التضمن وهذا أيضاً نص صريح على التخصيص بهذا الموضع .

قوله :

\*) وتجد اسم الحيوان<sup>(١)</sup> موضوعاً بإزاء جملة ما يشترك فيه هي من المقومات المشتركة

(١) قوله « وتجد اسم الحيوان » أي تجد الحيوان موضوعاً بإزاء الجملة المشتركة الذاتية المخصوصة بأنواعها ، أو ما في حكمها من العوارض التي تقام مقام الفصول عند الجهل بحقايقها ، مثلاً الحيوان موضوع للجسم النامي وحقيقة فصله ، وهي تمام المشترك بين ساير أنواع الحيوان ، أو موضع للجسم النامي والحساس والمتحرك بالإرادة الذين في حكم الفصل وهي كمال المشترك بينها ، وهذا الوضع مغلّى عما يختص بكل واحد من أنواعه أعني فصول الأنواع ، وفي نسخة أخرى دون التي يخصها ، أي تجد اسم الحيوان موضوعاً لجميع المشتركات بين أنواعه إلا الأمور المختصة بكل نوع من الفصول ، وما في حكم تلك الأمور المختصة من العوارض التي يقام مقام فصولها وضما شاملاً . فقد حكى ذلك الوضع عما يختص بكل واحد منها ولما كان في ظاهر هذه النسخة تكرار حذف المختصات بالأنواع عن الوضع ولم يفسر الشارح إلا النسخة الأولى لكنها جمعت بين الاختصاص والاشتراك في المقومات وفيه سماجة والنسخة الثانية أوضح وأدل على المراد . م



بينها التي تخصها وما في حكمها وضعا شاملا إنمّا يخلّى عما يخص كل واحد منها) \*  
أقول يريد أنّه إذا بطلت الأقسام بأسرها تعيّن الحيوان للجواب فإنّه هو  
الذي يشتمل على جميع الذاتيات المشتركة التي تخص هذه المختلفات المسوّول عنها  
ويخلّى عن فصل كل واحد منها .

قوله :

( هذا . وأمّا الثالث فهو ما يكون بشركة و خصوصيّة معاً مثل ماأنّه إذا سئل عن  
جماعة هم زيد وعمر و خالد ما هم كان الذي يصلح أن يجاب به على الشرط المذكور  
إنهم أناس) \*

إي من غير تغيير العرف اللغوي .

قوله :

( وإذا سئل عن زيد وحده ما هو ، لست أقول من هو ، كان الذي يصلح أن يجاب به  
على الشرط المذكور إنّه إنسان) \* .

إشارة إلى الفرق بين ما ومن ؛ فإنّ الأوّل قد مرّ بيانه ، و الثاني إنّما يطلب  
به العوارض المشخّصة ، و يكون جوابه زيد أو مايجرى مجراه .

قوله :

( لأنّ الذي يفضل في زيد على الإنسانيّة أعراض ولوازم لأسباب في مادّته التي  
منها خلق ، وفي رحم أمّه وغير ذلك عرضت له ) \* .

يريد أن يفرّق بين الأشياء التي <sup>(١)</sup> تدخل على معنى كالحيوان وتجعلها أشياء

(١) قوله « يريد أن يفرّق بين الأشياء » التي يقارن طبيعة كلية قد يجعلها أمورا مختلفة بحسب  
الحقيقة ، وقد يجعلها أمورا متفقة بحسب الحقيقة ، وبيانه يستدعي تمهيد مقدمة ، وهي أن الصور  
الحاصلة في العقل من الشيء ربما يعتبر من حيث أنها عقلية موجودة واحدة ، ولو فرض اقترانها بصورة  
أخرى كانت موجودة من متغاييرتين ، فلا يكون أحدهما مقولة على المجموع المركب منهما ، وربما  
يعتبر من حيث هي ، حتى لو قارنها ألف شيء كانت مقولة على المجموع المركب منهما ، فقد لا يكون  
متحصلة في حد نفسها ، بل يكون مبهمة محتملة لان يقال على أشياء مختلفة الحقائق ، وقد يكون  
متحصلة ، إما بنفسها كالأنواع البسيطة ، أو بما ينضاف إلى الممانى الغير المتحصلة كالأنواع -



مختلفة الحقائق كالأشياء والفرس ، وبين الأشياء التي تدخل على معنى آخر كالأشياء  
وتجعلها أشياء متفقة الحقيقة كزبد وعمر . ولنورد لبيان ذلك مقدمة هي أن نقول :  
من الكليات ما قد يتصور معناه فقط بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده ، ويكون  
كل ما يقارنه زائداً عليه ولا يكون معناه الأول مقولاً على ذلك المجموع بل جزء منه ،  
ومنها ما يتصور معناه لا بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده بل مع تجويز أن يقارنه  
غيره وأن لا يقارنه ، و يكون معناه الأول مقولاً على المجموع حال المقارنة ، وهذا  
الأخير قد يكون غير متحصل بنفسه بل يكون مبهماً محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة  
الحقائق ، وإنما يتحصل بما ينضاف إليه فيتخصص به ، فيصير هو بعينه أحد تلك  
الأشياء ، وقد يكون متحصلاً بنفسه أو بما انضاف إلى المعنى المذكور قبله ولا يكون  
مبهماً ولا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق بل يقال حين يقال على أشياء  
لا تختلف إلا بالعدد فقط ، وهذان يشتركان في أن المعنى الأول يقال على الحاصل بعد  
لحوق الغير به ، إلا أن اللاحق مقسوط لقوام ذلك المعنى في الصورة الأولى و يسمى

الداخل تحت الجنس ؛ فأنها لا تحصل إلا باعتبار الفصول ، وهذان أعني غير المتحصل ، والمتحصل  
في نفسه ، يشتركان في أنهما يحملان على الحاصل بعد لحوق الغير حتى لو انضم الفصل مع الأول  
والتشخص مع الثاني ، يحملان على المجموعين ، لكن فرق بينهما من حيث أن اللاحق ثمة علة  
لتحصله وهيها معلول ، فالصورة العقلية باعتبار الأول يسمى مادة وجزء أيضاً ، إذ لا معنى للجزء  
إلا أن يكون شيء مع آخر مغاير له يتحصل منهما ماهية ، وبالعبار الثاني يسمى جنساً ، وبالعبار  
الثالث نوعاً . فان قلت : لما كان إبهام الجنس عن احتمال أن يكون أحد الأشياء ، فكذلك النوع  
يحتمل أن يكون أحد الأصناف أو أحد الأشخاص ، فليكن مبهماً لا متحصلاً في نفسه . فنقول :  
إبهام الجنس هو احتمال أن ينضم معه فصل يحصل منهما ماهية ، وينضم معه فصل آخر ويحصل  
منهما ماهية أخرى مخالفة للأولى ، فهي مبهمة بالقياس إلى المهيئات ؛ وأما النوع فقد كمل ماهية  
وانطبق على كمال حقيقة كل شخص شخص فلا إبهام فيه أصلاً ، ومحصل الكلام ، أن الصورة العقلية  
تؤخذ تارة بشرط لا شيء ، أي لا بشرط أنها واحدة ، بحيث إذا انضمت مع صورة أخرى كانتا  
متغايرتين في العقل ، وتؤخذ تارة بشرط شيء ، أي ينضم معها صورة أخرى ويكونان مطابقين لامر  
واحد فلا يلاحظ تغايرهما بل إتحادهما كالحيوان والناطق المطابقين لمهية الإنسان ؛ وهو النوع ، وقد  
تؤخذ لا بشرط شيء ، فيكون له جهتان لا مكان اعتبار المغايرة بينه وبين ما يقارنها ، ولا مكان إتحادهما  
بحسب المطابقة وهو الذاتي المحمول إذ لا معنى للحمل إلا الاتحاد في الذات والتغاير في المفهوم -



فصلاً ، ألاحق به بعد التقويم في الصورة الأخيرة ويسمى عارضاً فالكلي يسمى بالإعتبار الأول مادة ، وبالإعتبار الثاني جنساً ، وبالإعتبار الثالث نوعاً ، مثاله الحيوان إذا أخذ بشرط أن لا يكون معه شيء ، وإن اقترن به الناطق مثلاً صار المجموع مركباً من الحيوان والناطق ولا يقال له إنه حيوان كان مادة ، وإن أخذ لا بشرط أن لا يكون معه شيء ، بل من حيث يحتمل أن يكون إنساناً أو فرساً وإن تخصص بالناطق تحصل إنساناً ، ويقال له أنه حيوان كان جنساً ، وإذا أخذ بشرط أن يكون مع الناطق متخصصاً ومتخصصاً به كان نوعاً ، فالحيوان الأول جزء الإنسان ويتقدمه تقدم الجزء في الوجودين ، والحيوان الثاني ليس بجزء لأن الجزء لا يحمل على الكل بل هو جزء من حده ولا يوجد من حيث هو كذلك إلا في العقل ويتقدمه في العقل بالطبع لكنّه في الخارج متأخر عنه لأن الإنسان مالم يوجد لم يعقل له شيء بعممه وغيره و شيء يخصّه ويحصله ويصيرهُ هو هو بعينه ، والحيوان الثالث هو الإنسان نفسه لأنّه

فالحيوان المأخوذ بشرط لا شيء ، مقدم على الإنسان تقدم الجزء في الوجودين ، أما تقدمه في العقل فظاهر ، وأما تقدمه في الخارج فهو بحسب مبدئه فإن المواد العقلية مأخوذة من المبادئ الخارجية كما إذا أخذنا الحيوان من البدن ، والناطق من النفس الناطقة فكما أن الحيوان والناطق إذا أخذناهما باعتبار المادة يتقدمان الإنسان بحسب العقل ، كذلك مبدأهما يتقدمان الإنسان بحسب الخارج ، هذا إذا كان لهما مبادئ خارجية ، أما إذا لم يكن فلا تقدم لهما في العقل ، والحيوان المأخوذ بشرط الشيء هو النوع وذلك ظاهر ، والمأخوذ لا بشرط الشيء لا يكون جزؤاً بل ذاتياً فهو جزء من حد وجوده في العقل متقدم على وجود الإنسان في العقل ، ضرورة أن تصور الإنسان يتوقف على تصور مفهوم الحيوان من حيث هو هو ، لكن وجود الحيوان في العقل متأخر عن وجود الإنسان في الخارج لأننا لم نحس الإنسان في الخارج لم يمكننا تعقل الحيوان ، فانه صورة منتزعة عما في الخارج وإلى ذلك يشير الشيخ بقوله بل إنما يجعله حيواناً ما يتقدمه فيجعله إنساناً ؛ فانه إشارة إلى تقدم وجود الإنسان في الخارج على الحيوان الذي هو الجنس ، ولأرب أن الجنس هو المحمول الذي لا وجود له مغاير لوجود موضوعه إلا في العقل ، ولو حملناه على الحيوان الخارجى كان جعل الحيوان مغايراً لجعل الإنسان وهو محال ومناقض لما صرحوا به ، إذا تقرر هذا فنقول : لما كان الإنسان نوعاً كانت ماهية محصلة لا يختلف إلا بالعوارض واللوازم ، حتى لو فرضنا تبدل تلك العوارض لم يلزم قدح في المهية ، وليس كذلك نسبة الإنسانية ، فانه لو توهم دفعها من زيد مثلاً لم يبق ماهية أصلاً ، ولا نسبة الحيوانية إلى الإنسانية ولا الإنسانية إلى الغاير الجملة وهو خلف . م



مأخوذ مع الناطق ، والأشياء التي تنضاف إليه بعد تحصيله لا تفيد اختلافاً في الماهية بل ربما تجعله مختلفاً بالعدد كالإنسان الأبيض ، والإنسان الأسود وكهذا الإنسان وذلك الإنسان ، فظهر الفرق بين الأشياء التي تدخل على معنى وتجعلها أشياء مختلفة الحقائق ، وبين الأشياء التي تدخل عليه وتجعلها أشياء متفقة الحقيقة ؛ وإذا تقرر هذا فنقول : لما كان الإنسان نوعاً كما قلنا كان متحصلاً الوجود فكان كلما ينضاف إليه ويقترن به مما يجعله مختلفاً بالعدد فهو غير مقوم إياه بل عارض له بخلاف الحيوان ولذلك كانت مهية الأشخاص هي شيئاً واحداً وهو المراد بقوله « لأن الذي يفضل في زيد على الإنسان عراض ولوازم لأسباب في مادته التي منها خلق » .

قوله :

« ولا يتعدّر علينا أن نقدر عروض أضدادها في أول تكونه ، ويكون هو هو بعينه »  
إشارة إلى أن العوارض واللوازم لما قارنته بعد تحصيله فلا يتبدّل حقيقته بتبدّل تلك العوارض ، مثلاً زيد الأبيض لو فرضناه أسوداً لم يتبدّل إنسانيته .

قوله :

« وليس كذلك نسبة الإنسانيّة إليه ولا نسبة الحيوانيّة إلى الإنسانيّة والفرسيّة و ذلك لأن الحيوان الذي كان يتكوّن إنساناً فإمّا أن يتمّ تكونه ممّا يتكوّن منه فيكون إنساناً ، وإمّا أن لا يتمّ تكونه فلا يكون لذلك الحيوان ولا ذلك الإنسان »  
يريد أن الماهية لا يمكن أن تكون كذلك لأنها إن تبدّلت ارتفع الشيء الذي هي مهية .

قوله :

« وليس يحتمل التقدير المذكور من أنه لو لم يلحقه لواحق جعلته إنساناً »  
يعنى الناطقية .

« بل لحقته أضدادها أو مغايراتها » يعنى اللاناطقية أو الصهالية .  
« لكان يتكوّن حيواناً غير إنسان يعنى فرساً مثلاً وهو ذلك الواحد بعينه »  
يعنى يكون بعد تكونه فرساً هو ذلك الواحد الذي أمكن قبل ذلك أن يكون



إنسانا ، ومراده من ذلك ، الإشارة إلى أن ما يحصل المهيبة أعنى الفصل لا يحتمل التبديل أيضا مع بقاء المهيبة .

قوله :

☆ ( بل إنَّما يجعله حيوانا ما يتقدّمه ، فيجعله إنسانا ) ☆

إشارة إلى تقدّم وجود الإنسان باعتبار الخارج على الحيوان الذي هو الجنس وإن كان وجود الجنس في العقل متقدّماً على تصوّره .

قوله :

☆ ( وإن كان على غير هذه الصورة فهو على غير هذا الحكم وليس ذلك على المنطقي ) ☆

أى وإن كانت هذه الطبايع المذكورة التي فرضناها عوارض فصولاً في نفس الأمر وكانت التي فرضناها فصولاً عوارض فهو على غير هذا الحكم المذكور ، ولكن ليس على المنطقي أن ينظر في المواد بل عليه أن يبين أن الأشياء التي تختلف بالحقايق ، والتي لم تختلف أى أشياء كانت إذا سئل عنها بما هو كيف يجاب عن كل واحد منهما .

☆ ( النهج الثاني في الألفاظ الخمسة المفردة والحد والرسم ) ☆

☆ ( إشارة : إلى المقول في جواب ما هو الذي هو الجنس ، والمقول في جواب ماهو الذي هو النوع ، كلّ محمول كليّ يقال على ما تحته في جواب ماهو فإمّا أن يكون حقايق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط ، وإمّا أن تكون بالعدد مختلفة ، فأما ما يتقوم به من الذاتيات فغير مختلف أصلاً والأوّل يسمّى جنساً لما تحته ، والثاني يسمّى نوعاً ، ومن عادتهم أيضاً أن يسمّوا كل واحد من مختلفات الحقائق تحت القسم الأوّل نوعاً له وبالقيااس إليه ) ☆

كله ظاهر مستغن عن التفسير .

قوله :

☆ ( على أن اسم النوع عند التحقيق إنّما يدلّ في الموضعين على معنيين مختلفين ) ☆

أقول : النوع المضاف إلى الجنس يستلزم اعتبارين <sup>(١)</sup> أحدهما نسبته إلى ما فوقه

(١) قوله : « النوع المضاف إلى الجنس يستلزم اعتبارين » النوع يدل بالاشتراك على --



الذي هو الجنس والثاني نسبته إلى ما تحته أشخاصا كانت أو أنواعا آخر التي لولاها لم يكن النوع كلياً ، والنوع الحقيقي يستلزم اعتباراً واحداً وهو نسبته إلى الأشخاص التي تحته فالأول قد يتناول الأنواع العالية والمتوسطة والسافلة التي تخص باسم نوع الأنواع تناول الجنس لأنواعه والثاني قد يشارك نوع الأنواع وحده في موضوعاته ويباينه بأحد اعتباريه أعنى النسبة إلى ما فوقه وقد يباينه في الموضوع أيضاً إذا لم يكن تحت جنس كالوحدة والنقطة والآن فالنوعان يختلفان في المعنى بثلاثة أشياء ، أحدها اختصاص أحدهما بالنسبة إلى ما فوقه ولأجل ذلك يجب تركب عن جنس وفصل و أمّا الآخر فلا يجب فيه ذلك وإن كان جائزاً لإشترك المذكور في الموضوع ، وثانيها جواز مباينة الإضافي للحقيقي في الموضوعات حين يكون نوعاً عالياً أو متوسطاً من حيث وقوعه على مختلفات الحقيقة ، وثالثها جواز مباينة الحقيقي للإضافي في الموضوعات حين لا يكون تحت جنس .

معنيين ، والنوع المضاف يتضمن اعتبارين ، أحدهما نسبته إلى ما فوقه لاندارجة تحت الجنس ، و ثانيهما نسبته إلى ماتحته لاعتبار الكلى في حده ، و الكلية لا بد أن يلاحظ في مفهومها المقايضة إلى ما تحتها من الكثيرين ، فلا يحصل مفهوم النوع المضاف إلا إذا اعتبر النسبتان نسبته إلى ما تحته ، ونسبته إلى ما فوقه ، وما فوقه هو الجنس ، وما تحته يمكن أن يكون أشخاصاً و أن يكون أنواعاً ، وأما مفهوم النوع الحقيقي فلما اعتبر فيه الكلى يلاحظ فيه النسبة إلى ماتحته ، لكن ما تحته ليس إلا الأشخاص لأنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ، و الحاصل أنه اعتبر في مفهوم النوع الإضافي نسبتان ، وفي مفهوم النوع الحقيقي نسبة واحدة هي أخص إحدى النسبتين : و هو مشاركون لأنواع ومباين له ، أما تشاركهما فلتصادقهما على الإنسان مثلاً واشتركا في الموضوعات أي الأفراد ، و أما تباينهما فمن وجهين الأول من حيث المفهوم فإن مفهوم نوع الأنواع يستلزم نسبته إلى ما فوقه ، لأنه نوع من النوع المضاف دون المفهوم الحقيقي ، الثاني من حيث الصدق فإن الحقيقي قد يصدق على ما لم يندرج تحت الجنس كالوحدة والنقطة بخلاف نوع الأنواع فإنه لا بد من وقوعه تحت جنس وإنما لم يتعرض للمشاركة بينهما بحسب المفهوم من حيث أنهما يستلزمان النسبة إلى ماتحته ، لأن نوع الأنواع إنما يستلزم من حيث أنه نوع مضاف ، نسبته إلى ماتحته ، أعم من أن يكون أشخاصاً أو أنواعاً ، ومن حيث أنه نوع حقيقي ، نسبته إلى الأشخاص ، فكانه لا مشاركة بينهما من هذه الجهة ، هكذا قيل وفيه نظر ؛ لأن المشاركة إنما اعتبرت بين نوع الأنواع والنوع الحقيقي ، و النسبة التي في مفهوم نوع الأنواع ليست إلا نسبته إلى الأشخاص ، نعم لو اعتبرت المشاركة والمباينة بين مطلق النوع المضاف والنوع الحقيقي لاستقام ذلك فكان أوضح و أقرب إلى الضبط . م



قوله :

«(ومما يسهر فيه المنطقيون<sup>(١)</sup> ظنّهم أنّ اسم النوع في الموضوعين له دلالة واحدة أو مختلفة بالعموم والخصوص)»

وفي بعض النسخ ومختلفة بالعموم والخصوص وهو أظهر فإنّ الأوّل يؤول بهم أن يكون لهم سهوان ، الأوّل ظنّهم أنّ النوع في الموضوعين له دلالة واحدة ، والثاني ظنّهم أنّ له دلالة مختلفة بالعموم والخصوص ، ويلزم على الأوّل أن يكون كلّ ما يقع تحت جنس فإنّه لا يختلف إلّا بالعدد حتّى لا يكون جنس تحت جنس البتّة و ذلك ممّا لم يذهب إليه أحد ، و مراد الشيخ ليس إلّا أنّهم ظنّوا أنّ النوع الحقيقي هو نوع الأنواع لا غير فجعلوا للمعنيين دلالة واحدة مختلفة بالعموم والخصوص لكونها

(١) قوله «و مما يسهر فيه المنطقيون» إذا قيل ظن القوم أن النوع له دلالة واحدة أو مختلفة بالعموم فلا شك أن هذا القول بوجه أن لهم مذهبين ، ذهب بعضهم أن النوع له دلالة واحدة ، وآخرون إلى أن دلالاته مختلفة بالعموم والخصوص ، لكن لا قائل بأن النوع في الموضوعين له دلالة واحدة ، والا لكان كل نوع اضافي حقيقيا ، فيجب أن لا يختلف كل ما يندرج تحت جنس إلّا بالعدد ، فلا يمكن أن يقع جنس تحت جنس وهذا ممّا لم يذهب إليه ذاهب ، فالنسخة الاولى يقتضى إثبات مذهب لا قائل به ، وأما النسخة الثانية فتقريرها ان يقال ظن القوم أن للنوع مفهوما واحدا وهو المندرج تحت جنس وهذا المفهوم مطلق ، وربما يقيد بلاصقة الاشخاص ، فان النوعية تنازل الى نوع الانواع ، و اذا وصلت اليه انتهت ، ولم تكن بعده الا الاشخاص ، و اذا قيد بهذا القيد يطلق عليه اسم النوع الحقيقي ، فكان للنوع مفهوم واحد لكنه يختلف بالعموم والخصوص ، ثم ان الانواع والاجناس قد لا يترتب فيكون أجناسا مفردة و أنواعا مفردة ، وقد يترتب ويحصل مراتب ثلث لكن الاجناس ينتهى فى طرف التصاعد ، وإلا لزم تركيب المهية من أجزاء غير متناهية فيتوقف تصورها الى إخطارها بالبال ، وهذا إنما يتم فى المهية المتصورة ، و الا فلم لا يجوز أن يكون الاجزاء الغير المتناهية موجودة بوجود واحد . على أن تصور الماهية لا يتوقف على اخطار الاجزاء بالبال ، بل لا يتوقف إلا على تصورها كما سبق ، وأيضا لو لم ينته وجب ترتيب الملل والمعلولات وهو غير لازم ، وإنما يلزم لو كانت الفصول والحصص مترتبة وليس كذلك ، بل كل فصل علة لخصّة وليس تلك الخصّة علة فصل آخر ، و الانواع ينتهى فى طرف التنازل وإلا لكان كل نوع تحت نوع فلا يتحقق شخص فانه لو تحقق لزم انتهاؤها به فاذا لم يتحقق الشخص لم يتحقق تلك الانواع ، ضرورة أن وجودها لا يكون إلا فى ضمن الشخص فان كل موجود فى الخارج لشخص نفرض وجودها غير متناهية يستلزم عدمها . م



مطلقة في أحد الموضوعين ومقيّدة بملاصقة الأشخاص في الموضوع الآخر .  
 ☆ (إشارة) ☆ إلى ترتيب الجنس والنوع .

قوله :

☆ (نمّ إن الأجناس قد تترتب متصاعدة والأنواع قد تترتب متنازلة) ☆  
 أي ربّما تترتب لأن ترتيبه ليس بواجب في جميع المواد .

قوله :

☆ (ويجب أن ينتهى) ☆

وذلك لأنها لو لم ينتهى في التصاعد للزم تركّب المعنى الواحد من مقومات لا تتناهى، ويتوقف تصوّره على إحضار جميعها بالبال . قال الفاضل الشارح وأيضاً لوجب ترتيب العلل والمعلولات لا إلى نهاية وذلك لكون كلّ فصل علّة لتقومه السطحي من الجنس وهو محال على ما تبين في الإلهيات ، ولو لم ينتهى في التنازل لما تحصّلت الأشخاص والأنواع الحقيقية أعني أعيان الموجودات التي يلزم من ارتفاعها ارتفاع الأجناس وما يليها .

قوله :

☆ (و أمّا إلى ماذا ينتهى في التصاعد أو في التنازل) <sup>(١)</sup> من المعانى الواقع عليها الجنسية

(١) قوله « و أمّا إلى ماذا ينتهى في التصاعد أو في التنازل » ههنا بحثان أحدهما البحث عن كمية الأجناس المتوسطة و ماهياتها و لوازمها ، و ثانيهما البحث عن كمية الأجناس العالية و ماهياتها و أحكامها ، و ليس شئ منها على المنطقى لأن بحثه في المعقولات الثانية و ذلك بحث في المعقولات الاولى ، و الشيخ اعترض بذلك على المنطقيين حيث تعرضوا لاحد الباحثين دون الآخر و كان هذا مهم و ذلك غير مهم و فرق الشارح بما يتوقف على تقديم مقدمتين إحداهما أن الأجناس المتوسطة و السافلة لا تنضب بل لا تتناهى فى جهة العرض لكونها أنواعاً لجنس ، و الجنس يجوز أن يكون مقولاً على كثيرين لانهائية لها فى جهة الطول لما ثبت من وجوب انتهائها الى الأشخاص و أمّا الأجناس العالية فهى منضبطة منحصرة بحكم الاستقرار ، و ثانيهما أن الصناعة اماغامية وهى التى المقصود منها العلم كالحكمة الإلهية ، و إما عملية وهى التى المقصود منها العمل كالطب ، و الواجب على العالم بقواعدها إذا حاول التمرن و التحقيق بكمياتها أن يبحث عما يتوقف عليه العمل لكن بشرط أن يكون الموقف عليه مضبوطاً فلا يجب تحصيل -



والنوعية ، وما المتوسطات بين الطرفين فممّا ليس بيانه على المنطقي وإن تكلفه تكلف فضولا بل إنّما يجب عليه أن يعلم أن هيهنا جنساً عالياً أو أجناساً عالية هي أجناس الأجناس ، وأنواعاً سافلة هي أنواع الأنواع ، وأشياء متوسطة هي أجناس لما دونها وأنواع لما فوقها ، وأن لكل واحد منها في مرتبة خواصّ) ☆

أقول : يريد أن معرفة موادّ الأجناس و الأنواع بأعيانها ليست من هذا العلم لأنّها المعقولات الأولى ، وهذا العلم يبحث عن المعقولات الثانية فالمنطقي من حيث هو منطقي لا ينظر فيها ، وأمّا النظر في أن لكل واحد من العالية والمتوسطة والسافلة في مرتبة خواصّ فإنّما يلزمه لأنّ العلوم البرهانية إنّما تبحث عن تلك الخواصّ ، وهي الأعراض الذاتية المذكورة .

قوله :

☆ (وأمّا أن يتعاطى النظر في كمية أجناس الأجناس و مهيتها دون المتوسطات والسافلة كان ذلك مهمّ وهذا غير مهمّ فخرج عن الواجب و كثيراً ما ألهم الأذهان زيغاً عن الجادة) ☆

أقول : يعترض على سائر المنطقيين فإنّ مقدّم مهمّ الذي هو المعلم الأوّل افتتح تعليمه بذكر المقولات العشر التي هي أجناس الأجناس وأشار إلى معانيها وخواصّها على الوجه المشهور الذي يليق بالمبتدئين في كتابه المسمّى بقاطيغورياس ، وجعلها شبيهة بمصادرة لهذا العلم لاجزأ منه ، وتبعه الجمهور في ذلك بل زادوا في بياناتها عليه ، ولا شكّ في أنّ النظر في ذلك ليس من المباحث المنطقية إلا أنّ الحكم بأنّ النظر فيها يجري مجرى النظر في الأجناس المتوسطة والسافلة من كونه مهمّاً أو غير مهمّ في هذا العلم خرج عن الإصاف ؛ فإنّ المنطقي إنّما يحتاج في استعمال قوانينه لاقتناص

الحكمة لا بقدر الطاقة الانسانية ، ثم لما كان المنطق علماً آلياً متعلقاً بالأعمال الفكرية و كان المطلوب إما اقتناص المطالب التصورية أو التصديقية وذلك لا يتم إلا بالنظر في المطلوب التصوري أنه من أي مقولة هو ، وأجزأه من أي مقولة يجب أن يحصل ، وفي المطلوب التصديقي أن حديه من أي مقولة فلا بد للمنطقي أن يتحقق معاني المقولات العشرة بخلاف الأجناس المتوسطة والسافلة إما لعدم انضباطها أو لاستغنائها عنها بواسطة اشتمال الأجناس العالية عليها . م



الحدود و اكتساب المقدمات إلى ذلك لأنه مالم يعرف أن محدوده و كل واحد من حدى مطلوبه تحت أى جنس من الأجناس يقع بحسب المهيمة لم يكن له أن يحصل الفصول المترتبة ، ولا سائر المحمولات التى يتركب منها التعريفات ، ويستفاد منها التصديقات بحسب الأغلب كما يبين في مواضعها ، و أمّا المتوسطة والسافلة التى لا تنحصر في عدد فإنما يستغنى عن إيرادها لاشتمال العالية المعدودة عليها ، ومما يشبه ذلك أن الطبيب من حيث هو طبيب يجب أن لا ينظر إلا في حال بدن الإنسان من حيث يصح و يمرض ليحفظ الصحة و يزيل المرض فإن نظر من حيث هو طبيب في ماهيات أشياء ربما يستعملها أولا يستعملها أهي معدنية أو نباتية أو حيوانية ، و معادنها أين هي ، وأوقات تحصيلها متى هي ، و شرائط حفظها ما هي ، و كم هي ، دون مالم يسمع به أولم يقع إليه مما يمكن أن يكون معرفتها أنفع في علمه كان ذلك مهم وغيره ليس بهم فخرج عن الواجب إلا أنه لما تصور إمكان الإحتياج إليها في استعمال قوانينه الحافظة للصحة أو المزيله للمرض أضاف النظر فيها بحسب الإمكان إلى علمه بل جعله جزءاً من علمه ، وهذا دأب أصحاب سائر الصناعات العلمية فإنهم يضيفون إلى صناعاتهم ما يحتاجون إليه في تميم تلك الصناعات وإن كان خارجاً عنها ليتم بذلك الوصول إلى غاياتها .

☆ (إشارة) ☆ إلى الفصل .

☆ (و أمّا الذاتى الذى ليس يصلح أن يقال على الكثرة التى كليته بالقياس إليها قولاً في جواب ما هو فلا شك في أنه يصلح للتمييز لها عما يشاركها في الوجود أو في جنس ما) ☆

أقول : كل ذاتي إما أن يكون مقولاً في جواب ما هو <sup>(١)</sup> بالقياس إلى ما هو

(١) قوله « كل ذاتي إما أن يكون مقولاً في جواب ما هو » الذاتى بالقياس إلى ما هو ذاتي له إما أن يكون مقولاً في جواب ما هو ، أولاً يكون ، والمقول في جواب ما هو إما تمام مهيته مطلقاً أو تمام المهيبة المشتركة ، وغير المقول في جواب ما هو إما داخل في جواب ما هو ، أو خارج عنه ، والذاتى الخارج عن المقول في جواب ما هو إما أن يكون خارجاً عن تمام المهيبة مطلقاً وهو محال وإلا لم يكن تمام المهيبة خارجاً عن تمام المهيبة المشتركة فيكون مختصاً ببعض المهيبة المشتركة فانه -



ذاتي له ، أولا يكون ، والثاني إما أن يكون داخلا في ما يقال في جواب ماهو ، أو يكون خارجا عنه ، ولما كان المقول في جواب ماهو على الكثرة إما تمام ماهيتها مطلقاً أو تمام ماهيتها المشتركة بينها فالذاتي الخارج عمما يقال في جواب ماهو لا يوجد إلا في القسم الأخير ويكون ما يختص ببعض تلك الكثرة بالضرورة وما يختص ببعض يكون مقوماً له فهو ما يفيد الإمتياز عمما يشار إليه فهو صالح للتمييز الذاتي لذلك البعض ، والداخل في جواب ماهو إن كان واقعا في جواب ماهو على كثرة أخرى قبل الأولى فحكمه حكم المقول في جواب ماهو ، وإن لم يكن واقعا مقولا فحكمه حكم الخارج المذكور فإذن كل ذاتي لا يصلح في جواب ماهو فهو صالح للتمييز الذاتي ، وهو الفصل ، و الفصل قد يكون خاصاً بالجنس كالحساس للنامي مثلا فإنه لا يوجد لغيره ، وقد لا يكون كالناطق للحيوان عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات كبعض الملائكة

لو كان مشتركاً لم يكن ما فرض تمام المشترك تمام المميزا لذلك البعض عما يشار إليه فيكون فصلا ، والداخل في جواب ماهو إما أن يكون مقولا في جواب ماهو فهو لا يجوز أن يكون تمام المهيبة مطلقا بل لا يكون إلا تمام المهيبة المشتركة ، وإما أن لا يكون مقولا في جواب ماهو فهو فصل لأن ذلك المقول في جواب ماهو الداخل في المقول في الجواب ليس إلا تمام المشترك ، فالجزء الذي يكون غير مقول في جواب ماهو لا يكون مشتركا وإلا لم يكن تمام المشترك تمام المشترك فيكون مختصا بالبعض فصلا ، وإلى هذا أشار بقوله وإن لم يكن مقولا فحكمه حكم الخارج المذكور وفيه نظر لأنه إنما يتم لو كان المقول في جواب ماهو لا بد أن يكون مشتملا على مقول في جواب ماهو وهو ممنوع سلمنا لكن لا نسلم أن الجزء الغير المقول في جواب ماهو لو كان مشتركا لم يكن تمام المشترك تمام المشترك وإنما يلزم ذلك لو كان خارجا عن تمام المشترك ولم لا يجوز أن يكون داخلا فيه . على أن الداخل في جواب ماهو يمنع أن يكون مقولا في جواب ماهو على تقدير أن لا يكون في جواب ماهو وإن اختلفت المقايسة لم يلزم المطلوب إذا المطلوب انحصار الذاتي بالقياس إلى ماهيته في النوع والجنس والفصل وإنما قال في الوجود أو في جنس ما زعم متأخرو المنطقيين أن ذلك لجواز تركيب المهيبة كالجنس العالي والفصل الأخير من أمرين متساويين أو أمور متساوية فكل منها فصل مع أنه لا يميز المشاركات الجنسية . قال الشارح الفصل قد يكون خاصا بالجنس فلا يكون ذلك الفصل إلا في ذلك الجنس كالحساس فإنه لا يوجد إلا جنس الجسم النامي وقد توجد لغيره كالناطق فإنه يوجد للحيوان والملك أيضا والاول يميز المهيبة عن جميع مشاركتها في الوجود إذ ليس موجودا آخر يشتمل على ذلك الفصل أصلا ، والثاني يميز المهيبة عن جميع مشاركتها في ذلك الجنس لا في الوجود إذ في الموجودات ما يشتمل على ذلك الفصل ، نعم ليس موجود بدرجة



مثلاً ، وعلى التقديرين فإن الجنس إنما يتحصل ويتقوم به نوعاً ، وذلك النوع إنما يمتاز بذلك الفصل ، أما على التقدير الأول فعن كل ما عداه مما في الوجود ، وأما على التقدير الثاني فعن كل ما يشاركه في الجنس فقط ، فإن الإنسان لا يمتاز بالناطق عن جميع ما في الوجود إذ لا يمتاز به عن الملائكة بل عما يشاركه في الحيوانية فقط ، وهو المراد بقوله : «عما يشاركها في الوجود أو في جنس ما» وقد ذهب الفاضل الشارح وغيره ممن سبقه إلى أن الذاتي الذي لا يصلح لجواب ما هو لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات فهو إما مساوٍ له ، أو أخص منه ، و المساوٍ له هو ما يصلح لتمييزه عما يشاركه في الوجود ، والأخص منه هو ما يصلح لتمييز ما يختص به عما يشاركه في الجنس الذي يعمها ، ولزمهم على ذلك تجويز تركب أعم الذاتيات الذي هو الجنس العالي عن أمرين مساويين له ليس ولا واحد منهما بجنس بل يكونان فصلين ، وذلك غير

تحت ذلك الجنس غير تلك المهية يوجد ذلك الفصل فيه فهو مميز لها في الجنس فقط . وفيه نظر لان مناط الفصلية ليس هو التمييز عن جميع المشاركات وإلا لم يكن فصل البعيد فصلاً ، بل التمييز عن بعض المشاركات و مثل الناطق مميز عن بعض المشاركات في الوجود وفي كلام الشيخ دلالة على ذلك حيث لم يقل عن كل ما يشاركها في الوجود بل عما يشاركها ، والأولى أن يقال لما لم يكن اللازم من الدليل إلا أن المميز فصل و ليس فيه أن التمييز لا بد أن يكون في جنس لم يعتبر في الفصلية إلا مطلق التمييز وأما أنه هل يجب أن يكون التمييز عن المشاركات الجنسية أو يجوز أن يتركب المهية من أمرين متساويين فذلك بحث لا تعلق له بالمنطق و يؤيده ما قال به هذا الكلام بلا فصل من ان السؤال بأي شيء لا يجب ان يكون للتمييز عما يشاركه في الجنس بل أعم من ذلك حتى يصح عما يشاركه في الشيئية كما يقال أي شيء هو ، وما تحت الشيئية كما يقال أي جوهر أو أي جسم . وأعلم أن الشيخ في الشفاء أورد القسمة هكذا : الكلّي إما ذاتي أو عرضي والذاتي إما ان يكون على المهية أولاً فإن دل على المهية فاما أن تدل المهية المتفقة أفرادها أو المختلفة أفرادها و هو الجنس و إن لم يدل فلا يكون أعم الذاتيات و إلا لدل على المهية المشتركة بل يكون أخص منه فيميز المهية عن مشاركتها في ذلك الأعم فيكون فصلاً . ويرد عليه أنا لا نسلم أنه لو لم يكن أعم الذاتيات لكان أخص منه أما أولاً فلجواز أن لا يكون ثمة ذاتي أعم كما اذا تركب مهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية كالفصل الأخير ، وأما ثانياً فلجواز أن يكون مساوياً للأعم فلهذا غير الإمام القسمة بأن قال الذاتي الذي لا يصلح لجواب ما هو لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات فهو إما مساوٍ أو أخص والظاهر من كلام الشيخ ما فهمه فانه لما لم يعتبر قسم المساواة في الشفاء رسم الفصل بأنه المقول على النوع في جواب أي شيء هو في ذاته من جنسه ، ولما أخذ الفصل -



مطابق للوجود ، ولا لأصولهم التي بنوا عليها ، وفيما ذهبنا إليه غنى عن أمثال هذه التمحلات .

قوله :

« (ولذلك يصلح أن يكون مقولا في جواب أي شيء هو فإن أي شيء إنما يطلب به التمييز المطلق عن المشاركات في معنى الشيئية فما دونها ، وهذا هو المسمى بالفصل) »  
أقول : نبه على أن الفصل هو المقول في جواب أي شيء هو ، ثم بين أن هذا الإطلاق موافق لعرف اللغة كما بين في جواب ما هو بقوله : « فإن أي شيء إنما يطلب به التمييز » يعنى أن السؤال بأيّ قد يطلب به التمييز العام عن جميع الأشياء ، وذلك إذا أضيف إلى شيء أو ما يجرى مجراه ، فيقال أي شيء هو ، وقد يطلب به التمييز الخاص عن بعضها مما هو دون الشيء المطلق ، وذلك إذا أضيف إلى شيء أخص منه كما يقال أي حيوان هو ، وغرض الشيخ في التلفّظ <sup>(١)</sup> بالوجود والشيء ههنا تعميم

في الكتاب أعم منه حتى لم يعتبر فيه إلا التمييز سواء كان في الوجود أو الجنس دل الكلام على إمكان فصل لا يميز عن المشاركات الجنسية فكانه جوزها تركيب المهية من أمرين متساويين وإذا كان مساويا لأعم الذاتيات يكون مميزا عن مشاركاتة لا في جنسه بل في الوجود وإذا كان أخص منه كان مميزا عن مشاركاتة في الجنس وإلى ذلك أشار بقوله ولزمهم على ذلك تجويز تركيب أعم الذاتيات فان المساوى لأعم الذاتيات لا بد أن يكون فصلا فهو يكون مركبا لا من الجنس و الفصل بل من فصلين متساويين له . قال الشارح هذا غير مطابق لما في الوجود ولا لأصولهم التي بنوا عليها ، أما أنه غير مطابق لما في الوجود فلان تلك المهية لو وجدت لكان كل من ذاتياتها فصلا مميزا لها والتالي باطل اذ هي لا تشارك شيئا من الموجودات في شيء منها فتكون ممتازة بذاتها عن أغيرها كالمهيات البسيطة فإنها لما لم يشارك الموجودات في أمر ذاتي امتازت بنفسها فكما أنها لا تحتاج إلى مميز لتلك المهية كذلك لا يحتاج في حد ذاتها إلى مميز ، وأما أنه غير مطابق لأصولهم فلان من أصولهم أن الفصل محصل للطبيعة الجنسية ، ومنها أن الفصل العالي لا يجوز أن يكون له فصل مقوم ، ومنها أن الفصل القريب لا يمكن أن يكون متعددا ، إلى غير ذلك وكله بنا في ذلك الاحتمال ، واعلم أن فيما ذكرنا من لطيفا وهو أن أعم الذاتيات يمكن أن يدل على المهية المشتركة ولا يلزم الخلف لجواز أن لا يكون تمام المشترك بل بعضه . م

(١) قوله « وغرض الشيخ في التلفّظ » أي إنما قال الشيخ أن أي يطلب به التمييز المطلق عن المشاركات في معنى الشيئية تنبيهها على أن المذكور في الجواب لا بد أن يكون مميزا للمهية عن جميع الأشياء على ما قدم من أن أي يطلب به التمييز العام عن جميع الأشياء ، وذكر الامام أن



الأشياء التي يطلب التمييز عنها من غير ملاحظة كون الوجود والشيئية عارضين للمهيات على ما فهم الفاضل الشارح فإنه لا فائدة لذلك ههنا .  
قوله :

❖ (وقد يكون فصلاً للنوع الأخير كالناطق مثلاً للإنسان ، وقد يكون للنوع المتوسط فيكون فصلاً لجنس النوع الأخير مثل الحساس فإنه فصل الحيوان ، وفصل جنس الإنسان ، وليس جنساً للإنسان وإن كان ذاتياً أعم منه) ❖ .

ههنا سراو هو أن الطالب عن ماهية بأنها أي شيء لم يعلم منها إلا كونها شيئاً ، و هو من الموارد لا من المقومات فهو يطلب عما وراء الشيئية ، وما وراءه هو تمام المهية فالمذكور في الجواب لابد أن يكون جميع مقومات المهية حتى يكون جواب أي شيء وجواب ماهو واحداً ، قال الشارح المراد ههنا ليس أن أي شيء يطلب به التمييز عن جميع المشاركات في الشيئية من غير ملاحظة أن الشيئية من المقومات أو الموارد فهو لا يطلب إلا ما به الامتياز في المعنى الشيئية ، وأما أن المطلوب تمام المهية فهو ليس بفيد ههنا لأن الكلام في الفصل ، وفي هذا الكلام نظر أما أولاً فلأن المطلوب بأي لا يجوز أن يكون التمييز عن جميع المشاركات في الشيئية والالم يكن الفصل البعيد مقولاً في جواب أي شيء فلا يكون فصلاً ، وأما ثانياً فلأن الإمام ما أورد ذلك السر لتوجيه كلام الشيخ بل للاعتراض عليه ، وتوضيحه بالفرق بين قول القائل أي شيء هو ، وأي جسم ، وأي حيوان هو ، وإن كان يطلب التمييز في جميع هذه الصور فإن مراتب المطلوب ههنا مختلفة كما يختلف مراتب المطلوب في السؤال بما هو فإن القائل أي حيوان هو قد علم الحيوانية و يطلب ما وراء الحيوانية فلا يجب ولا يحسن في الجواب إلا ناطق ، والقائل أي جسم يعلم الجسمية و يطلب ما وراء الجسمية من الفصول أنه ذو نفس حساسة ناطقة إن كان السؤال عن الإنسان ، والقائل أي شيء لم يعلم إلا الشيئية فهو يطلب ما وراء الشيئية وهو تمام المهية فلا يبقى فرق بين هذا السؤال وبين السؤال بما هو فكيف يمكن التسوية بين قول القائل أي جسم هو وأي حيوان هو وأي شيء هو في أنه طالب للتمييز المطلق ، والحاصل أن أي إن أضيف إلى شيء أو موجود فهو طالب لجميع المقومات ، وإن أضيف إلى مقوم فهو طالب لباقي المقومات ، فالمطلوب منه مختلف فلا يصح أن يراد به مطلق التمييز ، والحق في الجواب أن يقال السؤال بأي على ما صرح به الشيخ في الشفاء يطلب ما به يمتاز الشيء عن بعض الأعيان ولا يكون مقولاً في جواب ماهو ، ثم إن السؤال به لو كان عن الذاتيات فجوابه الفصل ، ولو كان عن المرضيات فجوابه الخاصة ، ولكون الفصول مختلفة قرباً وبعداً يختلف الجواب عن أي شيء فإذا قيل أي شيء فالمطلوب ما به الامتياز في معنى الشيئية فقط فيصلح للجواب أي فصل كان قريباً أو بعيداً ، وإذا قيل أي جسم لم يصلح للجواب إلا ما تميز الإنسان في الجسمية كالنامي أو الحساس أو الناطق ، وإذا قيل أي حيوان هو لم يصلح إلا الناطق فهو المميز للإنسان في الحيوانية وأما أن المطلوب بأي أما جميع المقومات أو بواقبها فمخرج عن العهد والوضع . م



أقول : لما فرغ من بيان مهية الفصل رجع إلى الإشارة التفصيلية إلى أن فصلية كل واحد من الذاتيات التي لا تصلح لجواب ماهو بالقياس إلى أي شيء يكون ، و عند وصوله إلى فصل الجنس أشار إلى ما ذكره بأن المقول في جواب ماهو هو الذاتي الأعم وأحال بيانه إلى هذا لموضع .

بقوله :

☆ ( فيعلم من هذا أنه ليس كل ذاتي أعم جنساً ، ولا مقولاً في جواب ماهو ) ☆

قوله :

☆ ( وكل فصل فإنه بالقياس إلى النوع الذي هو فصله مقوم ، و بالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم ) ☆

يريد أن الفصل الذي يتحصل به الجنس نوعاً إنما يكون له اعتباران ، أحدهما بقياسه إلى الجنس المتحصل به ، والثاني بقياسه إلى النوع المتحصل منه ، و الأول هو التقسيم فإن الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان وغيره ، والثاني هو التقويم فإنه يقوم الإنسان لكونه ذاتياً له ، وأما قولهم الفصل مقوم لصفة من الجنس <sup>(١)</sup> فذلك التقويم غير مانحن فيه فإنه بمعنى كونه سبباً لوجود الصفة لا بمعنى كونه جزءاً منه ، والتمييز بعد التقويم لأنه عارض بحسب اعتبار الشيء ، إلى غيره فيكون متأخراً

(١) قوله « و أما قولهم الفصل مقوم لصفة من الجنس » للفصل ثلاث نسب : نسبة إلى الجنس بالتقسيم ، ونسبة إلى النوع بالتقويم ، و نسبة إلى الصفة بالتقويم أيضاً ، لكن بمعنى آخر فانه مقوم للنوع بمعنى أنه مقوم لماهية ذاتي له ، و مقوم للصفة لا بمعنى أنه مقوم لماهيتها بل بمعنى أنه مقوم لوجودها فانه اذا قارن الجنس تحصص فهو علة لوجود الجنس لا مطلقاً بل للقدر الذي هو صفة النوع ، ثم ان لافتران الفصل بالجنس حكيم ، التقويم ، و التمييز فان الحيوان اذا تقوم بالناطق صفة للإنسان تميز عن حصص سائر الانواع . فان قيل : التقويم ان كان بعد التمييز فلا بد له من مميز آخر غير الفصل سابق عليه و ان كان قبله فهو لا يقوم وجود الصفة بل طبيعة الجنس فهو لا توجد الامع الفصل و هو معال . أجاب الشارح : بأن التمييز بعد التقويم لان التمييز حال للصفة بالقياس إلى غيرها من الحصص و التقويم حال لها في نفسها و ما بالذات أقدم على ما بالغير و حينئذ يقال لا نسلم أن التمييز لو كان بعد التقويم لم يقوم الفصل الصفة فان الصفة لا يتحصل الا بمقارنة الفصل و اذا كان علة لوجودها فبطريق الاولى يكون علة لتمييزها . م .



عن اعتباره في نفسه، ومقوم النوع العالي يقوم السافل لأنه يقوم مقوماً ولا ينعكس لاحتمال أن يكون مقوم السافل هو ما ينضاف إلى العالي ومقسم الجنس السافل مقسم العالي لأن العالي مقول على جميع السافل ولا ينعكس لاحتمال أن يكون أحد أقسام العالي هو السافل نفسه .

☆ (إشارة) ☆ إلى الخاصة والعرض العام<sup>(١)</sup>

☆ (أمّا الخاصة والعرض العام فمن المحمولات العرضية و الخاصة منها ما كان من التوازم والعوارض الغير المقومة لكلى ما واحد من حيث أنه ليس بغيره سواء كان ذلك نوعاً أخيراً وغير أخير وسواء عم الجميع أو لم يعم) ☆

أقول : لما فرغ من المحمولات الذاتية ذكر المحمولات العرضية ، وهى تنقسم إلى ما لا يعرض لغير موضوعاتها وإلى ما يعرض ، والأول خاصة ، والثاني عرض عام ، ويشترط فيهما أن يكون الموضوع كلياً ، فالخاصة قد يكون للجنس العالي كالموجود لافي موضوع للجوهر ، وللمتوسط كالملون للجسم ، وللنوع الأخير كالكتاب للإنسان ، وقد تكون لازمة كذى الزوايا للثلث للمثلث ، ومفارقة كالماشى للحيوان ، وقد تكون عامة لأشخاص موضوعاتها كالضاحك بالطبع للإنسان ، وخاصة بالبعض كالكتاب بالفعل له ، وقد تكون مفردة كالكتاب له ، ومركبة كمنتصب القامة بآدى البشرية له ،

(١) قوله « إشارة إلى الخاصة والعرض الخ » والعرضى إما خاصة أو عرض عام لانه إما أن يكون عارضاً لكل واحد أولاًكثر و الاول هى الخاصة ، و الثانى العرض العام و قوله « سواء كان ذلك نوعاً أخيراً او غير أخير » إشارة إلى فساد قول من أوجب أن يكون الخاصة للنوع الأخير ، او عرفها على وجه يختص بالنوع الأخير و هو القول على أشخاص نوع واحد فى جواب أى شىء هو فى عرضه لانه يخرج حينئذ خاصة الجنس العالي عن التعريف ، و قوله « سواء عم الجميع أو لم يعم » إشارة إلى بطلان قول من خص اسم الخاصة بالشاملة اللازمة و جعل القسمين الباقيين أى الشاملة و غير الشاملة من العوارض العامة ، وأما قول الشارح « تنقسم إلى ما لا يعرض لغير موضوعاتها وإلى ما يعرض » ففيه ما فيه فان كل محمول فهو لا يعرض إلا لموضوعه إلا ان المراد موضوع المفروض و أنه اذا قيس المحل العرضى إلى موضوع فان لم يوجد فى غيره فهى الخاصة بالقياس إليه وان وجد فى غيره فهو العرض العام ويشترط أن يكون الموضوع كلياً لان هذا الفن لا ينظر فى الجزئيات الحقيقية لتغيرها وتبدلها فلا يندرج تحت الضبط وليس العلم بها من حيث انها جزئيات يفيد هلما حكيباً . م



وقد تكون بالقياس إلى شيء لا يوجد فيه وإن لم تكن خاصة بالموضوع على الإطلاق كذى الرجلين للإنسان بالقياس إلى الفرس دون الطائر ولا بالقياس إلى شيء بل بالإطلاق كما مر ، وكل خاصة نوع خاصة لجنسه وإن علا ، ولا ينعكس ، وربما يكون عرضاً عاماً لما تحته ، وربما لا يكون .  
قوله :

☆ (وأما العرض العام فمنهما فهو ما كان موجوداً في كلي وغيره ، عمّ الجزئيات كلها أولم يعم ) ☆

والعرض العام قد يكون أيضاً للجنس العالى كالواحد للجوهر ، وللنوع الأخير كالأبيض للإنسان ، وقد يكون لازماً كالزوج للإثنين ، ومفارقاً كالنائم للإنسان ، وقد يكون عاماً للجزئيات كالمتحرك للحيوان ، وغير عام كالأبيض له .  
قوله :

☆ (وأفضل الخواص<sup>(١)</sup> ماعم النوع واختص به ، وكان لازماً لا يفارق الموضوع ، وأنفعها في تعريف الشيء ما كان بين الوجود له ، مثال الخاصة الضحك للإنسان ، وكون الزوايا مثل قائمتين للمثلث) ☆

أقول : الخاصة قد تعتبر من حيث كونها خاصة فقط وقد تعتبر من حيث وقوعها في التعريفات ، ويوجد الخواص متفاوتة في الجودة والرداءة بكل واحد من الاعتبارين ، فأفضلها بالاعتبار الأول ما تكون شاملة لأشخاص الموضوع خاصة به لا بالقياس إلى غيره بل الإطلاق لازمة لها غير مفارقة ، وبالاختبار الثاني ما تكون مع ذلك بيّنة الوجود له فإن التعريف بالخفى غير منجح .  
قوله :

☆ (مثال العرض العام ، الأبيض للبيضائي) ☆

وهو طائر يقال له باليونانية قعذس ، فهو متولد غير متوالد ، وقد يذكر له قصّة ،

(١) قوله « وأفضل الخواص » الشاملة اللازمة وقوله « واختص به » ليخرج الخاصة الإضافية فانه قد يطلق على ما يختص بالقياس إلى بعض ماعداء ويسمى إضافية . م



ويتمثل في البياض به كما في السواد بالغراب .

قوله :

«( وربما قالوا العرض مطلقاً محذوفاً عنه العام<sup>(١)</sup> ومتخلفوا المنطقيين يذهبون إلى أن هذا العرض هو العرض الذي يقال مع الجوهر ، وليس هذا من ذلك بشيء بل معنى هذا العرض هو العرضي )»

المشهور عند الظاهريين إطلاق العرض على ما يوجد للموضوع فقط ، وإطلاق الخاصة على ما يكون مع ذلك مساوياً له كما ذكر في الجدل ، والعرض الذي هو قسيم الجوهر هو ما يوجد في الموضوع فلعل الإلتباس بين ما يوجد للموضوع وبين ما يوجد فيه بعد الغفلة عن اختلاف معنى الموضوع فيهما حملهم على الذهاب إلى أنهما واحد ، وأيضاً فإن العرض الذي هو قسيم الجوهر قد يمكن أن يحمل على موضوعه حملاً غير ذاتي وظنوه عرضاً عاماً لذلك ، وغفلوا عن كونه محمولا عليه بالإشتقاق وجوب كون العرض العام محمولا بالمواطاة .

قوله :

«( وقد يكون الشيء بالقياس إلى كل خاصة و بالقياس إلى ما هو أخص منه عرضاً عاماً فإن المشي و الأكل من خواص الحيوان و من الأعراض العامة بالقياس إلى الإنسان )»

أقول : كل واحد من الخمسة إنما يكون واحداً منها بالقياس إلى شيء فإن الجنس جنس لشيء ، والنوع نوع لشيء ، ولا يمتنع أن يكون ما هو جنس لشيء نوعاً لغيره

(١) قوله «( وربما قالوا العرض مطلقاً محذوفاً عنه العام » وربما يحذف لفظ العام عن العرض العام فظن بعض المنطقيين أن هذا العرض هو المقابل للجوهر وليس كذلك فإن المراد بالعرض ههنا العرض للشيء وهو ما يوجد فقط للموضوع أي يقتصر في اعتبار هذا العرض على وجوده للموضوع اعم من أن يكون عرضاً لغير ذلك الموضوع أولاً فهو مرادف للعرضي ، والخاصة يطلق على ما يكون مع ذلك مساوياً للموضوع ، والعرضي والخاصة بهذا الاصطلاح إنما يذكران في علم الجدل فهولاء لم يفرقوا بين أن يوجد للموضوع وفي الموضوع ومن لم يعرف هذا القدر من المنطق كان من متخلفي المنطقيين ٢



وكذلك البواقي وقد يتمثل في هذا الموضع بالملوّن فيقال إنّه جنس للأسود ، وفصل للكثيف ، و نوع للمتكيف بوجه ، ولهذا الملوّن بوجه آخر ، وخاصة للجسم ، و عرض عام للحيوان ، و ليس هذا المثال صحيحاً في بعض الصور ولكن لا يناقش في الأمثلة .

☆ (تنبيه) ☆

☆ (فهذه الألفاظ الخمسة وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام تشترك كلها في أنّها تحمل على الجزئيات الواقعة تحتها بالإسم والحد) ☆

أقول : هذا أوّل فصل ترجمه بالتنبيه . و قال الفاضل الشارح : الإستقراء يدلّ على أنّ الشيخ عبّر في هذا الكتاب بالإشارات عن فصول تشتمل على أحكام تثبت بتجشّم ، و بالتنبيهات عن فصول يكفى في ثبوت أحكامها النظر في حدودها ، وفيما سبق من القول فيما يناسبها ، وهذا الفصل من النوع الثاني . ومن عادة المنطقيين في هذا الموضع أن يبيّنوا المشاركات العامة والثنائية والثلاثية والرابعة والمباينات بين هذه الخمسة .

فاقتصر الشيخ على بيان مشاركة عامة هي أنّ كل واحد من الخمسة قد تحمل على جزئياتها بالإسم والحدّ كالجسم على الحيوان ، و كالجوهر الذي يقبل الأبعاد أعني حدّ الجسم عليه أيضاً وهي هنا بحث مهمّ وهو أنّ النوع الذي هو أحد الخمسة بأيّ المعنيين هو ؛ فنقول : إنّه بالمعنى الحقيقي وذلك لأنّ الكليات المنحصرة في هذه الأقسام الخمسة هي المحمولات ، والنوع الإضافي من حيث هو نوع إضافي موضوع لا يعتبر كونه محمولا على شيء ، إنما يعتبر كونه محمولا من حيث هو كليّ وهو اعتبار آخر ، والشيخ قد نبّه عليه بقوله يشترك كلها في أنّه يحمل على الجزئيات الواقعة تحتها فإنّ النوع الإضافي لا يقاس إلى ما تحته من حيث هو نوع إضافي بل يقاس إلى ما فوقه ، و أيضاً القسمة الخمسة تخرج الحقيقي وحده ، والتي تخرج الإضافي إنما تكون بالقوة مسدّسة لأنّها لا تخرج الإضافي وحده من غير اعتبار الحقيقي وذلك لأنّا نقول : إذا أردنا الحقيقي مثلاً الكليات المحمولة إمّا ذاتية لموضوعاتها ، وإمّا عرضية ، والذاتية إمّا مقولة في جواب ما هو على مختلفات الحقيقة وهي الجنس ، أو على متفقاتها وهي النوع ، وإمّا



ليست بمقولة وهي الفصل ، والعرضية إما مختصة بموضوعاتها وهي الخاصة ، أو غير مختصة وهي العرض ، فهذه القسمة وما يجري مجراها تخرج الحقيقي وحده مخمسة ، وأما إذا أردنا الإضافة فنقول : مثلاً الكليات تنقسم إلى ممكنة الوقوع في جواب ما هو ، وإلى مالا يمكن وقوعها فيه ، و ممكنة الوقوع إذا ترتبت في العموم و الخصوص فالعام جنس للخاص ، والخاص نوع له ، ومالا يمكن أن يقع في جواب ما هو ينقسم إلى ذاتي هو الفصل ، وإلى عرضي ، وهو إما الخاصة ، أو العرض وهذه القسمة مشتملة على قسم آخر وهو ما يمكن وقوعه في جواب ما هو ولا يترتب ولا يعتبر ترتيبه تحت عام وهو النوع الحقيقي فيكون بالقوة مسدسة ، ولا محيص عن ذلك في كل قسمة يجري مجراها في إخراج الإضافي .

☆ (إشارة) ☆ إلى رسوم الخمسة .

☆ (فالجنس يرسم بأنه كلي يحمل على أشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو ، والفصل يرسم بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره ، والنوع يرسم بأحد المعنيين أنه كلي يحمل على أشياء لا تختلف إلا بالعدد في جواب ما هو ، ويرسم بالمعنى الثاني أنه كلي يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتياً أو لياً ، والخاصة ترسم بأنها كلية تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولاً غير ذاتي ، والعرض العام يرسم بأنه كلي يقال على ماتحت حقيقة واحدة وعلى غيرها قولاً غير ذاتي) ☆

أقول : الكلّي هو الجنس للخمسة ولذلك وضعه في أوائل رسومها و الكلّي يقع بالإشتراك على طبائع الموجودات وحدها وهو الطبيعي ، وعلى العموم الذي إذا لحقها اشتركت الجزئيات فيها وهو المنطقي ، وعلى الملحوق مع اللاحق وهو العقلي ، وقد مر ذكرها ، فالجنس للخمسة هو المنطقي لا غير ؛ وإنما قال في رسم الفصل يحمل في جواب أي شيء هو في جوهره لأن الخاصة أيضاً قد تحمل في جواب أي شيء هو إلا أنها إنما يفعل تمييزاً عرضياً لا ذاتياً وجوهرياً ، وقال في رسم النوع الإضافي إن الجنس يحمل عليه أيضاً حملاً ذاتياً أو لياً لأن الجنس البعيد يحمل عليه أيضاً حملاً ذاتياً لكنه لا يكون أو لياً ، وهو لا يكون نوعاً إلا بالقياس إلى القريب ، و الباقي ظاهر ، وإنما



جعل هذه الأقوال رسوماً لا حدوداً لأنّ الحمل على الشيء أمر عارض لمهية الكليات وغير مقوم إياها فإنّ الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات الحقيقة بالإشتراك سواء حمل عليها أو لم يحمل ، وأمّا حمله عليها أو كونه صالحاً لأنّ يحمل فمما يعرض لها بعد تقوّمه ، وكذلك في البواقي . وإنّما أورد الشيخ رسومها دون حدودها لأنّها أشدّ مناسبة لبياناتها المتقدّمة .

☆ (إشارة) ☆ إلى الحدّ .

☆ (الحدّ قول دالّ على مهية الشيء) ☆

هذا حدّ الحدّ<sup>(١)</sup> وقد يرسم بأنّه قول يقوم مقام الإسم المطابق في الدلالة على الذات ، والحدّ ، منه تامّ يشتمل على جميع المقومات كقولنا للإنسان إنّه حيوان ناطق ، ومنه ناقص يشتمل على بعضها إذا كان مساوياً للمحدود كقولنا له إنّه جسم أو جوهر ناطق ، والتامّ لا يكون إلّا واحداً ، وأمّا الحدود الناقصة فكثيرة يفضل بعضها على بعض بحسب ازدياد الأجزاء ، وأيضاً منه ما يكون بحسب الإسم ، ومنه ما يكون بحسب المهية كما مرّ والمراد ههنا هو الذي بحسب الماهية ، واسم الحدّ يقع على التامّ و

(١) قوله « هذا حدّ الحدّ » وإنما جعل هذا حداً ، والثاني رسماً لأنّ كون القول بحيث يقوم مقام الاسم المطابق أمر خارج عن الحدود لا أقلّ من كون الاسم المطابق خارجاً عنه ، والحدّ التامّ والناقص يشتركان في أن كلّ منهما تعريف بالذاتيات ، ويختلفان بأن التامّ يشتمل على جميعها ، والناقص على بعضها ، والمساواة ان اعتبر في مطلق التعريف فلا بدّ أن يعتبر في الرسم أيضاً مع أن الشارح لا يعتبر في الرسم الناقص على ما سيأتي ، وإن لم يعتبر فيه فما الذي أوجب في الحدّ الناقص دون الرسم الناقص ، وأما اسم الحدّ واقع على التامّ والناقص بالإشتراك فهو باطل لما ظهر من أن صدقه عليهما بالمعنى والفرق بأن التامّ يدلّ على المهية بالمطابقة دون الناقص لا يفيد الاشتراك لجواز اشتراك المختلفات في أمر ذاتي نعم إطلاق اسم الحدّ عليهما متفاوتة بالقوة والضعف فيكون مقولاً بالشكّ كما في الحدود الناقصة وليس إسقاط بعض الذاتيات عن الحدّ التامّ إلا كإسقاط بعضها عن الناقص ، واعتراض الإمام بأن القول المشتمل على الذاتيات المميز عن الغير قد لا يتضمن كلّ الذاتيات كقولنا الإنسان جسم ناطق فانه ليس تعريفاً رسمياً لأنّ الرسم تعريف بالخارج فهو ناقص فالحكم بوجود اشتماله على كلّ الذاتيات يكون مستدرّكاً إجاب الشارح بأن الحدّ إذا أطلق غير مقيد لا يراد به إلّا الحدّ التامّ الحقيقي ، وإياه عنى الشيخ في هذا الفصل ، واعتراض ثانياً ناقلاً من الحكمة المشرقية بأن الحدود لا يتركّب من الجنس والفصل ، فإنّ المهيئات المركبة ، منها



الناقص بالإشتراك ، لأن التام دال على الماهية بالمطابقة كالإسم إلا أن الإسم مفرد و الحد مؤلف ، والناقص دال عليها لا بالمطابقة بل بالإلتزام ويقع على الحدود الناقصة بالتشكيك لأن المشتمل على أجزاء أكثر أولى بهذا الإسم من المشتمل على أجزاء أقل فإذا أطلق هذا الإسم فالواجب أن يحمل على التام الذي هو الحد الحقيقي وحده ، وإياه عنى الشيخ في هذا الفصل .

قوله :

«(ولاشك في أنه يكون مشتملا على مقوماته أجمع ، ويكون لا محالة مركبا من جنسه وفصله لأن مقوماته المشتركة هي جنسه والمقوم الخاص فصله)»

ما يتألف حقايقها من الاجناس والفصول فلا بد أن يكون حدودها مشتملة عليها ، ومنها ما تركيبها على غير ذلك النحو فقد يعد بحدود تركيبها من الاجناس والفصول لا تنفائهما بل من اجزائهما ، والمقصود من التحديد أن تدل على الماهية يحصل في العقل صورة مطابقه لها وربما يقع تركيب الشيء مع احدي علله أما الفاعلية فمثل العطاء فانه اسم لفائدة مقرونة بالفاعل ، و أما المادة فمثل الفرة فانها اسم للبياض المقرون بموضع معين و هو جبين الفرس واما الصورة فكالا فطس فانه اسم للانف المقعر و أما الغاية فكالخلا تم فانها اسم لحلقة يزبن بها الاصبع ، وقد يقع التركيب مع المعاول كالخالق و قد يكون التركيب من اشياء لا عليية بينهما اما متشابهها كالعدد أو غير متشابه كما في البلقه و اجزاء السرير ، و بالجملة المركب من الاجزاء الغير المحولة اذا اورد في تعريفها تلك الاجزاء فلا شك أنه يحصل في العقل صورة مطابقه له فيكون حدا مع عدم اشتماله على الجنس و الفصل واجاب الشارح بأن التركيب لا في العقل فقط أو في الخارج والعقل و التركيب العقلي المحض لا يكون الا من الجنس و الفصل و كل مركب خارجي فهو مركب عقلي ضرورة أن اجزاء الخارجية مالم يحصل ماهية في العقل فلا بد من اشتمال حدودها على اجزائها اما على حدودها ان كانت مركبة أو رسومها ان كانت بسيطة فان قلت : انما يكون التركيب بحسب العقل فلا يكون من الجنس و الفصل فان العقل اذا ركب مهية من المقولات المشر مثلا لم يكن ذلك التركيب من الجنس و الفصل فهو مركب عقلي . فنقول : الكلام في الماهيات الحقيقية فانها اما أن يكون بسيطة أو يكون مركبة ، والبسيطة اما أن يكون مركبة في العقل فلا بد أن يكون مركبة من أجزاء محمولة هو الجنس و الفصل لان تلك الاجزاء يتحد مع تلك الماهية وجودا أو ما يخالفها مفهوما ، ولا معنى للحمل الا هذا ، واما أن لا يكون مركبة من أجزاء محمولة في العقل و البسيط الخارجي المركب في العقل يسمى ذوات الماهيات بناء على ما مر من أن الماهية كثيرا ما يطلق على الماهية المركبة في العقل فحيث اطلق الشيخ الماهية في حد الحد دل على تخصيص الحد بذوات الماهيات فلا اشكال . ومن الناس من زعم أن كل مركب فهو مركب من الجنس و الفصل لا المركب العقلي -



إشارة إلى ما سبق من أن الدال على المهيمة إنما يكون مشتملاً على جميع المقومات ، و اعلم أن الشيء الذي يراد تعريفه يكون إما بسيطاً وإما مركباً ، و التركيب إما أن يكون في العقل فقط ، وإما أن يكون في العقل و خارجه ، و العقلي الملحوظ هو التركيب من الجنس والفصل ، ويختص بأن يكون كل واحد من المركب وأجزائه مقولاً بالمواطاة على الباقية ، والتركيب الخارجي قد يكون من أشياء ملتزمة شيئاً واحداً كالأحاد في العدد ، و كالهيمولي والصورة للجسم ، أو غير ملتزمة شيئاً واحداً كالسواد وغيره في بلقة ، أو من شيء وما يحل فيه كالجسم و السواد في الأسود ، أو من شيء وإضافته إلى غيره كالرجل والأبوّة في الأب ، وقد يكون على أنحاء غير ذلك مما يطول ذكرها ، و كل مركب خارج العقل مركب في العقل ، ولا ينعكس ، ولكل قسم من هذه الأقسام تعريف يخصه ' وأما البسائط فلا يعرف بالحدود بل بالرسوم وما يجري مجراها ، وأما المركبات العقلية فهي التي تحد بالحدود التامة المذكورة و هي ذوات المهيئات على الاصطلاح المذكور قبل ، وأما المركبات الباقية فحدودها مؤلفة من حدود بسائطها إن كانت ذوات حدود ، وإلا فمن رسومها ؛ فقول الشيخ : « الحد قول دال على مهية الشيء » يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات التي هي المركبات العقلية فلذلك قال ويكون يعني الحد لا محاله مركباً من جنسه وفصله . وإذا ثبت هذا فقد سقط الشك الذي يورد عليه وهو قولهم ليس كل حد مركباً من جنس وفصل .

قوله :

فقط ، وأما المركب الخارجي فلا ندرجه تحت جنس من الاجناس العشرة ، وإذا كان له جنس كان مشتملاً على الجنس والفصل وتركبه من الاجزاء الغير المحمولة لا ينافي تركبه من الاجزاء المحمولة فان العدد مثلاً مع كونه ذا أجزاء غير محمولة مركب أيضاً من الاجزاء المحمولة فانه يندرج تحت مقوله الكيف فحده أنه كم مركب من الوحدات والبيت مندرج تحت الجوهر و تحت الجسم فاذا كان تمام حقيقة المركب مجموع الجنس والفصل فما لم يجتمع لم يتم حده ، هذا . وفيه نظر ؛ لان المركب إذا تركب من الاجزاء الغير المحمولة وجعل تلك الاجزاء بأسرها في العقل فلا شك أنه يحصل ماهية المركب في العقل ، فالقول الدال على مجموع تلك الاجزاء لا بد أن يكون حداناماً ، ثم الاجزاء المحمولة ان لم يشتمل على تلك الاجزاء لم يحصل منها صورة مطابقة لمهيته ضرورة أن الصورة المطابقة هي الملتزمة من صور تلك الاجزاء وان اشتملت عليها فان لم يشتمل على أمر زايد فهي تلك الاجزاء وإن اشتملت على أمر



❖ (وما لم يجتمع للمركب ما هو مشترك وما هو خاص لم يتم للشئ، حقيقته المركبة) ❖  
يريد بالمركب العقلي الصرف فإن سائر المركبات لا يجب أن يكون مشتملا على  
مشترك وخاص .

قوله :

❖ (وما لم يكن للشئ تركيب في حقيقته لم يدل عليها بقول) ❖  
يعنى بالقول القول الذي يكون حداً فإن البسيط قد يدل عليه بقول ، ولكن  
لا يدل عليه بقول يكون حداً ، بل بقول يكون رسماً وإن لم يكن ذلك القول في بعض  
الصور قاصراً عن الحدود في إفادة تصور ما يطلب تصوّره ، وذلك إذا كان مشتملاً على  
لوازم تقتضى انتقال الذهن عنها إلى حقيقة ملزومها كما هي ، فإن ذلك القول يقوم  
مقام الحد في إفادة الغرض .

قوله :

❖ ( وكل محدود مركب في المعنى ) ❖  
أقول : ههنا صرح بأنه يريد تركيب العقلي .

قوله :

❖ ( ويجب أن يعلم أن الغرض في التحديد ليس هو التمييز كيف اتفق ، ولا أيضاً بشرط

رايد فذلك الامر الزايد إن دخل في حقيقته يكون الحد التام بل حقيقة المركب قابلاً للزيادة و  
النقصان وهو محال وإن لم يكن له دخل في الحقيقة لزم اعتبار الامر الخارجى في الحد التام هذا  
خلف ، والحاصل أن مجموع الاجزاء الغير المحمولة تمام حقيقة المركب في العقل ، كما انه تمام  
الحقيقة في الخارج فلو كان له أجزاء محمولة مغايرة لتلك الاجزاء بوجه ما كان مجموعها أيضاً تمام حقيقة  
المركب في العقل يكون لشئ واحد حقيقتان مختلفتان في العقل و إنه محال . لا يقال المركب من  
الاجزاء الغير المحمولة يانتم من جزء يخصه كالجزء الاخير ومن جزء مشترك بينه وبين غيره ، و  
الجزء الخاص إذا اشتق يكون فصلاً ، والعام إذا اشتق يكون جنساً ، فكل مركب خارجي اذا اعتبر  
بالقياس الى العقل يكون مركباً من الجنس و الفصل . لانا نقول الاشتقاق يخرج الجزء عن الجزئية  
لانه اعتبار الجزء مع نسبة هي خارجة عن مفهوم الكل ضرورة خروج النسبة بين الشئين عنهما و  
الجزء مع الخارج خارج نعم انما يصح الحمل فقط . فقد بان ان المهية المركبة من الاجزاء الغير  
المحمولة لا يكون مركبة من الاجزاء المحمولة وبالعكس بل المهية المركبة من الاجزاء المحمولة  
لا يكون الا بسيطة . م



أن يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار آخر ، بل أن يتصوّر به المعنى كما هو ) ☆  
أقول : الظاهريّون يرون أن الغرض من التحديد هو التمييز فحسب ، ولذلك يجعلون كلّ قول يطرّد وينعكس على الشيء حدّاً له ، ثم إن تنبّه بعضهم للذاتيات والعرضيات جعل المميّز الذاتيّ كيفما كان حدّاً ، والشيخ ردّ عليهم جميعاً ، وأبان أن الغرض من التحديد تصوّر المعنى كما هو ، فإن من يروم تحقيق الأشياء لا يقف دونها ، واعلم أن طالب التمييز الكلّي بالقصد الأوّل لا يتحصّل غرضه إلا بعد أن يعرف الشيء الذي يريد تميّزه أولاً ، ثم الأشياء الغير المتناهية التي يريد التمييز عنها ثانياً ، وأمّا طالب تصوّر المعنى كما هو فقد يتحصّل له التمييز الكلّي تابعاً لمقصوده بالقصد الثاني .

قوله :

☆ ( وإذا فرضنا أن شيئاً من الأشياء له بعد جنسه فصلان يساويانه كما قد يظن أن الحيوان له بعد كونه جسماً ذانفس فصلان كالحساس والمتحرّك بالإرادة فإذا أورد أحدهما وحده كفى ذلك في الحدّ الذي يراد به التمييز الذاتيّ ولم يكف في الحدّ الذي يطلب فيه أن يتحقّق ذات الشيء ، وحقيقته كما هو ) ☆

قدّم الكلام في كيفية اشتمال الشيء على فصلين متساويين فلاوجه لإعادته ، والمنطقيّ من حيث يجوز ذلك فعليه أن يحكم بوجوب إيراد الفصول جميعاً حتّى يتم المقومات .

قوله :

☆ ( ولو كان الغرض في الحدّ التمييز بالذاتيات كيف اتفق لكان قولنا الإنسان جسم ناطق مائت حدّاً ) ☆

هذه حجة جدليّة ، يحتجّ بها على القوم ، فإنهم مع قولهم بأن الغرض من الحدّ هو التمييز بالذاتيات اعترفوا بأن هذا ليس حدّاً تامّاً ، وهو مناقض لقولهم ، والمائت عندهم فصل أخير بعد الناطق فإن الإنسان يشارك الأفلاك والملائكة بزعمهم



في كونهم حيّاً ناطقاً ويمتاز عنها بالماءات ، والحق أن الحيّ الناطق يقع عليهما  
بمعنيين .

☆ (وهم و تنبيه) ☆

☆ (إذا كانت الأشياء التي تحتاج إلى ذكرها معدودة <sup>(١)</sup> وهي مقومات الشيء لم يحتمل التحديد إلا وجهها واحداً من العبارة التي تجمع المقومات على ترتيبها أجمع ، ولم يمكن أن يوجز ولا أن يطوّل ؛ لأن إيراد الجنس القريب يُغنى عن تعديد واحد واحد من المقومات المشتركة إذا كان اسم الجنس يدلّ على جميعها دلالة التضمن ، ثم يتم الأمر بإيراد الفصول ، وقد علمت أنه إذا زادت الفصول على واحد لم يحسن الإيجاز والحذف إذا كان الغرض بالتحديد تصوّر كنه الشيء ، كما هو ، و ذلك يتبعه التمييز أيضاً ، ثم لو تعمّد متعمّد أوسهى ساء أونسى ناس اسم الجنس و أتى بدله بحدّ الجنس لم نقل إنه خرج عن أن يكون حادثاً مستعظمين صنيعة في تطويل الحدّ ، فلا ذاك إلا يجاز محمود كل ذلك الحمد ، ولا هذا التطويل مذموم كل ذلك الذم إذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب) ☆

أقول : الوهم في هذا الفصل هو غلط جماعة من المنطقيين في تحديد الحدّ ، وذلك قولهم الحدّ قول وجيز دالّ على تفصيل المعاني التي يشتمل عليها مفهوم الاسم أو ما يجري مجراه ، والتنبيه على فساد ذلك بما ذكره غنى عن الشرح وقد أفاد بقوله « إذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب » فائدة وهي أن الحدّ لا يتم بجميع المقومات

(١) قوله « إذا كانت الأشياء التي تحتاج إلى ذكرها معدودة » هذا لا يستلزم إمكان أن لا تكون المقدمات معدودة بل الكلام إنما هو مبنى على التقدير الواقع ويمكن أن يقال الذي ثبت بالبرهان امتناع تركيب المهية المقولة من أجزاء لا يشاهي فيجوز تركيب المهية الغير المقولة منها فلهذا قدرتنا على المقدمات ، ويلوح من عبارة الفصل تناقض لأنه ذكر في مطلعه أن التحديد لا يحتمل إلا عبارة واحدة وأكد بقوله « لم يكن أن يوجز ولا أن يطول » ثم جوز التطويل وسلم أن ذلك لا يجاز ليس بمحمود ، ويمكن أن يتفصى عنه بأن المراد التنبيه على فساد قول من يقول الحدّ قول وجيز يدل على جميع المقومات فإنهم ان أرادوا بذلك الوجازة والاطناب من حيث المعنى فالحد لا يقبل الوجازة والاطناب بحسب المعنى وإليه أشار بقوله ولا يمكن أن يوجز ويطول ، و غاية الوجازة إيراد اسم الجنس القريب والفصل لكن ليس وجازة في المعنى فإن اسم الجنس يدل على كل واحد



بل يجب مع ذلك أن يترتب فيقدم الأجناس ثم يقيّد بالفصول ليتحصل صورة مطابقة للمحدود .

قوله :

☆ ( وكثيراً ما ينتفع في الرسوم بزيادة تزيد على الكفاية للتمييز و ستعلم الرسوم عن قريب ) ☆

يريد بذلك الردّ على من يعتبر الإيجاز بأنّ زيادة ذكر بعض اللوازم أو القيود في الرسوم المميّزة يقتضى مزيد الإيضاح وسهولة الإطلاع على حقيقة المطلوب .  
قوله :

☆ ( ثمّ قول المائل إنّ الحدّ قول وجيز كذا وكذا يتضمن بياناً لشيء إضافي مجهول لأنّ الوجيز غير محدود ، فربما كان الشيء وجيزاً بالقياس إلى شيء ، طويلاً بالقياس إلى غيره واستعمال أمثال هذه في حدود أمور غير إضافية خطأ قد ذكر لهم في كتبهم فليتذكروا ) ☆

أقول : يشير إلى مواضع الجدلية المتعلقة بالحدود فإنّ منها موضعاً يشتمل على تخطئة تحديد غير الإضافي بالإضافي كمن يحدّد النار بأنّها أخفّ الأجسام وألطفها . واعلم أنّ الحدّ مضاف إلى المحدود إلّا أنّ الإضافة عارضة له ليست داخلية في مهيّته ، ومن جعل الوجيز جزءاً من حدّه جعلها داخلية في مهيّته .

واحد من المقومات المشتركة ، وإن أرادوا الوجازة من حيث اللفظ فهو الضابط لئلا يفرضنا أن يتعمد متعمد أو بسهوساء ويأتى بدل اسم الجنس بعده لم يخرج عن كونه حاداً مع أنه لاوجازة هيئنا وبهذا يندفع التناقض ، ثم لما أشار إلى تزيف مقالاتهم صرح به وقال « ثم قول القائل الحد قول وجيز » تقريره أن الوجازة إضافة غير محدودة فقد يكون الشيء وجيزاً بالقياس إلى شيء ، طويلاً بالقياس إلى غيره ، واستعمال الأمور الإضافية في تحديد الأمور الغير الإضافية خطأ على ما ذكر في كتاب الجدال . فإن قلت الحد مضاف إلى المحدود فكيف لا يكون إضافياً . أجاب الشارح بأن هذه الإضافة خارجة عن مهية الحد ، ومن جعل الوجيز في حدّه جعلها داخلية في الحد . وفيه نظر ؛ لأن المحدود هيئنا مفهوم الحد لا مصدق عليه الحد ، ولا شك أن الإضافة داخلية في مفهومه بل الجواب الحق أن الوجازة إضافة إلى غير المحدود والحدية ليست إضافة إلى غير المحدود وإضافته إلى المحدود لاينا في كونه غير مضاف إلى غيره وهو المراد بأنه غير إضافي . م



☆ (إشارة) ☆ إلى الرسم .<sup>(١)</sup>

☆ (وأما إذا عرف الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه التي تختص جملتها بالاجتماع فقد عرف ذلك الشيء برسمه) ☆

أقول : ما ذكره الشيخ رسم للرسم ، وحدّه أن يقال هو قول مؤلف من محمولات لا تكون ذاتية بأجمعها ، ألا تكون على ترتيبها الواجب يراد به تعريف الشيء ، والرسم منه تام يفيد التمييز عن كل ما يغير المرسوم ، ومنه ناقص يفيد التمييز عن بعض ما يغيره ، وقيل التام هو الذي يشتمل على الذاتيات والعرضيات ، والناقص ما اقتصر فيه على العرضيات ، وأيضاً منه جيد يساوي المرسوم ويكون أبين منه ، ومنه رديء وهو ما يخالفه ، فمن شرائط الجودة المساواة للمرسوم لئلا يتناول ما ليس منه أو تخلّى عما هو منه ، وربما لم يكن كل واحد من العرضيات متساوياً واجتمع منها ما يكون مساوياً فيصير رسماً كما يقال مثلاً في رسم الخفّاش إنه الطائر الولود ، وقول الشيخ « التي تختص جملتها بالاجتماع » إشارة إلى هذا المعنى والإشكال الذي أورده الفاضل الشارح وهو أن مساواة الواقع في الرسم ملزومه لا تعرف إلا بعد معرفة الملزوم فيكون معرفة الملزوم به دوراً لا ينحلّ بما ادّعى حلّه به وهو قوله يقيد اللوازم الغير المساوية بعضها ببعض حتى تركب منها ما يكون مساوياً ويعرف به ولا يلزم الدور . فإن الإشكال في كيفية معرفة كون المجموع مساوياً بحاله . وحلّه أن يقال : المساواة

(١) قوله « إشارة إلى الرسم » عرف الرسم بأنه قول مؤلف من أعراض الشيء وخواصه التي تختص جملتها بالاجتماع . قوله « من أعراضه وخواصه » يخرج الحد التام و الناقص . وقوله « تختص جملتها بالاجتماع » إشارة إلى الخواص المركبة فانها تخص المرسوم بالاجتماع ، وهذا رسم للرسم لانه تعريف بالاخص لخروج الرسم التام منه ، وقد شرط المساواة في الحد دون الرسم إلا أنها من شرايط وجودية فانه لو كان أعم يتناول ما ليس منه وإن كان أخص تغلّى عما هو منه وعلى هذا يجوز الرسم بالاعم والاخص إلا أنه لا يكون حداً ، والفرق بينه وبين الحد ما ليس بظاهر . وأورد الامام الاشكال على شرطية المساواة بأن المساواة اللازم لا يعرف إلا بمعرفة الملزوم فلو عرف الملزوم منه دار ، وأجاب بأن الامور التي يرسم بها ليست مساوية للرسوم حتى يتوقف العلم بمساواتها على العلم به بل المجموع هو المساوي ، ونقل الشارح الكلام الى المجموع وأجاب عنه بأن الشرط ليس هو العلم بالمساواة بل نفسها ، ثم فصل ذلك بأن المعروف إما أن يعرف لنفسه أو لغيره وأياً ما كان لا يحتاج طالب المعرفة الى تقدم العلم بالمساواة ، أما اذا عرف لنفسه



في نفس الأمر هي غير العلم بالمساواة ، والشرط في انتقال الذهن عن اللازم المساوي إلى الملزوم هو المساواة في نفس الأمر لا العلم بها ، فإذا نظر الباحث عن الشيء فيما يكشفه من لوازمه وعوارضه مساوية كانت أو غير مساوية مفردة أو مركبة واصله بعضها إلى ذلك الشيء علم بعد ذلك أنّه كان مساوياً له ولا يلزم الدور ، ثم إنّهُ يعرف غيره بما يعرف مساواته ولا يحتاج ذلك الغير أيضاً إلى تقدّم العلم بالمساواة ، واعلم أنّ اللازم الواحد وإن كان مساوياً فإنّه لا يكون من حيث هو واحد رسماً ، وكذلك الفصل وحده لا يكون حداً ناقصاً وذلك الواحد منها لا يدلّ على الشيء المطلوب بالمطابقة ، وإلا لكان اسمه ، بل إنّما يدلّ عليه بالالتزام وهو يشتمل على قرينة عقلية موجبة لنقل الذهن من اللازم إلى الملزوم ، وتلك القرينة إن صرّح بها اقتضت لفظاً آخر بإزائه فكان الدالّ بالحقيقة شيئين لشيئاً واحداً ، ولهذا السبب يعدّ الحدود والرسوم في الأقوال دون المفردات من الألفاظ ، وأيضاً انتقال الذهن من شيء إلى شيء على سبيل اللزوم أمر ضروريّ ليس للصناعة فيه مدخل ، والا نتقال من الحدود والرسوم إلى المطالب صناعيّ وإنّما يتعلّق بالصناعة تأليف مفرداتها لا غير فهي لا تكون إلا مؤلّفة .

قوله :

✽ ( وأجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس أولاً لتفيد ذات الشيء ، مثاله ما يقال للإنسان

فلانه اذا حصل لوازم وعوارض وانتقل من بعضها الى المطلوب علم انه مساو له ، وأما اذا عرف لغيره فيكفي في تعريفه أن يعلم المساواة ، وأما الغير الطالب فينتقل ذهنه الى المرسوم من غير تقدم العلم بالمساواة وفي قوله « وهو يشتمل على قرينة عقلية » نظر لان القرينة العقلية اما أن يعتبر في تعريف الفصل أولاً يعتبر وأياً ما كان لا يكون التعريف به حداً ناقصاً أما اذا لم يعتبر فلانه لا يكون حينئذ تعريفاً على ما ذكره ، وأما اذا اعتبر فلان القرينة خارجة عن المهيبة ، والمركب من الخارج والداخل لا يكون حداً فضلاً عن كونه ناقصاً ، وكذا في قوله « وانما يتعلّق بالصناعة تأليف مفرداتها » لانه كما يتعلّق بالصناعة تأليف المفردات كذلك يتعلّق بها تحصيلها ، وقد ذكر فيما قبل أن النظر بالمعنى الثاني يحتاج في جزئيته الى المنطق الا أن بيانه لامتناع التعريف بالخاصة وحدها والفصل وحده تام لان الانتقال من الحدود والرسوم صناعي فلا بد أن تكون مركبة على ما مرفى أول الكتاب و أجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس أولاً لان اللوازم والخواص لا تدل الا على شيء ما يستلزم تلك اللوازم وتختص تلك الخواص بها فالضاحك والكاتب شيء له الضحك والكتابة وأما أن ذلك الشيء هل هو حيوان أو انسان فلا يعلم الا بقرينة ، ثم اذا ذكر الجنس علم أصل الذات



إنه حيوان مشى على قدميه عريض الأظفار ضحكاً بالطبع ، ويقال للمثلث إنه الشكل الذي له ثلاث زوايا )\*

و ذلك لأن اللوازم والخواص بل الفصول لا يدل بالوضع إلا على شيء ما يستلزمها أو يختص بها ، أمّا ما ذلك الشيء في ذاته وجوهره فلا يدل عليه إلا بالانتقال العقلي ، وإذا وضع الجنس دلّ على أصل الذات ثم يتمّ التعريف بإلحاق اللوازم والخواص به .

قوله :

\*) ويجب أن يكون الرسم بخواص وأعراض بيّنة للشيء فإن من عرف المثلث بأنه الشكل الذي زواياه مثل القائمتين لم يكن رسمه إلا للمهندس )\*

أقول : هذا شرط آخر في جودة الرسم ، وقد سبق ذكره ، ولما كان حال الشيء في البيان والخفاء مختلفاً ، وربما كان البين عند شخص خفياً عند آخر يكون بعض الأقوال رسوماً عند قوم غير رسوم عند آخرين ، وما تمثّل به في آخر الفصل وهو أن رسم المثلث بحال الزوايا لا يكون إلا للمهندس فالصحيح أنه لا يكون له أيضاً إلا بحسب الإسم دون المهيّة فإن المهندس ما لم يعرف حقيقة المثلث لا يمكن أن يعرف حال زواياه فكما كان من الحدود حدود شارحة للإسم ، وحدود دالة على المهيّة فكذلك الرسوم .

\*) (إشارة) \* إلى أصناف من الخطأ تعرض في تعريف الأشياء بالحدّ والرسم .

وتخصيصه بتلك اللوازم والخواص ، واعلم أن الواضع ربما يتصور الأشياء بوجوه ومعان ويضع بازاء تلك المعاني والوجوه ألفاظاً ثم إن لتلك الألفاظ حقايق و ماهيات في نفس الامر فتعريف الشيء بما وضع عليه اللفظ حده بحسب الاسم ، وتلك الحقايق الثابتة في نفس الامر حده بحسب الحقيقة ، وقد يتصور الواضع حقيقة الشيء ويضع لها اللفظ وحينئذ يكون الحد بحسب الاسم والمهيّة واحداً ، وكما أن للماهية لوازم وخواص إذا عرفت بها يكون رسماً بحسب المهيّة كذلك المفهوم قد يكون له لوازم وخواص إذا عرفت بها يكون رسماً بحسب الاسم ولما كان المهندس لا يعلم حال زوايا المثلث إلا بعد العلم بحقيقته كان تعريف المثلث بحال زواياه لا يكون رسماً بحسب الحقيقة بالقياس إليه لأن العالم بحقيقة الشيء لا فائدة له في رسمه ، نعم يجوز أن يكون رسماً له بحسب الاسم فانه ربما لم يتصور مفهوم المثلث وكان مفيداً له في معرفة المفهوم . م



☆ (إذا عرفت نفعت بأنفسها ودلت على أشكال لها في غيرها) ☆  
أقول : هذه أصول نقلها عما يتعلق بالحدود و الرسوم من كتاب الجدل وهي و أمثالها في ذلك الكتاب يسمى بالمواضع ، والموضع كل حكم ينشعب منه أحكام أخر يمكن أن يجعل كل واحد منها مقدمة ، فمن هذه الأصول ما يتعلق بالألفاظ ، ومنها ما يتعلق بالمعاني ، وقدم المواضع اللفظية .  
قوله :

☆ (ومن القبيح أن يستعمل في الحدود والألفاظ المجازية والمستعارة و الغريبة والوحشية بل يجب أن يستعمل فيها الألفاظ المناسبة الناصية المعتادة) ☆

أقول : يريد بالحدود الأقوال الشارحة مطلقا ، واللفظ المجازي والمستعار<sup>(١)</sup> هما ما يطلق على غير ما وضع له لقريئة تقتضي العدول عنه إلى الغير من شبه ، أو نسبة ، أو أمر عقلي ، أو غير ذلك ، ويقابلهما الحقيقة ، ويفترقان بأن ذلك الإطلاق في المجاز يكون مستمرا أو ربما لا يلاحظ الحقيقة فيه ، و في الاستعارة يكون مبتدعا و يلاحظ كون ذلك الإطلاق ليس بحقيقي ، فالمجاز في المفردات كإطلاق النور على الهداية ، والنظر على الفكر ، وفي المركبات كقوله تعالى واسئل القرية ، والاستعارة في المفردات كذنب السرحان على الصبح الأول ، وفي المركبات كقوله تعالى واخفض جناحك ، والألفاظ الغريبة هي التي لا يكون استعمالها مشهورا ويكون بحسب قوم وقوم ، ويقابلها المعتادة ، والوحشية هي التي تشتمل على تركيب يتنفّر الطبع عنه ، ويقابلها العذبة ، وإذا اجتمعت الغرابة والوحشية في لفظ فقد سمج جدا ، واستعمال أمثال هذه الألفاظ

(١) قوله « واللفظ المجازي والمستعار » أقول : المجاز ما يطلق على غير ما وضع له بقريئة يقتضي العدول عنه أي عما وضع له إلى الغير من شبه كما يقال زيد أسد في الشجاعة ، فقوله في الشجاعة قريئة التجوز ، أو نسبة كقوله واسئل القرية فنسبة السؤال إلى القرية قريئة المجاز ، وأمر عقلي كما يقال وأيت أسدا في الحمام فالعقل ينتقل إلى التجوز من قريئة الحمام ويفترقان بأن ذلك الإطلاق في المجاز كثيرا ما يكون مستمرا أو مشهورا ، وربما يلاحظ فيه الحقيقة بناء على الشهرة كأنه صار في ذلك المعنى المجازي حقيقة ، وفي الاستعارة يكون مستبعدا أي لا يكون مشهورا فلا بد من ملاحظة الحقيقة فيه ، وأنت خبير بأن هذا الفرق فيه ركافة و سناجة . والاولى أن يقال اللفظ المستعمل في معنى إما أن يكون موضوعا له سواء كان وضعيا أولا أو ثانيا ، أو لم يكن موضوعا ، فإن كان موضوعا فاما أن يحتمل معنى آخر ، أولا فإن لم يحتمل يسمى اللفظ بالنسبة إلى ذلك المعنى نصا ، وإن احتمل



في التعريفات قبيح ، لأنها محتاجة إلى كشف وبيان فيلزم احتياج قول الشارح إلى قول شارح آخر ، والألفاظ الناصية هي التي تعبّر عن المقصود صريحاً وتزيل الإشتباه عما يكون في معرضه ، ويقابلها الموهمة والمغلقة ، وفي بعض النسخ بدل المعتادة المعتدلة أي بين الركافة العامية والمتانة المفرطة التي تعدل بالذهن عن فهم المعنى إلى النظر في اللفظ .

قوله :

❖ ( فان اتفق أن لا يوجد للمعنى لفظ مناسب معتاد فليخترع له لفظ من أشد الألفاظ مناسبة ، وليدل على ما أريد به ، ثم يستعمل فيه ) ❖

أقول : قد يتفق ذلك في المفردات وقد يتفق في المركبات ، وذلك لأن الناظر في المعاني ربما يدرك أشياء لم يدركها واضع لغته ، أو يسنح له تركيب يحتاج إليه لم يسنح لواضع لغته فلم يضع لها اسماً ويحتاج الناظر إلى أن يعبر عنها فيضطر إلى وضع الألفاظ بإزائها ، وإنما اشترط المناسبة فيه ، لأن الانتقال عن المعاني الأصلية إلى غيرها بسبب المناسبة كما في المجاز والإستعارة والتشبيه وغيرها طريق مسلوكة في جميع اللغات ، والمخترع لفظاً على هذا الوجه لا يكون خارجاً عن مذهب اللغة ، و مثال المخترعات في المفردات العقل و النفس ، وفي المركبات القياس والإستقراء .

قوله :

❖ ( وقد يسهو المعرفون في تعريفهم ، فربما عرفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة ،

معنى آخر فاما أن يكون هذا الاحتمال مرجوحاً بالنسبة إلى احتمال معنى الاول ، أو مساوياً ، أو راجعاً ، فان كان الاول يسمى اللفظ بالنسبة إلى المعنى الاول ظاهراً ، وان كان الثاني يسمى مجعلاً ، وان كان الثالث يسمى ما ولا مثال النص الانسان ، والظاهر لفظ الكلام بالنسبة إلى الكلام الملفوظ ، والماول لفظ الكلام بالنسبة إلى الكلام النفساني ، والمجمل كالعين بالنسبة إلى الباصرة والفؤارة ، والمجاز لفظ الغمر بالنسبة إلى العصير باعتبار الاول ، والمستعار لفظ الاسد بالنسبة إلى الرجل الشجاع والشيخ يريد بالألفاظ الناصية النص ، والظاهر جواز استعماله في التعريفات أيضاً وانما قال من القبيح غير حاكم بعدم الجواز لان ما يدل عليه بالألفاظ المجازية و القرينة لو استجمع شرايط التعريف لم يكن فيه خلل من حيث المعنى الا أنه لما كان يحوج إلى الاستكشاف كان قبيحاً وفيه إشارة لطيفة إلى انه ان كان هناك قرينة دالة على المراد لم يقبح من حيث اللفظ أيضاً اذا القبح انما يكون لاجل الاحتياج إلى الاستكشاف . م



كمن يعرف الزوج بأنه العدد الذي ليس بفرد ، وربما تخطوا ذلك فعرفوا الشيء بما هو أخفى منه كقول بعضهم إن النار هو الأسطقس الشبيه بالنفس ، والنفس أخفى من النار ، وربما تعدوا ذلك فعرفوا الشيء بنفسه فقالوا إن الحركة هي النقطة وإن الإنسان هو الحيوان البشري ، وربما تعدوا ذلك فعرفوا الشيء بمالا يعرف إلا بالشيء إما مصرحاً أو مضمراً ، أمّا المصرح فمثل قولهم إن الكيفية ما بها يقع التشابهة و خلافها ، ولا يمكنهم أن يعرفوا التشابهة إلا بأنها اتفاق في الكيفية فإنها إنما تخالف المساواة و المشاكلة بأنها اتفاق في الكيفية لافى الكمية والنوع وغير ذلك ، وأمّا المضمّر فهو أن يكون المعرف به ينتهى تحليل تعريفه إلى أن يعرف بالشيء وإن لم يكن ذلك فى أوّل الأمر ، مثل قولهم إن الإثنين زوج أوّل ، ثم يحدّون الزوج بأنه عدد ينقسم بمتساويين ، ثم يحدّون المتساويين بأنهما شيئان كل واحد منهما يطابق الآخر مثلاً ، ثم يحدّون الشيئين بأنهما اثنين ولا بدّ من استعمال الإثنيّة فى حدّ الشيئين من حيث أنهما شيئان ) ☆

أقول : هي المواضع المعنويّة ، فمنها تعريف الشيء بما يساويه فى المعرفة والجهالة ، ثمّ بما هو أخفى ، ثمّ بنفسه ، ثمّ بمالا يعرف إلا به ، إمّا بمرتبة واحدة وهو دور ظاهر أو بمراتب وهودور خفى ، وجميع ذلك رديّ على الترتيب المذكور ، فالتعريف بالمساوى رديّ لأنّه لا يفيد المطلوب ، وبالأخفى أردأ منه لأنّه أبعد عن الإفادة ، وبالنفس الشيء أردأ منه لأنّ الأخفى يمكن أن يصير أقدم معرفة فى بعض الصور فيعرف به ولا يتصور ذلك فى نفس الشيء ، والدورى أردأ منه لأنّ الأوّل يقتضى أن يكون للشيء على نفسه تقديم واحد ، والثانى يقتضى أن يكون له تقديمات <sup>(١)</sup> فوق واحدة ، والدور الظاهر

(١) قوله « والثانى يقتضى أن يكون له تقديمات » أقول : وجه هذا بان - ا - إذا توقف على - ب - و - ب - على - ج - و - ج - على - ا - يلزم أن يتقدم على نفسه تقديمين لان - ا - يتوقف على - ب - و - ب - على - ا - فيتوقف - ا - على نفسه ، و ايضا - ا - يتوقف على - ج - و - ج - على - ا - فيتوقف - ا - على نفسه فيجب كل توقف يحصل لاف التقدم على نفسه و هذا انما يتم فى الدور بمراتب ، و اجيب بأن فى الدور بمرتبة واحدة ايضا تقديمين لان - ا - يتقدم على نفسه و - ب - ايضا مقدم على نفسه ، وهذا لا يطابق الشرح لانه أوجب أن يكون لشيء واحد تقديمان لا شيئين وأجيب بان المراد استلزام الدور للماهية فيكون هناك لشيء واحد تقديمات على نفسه فان - ا - لما



أشنع ، والخفى أردأ في الحقيقة والأ مثله مذكورة في المتن ، وقد أورد في مثال التعريف بالمساوي تعريف الزوج بأنه ليس بفرد والزوج يقابل الفرد تقابل التضاد بحسب الشهرة وتقابل العدم والملكة بحسب الحقيقة ، فتعريفه به تعريف بالمساوي بحسب الشهرة وهو مراد الشيخ ، وتعريف دورى بحسب الحقيقة لان العدم يعرف بالملكة فتعريف الملكة به يقتضى دوراً .

قوله :

❖ (وقديسهو المعرفون فيكرّرون الشيء في الحدّ حيث لا حاجة إليه ولا ضرورة ، أغنى الضرورة التي تتفق في تحديد بعض المركبات والإضافيات على ما تعلم في غير هذا الموضع ، ومثال هذا الخطأ قولهم إنّ العدد كثرة مجتمعة من آحاد ، والمجتمعة من الآحاد هي الكثرة بعينها ، ومثل من يقول إنّ الإنسان حيوان جسماني ناطق ، والحيوان مأخوذ في حدّه الجسم حين يقال إنّ جسمه ذو نفس حسّاس متحرك بالإرادة فيكونون قد كرّروا) ❖

أقول : التكرار قد يقع للمحدود في الحدّ ، وقد يقع لبعض

توقف على - ب - وب - على - أ - توقف على - أ - توقف على - ب - وب - على - أ - فيتوقف نفس - أ - على نفسه ثم نفس نفس - أ - يتوقف على - ب - وب - على - أ - فيتوقف نفس نفس - أ - على نفسه وهلم جرا إلى أن يتعدد النفوس إلى غير النهاية وهذا آت في تعريف الشيء بنفسه فان - أ - إذا توقف على نفسه كان نفسه أيضاً يتوقف على نفسه وهلم جرا فهو أيضاً يقتضى أن يكون للشيء تقدمات على نفسه إلى غير النهاية فالفرق لا يكاد يظهر إلا أن يحمل على الدور بمراتب . و أورد الإمام على تمثيل التعريف بالمساوي في المعرفة بتعريف الزوج بما ليس بفرد الاشكال من وجهين أحدهما أن التقابل بين الزوج والفرد تقابل العدم والملكة والملكة أعرف من العدم فلا يكون مساوياً له في المعرفة . وثانيهما أن الزوج يعرف بما ليس بفرد سواء كان الفرد وجودياً أو عدمياً فيتوقف على تعقل الفرد فلا يكون مساوياً له في المعرفة .

أجاب الشارح عن الاول بان الزوج والفرد وان كان ملكة وعدما بحسب الحقيقة إلا أنهما ضدان في المشهور ، والتمثيل إنما هو مبنى على المشهور وبه يظهر الجواب عن الثاني لان تعريف الزوج لما كان ليس بفرد كان الفرد داخلاً في تعريفه وهو مساو له في المعرفة بحسب الشهرة فيكون تعريفاً بالمساوي اذا لتعريف بالمساوي أعم من أن يكون المساوي نفس المعرف أو جزءه كما في تعريف الشيء بنفسه وأما أن تعقل المعروف موقوف على تعقل المعرف فلا ينافي ذلك إنما المنا في توقف تعقل المعرف . م



أجزائه ، وأيضاً قد يقع بحسب الحاجة له ، وقد يقع بحسب الضرورة ، وقد يقع لا بحسبهما ، والردى ، ما يشتمل على تكرار لاحاجة إليه ولا ضرورة فيه فمثال ما يكرر المحدود في الحد أن يقال الإنسان حيوان بشري ، ومثال ما يكرر الحد أو بعض أجزائه ما ذكره الشيخ في تعريف العدد والإنسان ، والتكرار بحسب الحاجة كما يكون في الجواب عن سؤال يشتمل على تكرار كمن يسئل عن حد الإنسان الحيوان مثلاً ويحتاج المجيب في جوابه إلى إيراد حد يهما فيقع فيه تكرار بحسب الحاجة وهو غير قبيح بالنظر إلى السؤال ، قبيح لولا السؤال ، و بحسب الضرورة كما يقع في حدود بعض المركبات ، والإضافيات والمركبات التي يقع في حدودها تكرار هي ما تتركب عن الشيء وعن عرضي ذاتي له فيقع الشيء مرة في حده ومرة في حد عرضه الذاتي الذي يشتمل حده على ذكر معروضه ضرورة كما مر والمثال المشهور هيهنا الأنف الأفتس<sup>(١)</sup> فإن الأفتس لا يمكن أن يحد إلا مع ذكر الأنف لأن الفتوسة تعبير يختص بالأنف لا أي تعبير يتفق والأفتس هيهنا غير الأفتس الذي يقال في صفة صاحب الأنف حين يقال الرجل الأفتس لأن هذا عرض ذاتي بخلاف ذلك وقد قيل في تفسير الأفتس إنه إما أنف ذو تعبير أو التعبير في الأنف - أو ذو تعبير في الأنف خ ل - فعلى الأول يكون قولنا أنف أفتس مشتملاً على تكرار لافائدة فيه لأن معناه أنف هو أنف ذو تعبير ، وعلى الثاني لا يجوز أن يكون الأنف ذا تعبير في الأنف لأن الأنف لا يكون له أنف فضلاً عن أن يكون ذا تعبير ، بل إنما يسمى صاحب الأنف أفتس لأنه ذو تعبير في الأنف وحينئذ يكون معناه أنف هو شخص ذو تعبير في الأنف وكلاهما غير صحيح ، والصحيح أن تفسير الأفتس هو ذو تعبير لا يكون إلا للأنف وحينئذ لا يمكن أن يكون صاحب الأنف أفتس لأنه لا يكون ذا شيء لا يكون ذلك الشيء له ويكون معنى أنف أفتس أنف هو ذو

(١) قوله « والمثال المشهور هيهنا الأنف الأفتس » أقول : الأفتس بوصف به الأنف تارة وصاحب الأنف أخرى فهو مقول بالاشتراك على معنيين وقد وقع في عبارة القوم أنه أنف ذو تعبير أو ذو تعبير في الأنف حتى يكون المعنى الأول صفة الأنف والمعنى الثاني صفة الرجل ، وتعرف الأفتس إذا ضمناه مع الأنف باحدهما غير جائز ، أما الأول فلأن معنى الأنف الأفتس يكون حينئذ أنف هو أنف ذو تعبير وهذا تكرار لافائدة فيه ، أما الثاني فلأنه يكون معناه أنف ذو تعبير في الأنف فيلزم أن يكون للأنف أنف وهو محال ، نعم ذو التعبير في الأنف هو صاحب الأنف ، والأفتس بهذا



تقير لا يكون إلا للأنف ، وأما التكرار في الإضافات فسيجيء بيانه .

قوله :

☆ ( وهذا ان المثالان قد يناسبان بعض ماسلف مما سبقته إليه الإشارة ولكن الاعتبار

مختلف ) ☆

فبعض ماسلف هو تعريف الشيء بنفسه وبما لا يعرف إلا به ، والمناسبة هو وقوع التكرار فيهما وذلك لأن تعريف الشيء بنفسه إنما يشتمل على تكرار لکنه يكون للمحدود في الحد وفي هذين المثالين يكون للحد أو لبعض أجزائه ولكن الاعتبار مختلف لأن السهو من جهة تعريف الشيء بما يقتضى تقديم معرفته على نفسها غير السهو من جهة تكرار لا يحتاج إليه ولا ضرورة فيه .

قوله :

☆ ( واعلم أن الذين يعرفون الشيء بما لا يعرف إلا بالشيء هم في حكم المكررين

للمحدود في الحد ) ☆

وذلك لأن القائل الكيفية ما بها يقع المشابهة كأنه يقول الكيفية ما بها يقع اتفاق في الكيفية ، وهذا تكرار للمحدود في الحد والمراد بيان التناسب من الجانبين .

☆ ( وهم وتنبيه ) ☆

☆ ( إنّه قد يظن بعض الناس أنه لما كان المتضائفان يعلم كل واحد منهما مع الآخر أنه يجب من ذلك أن يعلم كل واحد منهما بالآخر فتؤخذ كل واحد منهما في تحديد الآخر جهلاً بالفرق بين ما لا يعلم الشيء إلا معه وبين ما لا يعلم الشيء إلا به ، وما لا يعلم الشيء إلا معه يكون لامحالة مجهولاً مع كون الشيء مجهولاً ، و معلوماً مع كونه معلوماً ، وما لا يعلم الشيء إلا به يجب أن يكون معلوماً قبل الشيء

المعنى ليس عرضاً ذاتياً للأنف فلا يمكن أخذه في تعريف الافطس الذي هو غير ذاتي وإلا لكان معناه أنف هو شخص ذو تقير في الأنف ، فقد بان أن ما ذكرناه من المعنيين يمتنع أن يكون معنى الافطس الذي هو عرض ذاتي وحداً له ، والصحيح أن يقال الافطس ذو تقير يختص بالأنف أو لا يكون إلا للأنف فيكون معنى الأنف الافطس أنف ذو تقير لا يكون إلا في الأنف ، والافطس بهذا المعنى لا يوصف الرجل به وإلا لكان الرجل ذات تقير لا يكون إلا للأنف فيكون ذاتي . لا يكون ذلك ثابتاً له وهو محال . واعلم أن الفرق بين الإنسان الحيوان وبين الأنف الافطس في اشتغال الحد الأول على



لا مع الشيء، ومن القبيح الفاحش أن يكون إنسان لا يعلم ما إلا بن وما الأب فيسئل ما الأب فيقال هو الذي له ابن فيقول لو كنت أعلم إلا بن لما احتجت إلى استعلام الأب إذ كان العلم بهما معاً ليس الطريق . هذا . بل هيئنا ضرب آخر من التلطف مثل أن يقال مثلاً إن الأب حيوان يولد آخراً من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك فليس في جميع أجزاء هذا التبيين شيء يتبين بالإبن ولا فيه حوالة عليه) \*

المتضايقان يكونان معاً في الوجود والعقل فتعريف أحدهما بالآخر تعريف للشيء بالمساوي فيجب أن يعرف كل واحد منهما بإيراد السبب الذي يقتضى كونهما متضايقين ليتحصلاً منه معاً في العقل، ويخص البيان بالذي يراد تعريفه منهما وهذا يستدعى تلطفاً، ومثاله ما ذكره في حد الأب أنه حيوان يولد آخراً من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك، فالحيوان هو الأب والآخر من نوعه هو الإبن لكنهما أخذتا عاريين عن الإضافة، ومن نطفته سبب تضايقهما، ومن حيث هو كذلك تكرار ضروري لما مضى وهو الذي يضيف معنى الإضافة إلى الحيوان الذي هو الإبن ويخص البيان به لأن الأب إنما يكون مضافاً إلى الإبن من هذه الحيثية .

قوله :

\*) ولا تلتفت إلى ما يقوله صاحب إيساغوجي في باب رسم الجنس بالنوع وقد تكلم عليه في كتاب الشفاء فهذا هو الآن ما أردناه من الإشارة إلى تعريف التركيب الموجه نحو التصور ونحن منتقلون إلى تعريف التركيب الموجه نحو التصديق) \*

أقول : رسم الجنس في التعليم الأول بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو ، ورسم النوع بأنه المقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو فوق دور في ظاهر الرسمين ، وحمله فريريوس صاحب إيساغوجي على أن المضافين لما كان ماهية

التكرار الخارجى والثاني على التكرار الضرورى ليس بين اذا التكرار فى الاول كما كان بالنظر الى السؤال والتركيب الواقع فيه كذلك التكرار فى الثانى فانه لم يجمع فى السؤال بين الانف والافطس لما وقع تكرار فى حده، والحق أن الشيخ لم يفرق بين التكرار الخارجى والضرورى بل سلك بهما فى مسلك واحد فقال ربما يسهون فيكررون من غير حاجة وضرورة وتلك الحاجة والضرورة كما فى المركبات والاضافيات إلا أن ضرورة التكرار إما بحسب الذات كما فى الاضافيات أو بحسب الغير كما فى المركبات . م



كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر فوجب أن يؤخذ كل واحد منهما في حد الآخر وأشار الشيخ في الشفاء إلى أنه ليس بحل الشك بل بزيادة الشك بتعميمه جميع المتضايفات ، ثم يبين أن ما كان بإزاء لفظ النوع في اللغة اليونانية كان في الوضع الأول يدل على صورة الشيء وحقيقته ثم نقل بحسب الاصطلاح إلى أحد الخمسة ، فالنوع المستعمل في حد الجنس هو بالمعنى الأول اللغوي فكأنه قال الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو ، ثم عرّف النوع المصطلح بالجنس ولم يكن دوراً .

✽ (النهج الثالث في التركيب الخبري) ✽

✽ (إشارة إلى أصناف القضايا : هذا الصنف من التركيب الذي نحن مجتمعون على أن نذكره هو التركيب الخبري وهو الذي يقال لقائله إنه صادق فيما قاله أو كاذب) ✽  
 قيل : عليه الصدق والكذب لا يمكن أن يعرف إلا بالخبر المطابق وغير المطابق فتعريف الخبر بهما تعريف دوري . والحق <sup>(١)</sup> أن الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للخبر فتعريفه بهما تعريف رسمي أو رد تفسيراً للإسم وتعييناً لمعناه من بين سائر التراكيب ولا يكون ذلك دوراً ؛ لأن الشيء الواضح بحسب ماهيته ربما يكون ملتبساً في بعض المواضع بغيره ويكون ما يشتمل عليه من أعراضه الذاتية الغنية عن التعريف أو غيرها ممّا يجري مجراها عارياً عن الالتباس ، فإيراده في الإشارة إلى تعيين ذلك الشيء إنما يلخصه ويجرده عن الالتباس ، وإنما يكون دوراً لو كانت تلك الأعراض أيضاً

(١) قوله « والحق » أقول : تعريف الخبر بالصدق والكذب تعريف رسمي لأنهما عرضان ذاتيان للخبر خارجان عنه ، وإنما أوردا في تعريفه لتفسير اسمه وتعيين معناه من بين سائر المركبات فان لنا أقوالاً يصح أن يقال لها أنها صدقت أو كذبت ، وأقوالاً لا يصح ذلك كالتنبي والترجي والاستفهام وغيرها ، ومعاني تلك الأقوال وهذه الأقوال واضحة حاصلة في العقل إلا أنها التباس بعضها ببعض حتى إذا أطلق لفظ الخبر لم يتمين مفهومه ، ولم يعلم أنه يطلق على أي معنى من تلك المعاني الحاصلة عند العقل ، ولما كان الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للخبر فهما يعينان معناه ويلخصانه عن الالتباس ، وهما لا يحتاجان إلى التعريف لوضوحهما عند العقل ، غاية ما في الباب أن معرفتهما موقوفة على معرفة مهية الخبر ولكنهما أيضاً حاصلة في العقل وحينئذ لا يلزم الدور ، وإنما يلزم أو احتاج الصدق والكذب إلى البيان بلفظ الخبر ، والحاصل أن معنى الخبر له اعتباران ،



مفتقرة إلى البيان بذلك الشيء ، وهي هنا إنما يحتاج إلى تعيين صنف واحد من أصناف التركيبات فيه اشتباه لأنه لم يتعين بعد وليس في الصدق والكذب اشتباه فيمكننا أن نقول إنما نعني بالخبر التركيب الذي يشتمل حد الصدق والكذب عليه كما لو وقع اشتباه في معنى الحيوان مثلاً فيمكننا أن نقول إنما نعني به ما يقع في تعريف الإنسان موقع الجنس ولا يكون دوراً .

قوله :

«( وأما ما هو مثل الاستفهام والإلتماس والتمنى والترجى والتعجب ونحو ذلك فلا يقال فيها صادق أو كاذب إلا بالعرض من حيث قد يعرض بذلك عن الخبر )»<sup>\*</sup> وفي بعض النسخ من حيث قد يعبر بذلك عن الخبر ، وهذا تأكيد لما ذهبنا إليه فإنه قد صرح بأن الصدق والكذب يعرضان لتركيب واحد هو الخبر ، ولا يعرضان لغيره من التركيبات إلا بعد صيرورتها خبراً بالقوة ، والتعريض بالإستفهام عن الخبر كما يقال ألسنت قلت كذا ويراد به أنك قلت ، وبالإلتماس كما يقال تفضل بكذا ويراد به أنني أريد تفضلك به ، وكذلك في سائرهما .

قوله :

«( وأصناف التركيب الخبرى ثلاثة )»<sup>(١)</sup>

وذلك لأن التركيب إما أن يكون أول تركيب يقع عن مفردات أو مافي قوتها ، أو لا يكون بل يكون ممّا تركّب مرّة أو مراراً ، أمّا المفردات فالتركيب المشتمل على الحكم منها لا يكون إلا بحمل البعض على البعض أو سلبه عنه وهو الحملى ، وأمّا المركبات بالتركيب الأول المذكور و ما بعده فالتركيب المشتمل على الحكم إذا طرأ عليها لم يمكن أن يجعل بعضها محمولاً على البعض فإن بعض الأقوال

الأول من حيث هو هو ، والثاني من حيث هو مدلول الخبر ، فمعرفة الصدق والكذب موقوفة على معرفة معنى الخبر من حيث هو ، ومعنى الخبر من حيث هو مدلول لفظ الخبر يتوقف على معرفة الصدق والكذب فلا دور ، وهذا كما إذا تعللنا عدة معان منها الحيوان وأردنا تمييزه وتمييزه من بين تلك المعاني فنقول ذلك الذي هو جنس الإنسان فهذه الخاصة عين معناه ولا يقال أنه تعريف دورى من حيث إن معرفة الإنسان موقوفة عليه . م

(١) قوله «( وأصناف التركيب الخبرى » الحملى والشرطى المتصل والمنفصل لها اعتباران ، أحدهما بحسب ما صدق عليه ، وثانيهما بحسب مفهوماتها ، فإذا اعتبرنا القضايا التي صدقت عليها فلا شك أنها لا يختلف إلا بحسب العوارض فإن قولنا طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار لا يخالف



الجازمة لا يكون البعض الآخر فإذن لابد من أن يعلق بعضها ببعض بوجود نسبة أولا وجودها بينها ، و النسبة تقتضى إما اتصالا أو انفصالا فالذى يعتبر فيه وجود اتصال أولا وجوده هو المتصل ، والذى يعتبر فيه وجود انفصال أولا وجوده هو المنفصل ، فإذن التركيب الخبرى ثلاثة ، وإنما قال « وأصناف التركيب الخبرى » ولم يقل و أنواعه نظراً إلى المواد ، وذلك لأننا إذا قلنا طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار أو قلنا إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لم يتغير ماهية الخبر في قولنا عن خبريته المتعينة وقد تغير التركيب بالحمل والوضع ، فإذن هذه الأمور لا مدخل لها في تحصيل ماهيات الأخبار المتعينة فليست بفصول لها بل هى عوارض تلحقها بحسب ما يقتضيه أحوالها الخارجة بعد تحصيل خبريتها فيصيرها أصنافاً ، وإذا نظرنا إلى الصور فلا شك في أن الحملى والشرطى نوعان تحت الخبر وكذا المتصل والمنفصل تحت الشرطى وحينئذ ينبغى أن يحمل الأصناف في قوله على الوضع اللغوى دون الاصطلاحى .

قوله :

« أولها الذى يسمى الحملى وهو الذى يحكم فيه بأن معنى محمول على معنى أوليس بمحمول عليه ، مثاله قولنا الإنسان حيوان أو الإنسان ليس بحيوان فالإنسان وما يجرى مجراه في أشكال هذا المثال هو المسمى بالموضوع ، وما هو مثل الحيوان هيئتها فهو المسمى بالمحمول ، وليس حرف سلب »

ما يعدم الحمل فيه أعنى السالبة يسمى أيضاً حملية لأن الأعدام قد تلحق بالملكات في بعض أحكامها .

قوله :

قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الا بأمر عارضى يتعلق بالتركيب والا فلا تفاوت في المعنى المعقول منهما الذى هو الخبر بالحقيقة فلا يكون أنواعا بهذا الاعتبار بل أصنافا ، أما إذا اعتبرنا مفهوماتها فهى مختلفة بحسب الحقيقة فيكون أنواعا ، وذلك ظاهر ، وفى قوله « حقيقة الشرط هى تعليق أحد الحكمين بالآخر » كلام لانه ان أراد بالتعليق نسبة أحد الحكمين الى الآخر فلا نسام أنه حقيقة الشرط وظاهر أنه ليس كذلك ، وان أراد به اتصال أحد الحكمين بالآخر فمسلم لكنه ليس بوجود فى المتصلة والمنفصلة . م



☆ (والثاني والثالث يسمونها الشرطي) ☆

أمّا المتّصل فاستحقاقه لأن يسمّى شرطياً بحسب اللغة العربيّة ظاهر ، وأمّا المنفصل فيلحق به لأنّه يشاكله في التركيب ، وأيضا حقيقة الشرط هي تعليق أحد الحكمين بالآخر وهو موجود في كليهما على السواء فلذلك سُمّيا شرطيين .

قوله :

☆ ( وهو ما يكون التأليف فيه بين خبرين قد أُخرج كلّ واحد منهما عن خبريته إلى غير ذلك ، ثمّ قرن بينهما ليس على سبيل أن يقال إنّ أحدهما هو الآخر كما كان في الحملى بل على سبيل أن أحدهما يلزم الآخر ويتبعه ) ☆

وذلك لانقطاع تعلّق الصدق والكذب بهما حالكونهما جزئى شرطى . ووجود تعلّقهما بالمؤلّف .

قوله :

☆ ( وهذا يسمّى المتّصل والوضعى ، أو على سبيل أن أحدهما يعاند الآخر ويباينه وهذا يسمّى المنفصل ، مثال الشرطى المتّصل قولنا إذا وقع خطّ على خطّين متوازيين كانت الخارجة من الزوايا مثل الداخلة المقابلة ولولا - إذا - و - كانت - لكان كلّ واحد من القولين خبراً بنفسه ، مثال الشرطى المنفصل قولنا إمّا أن يكون هذه الزاوية حادة أو منفرجة أو قائمة وإذا حذف - إمّا - و - أو - كانت هذه قضايا فوق واحدة ) ☆

إنّما يسمّى المتّصل وضعياً لأنّه يشتمل على وضع المقدّم المستلزم للتالى ، فإنّ الشرط فيه لا يقتضى التشكّك في المقدّم كما ذهب إليه قوم ، بل يقتضى تعلّق الحكم بوضعه فقط ، وباقي الفصل غنى عن الشرح .

☆ ( إشارة ) ☆ إلى السلب والإيجاب .

☆ ( الإيجاب الحملى مثل قولنا الإنسان حيوان ومعناه أن الشئ الذي نفرضه في الذهن إنساناً كان موجوداً في الأعيان أو غير موجود فيجب أن نفرضه حيواناً ونحكم عليه بأنّه حيوان من غير زيادة متى ، وفي أى حال ، بل على ما يعمّ الموقّت والمقيّد ومقابليهما ، والسلب الحملى هو مثل قولنا الإنسان ليس بجسم وحاله تلك الحال ) ☆



ليس من شرط موضوع القضية أن يكون موجوداً في الأعيان فإننا نحكم على موضوعات ليست بموجودة في الأعيان أحكاماً إيجابية فضلاً عن السلبية كما نحكم على أشكال هندسية لم يحكم بوجودها ، ولا أن لا يكون موجوداً في الأعيان فإننا نحكم أيضاً على موضوعات موجودة كالعالم وما فيه ، بل من شرطه أن يكون متمثلاً في الذهن مفروضاً شيئاً ما بالفعل كقولنا الإنسان فإنه ينبغي أن نفرضه في الذهن إنساناً بالفعل فقط ، ثم إذا حكمنا عليه بأنه كذا أو ليس كذا فلسنا نريد أن هذا الحكم حاصل في وقت ما معين أو غير معين أو في جميع الأوقات ، ولا أنه حاصل من حيث لا نعتبر فيه توقيتاً أصلاً حتى لو أردنا أن نوقته لكاننا قد خالفنا مقتضى ذلك الحكم <sup>(١)</sup> ولا نريد أيضاً أنه حاصل بشرط أو قيد ، مثلاً بشرط كونه إنساناً أو غير ذلك ولا أنه حاصل من حيث لا نعتبر فيه شرطاً أصلاً حتى لو أردنا أن نقيده بشرط لكاننا قد خالفنا مقتضى ذلك الحكم بل نريد أن الحكم حتى حاصل فقط من حيث يحتمل اقترانه بالتوقيت واللاتوقيت والتقييد ولنا أن نلحق به ما شئنا من ذلك فيصير بسبب اقترانه به مخصصاً يرتفع عنه ذلك الاحتمال العام لجميعها أمّا قبل الإلحاق فمجرد عن جميع ذلك ، فهذا مفهوم مجرد الحكم ؛ بالإيجاب كان ، أو بالسلب .

قوله :

❖ (والإيجاب المتصل هو مثل قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أي إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط ويسمى المقدم لزمه الثاني المقرون به حرف الجزاء ويسمى التالي ، أو صحبة من غير زيادة شيء ، آخر بعد ، والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة مثل قولنا ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ، والإيجاب المنفصل مثل قولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً وهو الذي يوجب الانفصال والعناد ، والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا الانفصال

(١) قوله «حتى لو أردنا أن نوقته لكاننا قد خالفنا مقتضى ذلك الحكم» أقول : المخالفة إنما لزمنا لو اعتبر في الحكم عدم التوقيت أو عدم اعتباره وهكذا قوله «حتى لو أردنا أن نقيده بشرط لكاننا قد خالفنا مقتضى ذلك الحكم» . م



والعناد مثل قولنا ليس إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً وإمّا أن يكون منقسماً  
بمتساويين) ✽

أقول : الإِتِّصَال قد يكون بلزوم كما في قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود ، وقد يكون باتِّفَاق كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالحمار ناهق ويشملهما  
الصحة المطلقة ، والإيجاب المتصل هو الحكم بوجود لزوم التالي للمقدّم أو صحبته  
إِيَّاه وإن لم يكن اللزوم معلوماً ولا الإِتِّفَاق سواء كان كل واحد من المقدّم والتالي  
موجبة أو سالبة من غير تقييد ولا تقييد أو توقيت ولا توقيت ، والسلب فيها هو الحكم  
بلا وجود هذا اللزوم أو الصحة كذلك ، والإيجاب في المنفصلة هو الحكم بوجود الإِفْصَال  
والعناد بين أجزائها ، والسلب هو الحكم بلا وجوده سواء كانت أجزائها موجبة أو سالبة  
أو مختلطة منهما ، وأجزاء الإِفْصَال لا يستحق أن يسمى مقدّماً وتالياً فإن سميت  
كانت مجازاً وذلك لأنّها غير متميِّزة بالطبع إذ لا تفاوت في تقديم أيّهما اتَّفَق ، ولأنّها  
يجوز أن يكون فوق اثنين ولذلك ذكر الشيخ التسمية بهما في المتصلة دون المنفصلة .  
✽ (إشارة) ✽ إلى الخصوص والإِهمال والحصَر .

✽ (إذا كانت القضية حملية رموزها شي، جزئي سميت مخصوصة ، إمّا موجبة،  
وإمّا سالبة مثل قولنا زيد كاتب . زيد ليس بكاتب ، وإذا كان موضوعها كلياً ولم يتبين  
كميّة هذا الحكم أعنى الكلية والجزئية بل أهمل فلم يدلّ على أنّه عام لجميع ما  
تحت الموضوع أو غير عام سميت مهملة ، مثل قولنا الإنسان في خسر . ليس الإنسان  
في خسر ، فإن كان إدخال الألف واللام يوجب تعميماً وشركة وإدخال التنوين يوجب  
تخصيصاً فلا مهملة في لغة العرب ، وليطلب ذلك في لغة أخرى ، وأمّا الحقّ في ذلك  
فلصناعة النحو ولا تخالطها غيرها، وإذا كان موضوعها كلياً وبُيِّنَ قدر الحكم وكميّة  
موضوعه فإن القضية تسمى محصورة ، فإن كان بُيِّنَ أن الحكم عام سميت القضية  
كلية ، وهى إمّا موجبة مثل قولنا كل إنسان حيوان ، وإمّا سالبة مثل قولنا ليس  
واحد من الناس بحجر) ✽

وجميع ذلك ظاهر .



قوله :

✽ ( وإن كان إنمّا بيّن أنّ الحكم في البعض ولم يتعرّض للباقي ، أو تعرّض بالخلاف فالمحصورة جزئية ، إمّا موجبة كقولنا بعض الناس كاتب فنقول الحكم على البعض لاينا في الحكم على الكلّ فإنّ بعض الناس حيوان كما أنّ كلّهم حيوان بل الحكم الكليّ يصدق معه الجزئيّ ولا ينعكس ) ✽

ولذلك كان الجزئيّ أعمّ صدقاً من الكليّ ، وقد يسبق إلى بعض الأوهام أنّ تخصيص البعض بالحكم يدلّ على كون الباقي بخلافه وإلاّ فالفائدة للتخصيص وذلك ظنّ لا يجب أن يحكم على أمثاله ، إنّما الواجب أن يحكم على ما يدلّ الكلام عليه بالقطع دون ما يحتمله ، والحاصل أنّ صيغة المحصورة الجزئية تدلّ على حكم الجزئيّ بالقطع مع الإحتمال الكليّ إن لم يتعرّض للباقي ، ومع عدم احتماله إن تعرّض و ذكر أنّ الباقي بخلافه .

قوله :

✽ ( وإمّا سالبة كقولنا ليس بعض الناس بكاتب أو ليس كلّ إنسان بكاتب فإنّ فحواهما واحد <sup>(١)</sup> وليسا يعمّان في السلب ) ✽

أمّا قولنا ليس بعض الناس بكاتب فهو صيغة مطابقة للسلب الجزئيّ محتملة

(١) قوله « فإن فحواهما واحد » أقول : الفحوى ما يفهم من اللفظ على سبيل القطع وليس كلّ وليس بعض فحواهما السلب الجزئيّ ، أمّا ليس بعض فظاهر ، وأمّا ليس كلّ فلانه صيغة السلب عن الكلّ ، والسلب عن الكلّ لا يخلو إمّا أن يكون بالسلب الكليّ ، أو بالسلب الجزئيّ ، وأباً ما كان فالسلب الجزئيّ لازم ، فما يلزم ليس كلّ على سبيل القطع ليس الا السلب الجزئيّ ، وأمّا السلب الكليّ فمحتمل ، وفيه نظر لانه ان أراد بالسلب عن الكلّ السلب عن كلّ واحد فهو السلب الكليّ ، وان أراد السلب عن الكلّ من حيث هو كلّ فلانسلم أنه امّا بالسلب الكليّ أو الجزئيّ لجواز السلب عن المجموع والاثبات لكلّ واحد . والجواب أن سلب كلّ واحد يمكن أن يعقل على وجهين أحدهما رفع المحمول عن كلّ واحد وبهذا الوجه يكون سلباً كلياً ، وثانيهما رفع اثبات كلّ واحد بمعنى أن اثبات المحمول لكلّ واحد مرفوع لا أن الاثبات عن كلّ واحد مرفوع و فرق ما بينها ظاهر فالمراد بالسلب عن الكلّ هيئتنا هو هذا الوجه ، و رفع اثبات كلّ واحد امّا برفع الاثبات عن كلّ واحد وهو السلب الكليّ ، أو برفع الاثبات عن البعض وهو السلب الجزئيّ فقد تبين الحصر . م



لأن يصدق معها السلب الكلي كما مر ، وأما قولنا ليس كل إنسان بكاتب فهو صيغة السلب عن الكل لا للسلب الكلي ولا للسلب الجزئي أعني أنه يدل على سلب الكتابة عن جميع الناس لا عن كل واحد منهم ولا عن بعضهم ، ويحتمل أن يصدق معه إما السلب الكلي وإما السلب الجزئي ، ولا يمكن أن يخلو عنهما معاني نفس الأمر ، لكنه إذا صدق الكلي صدق الجزئي من غير انعكاس ، فالجزئي صادق معه دائماً دون الكلي ، والحاصل أن هذه الصيغة تستلزم السلب الجزئي قطعاً ويحتمل معه السلب الكلي كما كانت الصيغة الأولى من غير تفاوت ، وهذا معنى قوله « فإن فحواهما واحد وليسا يعمان في السلب » وفحوى الكلام هو ما يفهم عنه على سبيل القطع سواء دل عليه بالوضع أو بالعقل .

قوله :

« واعلم أنه وإن كان في لغة العرب قد يُدل بالالف واللام على العموم فإنّه قديماً به على تعيين الطبيعة فهناك لا يكون موقع الألف واللام هو موقع كل ، ألا ترى أنك تقول الإنسان عام ونوع ولا تقول كل إنسان عام ونوع ، وتقول الإنسان هو الضحك ولا تقول كل إنسان هو الضحك ، وقديماً به على جزئي جرى ذكره أو عُرف حاله فتقول الرجل وتعني به واحداً بعينه ويكون القضية حينئذ مخصوصة ، واعلم أن اللفظ الحاصر يسمى سوراً مثل كل وبعض ولا واحد ولا كل ولا بعض وما يجري هذا المجرى مثل طراً وأجمعين ومثل هيچ بالفارسيه في الكلي السالب »

قد ذكرنا أن المعاني الأصلية <sup>(١)</sup> التي سميناها بالطبايع فإنها من حيث هي لا كلية ولا جزئية ، ولا عامة ولا خاصة ، ولا كثيرة ولا واحدة ، وإنما يصير شيئاً من ذلك

(١) قوله « قد ذكرنا أن المعاني الأصلية » أقول : المحكوم عليه في العملية إما الطبيعة من حيث هي ، أو الطبيعة مع لاحق ، والأولى المهمة كقولنا الإنسان نوع فإن الألف واللام فيه للطبيعة لا للعموم وإلا لكان معناه كل واحد مما صدق عليه إنسان نوع ومعلوم أنه كاذب كقولنا الإنسان هو الضحك فإن معناه انحصار الضاحك في الإنسان فلو كان الألف واللام للعموم لكان منحصراً في كل واحد من الإنسان لكن انحصار الحكم في شيء يقتضي عدم ثبوته للغير فيكون فيه الضاحك ثابتاً لكل واحد وغير ثابت وهو خلف وتناقض ، والثانية إما أن يكون اللاحق بغير شخصية فهي



بأنضيف لاحق إليها يخصصها به فلا يخلو تلك الطبائع إمّا أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضى تعميم الحكم أو تخصيصه أو مع لاحق يجعلها واحداً شخصياً معيناً ، ويحصل من الأول قضية مهمة ، ومن الثاني محصورة كلية أو جزئية ، ومن الثالث مخصوصة ، والألف واللام يدلّ بالإشتراك على الأحوال الثلاثة إمّا على العموم ويسمّى لام الإستغراق فكما في قولنا الإنسان حيوان أي كلّ إنسان وهي محصورة كلية ، وإمّا على تعيين الطبيعة فكما في قولنا الإنسان نوع وعام ، وقولنا الإنسان هو الضحك وهي مهمة ، وإمّا على التخصيص ويسمّى لام العهد فكما في قولنا قل الشيخ وهي مخصوصة ، وباقي الفصل ظاهر .

☆ (إشارة) ☆ إلى حكم المهمل .

☆ (وإنّ المهمل ليس يوجب التعميم لأنّه إنّما يذكر فيه طبيعة تصلح أن تؤخذ كلية وتصلح أن تؤخذ جزئية فاخذها السازج بلا قرينة ممّا لا يوجب أن تجعلها كلية ولو كان ذلك يقضى عليها بالكلية والعموم لكانت طبيعة الإنسان تقتضى أن تكون عامة فما كان الشخص يكون إنساناً لكنّها ممّا كانت تصلح أن تؤخذ كلية وهنا لك يصدق جزئية أيضاً فإنّ المحمول على الكلّ محمول على البعض وكذلك المسلوب وتصلح أن تؤخذ جزئية ففي الحالتين يصدق الحكم بها جزئياً فالمهمة في قوّة الجزئية وكون القضية جزئية الصديق تصريحاً لا يمنع أن يكون مع ذلك كلية الصديق فليس

المخصوصة ، أو تعميم الحكم وتخصيصه ، وهي المحصورة الكلية والجزئية ، وأنت تعلم أن هذا تقسيم منتشر لعدم انحصار اللاحق فيما ذكر ، وأيضاً عد قولنا الإنسان نوع وعام وقولنا الإنسان هو الضاحك من المهملات منافية لقول الشيخ في موضعين أحدهما أن المهمة في قوّة الجزئية ، والآخر أن المهمة إنّما يذكر فيها طبيعة تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية ، وقد صرح في الشفاء بأن الحكم بالكلية والنوعية إنّما هو على المهية من حيث هي معنى عام ، وهي من هذه الحيثية كشيء واحد معين ، وذكر الامام أن اللفظ الدال على المهية لا يفيد العموم إذ لو افاده لكان إمّا بالمطابقة والتضمن فيكون العموم نفس ماهية الإنسان ، أو جزؤها ، أو بالالتزام فيكون العموم لازماً لها فاستحال أن يكون الشخص الواحد إنساناً ، ولا يفيد أيضاً الخصوص بالمطابقة أو التضمن لكنه يدل عليه بالالتزام فإن الحكم لا يثبت في لا يفيد العموم إذ لو افاده لكان إمّا بالمطابقة أو التضمن فيكون العموم نفس ماهية المهية إلا إذا ثبت في فرد من أفرادها إذ لو لم يثبت لشيء من أفرادها لم يكن ثابتاً لها فيكون الثبوت للمهية ثبوتاً لبعض أفرادها ، وكذا الثبوت لبعض أفرادها ثبوت للمهية فلا جرم جعل اللفظ الدال على الثبوت للمهية في قوّة ما يدل على الثبوت لبعض الأفراد . قال الشارح إنه كان يحكم بأن دلالة الالتزام مهجورة في العلوم مطلقاً فكأنه نسبته في هذا الموضع ، وإنما يرد عليه لو كان معنى الهجر عدم الدلالة وليس كذلك . م



إذا حكم على البعض بحكم وجب من ذلك أن يكون الباقي بالخلاف فالإهمال وإن كان بصريحه في قوة الجزئي فلأمانع أن يصدق كلياً) ✽

أقول : الحكم في المهمة على الطبيعة المجردة المذكورة ، وصيغة القضية لاتدل بالوضع على كلية الحكم ولا على جزئية بل يحتمل كل واحد منهما ولا يخلو في نفس الأمر عنهما معاً كما مر في السلب عن الكل لكن الكلية منها تستلزم الجزئية من غير عكس فالجزئية صادقة في كل حال والكلية باقية على الإحتمال ، فإذا نفي القضيّة الحكم على البعض بالقطع كما كان في المحصورتين الجزئيتين ، وهذا هو السبب لكونها في قوة الجزئية ، وإنما قال في قوتها لأنها ليست تدل بالوضع على ذلك بل بالعقل . والفاضل الذي حكم بأن دلالة الالتزام مهجورة في العلوم مطلقاً فقد اضطر إلى أن حكم بأن هذه الدلالة دلالة الالتزام ، وألفاظ الكتاب ظاهرة ، ولما بين أن المهمة في حكم الجزئية وكانت الشخصيات مما لا يعتد بها في العلوم فإذا نفي القضايا المعتمدة هي المحصورات الأربع .

✽ (إشارة) ✽ إلى حصر الشرطيات وإهمالها .

✽ (والشرطيات أيضاً قد يوجد فيها إهمال وحصر فإنك إذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو قلت دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً فقد حصرت الحصر الكلي الموجب ، وإذا قلت ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود أو قلت ليس ألبتة إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً فقد حصرت الحصر الكلي السالب ، وإذا قلت قد يكون إذا طلعت الشمس فالسماء متغيمة أو قلت قد يكون إما أن يكون في الدار زيد وإما أن يكون فيها عمر وفقد حصرت الحصر الجزئي الموجب ، وإذا قلت ليس كلما كانت الشمس طالعة فالسماء موصحية أو قلت ليس دائماً إما أن يكون الحمى صفراً وإما دموية فقد حصرت الحصر الجزئي السالب) ✽

أقول : حصر الشرطيات وإهمالها لا يتعلق بحال أجزائها في الحصر والإهمال ، بل بحال الاتصال والإفصال فإن الحكم بتعميم نبوتها أو تخصيصه يقتضي الحصر ،



والحكم المجرد من غير بيان تعميم أو تخصيص يقتضى الإهمال ، وتقييد الحكم بحال لا يقبل الشركة يقتضى الخصوص ، وأما تلخيص ذلك على التفصيل فبأن نقول : كلية الحكم الإيجابي في المتصلة للزومية ليست بتكثير مرات الوضع بل بحصول التالي عند وضع المقدم في جميع أوقات الوضع ، ولا بذلك وحده بل وبتعميم الأحوال التي يمكن فرضها مع وضع المقدم ، فإننا إذا قلنا كلما كان زيد يكتب فيده تتحرك فلسنا نذهب فيه إلى أن هذه الصحبة إنما تحصل في مرات غير معدودة بل نريد أنها إنما تحصل في جميع أوقات كتابته ، ولا تقتصر عليها أيضا بل نريد مع ذلك أن كل حال يمكن أن يفرض مع كونه كاتباً مثل كونه قائماً أو قاعداً أو كون الشمس طالعة أو كون الحمار ناهقا وغير ذلك مما لا يتناهي فإن حركة اليد حاصلة مع الكتابة في جميع تلك الأحوال بشرط كون تلك الأحوال ممكنة مع وضع الكتابة ، وإذا كانت كليته هذه فجزئيته أن تكون في بعض تلك الأحوال من غير تعرض لباقيها ، ومثال ما يختص ببعض الأحوال قولنا قد يكون إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً فإن ذلك يلزم حال كونه ناطقاً دون سائر الأحوال ، والسالبة أعني لازمة السلب لاسالبة اللزوم<sup>(١)</sup> على قياس ذلك في البايين ، وأما سالبة اللزوم بأن لا يكون اللزوم الإيجابي إما الكلي أو الجزئي صادقا بل الصادق إما إيجاب من غير لزوم أو سلب بحسب ما يقتضيه التقابل ، وأما كلية الحكم الإيجابي في الاتفاق فهي تعميم أوقات صدق التالي مع صدق المقدم فقط بالاتفاق من غير استلزام المقدم للتالي ، وجزئيتها تخصيصها ، وكلية الحكم السلبي أعني اتفاق السلب لاسلب الاتفاق هي أن لا يكون التالي صادقا مع المقدم في شيء من الأوقات اتفاقاً من غير لزوم ، وجزئيته على قياسه ، وقس سلب الاتفاق على سلب اللزوم ،

(١) قوله « والسالبة أعني لازمة السلب لاسالبة اللزوم » لازمة السلب ما يحكم فيها بلزوم سلب التالي للمقدم ، وهي موجبة من عين المقدم ، ونقيض التالي إما كلية أو جزئية فيكون تحققها على قياس ما في الموجبة الكلية أو الجزئية ، وسالبة اللزوم وهي ما سلب فيها لزوم التالي للمقدم وهي السالبة للزومية ، إنما سمي لازم السلب سالبة حيث قال « والسالبة أعني لازمة السلب » لأن سالبة اللزوم ولازمة السلب متصلتان لزوميتان متفقتان في الكم مختلفتان في الكيف متناقضتان في التالي فيكونان متلازمين على ما نقل الشيخ فاطلق على لازمة السلب اسم السالبة إطلاق اسم الملزوم أو اللازم على اللازم أو الملزوم وقصد الشارح الفرق بين سالبة اللزوم ولازمة السلب بحسب المفهوم . م



وأما الإهمال في جميع ذلك فبترك التعميم والتخصيص والخصوص على قياسه واعلم أن وجود الحكم الكلي في الاتفاقيات متعذر ، وأما كليات الحكم الإيجابي في المنفصله فوجود التعاند في جميع الأوقات والأحوال وذلك إنما يكون لكون أجزائها متعاندة بالذات، وجزئيته بالتعاند في بعض الأحوال والأوقات كما يكون مثلاً بين الزائد و الناقص في حال لا يكون للتساوي وجه دون سائر الأحوال ، وإهماله على قياس ذلك ، وأما سلب العناد فيقتضى إما صدق الأجزاء معا أو كذبها معا أو صدق بعضها وكذب البعض من غير أن يقتضى صدق هذا كذب ذاك ولا كذب ذاك صدق هذا فهذا إما يقتضيه النظر في صورها دون موادها ، وصيغة كل واحد منها على ما ذكر في الكتاب .

☆ (إشارة) ☆ إلى تركيب الشرطيات من الحمليات .

☆ (يجب أن يعلم أن الشرطيات كلها تنحل إلى الحمليات ولا تنحل في أول الأمر إلى أجزاء بسيطة ، وأما الحمليات فإنها هي التي تنحل إلى البسائط أو ما في قوة البسائط أول انحلالها ، والحملية إما أن يكون جزئها بسيطين كقولنا إنسان مشاء ، أو في قوة البسيط كقولنا الحيوان الناطق المائت مشاء أو منتقل بنقل قدميه ، وإنما كان هذا في قوة البسيط لأن المراد به شيء واحد في ذاته ، أو معنى يمكن أن يدل عليه بلفظ واحد) ☆ .

قد ذكرنا أن المركبات من المفردات هي الحمليات ، والمركبات بعد التركيب الأول من المركبات هي الشرطيات فيجب أن ينحل الشرطيات إلى المركبات الأولى قبل إنحلالها إلى المفردات ، وأما الحمليات فإنها تنحل إلى المفردات لا غير ، وألفاظ الكتاب ظاهرة غنية عن الشرح .

☆ (إشارة) ☆ إلى العدول والتحصيل .

☆ (وربما كان التركيب من حرف سلب مع غيره كمن يقول هو زيد غير بصير) ☆

أقول : لما كانت الدلالة أولاً على الأمور الثبوتية <sup>(١)</sup> وبتوسطها على غير

(١) أوله « لما كانت الدلالة أولاً على الأمور الثبوتية » إعلم أن السلب لا يعام ولا يذكر إلا مضافاً إلى الإيجاب لأن السلب ليس هو الرفع المطلق بل رفع الإيجاب فتصوره وذكره بعد تصور الإيجاب وذكره ، فمتى أريد أن يذكر السلب فلا بد من أن يذكر اللفاظ الدالة على المعنى



الثبوتية كان من الواجب إذا قصدنا الدلالة على أمور غير ثبوتية أن نورد ألفاظ الثبوتية و نعدل بها بأدوات السلب إلى تلك الأمور التي هي غير ثبوتية فإن كان من حق تلك الأمور أن يدل عليها بألفاظ مؤلفة كالأقوال فليضف أداة السلب إلى تلك الأقوال كما مر في القضايا السالبة والموجبة ، وإن كان من حقها أن يدل عليها بألفاظ مفردة فليركب أداة السلب مع المفردات الثبوتية التي يقابلها كقولنا لا بصير أو غير بصير بإزاء البصير في الأسماء وما صح ولا يصح بإزاء صح ويصح في الأفعال ويكون حكم تلك المركبات حكم المفردات وهي التي تسمى معدولة ، ومقابلاتها الخالية عن أداة السلب بإزائها محصلة وبسيطة ولما استمر هذا القانون استعمل هذا التركيب في غير الثبوتيات أيضاً كاللأنعمى ولا يزال على قياس الثبوتيات .

قوله :

☆ ( ونعني بغير البصير الأنعمى أو معنى أعم منه ) ☆

أقول : ولما كانت لبعض الأعدام المقابلة للملكات أسماء محصلة في اللغات كالأعمى والسكوت والسكون دون بعض وكان الجميع في الحاجة إلى العبارة عنها متساوية فاصطلح بعضهم على إطلاق تلك الألفاظ أعني المعدولة في الدلالة على الأعدام وأجراها بعضهم على ما يقتضيه الاعتبار العقلي من إطلاقها على ما يقابل المحصلة مطلقاً فكان غير البصير يدل على الأنعمى عند الطائفة الأولى وعلى ما ليس ببصير أي شيء ، كان عند الأخيرة واتخذ بعض المنطقيين هذا التنازع موضع بحث في هذا العلم .

قوله :

الثبوتى أولا ان كانت تلك المعانى مركبة كالاقوال يضاف اليها أداة السلب و يصير القضية سالبة ، وان كانت المعانى مفردة فكذلك تتركب معها أداة السلب ، فاللفظ الدال على المعنى الثبوتى اصل لانه أول فى الدلالة ، ثم اذا قرن حرف السلب به يعدل به من الاصل الى السلب فيكون اللابصير مثلا معدولا لمعدوله عن الاصل ، وتكون القضية التى هى محمولها معدولية نسبة لها الى المعدولة وربما يسمى معدولة تسمية الكل باسم الجزء ، والحاصل أن ذكر الجزء لما كان بعد ذكر الإيجاب فلا بد أن يذكر أولا اللفظ الدال على الثبوت ثم إذا أريد السلب يقرن حرف السلب فعند اقتران حرف السلب باللفظ الدال على الثبوت عدل بذلك اللفظ عن الاصل أعنى الثبوت وهو العدول ، ثم أن الأعدام منها الأعدام المقابلة للملكات وهى التى هى أعدام الملكات عما من شأنه الملكات ، ومنها الأعدام الغير المقابلة لها كاللإنسان واللاحوان ، والأعدام المقابلة للملكات على



\*) وبالجمله أن يُجعل الغير مع البصير ونحوه كشيء واحد ثم تُثبتهُ أو تسلبهُ فيكون الغير وبالجمله حرف السلب جزءاً من المحمول فإن أثبت المجموع كان إثباتاً وإن سلّبه كان سلماً كما تقول ليس زيد غير بصير )

أقول : يريد أن اللفظ المعدول لمّا كان بإزاء اللفظ المفرد كان حكمه حكمه في التركيب ، وكما كان إيجاب الشرطيّة وسلبها بحسب ثبوت الإتيصال أو العناد ونفيهما لا بحسب كون أجزائهما موجبة أو سالبة فكذلك هي هنا يكون القضية إيجابية إذا كانت حاكمة بثبوت المحمول المعدول للموضوع ، و سلبية إذا كانت حاكمة بنفيه عنه .

قوله :

\*) ويجب أن يعلم أن حق كل قضية<sup>(١)</sup> حليّة أن يكون لها مع معنى المحمول والموضوع معنى الاجتماع بينهما وهو ثالث معنييهما ، وإذا توخى أن يطابق اللفظ المعنى بعدده استحق هذا الثالث لفظاً ثالثاً يدلّ عليه ، وقد يحذف ذلك في لغات كما يحذف تارة في لغة العرب أصلاً كقولنا زيد كاتب وحقّه أن يقال زيد هو كاتب وقد لا يمكن حذفه في بعض اللغات كما في الفارسيّة الأصليّة است في قولنا زيد دبير است وهذه اللفظة تسمى رابطة \*)

أقول : يشير إلى تعيين ما يرتبط به أجزاء القضية بعضها ببعض فإن الإيجاب و السلب يتعلّقان بثبوت الارتباط ونفيه امتحان من ذلك الفرق بين السلب والعدول ، واعلم أن الرابطة في المعنى أداة لأن معناها إنّما يتحصّل في أجزاء القضية إلّا أنّها

قسمين ، منها ما وضع بأزائها أسماء مختصة كالسكون والعنى ، ومنها ما لم يوضع بأزائها اسم محصل ، والحاجة باستعمالها فيدخل حرف السلب على الملكات حتى يدل على عدم الملكة ، فذهب قوم إلى أن جميع الألفاظ المعدولة أهدام الملكات حتى أن غير البصير هو الذي من شأنه البصر ، وآخرون أجروها على مفهوماتها المطلقة حتى يصدق غير البصير على الجمادات أيضاً ومما هذا التنازع موضع بحث في العلم ، وقول الشيخ ونعني بغير البصر الاعنى إشارة إلى المذهب الأول ، وقوله أو معنى أعم منه إشارة إلى المذهب الثاني . م

(١) قوله « ويجب أن يعلم أن حق كل قضية » أقول : لما بين أن حرف السلب مهما كان جزءاً من المحمول كان القضية معدولة ، والا فمحصلة ، وجب بيان ما يعرف به الفرق بين ما يكون حرف السلب جزءاً من المحمول وبين ما لا يكون ، فنقول : القضية العملية مركبة من ثلاثة أجزاء ، معنى الموضوع ، ومعنى المحمول ، ومعنى الاجتماع بينهما ، وإذا طوّل موازاة الألفاظ للمعاني فلا بد من لفظ ثالث يدل



قد يعبر عنها تارة بصيغة اسم كما يقال زيد هو كاتب ، وقد يعبر عنها تارة بصيغة كلمة وجودية كما يقال زيد يوجد أو يكون كاتباً ، ويحذف تارة في بعض اللغات كما يقال زيد كاتب والكلمات قد يشتمل عليها ولذلك قد يرتبط لذاتها بغيرها كما مر ولا يحتاج معها إلى رابطة أخرى كما في قولنا قال زيد وكذلك الأسماء المشتقة منها إذا وقعت موقعها ، فالقضايا الخالية عنها إما بالطبع أو بالحذف ثنائية ، والمشملة عليها مغايرة للموضوع والمحمول ثلاثية ، والفاضل الشارح اعترض على الشيخ بأن قال : الكاتب يقتضي الارتباط بغيره لذاته إذ هو من الأسماء المشتقة فقوله « وحقه أن يقال زيد هو كاتب » ليس بصحيح بل إنما يصح ذلك في الأسماء الجامدة وحدها وقد سهى في هذا الاعتراض لأن الفعل إنما يرتبط لذاته بفاعله دون ما عداه والفاعل لا يتقدم الفعل في العربية فهو لا يرتبط لذاته باسم يتقدمه في حال من الأحوال كالمتبداً وغيره فإذاً يحتاج أن يرتبط بمثله إذا تعلق به إلى رابطة أخرى غير التي يشتمل عليها نفسه وكيف لا وهو يقع هناك موقع اسم جامد فلو كان بدل قوله زيد كاتب زيد يكتب مثلاً حتى يكون المحمول هو الفعل نفسه لكان أيضاً من حقه أن يقال زيد هو يكتب لأن إسناد يكتب إلى زيد المتقدم عليه ليس إسناد الفعل إلى فاعله الذي يرتبط لذاته به بل هو إسناد الخبر إلى المتبداً و الفعل ههنا مع فاعله بمنزلة خبر مفرد مربوط على مبتدأ برابطة غير ما ارتبط الفعل بفاعله .

على معنى الاجتماع وهو الرابطة ، وهذا الكلام كلام القوم في هذا الموضع مشعر بأن مفهوم الرابطة هي النسبة بين معنى الموضوع وبين معنى المحمول لكن التحقيق يقتضي أن مفهومها هو وقوع النسبة الذي هو الإيجاب ، أولاً وقوعها الذي هو السلب ، وإنما قلنا أن الكلام ههنا مشعر بأن مفهوم الرابطة هي النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب ، لأن الاجتماع بين المعنيين يحصل باعتبار النسبة فقط ، وأما وقوعها أولاً وقوعها فهو أمر قائم على معنى الاجتماع ، ولما كان بين الفعل وفاعله ارتباط معنوي لم يحتج الارتباط بينهما إلى إيراد رابطة ، وهذا ظاهر من معنى الفعل كما مر فإن النسبة إلى الموضوع جزء من مفهومه فلا يحتاج قولنا قال زيد إلى الرابطة بخلاف زيد قال لأن زيد ههنا ليس فاعلاً بل فاعله هو الضمير المستكن والجملة معدولة عليه فإن قلت : لم لا يجوز أن يربط الضمير الجملة بزيد . فنقول : لأن الرابطة أداة والفاعل اسم ومن المحال أن يكون لفظ واحد اسماً وأداة ، وكذلك الأسماء المشتقة إذا وقعت موضع الأفعال ارتبطت بفواعلها



قوله :

☆ ( فإذا أدخل حرف السلب على الرابطة فقل مثلاً زيد ليس هو بصيراً فقد دخل النفي على الإيجاب فرفعه وسأببه ، وإذا دخلت الرابطة على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول فكانت القضية إيجاباً مثل قولك زيد هو لا بصير فكانت الأولى داخلية على الرابطة للسلب ، والثانية داخلية عليها الرابطة جاعلة إيجاباً جزءاً من المحمول ، والقضية التي محمولها كذا تسمى معدولة ومتغيرة وغير متحصلة ) ☆

أقول : أراد أن الرابطة إذا تعينت سهل الفرق بين السالبة والمعدولة لأن أداة السلب إن تقدمت اقتضت رفع الربط فصارت القضية سالبة ، وإن تأخرت جعلها الربط جزءاً من المحمول فصارت معدولة ، وإن تضاعفت وتخلل الربط بينهما صارت سالبة معدولة ، وأمّا في الثنائية فالفرق بينهما إمّا بالنية أو بالإصطلاح إن وقع على تمايز الأدين كما يقال في اختصاص ليس بالسلب وغير بالعدول قوله « تسمى معدولة » أقول : وبعضهم يسمون هذه القضية معدولية منسوبة إلى المعدول الذي هو المفرد .  
قوله :

☆ ( وقد يعتبر ذلك في جانب الموضوع أيضاً ) ☆

وذلك كقولنا غير البصير أمي إلا أن القضية المعدولة إذا أطلقت فهم عنها

ارتبنا طامن جهة المعنى كقولك أقائم زيد فانه مثل قولنا أيقوم زيد بخلاف قواك زيد قائم فانه يحتاج الى الرابطة لامتناع أن يكون زيد فاعل قائم ، واعتراض الامام هبهنا يتضمن وجهين من الاعتراض أحدهما أن الشيخ ذكر في حكمة المشرقية أن القضية انما تكون ثنائية اذا لم يذكر فيها الرابطة اما استغناء لان محمولها كلمة أو اسم مشتق اشتقاقاً يتضمن النسبة المذكورة ، أو اختصاراً وهذا تصريح بأن الاسامي المشتقة يتضمن الدلالة على النسبة ولا يحتاج الى الرابطة فقوله هناك « وحقه أن يقال زيد هو كاتب » ينافي ذلك ، وقد أشار الشارح الى التوفيق بين الكلامين بأن استغناء الكلمات والاسماء المشتقة عن الرابطة انما هو بالقياس الى فاعلها ، والموضوع هنا ليس بفاعل ، وثانيها أن الكاتب من الاسامي المشتقة وهي مرتبطة لذاتها بموضوعاتها لكونها دالة على معان ثابتة لموضوعات غير معينة فان الكاتب مثلاً ليس دلالة على الكتابة فقط بل وعلى ثبوت الكتابة لشيء ما وهو النسبة الحاصلة بين الكتابة وبين موضوعها ، فلما كانت النسبة داخلية في مفهوم المشتقات لم يكن هناك حاجة الى ذكر لفظ مفرد يدل على النسبة كما في الافعال من غير فرق ،



معدوليّة المحمول ، وهذه إنمّا يقيّد بالموضوع ، وقد يقلّ البحث في هذا الصنف لعدم التباسه بالسالبة بخلاف الأوّل .

قوله :

❖ ( فأمّا أنّ المعدول يدلّ على عدم المقابل للملكة ، أو على غيره حتّى يكون غير البصير إنمّا يدلّ على الأعمى فقط ، أو على كلّ فاقد للبصر من الحيوان ولو كان طبعاً ، أو ما هو أعمّ من ذلك فليس بيانه على المنطقيّ بل على اللغويّ بحسب لغة لغة ) ❖  
أقول : قد ذكرنا الخلاف في أنّ المعدول كغير البصير يطلق على عدم الملكة كالأعمى ، أو على ما ليس ببصير أيّ شيء كان وكان في إطلاق أعدام الملكات على معانيها أيضاً خلاف بعد الاتفاق في تفسير العدم بعدم شيء عن موضوع من شأنه أن يتّصف بذلك الشيء فذهب بعضهم إلى أنّ الموضوع المذكور موضوع هو شخصيّ والأعمى لا يطلق إلّا على من كان شأنه أن يكون بصيراً من أشخاص الحيوانات ، وبعضهم إلى أنّه موضوع نوعيّ أو جنسيّ والأعمى يطلق مع ذلك على الأكمه الذي ليس من شأن شخصه أن يكون بصيراً لكن من شأن نوعه ذلك و على فاقد البصر من الحيوانات طبعاً كالخلد و العقرب اللذين ليس من شأن نوعيهما أن يكونا بصيرين لكن من شأن جنسهما ذلك ، فالذين يحملون المعدول على عدم الملكة يطلقون على أحد هذه المعاني ،

قال الشارح هذا سهو لان ارتباط الفعل والمشتق لذاته انما بالفاعل والمقدم عليهما ليس بفاعل و فيه نظر لانا لا نستفيد من زيد قائم الا الحكم بقيام زيد كما نستفيد من قام زيد ذلك أيضا ، ففى التركيبين المحكوم عليه هو زيد والمحكوم به هو القيام : وأما المحكوم به فى التركيب هو مجموع الفعل والفاعل فذلك أمر لا تعلق للمعنى به فان النجاة لما حاولوا صيانة قاعدتهم القائمة بوجوب تقديم الفعل على الفاعل عن التشويش والاضطراب أوجبوا اضمار فاعل فى الفعل من حقه التأخير عن الفعل اذا صرح به ، وهو كلام لا تحقيق له لان العرب الذى لا وقوف له على علم النحو وتقدير انضمير يستفيد من التركيبين المعنى المراد فلولا أن ذلك التركيب لم يحتج الى الضمائر لما كان كذلك ، على أن الكوفيين لا يضمرون الفاعل بل يرتفعون المتقدم على الفعل به ، سلمناه لكن اسناد الفعل المتأخر ليس الى لفظ الضمير بل الى معناه ، ومعناه ليس الازيد الذى تقدمه وقد سلم أن الفعل مرتبط بما أسند اليه بالذات فيكون الفعل المتأخر مرتبطا بزيد لذاته فلا يحتاج الى الرابطة م .



وَأَمَّا الَّذِينَ يَحْمِلُونَهُ عَلَى مَا يُقَابِلُ مَا حَصَلَ يَطْلُقُونَهُ عَلَيْهَا وَعَلَى مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْهَا كَالْجُمَادَاتِ مَثَلًا وَبِالْجُمْلَةِ عَلَى مَا لَيْسَ بِبَصِيرٍ مُطْلَقًا . وَالشَّيْخُ يَبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الْبَحْثَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُنْطَقِ بَلْ هُوَ بَحْثٌ لُغَوِيٌّ يُمْكِنُ أَنْ يَخْتَلِفَ بِحَسَبِ اللُّغَاتِ وَالِإِصْطِلَاحَاتِ .  
قوله :

❖ (وَأِنَّمَا يُلْزَمُ الْمُنْطَقِيُّ أَنْ يَضَعَ - يَعْرِفَ خَل - أَنْ حَرَفَ السَّلْبِ إِذَا تَأَخَّرَ <sup>(١)</sup> عَنِ الرَّابِطَةِ أَوْ كَانَ مُرَبَّوْطًا بِهَا كَيْفَ كَانَ فَإِنَّ الْقَضِيَّةَ إِثْبَاتٌ صَادِقَةٌ كَانَتْ أَوْ كَاذِبَةٌ وَأَنَّ الْإِثْبَاتَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا عَلَى ثَابِتٍ يَتِمُّثَلُ فِي وَجُودٍ أَوْ وَهْمٍ فَيُثَبِّتُ عَلَيْهِ الْحَكَمَ بِحَسَبِ ثَبَاتِهِ وَأَمَّا النِّفْيُ فَيَصَحُّ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ الثَّابِتِ كَانَ كَوْنُهُ غَيْرَ ثَابِتٍ وَاجِبًا أَوْ غَيْرَ وَاجِبٍ) ❖

يُرِيدُ بَيَانُ مَا يُلْزَمُ الْمُنْطَقِيُّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَهُوَ بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْعَدُولِ وَالسَّلْبِ بِحَسَبِ اللَّفْظِ وَبِحَسَبِ الْمَعْنَى أَمَّا بِحَسَبِ اللَّفْظِ فَيَتَقَدَّمُ الرِّبْطُ عَلَى السَّلْبِ وَتَأَخَّرَ عَنْهُ كَمَا مَرَّ ، وَقَدْ أَفَادَ بِقَوْلِهِ « أَوْ كَانَ مُرَبَّوْطًا بِهَا كَيْفَ كَانَ » أَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِالْعَدُولِ إِنَّمَا هُوَ بِارْتِبَاطِ حَرَفِ السَّلْبِ بِالرَّابِطَةِ عَلَى الْمَوْضُوعِ سَوَاءً تَأَخَّرَ الْحَرَفُ عَنِ الرَّابِطَةِ كَمَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ أَوْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا كَمَا فِي لُغَةِ الْفَرَسِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ زَيْدٌ نَائِبُنَا اسْتَ ، وَأَمَّا بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَبِأَنَّ مَوْضُوعَ الْمَوْجِبَةِ مَعْدُولَةٌ كَانَ أَوْ مُحْصَلَةٌ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا ثَابِتًا عِنْدَ مَنْ يَحْكُمُ بِالْإِيجَابِ عَلَيْهِ ، وَمَوْضُوعُ السَّالِبَةِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ وَذَلِكَ لِأَنَّ غَيْرَ الثَّابِتِ لَا يَصَحُّ أَنْ يَثْبُتَ لَهُ شَيْءٌ ، وَيَصَحُّ أَنْ يَنْفَى عَنْهُ كَزَيْدِ الْمَعْدُومِ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ حَيٌّ وَيَصَحُّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ لَيْسَ بِحَيٍّ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فَلَا يَكُونُ حَيًّا وَذَلِكَ الثَّبُوتُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَارِجِيًّا فَقَطْ أَوْ ذَهْنِيًّا فَقَطْ كَمَا مَرَّ بَلْ يَكُونُ ثَبُوتِيًّا عَامًّا مُحْتَمَلًا لِجَمِيعِ أَقْسَامِ الثَّبُوتِ غَيْرِ خَاصٍّ بِشَيْءٍ مِنْهَا ، وَأَمَّا مَوْضُوعُ السَّالِبَةِ فَيَجُوزُ أَنْ

(١) قوله «وَأِنَّمَا يُلْزَمُ الْمُنْطَقِيُّ أَنْ يَعْرِفَ أَنْ حَرَفَ السَّلْبِ إِذَا تَأَخَّرَ» أَقُولُ : إِنَّ قَاعِدَةَ الْعَرَبِ أَنْ حَرَفَ السَّلْبِ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الرَّابِطَةِ يَرْتَبِطُ بِالْمَوْضُوعِ وَتَكُونُ الْقَضِيَّةُ مُوجِبَةً ، وَإِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الرَّابِطَةِ كَانَتْ سَالِبَةً ، وَرَبَّمَا يَوْجَدُ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ كَالْفَارْسِيَّةِ أَنْ حَرَفَ السَّلْبِ يَتَقَدَّمُ عَلَى الرَّابِطَةِ وَتَكُونُ الْقَضِيَّةُ مَعَ ذَلِكَ مُوجِبَةً كَقَوْلِهِمْ زَيْدٌ نَائِبُنَا اسْتَ ، فَلَمَّا كَانَ نَظَرُ أَهْلِ الْمُنْطَقِ إِذَا نَظَرُوا فِي اللُّغَاتِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوَّلًا لِأَنَّ تَرْتِيبَ الْمُنْطَقِ وَتَعْلِيمَهُ مِنْهَا قَالَ الشَّيْخُ أَوَّلًا إِنَّ حَرَفَ السَّلْبِ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الرَّابِطَةِ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ مُوجِبَةً ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الضَّابِطَةُ لَيْسَتْ عَامَةً لِجَمِيعِ اللُّغَاتِ وَبَحْثُ الْمُنْطَقِيِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُنْطَقِيٌّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامًّا عَدَلَ إِلَى عِبَارَةِ أَفَادَتِ الْعُمُومِ وَهِيَ أَنَّ حَرَفَ السَّلْبِ



يكون نبوتياً ويجوز أن يكون عديمياً سواء كان ممكن الثبوت أو ممتنعاً فالسالبة أعم  
تناولا للموضوع من الموجبة ، ولأن ذلك يكون السالبة البسيطة أعم من الموجبة  
المعدولة إذا تشار كافي الأجزاء ، وكذلك السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة ، والإعتراضات  
التي أوردها الفاضل الشارح على ذلك لما لم تكن قاذحة في هذا الباب بل كانت  
معارضات و حججاً مبنية على أصول غير متقررة كان الاشتغال بها مما يؤدي إلى  
الإطباب ولا يقتضى مزيد فائدة أعرضنا عنها .

☆ (إشارة) ☆ إلى القضايا الشرطية .

☆ (إعلم أن المتصلات والمنفصلات من الشرطيات قد تكون مؤلفة من حليّات  
ومن شرطيات ومن خلط) ☆

لما كانت الشرطيات مؤلفة من قضايا لا من مفردات ، وكانت القضايا ثلاثاً: حليّة،  
ومتّصلة ، ومنفصلة ، والواقعة منها في كل شرطية ثنتان فتأليف كل شرطية متّصلة  
كانت أو منفصلة بشرط أن يكون المنفصلة أيضاً ذات جزئين إنما يمكن أن يقع على ستة  
أوجه ، ثلاثة متشابهة الأجزاء وهي التي تكون من حليّتين أو متّصلتين أو منفصلتين ،  
وثلاثة مختلفة الأجزاء وهي التي تكون من حليّة ومتّصلة أو حليّة ومنفصلة أو متّصلة  
ومنفصلة ، وكل واحد من الثلاثة الأخيرة يقع في المتّصلة وحدها على وجهين متعاكسين  
في الترتيب لاختلاف حال جزئيهما بالطبع فيكون لتأليف المتّصلة تسعة أوجه ، ولتأليف  
المنفصلة ستة أوجه . أمثلة المتّصلات وهي من حليّتين كقولنا إذا كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود ، ومن متّصلتين كقولنا إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكان  
إذا كان النهار معدوماً فالشمس غاربة ، ومن منفصلتين كقولنا إن كان العدد إماماً زوجاً  
أو فرداً فعدد الكواكب إماماً زوج وإماماً فرد ، ومن حليّة ومتّصلة كقولنا إن كانت

إذا كان مربوطاً بواسطة الرابطة على الموضوع كانت القضية موجبة تقدمت الرابطة أو تأخرت  
وهذا الكلام في غاية اللطف ، واعترض الإمام على الفرق المعنوي أولاً بالقبح في أن إيجاب  
المعدول يستدعي وجود الموضوع ، وثانياً بالقبح في أن السلب المحصل لا يستدعيه ، أما الأول  
فهو أن المقول من كون الشيء وصفاً لغيره ثبوته للغير ، وثبوته للغير فرع على ثبوته في نفسه فما  
لا ثبوت له في نفسه يستحيل أن يكون ثابتاً لغيره ، ومحمول المعدولة أمر عديم فيمتنع أن يكون  
موجبة فضلاً عن أن يكون مستدعية لوجود الموضوع . وجوابه أنه إن عني بالثبوت للغير وجوده له



الشمس علّة النهار فإذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجودة ، ومن عكسهما كعكس قولنا ذلك ، ومن حملية و منفصلة كقولنا إذا كان الشيء ذاعدا فهو إمّا زوج وإمّا فرد ، ومن عكسهما كعكسه ، ومن متصلة و منفصلة كقولنا إن كان إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكان إمّا الشمس طالعة وإمّا النهار معدوم ، ومن عكسهما كعكسه . وأمثلة المنفصلات وهي من حمليتين كقولنا العدد إمّا زوج وإمّا فرد ، ومن متصلتين كقولنا إمّا أن يكون إذا كانت الشمس طالعة فالليل معدوم ، ومن منفصلتين كقولنا إمّا أن يكون العدد إمّا زوجاً وإمّا فرداً وإمّا أن يكون زوجاً أو منقسماً بمتساويين ، ومن حملية و متصلة كقولنا إمّا أن لا يكون الشمس علّة النهار وإمّا أن يكون إذا طلعت الشمس فالنهار موجود ، ومن حملية و منفصلة كقولنا إمّا أن يكون الشيء واحداً وإمّا أن يكون ذا عدد إمّا زوج وإمّا فرد ، ومن متصلة و منفصله كقولنا إمّا أن يكون إذا كان العدد فرداً فهو زوج وإمّا أن يكون العدد إمّا فرداً وإمّا زوجاً . وهذه الأمثلة مهملات موجبة مؤلفة من أمثالها ، وقد تكون شخصيات ومحصورات موجبات وسوالب يتألف بعضها من بعض ويتكثّر وجوه التأليف ، ولما كانت الشرطيات مؤلفة بعد التأليف الأول فهي تكون مؤلفة إمّا تأليفاً ثانياً أي من حمليات ، أو ثالثاً أي من شرطيات مؤلفة من حمليات ، أو رابعاً أي من شرطيات مؤلفة من شرطيات مؤلفة من حمليات ، وهلمّ جرّاً إلى ما لا نهاية له .

قوله :

﴿ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ إِنَّ كَانَتْ كُلُّهَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ

فلا نسلم أنه معنى الإيجاب، وإن عني به صدقه عليه فلا نسلم أن صدق الشيء على الغير فرع على ثبوته في نفسه ، ضرورة أن الاعداد صادقة على الموجودات كما أن الموجودات صادقة عليها ، و أما الثاني فهو أن موضوع السلب لو كان معدوما لم يكن معدوما مطلقا لانه ليس بمتصور ولا محكوم عليه فلا بد أن يكون له تخصيص واذليس ذلك التخصيص في الخارج فيكون في العقل فيجب أن يكون موضوع السلب موجودا في الجملة وجوابه أن الكلام في الوجود التفصيلي ، والسلب لا يستدعيه وحيث ما كانت هذه الاعتراضات معارضة مبنية على مقدمات واهية أعرض الشارح عن ذكرها خوفا من الاطئاب . م



الشمس طالعة وإمّا أن لا يكون النهار موجوداً فقد رُكبت متصلة من متصلة ومنفصلة ، وإذا قلت إمّا أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإمّا أن لا يكون إن كانت الشمس طالعة فالليل معدوم قد رُكبت المنفصلة من متصلتين ، وإذا قلت إن كان هذا عدداً فهو إمّا زوج وإمّا فرد فقد رُكبت المتصلة من حليّة ومنفصلة ، وعليك أن تعدّ من نفسك سائر الأقسام )✽

أقول : اقتصر الشيخ من التأليفات التسعة والستة على إيراد أمثلة ثلاثة : أوّلها متصلة مهملة من متصلة كليّة ومنفصلة مهملة كلّها موجبات ، وثانيها منفصلة مهملة موجبة من متصلتين مهملتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، وثالثها متصلة مهملة من حليّة شخصيّة ومن منفصلة مهملة كلّها موجبات . والفاضل الشارح زعم أن تالّي المثل الأوّل <sup>(١)</sup> وهو إن كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإمّا أن يكون الشمس طالعة وإمّا أن لا يكون النهار موجوداً يجب أن يكون منفصلة مؤلفة من الشيء ولازم نقيضه وهي تكون مانعة الخلوّ فإنّ الشيء لو ارتفع مع ارتفاع لازم نقيضه الذي يرتفع معه نقيضه لارتفع النقيضان معاً وهو محال ، ولا تكون مانعة الجمع إن كان لازم النقيض أعمّ من النقيض ، وتكون مانعة له إن كان مساوياً ، وإنّما يجب أن يكون تالّي المثل الأوّل هذه المنفصلة دون غيرها لأنّ المقدّم فيه يقتضى استلزام طلوع الشمس لوجود النهار والحال لا يخلو من طلوع الشمس ولا طلوعها فإذن لا يخلو من لا طلوع الشمس ووجود النهار اللازم لطلوعها فالترديد بين المقدّم ونقيضه الذي هو انفصال

(١) قوله « والفاضل الشارح زعم أن تالّي المثل الأوّل » أقول : زعم أن تالّي المثل الأوّل يجب أن يكون منفصلة مؤلفة من الشيء و لازم نقيضه لان بين الشيء ولازم نقيضه منع الخلودون منع الجمع ، أما منع الخلوّ فلانه لو ارتفع الشيء مع لازم نقيضه لارتفع النقيضان وهو محال ، و أما انتفاء منع الجمع فلمجواز أن يكون لازم النقيض أعمّ منه فيجمع مع الشيء لكن اللزوم في المثل هو لزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالانفصال المانع للخلو لا يكون إلا بين طلوع الشمس ووجود النهار اللازم لنقيضه أعني عدم طلوع الشمس ؛ لكن الشيخ أورد الانفصال بين الشيء الذي هو طلوع الشمس وملزوم نقيضه الذي هو عدم النهار فاذن هو سهو . وأورده نظراً إلى خصوص المادة لان طرفي المقدم إما كانا مساويين كان كل منهما لازماً و ملزوماً فيكون الانفصال المعتبر انفصال الشيء ولازم نقيضه . وهذا في غاية الفساد أما أولاً فلانه إيراد على المثل وأرباب النظر



حقيقى استلزم الترديد بين نقيض المقدم ولازم عينه الذى هو الانفصال المذكور .  
 قال : والمنفصلة التى أوردها الشيخ مؤلفة من الشئ وملزوم نقيضه لأنها مؤلفة من  
 طلوع الشمس و لا وجود النهار وليس لا وجود النهار لازماً لاطلوع الشمس لأن رفع  
 التالى لا يلزم رفع المقدم بل الأمر بالعكس فاذن هو سهو ، أو أورده الشيخ نظراً إلى  
 المادة فإن المقدم والتالى في المثال متساويان ، ويصدق الانفصال من أي جزئية تتفق  
 مع نقيض الآخر . فهذا ما أورده الفاضل الشارح عليه . ويمكن أن يعارض بأن هذا  
 التالى يجب أن يكون منفصلة مؤلفة من الشئ و نقيض لازمه على ما أورده الشيخ ،  
 وإنما يجب أن يكون التالى المذكور هذه المنفصلة لأن المقدم تقتضى استلزام طلوع  
 الشمس لوجود النهار ، ويمتنع اجتماع طلوع الشمس مع لاطلوعها فاذن يمتنع اجتماع  
 طلوعها مع لا وجود النهار المستلزم لاطلوعها فالترديد بين المقدم و نقيضه الذى هو  
 انفصال حقيقى استلزم الترديد بين المقدم ومستلزم نقيضه الذى هو الانفصال المذكور  
 والذى أورده الشارح مؤلفة من الشئ ولازم نقيضه وهما ممكنا الاجتماع فاذن  
 هو سهو ، أو أورده الشارح نظراً إلى المادة ، والحاصل من هذا التطويل أنه أضاف  
 إلى مقدم المتصلة الأولى منفصلة تتبعها وتتبع منفصلة حقيقيّة مؤلفة من مقدم  
 ذلك المقدم ونقيضه ، وعورض بإضافة منفصلة إليه تتبعها أيضاً وتتبع أيضاً المنفصلة  
 الحقيقيّة المذكورة وهو أعنى الشارح رجح الأولى على الأخيرة من غير رجحان ،  
 والتحقيق في ذلك أن المتصلة اللزوميّة يلزمها منفصلة مانعة الجمع دون الخلو من

قد نهوا عنه ، وأما ثانياً فلان غاية ما فى ذلك أن المنفصلة المانعة الخلو من الشئ ولازم نقيضه  
 صادقة ولا يلزم منه أن لا يصدق منفصلة أخرى أصلاً ، وأما ثالثاً فلان الشيخ لم يذكر قاعدة كلية  
 بل ذكر مثالا واحداً ومنع الخلو فيه متحقق لخصوص المادة والشارح ترك هذا كله وأتى بمعارضة  
 وهى أن التالى يجب أن يكون منفصلة مركبة من الشئ وملزوم نقيضه لان بين الشئ وملزوم نقيضه  
 منع الجمع دون منع الخلو ، أما منع الجمع فلانه لولاه لاجتماع النقيضان ، وأما منع الخلو فلجواز  
 أن يكون الملزوم أخص ، لكن اللزوم فى المثال لزوم وجود النهار عند طلوع الشمس ، والانفصال  
 المانع من الجمع إنما هو بين لا طلوع وعدم النهار الذى هو ملزوم نقيضه ، لكن الامام إنما اعتبر  
 الانفصال بين لا طلوع الشمس ووجود النهار الذى هو لازم لنقيضه فاذا هو سهو أو نظر الى خصوص  
 المادة . م



عين المقدم ونقيض التالي هو الذي أورده الشيخ ، ومنفصلة مانعة الخلو دون الجمع من نقيض المقدم وعين التالي هو الذي أورده الفاضل الشارح ، ولا يلزمها منفصلة حقيقة بحسب الصورة - ويتبين ذلك إذا جعل اللازم في المثال أعم من الملزوم كحركة اليد للكتابة خ ل - ولا حرج على الشيخ في إيراد أحد اللازمين دون الآخر ، والمثال الثاني قوله إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن لا يكون إن كانت الشمس طالعة فالليل معدوم ، ويوجد في كثير من النسخ وإما أن يكون أيضاً وهو سهو من الناسخين .

قوله :

☆ ( فالمنفصلات منها حقيقة وهي التي يراد فيها بما أنه لا يخلو الأمر من أحد الأقسام البتة بل يوجد واحد منها ) ☆

وهذه هي التي تمنع الجمع والخلو وتحدث من القسمة إلى شيء ونقيضه فإن النقيضين هما اللذان لذاتيهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ، ولكن ربما يورد بدل أحد المتناقضين أو كليهما مساو في الدلالة فيتحقق المناقضة فيهما كما يقال العدد إما زوج وإما فرد .

قوله :

☆ ( وربما كان الانفصال إلى جزئين ، وربما كان إلى أكثر ، وربما كان غير داخل في الحصر ) ☆

أقول : أما ما انفصل إلى جزئين فقد مر ذكره ، وأما ما انفصل إلى أكثر فهو بأن يورد بدل الأجزاء ما انفصل الأجزاء إليه من أجزاء الأجزاء كقولنا كل عدد إما تام وإما زائد وإما ناقص فهو ينشعب من قولنا إنه إما تام وإما غير تام وغير التام إما زائد وإما ناقص وكذلك إذا انفصل سائر الأجزاء إلى أجزاء آخر ، وتبلغ الأقسام ما بلغته وتكون مع ذلك حاصرة مانعة للجمع والخلو ويكون أصل الإنشعب في الكل من القسمة إلى النقيضين . قال الفاضل الشارح : واعلم أن الذي يكون أجزاء الانفصال فيه أربعة أو خمسة ومع ذلك يكون محصوراً فهو غير موجود . وأنا أقول : ليس لهذا



عندى وجه فإن الأشكال محصورة في أربعة ، والكليات في خمسة ، ولعل النسخة التي وقعت إلى من شرحه سقيمة وليست تكشف من سائر النسخ ، وأما ما كان غير داخل في الحصر فقولنا المضلعات المسطحة إما مثلث أو مربع أو خماس و كذلك إلى ما لا يتناهى .

قوله :

☆ ( ومنها غير حقيقة مثل الذي يراد فيها بما معنى منع الجمع فقط دون منع الخلو عن الأقسام مثل قولك في جواب من يقول إن هذا الشيء حيوان شجر إنه إما أن يكون حيواناً وإما أن يكون شجراً وكذلك جميع ما يشبهه ، ومنها ما يراد فيها بما معنى منع الخلو وإن كان يجوز اجتماعهما وهو جميع ما يكون تحليله يؤدى إلى حذف جزء من الانفصال الحقيقي وإيراد لازمه بدله إذا لم يكن مساوياً له بل أعم مثل قولهم إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق وأما المثال الأول فقد كان المورد فيه ما إنهما يمكن مع النقيض ليس ما يلزم النقيض فكان يمنع الجمع ولا يمنع الخلو وهذا يمنع الخلو ولا يمنع الجمع ) ☆

أقول : إذا حذف أحد قسمي الانفصال الحقيقي وأورد بدله ما لا يساويه بل يكون إما أخص منه أو أعم حدثت منفصلة غير حقيقية مانعة للجمع وحده أو للخلو وحده أما الأول فلأن الشيء لو اجتمع مع ما هو أخص من نقيضه لزم منه اجتماع النقيضين فإن ما هو أخص من النقيض يستلزم النقيض ولما احتتمل أن يصدق نقيضه ولا يصدق معه ما هو أخص منه احتتمل أن يرتفعامعا ، وأما الثانى فلأن الشيء لو ارتفع مع ما هو أعم من نقيضه لزم منه ارتفاع النقيضين فإن النقيض أيضاً يرتفع بارتفاع ما هو أعم منه ولما احتتمل أن يصدق مع ما هو أعم من نقيضه ولا يصدق معه النقيض احتتمل أن يجتمعامعا ، مثال الأول أن نقول هذا الشيء إما حيوان أو ليس بحيوان ، والشجر أخص من اللاحويان فنورده بدله ، أو نقول هذا الشيء إما شجر أو ليس بشجر ، والحيوان أخص من الاشجر ونورده بدله فيحصل قولنا هذا الشيء إما حيوان وإما شجر مانعاً للجمع دون الخلو لأنه لا يكون شيء واحد حيواناً وشجراً معاً ويمكن أن يكون غيرهما كالجبل وحينئذ



يكون قد أوردنا بدل النقيض ما يمكن معه ويستلزمه لا ما يجب معه ويلزمه لأن الخاص يمكن أن يكون مع العام ويستلزمه ولا يجب أن يكون معه أو يلزمه ، ومثال الثاني أن نقول زيد إمّا في البحر أو ليس فيه فإن لم يغرق أعم من قولنا ليس في البحر فنورده بدله ، أو نقول زيد إمّا غرق أو لم يغرق وفي البحر أعم من قولنا غرق فنورده بدله ، فيحصل منها قولنا زيد إمّا في البحر وإمّا لم يغرق مانعاً للخلو دون الجمع لأنه لا يكون ليس في البحر وقد غرق ويمكن أن يكون في البحر ولم يغرق وحينئذ تكون قد أوردنا ما يلزم النقيض ويجب معه فإن العام يلزم الخاص ويجب معه . واعلم أن استعمال الحقيقي أكثر من أن يحصى . وأمّا الآخرا ففقد يستعملان في جواب من يقول هذا الشيء شجر حجر معاً وذلك بأن يردّ عليه قوله إمّا بترديد الصدق فيهما فيقال هو إمّا شجر أو حجر أي إمّا هذا صادق أو ذلك ، وإمّا بترديد الكذب فيهما فيقال إمّا أن لا يكون شجراً وإمّا أن لا يكون حجراً أي إمّا هذا كاذب أو ذاك ويكون الأول بانفراده مانعاً للجمع والثاني مانعاً للخلو ويحصل من كل واحد منهما امتناع اجتماع الوصفين في ذلك الشيء ، وينضاف إلى ما سلمه ذلك السائل من امتناع خلوه عنهما فيجتمع من ذلك معنى منفصلة حقيقية . واعلم أن كل واحدة من هذه المنفصلات قد يتألف من موجبتين في اللفظ كقولنا العدد إمّا زوج وإمّا فرد ، وهذا الشيء إمّا شجر أو حجر ، وهذا الموجود إمّا دائم الوجود أو ممكن الوجود ، ومن سالتين كقولنا العدد إمّا ليس بزوج وإمّا ليس بفرد ، وهذا الموجود إمّا ليس بدائم الوجود وإمّا ليس بممكن الوجود ، وهذا الشيء إمّا أن لا يكون شجراً وإمّا أن لا يكون حجراً ، ومن موجبة وسالبة كقولنا العدد إمّا ينقسم بمتساويين أو لا ينقسم بمتساويين ، وهذا إمّا إنسان أو ليس بحيوان ، وهذا إمّا حيوان أو ليس بإنسان . فهذا من حيث اللفظ ، وأمّا من حيث المعنى فالحقيقية<sup>(١)</sup> لا بد من أن تتألف من موجبة وسالبة لا غير لما مر ، وممانعة الجمع لا

(١) قوله « وأما من حيث المعنى فالحقيقية » الحقيقية لا بد أن يتألف من موجبة وسالبة لأن تركيبها إما عن القضية ونقيضها أو مساويه ، وإما ما كان يكون تركيبها من موجبة وسالبة ، أما إذا كان من النقيضين فظاهر ، وأما إذا كان من قضية أو مساوي نقيضها فلان القضية إن كانت موجبة كان نقيضها سالبة فمساويها لا يكون موجبة لأن الموجبة أخص من السالبة إذا لايجابية تستدعي وجود



يمكن أن تتألف منهما ويمكن أن تتألف من موجبتين وذلك ظاهر ، ولا يمكن أن يتألف من سالتين لأن الموجبة الحقيقية لا يستلزمها سالبة حقيقية ، وممانعة الخلو لا يمكن أن تتألف منهما ويمكن أن تتألف من سالتين لأن السالبة يمكن أن تكون لازمة للموجبة ، ولا يمكن أن تتألف من موجبتين لاشتمالها على ما تشتمل عليه الحقيقية وزيادة .

قوله :

❖ ( وقد يكون لغير الحقيقي أصناف أخر وفيما ذكرناه كفاية ) ❖

أقول : يريد به المواضع التي يستعمل فيها حروف العناد ولا يراد منع الجمع أو الخلو ، مثاله تقول رأيت إمّا زيدا وإمّا عمروأ حين تشك في رؤيتهما ، وتقول العالم إمّا أن يعبد الله وإمّا أن ينفع الناس أى غالب أحواله هذان الفعلان وهذا مما يتعلق باللغة .

قوله :

❖ ( ويجب عليك أن تجرى أمر المتصل في الحصر والإهمال والتناقض والعكس مجرى

الموضوع دون السلب فتعين أن يكون سالبة ، و ان كانت سالبة فنقيضها موجبة ومساويها لا يكون سالبة لانها أعم من الموجبة فتعين أن يكون المساوي سالبة ، و أما مانعة الجمع فلا يمكن أن يتألف من الموجبة والسالبة لان السالبة ، اما نقيض الموجبة أو مسا ونقيضها فلو تركب منهما كانت حقيقية ، ويمكن أن يتركب من موجبتين لانها انما يتركب من الشيء و الاخص من نقيضه و نقيض الموجبة سالبة والموجبة أخص منها ، ولا يمكن أن يتألف من السالتين لان نقيض السالتين موجبة والسالبة ليست أخص منها بل أعم . والى هذا أشار بقوله « لان الموجبة الحقيقية لا يستلزمها سالبة » أى تركيب مانعة الجمع يجب أن يكون من الشيء و ملزوم نقيضه ونقيض السالبة . موجبة والسالبة لا يستلزم الموجبة . وممانعة الخلو لا يمكن أن يتألف من الموجبة والسالبة لما مر في مانعة الجمع ، ويمكن أن يتألف من السالتين لان تركيبها من القضية والاعم من نقيضها ونقيض السالبة موجبة والسالبة أعم منها ولان تركيبها من القضية ولازم نقيضها والسالبة لا يمكن أن يكون لازمة للموجبة ، ولا يمكن أن يتألف من موجبتين لانها تشتمل على ما يشتمل عليه الحقيقية وزيادة وذلك لان تركيب الحقيقية من القضية ونقيضها ، وتركيب مانعة الخلو من القضية والاعم يشتمل على النقيض وزيادة فلا يكون تركيبها من موجبتين لان نقيض الموجبة سالبة والموجبة لا تشتمل على السالبة و زيادة أى لا يكون أعم من السالبة . هذا اذا اعتبر مانعة الجمع و الخلو بالتفسير الاخص ؛ و أما اذا اعتبر بالتفسير الاعم كما هو فى الشرح فيمكن تركيبها مما يتركب عنه الحقيقية وعن القسم الاخر وهو ظاهر . واعلم أن هذه الاحكام كلها انما يتم اذا كان طرفى الشرطية مشتركين فى الموضوع فاذن التأمل يكفيه . م



العمليات على أن يكون المقدم كالموضوع والتالي كالمحمول) \*  
 هذا بيان كلي لما يتعلق بالمتصلات وهو بالإحالة على العمليات فإن حكمهما  
 في جميع ذلك واحد وقد مرّ الحصر والإهمال من ذلك وسيجي بيان التناقض والعكس  
 في موضعه ، وفي بعض النسخ أمر المتصل والمنفصل ، وأمر المنفصل في ذى الجزئين  
 يجرى مجرى العمليات في جميع ذلك إلا العكس فإن العكس لا يتعلق به لعدم امتياز  
 أجزائه بالطبع .

(إشارة) \* إلى هيئات تلحق القضايا وتجعل لها أحكاماً خاصّة في الحصر  
 وغيره) \*

والأدوات هي التي تلحق الهيئات بالقضايا إلا أن المنطقي لما كان نظره بالقصد  
 الأول في المعاني أشار إلى الهيئات دون الأدوات .  
 قوله :

(إنّه قد يزداد في العمليات لفظة إنّما <sup>(١)</sup> فيقال إنّما يكون الإنسان حيواناً  
 وإنّما يكون بعض الناس كاتباً فيتبع ذلك زيادة في المعنى لم يكن مقتضاه قبل هذه  
 الزيادة بمجرد الحمل لأنّ هذه الزيادة تجعل الحمل مساوياً أو خاصّاً بالموضوع ،  
 وكذلك قد نقول الإنسان هو الضحك بالالف واللام في لغة العرب فيدلّ على أن المحمول  
 مساوٍ للموضوع ، وكذلك نقول ليس إنّما يكون الإنسان حيواناً أو نقول ليس الإنسان  
 هو الضحك ويدلّ على سلب الدلالة الأولى في الإيجابين) \*

المحمول قد يكون أعمّ من موضوعه كالأجناس والأعراض العامّة ، وقد يكون  
 مساوياً له كالفصول والخواصّ المساوية ، وقد يكون أخصّ منه كخواصّ غير

(١) قوله «وقد يزداد في العمليات لفظة إنّما» أقول : لفظة إنّما يفيد أن المحمول مساوٍ  
 للموضوع أو خاص به فهو دال على نفى العموم أي على أن المحمول ليس أعمّ من الموضوع ، و  
 إذا دخلها حرف السلب سلب دلالتها على نفى العموم عن المحمول ، وإذا سلب نفى العموم ثبت  
 العموم . وهناك نظر ؛ لأن لفظة إنّما في قولنا إنّما الإنسان حيوان على ما يقتضيه قواعد العربية  
 لا يفيد إلا حصر الإنسان وهو المسند إليه في الحيوان الذي هو المسند حتى يجوز أن يكون غير  
 الإنسان حيواناً لا حصر المسند في المسند إليه ليمتنع أن يكون غير الإنسان حيواناً . فهي لا تدل  
 على مساواة الحيوان للإنسان ، ولا على كونه أخصّ منه . وعلى هذا ليس إنّما لا يدل على العموم  
 بل لما كان معنى الحصر إيجاباً وهو في المثال المذكور أن الإنسان حيوان وسلبها هو ليس الإنسان



المساوية ، ولفظة إنَّما إذا دخلت على القضية دلَّت على نفى العموم عن المحمول و هو معنى . قوله : « تجعل الحمل مساوياً أو خاصاً با لموضوع » وليس إذا دخل عليها دلَّ على نفى دلالتها تلك فأثبت العموم .  
قوله :

✽ ( ونقول أيضاً : ليس الإنسان إلا الناطق فيفهم منه أحد معنيين أحدهما أنه ليس معنى الإنسان إلا معنى الناطق وليس يقتضى الإنسانية معنى آخر ، والثاني أنه ليس يوجد إنسان غير ناطق بل كل إنسان ناطق ) ✽

يريد أن هذه الصيغة تفيد إمَّا المساوات في المعنى كما بين الإنسان والحيوان الناطق ، وإمَّا المساوات في الدلالة كما بين الضاحك والناطق .  
قوله :

✽ ( ونقول في الشرطيات أيضاً لما كان النهار راهناً كانت الشمس طالعة و هذا يقتضى مع إيجاب الإِتِّصال دلالة تسليم المقدم و وضعه ليتسلم منه وضع التالي ) ✽  
أقول : راهناً أى ثابتاً ولفظة لما تفيد مع الدلالة على استلزام التالي الدلالة على أن وجود المقدم مسلم موضوع لا يحتاج إلى بيان .  
قوله :

✽ ( و كذلك نقول : ليس يكون النهار موجوداً إلا والشمس طالعة نريد به لما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة فيفيد هذا القول حصراً في الفجوى ) ✽  
يريد به أن القضية بهاتين الأداةين تصير محصورة كلية .  
قوله :

غير الحيوان فليس انما برفع لذلك الإيجاب أو رفع لهذا السلب ، وإذا قلت ليس الإنسان إلا الناطق يفهم منه حصر الإنسان في الناطق إما بحسب المعنى حتى لا يكون للإنسان معنى غير الناطق وإما بحسب الصدق حتى لا يكون إنسان غير الناطق ، وهذا مستقيم على قاعدة العربية والعجب أن انما عندهم بمنزلة ما وإلا وهما ليسا بدلان على حصر المسند اليه في المسند وانما بدلان على حصر المسند في المسند اليه . وعنى الشارح بقوله « والمساواة في الدلالة » المساواة في الصدق حتى يصدق كل إنسان ناطق ، وهو شرح ليس يطابق المتن فإن المساواة ليس يفهم من ليس والا إلا ما ذكره في المتن ، وإذا قلنا لا يكون النهار موجوداً أو يكون الشمس طالعة أمكن استعمال كلمة أو في



☆ (ونقول أيضاً : لا يكون النهار موجوداً أو يكون الشمس طالعة وهو قريب من ذلك) ☆

أقول : هذه والتي قبلها من القضايا التي تسمى محرقة وهي ماتخلوعن أدوات الاتصال والعناد وتكون في قوة الشرطيات ، ومعناه لا يكون النهار موجوداً إلا أن يكون الشمس طالعة ، وهي من المتصلات في قوة قولنا كلما كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة ، و من المنفصلات في قوة قولنا إما أن لا يكون النهار موجوداً وإما أن يكون الشمس طالعة قيل والأخير أقرب لأنه لا يغير أجزائها .  
قوله :

☆ (ونقول أيضاً : لا يكون هذا العدد زوج المربع وهو فرد هذا في قوة قولك إما أن يكون هذا العدد زوج المربع وإما أن لا يكون فرداً) ☆

وهذه أيضاً من المحرقات وكل زوج فهو زوج المربع أي مربعه يكون زوجاً وليس كل ما مربعه زوج فهو زوج لأن كثيراً من المقادير الصم كجذر العشرة مثلاً تكون مربعاتها أزواجاً ولا يكون هي أعداداً فضلاً عن أن يكون أزواجاً ، وكذلك القول في الأفراد ومربعاتها ، فالقضية المذكورة في قوة منفصلة مانعة الخلو هي إما أن لا يكون زوج المربع وإما أن لا يكون فرداً وذلك لأن الشيء الواحد لا يكون زوج المربع وفرداً معاً ، وقد يكون لاهذا ولا ذاك معاً ، ومثال آخر له لا يكون زيد كاتباً وهو ساكن اليد فإنه في قوة قولنا إما أن لا يكون كاتباً وإما أن لا يكون ساكن اليد أي لا يكون كاتباً ساكن اليد ، ويمكن أن يكون غير كاتب وهو متحرك اليد كما في حالة الرمي مثلاً .

معنيين ، أحدهما معنى الا وحينئذ يكون معنى القضية لا يكون النهار موجوداً الا ان يكون الشمس طالعة ويرجع معناه الى قولنا لا يكون النهار موجوداً الا اذا كانت الشمس طالعة فيفيد حصراً في الفحوى فيكون محصورة كلية فان حصلها كلما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ، و ثانيهما معنى او العاطفة وحينئذ يكون منفصلة حقيقية لان عدم النهار وطلوع الشمس لا يمكن ارتفاعهما ولا اجتماعهما ولا شبهة في أنه أقرب و اذا قلت لا يكون هذا العدد زوج المربع وهو فرد فهذا التركيب يفيد منع الجمع بين الفرد و زوج المربع فيكون بين تقيضيهما منع الخلو فانه لو ارتفعا لاجتمع عيناهما وكان بينهما منع الجمع وهذا خلف ولما كان احد جزئيهما في المنفصلة المانعة الخلو مصدراً في العبارة ينزل التركيب بمنزلتها دون المنفصلة المانعة للجمع . م



☆ (إشارة إلى شروط القضايا يجب أن يراعى في الحمل والإتصال والإيفصال حال الإضافة مثل أنه إذا قيل هو والد فليراع لمن ، وكذلك الوقت والمكان والشرط مثل أنه إذا قيل كل متحرك متغير فليراع مادام متحركاً ، وكذلك ليراع حال الجزء والكل وحال القوة والفعل فإنه إذا قيل إن الخمر مسكرة فليراع إما بالقوة أو بالفعل والجزء اليسير أو المبلغ الكثير فإن إهمال هذه المعاني مما يوقع غلطاً كثيراً) ☆ أقول : يذكر في هذا الفصل قوانين لا يتحصل معاني القضايا إلا برعايتها ورعاية أمثالها ، وهي ستة الأول حال الإضافة وقد ذكر مثاله ، الثاني حال الوقت كما يقال القمر منخسف فليراع في أي الأوقات هو فإنه مختص بوقت توسط الأرض بينه وبين الشمس ، الثالث حال المكان كما يقال السقمونيا مسهل الصفراء فليراع في أي مكان هو فقد قيل إنه لا يعمل في الصقلاب ، الرابع حال الشرط وقد أورد مثاله وهو كل متحرك متغير ، الخامس حال الجزء والكل ، السادس حال القوة والفعل فقد ذكر مثالهما . وهذه الشروط قد تذكر في باب التناقض مضافة إلى شرطين آخرين كما يجيء إنشاء الله تعالى .

☆ (الزيج الرابع) ☆ في مواد القضايا وجهاتها .

☆ (إشارة) ☆ إلى مواد القضايا .

☆ (لا يخلو المحمول في القضية وما يشبهه) ☆ ذهب الفاضل الشارح إلى أن ما يشبه المحمول في القضية هو التالي لكونه محكوماً به في القضية الشرطية كالمحمول في الحملية وأقول : ما جرت العادة باتصاف نسبة التالي إلى المقدم بالوجوب والإمكان والإمتناع قلت : وإن كانت لا تخلو في نفس الأمر منها وليس أيضاً في اعتبار هذه الأمور فيها على ما يعتبر في الحملية فائدة يعتد بها وإن كان اللزوم والإتفاق يشبهان الضرورة والإمكان من وجه وليس ببعيد عن الصواب <sup>(١)</sup> أن يقال ما يشبه المحمول هو الوصف

(١) قوله « وليس ببعيد عن الصواب » أقول : اعلم أن كل قضية حملية يشتمل على عقدين ، عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني ، وعقد الحمل وهو اتصافه بوصف المحمول ، وعقد الوضع تركيب تقيدي فإن الوصف العنواني ليس معتبراً في القضية على سبيل حمله على ذات الموضوع بل على سبيل أنه موضوع معه بخلاف عقد الحمل فإنه تركيب خبري إلا



الذي يوصف الموضوع به يوضع معه فإنه يشبه المحمول من حيث كونه وصفا للموضوع و يفارقه بأن المحمول وصف محمول عليه وهو وصف موضوع معه و لذلك الوصف نسبة إلى الموضوع كالمحمول بعينه في أنها لا تخلو من أن تكون إما واجبة أو ممكنة أو ممتنعة ولا بد للنظر في أحوال الموضوعات من مراعاتها فإن الإغفال عنها مما يقتضى الفساد في أبواب العكس والقياسات المختلفة كما يجىء بيانه . واعلم أن نسبة المحمول إلى الموضوع غير نسبة الموضوع إليه ، والأولى هي المتعلقة بالحكم دون الثانية ولذلك اختصت بالنظر فيها .

قوله :

❖ ( سواء كانت موجبة أو سالبة من أن يكون نسبته إلى الموضوع نسبة ضرورية الوجود في نفس الأمر مثل الحيوان في قولنا الإنسان حيوان أو ليس بحيوان ، أو نسبة مالم ليس بضروري لوجوده ولا عدمه مثل الكاتب في قولنا الإنسان كاتب أو ليس بكاتب ، أو نسبة ضروري لعدم مثل الحجر في قولنا الإنسان حجر الإنسان ليس بحجر فجميع مواد القضايا هي هذه : مادة واجبة ، ومادة ممكنة ، ومادة ممتنعة ) ❖

أقول ، يشير إلى الأحوال الثلاثة المسمّاة بالوجوب والإمكان والإمتناع وهو ظاهر .

قوله :

❖ ( ونعني بالمادة هذه الأحوال الثلاثة التي تصدق عليها في الإيجاب والسلب هذه الثلاثة لو صرح بها ) ❖

يقول " ونعني بالمادة " مثلا الحالة التي للحيوان بالنسبة إلى الإنسان في نفس

أن عقد الوضع شبهه بعقد الحمل فإن في التركيب التقييدى إشارة إلى التركيب الخبرى فانك إذا قلت الحيوان الناطق فكأنك قلت الحيوان الذي هو الناطق ولهذا يصير في الافتراض عقد حمل فكما اعتبر المادة في عقد الحمل فكذلك اعتبرت في عقد الوضع على هذا حمل كلام الشيخ فانه جعل ما يشبهه منسوبا إلى الموضوع ، والثاني ليس منسوبا إلى الموضوع . ثم المادة ليست كيفية كل نسبة بل كيفية نسبة ايجابية ، ولا كل كيفية نسبة ايجابية بل كيفية النسبة الايجابية بالوجوب والامكان والامتناع ، وهي لا تتغير بواسطة ايجاب القضية وسلبها فان نسبة الحيوان الى الانسان



الأمر التي يصدق عليها لفظ الوجوب سواء نقول الإنسان حيوان أو نقول الإنسان ليس بحيوان فإننا نعلم يقيناً أن تلك النسبة لا تتغير بهذا الإيجاب والسلب وهي التي يعتبر عنها بالوجوب في الحالتين لو صرحنا بها، وفي بعض النسخ يصدق عليها في الإيجاب هذه الألفاظ الثلاثة لو صرح بها والوجه فيه أن الوجوب يصدق على قولنا الإنسان حيوان حال الإيجاب فإنه حالة السلب يصير امتناعاً وكذلك الإمتناع حالة السلب يصير وجوباً فهذه الألفاظ تصدق عليها حالة الإيجاب دون السلب . واعلم أن المادة غير الجهة ، والفرق بينهما أن المادة هي تلك النسبة في نفس الأمر ، والجهة هي ما يفهم ويتصور عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها إلى موضوعها سواء تلفظ بها أو لم يتلفظ ، وسواء طبقت المادة أو لم يطابق وذلك لأننا إذا وجدنا قضية هي مثلاً كل - ج - لا يمتنع أن يكون - ب - فإننا نفهم و نتصور منه أن نسبة - ب - إلى - ج - هي النسبة المسمّاة بالإمكان العام المتناول للوجوب و الإمكان الحقيقي على ما يجيء ذكره وإيست تلك النسبة في نفس الأمر شيئاً متناولاً للوجوب والإمكان بل هي أحدهما بالضرورة فاذن ظهر الفرق بين تلك النسبة في نفس الأمر التي هي المادة وبين ما يفهم ويتصور منها بحسب ما يعطيه العبارة من القضية التي هي الجهة ،

❖ (إشارة) ❖ إلى جهات القضايا ، والفرق بين المطلقة والضرورية) ❖

❖ كل قضية فهي إما مطلقة عامة الإطلاق وهي التي يبين فيها حكم من

غير بيان ضرورته أو دوامه أو غير ذلك من كونه حيناً من الأحيان أو على مميّل الإمكان) ❖

بالوجوب سواء أوجب الحيوان له أو سلب عنه . هذا على النسخة الأولى و أما على النسخة الثانية فالمادة كيفية النسبة سواء كانت ايجابية أو سلبية حتى يكون نسبة الحيوان إلى الإنسان ان كانت بالإيجاب فهي مادة الوجوب ، وان كانت بالسلب فهي مادة الامتناع . فالحاصل أن المادة كيفية نسبة في نفس الأمر بالوجوب والامكان والامتناع ثم ان العقل ربما يعتبر كيفية النسبة إما نفس تلك الكيفية الثابتة في نفس الأمر ، أو أعم منها ، أو أخص ، أو مباينها ويعبر عنها بعبارة هي الجهة ، والمادة بحسب نفس الأمر والجهة بحسب اعتبار الاعتبار فربما يطابقها وربما لم يطابقها ، قال الامام وانما حاول المنطقيون التمييز بين المادة والجهة لان الغرض من معرفة القضايا هو تركيب الاقيسة لاستخراج النتائج وهي لا تحصل من المقدمات بحسب موادها الثابتة في نفس الأمر بل بحسب جهاتها المعتبرة عند العقل فلهذا احتاجوا إلى الفرق بين المادة والجهة وهذا الكلام جيد م



أقول : الإطلاق في القضية <sup>(١)</sup> يقابل التوجيه تقابل العدم و الملكة وقد يعدّ المطلقة في الموجهات كما يُعدّ السالبة في الحملات فالمطلقة هي التي يُبين فيها حكم إيجابى أو سلبى فقط من غير بيان شىء آخر من ضرورة أو دوام أو ما يقابلهما ، والإمكان يقابل الضرورة ، و الكون في بعض الأوقات يقابل الدوام إذا اعتبر التوقيت فالقسمة باعتبار الضرورة هي ضرورة الإيجاب وضرورة السلب ولا ضرورتهما ، وباعتبار الدوام دوام الإيجاب و دوام السلب ولا دوامهما فالدوام و الضرورة يشملان الأول والثانى من الأقسام لأنّهما يشتركان فيهما ويفترقان بالإيجاب والسلب ، ويبقى الثالث مقابلة لهما . وقول الشيخ المطلقة العامة هي التي يبين فيها حكم من غير بيان ضرورة أو إمكان أو دوام أو لا دوام يؤهم أنّها تعمّ الأربعة وليس كذلك فإنّها من حيث يبين فيها حكم إنّما يتناول ما يكون مشتملا على حكم قد حصل بالفعل ، ولا يتناول ما يكون مشتملا على حكم لم يحصل إلّا بالقوّة فهي لا تعمّ الممكنة من حيث هي ممكنة . وإنّما ذكر الشيخ ههنا جميع الأقسام لأنّها تقابل المطلقة من حيث الاعتبار وإن لم يدخل جميعها تحتها من حيث العموم .

قوله :

❖ ( وإمّا أن يكون قد بُيّن فيها شىء من ذلك إمّا ضرورة وإمّا دوام من غير ضرورة وإمّا وجود من غير دوام وضرورة ) ❖

أقول : هذه هي الأمور التي يمكن أن يقيد بها القضية التي يبين فيها حكم ، والمطلقة العامة تتناولها جميعاً من حيث العموم ، ولم يذكر الإمكان معها لأنّه ينافي ما يبين الحكم فيها حاصلاً بالفعل فهو مغاير للإطلاق من حيث العموم والإعتبار جميعاً ،

(١) قوله « الإطلاق في القضية » أقول : القضية ان ذكرت فيها الجهة فهي موجهة والا فمطلقة فالتوجيه يقابل الإطلاق تقابل العدم والملكة لكن ربما يعد المطلقة في الموجهات كما يعد السالبة في الحملات فكما سميت العملية سالبة عملية و ان لم يكن فيها حمل الا بالمجاز لاستعداد الحمل ، كذلك المطلقة و ان لم يذكر فيها الجهة عدت في الموجهات مجازاً لاستعدادها لذكر الجهة فيها . فان قلت : اذا كانت المطلقة و الموجهة متقابلتين فكيف يكون المطلق أعم منها . فنقول : العموم بحسب الوجود ، و التقابل بحسب الصدق فتنبى تحقق الموجهة تحقق المطلقة ، وما صدق عليه المطلقة لا يصدق عليه الموجهة ثم ان المطلقة تدل على ثبوت القضية



والضرورة أخص من الدوام لأن كل ضروري دائم ما دامت الضرورة حاصلة ، ولا ينعكس إذ من المحتمل أن يدوم شيء اتفاقاً من غير ضرورة فلذلك لما ذكر الضرورة ذكر بعدها الدوام وقيده باللا ضرورة لئلا يتكرر الضرورة ، وسمي الخالي عنهما بالوجود فإنه لا يبقى بعدهما إلا الوجود فقط ، والقسمة حاصرة لأن الحاصل إما ضروري أو غير ضروري ، وغير الضروري إما دائم أو غير دائم .

قوله :

☆ (والضرورة قد تكون على الإطلاق كقولنا الله تعالى حي ، وقد يكون معلقة بشرط والشرط إما دوام وجود الذات مثل قولنا الإنسان بالضرورة جسم ناطق ولسان نغني به أن الإنسان لم يزل ولا يزال جسماً ناطقاً فإن هذا كاذب على كل شخص إنساني ؛ بل نغني به أنه مادام موجود الذات إنساناً فهو جسم ناطق ، وكذلك الحال في كل سلب يشبه هذا الإيجاب ، وإما دوام كون الموضوع موصوفاً بما وضع معه مثل قولنا كل متحرك متغير وليس معناه على الإطلاق ولا مادام موجود الذات بل مادام ذات المتحرك متحركاً ، وفرق بين هذا وبين الشرط الأول لأن الشرط الأول وضع فيه أصل الذات وهو الإنسان وهيئتها وضع الذات بصفة يلحق الذات وهو المتحرك فإن المتحرك له ذات وجوهر يلحقه أنه متحرك وغير المتحرك وليس الإنسان والسواد كذلك أو شرط محمول أو وقت معين كما للكسوف أو غير معين كما للنفس) ☆

بالفعل وهو الحكم بخلاف الممكنة فإنها لا تدل على وقوع النسبة فيها لجواز أن يبقى بالقوة دائماً فلا حكم فيها فلا يتناولها المطلقة فكما أنها مغايرة للممكنة بحسب المفهوم والاعتبار وهو أن الجهة لم يذكر فيها وذكرت في الممكنة مغايرة أيضاً بحسب الذات والعموم فليس إذا تحقق صدق الممكنة يتحقق صدق المطلقة ، فلما أراد الشيخ أن يبين التقابل بينهما بحسب الاعتبار أورد الامكان في القسم الأول حيث قال «أوعلى سبيل الامكان» لأن الأقسام الأربعة مقابلة للمطلقة بحسب الاعتبار ، ولما قصد بيان عموم المطلقة في الوجهات في القسم الثاني لم يذكر الممكنة فيه بل اقتصر على القضايا العملية وهي الدائمة والضرورية والدائمة واللا ضرورية ، وهذا الكلام من الشارح كأنه جواب لسؤالين ، الأول عرف الشيخ المطلقة بأنها التي بين فيها حكم من غير بيان ضرورية أو دائمة أو غير ذلك من كونه حيناً معيناً من الأحيان أو على سبيل الامكان وهو بدل على أن القضية إذا اطلقت يكون أعم من هذه القضايا الأربع المقيدة بالضرورة والدوام والحين والامكان ضرورة أن المطلقة أعم من المقيدة فاجاب بان قيد الامكان يناقض الإطلاق في الدلالة فلا يتناوله الإطلاق ،



أقول : لما فرغ من بيان الإطلاق وما يقابله شرع في بيان أقسام الضرورة فقسّمها إلى ضرورة مطلقة ومشروطة ، والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال من غير استثناء وشرط ، وإنما فسر الضرورة بالدوام <sup>(١)</sup> لكونه من لوازمها كما مر ، ثم قسّم المشروطة إلى ما يكون الحكم فيها مشروطاً إما بدوام وجود ذات الموضوع ، وإما بدوام وجود صفته التي وضعت معه ، وإما بدوام كون المحمول محمولا ، وهذه الثلاثة هي المشروطة بما يشتمل عليه القضية ، وإما بحسب وقت معين ، وإما بحسب وقت غير معين ، وهذان مشروطان بما يخرج عن القضية فكأنه قال : والشرط إما داخل في القضية وإما خارج عنها ، والداخل إما متعلق بالموضوع أو متعلق بالمحمول ، والمتعلق بالموضوع إما ذاته أو صفته الموضوعه معه ، والمتعلق بالمحمول واحد لأنه أيضاً وصف وليس له ذات تباين ذات الموضوع ، والخارج إما بحسب وقت بعينه ، أو لا بعينه ، فجميع أقسام الضرورة ستة . واحدة مطلقة ، وخمسة مشروطة ، واعتبار هذه الأقسام في جانبى الإيجاب والسلب واحد غير مختلف إلا في شرط المحمول فإنتك إذا قلت زيد ليس بكاتب مادام كاتباً لم يصح بل إنما يصح إذا قلت مادام ليس بكاتب وحينئذ يصير فيه السلب جزءاً من المحمول فكانت القضية موجبة لاسالبة ألفاظ الكتاب ظاهرة . والموضوع قد يتعرى عن الوصف كالإنسان وقد يقارنه كالمتهجر ، والمحمول

وإنما ذكر الشيخ ثمة تنبيهها على المطابقة (المقابلة خل) بينهما لا على العموم ، والثاني أن الشيخ قسم القضية إلى قسمين واعتبر في القسم الأول عدم أمور أربعة ولم يعتبر في القسم الثاني إلا وجود أحد الأمور الثلاثة ، وحذف الأمر الرابع وهو الامكان ولا شك أنه مغل بالحصر . وجوابه أن المقسم هو القضية التي بين فيها حكم وحينئذ لا اختلال بالحصر ، وإنما اعتبر الامكان في القسم الأول ليتبين التقابل بينه وبين الإطلاق ، ولم يعتبر في القسم الثاني ليتبين عموم المطلقة . فان قلت : إذا لم يكن في الممكنة حكم بالفعل لم يكن قضية لأنها لا يتحقق بدون تحقق الحكم . فنقول : ليست قضية بالفعل بل بالقوة . فان قلت : أليس حكم الممكنة بسلب الضرورة عن الجانب المخالف أو بسلب الامتناع عن الجانب الموافق . فنقول : ذلك حكم على النسبة المتصورة بين طرفيها أو على بعضها وهو حقيقة الجهة كما قالوا إنها في القضية المعقولة حكم العقل على النسبة بالكيفية لاحكم بنسبة المحمول إلى الموضوع وهو معدوم . م

(١) قوله « وإنما فسر الضرورة بالدوام » حيث قال : « ولأننا نعنى بها أن الإنسان لم يزل ولا يزال جسماً » فإنه يدل على أن الضرورة المطلقة ما يكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال وهو مفهوم



الذى يحمل بشرط الوصف ضرورة يحتمل أن يكون ضرورياً أيضاً مادام الذات موجود ، ويحتمل أن لا يكون ضرورياً في بعض أوقاته ، والأول داخل تحت المشروطة بحسب الذات فلا فائدة في إيرادها قسمياً فالمشروطة بالوصف مطلقاً يشمل الضروري بشرط الذات ، وإن قيّد باللا ضرورة الذاتية اختص بالقسم الثانى وحده وهو المراد ههنا بالمشروطة بحسب الوصف ، والضرورة بشرط المحمول لا يخلو عنها قضية فعلية أبداً فإنك إذا قلت - ج - ب - فإنه يكون بالضرورة - ب - حال كونه - ب - وهى ضرورة متأخرة عن الوجود لاحقة به ، وسائر الضروريات متقدمة على الوجود موجبة إياه واسم الضرورة يقع عليها لا بالتساوى . والفائدة في اعتبار هذه الضرورة أن يعلم أن القضية لا تكون خالية عن سائر الضرورات مع كونها فعلية .

قوله :

\*) والضرورة بالشرط الأول وإن كان بالإعتبار غير الضرورة المطلقة التي لا يلتفت فيها إلى شرط فقد يشتركان أيضاً في معنى اشتراك الأخص والأعم ، أو اشتراك أخصين تحت أعم إذا اشترط في المشروط أن لا يكون للذات وجود دائماً وما يشتركان فيه هو المراد من قولهم قضية ضرورية \*)

الضرورة بالشرط الأول أعنى بشرط وجود الذات تقع على ما يكون للذات وجود دائماً وعلى ما لا يكون للذات وجود دائماً والأول يساوى الضرورة المطلقة

الدوام الازلى . وحيث قال : « بل نعنى به أن مادام موجود الذات إنساناً فهو جسم ناطق » فإنه مفهوم الدوام الذاتى ، وهو تفسير بالأعم لما مر من أن الدوام أعم من الضرورة فهو رسم ناقص ، أو بناء على تساويهما فى نفس الامر . واعتبار الضروريات فى الإيجاب والسلب واحد إلا فى شرط المحمول فإنك إذا قلت زيد ليس بكاتب مادام كاتباً لم يصح للزوم التناقض بل إنما يصح إذا قلت زيد ليس بكاتب ، وحينئذ يصير السلب جزءاً من المحمول اذ لا معنى لذلك إلا أن زيدا ليس بكاتب مادام عدم الكتابة ثابتاً له فيكون موجبة معدولة أو سالبة المحمول ، والضرورة المشروطة بالوصف ان لم يقيد باللا ضرورة الذاتية احتملت أن يكون ضرورة ذاتية و أن لا يكون ، فما يكون ضرورة ذاتية داخلية فى الضرورية بحسب الذات فلا فائدة فى إيرادها قسمياً آخرى مغايرة للضرورة الذاتية ، وإن قيدت باللا ضرورة الذاتية لم يتناول الضرورة الذاتية واختصت قسمياً آخرى ثانياً . وهذا الكلام من الشارح كأنه سؤال على ما فعله الشيخ فإنه أخذ المشروطة بالوصف ضرورة اعتبر فيها شرط وصف الموضوع أعم من ان يكون ضرورة ذاتية أو لا يكون فحينئذ يتداخل الاقسام ، والجواب أن



في الدلالة وإن كان مغايراً لها بالإعتبار فإنَّ المشروطة بأيَّ شرط كان يغاير المطلقة بالإعتبار وإنَّما يتساويان لأنَّ الحكم فيها حاصل لم يزل ولا يزال ، والثاني مبين لها بحسب الدلالة والإعتبار جميعاً ثمَّ المشروطة بالشرط الأول إن لم يقيّد بلا دوام الذات بل تركت كما هي متناولة لقسميها دخلت المطلقة تحتها فهما يشتركان في معنى اشتراك الأعم والأخصَّ وذلك المعنى هو ثبوت الحكم في جميع أوقات وجود الذات فالأخصَّ هو المطلقة التي تدوم ذاتها ، والأعمَّ هو المشروطة المذكورة المحتملة لدوام الذات ولا دوامها فإن قيّدت بلا دوام الذات كانت هي والمطلقة تشتركان في معنى ثالث غيرهما أعمَّ منهما اشتراك أخصّين تحت أعمَّ والمعنى المشترك فيه الذي هو أعمَّ منهما هو المشروطة المحتملة لدوام الذات ولادوامها وإنَّما يكون ذلك إذا اشترط في المشروطة أن لا يكون للذات وجود دائماً وعلى التقديرين جميعاً فما يشتركان فيه أعني الضرورة التي بحسب الذات مطلقاً هو المراد من قولهم قضية ضرورية وهي التي تقابل الإمكان الذاتي ويوجد في بعض النسخ بدل قول «إذا اشترط في المشروطة» إذا لم يشترط في المشروطة وعلى هذا التقدير يصير قوله ذلك بياناً للأعمَّ الذي يندرج فيه الأخصَّ تارة والأخصان تارة أخرى

قوله :

☆ (وأما سائر ما فيه شرط الضرورة والذي هو دائم من غير ضرورة فهو أصناف المطلق الغير الضروري) ☆ .

أقول يعنى الأقسام <sup>(١)</sup> الأربعة الباقية من الضروريات وهي المشروطة بشرط

هذا التقسيم اعتباري ، والتغاير بين المفومات كافٍ والا فالسؤال وارد على سائر الأقسام فإن المشروطة تتناول المطلقة ، وبحسب الوقت تتناول الضرورة بالذات والمطلقة ، وبشرط المحمول يتناول جميع الأقسام فقوله فلا فائدة في إفراده قسماً آخرأ ممنوع بل الفرض تحصيل مفومات القضايا سواء كانت متباينة أو متداخلة ويعرف أحكامها ، و الضرورة بشرط المحمول متأخرة عن الوجود وباقي الضروريات متقدمة على الوجود فإن المحمول لم يوجد للموضوع ما لم يصر ضرورياً له ، و الضرورة الذاتية سابقة على وجود المحمول ، وكذا الضرورة الوقتية والوصفية . م

(١) قوله «يعنى الأقسام» أصناف المطلق الضروري وهو ما فيه حكم من غير ضرورة ذاتية الأقسام الأربعة من الضرورة ، والدوام من غير ضرورة أما الأقسام الأربعة فهي المشروطة بالوصف



وصف الموضوع على الوجه الذى لا يشمل الضرورى الذاتى وبشرط المحمول وبشرط الوقت المعين وبشرط الوقت الغير المعين فهى مع الدائم الغير الضرورى أقسام المطلق الغير الضرورى وظاهر أن هذه الضروريات لا يشمل الدوام المطلق الذى يكون بحسب الذات لكون ذلك الدوام شاملاً للضرورى الذاتى فالمطلق الغير الضرورى ما فيه إما ضرورة من غير دوام أو دوام من غير ضرورة وهذا المطلق أخص من المطلق العام بالضرورى الذاتى وإنما سميت هذه أيضاً مطلقة لانه قد ذكر في التعليم الأول أن القضايا إما مطلقة أو ضرورية أو ممكنة، وهذه القسمة قد يمكن على وجهين أحدهما أن يقال القضية إما مطلقة وإما موجبة، والموجبة إما ضرورية وإما ممكنة عامة وعلى هذا الوجه يكون المطلقة هى العامة . والثانى أن يقال القضية إما أن يكون الحكم فيها بالفعل أو بالقوة وهى الإمكان ، وما بالفعل يكون إما بالضرورة أو بالوجود الخالى عنها ويكون المطلقة بهذه القسمة هى الوجودية من غير ضرورة ، وأمثلة المطلقات في التعليم الأول كانت مناسبة لكل واحد من الاعتبارين فلاجل هذين الإحتمالين اختلف أصحاب المعلم الأول بعده في القضية المطلقة ، فثاو فرسطس وثا مسطيوس ومن تبعهما حملوها على

على وجه لا يشمل الضرورى الذاتى اى مقيد بنفى الضرورة الذاتية على ما لخصه من قبل ، وبشرط المحمول ، وبشرط الوقت المعين وغيره ، والقيد الذى أورد فى المشروطة بالوصف لابد أن يورد فى سائر الاقسام فانها أيضاً تتناول الضرورة الذاتية وكلام الشيخ ليس الا أن الضروريات المشروطة الاربع أصناف المطلق إذا قيدت باللا ضرورة الذاتية و لظهور هذا القيد لم يصرح به ، ولما كانت هذه الضروريات غير شاملة للدوام المطلق فانها لو كانت شاملة له وهو شامل للضرورى الذاتى لكانت شاملة للضرورى الذاتى وقد فرضناها غير ضرورة ذاتية هذا خلف كان المطلق الغير الضرورى إما ضرورة من غير دوام ، أو دوام من غير ضرورة ، وأنت خير بأنه لا يلزم من عدم شمول الضروريات الدوام خلوها من الدوام وهذا المطلق العام بسبب الضرورى الذاتى فان المطلق العام يتناوله دون هذا المطلق . فقد بان من ههنا أن المطلق مقول بالاشتراك على معنيين مختلفين بالعموم والخصوص ومنشأ هذا الاشتراك ماورد فى التعليم الاول واختلاف تفاسير مفسريه وهو واضح ثم ذكر أن المطلقة ربما يختص بالقضية التى فيها ضرورة بشرط غير الذات وهو معنى آخر فالمطلق يطلق على معان ، الاول المطلقة العامة التى تعم الفعليات ، الثانى المطلقة اللا ضرورية التى تتناول الضروريات الاربع و الدائمة اللا ضرورية ، الثالث المطلقة الدائمة وهى تتناول الضروريات الاربع دون الدائمة . م



العامّة الشاملة للضرورة ، والإسكندر الأفروديسي ومن تبعه حملوها على الخاصّة الخالية عنها .

قوله :

«( وأما مثال الذي هو دائم غير ضروري فمثل أن يتفق لشخص من الأشخاص إيجاب عليه أو سلب عنه صحة مادام موجوداً ، ولم يكن يجب تلك الصحة كما أنه قد يصدق أن بعض الناس أبيض البشرة مادام موجود الذات وإن كان ليس بضروري )»  
أقول : الجمهور من المنطقيين <sup>(١)</sup> لا يفرقون بين الضروري والدائم لأن كل دائم كلي فهو ضروري فإن ما لا ضرورة فيه وإن اتفق وقوعه فهو لا يمكن أن يدوم متناولاً لجميع الأشخاص التي وجدت والذي سيوجد ممّا يمكن أن يوجد ، وقد بينا أن كل ضروري فهو دائم فالضروري و الدائم متساويان في الكليات ، و أمّا في الجزئيات فقد يختلفان كما تمثّل به الشيخ في الإنسان الذي يتفق أن يكون بشرته أبيض من غير ضرورة ، والدائم فيها يعمّ الضروري وغيره ، والعلوم إنما يبحث عن الكليات دون الجزئيات فلذلك لم يفرقوا بينهما إذ لا حاجة إلى الفرق ، والشيخ قد فرق بينهما لأن النظر في المواد لا يتعلق بالمنطق فالمنطقي من حيث هو منطقي يلزمه اعتبار كل واحد منهما من حيث معناهما المختلفان سواء تساويا في موضوعاتها أو لم يتساويا .

قوله :

(١) قوله « الجمهور من المنطقيين » اعلم أن الضرورة والدوام إن اعتبر بحسب مفهوميهما فلا شك في أن الدوام أعم من الضرورة لأن مفهوم الدوام شمول الأوقات ، ومفهوم الضرورة امتناع الانفكاك ، ومتى كان المعمول ممتنع الانفكاك عن الموضوع ثبت في جميع أوقات وجود الموضوع قطعاً من غير عكس ، فإن اعتبر بحسب الأمر نفسه فاما أن يكون المراد بالضرورة الوجوب بالذات ، أو الوجوب مطلقاً أعم من أن يكون بالذات أو بالغير ، فإن أريد الوجوب بالذات فمن البين أن الدوام أعم منه لأن بعض الممكنات دائمة الوجود ومحال أن يكون الممكن واجب الوجود بالذات ، وإن أريد بالضرورة الوجوب مطلقاً فهي والدوام متساويان سواء كان في الجزئيات أو في الكليات لأن الشيء ما لم يجب لم يوجد فمتى وجد دائماً بل الذي لا يكون دائماً لا يوجد إلا مع هذا الوجوب . فقد بان أن فرق الشارح بين الكليات والجزئيات ليس بجيد فإن فرق الشيخ بناء على المفهوم لأن الفن لا يبحث عن المادة . م



☆ (ومن ظن<sup>(١)</sup> أن لا يوجد في الكليات حمل غير ضروري فقد أخطأ فإنه جائز أن يكون في الكليات ما يلزم كل شخص منه إن كانت له أشخاص كثيرة إيجاب أو سلب وقتاً ما مثل ما للكواكب من الشروق و الغروب و للنيرين مثل الكسوف ، أو وقتاً غير معين مثل ما يكون لكل أناس مولود من التنفس وما يجري مجراه) ☆  
أقول : هؤلاء لما ظهر لهم أن الحكم الإتفاقي الخالي عن الضرورة لا يكون كلياً حكموا بأن كل حكم كلي فهو ضروري ، ولم يفرقوا بين الضروري الذاتي وغيره ، وظنوه ضرورياً ذاتياً . والشيخ رد عليهم بالوقتيتين فانهما ليستا بضروريتين إلا في وقت .

قوله :

☆ (والقضايا التي فيها ضرورة بشرط غير الذات فقد يخص باسم المطلقة ، وقد يخص باسم الوجودية كما خصصناها به وإن كان لا تشاح في الأسماء) ☆  
أقول : هذه هي الأقسام الأربعة المذكورة ، وهي هنا لم يذكر الدائمة غير الضرورية مطلقاً ، وقد سمّاها هي هنا بالوجودية لأنها تشتمل على وجود من غير ضرورة ودوام فالمطلقة الخاصة إذا اشتملت على الدائمة غير الضرورية تكون أعم منها إذا لم يشتمل عليها . وينبغي أن لا تغفل عن هذا الاعتبار .

☆ (إشارة) ☆ إلى جهة الإمكان

☆ (الإمكان إما أن يُعنى به ما يلزم سلب ضرورة العدم وهو الإمتناع على ما هو موضوع له في الوضع الأول وهنا لك ما ليس بممكن فهو ممتنع والواجب محمول عليه هذا الإمكان ، وإما أن يُعنى به ما يلزم سلب الضرورة في الوجود والعدم جميعاً على ما هو موضوع له بحسب النقل الخاص حتى يكون الشيء يصدق عليه الإمكان الأول في نفيه وإثباته جميعاً حتى يكون ممكناً أن يكون وممكناً أن لا يكون أي غير ممتنع أن يكون وغير ممتنع أن لا يكون فلمّا كان الإمكان بالمعنى الثاني يصدق في

(١) قوله « ومن ظن » ظنوا أن كل حكم ضروري ذاتي فيكون دائماً وهو باطل لأن في المحمولات ما يثبت لكل واحد من أفراد الموضوع لا دائماً بل في بعض الاوقات كما أن كل كوكب له شروق وغروب لا دائماً بل في وقت معين ، وكل إنسان متنفس لا دائماً بل في وقت ما . م



جانبية جميعاً خصّه الخاصّ باسم الإمكان وصار الواجب لا يدخل فيه وصارت الأشياء بحسبه إمّا ممكنة وإمّا واجبة وإمّا ممتنعة ، وكان بحسب المفهوم الأول إمّا ممكنة وإمّا ممتنعة فيكون غير الممكن بحسب هذا المفهوم أى الثانى الخاصّى بمعنى غير ما ليس بضرورى فيكون الواجب ليس بممكن بهذا المعنى) \*

أقول : الإمكان وضع أولاً بإزاء سلب الإمتناع فالممكن بذلك المعنى يكون واقعاً على الواجب ، وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع ، ولا يقع على الممتنع الذى يقابله ، وذلك إذا اعتبر معناه في جانب الإيجاب ، ثم يلزم إذا اعتبر في جانب السلب أن يقع أيضاً على الممتنع وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع ، ويخلى عن الواجب فيصير حينئذ الإمكان مقابلاً لكل واحد من ضرورتى الجانبين ، ولما لزم وقوعه على ما ليس بواجب ولا ممتنع في حالتيه جميعاً <sup>(١)</sup> نقل اسمه إليه ، فكان الأول إمكاناً عاماً أو عامياً منسوباً إلى العامة ، والثانى خاصاً أو خاصياً ، و كان هذا الإمكان مقابلاً للضرورتين جميعاً فالإمكان نفسه ليس هو نفس سلب الضرورة بل معنى يلزمه <sup>(٢)</sup> وذلك لتغاير مفهوميهما وأمّا الإعتراض على الشيخ بأنّه قال في الإمكان الأول إنّه ما يلزم سلب ضرورة العدم وهو الإمتناع ، وإنّما كان الواجب أن يقول ما يلزم سلب ضرورة أحد الجانبين . فليس

(١) قوله « في حالتيه جميعاً » أى الامكان الخاص حاصل فى طرفى الامكان العام ، وكلام الشيخ

هو أن الامكان العام حاصل فى طرفى الامكان الخاص وكلاهما حسن . م

(٢) قوله « فالامكان نفسه ليس هو نفس سلب الضرورة بل معنى يلزمه » لاختفاء فى أنه متى

صدق الامكان صدق سلب الامتناع ، والممتنع إما ممتنع أن يكون ، وإما ممتنع أن لا يكون وليس بين القسمين أمر مشترك يكون هو نفسهما أو جزؤهما إذ لا اشتراك بين الوجود والعدم فى أمر ذاتى فإن كان ولا بد يكون المشترك بينهما أمراً عارضاً لهما ، والممكن وهو الذى ليس بممتنع أن يكون فى مقابله ممتنع أن يكون ، أما ليس بممتنع أن لا يكون فى مقابله ممتنع أن لا يكون فلا يكون الممكن نفس القسمين أو داخلاً فيهما بل خارجاً عنها لازماً فيكون الامكان ما يلزم سلب الامتناع لانفس سلب الامتناع لانه مشترك بين القسمين والمشارك بينهما خارج عنهما لازم ، و إليه الإشارة بقوله « فالامكان نفسه ليس هو نفس سلب الضرورة » أى لما كان الامكان مقابلاً لكل واحد من الضرورتين أو مقابلاً للضرورتين يكون مشتركاً بين سلبى الضرورتين ، والمشارك بينهما ليس نفسهما بل لهما وهذا الكلام منظور فيه من وجهين الأول هب أن الوجود والعدم لا اشتراك بينهما فى أمر ذاتى لكن لا يلزم منه أن لا يكون بين امتناع الوجود و امتناع العدم اشتراك فى أمر



بمتوجّه . وذلك لأنّه عني به المعنى الذى وضع الإمكان أو لا بإزاءه لا المعنى الذى يقع الممكن عليه في جميع تصاريفه بعد ذلك الوضع ، وأيضاً الإمكان معنى من شأنه أن يدخل إمّا على الإيجاب وإمّا على السلب فمعناه من حيث وحده ما يلزم سلب الإمتناع ، ثمّ ذلك المعنى إن دخل على الإيجاب صار الممكن أن يكون غير ممتنع أن يكون وقابل ضرورة السلب ، وإن دخل على السلب صار الممكن أن لا يكون غير ممتنع أن لا يكون وقابل ضروره الإيجاب ، فكونه ملازماً لسلب ضرورة أحد الجانبين بحسب ما ينضاف إليه من الإيجاب والسلب ، وأمّا هو قبل الإضافة فيأزاه سلب الإمتناع فقط .

قوله :

☆ (وهذا الممكن يدخل فيه الموجود الذى لادوام ضرورة لوجوده ، وإن كانت له ضرورة في وقت ما كالكسوف) ☆

يريد أن الإمكان الخاصّ لمّا كان بإزاء سلب الضرورة الذاتية عن الجانبين كان واقعاً على سائر الضرورات المشروطة .

قوله :

☆ (وقد يقال ممكن ويفهم منه معنى ثالث فكأنّه أخصّ من الوجهين المذكورين وهو

ذاتى فان مطلق الامتناع والامكان ذاتى للقسمين ، وان سلمنا أنه لا ذاتى بينهما لكن من أين يلزم أن لا يكون الامكان نفس سلب الامتناع فان من الجائز أن يكون سلب الامتناع خارجاً عن القسمين والامكان نفسه ، ولا يمكن أن يقال سلب الامتناع لابد أن يكون داخل فى القسمين لانه تصرّح باشتراك القسمين فى أمر ذاتى وكان قد لقيه ، الثانى أن هذا الكلام يتنافى ما ذكره من أن الامكان وضع أولاً بإزاء سلب الامتناع . قال الامام قول الشيخ « يعنى به ما يلزم سلب ضرورة العدم » صريح بأن الامكان ليس عين هذا السلب لان الشئ لا يلزم نفسه ومن الظاهر أنه ليس المراد أن الامكان سلب آخر يلزم هذا السلب بل المراد أن الامكان أمر ثبوتى يلزم ذلك السلب لكن الحق بأباه لصحة حمل الامكان على المعدومات وما يصح حمله على المعدوم لا يكون ثبوتياً والامكان ما ليس بثابت موصوفاً بثابت هذا محال وكان هذا الكلام من الامام تنبيه على وجه عدول الشيخ عن سلب الضرورة الى ما يلزمه ، وهو ذهابه إلى أن الامكان أمر ثبوتى فلهذا لم يجعله نفس السلب ، ثم ان سلمنا أنه ليس المراد سلباً آخر فالثبوتى إن أراد به الثابت فى الخارج لم يلزم من عدم صلبه



أن يكون الحكم غير ضروريّ ألبتّة ، ولا في وقت كالكسوف ، ولا في حال كالتغيّر للمتحرّك بل يكون مثل الكتابة للإنسان) ☆  
 أقول : هذا معنى ثالث<sup>(١)</sup> للإمكان ، وإنّما كثرت وجوه استعماله لتكثّر وجوه استعمال ما يقابله أعني الضرورة فهذا الإمكان ما يقابل جميع الضرورات الذاتية والوصفيّة والوقتيّة وهو أحقّ بهذا الاسم من المذكورين قبله لأنّ الممكن بهذا المعنى أقرب إلى حاقّ الوسط بين طرفي الإيجاب والسلب ، وقد يمثّل فيه بالكتابة للإنسان لأنّ الطبيعة الإنسانيّة متساوية النسبة إلى وجود الكتابة ولا وجودها ، والضرورة بشرط المحمول وإن كانت مقابلة لهذا الإمكان بالاعتبار فربما يشاركه في المادّة ؛ لكنّها توصف بتلك الضرورة من حيث الوجود ، وتوصف بالإمكان من حيث المهيّة لا الوجود . وإنّما قال : « فكانه أخصّ من الوجهين » ولم يقل فهو أخصّ من الوجهين لأنّ الأخصّ والأعمّ هما اللذان يدّنان على معنى واحد ، ويختلفان بأنّ أحدهما أقلّ تناولاً من

ثبوته في الخارج ، وإن أراد به ما لا يكون السلب جزءاً لمفهومه فلم لا يصح حمله على المعدوم وهو ظاهر . ثم أورد اعتراضاً آخر وهو أن الإمكان إما إمكان الوجود ، وإمكان العدم ، وإمكان الوجود ما يلازم سلب ضرورة العدم وهو محمول على الواجب والممكن الخاص ، وإمكان العدم وإمكان الوجود ما يلازم سلب ضرورة الوجود وهو محمول على الممتنع والممكن ، فما يلازم سلب ضرورة الوجود ليس هو مطلق الإمكان بل إمكان الوجود ، فالواجب أن يفسر بما يلازم سلب ضرورة أحد الجانبين حتى يتناول الممتنع . أجاب الشارح بوجهين الأول أن الإمكان إنما وضع لما يلزم سلب الامتناع في جانب الوجود فإن العامة كلما اطلقوا الممتنع أرادوا الممتنع أن يكون ، وغير الممتنع أرادوا غير الممتنع أن يكون فمتى خطر ببالهم سلب الامتناع كان ذلك في صورة الوجود فكان الإمكان عندهم موضوعاً في الأصل لسلب الامتناع في جانب الوجود أعني سلب ضرورة العدم ثم لما تنبه القوم أن هذا المفهوم متحقق أيضاً في جانب العدم استعمل فيه أيضاً . فنقل الشيخ متعارف العامة على مقتضى وضعهم الأصلي ، وجريانه في تصاريفه لا ينافي ذلك . الثاني أنا لا نسلم أن سلب ضرورة العدم لا يلازم سلب ضرورة أحد الجانبين فإن ضرورة العدم هو الامتناع ، والامتناع كما يكون في جانب الوجود يكون في جانب السلب فالإمكان هو ما يلازم سلب ضرورة العدم أي سلب الامتناع إن اعتبر في جانب الوجود قابل امتناع أن يكون ، وإن اعتبر في جانب العدم قابل امتناع أن لا يكون . م

(١) قوله « هذا معنى ثالث » الممكن لما كان موضوعاً بازاء سلب الضرورة فكل ما كان أخلى عن الضرورة يكون أحقّ بهذا الاسم ، فاطلق أولاً على سلب الضرورة الذاتية عن أحد الطرفين ، ثم



الآخر ، أمّا إذا دلّ أحدهما على بعض ما يدلّ عليه الآخر باشتراك اللفظ فإنّه لا يقال إنّهُ أخصّ من الآخر إلّا بالمجاز ، وذلك كما يسمّى واحداً من السودان مثلاً بالأسود فلا يقال إنّ الأسود يقع عليه وعلى صنفه - وعلى صفته خ ل - بالخصوص والعموم ، والممكن ههنا يقع على المعانى المذكورة بل على الأخير بجميع المعانى بالإشتراك .  
فلذلك قال كأنّه أخصّ .

قوله :

☆ ( ويكون حينئذ الإعتبارات أربعة ، واجب ، وممتنع ، وموجود له ضرورة ما ، و شىء ،  
لا ضرورة له البتّة ) ☆

إنّما ينبغى أن يقول الإعتبارات خمس لأنّ ماله ضرورة ما في جانب العدم أيضاً قسم محتمل بإزاء ما له ضرورة ما في الوجود ، والقسمة لا تصير حاصرة بدونه فإن جاز طبيهما تحت قسم واحد وهو الموجود له ضرورة ما فينبغى أن يطوى الواجب

على السلب عن الطرفين معا فهو أولى بالامكان ، ثم على سلب الضرورة الذاتية والوقئية والوصفيه عن الطرفين فهو أحق وأخص به لانه أقرب الى حاق الوسط بين الإيجاب والسلب اذ ليس فى طرف الإيجاب ضرورة ولا فى طرف السلب ضرورة فهو جائز الإيجاب وجائز السلب جوازا صرفا ، والضرورة بشرط المحمول مقابلة لهذا الامكان بحسب الاعتبار من حيث أنه سلب الضرورة و هى الضرورة الا أنها مشاركة له فى المادة لان ذلك الممكن إما ضرورى الإيجاب بشرط المحمول او ضرورى السلب بشرطه وانما لم نقل هو أخص من الوجهين لان الاعم والاخص يدلان على معنى واحد كالانسان والحيوان فانهما يدلان على معنى الحيوان الا أن الاخص أقل تناولا للجزئيات من الاعم ضرورة أن جزئيات الاخص بعض جزئيات الاعم ، والاعم أقل تناولا بحسب المفهوم من الاخص لان مفهوم الاعم جزء مفهوم الاخص ، ويمكن حمل قوله ويختلفان بأن أحدهما أقل تناولا من الآخر عليهما ، والاعم انما يطلق على الاخص لأبواسطة أنه موضوع لمفهومه بل بسبب اشتماله على مفهوم الاعم فان صدق الحيوان على الانسان لانه موضوع لمعنى الانسان بل لاشتماله على معنى الحيوان ، وهذا بخلاف الامكان فان اطلاقه على معنى امكان الاخص لانه موضوع بازائه لا لاشتماله على معناه حتى لو فرضنا أن بين المعنيين تباينا لكان الامكان منطبقا عليه كما اوسمى واحد من السوادين باسود فالاسود يقع عليه وعلى صفته بمعنيين فكما لا يقال ان وقوعه عليهما بحسب العموم والخصوص ، كذلك لا يقال ان وقوع الامكان على المعنيين بحسب العموم والخصوص والحاصل اننا فى اعتبار النسبة بين مفهومات الامكان لو جردنا النظر اليها فلا شك أن بينهما عموما وخصوصا وان اعتبرنا لفظا الامكان ومن شأن حمل المواطاة صدق الاسم أيضا فهو لا يقع عليهما بالعموم والخصوص لان الاسم الاعم



والممتنع أيضاً تحت قسم واحد هو الضرورى مطلقاً ليكون الأقسام متناسبة ، ولعلّ الشيخ قد طواهما تحت قسم واحد لجواز تشاركهما في المواد ولم يطو الواجب والممتنع لإمتناع تشاركهما .

قوله :

﴿ وقد يقال ممكن ويفهم منه معنى آخر ، وهو أن يكون الالتفات في الإعتبار ليس لما يوصف به الشيء في حال من أحوال الوجود من إيجاب أو سلب بل بحسب الالتفات إلى حاله في الإستقبال ، فإذا كان ذلك المعنى غير ضرورى الوجود والعدم في أي وقت فرض في المستقبل فهو ممكن ﴾

وهذا معنى رابع <sup>(١)</sup> للإمكان ، وهو الإمكان الإستقبالي ، وإنما اعتبره من اعتبره

أنما يصدق على الاخص لاشتماله على معناه وليس كذلك في الامكان فانه يقع على المعاني المذكورة بالاشتراك بل يقع على الاخير وهو الممكن الاخص بجميع المعاني أى بمعناه وبالمعنى العام وبالمعنى الخاص بالاشتراك وفيه نظر لان وقوع الاسم الاعم على الاخص بالاشتراك لا ينافي وقوعه عليه بحسب العموم واذا اعتبرنا الامكان الاخص فالاعتبارات خمسة لا اربعة كما ذكره الشيخ لان الشيء اما ضرورى الوجود بحسب الذات او ضرورى العدم بحسب الذات او لا ضرورتهما والاول الواجب ، والثاني الممتنع والثالث إما ان يشتمل على ضرورة ما اولاً ، والاول إما ان يكون ضرورى الوجود او ضرورى العدم وهذا القسم هو الذى تركه الشيخ وحينئذ لا تكون القسمة حاصرة فان قلت لا تسلم ان هذا القسم متروك في القسمة فان قوله « موجود له ضرورة ما » أعم من أن يكون له ضرورة الوجود او ضرورة العدم و قال الامام الاقسام بحسب الامكان الخاص ثلثة الواجب والممتنع والممكن لكن هذا الممكن أحد قسميه فان الممكن الخاص إما ان يشتمل على ضرورة او لا ضرورة فيه أصلاً وحينئذ لا ينحصر الاقسام في الاربعة اجاب الشارح بانه ان جازطى القسمين ضرورى الوجود وضرورى العدم تحت الوجود له ضرورة ما فينبغى أن يطوى الواجب والممتنع تحت الضرورى مطلقاً وحينئذ يكون القسمة مثلثة كما يقال اما ضرورى بحسب الذات او ضرورى لا يحسب الذات ، او لا ضرورى ، فان قلت هذا التقدير هو جمع القسمين في قوله موجود له ضرورة ما ممتنع لان القسم الموجود يستحيل أن يعم ضرورى العدم فنقول : التركيب يحتمل وجهين أحدهما أن قوله ضرورة ما جملة وقعت صفة لموجود وعلى هذا يستحيل أن يتناول ضرورى العدم ، وثانيهما أن ضرورة ما يرتفع بموجود ويكون معناه وثابت له ضرورة ما ولا خفاء في ان الذى له ضرورة ما يتناول ضرورى الوجود و ضرورى العدم : و كان الشارح قال ظاهر التركيب لا يحتمل ضرورى العدم ولو فرضنا بحيث يتناولهما فالمناسب ثلثت القسمة واللازم اما تثليثهما أو تخميسهما واما التربيع فلا وجه له

(١) قوله « هذا معنى رابع » من زعم أن الممكن ما لا ضرورة فيه أصلاً اعتبره بالقياس الى استقبال لاشتمال الاشياء في الماضى والحال على ضرورة وجودها أو عدمها بخلافها في الزمان المستقبل



لكون ما نسب إلى الماضي والحال من الأمور الممكنة إما موجوداً وإما معدوماً فيكون إنمّا ساقها من حاقّ الوسط إلى أحد الطرفين ضرورةً ما ، والباقي على الإمكان الصرف لا يكون إلا ما ينسب إلى الاستقبال من الممكنات التي لا يعرف حالها أ تكون موجودة إذا حان وقتها أم لا تكون ، وينبغي أن يكون هذا الممكن ممكناً بالمعنى الأخصّ مع تقييده بالاستقبال لأنّ الأولين ربما يقعان على ما يتعيّن أحد طرفيه أيضاً كالكسوف فلا يكون ممكناً صرفاً .

قوله :

☆ (ومن يشترط في هذا أن يكون معدوماً في الحال فيشترط ما لا ينبغي ، وذلك لأنّه يحسب أنّه إذا جعله موجوداً أخرجه إلى ضرورة الوجود ، ولا يعلم أنّه إذا لم يجعله موجوداً بل فرضه معدوماً فقد أخرجه إلى ضرورة العدم فإن لم يضرّ هذا لم يضرّ ذاك ) ☆

أقول : بعض من اعتبر هذا الإمكان لما تشبهوا أن الإتيان بالوجود إنمّا يكون لضرورة ما والممكن ما لم يوجد بعد اشتراطوا فيه عدمه في الحال حذراً من أن يلحقه ضرورة بحسب وجوده في الحال ، والشيخ ردّ عليهم بأنّ الوجود الحالي إن أخرجه إلى ضرورة وجود فالعدم الحالي أيضاً يخرجّه إلى ضرورة عدم فإن لم يضرّ ضرورة العدم فلا يضرّ ضرورة الوجود ، وحصل من ذلك أنّ الواجب فيه أن لا يلتفت إلى الوجود الحالي ولا إلى عدمه بل يقتصر على اعتبار الاستقبال .

☆ (إشارة) ☆ إلى أصول وشروط في الجبهات .

☆ (وهي هنا أشياء يلزمك أن تراعيها : اعلم أنّ الوجود - الوجوب خ ل - لا يمنع الإمكان ، وكيف والوجود يدخل تحت الإمكان الأوّل ، و الوجود بالضرورة المشروطة يصدق عليه الإمكان التام ، والموجود في الحال لاينا في المعدوم في ثاني الحال فضلاً عما

فإن وجودها وعدمها لم يقع بهد فيه لعدم حضوره ، واشترط بعضهم فيه أن يكون معدوماً في الحال فانه لو كان موجوداً في الحال لكان ضرورياً والممكن ما لا ضرورة فيه أصلاً ورد عليهم بانه لو كان معدوماً في الحال لكان ضرورياً أيضاً فلا يكون ممكناً م



لا يجب وجوده ولا عدمه فإنه ليس إذا كان الشيء متحركاً كما في الحال يستحيل أن لا يتحرك  
في المستقبل فضلاً عن أن يكون غير ضروري أن يتحرك وأن لا يتحرك في كل حال  
في المستقبل) ☆

أقول : المراد على الرواية الأولى <sup>(١)</sup> بيان أن الوجود لا يمانع الإمكان بكل  
واحد من المعاني المذكورة يريد بذلك رفع الشبهة التي مر ذكرها بالكلية وذلك لأن  
الوجود إما أن يعتبر من حيث يقتضيه ضرورة ما ذاتية أو غير ذاتية ، وإما أن يعتبر  
لا من حيث هو كذلك ، فهذه أقسام ثلاثة ، والأول يدخل تحت الإمكان الأول ، والثاني  
يصدق عليه الإمكان الثاني ، والثالث لا ينافي الإمكان الاستقبالي الذي هو أخص  
الإمكانات لطبيعة الإمكان فضلاً عما فوقه ، وذلك لأنه لا ينافي العدم الذي يقابله إذا  
اختلف وقتاهما فكيف ينافي الإمكان الذي هو أقرب من العدم إليه ، وإنما قال يدخل  
تحت الإمكان الأول ، ولم يقل يصدق عليه لأن الواجب إذا تعين وعرف بالوجوب  
الذاتي فلا فائدة في أن يحمل الإمكان عليه وإن كان صادقاً عليه لوقيل ، وإنما يدخل  
مع غيره تحت اسم الإمكان لضرورة داعية إلى ذلك لالقصد من واضعه . وعلى الرواية  
الثانية فالمراد أن الوجوب والإمكان وإن تقابلا بحسب الاعتبارين فلا يتمانعان على  
التوارد على المواد كالوجوب الذاتي مع الإمكان الأول ، والوجوب بالغير مع الإمكان

(١) قوله « المراد على الرواية الأولى » إن الوجود لا ينافي الإمكان لأن الوجود إما بالضرورة  
الذاتية ، أو بالضرورة الغير الذاتية ، أو بالضرورة فإن كان بالضرورة ، فإن كان بالضرورة الذاتية  
وهو الوجوب لا ينافي الإمكان الأول ، وإن كان بالضرورة الغير الذاتية لا ينافي الإمكان الثاني ،  
وإن كان بالضرورة أصلاً فهو لا ينافي الإمكان الاستقبالي لأن الوجود في الحال لا ينافي العدم في  
المستقبل لجواز أن يكون الشيء موجوداً في الحال معدوماً في المستقبل فبالطريق الأولى لا ينافي  
الإمكان الاستقبالي : وإنما قال يدخل تحت الإمكان الأول وما قال يصدق عليه لأن الإمكان الأول  
سلب ضرورة العدم والشيء إذا كان ضروري الوجود فلا فائدة في أن يقال إنه ليس بضروري وإنما  
دخل تحته لضرورة وهي أنه إذا أطلق الممكن في العرف يفهم منه أنه ليس بمتنع وإذا أطلق غير  
الممكن يفهم منه أنه متنع فوضع اسم الإمكان لسلب الامتناع والامتناع ضرورة العدم فهو موضوع  
لسلب ضرورة العدم وما ليس بضروري العدم جائز أن يكون ضروري الوجود وأن لا يكون فدخل  
الواجب تحت الإمكان بهذه الضرورة م



الثاني ، ويكون على هذه الرواية قوله « والموجود في الحال لاينا في المعدوم في ثاني الحال »  
مسئلة أخرى منقطعة عن الأولى .

قوله :

« واعلم أن الدائم غير الضروري فإن الكتابة قد يسلب عن شخص ما دائماً في حال وجوده فضلاً عن حال عدمه وليس ذلك السلب بضروري »  
وهذا بيان أيضاً لما تقدم بمثال جزئي سلبي وكان المورد قبله مثالا جزئياً إيجابياً ، ومعناه ظاهر .

« واعلم أن السالبة الضرورية غير سالبة الضرورية ، <sup>(١)</sup> والسالبة الممكنة غير سالبة الإمكان ، والسالبة الوجودية التي بلا دوام غير سالبة الوجود بلا دوام ، وهذه الأشياء وتفاصيل مفهومات الممكن قد يقل لها التفطن فيكثر بسببها الغلط »  
أقول : القضية الموجبة تسمى رباعية ، وموقع الجهة هو ما يلي الرابطة لأنها بيان نسبتها كما كان موضع أداة السلب أيضاً ما يليها لأنها تقتضي رفعها ، فالسلب والجهة إذا تقارنا لم يخل إما أن يكون الجهة متقدمة على السلب كما في قولنا بالضرورة ليس ، وإما أن تكون متأخرة عنه كما في قولنا ليس بالضرورة ، والأول يقتضي أن يكون القضية سالبة جهتها تلك الجهة ، والثاني يقتضي أن يكون الجهة مرفوعة وجهة القضية هي ما يقابل تلك الجهة ، فالسالبة الضرورية هي التي تلازم الممتنعة ، وسالبة الضرورة إن سلبت الضرورة الإيجابية فهي تلازم الممكنة العامة

(١) قوله « اعلم أن الفرق بين السالبة الضرورية » اعلم أن الفرق بين السالبة الضرورية وسالبة الضرورية أن الأولى سلب تكيف بالضرورة ، والثانية سلب تلك الجهة وهو النقيض فسالبة الضرورة إن سلبت ضرورة إيجابية فهي ملازمة الممكنة العامة السلبية لأن سلب الضرورة الإيجابية نقيض الضرورة الإيجابية ونقيض الضرورة الإيجابية الامكان العام السلبي ، وكذلك البواقي والسالبة الوجودية اللادائمة تلازم موجبيتها لاطلاق السلب والإيجاب معاً فيهما بخلاف اللا ضرورية فإن قيد اللا ضرورية فيها موجبة ممكنة عامة فجاز أن يبقى بالقوة دائماً فلا يصدق موجبة لا ضرورية لأن إيجابها إيجاب بالفعل بل قد ينقسم السالبة اللا ضرورية و موجبيتها و دوام الطرفين فتؤخذ الموجبة اللا ضرورية دوام الإيجاب والسالبة اللا ضرورية دوام السلب فلا يلزم من صدق إحداهما صدق الأخرى لأنه إذا صدقت الموجبة دائماً لم يصدق سالبها اذ هي بالفعل وإذا صدقت السالبة دائماً لم يصدق موجبيتها لكونها بالفعل فلا يراد باقتسام الطرفين الاقتسام في مادة في مادتين . م



السالبة ، وإن سلبت ضرورة سلبية فهي تلازم الممكنة العامة الإيجابية ، وإن سلبتهما معا فهي تلازم الممكنة الخاصة ، والسالبة الممكنة إن كانت عامة اشتملت على الممكنة الخاصة ، والممتنعة وإن كانت خاصة كانت ملوجبتها ملازمة منعكسة . كما يجى ذكره ، وسالبة الإمكان إن سلبت العام فهي التي تلازم الضرورة المقابلة للممكن بذلك الإمكان وإن سلبت الخاص فهي تلازم ما يتردد بين ضرورة الطرفين ، والسالبة الوجودية التي بلا دوام ملازمة منعكسة ملوجبتها ، وسالبة الوجود بلا دوام فهي تلازم ما يتردد بين دوام الطرفين ، وأما إن كان الوجود بلا ضرورة فالسالبة الوجودية لا تلازم موجبتها بل يقتسمان دوام الطرفين الخالي عن الضرورة ، وسالبة الوجود الإيجابي يلازم ما يتردد بين ضرورة الإيجاب ودوام السلب ، وسالبة الوجود السلبي تلازم ما يتردد بين ضرورة السلب ودوام الإيجاب .

☆ (إشارة) ☆ إلى تحقيق الكلية الموجبة في الجهات <sup>(١)</sup>

☆ (إعلم أننا إذا قلنا كل - ج - ب - فلسنا نعنى به أن كلية - ج - أو الجيم الكلى هو - ب - ؛ بل نعنى به أن كل واحد واحد مما يوصف بج كان موصوفاً بج في الفرض الذهني أو في الوجود ، وكان موصوفاً بذلك دائماً أو غير دائم ، بل كيف اتفق) ☆

أقول: تحقيق القضايا هو تلخيص ما يفهم من أجزاءها ، وهو ينقسم إلى ما يتعلق بالموضوع ، وإلى ما يتعلق بالمحمول ، وقد ذكر الشيخ من القسم الأول ست أحكام ، اثنان سلبيان ، وأربعة إيجابيات ، فالسليبيان هما أننا لانعنى بقولنا كل - ج - كلية - ج - ولا الجيم الكلى أى لا الكلى المنطقي فإن الكلية هي العموم ، ولا الجيم الكلى أى الكلى العقلي ، وإنما لم يذكر الكلى الطبيعي لأنه يكون تارة موضوعاً في بعض القضايا كالمهمات . و أخرى جزء موضوع كما في المخصوصات والمحصورات . وبيان ذلك أن موضوع القضية اما الطبيعية من حيث هي ، أو الطبيعية باعتبار الخصوص ، أو الطبيعية باعتبار العموم ، و الأول - موضوع المهمات ، والثاني موضوع المخصوصات ، والثالث لكلى العقلي وموضوع المحصورات . وفيه نظر

(١) قوله «إشارة إلى تحقيق الكلية الموجبة في الجهات» لما كان الجهة كيفية نسبة المحمول إلى الموضوع أراد أن يحقق الموضوع والمحمول حتى يتحقق كيفية النسبة بينهما فإذا قلنا كل - ج - لانعنى به كلية - ج - أى الكلى المنطقي فإن الكلية هي العموم ، ولا الجيم الكلى أى الكلى العقلي ، وإنما لم يذكر الكلى الطبيعي لأنه يكون تارة موضوعاً في بعض القضايا كالمهمات . و أخرى جزء موضوع كما في المخصوصات والمحصورات . وبيان ذلك أن موضوع القضية اما الطبيعية من حيث هي ، أو الطبيعية باعتبار الخصوص ، أو الطبيعية باعتبار العموم ، و الأول - موضوع المهمات ، والثاني موضوع المخصوصات ، والثالث لكلى العقلي وموضوع المحصورات . وفيه نظر



وإنما لم يذكر الكلّي الطبيعيّ لأنّه قد يكون موضوعاً و ذلك في المهمّلات ، وقد يكون جزءاً من الموضوع و ذلك في المخصوصات والمحصورات ، وبيانه أنّه إذا أُخذ مع لاحق شخصيّ مخصّص كما في قولنا هذا الإنسان كان موضوعاً لمخصوصة ، وإن أُخذ مع لاحق يقتضي عمومه و وقوعه على الكثرة فلا يخلو إمّا أن ينظر إلى تلك الطبيعة من حيث تقع على الكثرة ، أو ينظر إلى الكثرة من حيث أنّ تلك الطبيعة مقولة عليها ، والأوّل هو الكلّي العقليّ ، والثاني إن كان حاصراً لجميع ماهي مقولة عليها أي يكون المراد كلّ واحدٍ واحدٍ ممّا يقال عليه - ج - أو يوصف بهج كان كليّاً موجّباً ، وإلاّ فجزئياً موجّباً ، والفاضل الشارح فهم من الكليّة معني الكلّ فأورد الفرق بين الكلّ والكلّي بما قيل من أنّ الكلّ متقومٌ بالأجزاء غير محمول عليها ، والكلّي متقومٌ للجزئيات محمول عليها ، وأنّ الأجزاء محصورة والجزئيات بخلافها ، وغير ذلك ممّا هو المذكور في مواضعه ، وأورد أيضاً الفرق بين الكلّ وكلّ واحد بأنّ كلّ واحد من العشرة ليس بعشرة ، والكلّ عشرة ، ولفظة من في المثال يفيد التبويض ، وفي قولنا كلّ واحد من - ج - يفيد التبيين فهذا المثال يشتمل على مغالطة بحسب اشتراك الإسم ، و

أما أولاً فلان كليّه - ج - يمتنع أن يكون كليّاً منطقياً لان الكلّي المنطقي هو مفهوم الكلّي من غير اشارة الى مادة من المواد واما الكليّة المقيدة بهج فهو الكلّي العقليّ . و أما ثانياً فلان قوله « و إنما لم يذكر الكلّي الطبيعيّ » إنّما يصح لو احتمله العبارة و ليس كذلك فان المقصود تحقيق مفهوم الكلّي ، وحمل الكلّي على الكلّي الطبيعيّ ممّا لا يخطر ببال أحد . والحق ما فهم الامام من أن المراد الكلّي المجموعيّ . و أما اشتغال مثاله على مغالطة فلان المراد الفرق بين مجموع الجزئيات و كل واحد منها ، و الكلّ في قولنا الكل عشرة ليس مجموع الجزئيات بل مجموع الاجزاء وما ذهب اليه الفارابيّ مخالف للعرف فانه إذا اطلق الاسود في العرف لا يفهم منه إلاّ ما هو أسود بالفعل . واما أنّه مخالف للتحقيق فلان النطفة يصح أن يكون إنساناً ولا يدخل في الحكم على الانسان وفيه مغالطة بحسب اشتراك الاسم فانه لو أراد الامكان العام فقد ظهر بطلانه لصدق قولنا لا شيء من النطفة بانسان بالضرورة ، ولو أراد به الامكان الاستعدادي فهو ليس بوارد على الفارابي لان مراده الامكان العام ، و الحكم بب ليس على الموصوفات بهج الموجودة في الخارج فقط أو المفروضة فقط بل على وجه يعمها . وهذا شرح لا يطابق المتن لانه أخذ الاتصاف بهج بحيث يعم الفرض الذهني والموجود الخارجي على ما صرح به قوله كل موصوف بهج في الفرض الذهني أو الوجود الخارجي ، واما أخذ الافراد بحيث يتناول الموجودات المحققة والمقدرة فذلك شيء آخر لا تعلق للمتن به . م



المثال الصحيح أن يقال مثلاً كل واحد من الناس شخص واحد وليس كل الناس شخصاً واحداً ، وأما الأحكام الإيجابية فأولها أنا نعى بكل - ج - كل ما يقال له - ج - ويوصف بج لاما هو طبيعة - ج - نفسها كما في المهملات ، وذلك لأن لفظ كل لا يضاف إليها هناك ، وثانيها أنا نعى بج كل واحدة مما يوصف بج بالفعل بالقوة ، وخالف الحكيم الفاضل أبو نصر الفارابي في ذلك ، فإنه ذهب إلى أن المراد به هو كل ما يصح أن يوصف به سواء كان موصوفاً بالفعل أو لم يكن إلا بالقوة ، وهو مخالف للعرف والتحقيق فإن الشيء الذي يصح أن يكون إنساناً كالنطفة لا يقال له إنسان ، وثالثها أنا نعى به الموصوفات بج بالفعل على وجه يعم المفروض الذهني والموجود الخارجي فلا يشترط فيه التخصيص بأحدهما فإننا نحكم على كل واحد من الصنفين أحكاماً إيجابية ، وخالف جماعة من المنطقيين في ذلك ذهبوا إلى أن المراد به ما يوجد منها في الخارج فقط على ما سيأتي ذكره ، ورابعها أنا نعى به الموصوفات بج سواء يوصف به دائماً أو غير دائم بل أعم منهما ، وهذا الإطلاق الذي يتناول الدوام واللا دوام هو جهة وصف الموضوع بالنسبة إلى الذات التي أشرنا إليها في صدر النهج . فهذه أحكام الموضوع ، وأما الأحكام المتعلقة بالمحمول فمنها ما يختلف الموجهات بحسبه . قوله :

❖ ( وذلك الشيء موصوف بأنه - ب - من غير زيادة أنه موصوف به في وقت كذا وحال كذا أو دائماً فإن جميع هذا أخص من كونه موصوفاً به مطلقاً فهذا هو المفهوم من قولنا كل - ج - ب - من غير زيادة جهة من الجهات ، وبهذا المفهوم يسمى مطلقاً عاماً مع حصره ) ❖ (١)

(١) قوله «مع حصره» أي مع الإيجاب الكلي إشارة إلى ما سبق من بطلان قول من زعم أن كل حكم كلي ضروري ، ونبه بقوله «فإن زدنا شيئاً آخر فقد وجهناه» على ما يقابل الإطلاق ، والتوجيه بحسب الاعتبار لانه دال على أن الموجهة إنما هي المطلقة مع زيادة فالتقابل بينهما بحسب اعتبار اشتمالها على الزيادة والا فحيث وجدت الموجهة وجدت المطلقة ، وفيما بين من المقابلة بين الضروري والدائم تعريض بأن الدوام في الكليات لا يفارق الضرورة فانه قال بل يجب أن يوجد ما ليس بضروري في البعض لامحالة ويسلب عن البعض لامحالة وذلك زيادة تأكيد لعدم إمكان كون الكلي الدائم غير ضروري لاسيما بلفظة بل فانها للاضراب عن الاول . م



أقول : مع حصره يشير إلى مفهوم الإطلاق العام مع الإيجاب الكلي وهو ظاهر .  
قوله :

☆ ( فَإِنْ زِدْنَا شَيْئًا آخَرَ فَقَدْ وَجَّهْنَاهُ ) ☆

يريد التنبيه على ما يقابل الإطلاق ، والتوجيه بحسب الاعتبار .  
قوله :

☆ ( وتلك الزيادة مثل أن نقول بالضرورة كل - ج - ب - حتى يكون كأننا قد قلنا  
كل واحد واحد مما يوصف بج دائما أو غير دائم ) ☆

أقول : وهذا حال الموضوع وكرر هذا الشرط الذي يخالف شرط الضرورة تنبيهاً  
على الفرق بين الجهة التي لوصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته ، والجهة التي للمحمول  
بالنسبة إلى الموضوع .  
قوله :

☆ ( فَإِنَّهُ مَادَامَ مَوْجُودَ الذَّاتِ فَهُوَ - ب - بالضرورة ) ☆  
فهذا بيان جهة القضية .

قوله :

☆ ( وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلًا - ج - فَإِنَّا لَمْ نَشْتَرِطْ أَنَّهُ بِالضَّرُورَةِ - ب - مَادَامَ مَوْصُوفًا بِأَنَّهُ  
- ج - بل أعم من ذلك ) ☆

يريد أن الحكم الضروري إنما يكون بحسب ذات الموضوع لا بحسب وصفه  
فإننا إذا قلنا الكاتب بالضرورة إنسان عني أنَّهُ مَادَامَ مَوْجُودَ الذَّاتِ إِنْسَانٌ حَالُ كَوْنِهِ  
كَاتِبًا وَحَالُ كَوْنِهِ غَيْرُ كَاتِبٍ .

قوله :

☆ ( ومثله أن نقول كل - ج - ب - دائما حتى يكون كأننا قلنا كل واحد  
واحد من - ج - على البيان الذي ذكرناه يوجد له - ب - دائما مادام موجود الذات  
من غير ضرورة ، وأمَّا أَنَّهُ هَلْ يَصْدُقُ هَذَا الْحَمْلُ الْمَوْجِبُ الْكُلِّيُّ فِي كُلِّ حَالٍ ، أَوْ  
يَكُونُ دَائِمَ الْكَذِبِ أَيْ إِنَّهُ هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ مَوْجُودًا دَائِمًا فِي



كل واحد أو مسلوباً دائماً عن كل واحد أولاً يمكن هذا بل يجب أن يوجد ما ليس بضروري في البعض لا محالة و بسلب من البعض لا محالة فأمر ليس على المنطقي أن يقضى فيه بشيء) ☆

يريد بيان أن الدائم غير الضروري ، وهو ظاهر . وفيه تعريض بأن الدوام في الكليات لا يفارق الضرورة .

قوله :

☆ ( وليس من شرط القضية في أن ينظر فيها المنطقي أن تكون صادقة أيضاً فقد ينظر فيما لا يكون إلا كاذباً ) ☆

يريد أن المنطقي إذا طلب فحوى الكلام و لم يلتفت إلى حال المادة استوى الصادق و الكاذب عنده فلا الصدق نافع في استكشاف الفحوى ولا الكذب ضار .

قوله :

☆ ( ومثل أن يقول كل واحد مما يقال له - ج - على البيان المذكور فإنه يقال له - ب - لا مادام موجود الذات <sup>(١)</sup> بل وقتاً بعينه كالكسوف ، أو بغير عينه كالتنفس للإنسان ، أو حال كونه مقولاً له - ج - وهو مما لا يدوم مثل قولنا كل متحرك متغير . وهذه أصناف الوجوديات ) ☆

(١) قوله « ومثل أن نقول كل واحد مما يقال له - ج - على البيان المذكور فإنه يقال له - ب - لا مادام موجود الذات » لما حقق الضرورية والدائمة الذاتيتين شرع في بيان الوجودية اللادائمة وهي التي يحكم فيها بـ ب في وقت ماداماً ولها أصناف فالقضية التي يحكم فيها بـ ب في وقت معين لا دائماً مطلقة وقتية لادائمة ، والتي يحكم فيها بـ ب في وقت غير معين لا دائماً مطلقة منتشرة لادائمة ، والتي يحكم فيها بـ ب مادام - ج - لادائمة وصفية لادائمة مشتركة بين العرفية الخاصة والمشروطة الخاصة ، والشيخ لم يفرق بينهما . وكل واحدة من هذه الأصناف تشمل الضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام . قول الشارح أي ما يكون الحكم فيه دائماً غير مطابق للمتن لا شترأكه بين الدوام والضرورة . اللهم إلا أن يعتبر أقل ما في الباب . فان قلت : قد سبق أن الوجودية اللادائمة يتناول الضروريات الأربع التي منها الضرورة بشرط المحمول فلم لم بعدها من أقسامها ههنا . أجاب بأنه إنما لم يذكر الضرورة بشرط المحمول ههنا لأنها داخلة فيما ذكره من الوجوديات فان الموصوف بـ ب في وقت معين أو غيره إما أن يكون كذلك بالضرورة الوقتية ، أولاً يكون فان لم يكن بالضرورة الوقتية يكون ضرورياً له بشرط المحمول . وفيه نظر لان هذا قسم من الضروري بشرط المحمول ولو كفى هذا القدر في عدم الذكر فالأقسام الثلاثة داخل بعضها في بعض بل كلها داخل في الضرورة بشرط المحمول . م



أقول : البيان المذكور بيان حال الموضوع قوله «أحوال كونه مقولا له ج وهو ممّا لا يدوم» إشارة إلى ما يكون الحكم فيه دائما مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه ، و غير دائم مادام الذات ، و فرق بين الضروري بحسب الوصف ، و بين الدائم بحسب الوصف ، و الفاضل الشارح سمى الأول مشروطا ، و الثاني عرفيا ، و سمى المتناول منهما الضرورة أو الدوام بحسب الذات عامّا ، و غير المتناول لهما خاصّا ، ولم يفصل أحكامها بحسب تفصيل الضرورة و الدوام الذاتيين ، و في تفصيل ذلك كلام لا يمكن إيراد هيهنا ، و الشيخ لا يعتبر الفرق بينهما في أكثر المواضع ، ولم يذكر المشروط بالمحمول هيهنا لأنّ الموصوف بب وقتا بعينه أو بغير عينه يمكن أن يكون كذلك بالضرورة ، و يمكن أن يكون كذلك لا بالضرورة ، و الثاني هو المشروط بالمحمول فإذن هو داخل فيما ذكره ، و هذا الوجودي هو الوجودي اللادائم .

قوله :

☆ (ومثل أن يقول كل واحد ممّا يقال له - ج - على البيان المذكور فإنّه يمكن أن يوصف بالإمكان العام أو الخاص أو الأخص ، وعلى طريقة قوم<sup>(١)</sup> فإنّ لقولنا كل - ج - ب - بالوجود وغيره وجه آخر وهو أن معناه كل - ج - ممّا في الحال أوفى الماضي فقد وصف بأنّه - ب - وقت وجوده) ☆

هؤلاء القوم يجعلون الموضوع في القضايا الفعلية كل ما هو - ج - بالفعل ممّا

(١) قوله «وعلى طريقة قوم» هؤلاء لما سمعوا أن القضايا مطلقة و ممكنة و ضرورية أرادوا أن يفرقوا بينها بعد إن اعتقدوا أن الحكم في القضايا على الموجودات الخارجية فقالوا : المطلقة ما يشمل الوجود الماضي أو الحال فلزمهم أن يخصصوا الممكنة بالاستقبال و ذلك لأنهم فهموا من الإطلاق الفعل بالقياس إلى وجود ذات الموضوع وما بالفعل وهو الوجود إما في الماضي أوفى الحال ، و أما في الاستقبال فليس بالفعل بل القوة ، و لزمهم أيضا أن يعرفوا الضرورية بما يشمل جميع الأزمنة لأنها مغايرة للمطلقة و الممكنة فلا يختص بزمان الماضي والحال لانه الإطلاق ، ولا بزمان الحال ، والاستقبال فانه أبعد ، ولا بواحد منها فانه يلزم أن يكون مرتبة الضرورية أقل فلزمهم أن يحكموا بشمول الضرورية لجميع الأزمنة . وإلى هذا أشار بقوله «وحيث أن يكون قولنا كل - ج - ب - بضرورة هو ما يشمل جميع الأزمنة الخ» و فساد هذا المذهب من وجوه كثيرة



هو في الحال أو في الماضي فلا يكون ما هو عند العقل - ج - أو ما سيكون - ج - في المستقبل ممّا يمكن أن يكون - ج - داخل فيه و هذا هو المذهب الذي ذكرناه في أحوال الموضوع ، ثمّ إنّه إذا حكموا عليه بأنّه - ب - مطلقاً فقد أرادوا أنّه موصوف بب في وقت وجوده ذلك ، وهذا هو مذهب سخيّف قد ذكر فساد المعلوم الأوّل ، وذلك لأنّ ما يوجد - ج - وقتاً ما هو بعض ما هو - ج - لا كلّ ، ولوجوه أخرى من الفساد يتبيّن في أبواب القياسات ويطول شرحها .

قوله :

\*(وحيث يكون قولنا كلّ - ج - ب - بالضرورة هو ما يشتمل على الأزمنة الثلاثة ، وإذا قلنا كلّ - ج - ب - مثلاً بالإمكان الأخصّ فمعناه كلّ - ج - في أيّ وقت من المستقبل يفرض فيصحّ أن يكون - ب - وأن لا يكون) \*

هذا مذهب آخر تابع نشأ من المذهب الأوّل ، وهو القول بأنّ كلّ - ج - ب - بالضرورة هو ما يشتمل على الأزمنة الثلاثة ، وبالإمكان ما يختصّ بالمستقبل ، ويلزم منه كون الجهة متعلّقة بسور القضية لا بانتساب المحمول إلى الموضوع في طبيعتهما كما ذكرناه ، وذلك لأنّنا لو فرضنا وقتاً لا يكون فيه سوى الإنسان حيوان موجود صحّ أن يقال كلّ حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بفرض بالإطلاق ، وقبل ذلك يصحّ أن يقال ذلك بالإمكان فيكون الإطلاق والإمكان لكلية الحكم لا لكون الإنسان بالنسبة إلى الحيوان كذلك .

ذكر منها وجهان : أحدهما أن هذه التفسير يخرج الكلية عن أن يكون كلية فإن كلّ - ج - موجود في الخارج في وقت ما بل في سائر الاوقات بعض - ج - ، وثانيهما أنه يلزم تعلق الجهة بالسور لا بانتساب طبيعة المحمول إلى طبيعة الموضوع على ما هو الواجب وذلك أننا لو فرضنا زماناً لا يكون فيه حيوان سوى الإنسان فيصدق حينئذ كل حيوان إنسان بالإطلاق ولا شيء من الحيوان بفرض بالإطلاق ، وقبل ذلك يصدق أن بالإمكان فالإطلاق والإمكان لكلية الحكم لا لطبيعة الإنسان بالقياس إلى طبيعة الحيوان - وهناك نظر وهو أن الجهة بحسب السور على ما فهمه المتأخرون من كلام الشيخ إما كيفية نسبة المحمول إلى كل واحد مما ، أو كيفية نسبه إلى الكل من حيث هو كل على اختلاف الفهمين ، ومن البين أنه لا يلزم من ذلك المذهب أن تكون الجهة كذلك لجواز أن يكون كيفية نسبة المحمول إلى كل واحد مما في الماضي والحال على سبيل البديل ، وتحقيق البحث إنما هو في شرح المطالع ٢٠



قوله :

☆ ( و نحن لا نبالي أن نراعى هذا الإعتبار أيضا و إن كان الأول هو المناسب ) ☆  
يريد لا نبالي أن نبين لوازم هذا الإعتبار إذا فرض صادقاً و إن كان الأول هو  
المناسب للإستعمال في العلوم والمحاورات و هو الذي يجب أن يعتبر بحسب طبائع  
الأُمور .

☆ ( إشارة ) ☆ إلى تحقيق الكلية السالبة في الجهات .

☆ ( أنت تعلم على اعتبار ما سلف لك أن الواجب في الكلية السالبة المطلقة  
الإطلاق العام الذي يقتضيه هذا الضرب من الإطلاق أن يكون السلب يتناول كل واحدٍ  
واحدٍ من الموصوفات بالموضوع الوصف المذكور تناولاً غير مبين الوقت والحال حتى  
يكون كأنك تقول كل واحدٍ واحدٍ ممّا هو - ج - ينفي عنه - ب - من غير بيان  
وقت النفي وحاله ) ☆

أقول : يشير إلى أن المطلقة إذا كانت سالبة <sup>(١)</sup> فهي على قياسها إذا كانت موجبة  
أي أنها تقتضى سلب المحمول عن جميع الآحاد الموصوفة بالموضوع من غير توقيت ولا  
تقييد ولا مقابلهما بل على وجه أعمّ منها جميعاً ، وقد عدل بالعبارة عنها إلى ما يشبه  
العدول فقال : كأنه يقول كل واحدٍ واحدٍ ممّا هو - ج - ينفي عنه - ب - من غير بيان  
وقت النفي وحاله . وذلك لغرض سنذكره .

قوله :

☆ ( لكنّ اللغات التي نعرفها قد خلت في عاداتها عن استعمال النفي الكلي على

(١) قوله « يشير إلى أن المطلقة الكلية إذا كانت سالبة » السالبة المطلقة الكلية هي التي  
يسلب المحمول عن كل واحد من غير بيان وقت وحال على قياس الموجهة ، ولما كان لا شيء من - ج -  
ب - إنما يفهم منه في العرف السلب الوصفي عدل عن هذه العبارة في تمثيل السالبة المطلقة إلى  
ما يشبه الموجب المعدول أعني قوانا كل - ج - ينفي عنه - ب - وإنما أشبه المعدول لأنه يوهم  
أن هناك إثبات نفي - ب - لكل - ج - لكنه في التحقيق سلب فإن ينفي يشتمل على ضمير إنما يقدر  
بعد ينفي فيكون السلب داخل على الربط لأن ذلك الضمير هو الذي ربط الباء على كل - ج - ، و أيضاً  
ذلك المثال في قوة قولنا كل - ج - لا يوجد له - ب - فكما أنه سلب لنقدم حرف السلب على الرابطة  
فكذلك ذلك . والحاصل أن للسالبة المطلقة صيغتين : أحدهما لا شيء من - ج - ب - ، وثانيهما  
كل - ج - ليس هو - ب - ، والصيغة الأولى بعد السلب الوصفي في العرف و قوله و ذلك لأنه



هذه الصورة واستعملت للحصر السالب الكلى لفظا يدل على زيادة معنى على ما يقتضيه هذا الضرب من الإطلاق فيقولون بالعربية لاشيء من - ج - ب - ويكون مقتضى ذلك عندهم أنه لاشيء مما هو - ج - يوصف البتة بأنه - ب - مادام موصوفاً بأنه - ج - وهو سلب عن كل واحد واحد من الموصوفات بج مادامت موضوعه له إلا أن لا يوضع له ، وكذلك ما يقال في فصيح لغة الفرس هیچ - ج - ب - نیست ، و هذا الإستعمال يشتمل الضروريّ وضرباً واحداً من ضروب الإطلاق الذى شرطه في الموضوع )\*

أقول : أراد به أن المفهوم من صيغة السلب الكلى مع الإطلاق في المتعارف من لغتى العرب والعجم هو سلب المحمول عن جميع آحاد الموضوع في جميع أوقات كونها موضوعاً بما وضع معه على وجه يعم الدائم واللا دائم والضروري واللا ضروري بحسب الذات ، وهو أعم من الضروريّ المشروط بالوصف لأن الدائم أعم من الضروريّ وذلك لأنه لا يصح أن يقال لاشيء من الإنسان بنائم وإن كان الحكم صادقاً على جميع الأشخاص وذلك لكونه غير صادق عليهم في جميع أوقات كونهم إنساناً وكذلك في لغة الفرس .

قوله :

( وهذا قد غلط كثيراً من الناس أيضاً في جانب الكلى الموجب )\*  
أى ظنّ بعض الناس أن الموجبة المطلقة يفهم منها أيضاً إيجاب المحمول على جميع الآحاد في جميع أوقات الوصف ، وليس ما ظنوه محققاً ، أنه يصح أن يقال كل إنسان

لا يصح أن يقال في العرف لاشيء من الإنسان بنائم لكذب السلب الوصفى و ان صدق السلب عن جميع الأشخاص كما أن قول الشيخ فانه يصح أن يقال أى عند أهل العرف كل إنسان نائم تعليل لكون مفهوم الموجبة ليس هو الإيجاب الذهني ، والصيغة الثانية لاتفيد السلب الوصفى بل إطلاق السلب لأنها مساوية في الصورة لقولنا كل - ج - ب - هو ليس بب وهو لا يفيد اشتراط الوصف لمكان الإيجاب وإليه إشارة بقوله «أولى الالفاظ به هو ما يساوى قولنا كل - ج - يكون ليس ب أو يسلب عنه » أى يكون يسلب عنه فانه موجبة معدولة لتقدم الرابطة على السلب ، وليس المراد بالمساواة هنا المساواة في العموم لأن السلب أعم من الإيجاب المعدول بل المساواة في الصورة حيث وضع فيهما كل واحد لاشيء فان لفظة كل للعموم ، وان سلب عنه المحمول أفاد السلب الكلى وان أثبت له أفاد الإيجاب الكلى على ما صرح به في الشفاء . م



نائم ، وعلى المنطقي أن يبحث عن كل واحد من الاعتبارين بانفراده أى الإطلاق العام والدوام بحسب الوصف بالمطلق العرفي منسوبا إلى العرف لأن العرف يقتضيه في السلب. والإسم على السالب حقيقة، وعلى الموجب مجاز لكونه مشابها للسالب وهو ما يسميه الشارح عرفيا عاما .

قوله :

☆ ( لكن السلب الكلى المطلق بالإطلاق العام أولى الألفاظ به هو ما يساوى قولنا كل - ج - يكون ليس - ب - أو يسلب عنه - ب - من غير بيان وقت وحال، ولكن السالب الوجودى وهو المطلق الخاص ما يساوى قولنا كل - ج - ينفى عنه - ب - نفيا غير ضرورى ودائم ) ☆

أقول : هذا الكلام يوهم أنه يريد رد السلب إلى العدول ، ولو كان كذلك لكان له وجه وهو أن صيغة الموجبة لما كانت دالة على الإطلاق العام ولم يكن صيغة السالبة كذلك فاحتالوا للسالبة بأن جعلوها معدولة حتى ارتدت إلى الموجبة ودلت على الإطلاق مقارنا لمعنى السلب ، لكن الشيخ لا يريد به العدول على ما صرح به في الشفاء بل يريد به تقديم السلب على الربط مع تقديم السور والموضوع عليه كما في قولنا مثلا كل إنسان ليس يوجد نائما ، ولذلك قال هو ما يساوى قولنا ولم يقل هو قولنا .

قوله :

☆ ( وأما في الضرورة فلا بعد بين الجهتين <sup>(١)</sup> ، والفرق بينهما أن كل - ج -

(١) قوله « وأما في الضرورة فلا بعد بين الجهتين » قد حصل مما مر أننا إذا أطلقنا السالبة الكلية وقلنا لاشئ من - ج - ب - يفهم دوام سلب المحمول بدوام وصف الموضوع ، وإذا قلنا كل - ج - ليس - ب - لا يفهم منه الاطلاق السلب من غير زيادة فهذا ان الاطلاق بينهما بعد في المفهوم وهما غير متلازمين و أما في الضرورة فلا بعد بين الجهتين أى بين جهة الضرورة إذا كانت كيفية لسلب المحمول عن كل واحد فى قولنا بالضرورة كل - ج - ليس - ب - وبين جهة الضرورة إذا كانت كيفية لعموم السلب فى قولنا بالضرورة لاشئ من - ج - ب - وذلك لان المفهوم من كل واحد منهما دوام السلب بل ضرورته وهما متلازمان وان كان بينهما اختلاف فى المعنى فان قولنا بالضرورة كل - ج - ليس - ب - يفيد ضرورة سلب - ب - عن كل واحد صريحا وقولنا لاشئ من - ج - ب - لا يفيد ذلك صريحا بل من المصرح فيه أنه ليس شئ من - ج - ب - وهو رفع الإيجاب الجزمى لكن



فبا لضرورة ليس - ب - يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد ، وقولنا بالضرورة لاشئ من - ج - ب - يجعل الضرورة لكون السلب عامًا ولحصره و لا يتعرض لواحد واحد إلا بالقوة فيكون مع اختلاف المعنى ليس بينهما افتراق في اللزوم بل حيث صح أحدهما صح الآخر ، وعلى هذا القياس فاقض في الإمكان \*  
 أى لا بعد بين تقديم الموضوع على الجهة والسلب وبين تأخيرهما في الدلالة وإن كان بينهما فرق بحسب الاعتبار ، وذلك لأن الأول يقتضى أن المحمول مسلوب بالضرورة عن واحد واحد من الموضوع ، والثاني يقتضى أن المحمول مسلوب عن آحاد الموضوع بأسرها سلبا ضروريا ، والأول يقتضى تعلق ضرورة السلب بكل واحد مفروض بالفعل ويتضمن ضرورة السلب الكلى بالقوة لأن الحكم على كل واحد يفرض يقتضى الحكم الكلى ، والثاني يقتضى تعلق ضرورة السلب بالكل بالفعل و يتعلق بكل واحد يفرض تعلقا بالقوة لاشتمال الحكم الكلى على أى واحد يفرض .  
 فالحاصل أن الأصل تساوى دلالتيهما في جميع المواضع لولا مخالفة العرف في الصيغة المذكورة . والفاضل الشارح قال : السلب المطلق يوهم الدوام بخلاف الموجب فهذا الفرق إنما ظهر في المطلقة ولم يظهر في الضرورية إذا الضروري لا تعقل إلا مع الدوام . أقول : لو كان ذلك كذلك لكانت الممكنة كالمطلقة إذ هي معقولة لامع الدوام وليست

رفع الإيجاب الجزئى يلزم السلب الكلى فالضرورة هي هنا لكون السلب عاما و لحصره فان شيئا من - ج - ب يصدق بثبوت - ب - بفرد ما من افراد - ج - فاذا دخل عليه حرف السلب أفاد العموم لان النكرة فى سياق النفي يفيد العموم ولا يعرض فيه لكل واحد إلا بالقوة وعلى هذا القياس الممكنات اذا يفهم من شئ منها الدوام كان التقييد بالامكان صارفا عن مفهوم الاطلاق و هما متلازمان مع افتراقهما فى المعنى كما فى الضرورتين . هذا كلام الشيخ على ما يقتضيه النظر الصائب . و أما ما قاله الشارح فبيانته موقوف على تقديم مقدمة هي أن الموضوع الطبيعى للجهة أن يقرن بالرابطة لانها كيفية ارتباط المحمول بالموضوع فاذا قرنت بالسور فقد ازيلت عن موضعها الطبيعى فلم يكن جهة الربط بل جهة التعميم والتخصيص حتى اذا قلنا بالضرورة كل - ج - ب - أولا شئ من - ج - ب - يكون معناه ضرورة اجتماع افراد الموضوع فى ثبوت المحمول أو سلبه ولا خفاء فى انه متى صدق ضرورة اجتماع الافراد فى ثبوت أو سلب صدق اجتماع الافراد فى ضرورة الثبوت أو السلب وبالعكس فهذان متلازمان . اذا تحقق هذا التصوير فنقول : المراد أنه لا بعد بين ضرورة الحمل فى قولنا كل - ج - بالضرورة ليس - ب - و ضرورة السور فى قولنا بالضرورة لاشئ من - ج - ب - وان كان بينهما



كذلك بل هي ملحقه بالضرورة فظهر أن الفارق هو العرف لا غير ، والحق أن الاختلاف الذي ذهب إليه ليس بمؤثر في المعنى زيادة تأثير .

☆ (إشارة) ☆ إلى تحقيق الجزئيتين في الجهات .

☆ (وأنت تعرف حال الجزئيتين من الكليتين ، وتقيسهما عليهما) ☆

وذلك ظاهر .

قوله :

☆ (فقولنا بعض - ج - ب - يصدق و لو كان ذلك البعض موصوفاً بب في وقت لاغير وكذلك تعلم أن كل بعض إذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل بعض وإذا صدق الإيجاب المطلق في كل بعض صدق في كل واحد ، ومن هذا يعلم أنه ليس من شرط الإيجاب عموم كل عدد في كل وقت) ☆

أقول : يريد أن يزيد الوهم المذكور في الإيجاب أعني أن الحكم الكلي يقتضي الدوام بحسب الوصف واستدل على ذلك بأن الحكم على البعض لا يوهم ذلك بالإتفاق ، والأبعض متساوية في هذا الباب فإذا كان الحكم على كل بعض ويجب أن يكون غير مقتض للدوام المذكور و يكون مع ذلك كلياً فالشرط في أن يكون الحكم كلياً هو عموم العدد لاشمول الأوقات .

قوله :

☆ (وكذلك في جانب السلب ، واعلم أنه ليس إذا صدق بعض - ج - ب - بالضرورة

افتراق في المعنى فإن الأول معناه أن المحمول مسلوب بالضرورة عن كل واحد من الموضوع وهو اجتماع الافراد في ضرورة سلب المحمول ، والثاني معناه ضرورة سلب المحمول عن آحاد الموضوع على سبيل الجمع أي ضرورة اجتماع الآحاد في سلب المحمول ففي الأول تعلق الضرورة بكل واحد وهو يستلزم ضرورة السلب عن الكل أي كل واحد معاً ، والثاني بالعكس . هذا كلامه وفيه نظر لأن الكلام أولاً في مفهوم المطلقة وهذا البحث في الفرق بين جهتي الحمل والسور أجنبى عنه لا يناسبه أصلاً ، ولو كان المراد ذلك فلا بعداً أيضاً بين الاطلاقين لأنه متى تحقق اجتماع الافراد في اطلاق المحمول تحقق إمكان اطلاق الاجتماع في المحمول وبالعكس ، ولا يقتضي في الامكان على هذا القياس لأنه لا يلزم من صدق اجتماع الافراد في إمكان المحمول صدق إمكان اجتماع الافراد في المحمول فإن كل إنسان يمكن أن يشبعه هذا الرغيف ولا يمكن اجتماع أفراد الانسان على إشباع الرغيف . قال الامام مقصود الشيخ أن لا بعد بين جهة الضرورة في الإيجاب وهو قولنا كل - ج - يكون ليس - ب - و بين جهة الضرورة في السلب وهو قولنا لا شيء - من - ج - ب - بخلاف الاطلاق لما تقدم من أن السالبة المطلقة توهم الدوام دون



يجب أن يمنع ذلك صدق قولنا بعض - ج - ب - بالإطلاق الغير ضرورى أو بالإمكان ولا بالعكس فإنك تقول بعض الأجسام بالضرورة متحرك أى مادام ذات ذلك البعض موجوداً ، أو بعضها متحرك بوجود غير ضرورى وبعضها بالإمكان غير ضرورى) ☆  
أقول : يريد أن يوضح صحة اعتبار الإطلاق العام فى السلب فإن من غلب على وهمه ما يقتضيه العرف ربما ظن أن ذلك الاعتبار ليس بصحيح ، والدليل على صحته هو ما ذكره فى الإيجاب بعينه وباقى الفصل ظاهر . ويوجد فى بعض النسخ ههنا زيادة وهى فصل آخر هو هذا .

☆ ( تنبيه على مواضع خلاف ووافق من اعتبارى الجهة<sup>(١)</sup> والحمل . اعلم أن إطلاق الجهة يفارق إطلاق الحمل فى المعنى وفى المزوم فإنه قد يصدق أحدهما دون الآخر هذا إذا كان فى وقت قد يتفق أن لا يكون فيه إنسان أسود صدق فيه كل إنسان أبيض بحكم الجهة دون حكم الحمل ، وكذلك إمكان الجهة أيضاً فإنه إذا فرض فى وقت من الأوقات مثلاً أن لا لون إلا البياض أو غيره من التى لانهاية لها صدق حينئذ بالإطلاق أن كل لون هو بياض أو شىء آخر بإطلاق الجهة وقبله كان ممكناً ولا يصدق هـ . إذا الإمكان إذا قرن بالمحمول فإنه ليس بالإمكان الخاص كل لون بياضاً بل ههنا ألوان بالضرورة لا يكون بياضاً ، وكذلك إذا فرضنا زماناً ليس فيه من الحيوانات إلا إنسان صدق بحسب إطلاق الجهة أن كل حيوان إنسان وقبله بالإمكان ولم يصح بالإمكان إذا جعل للمحمول . وعلى هذا القياس فاقض فى الإمكان ) ☆

الموجبة وهذا الفرق لا يتأتى فى الضرورة لان الضرورة لا يعقل منفكة عن الدوام ، وإيهام الدوام حيث يعقل الانفكاك عن الدوام ، واعتراض الشارح عليه بأن الامكان يعقل منفكاً عن الدوام فيجب أن يكون سالبة موهما للدوام فيكون الامكان ملحقاً بالإطلاق لا بالضرورة ، وقد ذكر الشيخ بخلافه وهو خطأ نشأ من إيهام المكس فان الامام لم يقل انه كلما تعقل اللادوام يوهم السلب الدوام بل قال كلما يوهم السلب الدوام تعقل الانفكاك فالسلب الضرورى لو أوهم الدوام لكان بحيث لو تعقل انفكاكه عن الدوام و ليس كذلك نعم يرد على الامام أنه لو كان المراد عدم البعد بين ضرورة الإيجاب وضرورة السلب لم يصح قوله « فيكون مع اختلاف المعنى ليس بينهما افتراق فى اللزوم » ألا تلازم بين ضرورة الإيجاب والسلب . م

(١) قوله « تنبيه على مواضع خلاف ووافق من اعتبارى الجهة » على ما فسر به الشارح تخصيص الإطلاق بالافراد الخارجية الموجودة إما فى الماضى أو فى الحال والامكان بالافراد الخارجية



ويكتب في آخر الفصل أن هذه الزيادة كانت ملحقة بالأصل بخط الشيخ أبي على - رحمه الله - والمراد في هذا الفصل من اعتبار الجهة هو أن يجعل الموضوع كل ما هو ج - مثلاً بالفعل ممّا في الحال أو الماضي على ما يستعمل في المذهب السخيف المذكور والمذهب النابع منه كما مرّ، ومن اعتبار الحمل أن يجعل الموضوع أعمّ من ذلك وهو كل ما هو ج - في الوجود أو عند العقل على ما يقتضيه التحقيق ولا شك أن بين المذهبين اختلافاً ظاهراً في المعنى والإعتبار أمّا في الدلالة و اللزوم فقد يتفقان وقد يختلفان أمّا مواضع الاتفاق فكما في بعض الأحكام الجزئية من المحصورات وأمّا مواضع الاختلاف فقد أورد لبيانها في هذا الفصل أمثلة : الأول وهو أن يقال في وقت لا يوجد فيه إنسان أسود كل إنسان أبيض مطلقاً فيصدق بالإعتبار الأول لأن كل إنسان موجود في تلك الحال أبيض ولا يصدق بالإعتبار الثاني لأن بعض إنسان في العقل أد في الوجود في وقت آخر ليس بأبيض دائماً، وهكذا الحال في المثال الثاني وهو قولنا كل لون بياض إلا أن مادة المثال الأول ممكنة ومادة هذا المثال ضرورية فإن سلب الأبيض عن بعض الناس ممكن وسلب البياض عن بعض الألوان كالسواد ضروري ولذلك جعل الثاني مثالا لاختلاف دلالتى الممكن أى خارجية الموضوع وحقيقة الموضوع بالإعتبارين فإنه قبل الوقت المفروض يصدق قولنا يمكن أن يكون كل ما هو لون بياضاً أى في ذلك الوقت من المستقبل ولا يمكن قولنا بالإمكان الخاص كل ما هو لون في العقل بياض لأن بعض الألوان كالسواد يمتنع أن يكون بياضاً، والمثال الثالث وهو قولنا

الموجودة في زمان الاستقبال ، والضرورة بالأفراد الخارجية الموجودة في سائر الأزمنة وذلك هو المذهب السخيف واعتبار الحمل أخذ الضرورة والإمكان والإطلاق بالقياس إلى جميع الأفراد الخارجية والعقلية الموجودة في سائر الأزمنة على ما بوجه التحقيق فيكون بين الاعتبارين مواضع وفاق وخلاف . أما الوفاق فكما في بعض المواد وأما الخلاف فهو أن المطلقة بحسب الجهة تفارق المطلقة بحسب الحمل في المعنى واللزوم . أما المعنى فقد تبين ، وأما اللزوم فلأنه قد يصدق الأولى بدون الثاني فإذا فرض انحصار جميع أفراد الإنسان في الأبيض صدق بحسب الجهة كل إنسان أبيض بالإطلاق ولا يصدق بحسب الحمل لأن الحكم فيها على الموجودات الخارجية والعقلية والإنسان وإن انحصرت أفرادها بالخارجية الموجودة في الحال في الأبيض إلا أنه وبما لا يكون أفرادها الموجودة في الماضي والاستقبال أو أفرادها العقلية كذلك والممكنة بحسب الجهة بخلاف الممكنة بحسب الحمل أما في المفهوم فظاهر مما سبق وأما بحسب الصدق فلأنه ربما يصدق الممكنة بحسب الجهة ولا يصدق بحسب الحمل كما إذا فرض انحصار اللون في البياض في زمان فقبل ذلك الزمان يصدق



كل حيوان إنسان كالمثال الثاني بعينه . و أمّا الضروريّ فبيّن أمره أيضاً من هذين المثالين لأنّه في ذلك الوقت يصدق قولنا كلّ حيوان موجود في الحال فهو إنسان بالضرورة من حيث الحمل فإنّ الحيوان الموجود في ذلك الوقت يكون في كلّ الأوقات إنساناً ولا يصدق قولنا كلّ حيوان بحسب العقل - أو بحسب السور ضرورياً أي في سائر خل - أو في سائر الأزمنة فهو إنسان إلا إذا جعل الفرض المذكور شاملاً لجميع الأزمنة وأظنّ أنّ هذا الفصل إنّما حذف من أكثر النسخ لقلّة فائدته ولذلك أيضاً لم الفاضل يورده الشارح ونرجع إلى الكتاب .

☆ (إشارة) ☆ إلى تلازم ذوات الجهة .<sup>(١)</sup>

☆ (اعلم أنّ قولنا بالضرورة يكون في قوّة قولنا لا يمكن أن لا يكون بالإمكان العامّ الذي هو في قوّة قولنا ممتنع أن لا يكون ، و قولنا بالضرورة لا يكون في قوّة قولنا ليس يمكن أن يكون بالإمكان العامّ الذي هو في قوّة قولنا ممتنع أن يكون وهذه و مقابلاتها في كلّ طبقة متلازمة يقوم بعضها مقام البعض ، و أمّا الممكن الخاصّ والأخصّ فإنّهما لاملازمات متساوية لهما من بابي الضرورة بل لهما لوازم من ذوات الجهة أعمّ منهما ، و لا ينعكس عليهما إذ ليس كلّ لازم مساوياً فإنّ قولنا

بحسب الجهة كل لون بياض بالإمكان ، ولا يصدق بحسب الحمل لصدق نقيضه وهو قولنا ليس بعض اللون بياضاً بالضرورة كأفراد السواد ، وهكذا الحكم في المثال الثالث وإنّما أورد في المثالين الأخيرين مادة الضرورة ، وفي المثال الأول مادة الامكان لأن الفرض من إيرادهما الفرق بين الممكنتين و هو لا يحصل بمادة الامكان فانه كما يصدق بحسب الجهة كل إنسان أبيض بحسب الامكان كذلك يصدق بحسب الحمل بخلاف مادة الضرورة واما افتراق الاعتبارين في الضرورة بحسب الصدق فقد أشار إليه الشارح لصدق قولنا في المثال المذكور كل حيوان موجود في الحال فهو إنسان بالضرورة من حيث الحمل دون السور وهو سهو لأن الوجود في الحال إن كان قيداً للموضوع فهو لا يبدل على الفرق لأن القضية الصادقة بحسب الحمل مغايرة للقضية الغير الصادقة بحسب السور في الموضوع وإن لم يكن قيداً للموضوع لم يصدق تلك القضية بحسب الحمل لأن اعتبار الحمل على ما صرح به هو أخذ الموضوع أعمّ وكان الشيخ إنّما لم يذكر الفرق في الضرورة بحسب الصدق لتعذره فانه متى كان المحمول ضرورياً بالجميع الأفراد الخارجية والعقلية يكون ضرورياً بالجميع الأفراد الخارجية وبيان عدم الانعكاس متمذراً لانه لا يحصل الا باثبات أن الأفراد العقلية تفارق الخارجية في ضرورة الحكم . م

(١) قوله « إشارة إلى تلازم ذوات الجهة » المراد بذوات الجهة موادها لأن الجهة لفظة



بالضرورة يكون يلزمه أنه ممكن أن يكون بالإمكان العام و لا ينعكس عليه فإنه ليس إذا كان ممكناً أن يكون وجب أن يكون بالضرورة يكون ، بل ربما كان ممكناً أيضاً أن لا يكون ، و قولنا بالضرورة لا يكون يلزمه أنه ممكن أن لا يكون بالإمكان العام أيضاً من غير انعكاس أيضاً لمثل ذلك ، ثم اعلم أن قولنا إنه ممكن أن يكون الخاص أو الأخص إنما يلزمه ممكن أن لا يكون من بابيه و يساويه ، و أما من غير بابيه فلا يلزمه ما يساويه بل ما هو أعم منه مثل ممكن أن يكون العام و ممكن أن لا يكون العام ، وليس بواجب أن يكون وليس بواجب أن لا يكون ، و ليس بممتنع أن يكون وليس بممتنع أن لا يكون ، و بالجملة ليس بضروري أن يكون وأن لا يكون) ☆  
أقول : الموجّهات منها ما يتلازم ، و منها ما يلزم غيرها من غير عكس ، فمن المتلازمات طبقات : ثلث الوجوب و الإمتناع والإمكان الخاص ، و طبقات ثلاث يقابل هذه الطبقات

طبقة الوجوب : بالضرورة يكون ، لا يمكن أن لا يكون ، يمتنع أن لا يكون .  
وما يقابله : ليس بالضرورة يكون ، يمكن أن لا يكون ، لا يمتنع أن لا يكون .  
طبقة الإمتناع : بالضرورة لا يكون ، لا يمكن أن يكون ، يمتنع أن يكون .  
وما يقابله : ليس بالضرورة أن لا يكون ، يمكن أن يكون ، لا يمتنع أن يكون .  
طبقة الإمكان الخاص : يمكن أن يكون ، يمكن أن لا يكون .  
وما يقابله : لا يمكن أن يكون ، لا يمكن أن لا يكون .

والإمكان في طبقتي الوجوب و الإمتناع بالمعنى العام ، و في الباقية بالمعنى

دالة عليها ويحتمل أن يقال المراد بها القضايا لأنها ذوات الجهة فالضروري أن يكون في قوة أن يساوى لا يمكن أن يكون ، وكذلك يساوى الممتنع أن لا يكون . وهذه طبقة الوجوب وهي متلازمة متساوية وكذلك مقابلاتها متلازمة متساوية لان نقايض الامور المتساوية متساوية ، وعلى هذا طبقة الامتناع و نقايضها والى تساويها أشار بقوله يقوم بعضها مقام البعض ، والامكان العام المعتبر في هذه الطبقات لا يجوز أن يكون عبارة عن سلب الامتناع والا لكان ما لا يمكن أن لا يكون معناه ما ليس ليس بممتنع ان لا يكون وهو ممتنع أن لا يكون فلا يكون ما لا يمكن أن لا يكون لازماً آخر أبل المراد به ما يلزم سلب الامتناع على ما مر وليس للامكان الخاص والاخص لوازم ينعكس عليها من بابي الضرورة بل لوازم اعم منها كاللا واجب أن يكون واللامتنع أن يكون و باقى الفصل غير خفى ٢



الخاص ، والضابط أن الواقعة في كل طبقة متلازمة ، و كذلك الواقعة في مقابلتها ، ومقابلة كل طبقة يلزم كل واحدة من الطبقتين الأخيرتين من غير عكس ، وباقي الكتاب غني عن الشرح .  
 ☆ (وهم وتنبيه) ☆

☆ (والسؤال الذي يهول به قوم وهو أن الواجب إن كان ممكناً أن يكون و الممكن أن يكون يمكن أن لا يكون فالواجب إذن ممكن أن لا يكون ، وإن كان الواجب لم يكن ممكناً أن يكون وماليس بممكن أن يكون فهو ممتنع أن يكون فالواجب ممتنع أن يكون . ليس بذلك المشكل الهائل كله ، فإن الواجب ممكن بالمعنى العام ولا يلزم ذلك الممكن أن ينعكس إلى ممكن أن لا يكون ، و ليس بممكن بالمعنى الخاص ، ولا يلزم قولنا ليس بممكن بذلك المعنى أن يكون ممتنعاً لأن ماليس بممكن بذلك المعنى هو ما هو ضروري إيجاباً أو سلباً ، وهؤلاء مع تنبيههم لهذا الشك وتوقعهم أن يأتيهم حله يعودون فيغلطون فكل ما صح لهم في شيء أنه ليس بممكن أو فرضوه كذلك حسبوا أنه يلزمه أنه بالضرورة ليس ، وبنوا على ذلك وتمادوا في الغلط لأنهم لم يتذكروا أنه ليس يجب فيما ليس بممكن بالمعنى الخاص والأخص أنه بالضرورة ليس بل ربما كان بالضرورة أيس ، وكذلك قد يغلطون كثيراً ويظنون أنه إذا فرض أنه ليس بالضروري أن يكون يلزم أنه ممكن حقيقي ينعكس إلى ممكن أن لا يكون وليس كذلك . وقد علمت ذلك مما هديناك سبيله) ☆ .

أقول : السؤال الذي ذكره مما استعظمه قوم من المنطقيين وهو مغالطة باشتراك الإسم ، وقد تخطبوا باستعمال أحد الممكنتين أعنى الخاص و العام مقام الآخر في مواضع كثيرة فلذلك الشيخ بالغ في إيضاح الحال فيه ، وبيان خبطهم بما في دونه كفاية وذلك ظاهر . ونختم الكلام في هذا النهج بإحصاء الموجهات التي تحصلت فيه وهي اثنتان وعشرون : المطلقة العامة ، والضرورية المطلقة ، والمشرطة بالذات اللادائمة ، والضرورية الذاتية الشاملة لهما ، والمشرطة بشرط الموضوع على الوجه العام ، وعلى الوجه الخاص ، والمشرطة بالمحمول ، والتي بحسب وقت معين ، و



التي بحسب وقت غير معين ، والدائمة المحتملة للضرورة ، والدائمة للاضروية ، و المطلقة الخاصة أعنى الوجودية باعتبار اللاضروية ، و باعتبار اللادوام ، و الممكنة العامة ، والخاصة ، والتي هي أخص منهما ، والإستقبالية ، والمطلقة بحسب السور والضرورية بحسبه ، و الممكنة بحسبه ، والمطلقة العرفية على الوجه العام ، و على الوجه الخاص .

☆ ( النهج الخامس ) ☆ في تناقض القضايا و عكسها .

☆ ( كلام كلي في التناقض : اعلم أن التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة يقتضى لذاتها أن يكون أحدهما بعينه أو بغير عينه صادقاً والأخرى كاذباً حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما وإن لم يتعين في بعض الممكنات عند جمهور القوم ) ☆

إختلاف القضيتين قد يكون لاختلاف أجزائهما ، <sup>(١)</sup> وقد يكون لاختلاف الحكم فيهما إما بالإيجاب والسلب ، وإما بالكلية والجزئية ، وإما بالجهة ، وإما بشيء آخر من سائر الواحق ، والإختلاف الحقيقي منها هو الذي بالإيجاب والسلب فإن النفي والإثبات هما اللذان لذاتيهما لا يجتمعان ولا يرتفعان وسائر الإختلافات راجعة إليه لأنها إنما تكون اختلافاً من حيث لا يكون الحكم في أحدهما إما على ما يكون في الأخرى ، أو بما يكون فيها ، أو على الوجه الذي يكون فيها وإلا فلا اختلاف أصلاً ، والإختلاف بالإيجاب والسلب أيضاً قد يقع على وجه لا يقتضى اقتسام الصدق والكذب وقد يقع على وجه يقتضيه ، والأول كما في قولنا هذا حيوان هذا ليس بأسود فإنهما لا يقتسمانها بل ربما يصدقان معاً وربما يكذبان معاً ، والثاني قد يقع على وجه يقتضيه أمر غير نفس الإختلاف وذاته ، وقد يقع على وجه يقتضيه الإختلاف نفسه ، والأول

(١) قوله « إختلاف القضيتين قد يكون لاختلاف أجزائهما » الإختلاف الحقيقي منها أى من الإختلافات المذكورة هو الإختلاف بالإيجاب والسلب فانهما هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان وأما سائر الإختلافات فراجعة إليه لان إختلاف القضيتين إما لاختلاف الموضوع أو لاختلاف المحمول أو لاختلاف جهة الحمل و أياً ما كان فهو راجع إلى الإختلاف بالإيجاب والسلب فان إختلاف الموضوع راجع إلى أن احدى القضيتين مشتملة عليه والقضية الأخرى ليست بمشتملة عليه فالإختلاف بينهما بحسب اشتمالهما على الموضوع وسلبه وهو الإختلاف بالإيجاب والسلب . م



كما في قولنا هذا إنسان هذا ليس بناطق فإنَّهما إنَّما اقتسما الصدق والكذب لتساوى الإنسان و الناطق في الدلالة للنفس الاختلاف ، و الثاني كما في قولنا هذا زيد هذا ليس بزيد فإنَّهما اقتسماه لذات هذا الاختلاف لشيء آخر فالتناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضى لذاتها أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، والصدق والكذب قديتعيَّنان<sup>(١)</sup> كما في مادتي الوجوب والإمتناع ، وقد لا يتعيَّنان كما في مادة الممكنة ولا سيَّما الإستقبالي فإنَّ الواقع في الماضي والحال قد يتعيَّن طرف وقوعه وجوداً كان أو عدمه فيكون الصادق والكاذب بحسب المطابقة وعدمها متعيَّنين وإن كان بالقياس إلينا لجهلنا به غير متعيَّنين ، وأمَّا الإستقبالي ففي عدم تعيَّن أحد طرفيه نظر أهو كذلك في نفس الأمر بالقياس إلينا ، وجمهور القوم يظنون أنه كذلك في نفس الأمر والتحقيق يأباه لاستناد الحوادث في أنفسها إلى علل تجب بها وتمتنع دونها وانتهاء تلك العلل إلى علَّة أولى يجب لذاتها كما بيَّس في العلم الإلهي فلا التعيَّن من شرط التناقض ولا عدمه بل من شرطه الإقسام كيف كان ولذلك قال الشيخ « بعينه أو بغير عينه » ثم أكَّده بقوله « حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما » فأشار بقوله « وإن لم يتعيَّن في بعض الممكنات عند جمهور القوم » إلى ما ذكرناه من رأيهم فيه .

قوله :

«(وإنما يكون التقابل في السلب والإيجاب إذا كان السالب فيهما - منهما خل - يسلب المطلوب كما أوجب فإنَّه إذا أوجب شيء و كان لا يصدق فإنَّ معنى أنَّه لا يصدق هو أنَّ الأمر

(١) قوله « والصدق والكذب قد يتعيَّنان » قد سمعت أن المواد ثلاث ففي مادة الضرورة صدق الايجابات متعين وكذلك السلب ايضاً متعين وفي الامتناع بالعكس ، وأمَّا في الامكان فبالنظر الى الحال والماضي يتعين صدقه وكذبه بحسب الامر نفسه لانه إن ثبت الموضوع كان الايجاب متعين الصدق والسلب متعين الكذب والا فبالعكس وأمَّا بالقياس إلينا فربما لا يتعين الصدق والكذب عند الجهل ، و بالنظر الى الاستقبال فالجمهور على أنه يتعين أحد طرفيه في نفس الامر كما هو القياس ، و التحقيق يأباه لان كل حادث إنما يحصل إذا اوصلت سلسلة الاستعدادات إليه و تم علته فهو في زمان الاستقبال إن وجد علته التامة تعين صدق الايجاب و الاتعين صدق السلب فأحدهما في نفس الامر متعين لكنه ليس بمعلوم لنا وايضاً الصدق والكذب كيفية ثابتة للقول فاذا قلنا زيد يكتب



ليس كما أوجب ، وبالعكس إذا سلب شيء فلم يصدق فمعناه أن مخالفة الإيجاب كاذبة ولكنه قد يتفق أن يقع الإحراف عن مراعاة التناقض لوقوع الإحراف عن مراعاة التقابل ، ومراعاة التقابل أن تراعى في كل واحدة من القضيتين ما تراعيه في الأخرى حتى يكون أجزاء القضية في كل واحدة منهما هي التي في الأخرى حتى يكون معنى المحمول والموضوع وما يشبههما والشرط والإضافة والكل والجزء والقوة والفعل والمكان والزمان)☆

أقول : يريد أن يبين الجهة المذكورة في حد التناقض التي لذاتها تقتضي اقتسام الصدق والكذب وهي تقابل السلب والإيجاب ، وحده في المخصوصات ومع شرط آخر في المحصورات فيبين أو لا معنى للتقابل ، وثانياً أن الصدق والكذب كيف يتعلقان بالمقابلين ، ثم يبين أن الإحراف عن التقابل يقتضي الإحراف عن التناقض ، ثم شرع في بيان شرائط التقابل ويبين أنها بالإجمال شيء واحد ، وهو أن يراعى في كل واحدة من القضيتين ما يراعى في الأخرى حتى يكون أجزاء القضيتين متحدة ، وبالتفصيل شرائط كثيرة ، منها الثمانية المشهورة ، إثنان منها الإتحاد في الموضوع والمحمول أو فيما يشبههما يعنى المقدم والتالي ، وستة هي الإتحاد في الشروط الستة المذكورة في آخر النهج الثالث ، وهي الإتحاد في الشرط ، وفي الإضافة ، وفي الجزء والكل ، وفي القوة والفعل ، وفي المكان والزمان .

قوله :

☆ (وغير ذلك مما عددناه غير مختلف) ☆

ولا يكتب فاما أن يكون الصادق حاصلًا في واحد منهما فذلك الواحد يكون في نفسه موصوفًا بالصدق فالصادق في نفسه متعين ، وإما أن لا يكون الصادق حاصلًا في واحد منهما كان كل منهما خالياً عن الصدق والكذب وإنه محال . لا يقال تعين الإيجاب والسلب موقوف على وجود العلة التامة أو عدمها وهي غير موجودة بعد فلا تعين في زمان الاستقبال ، وأيضاً تعين أحدهما في زمان الاستقبال موقوف على حضور زمان الاستقبال وهو بعد ليس بحاضر فلا يتعين أحدهما بحسب الأمر نفسه ولا بحسب علمنا لانا نقول اللازم من ذلك أن أحد الطرفين ليس بمتعين في الحال ولا ينافي تعيينه في زمان الاستقبال فالقول المطابق له يكون صادقاً ومالاً بطابقه كاذباً وكيفما كانت فالتناقض لم يتوقف على تعيين الصدق والكذب بل مناطه اقتسام الصدق والكذب بعينه أو بغير عينه بحيث لا يخرجان عنهما وهو تأكيد لاقتسام الصدق والكذب فانهما إن صدقا خرج الكذب عنهما وإن كذبا خرج الصدق عنهما . م



يريد به السور والجهة والإرتباط كالألفصال والإتصال ونحوها فإن الإختلاف في كل واحد منها يقتضى الإحراف عن التقابل . قال الفاضل الشارح إن هذه الستة ترجع إلى اتحاد الموضوع و المحمول فإن الإختلاف في الشرط كما في قولنا الأسود جامع للبصر أى مع السواد وليس بجامع أى لامع السواد ، وفي الجزء والكل كقولنا الزنجى أسود أى في بشرته وليس بأسود أى في سنه راجع إلى الإختلاف في الموضوع ، والإختلاف في الإضافة كما في قولنا زيد أب أى لعمره وليس بأب أى لبكر ، وفي القوة والفعل كما في قولنا السيف قاطع أى بالقوة وليس بقاطع أى بالفعل ، وفي المكان كما في قولنا زيد جالس أى في الدار وليس بجالس أى في السوق ، وفي الزمان كما في قولنا زيد موجود أى الآن وليس بموجود أى وقتاً آخر أراجع إلى المحمول . وأقول : إنها قد تقع بحيث تتعلق بالمفردات <sup>(١)</sup> وحينئذ تتعلق إما بالموضوع وحده أو بالمحمول وحده كما ذكر إلا أن المفردات التي تختلف باختلاف هذه الأمور تصلح لأن توضع وتصلح لأن تحمل فتخصيص البعض بأحد هما دون الآخر مما لا وجه له ، وقد تقع بحيث تتعلق بالحكم نفسه من غير تخصيص بأحد جزئيه مثلاً إذا قلنا الشمس تجفف الثوب الندي أى إن لم يكن الهواء بارداً شديداً ولا تجففه أى إن كان بارداً لم يكن عدم برودة الهواء جزءاً من الشمس التي هو الموضوع ولا من قولنا تجفف الثوب الندي الذي هو المحمول بل كان شرطاً في وجود الحكم وعدمه . فإن قيل الشمس مع برودة الهواء هي غير الشمس مع عدم البرودة ، أوقيل تجفف الثوب مع البرودة غيره مع عدمها حتى يصير الشرط جزءاً من أحدهما . كان تعسفاً ، و بالجملة كان غير ما تمثل به من

(١) قوله « و أقول إنها قد تقع بحيث تتعلق بالمفردات » لاشك أن تلك الأمور كما يصح اعتبارها للموضوع كذلك يصح اعتبارها للمحمول و أقله عند عكس القضية فلا وجه لتخصيص بعضها بالموضوع وبعضها بالمحمول ، وأيضا يمكن أن يتعلق بالحكم نفسه كقولنا الشمس تجفف عند عدم البرودة ولا يجفف عند البرودة . فان قيل لا نسلم أن هذا الاعتبار يتعلق بالحكم بل إما بالموضوع و إما بالمحمول . والجواب أن تعليقه بأحدهما لا بالحكم نفسه مشتمل على تعسف عظيم لانه إذا تأمل هذا الاعتبار علم أنه راجع إلى نفس الحكم و أيضا فكما أمكن تعليق هذا الاعتبار بأحد الطرفين فلاشك في إمكان تعليقه بالحكم وتعليقه بالحكم مغاير لتعليقه بالطرفين وبهذا القدر يحصل المطلوب إذا المطلوب وجود اعتبار يتعلق بنفس الحكم ، وإليه أشار بقوله « والحاصل أن اعتبار هذه الأمور



الأُسود مع السواد ولا مع السواد فإن هذين الشرطين يتعلّقان بالأُسود وحده ، و كذلك إذا قلنا السقمونيا مسهل أي ببلادنا وليس بمسهل أي ببلاد الترك لم يكن الكون بتلك البلاد جزءاً من السقمونيا ولا من المسهل بل يختلف الحكم بحسبهما ، والحاصل أن اعتبار هذه الأمور حيث يتعلّق بالحكم غير اعتبارها من حيث تعلّقها بأجزائه ، والمراد ههنا اعتبار تعلّقها بالحكم حتّى يكون اعتبارها مبيّناً لاعتبار أجزاء القضية .  
قوله :

☆ ( فإن لم يكن القضية شخصية أحتيج أيضاً إلى أن يختلف القضيتان في الكمية أعني في الكليّة والجزئية كما اختلفتا في الكيفيّة يُعنى الإيجاب والسلب وإلاّ أمكن أن لا يقتسما الصدق والكذب بل يكذبان معا مثل الكليتين في مادّة الإمكان مثل قولنا كلّ إنسان كاتب وليس ولا واحد من الناس بكاتب ، أو يصدقان معا مثل الجزئيتين في مادّة الإمكان أيضاً مثل قولنا بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب بل التناقض في المحصورات إنّما يتمّ بعد الشرط المذكور - الشرائط المذكورة خ ل - بأن يكون إحدى القضيتين كليّة والأخرى جزئية ) ☆

أقول : يريد أن يبيّن أن المحصورات المتقابلة مع اختلافها في الكيفيّة ، ومع حصول الشرائط الثمانية فيها لا تتناقض إلاّ مع شرط آخر وهو الإختلاف في الكمية وذلك لأنّ المتفقين فيها قد يصدقان معا كالجزئيتين في مادّة الإمكان ، وقد يكذبان معا كالكليتين فيها أيضاً فذلك الإختلاف بتلك الشرائط وإن كان مقتسماً للصدق والكذب في موادّ آخر كموادّ الوجوب والإمتناع لكنّه لا يقتضي الإقتسام لذاته وإلاّ لكان مقتسماً في جميع المواضع .

قوله :

من حيث ما يتعلّق بالحكم الخ ، و من الشروط الاختلاف في الكمية لجواز اجتماع الكليتين على الكذب والجزئيتين على الصدق في مادة الامكان . فان قلت . الكليتان في مادة الامكان صادقتان لصدق قولنا كلّ إنسان كاتب بالامكان مع صدق قولنا لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان . فنقول البحت ليس عن اختلاف الجهة بل عن اختلاف الكمية فلا اعتبار للجهة هنا فالكليتان كاذبتان أما الاول فلصدق قولنا بعض الانسان كاتب والجهة غير معتبرة في هذا البحث كذا قيل و الاولى بيان كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في مادة يكون المحمول فيها أعم . م

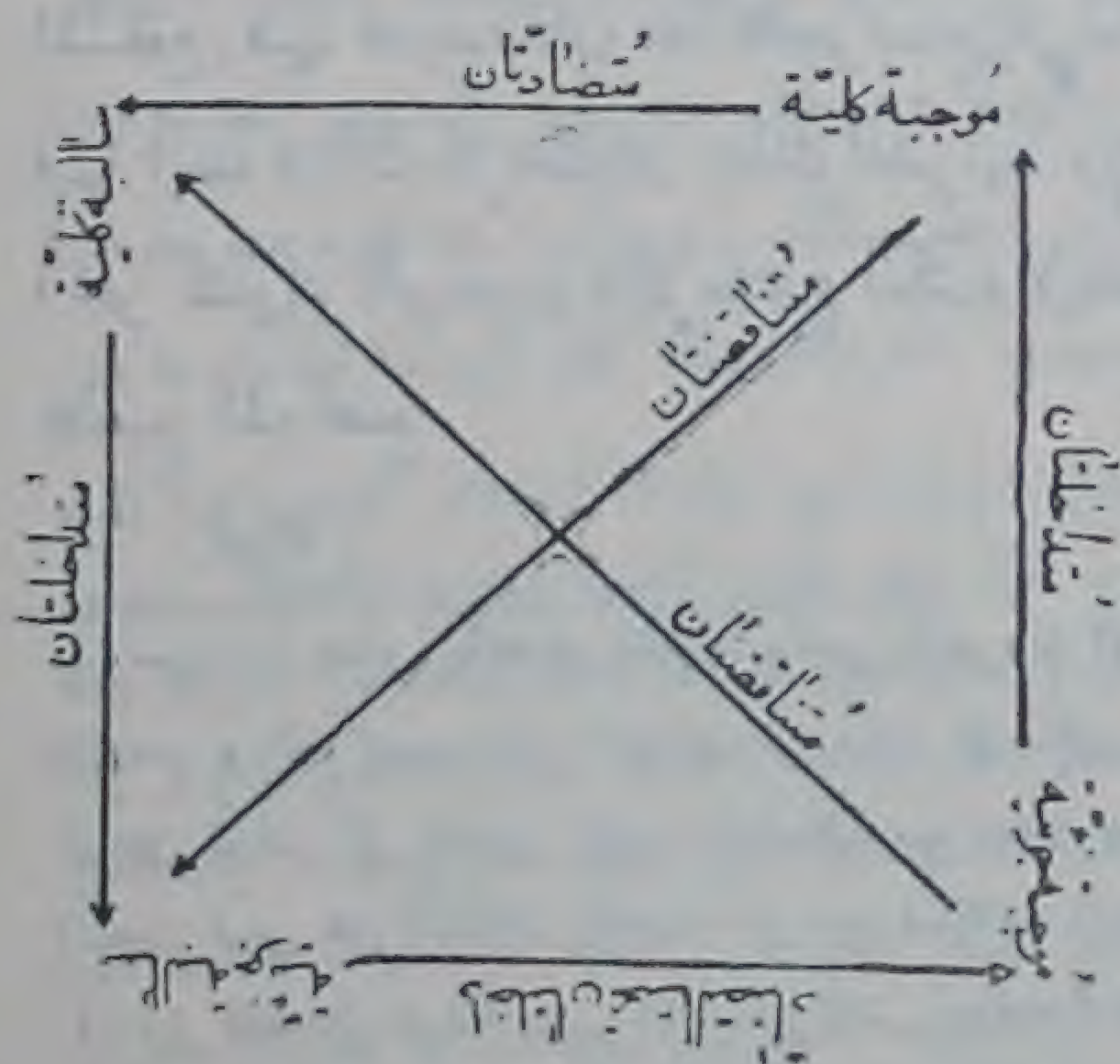


☆ (ثم بعد تلك الشرائط قد يحوج فيما يراعى له جهة إلى شرائط نحقّقها) ☆  
يريد أن ذوات الجهة مفتقرة إلى شرائط آخر تزيد على هذه التسعة على ما نحقّقها .  
قوله :

☆ (فليكن الموجبة أو لا كميّة ولنعتبر في المواد فنقول إذا قلنا كل إنسان حيوان ليس بعض  
الناس بحيوان ، كل إنسان كاتب ليس بعض الناس بكاتب ، كل إنسان حجر ليس  
بعض الناس بحجر . وجدنا إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة ، وإن كان الصادق  
في الواجب غير ما في الآخرين ، وليكن أيضاً السالبة هي الكميّة ولنعتبر كذلك فنقول  
إذا قلنا ليس ولا واحد من الناس بحيوان بعض الناس حيوان ، وليس ولا واحد من الناس  
بحجر بعض الناس حجر ، وليس ولا واحد من الناس بكاتب بعض الناس كاتب ، وجدنا  
الإقسام أيضاً حاصلًا ، واعتبر من نفسك الصادق والكاذب في كل مادة) ☆  
يريد امتحان المحصورات المتناقضة في المواد الثلاثة فأورد أمثلتها ، وكان الصادق  
هو الموجبة في مادة الوجوب ، والسالبة في مادة الإمتناع ، والجزئية في مادة الإمكان ،  
والكاذبة ما يقابلها .

قوله :

☆ (والمناسبات الجارية في مختلفات الكيفية والكمية) ☆



جرت العادة بأن يوضع لها  
لوح هكذا فمختلفتا الكيفية متفقّتا  
الكمية إن كانتا كليتين سميتا  
متضادّتين لجواز اجتماعهما على  
الكذب دون الصدق وهو في مادة  
الإمكان ، وإن كانتا جزئيتين سميتا  
داخلتين تحت التضاد لدخولهما تحت



الكليتين وهما يجوز أن يجتمعا على الصدق دون الكذب كما في تلك المادة بعينها ، ومتفقاً الكيفية مختلفتا الكمية وهما الواقعتان في الطول سميتاً متداخلتين لدخول أحدهما في الآخر ، ومختلفتا هما معا وهما المتناظرتان - المتقاطرتان خ ل - سميتا متناقضتين لامتناع اجتماعهما على الصدق والكذب في شيء من المواد .

❖ (إشارة) إلى التناقض الواقع بين المطلقات وتحقيق نقيض المطلق والوجودي .

❖ (إن الناس قد أفتوا على سبيل التحريف - التجريف خ ل - وقلة التأمل أن

للمطلقة نقيضاً من المطلقات ولم يراعوا فيه إلا الاختلاف في الكمية والكيفية ولم يتأملوا حق التأمل أنه كيف يمكن أن يكون أحوال الشروط الأخرى حتى يقع التقابل فإنه إذا عني بقولنا كل - ج - ب - أن كل واحد من - ج - ب - من غير زيادة كل وقت أي أريد إثبات - ب - لكل عدد - ج - من غير زيادة كون ذلك الحكم في كل واحد من - ج - في كل وقت وإن لم يمنع ذلك لم يجب أن يكون قولنا كل - ج - ب - يناقضه قولنا ليس بعض - ج - ب - فيكذب إذا صدق ذلك ويصدق إذا كذب ذلك بل ولم يجب أن لا يوافق في الصدق ما هو مضاد له أعني السالب الكلي فإن الإيجاب على كل واحد إذا لم يكن بشرط كل وقت جاز أن يصدق معه السلب عن كل واحد أو عن البعض إذا لم يكن في كل وقت) ❖

زعم جمهور المنطقيين أن المطلقات تتناقض إذا تخالفت في الكيف والكم معاً وغفلوا عن شروط يختص بذوات الجهة لاتصير بدونها متناقضة ، والحق أن المطلقات المتخالفة في الكيف والكم عامة كانت أو خاصة قد يجتمع على الصدق بل المتضادة التي هي أشد القضايا امتناعاً عن الجمع على الصدق قد يجتمع أيضاً عليه إذا كانت مطلقة ، وذلك إذا كانت المادة وجودية لادائمة فإن الحكم فيها - عليها خ ل - بإيجاب مطلق و بسلب مطلق يصدق معا في قولنا كل إنسان نائم وبعضهم أو كلهم ليس بنائم .

قوله :

❖ (بل وجب أن يكون نقيض قولنا كل - ج - ب - بالإطلاق الأعم بعض - ج -



دائماً ليس - ب - ونقيض قولنا لاشيء من - ج - ب - الذي بمعنى كل - ج - ينفي عنه - ب - بلا زيادة هو قولنا بعض - ج - دائماً هو - ب - وأنت تعرف الفرق بين هذه الدائمة والضرورية ، ونقيض قولنا بعض ج - ب - بهذا الإطلاق هو قولنا كل - ج - دائماً يسلب عنه - ب - وهو يطابق اللفظ المستعمل في السلب الكلي وهو أنه لاشيء من - ج - ب - بحسب المتعارف المذكور ونقيض قولنا ليس بعض - ج - ب - هو قولنا كل - ج - دائماً هو - ب - ) \*

لما أبطل قولهم حاول تحقيق الحق فيه و بين أن نقيض المطلقة العامة هي الدائمة المخالفة في الكيف التي تعم الضرورية وغيرها <sup>(١)</sup> وذلك لأن الأقسام العقلية للمطقة العامة هي إما دوام إيجاب ضرورياً كان أولم يكن ، وإما دوام سلب ضرورياً كان أولم يكن ، وإما وجود خال عن الدوام ، والمطلقة العامة الإيجابية تشمل على الأول والثالث وتخلي عن الثاني ، والسلبية تشمل على الثاني والثالث وتخلي عن الأول ، فالمقابلة للإيجابية هي الدائمة السلبية ، وللجمعية هي الدائمة الموجبة فإذن المقابلة للمطلقة العامة هي الدائمة المخالفة في الكيف ولا يجوز أن يكون نقيضها ضرورية مخالفة لأنهما تكذبان معاً إن كانت المادة دائمة لاضرورية مخالفة للمطلقة وموافقة للضرورية . أمّا المطلقة فإتما تكذب لأن المادة دائمة مخالفة لها وأما الضرورية فلا تنها لاضرورية والشيخ أورد المحصورات الأربع بالتفصيل وابتدء بالكليتين و بين أن نقيضهما الدائمتان الجزئيتان ، ثم قال : « وأنت تعرف الفرق بين هذه الدائمة والضرورية » يعني تناول الدائمة لها ولغيرها ، وإنما قال ذلك لأن الفرق بينهما في الجزئيات ظاهر ،

(١) قوله « بين أن نقيض المطلقة العامة هي الدائمة المخالفة في الكيف التي تعم الضرورية وغيرها » وذلك لأن الأقسام لما انحصرت في الثلاثة على ما هو ظاهر ، والمطلقة يتناول القسمين كان نقيضها بالضرورة القسم الثالث إذ عند رفعها يتحقق ذلك القسم ، وعند وجودها لم يتحقق و الا لزم تداخل الأقسام المتباينة وإنه محال فنقيض كل - ج - ب - بالإطلاق بعض - ج - ليس - ب - دائماً ونقيض بعض - ج - ب - كل - ج - دائماً يسلب عنه - ب - وهو يطابق اللفظ المستعمل في السلب الكلي أي السالبة العرفية . وفيه نظر لأن الدوام في الدائمة بحسب الذات ، والدوام في العرفية بحسب الوصف فهما ليسا بمطابقين على الإطلاق بل إنما يتطابقان في اعتبار الدوام والاشتغال على الضرورية وذلك لا يوجب المطابقة وهذا ضعيف لجواز أن يكون المراد المطابقة من بعض الوجوه . م



ثم قال « ونقيض قولنا بعض - ج - ب - بهذا الإطلاق هو قولنا كل - ج - دائماً سلب عنه - ب - وهو يطابق اللفظ المستعمل في السلب الكلي وهو أنه لا شيء من - ج - ب - بحسب التعارف المذكور » إلى قوله « كل - ج - دائماً هو - ب - » وفيه نظر . وهو أن السالبة الكلية من الدائمة والمطلقة العرفية إنما تتطابقان في اعتبار الدوام والإشتمال على الضرورة واللا ضرورة ، و تتخالفان في أن الحكم في إحديهما بحسب الذات وفي الأخرى بحسب الوصف فإذن ليستا بمطابقتين على الإطلاق ولو كانتا متطابقتين مطلقاً لكان المطلقة العامة تناقض المطلقة العرفية إذا تخالفتا وليس كذلك على ما يجيء بيانه :

قوله :

☆ (وأما المطلقة التي هي أخص وهي التي خصصناها نحن باسم الوجودية) (١)  
قد ذكرنا أن الوجودي تارة يعتبر فيه اللا ضرورة وتارة يعتبر فيه اللادوام (١)  
والمطلق العام إنما يفضل على الأول بالضرورة الذاتي ، وعلى الثاني بالدائم المحتمل للضرورة فنقيضا هما نقيض المطلق العام مضافاً إلى ما يختلفان فيه - تخليان عنه خ ل - مما هو داخل في المطلق العام أعني نقيض الوجودي اللا ضروري إنما ضروري موافق وإما دائم مخالف ، ونقيض الوجودي اللادائم دائم إما موافق أو مخالف . وأعلم أن الجهات المتباينة إذا وقعت في نقيض قضية ذات جهة واحدة كما وقعت ههنا فالواجب

(١) قوله « قد ذكرنا أن الوجودي تارة يعتبر فيه اللا ضرورة وتارة يعتبر فيه اللادوام » يكون نقيضها إحدى الدائمتين لأن الأقسام لما انحصرت في الثلاثة دوام الإيجاب ، و دوام السلب ، و الوجود الخالي عن الدوام ، والوجودية الدائمة هي القسم الثالث فيكون إحدى القسمين فيكون إحدى القسمين الأخرى أما دوام الإيجاب أو دوام السلب فيكون نقيضها نقيض المطلقة مع ما يفضل المطلقة عليها فان المطلقة الموجبة تفضل على الوجودية الموجبة بأنها تتناول دوام الإيجاب و نقيضها أما أنه تفضل الوجودية فلتناوله الدائمتين فنقيضها نقيض المطلقة مع الفضل عليها وهو دوام السلب ، و كذلك المطلقة السالبة تفضل على الوجودية السالبة بدوام سلب نقيضها فيكون نقيضها نقيض المطلقة مع ما يفضل هي عليها وهو دوام السلب ، و ان اعتبر فيها اللا ضرورة و المطلقة تفضل عليها بالضرورة الموافقة فيكون نقيضها إما دائمة مخالفة أو ضرورة موافقة فاذا قلنا بالوجود كل - ج - ب - فيكون نقيضه ليس دائماً بالوجود كل - ج - ب - بل إما دائماً بعض - ج - ب - أو - ب - مسلوقة عنه ، وأما النسخة المشتملة على الضرورة فليست مصححة لما تقدم وما تأخر أما ما تقدم فلان



أن يوضع موضع ذلك النقيض قضية واحدة على وجه لا يخلو الحكم فيها عن إحدى تلك الجهات لو أمكن .

قوله :

﴿( فإذا قلنا فيها كل - ج - ب - أى على الوجه الذى ذكرناه كان نقيضه ليس إنمّا - إمّا خل - بالوجود كل - ج - ب - بل إمّا بالضرورة بعض - ج - ب - أو - ب - مسلوب عنه كذلك ﴾

وفي بعض النسخ «بل إمّا دائماً بعض - ج - ب - أو - ب - مسلوب عنه كذلك» والصحيح هو الأخير وحده وذلك لأنّه نقيض الوجودي اللادائم ، والأوّل ليس بنقيض لأحد الوجوديين بل إنّما هو نقيض الممكن الخاصّ فلعلّ السهو إنّما وقع من الناسخين ، وممّا يدلّ على أنّ الحقّ هو الأخير أنّه أورد في نقائص باقى المحصورات دوام الطرفين لاضرورتهما .

قوله :

﴿( وإذا قلنا فيها ليس ولا شيء من - ج - ب - أى على الوجه الذى ذكرناه كان نقيضه المقابل له ما يفهم من قولنا بعض - ج - دائماً له إيجاب - ب - أو سلبه عنه لأنّه إذا سيق الحكم أنّ كل - ج - ينفى عنه - ب - وقتاً مالا دائماً فإنّما يقابله أن يكون نفى دائماً أو إثبات دائماً ولا نجد له قضية لاقسمة فيها مقابله أوعسر وجودها ﴾

أى لا نجد قضية تشتمل على الدائمتين المختلفتين لاقسمة فيها بالسلب والإيجاب لأنّهما - في الكلّ والبعض خل - لا تتداخلان أوعسر وجودها كما لو وضعت جهة تشتمل

القضية التى خصصها الشيخ باسم الوجودية هى الوجودية اللادائمة ، و أما ما تأخر فهو ما قال الشارح أن باقى المحصورات فى الوجودية اللادائمة وإذا قلنا بعض - ج - ب - على ذلك الوجه فنقيضه لا شيء من - ج - انما هو بالوجود - ب - بل اما كل - ج - ب - دائماً أو لا شيء من - ج - ب - دائماً ونقيض قولنا ليس بعض - ج - ب - أى ليس بهذا المعنى هو قولنا كل - ج - ب - اما دائماً - ب - واما ليس - ج - ب - واعلم أن أخذ نقيض السالبة الجزئية صواب ، و أخذ نقيض الموجبة ليس بصواب لان التردد بين نقيض الجزئيتين فى كل واحد كاف فى نقيض الجزئية ، والترديد بين الكلّيتين ليس بكاف على ما هو المشهور . م



على الدائمتين المختلفتين فقط ثم قيل في هذا الموضع أن الحكم على بعض - ج - بب - بتلك الجهة .

قوله :

✽ (ونقيض قولنا بعض - ج - ب - بهذا الوجه لشيء من - ج - إنما هو بالوجود - ب - ليس إنما بالوجود شيء من ج ب . خ ل ) بل إنما كل - ج - ب - دائماً أو لشيء من - ج - ب - دائماً ونقيض قولنا ليس بعض - ج - ب - أى ليسية بهذا المعنى هو قولنا كل - ج - ب - إنما دائماً - ب - وإما دائماً ليس - بب - ) ✽  
وذلك ظاهر ، واعلم أن قولنا كل - ج - دائماً إنما - ب - وإما ليس - ب - يصدق في ثلاثة مواضع أحدها أن يكون إيجابه على كل - ج - دائماً ، والثاني أن يكون سلبه عن كل - ج - دائماً ، والثالث أن يكون إيجابه على البعض وسلبه عن الباقي دائمين .

قوله :

✽ ( ولا تظن أن قولنا ليس بالإطلاق شيء من - ج - ب - <sup>(١)</sup> الذي هو نقيض قولنا بالإطلاق شيء من - ج - ب - هو في معنى قولنا بالإطلاق ليس شيء من - ج - ب - لأن الأول قد يصدق مع قولنا بالضرورة كل - ج - ب - ولا يصدق معه - مع خ ل - الآخر ) ✽  
يريد أن سلب الإطلاق الذي هو نقيض الإطلاق ليس هو إطلاق السلب الذي هو أحد قسمي الإطلاق فإن سلب الإطلاق العام يقع على ضرورة المخالفة وسلب

(١) قوله « ولا تظن أن قولنا ليس بالإطلاق شيء من - ج - ب - » يريد الفرق بين سلب الإطلاق وإطلاق السلب ، والإطلاق إما عدمي وإما وجودي أما سلب إطلاق الوجود الإيجاب فالفرق بينه وبين إطلاق السلب الوجودي أن الأول يصدق مع الضرورة الموافقة للإطلاق في الكيف وهي الضرورة الموجبة ، ومع الضرورة المخالفة وهي الضرورة السالبة . لا يقال سلب الإطلاق الوجودي أما بانتفاء الجزء الأول وحينئذ يصدق السالبة الدائمة وهي تجتمع مع الضرورة السالبة ، واما بانتقاء الجزء الثاني فيصدق الموجبة الدائمة وهي تجتمع مع الضرورة الموجبة فسلب الإطلاق الوجودي يقع على الضرورتين بخلاف إطلاق السلب الوجودي لأنه يشتمل على الثبوت بالفعل فلا يتناول الضرورة المخالفة على الثبوت بالفعل فلا يتناول الضرورة الموافقة و أما سلب الإطلاق العام الإيجابي فهو يقع على الضرورة المخالفة بلا إطلاق في الكيف وهي الضرورة السالبة لأنه



الإطلاق الخاص يقع على الضروريتين جميعاً وإطلاق السلب لا يقع عليهما وقد مر بيان هذا مرة أخرى حين قال والسالبة الوجودية التي بلا دوام هي غير سالبة الوجود بلا دوام .

قوله :

❖ ( فإن أردنا أن نجعل للمطلقة نقيضاً من جنسها كانت الحيلة فيه أن يجعل المطلقة أخص مما يوجبه نفس الإيجاب أو السلب المطلقين ، وذلك مثلاً أن يكون الكلى الموجب المطلق هو الذى ليس إنما الحكم على كل واحد فقط بل وفي كل زمان كون الموضوع على ما وصف به و وضع معه على ما يجب أن يفهم من المعتاد في العبارة عنه في السالب الكلى حتى يكون قولنا كل - ج - ب - إنما يصدق إذا كان كل واحد من - ج - ب - وفي كل زمان له - ج - وفي كل وقت حتى إذا كان في وقت ما هو موصوفاً بأنه - ج - بالضرورة أو غير الضرورة وفي ذلك الوقت لا يوصف - بب - كان هذا القول كاذباً كما يفهم من اللفظ المتعارف في السلب الكلى ) ❖

الباعث على هذا أن المعلم الأول وغيره قد يستعملون في القياسات المطلقة نقائص بعض المطلقات على أنها مطلقة ، ولذلك حكم الجمهور بأنها تتناقض فلما أبطله الشيخ أراد أن يجعل لذلك محلاً فتمسك بحيلتين أوليهما حمل المطلقة على العرفية و هو أن يكون الحكم دائماً بدوام وصف الموضوع وحينئذ يكون هذا المطلق أخص من المطلق العام ، والحال بينه وبين المطلق الخاص مختلف في العموم فإنه يشمل الضروري والدائم بخلاف المطلق الخاص ، والمطلق الخاص يشمل اللدائم بحسب الوصف بخلافه .

قوله :

سلب دائم وهو يقع على السالبة الضرورية بخلاف إطلاق السلب فإنها لا يقع على الضرورة المخالفة للإطلاق في الكيف فإن الضرورة المخالفة له هي الضرورة الموجبة وإطلاق السلب أعني السالبة المطلقة لا يقع عليها فقد ظهر الفرق في الإطلاق العام والوجودي لكن مراد الشيخ ههنا الفرق في الإطلاق الوجودي فإنه قال « الأول يصدق مع قولنا بالضرورة كل ج ب » وسلب الإطلاق إنما يصدق مع الضرورة الموجبة لو كان سلب الإطلاق الوجودي وإليه أشار الشيخ بقوله وقد مر بيان هذا مرة أخرى حتى قال والسالبة الوجودية الخ . م



❖ ( وإذا اتفقنا على هذا كان قولنا ليس بعض - ج - ب - على الإطلاق نقيضا لقولنا كل - ج - ب - وقولنا بعض - ج - ب - على الإطلاق نقيضا للمسالبة الكلية ) ❖  
 هذا موضع بحث ونظر <sup>(١)</sup> لأنه إن أراد به أن المطلقات العرفية متناقضة كان باطلاً فإن دوام الإيجاب بحسب الوصف لا يناقض دوام السلب بحسبه لاحتمال كون الحكم دائماً بحسبه إيجاباً أو سلباً ، وإن أراد به أن المطلقة العرفية يناقضها المطلقة العامة أو الخاصة كان أيضاً باطلاً لأنهما تجتمعان على الصدق عند كون الحكم عرفياً لا دائماً بحسب الذات موافقا للمطلقة العرفية فإن المطلقة العرفية يصدق معه لكونه عرفياً والمطلقة العامة والخاصة المخالفة تصدقان أيضاً معه لكونه دائماً بحسب الذات . بل الحق فيه أن نقيض المطلقة العرفية هو مطلقة عامة وصفية مخالفة وذلك لأن الدوام يقابل الإطلاق العام فلما كان الدوام ههنا بحسب وصف الموضوع فينبغي أن يكون الإطلاق العام أيضاً بحسبه لوجوب اتحاد الشرط في طرفي النقيض كما مر ، وهذا الإطلاق يشمل الدوام المخالف والدوام كليهما بحسب الوصف وهو أخص من الإطلاق العام بحسب الذات بالعرفي اللادائم المخالف .  
 قوله :

❖ ( لكننا نكون قد شرطنا زيادة على ما يقتضيه مجرد الإثبات والنفي ) ❖

(١) قوله « هذا موضع بحث ونظر » لأن المطلقة التي جعلها نقيضا للعرفية إما أن تكون عرفية أو مطلقة عامة أو خاصة فإن كانت عرفية فالمطلقات العرفية لا تتناقض لجواز اجتماعها على الكذب حيث يكون الحكم دائماً بحسب الوصف إيجاباً أو سلباً ، وإن كانت مطلقة عامة أو خاصة فلا تتناقض أيضاً لجواز اجتماعها على الصدق ، والجواب أن المراد لا هذا ولا ذاك فإن الشيخ لما أراد أن يعين للمطلقة نقيضا من جنسها اعتبر المطلقة عرفية حتى يكون لها بعض من جنسها والمطلقة العينية نقيض لها من جنسها لأنها والعرفية داخلتان تحت المطلقة الوصفية أعني التي يكون الحكم فيها بحسب الوصف سواء كان في جميع أوقات الوصف أو في بعضها وكأنه أشار إليه بقوله « حتى إذا كان في وقت ما هو موصوفاً بالضرورة أو غير الضرورة وفي ذلك الوقت لا يوصف بب كان هذا القول كاذباً » فانه يفهم منه أن كذب الموجبة العرفية إنما هو بالسلب في بعض أوقات الوصف وأيضاً يقول ان الدائمة مناقضتها تجري على نحو مناقضة الوجودية بحسب العينية الأولى وتقرب منها وهذا صريح في أن نقيض العرفية هو الإطلاق الوصفى ، وهذا الإطلاق أى الإطلاق الوصفى العينية الذي هو نقيض العرفي يشتمل الدوام المخالف في الكيفية للعرفي والدوام



أى كان الإطلاق أولاً عبارة عن مجرد دليل ثبات والنفي وهي هنا قد لحقه شرط ما هو الدوام بحسب الوصف .

قوله :

« ومع ذلك فلا يعوزنا <sup>(١)</sup> مطلق وجودي بهذا الشرط »  
قد ذكرنا أن ملخصلى أهل هذه الصناعة في تفسير الإطلاق رأيين : أحدهما أنه يشمل الضروري كما ذهب إليه ثامسطيوس وهو العام ، والثانى أنه لايشمله كما ذهب إليه الإسكندر وهو الخاص ، والشيخ أراد أن يبين أن كل واحد من الرأيين يمكن أن يخصص على الوجه الذى ذهب إليه هي هنا حتى يتمشى التناقض في المطلقات بحسب الرأيين جميعاً ، وبيانه أن العرفي يمكن أن يؤخذ متناولاً للضرورة ويكون عاماً ، ويمكن أن يكون غير متناول لها ويكون خاصاً ، فالمطلق العام العرفي يوافق الرأى الأول ، والخاص وهو العرفي الوجودي يوافق الإسكندري .

قوله :

« لا أنه ليس إذا كان كل - ج - ب - كل وقت يكون فيه - ج - يكون بالضرورة مادام موجود الذات فهو - ب - وقد عرفت هذا »  
يعنى ليس إذا صدق العرفي يجب أن يصدق الضروري الذاتي بل قد يصدق

كليهما بحسب الوصف مثلاً إذا كان العرفي موجباً فنقيضه سالبة ومعناها السلب فى بعض أوقات الوصف فهو يتناول السلب فى جميع أوقات الوصف وهو الدوام المخالف بحسب الوصف والسلب فى بعضها دون بعض وهو اللادوام بحسب الوصف وهو أى الوصف الحينى أخص من الإطلاق العام بحسب الذات فانه يتناول العرفى اللادائم المخالف وهو الحكم فى جميع أوقات الوصف لا دائماً بخلاف الحينية وانما قيل الإطلاق بحسب الذات احترازاً عن الإطلاق العام بحسب الوصف فانه هو الوصفى الحينى بعينه . م

(١) قوله « ومع ذلك فلا يعوزنا » كأن سائلاً يقول : انك مهتد حيلة فى المطلقات البسيطة حتى أخذت لها نقايض من جنسها فكيف تمهد الحيلة فى المطلقات المركبة . أجاب بأننا لم نحتاج فى أخذ نقايض المطلقات المركبة من جنسها فليس المراد أن كل مطلقة لها نقيض من جنسها بل ذلك فى بعض المطلقات ، والحيلة المذكورة كافية ، ولئن سلمناه لكن كما مهدنا الحيلة ثمة كذلك أمكننا أن نمهد هي هنا بأن نقيم مقام المطلقة الوجودية العرفية الخاصة حتى يكون نقيضها حينية



العرفي ولا يصدق الضروري وذلك حين كونه وجودياً فالعرفي الوجودي مطلق غير ضروري كما ذهب إليه الإسكندر مع أنه يتناقض في جنسه ، ونقيضه هو نقيض العرفي العام مضافاً إلى الضروري الذاتي الموافق .

قوله :

﴿ والقوم الذين سبقونا لا يمكنهم في أمثلتهم واستعمالاتهم أن يصلحونا على مثل هذا ، وبيان هذا فيه طول ﴾

يريد أن جمهور المنطقيين لا يمكنهم التخلص عما ذهبوا إليه وهو القول بكون المطلقات متناقضة على الإطلاق وذلك لأنهم لا يمكنهم أن يحملوا المطلق المذكور في التعليم الأول على ما ذهبنا إليه في جميع المواضع فإن من أمثلة التعليم الأول للمطلقات قوله كل مستيقظ نائم وكل نائم مستيقظ وما يجري مجريهما مما لا يمكن حمله على العرفي وكذلك في الاستعمالات فإن في التعليم الأول قد استعمل المطلقة حيث لا يمكن استعمال العرفية هناك .

قوله :

﴿ وإن كانت الحيلة أيضاً أن يجعل قولنا كل - ج - ب - إنما يتصل فيه قيد زمان بعينه <sup>(١)</sup> ﴾

مطلقة مخالفة أو ضرورية موافقة وهذان الجوابان مستفادان من قوله فلا يعوزنا لان الاعواز في اللفظة الاحتياج الى شيء وعدم الاقتدار عليه فانتفاءه اما بعدم الاحتياج اليه واما بوجود الاقتدار عليه وانما حمل العرفية الخاصة منها على العرفية اللازمة لا للدائمة لقوله «لأنه ليس اذا كان كل - ج - ب - كل وقت يكون فيه - ج - بالضرورة مادام موجود الذات فهو ب » و هو ظاهر الدلالة على ذلك . م

(١) قوله «وان كانت الحيلة أيضاً أن يجعل قولنا كل - ج - ب - إنما يتصل فيه قيد زمان بعينه» هذه الحيلة تخصيص موضوع المطلقة بالافراد الوجودية في زمان معين من الازمنة الماضية أو الحالية وهي غير كافية لجواز تصديق السلب و الايجاب بالفعل على الافراد بكون الايجاب عليها في زمان آخر نعم لو كان تعيين الزمان في جانب الحمل لكان كافياً ، ومن هذا يظهر أن قوله «لان الحكم على جيمات زمان ما بأنها جميعها - ب - وبأن بعضها ليس - ب - في ذلك الزمان بعينه مما لا يجتمعان الخ» لا يناسب ما ذكره الشيخ وكذا قوله «وهذا أيضاً يحتاج الى شرط آخر» لان الزمان في المقامين لم يعتبره في جانب الموضوع بل في جانب الحمل . م



هذا هو الحيلة الثانية لأن يجعل المطلقات بحيث تتناقض وهو أن يراد بالموضوع ما يوجد منه في زمان بعينه من الماضي والحال كما ذهب إليه قوم في تفسير المطلق كما ذكرناه .

قوله :

❖ (لا يعمّ كلّ آحاد - ج - بل كلّ ماهو - ج - موجوداً في ذلك الزمان وكذلك قولنا ليس شيء من - ج - ب - أى من جيمات زمان موجود بعينه ، وحينئذ فإنا إذا حفظنا في الجزئيتين ذلك الزمان بعينه بعد سائر ما يجب أن يحفظ ممّا حفظه سهل صحّ التناقض) ❖

إشارة إلى ما ذكرنا من أن هذا الإعتبار يقتضى جزئية الحكم ، وإنما يصحّ التناقض بحسب هذا الإعتبار لأن الحكم على جيمات زمان ما بأنّها جميعها - ب - وبأن بعضها ليس - ب - في ذلك الزمان بعينه ممّا لا يجتمعان على الصدق ولا على الكذب . أقول : وهذا أيضاً يحتاج إلى شرط آخر وهو كون ذلك الزمان مطابقاً للحكم غير محتمل لأن ينقسم إلى أجزاء يمكن أن يقع الحكم في بعضها دون بعض فيجتمع الوقوع واللا وقوع معاً في ذلك الزمان ويصدقان معاً مثلاً إذا قلنا كلّ إنسان موجود في نهار هذه الجمعة فهو صائم ذلك النهار فإنّه يناقض قولنا بعضهم ليس بصائم فيه ، وأمّا إذا قلنا كلّ إنسان موجود في نهار هذه الجمعة فهو مصلّ فيه فإنّه لا يناقض قولنا بعضهم ليس بمصلّ فيه لأنّه يمكن أن يكونوا مصلّين في بعض أجزائه غير مصلّين في البعض الآخر فيصدق الحكمان معاً كما ذكرناه في المطلقات إلا أن يقيّد أحد طرفيه بالدوام كما كان ثمّ .

قوله :

❖ (وقد قضى بهذا قوم لكنّهم أيضاً ليس يمكنهم أن يستمرّوا على مراعاة هذا الأصل ومع ذلك فيحتاجون إلى أن يعرضوا عن مراعات شرائط لها غناءً وليرجع في تحقيق ذلك إلى كتاب الشفاء) ❖

أقول : يريد أن هذا مذهب قوم في تفسير الإطلاق كما مرّ لكن الفساد يتوجّه



عليهم من جهتين : إحداهما أنه لا يمكنهم الإستمرار على مذهبهم <sup>(١)</sup> في جميع المواضع مثلاً إذا أرادوا عكس السالبة الكلية المطلقة وكان المادة قولنا لا واحد من الكتاب الموجودين في هذا الزمان بمالك ألف وقر ذهب ينعكس عندهم إلى قولنا لا واحد ممن يملك ألف وقر ذهب بكتاب فلا يبقى الموضوع على شرط فإنه يمكن أن لا يكون في هذا الزمان ألف وقر ذهب أصلاً مع أن هذه القضية يلزمهم أن يجعلوها أيضاً مطلقة إذ ليس بضرورية ولا ممكنة على تفسيرهم ، ولا خارج عن هذه الثلاثة عندهم . فظهر أن مذهبهم لا يستمر ، وثانيها أنهم يحتاجون إلى الإعراض عن مراعاة شرائط كثيرة الفوائد في العلوم وغيرها ، وذلك كاعتبار الجهات التي تكون بحسب انتساب المحمولات إلى الموضوعات في طبائعها وهم حين يجعلون الجهات متعلقة بالأسوار معرضون عنها ضرورة . وأعلم أن الفساد في هذا الاعتبار إنما وقع لتقييد الموضوع بالزمان المعين فإن ذلك يجعل الحكم جزئياً لتعلقه ببعض ما يقال عليه الموضوع ، أما إذا قيد الحكم بزمان بعينه وترك الموضوع مطلقاً واقعاً على كل ما يقال عليه كانت القضية مطلقة وقتية صادقة على الضرورية الوقتية وعلى غيرها ، وحينئذ يكون المتناقضان مطلقين من جنس واحد ، ولا يقع في القضايا المتناقضة نقيضان متحدى الجهة غير هذين ، وينبغي أن يكون الزمان كما وصفناه لئلا يمكن أن يجتمعا على الصدق .

☆ (إشارة) ☆ إلى تناقض سائر ذوات الجهة .

☆ (أمّا الدائمة فمناقضتها تجرى على نحو مناقضة الوجودية التي بحسب الحيلة

الأولى ، وتقرب منها . فليعرف من ذلك) ☆

(١) قوله « لكن الفساد يتوجه عليهم من جهتين إحداهما أنه لا يمكنهم الاستمرار على مذهبهم » لأنهم إذا أرادوا عكس السالبة الكلية وكانت المادة قولنا لا واحد من الكاتبين الموجودين في هذا الزمان بمالك ألف وقر ينعكس عندهم إلى قولهم لا واحد من مالكي ألف وقر بكتاب ولا يبقى الموضوع على شرطه وهو تقييده هذا الزمان لجواز أن لا يوجد في هذا الزمان من يملك ألف وقر وفيه نظر لأننا نسلم أن الموضوع ليس يباق على شرطه لأن السالبة لا تستدعي وجود الموضوع . فإن قلت : مذهب القوم يقتضى ذلك فإنهم حققوا السالبة المطلقة بأنها التي يحكم فيها على الأفراد الموجودة في الزمان الماضى والحال كما قال الشيخ فكذلك قولنا ليس شيء من ج - ب - من جيمات زمان موجودة بعينه . فنقول : إنما الحكم على الأفراد الموجودة ، و أما الصدق فلم يتوقف عليها . م



أقول : قد مرَّ أنَّ الإِطلاق العامَّ و الدوام المحتمل للضرورة المتخالفين متقابلان فنقيض هذه الدائمة مطلقة عامة مخالفة لها في الكيف ، ونقيض الدائمة اللا ضرورية هو تلك أيضاً مضافة إلى ضرورة موافقة ، وقد بينا أنَّ الوجودية المطلقة التي بحسب الحيلة الأولى إذا كانت عامة كان نقيضها مطلقة عامة و صفة مخالفة ، وإذا كانت خاصة كان نقيضها تلك أيضاً مضافة إلى ضرورة موافقة . فظهر أنَّ نقيض الدائمة كنقيض العرفية إلا أنَّ الإِطلاق في أحدهما بحسب الذات وفي الأخرى بحسب الوصف وهو المراد من قوله « وتقرب منها » .

قوله :

« وأما قولنا بالضرورة كلَّ - ج - ب - فنقيضه ليس بالضرورة كلَّ - ج - ب - أي بل يمكن بالإمكان الأعم - والعامَّ خل - دون الأخصَّ والخاصَّ أن لا يكون بعض - ج - ب - ويلزمه ما يلزم هذا الإمكان في هذا الموضع ، وأما قولنا بالضرورة لاشيء من - ج - ب - فنقيضه ليس بالضرورة لاشيء من - ج - ب - أي بل ممكن أن يكون بعض - ج - ب - بذلك الإمكان دون إمكان آخر ، وقولنا بالضرورة بعض - ج - ب - يقابله على القياس المذكور قولنا ممكن أن لا يكون شيء من - ج - ب - أي بالإمكان الأعم ، وقولنا بالضرورة ليس بعض - ج - ب - يقابله على ذلك القياس قولنا يمكن أن يكون كلَّ - ج - ب - أي بالإمكان الأعم ، وهذا الإمكان لا يلزم سالبة موجبة ولا موجبة سالبة . فاحفظ ذلك ولا تسه فيه سهواً أولين<sup>(١)</sup> ، وقولنا ممكن أن يكون كلَّ - ج - ب - بالإمكان الأعم يقابله على سبيل النقيض ليس بممكن أن يكون كلَّ - ج - ب - ويلزمه بالضرورة ليس بعض - ج - ب - . وتمَّ أنت من نفسك ساير الأقسام على القياس الذي استفدته ، وقولنا ممكن أن يكون كلَّ - ج - ب - بالإمكان الخاصَّ يقابله ليس بممكن أن يكون كلَّ - ج - ب - . ولا يلزمه أنَّه ممتنع أن يكون ذلك أكثر من لزوم أنَّه واجب بل لا يلزمه من

(١) قوله « ولا تسه فيه سهواً الأولين » حيث شككوا في الواجب بأنه يمكن أن يكون فيكون ممكناً أن لا يكون وقوله « أكثر من لزوم أنه واجب » أي لما كانت المواد ثلاثة فعند ارتفاع الواحد يبقى اثنان لا واحد فقط فاذا رفع الإمكان الخاص فلزوم الامتناع ليس أولى من لزوم الوجوب بل اللازم أحدهما . م



باب الضرورة شيء فاحفظ هذا ، و قولنا ممكن أن لا يكون شيء من - ج - ب - بهذا الإمكان يقابله ليس بممكن أن لا يكون شيء من - ج - ب - و كان هذا القائل يقول بل واجب أن يكون شيء من - ج - ب - أو ممتنع فكأنه يقول بالضرورة بعض - ج - ب - أو بالضرورة ليس بعض - ج - ب - وليس يجمع هذين أمر جامع يمكنني في الحال أن أُعبر عنه عبارة إيجابية حتى يكون نقيض السالبة الممكنة موجبة ، ثم ما الذي يحوج إلى ذلك ، ومن المعلوم أن قولنا يمكن أن لا يكون في الحقيقة إيجاب<sup>(٢)</sup> . هذا ، وأما قولنا يمكن أن يكون بعض - ج - ب - بهذا الإمكان يناقضه قولنا ليس بممكن أن يكون شيء من - ج - ب - أي بل إما ضروري أن يكون أو ضروري أن لا يكون ، و قولنا ممكن أن لا يكون بعض - ج - ب - يناقضه قولنا ليس بممكن أن لا يكون بعض - ج - ب - أي بالضرورة يكون كل - ج - ب - أو بالضرورة يكون لاشيء من - ج - ب - . هكذا يجب أن يفهم حال التناقض في ذوات الجهة وتخلي عما يقولون \*

أقول : الأقسام بحسب الضرورة ثلاثة ضرورة إيجاب ، و ضرورة سلب ، وإمكان خاص ، والإمكان العام يتناول إحدى الضرورتين مع الإمكان الخاص ، فالضرورة والممكنة العامة المختلفتان متناقضتان هذه نقيضة لتلك وتلك نقيضة لهذه ، والممكنة الخاصة يناقضها ما يتردد بين الضرورتين ، والحال في جمعهما في قضية واحدة كالحال في الدوام الذي مر ذكره ، والشيخ ذكر هذه الأحكام في المحصورات بالتفصيل ، وألفاظه ظاهرة - إلا أن في قوله في آخر الفصل « و قولنا ممكن أن لا يكون بعض - ج - ب - يناقضه ليس بممكن أن لا يكون بعض - ج - ب - أي بالضرورة يكون كل - ج - ب - أو بالضرورة يكون لاشيء - ج - ب - » موضع نظر فإن الواجب أن يزداد فيه أو بالضرورة بعض - ج - ب - وباقية ليس - ب - أو يقال بالإجمال بالضرورة كل - ج - هو إما - ب - وإما ليس - ب - ليدخل فيه الأقسام الثلاثة كما مر في باب الدوام . خل -

☆ (إشارة) ☆ إلى عكس المطلقات .

(٢) قوله « ومن المعلوم أن قولنا يمكن أن لا يكون في الحقيقة إيجاب » كأنه يحتمل أن يتخيل العبارة الإيجابية نقيض الممكنة لاشتمالها على الإيجاب وإن كانت سالبة فلو كانت نقيضها موجبة يوافق النقيضان في السلب . م



✽ (العكس هو أن يجعل المحمول من القضية موضوعاً ، والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله ) ✽

هذا رسم العكس المستوى الخاص بالحمليات ، وإن جعل بدل المحمول محكوماً به وبديل الموضوع محكوماً عليه صار رسماً للعكس المستوى مطلقاً ، واشتباه المحمول بجزئه في المثال المشهور وهو قولنا لاشيء من الحائط في الوجد الذي لا ينعكس إلى قولنا لاشيء من الوجد في الحائط وما يجري مجراه مما لا يقع ممن له فطانة ، والقيد الذي زاد فيه الفاضل الشارح لأجله وهو قوله أن يجعل المحمول بكليته موضوعاً والموضوع بكليته محمولاً . لا حاجة إليه فإن بعض المحمول لا يكون محمولاً وبعض الموضوع لا يكون موضوعاً ، واشتراط حفظ الكيفية واجب في العكس اصطلاحاً ، ويجب اشتراط بقاء الصدق أيضاً وإلا لما كان العكس لازماً لأصل القضية ، وليس المراد منه أن الأصل ينبغي أن يكون صادقاً والعكس تابعاً له فيه بل المراد أن الأصل ينبغي أن يكون بحيث لو صدق لصدق العكس أي يكون وضع الأصل مستلزماً لوضع العكس ، وأما اشتراط الكذب فيه فمستدرك لأن استلزام صدق الملزوم لصدق لازمه لا يقتضي استلزام كذب الملزوم لكذب لازمه فإن استثناء نقيض المقدم لا ينتج ، ومن المواد الكاذبة ما يصدق عكسها كقولنا كل حيوان إنسان فإنه كاذب وعكسه وهو أن بعض الناس حيوان صادق فزيادة والكذب في الكتاب سهو لعله وقع من ناسخيه فإن أكثر الكتب خالية عنها ، وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب أيضاً خالياً عنها وكثير من المتأخرين لم يتنبهوا لهذا وذكروا قيد الكذب في مصنفاتهم .

قوله :

✽ (وقد جرت العادة أن يبدء بعكس السالبة المطلقة الكلية وتبين أنها منعكسة مثل نفسها ، والحق أنه ليس لها عكس<sup>(١)</sup> إلا بشيء من الحيل التي قيلت فإنه يمكن أن

(١) قوله «والحق أنه ليس لها عكس» الحق أن السالبة المطلقة لا تنعكس لان الشيء إذا كان له خاصية مفارقة سلب تلك الخاصة عنه ولا يصح سلب ذلك الشيء عن الخاصة فيصح أن يقال لاشيء من الانسان بضاحك بالاطلاق ولا يصح سلب ذلك الشيء من الخاصة فلا يصح أن يقال لاشيء من الضاحك بانسان قال الامام : لا فائدة في التخصيص بالخاصة لان بعض الاعراض العامة



يسلب الضحكك سلباً بالفعل عن كل واحد من الناس ولا يجب أن يسلب الإنسان عن شيء من الضحكين فربما كان شيء من الأشياء يسلب بالإطلاق عن شيء لا يكون موجوداً إلا فيه ولا يمكن سلب ذلك الشيء عنه) ☆

أقول : يريد أن السالبة الكلية المطلقة عامة كانت أو خاصة لا تنعكس إلا إذا كانت بحسب الحيلتين المذكورتين ، ويبين ذلك بأن الشيء الذي له خاصّة مفارقة قد ينسلب عنها بالإطلاق ويمتنع سلبه عنها فإذا انعكس لا يطرّد في جميع المواد . هذا هو المراد من قولنا لا تنعكس . وذكر الفاضل الشارح أن بعض الأعراض العامة أيضاً كذلك لموضوعاتها كما تحرك للإنسان فلا فائدة للتخصيص بالخاصّة . أقول : ولعل الشيخ إنما خصّ البيان بالخاصّة لكونها أوضح فإن إيجاب الموضوع على الخاصّة التي هي القابل للعكس المطلوب إنما يكون كلياً وعلى العرض جزئياً والإمتناع عن الجمع على الصدق في المتضادين أوضح منه في المتناقضين .  
قوله :

☆ ( والحجّة التي يحتجون بها لا يلزم إلا أن يؤخذ المطلقة على أحد الوجهين <sup>(١)</sup> الآخرين ، وأمّا أن تلك الحجّة كيف هي فهي أنّها إذا قلنا ليس ولا شيء من - ج - ب - فيلزم أن يصدق ليس ولا شيء من - ب - ج - المطلقة ولا يصدق نقيضها وهو أن بعض - ب - ج - المطلقة فلنفرض ذلك البعض شيئاً معيناً وليكن - د - فيكون - د - بعينها - ج - و - ب - معاً فيكون شيء مما هو - ج - هو - ب - وذلك الشيء وهو - د - المفروض لأن

كالمتحرك كذلك فانه يصدق لا شيء من الإنسان بمتحرك بالإطلاق بخلاف لا شيء من المتحرك بانسان بالإطلاق . أجاب الشارح بأنه إنما خصص البيان بالخاصّة لأن كذب العكس فيها أظهر وأوضح منه في العرض العام ؛ فان قولنا لا شيء من الضاحك بانسان كاذب لصدق ضده وهي الموجبة الكلية ، وقولنا لا شيء من المتحرك بانسان كاذب لصدق نقيضه وهي الموجبة الجزئية والمنافات بين الضدين أظهر منها بين النقيضين لا تنقال الضد على النقيض . ويمكن أن يجاب بأن مراد الشيخ أن السالبة الكلية لا تنعكس أصلاً إلى الكلية ولا إلى الجزئية يدل عليه قوله «والحق أنه ليس لها عكس» فان النكرة في سياق النفي للمعوم وذلك لا يتم إلا بالخاصّة لا بالعرض العام . م

(١) قوله « إلا أن يؤخذ المطلقة على أحد الوجهين » أي المذكورين في باب نقيض المطلقة

أحدهما جمل السالبة عرفية ، والاخر تخصيص السلب بوقت معين . م



العكس الجزئى الموجب قد أوجبه فإنما لم نعلم بعد انعكاس الجزئى الموجب وقد كنا قلنا لا شئ مما هو - ج - ب - هذا محال) \*

أقول : هذه الحجة قد أوردت في التعليم الأول واعترض بعض المنطقيين عليها<sup>(١)</sup> أولاً بأنها مبنية على بيان انعكاس الموجبة الجزئية ، وهو إنما يتبين في موضعه بانعكاس السالبة الكلية وذلك دور ، وثانياً بأنها بينت بالخلف الذى يبين بعد هذا عند ذكر القياسات الشرطية ، ثم أورد حجة أخرى بدلها على ما سيأتى ذكرها . وأجابه من بعده بأن هذه الحجة ليست مبنية على بيان انعكاس الموجبة الجزئية بل إنما يثبت بالإفتراض كما ذكره الشيخ ، ولو كان بيانها بانعكاس الموجبة الجزئية وكان ذلك البيان في موضعه بالإفتراض لا بالبناء على انعكاس السالبة الكلية لما كان دوراً بل كان سوء ترتيب من غير ضرورة ، والخلف وإن كان موضع ذكره في القياسات الشرطية فهو قياس يبين نفسه إنما يذكره بتجريد عن المادة في ذلك الموضع لكونه أحد تلك الأنواع لالانها محتاجة إلى بيان أورد هناك ، وقيل على الافتراض<sup>(٢)</sup> إنه مبنى على قياس من الشكل الثالث هكذا - د - هو - ج - و - د - هو - ب - فبعض - ج - هو - ب - . والحق أنه ليس كذلك لأن الحدود ليس بمتباينة ولا بعضها محمول على بعض فالصورة ليست بقياس فضلاً عن أن يكون من الشكل الثالث ؛ بل معناه أن الشئ الذى يوصف - ب -

(١) قوله « واعترض بعض المنطقيين عليها » لابد أن يقرر الحجة بطريق العكس و الخلف حتى يتوجه الاعتراض فيقال الحجة أوردت في التعليم الأول هكذا اذا صدق لاشئ من - ج - ب - فليصدق لاشئ من - ب - ج - و الا يصدق بعض - ب - ج - و ينعكس الى بعض - ج - ب - وقد كان لاشئ من - ج - ب - أو يضم نقيض العكس الى الاصل لينتج ليس بعض - ب - ب - هذا خلف وحينئذ يعترض عليه بما ذكر . م

(٢) قوله « وقيل على الافتراض » إنه بيان لما لم يبين بعد فان الشكل الثالث لم يعرف بعد انتاجه . و جوابه أن الافتراض ليس بقياس فضلاً عن الشكل الثالث فان محصله توصيف ذات الموضوع بوصف المحمول أو حمل وصف الموضوع عليه وتوصيف ذات الموضوع بوصف المحمول ليس قضية بل تركيب تقييدى وكذا حمل وصف الموضوع على ذات الموضوع ليس قضية متعارفة لاستدعائه تغاير الحدين بحسب المفهوم واتحادهما بحسب الذات الموضوع مع وصف الموضوع ليس كذلك لان تسمية ذات الموضوع به لا يجعل ذاتا لذات الموضوع فالافتراض ليس الا تصرف مافى عقدى الوضع والحمل يجعل عقد الوضع عقد حمل وعقد الحمل عقد وضع ولا تباين فى حدوده بحسب المفهوم ، والقياس يستدعى حدوداً متغايرة بحسب المفهوم . م



بعينه في ذهننا ونسميه - د - فهو الذي حمل عليه - ج - فلزم منه أن يكون الشيء الذي يحمل عليه - ج - يوصف - بب - فيكون بعض ما هو - ج - هو - ب - فليس هذا إلا تصرف ما في موضوع ومحمول بالفرض والتسمية ، والقياس يستدعي حداً مغايراً لهما ، وتسمية الشيء لاتصيره شيئاً فهذا حال هذه الحجّة فالشيخ يبين أنّها لاتنجح في بيان انعكاس المطلقات المذكورة بل تنجح في بيان انعكاس المطلقات بحسب إحدى الحيلتين .

قوله :

☆) أمّا الجواب عنها فهو أن هذا ليس بمحال إذا أخذ السلب مطلقاً إلا بحسب عادة العبارة - عنه خ ل - فقط فقد علمت أنّهما في المطلقة يصدقان كما قد يصدق سلب الضحكك بالفعل السلب المطلق على كل واحد واحد من الناس وإيجابه على بعضهم) ☆

أقول : يشير إلى عدم إنجازها ههنا بأنّ الخلف يلزم لو كان بعض - ج - ب - يناقض لاشيء من - ج - ب - المطلقتين لكنّهما ربما يحتمعان على الصدق فما قيل له أنّه محال في تلك الحجّة ليس بمحال بل ممكن ويمثل بالإنسان والضحك حين يقال كلّ إنسان ليس بضحك مطلقاً ويدعى أنّها تنعكس إلى قولنا كلّ ضحكك ليس بإنسان وإلا فبعض ما هو ضحكك هو إنسان ، وبالإفتراض بعض الإنسان ضحكك فالمحال إنّما يلزم لو كان هذا ممتنع الجمع على الصدق مع قولنا كلّ إنسان ليس بضحك لكنّهما يصدقان معاً فالمحال غير لازم . وقد ألف الحكيم الفاضل أبو نصر الفارابي قياساً من قوله بعض - ب - ج - نقيض العكس المطلوب ومن قوله لاشيء من - ج - ب - الأصل الذي يريد عكسه فانتج بعض - ب - ليس - ب - هذا خلف . واستحسنه الشيخ . وأقول : إنّهُ لا يفيد المطلوب إلا إذا كانت النتيجة بعض - ب - ليس - ب - عند ما يكون حتّى تكون - ب - كاذبة مشتملة على الخلف وإلا فربما تكون صادقة وذلك لأنّ الموصوف - بب - قديممكن أن يخلو عنه وحينئذ يكون - ب - مسلوباً عنه بالإطلاق فإنّنا نقول كلّ نائم مستيقظ مطلقاً ونقول لاشيء من المستيقظ بنائم مادام مستيقظاً و



هذان ينتجان لاشيء من النائم بنائم وهو حق وهذا التأليف يفيد في هذا الموضع <sup>(١)</sup> بعد أن يعلم أن الصغرى المطلقة الوصفية مع الكبرى العرفية السالبة ينتج سالبة وصفية في الشكل الأول .

قوله :

☆ (وأما على الوجهين الآخرين من الإطلاق فإن السالبة تنعكس على نفسها بهذه الحجة بعينها أما على الوجه الأول منهما فتقريره أن يقول قولنا لاشيء من - ج - ب - مادام - ج - ولكن عرفياً عاماً ينعكس إلى قولنا لاشيء من - ب - ج - مادام - ب - وإلا فبعض - ج - ب - وبالإفتراض بعض - ج - ب - وقد كان لاشيء من - ج - ب - مادام - ج - هذا خلف ) ☆

أقول : إن التحقيق يقتضى أن يكون نقيض لاشيء من - ب - ج - مادام - ب - هو بعض - ب - ج - بالإطلاق العام الوصفى كما ذكرنا و إنما يكون عكسه وهو بعض - ج - ب - نقيضاً لقولنا لاشيء من - ج - ب - مادام - ج - إذا كان ذلك العكس أيضاً مطلقة عامة وصفية لأنه إن كانت مطلقة بحسب الذات أمكن اجتماعها مع لاشيء من - ج - ب - مادام - ج - على الصدق كما مر فهذه الحجة مبنية على انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة الوصفية كنفسها ، والإفتراض لا يفيد إلا الانعكاس المطلق <sup>(٢)</sup> لها أما كون العكس أيضاً وصفية فمحتاج إلى بيان ثم نبينه بأن نقول : إننا إذا قلنا بعض - ج - ب - بالإطلاق الوصفى كان معناه أن شيئاً ممّا يوصف - بج - فهو في بعض أوقات اتصافه - بج - يوصف - بب - ويلزم منه أن ذلك الشيء في ذلك الوقت يكون موصوفاً - بب - و - بج - فإن ذن بعض ما يوصف - بب - موصوف - بج -

(١) قوله « وهذا التأليف يفيد في هذا الموضع » لما ذكر أن بيان الانعكاس إنما يتم لولزم النتيجة حينية إشتعمر أن يقول نحن نأخذ الأصل عرفية عامة حتى ينتج القياس حينية مطلقة فأجاب بأن ذلك إنما يسوغ لو علم أن القياس المركب من الصغرى المطلقة الوصفية أى العينية والكبرى السالبة العرفية تنتج سالبة وصفية فى الشكل الأول وهو لم يعرف بعد فلا بد من الاحتراز عنه كما فى الافتراض . والحال أن الأصل إن كانت مطلقة لم يتم و إن كانت عرفية لم ينتفع به فى طريق التعليم . م

(٢) قوله « والافتراض لا يفيد إلا الانعكاس المطلق » فان قلت : الطريق الذى سلكه الشارح



في بعض أوقات اتّصافه - ب - . وحينئذ يتمّ الحجّة ، وأمّا إذا كان العرفيّ وجوديّاً فإنّه ينعكس أيضاً ، وقد اختلف في جهة عكسه فقول الشيخ يوهّم أنّه يقول بأنّه ينعكس عرفيّاً عامّاً لأنّه قال في الشفاء : يجوز أن يكون كالأصل وهذا يدلّ على أنّه يجوز أن يكون أيضاً بخلاف الأصل أعني يكون ضروريّاً وعلى هذا التقدير فالبيان بطريق الخلف هو الذي مرّ من غير تفاوت ، وقال القاضي السّاوي صاحب البصائر : إنّما يجب أن يكون كالأصل لأنّه لو كان دائماً أو ضروريّاً لكان عكس العكس الذي هو الأصل أيضاً دائماً أو ضروريّاً وذلك لانعكاسهما على أنفسهما هذا خلف . وقال من تأخّر عنه زماناً : إنّما نقول لأشياء من الكاتب بما كن لا دائماً بل مادام كاتباً ولا نقول في عكسه لأشياء من الساكن بكتاب لا دائماً لأنّ بعض ما هو ساكن يدوم سكونه كالأرض ولا أجل ذلك كان العكس عرفيّاً عامّاً محتملاً للضرورة أو الدوام . وقال آخر بعده : هذا العرفيّ يجب أن يكون البعض منه عرفيّاً خاصّاً لئلا يلزم ما أورده صاحب البصائر . وأقول : في تقريره إنّ هذا العكس لا يحفظ الكميّة والجهة معا بل يحفظ إحداهما وحدها ، إمّا الكميّة وحينئذ يصير في الجهة عامّة ، وإمّا الجهة وحينئذ يصير في الكميّة جزئيّة ، أمّا الإنعكاس فلا لأنّ الأصل يقتضي امتناع اجتماع وصفيّ - ج - و - ب - ويلزم على ذلك أنّ الموصوف - ب - حال اتّصافه به لا يكون موصوفاً - ب - . وأمّا انحفاظ الجهة في البعض

في بيان انعكاس الموحية الحينية كنفسها إفتراض أيضاً فكيف لا يفيد . فنقول : المراد أن الافتراض على الوجه الذي أخذه الشيخ لا يفيد ذلك ظاهر . هذا إذا كان الأصل عرفية عامة أما إذا كان وجودياً أو عرفياً خاصاً فنقول : الشيخ توهم أنّه ينعكس عرفياً عاماً لأنه قال في الشفاء : العكس يجوز أن يكون كالأصل وهو يدلّ على أنّه يجوز أن لا يكون عرفياً خاصاً أي لا يصدق فيه قيد اللادوام فيكون دائماً فيجوز أن يكون ضرورياً فقوله أعني يكون ضرورياً معناه يجوز أن يكون ضرورياً لأنه تفسير لقوله يجوز أن يكون أيضاً بخلاف الأصل ، أو معناه يكون دائماً ، والضرورة كثيراً تستعمل في معنى الدوام كما استعملها في مواضع من هذا البحث على ما سيأتي ، ولما جاز أن يكون عكس العرفية الخاصة بخلاف الأصل لم ينعكس إلى الخاصة بل لا يكون عكسها إلا عرفياً عاماً أما العكس من اللوازم . فاعلم أن هذا النقل من الشيخ ليس على ما ينبغي لأن محصل كلامه في الشفاء أن الدائمة والعرفية العامة والعرفية الخاصة سواء قيدت بالادوام أو بالضرورة إذا كانت سالبة كلية تنعكس كنفسها في الكم ، واستدل عليه بأنه إذا صدق لأشياء من - ج - ب - فلا شيء من - ب - ج - إلا فبعض - ب - ج - فبعض - ج - ب - وقد كان لأشياء من - ج - ب - هذا خلف ، ثم قال :



فلأن الأصل يقتضى أن يكون ذات - ج - قد تخلو عن الاتصاف به وإلا لكان عدم اتصافها - بب - أيضاً دائماً وكان لادائماً هذا خلف ، وإنها قد يتصف - بب - في بعض أوقات خلوها عن - ج - وإلا لكان - ب - دائم السلب عنها و كان لادائماً هذا خلف ، فتلك الذات عند اتصافها - بب - يمتنع أن يوصف - بج - لادائماً ولكن مادامت موصوفة - بب - وهو المطلوب ، وأما احتمال العموم فلأن - ب - لما أمكن أن يكون محمولاً في الإيجاب على الذات الموصوفة - بج - أحتمل لأن يكون أعم منها فيكون شئ ما آخر يوصف - بب - ولا يحمل على تلك الذات أصلاً ولا محالة يكون تلك الذات ضرورة السلب عن ذلك الشئ ، فلاجل ذلك لا يصح أن يسلب - ج - عن كل ما يوصف - بب - بالوجود بل عن بعضه ، وأما عن كله فيما يشمل الوجود والضرورة وهو العرفي العام . واعلم أن العرفي العام يصدق مع احتمالات كثيرة ككون الجهة ضرورة في الكل ، أو دائمة في الكل ، أو وجودية عرفية في الكل ، أو ضرورة في البعض ، أو دائمة في البعض ، أو وجودية في البعض ، أو ضرورة في البعض ، أو دائمة ووجودية معاً في الأبعاض ، وهذا العرفي العام يصدق مع أربعة احتمالات منها هي أن تكون وجودية في الكل أو في البعض ولا يصدق مع باقيها . وأما على الوجه

وهذا العكس يجوز أن يكون كالأصل فإنه كما يصدق لاشئ من الأبيض أسود مادام أبيض كذلك لاشئ من الأسود أبيض مادام أسود ، وكما أنه لاشئ من الحجر بحيوان مادام موجوداً لاشئ من الحيوان بحجر مادام موجوداً فحكم الأصل كحكم العكس . هذا كلامه ولا يخفى على المتأمل أن معنى هذا الكلام أن السالبة الكلية إذا كانت دائمة أو عرفية عامة تنعكس كنفسها في الجهة فإذا كانت عرفية خاصة لم تنعكس كنفسها في الجهة لعدم الانعكاس كالأصل حيث السالبة خاصة ، والانعكاس حيث السالبة دائمة أو عرفية ؛ فلم يقل أن عكس العرفية الخاصة يجوز أن يكون كالأصل على ما نقله المصنف نعم الغرض لا يختلف لأن قول الشيخ على هذا أيضاً يدل على أن العرفية الخاصة لم تنعكس إلا عرفياً عاماً . وقال صاحب البصائر : العرفية الخاصة تنعكس كنفسها فإنه لو لم يصدق العرفي المقيد بالادوام صدق دائماً وينعكس إلى نفسه وقد كان لادائماً هذا خلف مثلاً إذا صدق لاشئ من - ج - - ب - مادام - ج - لادائماً صدق لاشئ من - ب - - ج - مادام - ب - لا دائماً والالصدق لاشئ من - ب - - ج - مادام - ب - لادائماً وينعكس إلى لاشئ من - ج - - ب - مادام - ج - دائماً وقد كان لادائماً هذا خلف . وفيه نظر لأن العكس مقيد بالادوام في الكل وهو موجبة كلية مطلقة عامة فمتى لم يصدق يصدق نقيضها وهي سالبة جزئية دائمة وهو لا يقبل العكس فاللازم لاشئ من - ب - - ج - مادام - ب - دائماً في البعض وهو لم ينعكس إلى لاشئ من - ج - - ب - مادام - ج - دائماً



الثانى من الوجهين الآخرين فتقريره أن نقول : قولنا لاشىء من جيممات الزمان الفلانى  
 - بب - فى ذلك الزمان ينكعس إلى قولنا لاشىء من - ب - بب - فى ذلك الزمان لأن  
 يشترط فى - ب - أن يكون موجوداً فى ذلك الزمان فإنه ربما لا يكون لاشىء مما يوصف  
 به وجود حينئذ كما ذكرنا و تمثّلنا فيه بمالك ألف وقر ذهب بل ندعى صدق حكم  
 العكس فى ذلك الزمان ونبيّنّه بأنّه لو لم يكن ذلك حقّاً لكان بعض - ب - ج - فى ذلك  
 الزمان قبلاً لفراض يكون بعض - ج - ب - فى ذلك الزمان وقد كان لاشىء من جيممات  
 ذلك الزمان - بب - هذا خلف . والكلام على تناقض المطلقات بهذا الوجه قد مرّ فلا وجه  
 لإعادته .

قوله :

☆ (وأما الحجّة المحدثّة الّتي لهم من طريق المباشرة الّتي أحدثت من بعد المعلّم الأوّل  
 فلا يحتاج إلى أن نذكرها فإنّها وإن أعجب بها عالم مزورة وقد بينّا حالها فى كتاب  
 الشفاء) ☆

أقول : الحجّة المحدثّة الّتي أشرنا إليها أنّها أحدثت بعد الاعتراض على الحجّة  
 الأولى وقد استحسناها الحكيم الفاضل أبو نصر وهى أنّهم قالوا - ج مباين - لب -

وقال من تأخر عنه زماناً : إنه لا ينكس الاعرفياً عاماً لصورة البعض فقال آخر : يجب أن يكون  
 البعض عرفياً خاصاً لئلا يلزم ما أورده صاحب البصائر فانه لو لم يصدق فى العكس اللادوام فى البعض  
 صدق الدوام فى الكل وينكس الى دوام الاصل فلما افرق الاقوال ومحصلها قولان أحدهما الانعكاس  
 الى العرف العام ، ثانيها الانعكاس فى الجهة كنفسه فى الجهة أراد الشارح أن يجمع بين القولين  
 فقال : لا خفاء فى أنه لا يمكن فى العكس حفظ كمية الاصل وحفظ جهته مما لان اللادوام لا ينكس  
 كنفسه فلا يبقى الا أن يحافظ على الكمية أو على الجهة فان حوفظ على الكمية لم ينكس الاعرفياً  
 عاماً ، وأن حوفظ على الجهة لم ينكس الاعرفياً خاصاً جزئياً فهيهنا ثلثة أمور : الاول أنها ينكس  
 فى الجهة ، الثانى أن العكس يحفظ الجهة جزئياً ، الثالث أنه لا يحفظ الجهة كلياً لاحتمال أن  
 لا يصدق الكلى فى العكس الاعاماً وأشار الى الاول بقوله « أما الانعكاس فلان الاصل يقتضى »  
 وهو ظاهر ، والى الثانى بقوله « وأما انحفاظ الجهة فى البعض » وتقديره أن ذات - ج - ليس  
 - ج - بالفعل والالكان - ج - دائماً فليس - ب - دائماً وقد كان لادائماً هذا خلف و ذات - ج -  
 - ب - فى بعض أوقات كونه ليس - ج والالكان ليس - ب - فى جميع أوقات كونه ليس - ج -  
 وهو ليس - ب - فى جميع أوقات كونه ليس - ج - فيكون ليس - ب - دائماً وقد كان لادائماً و



ومبائن المبائن مبائن - فب - أيضاً مبائن - لج - فلاشئ من - ب - ج - واستدرك الفاضل الشارح على هذه الألفاظ بأن قال : قد يكون مبائن المبائن هو الشئ نفسه فلا يجب أن يكون مبائننا و ذلك لأنه إذا جعل المبائن - لب - هو - ج - فالمبائن له قد يكون - ب - وقد يكون غيره وقد كان في قولهم مبائن المبائن المضاف بفتح الياء على أنه اسم المفعول والمضاف إليه بكسر الياء على أنه اسم الفاعل ، والفاضل الشارح ظنهما بالكسر سهواً فاعترض عليهم بما ذكره ، ووجهه ازورار هذه الحجة ما ذكره الشيخ في الشفاء وهو أن المبائنات تقع بالاشتراك على معان مختلفة كالتى بالإمكان ، والتى بالحد ، والتى بالسلب ، والمراد منها ههنا التى بالسلب ؛ فيرجع قولهم - ج - مبائن - لب - إلى أنه قد يسلب عنه - ب - ، وقولهم مبائن المبائن مبائن إلى أن ما سلب عنه شئ فيجب أن يكون مسلوباً عن ذلك الشئ ، وهذا هو المطلوب نفسه مأخوذاً في بيانه .

قوله :

تم) وأما الكلية الموجبة فإنها لا يجب أن ينعكس كليةً فربما كان المحمول أعم من الموضوع ، ولا يجب أيضاً أن ينعكس مطلقة صرفة بلا ضرورة فإنه ربما كان المحمول

إذا صدق على ذات - ج - أنه - ب - وليس - ج - ويصدق عليه أنه - ج - فبعض - ب - ليس - ج - مادام - ب - لا دائماً و هو المطلوب . و اعلم أن هذا العكس انما يتبين بثلاث مقدمات و هى أن ههنا ذاتا وهى - ج - و - ب - بحكم لادوام الأصل و ليس - ج - مادام - ب - لأنها ليس - ب - مادام - ج - فليس - ب - مادام - ج - و الا لكان - ج - فى بعض أوقات كونه - ب - فب فى بعض أوقات كونه - ج - وقد كان ليس - ب - فى جميع أوقات كونه - ج - هذا خلف ، وإذا صدق على تلك الذات أنها - ب - وليس - ج - مادام - ب - وحينئذ بالفعل صدق بعض - ب - ليس - ج - مادام - ب - لا دائماً و هو المطلوب ، وعند هذا ظهر أن المقدمتين اللتين ذكرهما الشارح وهما أن ذات - ج - ليس - ج - لانه - ب - فى بعض أوقات كونه ليس - ج - لا دخل لهما فى اثبات المطلوب ، وقد ذكر ما لا ينبغي وترك ما ينبغي . والى الثالث أشار بقوله : وأما احتمال العموم ، أى وأما احتمال أن يكون العكس الكلى عرفياً عاماً لا خاصاً فلان - ب - محمول على الذات الموصوفة بج حملاً ايجابياً بحكم لادوام الأصل ، والمحمول يحتمل أن يكون أعم من الموضوع فإذا كانت - ب - أعم من - ج - كان هناك ذات يصدق عليه - ب - ويكون - ج - مسلوباً عنه دائماً فلا يصدق لاشئ من - ب - ج - مادام - ب - لا دائماً مثلاً الساكن فى المثال المضروب لما كان أعم من الكاتب فإن من ذوات الساكن ما يسلب عنه الكاتب دائماً فلم يصدق لاشئ من الساكن بكاتب مادام ساكناً لا دائماً وفى قوله : يكون شئ ما آخر بوصف ب ولا يحمل عليه تلك الذات



غير ضرورى للموضوع والموضوع ضرورى للمحمول مثل التنفس لذى الربة من الحيوان فإنه وجودى ليس بدائم اللزوم ولكنه ضرورى له الحيوان ذو الربة فإن كل متنفس فإنه بالضرورة حيوان ذورية بل إنما ينعكس المطلقة مطلقة عامة يحتمل الضرورية لكن الكلية الموجبة يصح عكسها جزئياً موجباً لاحالة فإنه إذا كان كل - ج - ب - كان لنا أن نجد شيئاً معيناً هو - ج - و - ب - فيكون ذلك الجيم - ب - وذلك الباء - ج - وكذلك الجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها) ☆

أقول : الموجبة الكلية من المطلقات <sup>(١)</sup> لا تنعكس كلياً لاحتمال أن يكون المحمول أعم من الموضوع ، ولا مطلقة خالية عن الضرورة لاحتمال أن يكون الموضوع ضرورياً للمحمول سواء كان المحمول ضرورياً له أو غير ضرورى بل تنعكس جزئياً للافتراض ومطلقة عامة لأن موضوع الموجبة إنما يكون ثابتاً على الوجه المذكور والإيجاب المطلق يقتضى ثبوت المحمول لذات الموضوع بالفعل ففى العكس يصير تلك الذات موضوعة مع المحمول وتصير جهة الأصل جهة لمحموله الذى صار موضوعاً في

أصلاً ولا محالة تكون تلك الذات ضرورية السلب عن ذلك الشيء « مساهلة لان الذات لا يعتبر فى الحمل بل المحمول هو مفهوم - ج - فالواجب أن يقال : فيكون شيء ما آخر يوصف بب ولا يحتمل عليه - ج - أصلاً فيكون حينئذ ضرورى السلب عن ذلك الشيء ، ثم فرق بين العرفى العام الكلى وبين العرفى الخاص الكلى الذى هو العكس فان العرفى العام مطلقاً يصدق مع الاحتمالات التسعة المذكورة ، وأما العرفى الذى هو الأصل فلا يصدق الامع الاحتمالات الاربع ولا يصدق إذا كانت دائمة فى الكل أو ضرورية فى الكل أو دائمة فى البعض أو ضرورية فى البعض لوجوب اللادوام فى البعض ، وأما على الوجه الثانى من الرايين الآخرين فنقريره أن يقال لشيء من جيمات الزمان الفلانى بب فى ذلك الزمان ينعكس الى شيء من - ب - ج - فى ذلك الزمان اذا لم يقيد الموضوع فى العكس بالزمان الذى قيد به موضوع الأصل فانه لو قيد به لم ينعكس على ما مثل فيه ببالك ألف وقر . وفيه نظر لان الزمان المعين ان لم يعتبر فى جانب العمل لم ينعكس أصلاً ، وان اعتبر فى جانب العمل ينعكس ولا احتياج الى اعتبار الزمان فى جانب الوضع . م

(١) قوله « الموجبة الكلية من المطلقات » الموجبة المطلقة العامة الكلية لا تنعكس كلية ولا مطلقة ولا ضرورية بل جزئية ومطلقة عامة لان عقد الوضع فى الأصل بالفعل وعقد الحمل ايضاً بالفعل فاذا بدلنا عقد الوضع بعقد الحمل صار جهة الوضع جهة الحمل وبالعكس فيصدق العكس مطلقة عامة وذهب الامام أنها تنعكس ممكنة لان الضرورى أخص من المطلقة وهى تنعكس ممكنة اذا كان انعكاس الاخص الى الممكنة فالاعم بطريق الاولى وسيجىء تحقيق الحال فى ذلك . م



العكس بالنسبة إلى تلك الذات والجهة التي كانت لوصف الموضوع بالنسبة إليها في الأصل جهة العكس وكتاهما مطلقتان فجهة العكس أيضاً مطلقة . وما ذهب إليه الفاضل الشارح من كونه جهة العكس ممكنة بناء على أنها كذلك في الضروري فليس بشيء .  
و سيجيء بيانه .

قوله :

« ( وإن كان الكلي والجزئي الموجبان من المطلقات التي لها من جنسها نقيض <sup>(١)</sup> برهن على أنها تنعكس جزئية من طريق أنه لم يكن حقاً أن بعض - ب - ج - فلا شيء من - ب - ج - فلا شيء من - ج - ب - ) »

قيل هذا القيد لفائدة فيه . قال صاحب البصائر : وذلك لأن الحجّة عامّة غير متخصّصة بالمطلقات التي لها من جنسها نقيض وذلك لأن جميع المطلقات الموجبة تنعكس إلى المطلقة العامّة الجزئية الموجبة وإلا لصدق نقيضها وهو السالبة الدائمة الكلية وتنعكس كنفسها إلى ما يضاد الأصل . وقيل فائدة هذا التخصيص هي أن

(١) قوله « وإن كان الكلي والجزئي الموجبان من المطلقات التي من جنسها نقيض » أي لو كانت المطلقة الموجبة عرفية أمكن بيان انعكاسها من طريق نقيض العكس فإنها ينعكس إلى موجبة جزئية حينية وإلا لصدق نقيضها سالبة كلية عرفية عامة وينعكس إلى ما يناقض الأصل أو يضاده ، والوجه في فائدة القيد وإن كان الطريق مشتركاً بين ما إذا كانت القضية عرفية وما إذا كانت مطلقة عامة أنه لو بين انعكاس الموجبة المطلقة بانعكاس السالبة الدائمة كنفسها فإن كان بيان انعكاس السالبة الدائمة بانعكاس الموجبة المطلقة لزم الدور ، وإن كان بطريق آخر كالافتراض أو الخلف لزم سوء التركيب لأن انعكاس السالبة الدائمة لم يبين بعد وهذا بخلاف الموجبة العرفية فإنه لما سبق أن السالبة العرفية تنعكس كنفسها فلو بين انعكاس الموجبة العرفية لم يلزم الدور ولا سوء التركيب لكن يمكن أن يقال فعلى هذا انعكاس السالبة الدائمة أيضاً تبين إذ عند الشيخ أن السالبة الدائمة مطابقة للسالبة العرفية وحيث بين انعكاس السالبة العرفية كان انعكاس السالبة الدائمة أيضاً بينا فلو بين انعكاس الموجبة المطلقة لم يلزم أحد الأمرين . واعلم أن الخلف لا يفيد العلم بجهة العكس لأن الخلف مبني على أخذ نقيض المطلوب المعين أي الخلف مبني على أخذ المطلوب ونفيه وغاية ما في انتفاء نقيض المطلوب صدق المطلوب فهو لا يدل إلا على صدق قضية مع الأصل بطريق اللزوم أما أنه يفيد تعيين المطلوب أي أن تلك القضية عكسه فلا لأن الاعتبار في العكس أخص القضايا اللازمة بطريق التبديل فكما أن الخلف يفيد صدق العكس الذي هو أخص كذلك يفيد العلم بما يصدق مع العكس من لوازمه وإن كان أعم منه . م



انعكاس السالبة الدائمة يبيّن بانعكاس الموجبة الجزئية المطلقة فيلزم الدور . وأجيب عنه بأنّه يمكن أن يبيّن انعكاس الموجبة الجزئية بالإفتراض حتّى لا يكون دوراً . و أقول : الوجه في فائدة هذا القيد أن الشيخ لم يبيّن انعكاس المطلقات بانعكاس السالبة الدائمة الذي لم يبيّن بعد أحترازاً إمّا من الدور أو من سوء الترتيب لكن لما كان نقيض الكعس الذي يدّعي صحته سالبة دائمة كلية و كان عنده أنّها تطابق السالبة العرفية على ما ذهب إليه في باب التناقض و قد بيّن أن السالبة العرفية تنعكس كنفسها فإن كان عكسها ضدّاً ونقيضاً للأصل بحسب ما ذهب إليه ولم يكن الكلام مبنياً على ما بعده . واعلم أن الخلف لا يفيد العلم بجهة العكس على التعيين لأنّه مبنيّ على نقيض المطلوب المعين فكيف يفيد تعيين المطلوب بل يفيد العلم بما يصدق مع العكس من لوازمه وإن كان أعمّ منه ، واعتبر هذا الخلف فإنّه يطرد مع دعوى الإمكان العام للعكس أطّراده مع الإطلاق . أقول : المطلقات العرفية تنعكس مطلقاً عامّة وصفية لما مرّ والعرفية الوجودية تنعكس وجودية كنفسها وذلك لأنّنا إذا قلنا كل - ج - لا - ب - دائماً بل مادام - ج - حكمنا بأنّ كلّ ما يوصف بج فإنّه يوصف بب لادائماً وذلك لأنّ دوام الإتيان بج المستلزم لب يقتضى دوام الإتيان بب هذا خلف فإنّ بعض - ب - الذي هو - ج - إنّما يوصف بج لادائماً بل في بعض أوقات اتّصافه بب فالعكس مطلق بحسب الوصف وجودي بحسب الذات وهذه فائدة لا يعطى أمثالها الخلف ابتداء بل إنّما يعطيها اللمية وادلك لم يتنبّه لها المعتمدون على الخلف وأمّا بعد التنبيه فقد يمكن أن يبيّن بالخلف .

قوله :

☆ ( وأمّا الجزئية السالبة فلا عكس لها فإنّه يمكن أن لا يكون كل - ج - ب - ثمّ يكون كلّ - ب - ج - فليس ليس كلّ - ب - ج - مثل أن الحقّ هو أنّه ليس بعض الناس بضحكك بالفعل و ليس يمكن أن لا يكون شيء ممّا هو ضحكك بالفعل إنساناً ) ☆

يريد أن السالبة الجزئية المطلقة ربما تكون صادقة و عكسها إنّما يصدق



موجبة كلية ضرورية لاسالبة جزئية ويمثل بصدق قولنا ليس بعض الناس ضاحكاً مع صدق قولنا كل ضاحك بالضرورة إنسان وامتناع أن يصدق معه نقيضه الذي هو السالبة الجزئية فإن هي غير منعكسة ، وقد ذكر أثير الدين المفضل الأبهري وغيره: أَنَّ السَّالِبَةَ الْجَزْئِيَّةَ إِذَا كَانَتْ عَرَفِيَّةً وَجُودِيَّةً فَإِنَّهَا تَنعَكُسُ كَنَفْسِهَا وَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا لَيْسَ بَعْضٌ - ج - ب - مادام - ج - لَدَائِمًا حَكَمْنَا بِاتِّصَافِ شَيْءٍ مَا بِصِفَتِي - ج - وَب - المتعاندین فی وقتین مختلفین فَإِذَا كَانَ بَعْضٌ مَا يَوْصَفُ بِبِ يَسْلُبُ عَنْهُ - ج - مادام موصوفاً بب لَدَائِمًا .

☆ (إشارة) ☆ إلى عكس الضروريات

وَأَمَّا السَّالِبَةُ الْكَلِمِيَّةُ الْضَرُورِيَّةُ فَإِنَّهَا تَنعَكُسُ مِثْلُ نَفْسِهَا فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ بِالضَّرُورَةِ - ب - مَسْلُوبًا عَنْ كُلِّ - ج - ثُمَّ أُمِكنَ أَنْ يَوْجَدَ بَعْضٌ - ب - ج - وَفَرَضَ ذَلِكَ الْعَكْسُ عَكْسَ ذَلِكَ فَكَانَ بَعْضٌ - ج - ب - عَلَى مَقْتَضَى الْإِطْلَاقِ الَّذِي يَعْمُ الْضَرُورِيَّ وَغَيْرُهُ وَهَذَا لَا يَصْدُقُ الْبَتَّةَ مَعَ السَّلْبِ الْضَرُورِيِّ بَلْ صَدَقَهُ مَعَهُ مَحَالٌ فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ مَحَالٌ وَلَكِ أَنْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ بِالْإِفْتِرَاضِ <sup>(١)</sup> فَيَجْعَلُ ذَلِكَ الْبَعْضُ - د - فَتَجِدُ بَعْضٌ مَا هُوَ - ج - قَدْ صَارَ - ب ) ☆

أَرَادَ الْبَيَانُ بِالْخَلْفِ فَأَخَذَ نَقِيضَ الْمَطْلُوبِ وَكَانَ مُوجِبَةً جَزْئِيَّةً مُمْكِنَةً عَامَّةً وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ « ثُمَّ أُمِكنَ أَنْ يَوْجَدَ بَعْضٌ - ب - ج » وَكَانَ انْعِكَاسُهَا مِمَّا لَمْ يَتَبَيَّنْ بَعْدَ فَلَمْ يَبْنِ الْكَلَامُ عَلَيْهَا بَلْ فَرَضَهَا مُطْلَقَةً وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ « وَفَرَضَ ذَلِكَ » وَإِنَّمَا كَانَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْمُمْكِنَ هُوَ مَا لَا يَلْزَمُ عَنْ فَرَضِ وَجُودِهِ مَحَالٌ ثُمَّ عَكْسُ الْمَطْلُوقَةِ عَلَى مَا يَبَيِّنُهَا مِنْ قَبْلِ فَانْعَكَسَتْ مُطْلَقَةً عَامَّةً تَنَاقُضُ الْأَصْلَ بِحَسَبِ الْكَيْفِيَّةِ وَالْكَمِّيَّةِ وَبِضَادِّهَا بِحَسَبِ الْجِهَةِ بَلْ يَلْزَمُهَا مِنَ الْمُمْكِنَايِ الْعَامَّةِ مَا يَنَاقُضُ الْأَصْلَ

(١) قَوْلُهُ « وَلَكِ أَنْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ بِالْإِفْتِرَاضِ » وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْإِفْتِرَاضَ إِمَّا بَعْدَ فَرَضِ نَقِيضِ الْعَكْسِ مُطْلَقَةً فَلَا يَكُونُ طَرِيقًا آخَرَ غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا لِأَنَّهُ هُوَ طَرِيقُ نَقِيضِ الْعَكْسِ بِالْفَرْقِ وَإِمَّا قَبْلَ فَرَضِ نَقِيضِ الْعَكْسِ مُطْلَقَةً فَلَا فَرَضَ لَا يَعْطَى إِلَّا بَعْضٌ - ج - بِالْإِمْكَانِ - ب - وَهُوَ فَرَضٌ لَا يَنَاقُضُ لَاشَيْءٍ مِنْ - ج - بِالْفِعْلِ - ب - لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَسْلُوبًا عَنْ كُلِّ أَفْرَادٍ الْآخَصِ ثَابِتًا لِبَعْضِ أَفْرَادِ



مطلقاً فلزم الخلف وهو معنى قوله « بل صدقه معه محال » ثم رجع إلى المطلوب وقال فلم يكن ما فرضناه ممكناً لأنه أدى إلى محال والمؤدي إلى المحال محال وهو المراد من قوله « فما أدى إليه محال » وقد تم كلامه ثم إنه ذكر أن بيان انعكاس الموجبة الجزئية إنما يتأتى بالإفتراض لئلا يذهب الوهم إلى تخيل دور . قوله :

☆ (والكلية الموجبة الضرورية تنعكس على نفسها جزئية موجبة لما بين من حكم المطلق العام لكن لا يجب أن ينعكس ضرورية فإنه يمكن أن يكون عكس الضروري ممكناً فإنه يمكن أن يكون - ج - كالضحك ضرورياً له - ب - كالإنسان غير ضروري له - ج - كالضحك . ومن قال غير هذا وأنشأ يحتال فيه فلا تصدقه فعكسها إذن الإمكان الأعم .<sup>(١)</sup> والموجبة الجزئية الضرورية تنعكس أيضاً جزئية على ذلك القياس) ☆

الحق أنها تنعكس جزئية موجبة مطلقة عامة بمثل مأمراً في المطلقات وبعض المنطقيين ذهبوا إلى أنها تنعكس كنفسها ضرورية ، والشيخ أراد أن يرد عليهم فأشار أولاً إلى أنها تنعكس جزئية موجبة مطلقة عامة بمثل مأمراً في المطلقات ، ثم اشتغل

(١) قوله « فعكسها إذن الإمكان الأعم » الحق أن الموجبة الضرورية تنعكس مطلقة وصفية لوجوب كون المحمول لازماً لذات الموضوع وثبوت وصف الموضوع له في الجملة فاجتمع وصف الموضوع والمحمول على ذات الموضوع في بعض الاوقات فما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات ثبوت وصف الموضوع وهو المطلوب ، وقد زعم أنها ينعكس ضرورية لأنها او انعكست إلى غير الضروري فغير الضروري أولى بأن ينعكس إلى غير الضروري فيكون الاصل وهو الضروري غير ضروري هذا خلف فرد الشيخ عليهم بأن عكس الضروري قد يكون ممكناً كما في الضحك والانسان وإنما قال إن عكسها الإمكان الأعم لأن المقصود لما كان ردمذهب أولئك القوم زعم إمكان العكس لأنه أبعد عن مطلوبهم وأيضاً صورة النقيض التي ذكرها لم يدل إلا على انعكاسها ممكنة عامة وأما انعكاسها إلى المطلقة العامة أو العينية فيحتاج إلى بيان آخر فاقصر على الإمكان إذ في ذلك كفاية . قال الامام : ذكر في الشفاء أن العكس مطلقة عامة والحق ما في هذا الكتاب لان العكس قد يكون ضرورياً وقد يكون ممكناً لم يدخل في الوجود أصلاً مثل أن لا يكون بعض الناس كاتباً مدة وجوده والمشارك بين الضروري والممكن الخاص والممكن العام لا المطلقة العامة وفي جوابه مناقشة . م



في الردّ فقال : « ولا يجب أن تنعكس ضروريّة ، وبينّه بمثال الإنسان والضحك ، ثمّ قال ، « ومن قال غير هذا وأنشأ يحتال فيه فلا تصدّقه ، أى يحتال لبيان أن العكس ضروريّ وهو أنهم يقولون ذلك العكس إمّا أن يكون ضروريّاً كما لا أصل أو لا يكون فإن كان فهو المطلوب ، وإلا فلا ينعكس العكس مرّة أخرى إلى غير ضروريّ لأنّ الضروريّ لمّا انعكس إلى غير الضروريّ فغير الضروريّ أولى بأن ينعكس إليه وغير الضروريّ يضادّ الأصل وذلك خلف . وهذا غير صحيح لأنّه مبنيّ على أن عكس غير الضروريّ غير ضروريّ وهو ليس بيّن بل الضروريّ وغير الضروريّ ينعكسان إلى كل واحد منهما ، ثمّ رجع الشيخ إلى إنتاج المطلوب الذي هو إبطال مذهبهم فقال : « فعكسها إذن الإمكان الأعمّ ، أى الشامل للضرورة واللاضرورة وإنّما قال ذلك لأنّ المطلوب لمّا كان هو الردّ على من زعم أنّه ضروريّ وكان البرهان عليه أنّه يمكن أن يكون أيضاً غير ضروريّ في بعض الموادّ فالواجب أن يُورد في النتيجة ما يشملهما معاً لا ما يثبت ببرهان آخر إذ لو كان قال إنّ الإطلاق العامّ لكنت النتيجة غير ما اقتضاه ببرهانه وليس قوله إنّ الإمكان الأعمّ بمناف لكونه أخصّ منه في نفس الأمر على ما صرح به في سائر كتبه . وما تمسّك به الفاضل الشارح في احتمال أن يكون العكس ممكناً - وهو قوله إنّ العكس قد يكون ممكناً - لا يدخل في الوجود كما لو فرض أن الإنسان لا يصير كاتباً في مدّة وجوده . فضعيف ؛ وذلك لأنّه ينا في الأصل فإنّ الأصل يقتضى ثبوت الكاتب الذي أثبت له الإنسان بالضرورة فإنّ الكاتب ما لم يكن ثابتاً لا يكون إنساناً ولمّا ثبت وثبت أنّه إنسان ثبت أنّه حاصل أيضاً لما هو الإنسان .

قوله :

☆ (والسالبة الجزئية لا تنعكس لما علمت ، ومثاله بالضرورة ليس كلّ حيوان إنساناً ثمّ كلّ إنسان حيوان ليس كلّ إنسان حيوان) ☆

وذلك ظاهر .

☆ (إشارة) ☆ إلى عكس الممكنات .

☆ (أمّا القضايا الممكنة فليس يجب لها عكس في السلب فإنّه ليس إذا لم يمتنع



بل أمكن أن يكون لشيء من الناس يكتب يجب أن يمكن ولا يمتنع أن لا يكون أحد ممن يكتب إنساناً أو بعض ممن يكتب إنساناً وكذلك هذا المثال يبين الحال في الممكن الأخص والخاص فإن الشيء قد يجوز أن ينفي عن شيء و ذلك الشيء لا يجوز أن ينفي عنه شيء لأنّه موضوعه الخاص الذي لا يفرض إلّا له ، وأمّا في الإيجاب فيجب لها عكس ولكن ليس يجب أن يكون في الممكن الخاص مثل نفسه ، ولا تسمع إلى قول من يقول إن الشيء إذا كان ممكناً غير ضروري لموضوعه فإن موضوعه يكون كذلك وتأمل المتحرّك بالإرادة كيف هو من الممكنات للحيوان وكيف الحيوان ضروري له ، ولا تلتفت إلى تكلفات قوم<sup>(١)</sup> فيه بل كل أصناف الإمكان ينعكس في الإيجاب بالإمكان الأعم فأنّه إذا كان كل - ج - ب - أو بعض - ج - ب - بالإمكان فبعض - ب - ج - بالإمكان الأعم وإلّا فليس يمكن أن يكون شيء من - ب - ج - فبالضرورة على ما علمت لشيء من - ب - ج - فبالضرورة لشيء من - ب - ج - هذا خلف . وربما قال قائل ما بالكم لاتعكسون السالبة الممكنة الخاصة وقوتها قوة الموجبة . فنقول : إن السبب في ذلك أنّها أعني الموجبة إنّما تنعكس إلى موجبة من باب الإمكان الأعم فلا تحفظ الكيفية ولو كان يلزم عكسها من الممكن الخاص لا يمكن أن يُقلب من الإيجاب إلى السلب فتعود الكيفية في العكس لكن ذلك غير واجب . وقوم يدعون للسلب الجزئي الممكن عكساً بسبب انعكاس الموجب الجزئي الذي في قوته وحسبانهم أن ذلك يكون خاصاً أيضاً ويعود إلى السلب فظنّهم باطل قد تتحقّقه

(١) قوله « ولا تلتفت إلى تكلفات قوم » قالوا يصدق كل حيوان فهو نائم من جهة أنه نائم بالإمكان وينعكس إلى قولنا بعض النائم من جهة أنه نائم حيوان بالإمكان لان حيوانية النائم من جهة ما هو نائم حتى يكون ضرورة له . وجوابه أن قيد من جهة ما هو نائم في العكس اما أن يعتبر بحيث يكون جزءاً من المحمول فلا يكون القضية عكسها لانه في الاصل قيد المحمول ، وإما أن يعتبر بحيث يكون جزءاً من الموضوع فلا نسلم صدق العكس لان النائم من جهة ما هو نائم ليس الا نائماً لا حيواناً ولا غيره وهو ضعيف أما أولاً فلان النائم من جهة ما هو نائم إذا حمل في الاصل على كل حيوان فلا بد من صحة جملة و صفاتها نائياً لبعض الحيوان ضرورة أن ما يحمل بالإيجاب على شيء يوصف به ، وأما ثانياً فلان النائم من جهة أنه نائم نائم و كل نائم حيوان فالنائم من جهة أنه نائم حيوان فسقط المنع . والحق في الجواب أنا لا نسلم صدق قولنا بعض النائم من جهة أنه نائم حيوان بالإمكان الخاص بل بالضرورة . م



مما سمعته ، ومن هذا المثال قولنا يمكن أن يكون بعض الناس ليس بضحكائك ولا تقول  
يمكن أن يكون بعض ما هو ضحكائك ليس با نسان ) ☆

قوله : « ولا تلتفت إلى تكلفات قوم فيه » يريد به قول بعض الفضلاء في بيان أن الممكن  
الخاص ينعكس كتنفسه وهو أننا إذا قلنا كل حيوان يمكن أن يكون نائماً من جهة  
ما هو نائم فبعض ما هو نائم فهو من جهة ما هو نائم يمكن أن يكون حيواناً لأن  
حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم حتى يكون له ضرورة من تلك الجهة . ورد  
الشيخ بأنه مغالطة أمّا أو لا فلا أن قوله من جهة ما هو نائم أخذ جزءاً من المحمول  
في الأصل والعكس جميعاً ، و كان يجب أن يجعل جزءاً من الموضوع في العكس و يصير  
العكس فبعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم يمكن أن يكون حيواناً وحينئذ يكون  
كذبه ظاهراً ؛ لأن النائم من جهة ما هو نائم لا يكون حيواناً ولا شيء آخر غير النائم .  
وأمّا ثانياً فلا أن هذا المثال وإن كان حقاً فهو لا يفيد المطلوب ؛ لأن انعكاس القضية  
في مادة واحدة لا يقتضى انعكاسها مطلقاً ؛ بل عدم انعكاسها في مادة يقتضى عدم انعكاسها  
مطلقاً . و قوله « وربما قال قائل ما بالكم لا تعكسون السالبة الممكنة الخاصة »  
إشارة إلى مذهب بعض القدماء فإنهم حكموا بأنها تنعكس جزئية لأنها في قوة  
موجبيتها وهي منعكسة موجبة ممكنة جزئية وإنما حكمنا بأنها لا تنعكس إلى ذلك  
لأن العكس يجب أن يكون بشرط بقاء الكيفية على ما وقع عليه الإصطلاح ولعل  
القائلين إنما ذهبوا إلى ذلك بظنهم أن عكسها في قوة سالبة ممكنة جزئية وقد غلطوا  
فيه لأن الموجبة الممكنة الخاصة لا تنعكس ممكنة خاصة بل عامة ليست موجبيتها  
في قوة سالبيتها قوله « وقوم يدعون للسلب الممكن الجزئي عكسا » إشارة أيضاً إلى  
بعض مذاهبيهم . وبقى الفصل غنى عن الشرح .

☆ ( النهج السادس ) ☆

☆ ( إشارة إلى القضايا من جهة ما يصدق بها أو نحوه ) ☆

أقول : لما فرغ عن بيان الأحوال الصورية للقضايا شرع في بيان أحوالها المادية  
فإنهما يشتركان في أن البحث عنهما من حيث يتعلق بالقضايا المفردة متقدم على



البحث عن صور الأقوال المتألفة عن القضايا و موادها فقوله «من جهة ما يصدق بها» عبارة عن حال موادها. وقوله «أو نحوه» أي من جهة ما تخيل فإن التخيّل يشبه التصديق من حيث إنه أيضاً انفعال ما للنفس تحدثها القضية .  
قوله :

☆ (أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائسين ومن يجرى مجراهم أربعة : مسلّمات ، ومطنونات وما معها ، ومشبهات بغيرها ، ومخيّلات) ☆

أقول : يريد بمن يجرى مجر القائسين مستعملى الإستقرارات والتمثيلات ، ووجه الحصر أن القضية إمّا أن تقتضى تصديقاً ، أو تأثيراً غير التصديق ، أو لا يقتضى أحدهما ، والأوّل إمّا أن يقتضى تصديقاً جازماً ، أو غير جازم ، والجازم إمّا أن يكون لسبب ، أو لما يشبه السبب ، وما يكون لسبب فهو المسلّمات ، وما يكون لما يشبه السبب فهو المشبهات بغيرها ، وغير الجازم هو المطنونات ، وما معها هو المشهورات في بادي الرأي والمقبولات من وجه ، وما يقتضى تأثيراً غير التصديق فهو المخيّلات ، وما لا يقتضى تصديقاً ولا تأثيراً فلا تستعمل لعدم الفائدة .

قوله :

☆ (والمسلّمات إمّا معتقدات وإمّا مأخوذات) ☆

وذلك لأنّ السبب إمّا أن يكون من تلقاء نفس المصدّق أو من خارج .

قوله :

☆ (والمعتقدات أصنافها ثلاثة الواجب قبولها ، والمشهورات ، والوهميات) ☆

وذلك لأنّ الحكم إمّا أن يعتبر فيه المطابقة للخارج ، أو لا فإن اعتبر وكان مطابقاً قطعاً فهو الواجب قبولها ، وإلا فهو الوهميات ، وإن لا يعتبر فهو المشهورات .

قوله :

☆ (والواجب قبولها أوليات ، ومشاهدات ، ومجربّات وما معها من الحدسيّات والمتواترات ، وقضايا قياساتها معها) ☆

وذلك لأنّ العقل إمّا أن لا يحتاج <sup>(١)</sup> فيه إلى شيء غير تصوّر طرفي الحكم ،

(١) قوله « وذلك لأن العقل إما أن لا يحتاج » القضايا إما أن يكون تصور أطرافها كافياً في



أو يحتاج ، والأول هو الأوليات ، والثاني لا يخلو إما أن يحتاج إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم أو ينضم إلى المحكوم عليه أو إليهما معاً ، والأول هو المشاهدات ، والثاني لا يخلو إما أن يكون تحصيل ذلك الشيء بالاكْتساب ، أو لا يكون ، وما بالاكْتساب إما أن يكون بالسهولة ، أو لا بالسهولة ، والأول هو الحدسيات ، والثاني ليس من المبادئ ، بل هو العلوم المكتسبة ، وما ليس بالاكْتساب فهو القضايا التي قياساتها معها وما يحتاج فيهما إلى كليهما فإما أن يكون من شأنه أن يحصل بالاحساس وهو المتواترات ، وإما أن لا يكون وهو المجربّات فهذه ستة أقسام . وظاهر كلام الشيخ يقتضى أنّه جعلها أربعة أقسام أحدها ما لا يحتاج فيه العقل إلى شيء غير تصوّر طرفي الحكم وهو الأوليات ، وثانيها ما يستعان فيه بالحواس وهو المشاهدات ، وثالثها ما يحتاج فيه إلى غير تصوّر الطرفين ، وهو إما خفي وهو المجربّات وما معها من الحدسيات والمتواترات ، وإما ظاهر غير مكتسب وهو القضايا التي قياساتها معها ، وأما الظاهر المكتسب فليس ينع في المبادئ . واعلم أنّ هذه التقسيمات ليست بذاتية فإنّ الأقسام قد تتداخل باعتبارات كما سيجي . بيانه ولذلك جعلها الشيخ أصنافاً لا أنواعاً .

قوله :

﴿ فلنبدء بتعريف أنحاء الواجب قبولها وأنواعها من هذه الجملة فأما الأوليات فهي القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته ولعزيمته لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه فإنّه

حكم العقل ، أولاً فإن كان كافياً فهي الأوليات وإن لم يكن فاما أن لا يحتاج إلى أمر ينضم إلى العقل ويعينه على الحكم ، أو يحتاج إلى أمر ينضم إلى المحكوم عليه ، أو إلى القضية ، أو يحتاج إليهما معاً وانما فسرنا المحكوم عليه بالقضية فلانه لولا ذلك لم تنحصر القسمة لجواز احتياجها إلى أمر ينضم إليها الممكن ما ينضم إلى العقل وهو الاحساس ، والثاني وهو ما يحتاج إلى ما ينضم إلى القضية فلا شك أن ما ينضم إلى القضية يكون له دخل في تحقق الحكم يكون مبادئ تلك القضية فلا يخلوا ما أن يكون مبادئ القضايا لازمة لها أو غير لازمة فإن كانت لازمة فهي قضايا قياساتها معها فإنها قضايا متى تصور أطرافها يحصل عند العقل قياس مرتب منتج لها وإن كانت غير لازمة فلا يخلو إما أن يكون حصول تلك المبادئ بسهولة أو بصعوبة فإن كان حصول المبادئ بسهولة فهي الحدسيات لأن مبادئها يقع في العقل مرتبة وينساق الذهن منها إليها بلا طلب واكتساب وإن كان حصول المبادئ تمرر فهي النظريات وليست من المبادئ وفي قوله إما أن يكون تحصيل ذلك الشيء بالاكْتساب أولاً يكون مساهلة لأن الحدسيات لا اكتساب فيها لكن المراد ما ذكرناه والثالث إما أن يكون



كلما وقع للعقل التصوّر لحدودها بالكنه وقع له التصديق فلا يكون للتصديق فيه توقّف إلا على وقوع التصوّر والفظانة للتركيب ومن هذا ما هو جلّى للكلّ لأنّه واضح تصوّر الحدود ، ومنها ما ربما خفى وافترق إلى تأمّل لخفاء في تصوّر حدوده فإنّه إذا التبس التصوّر التبس التصديق ، وهذا القسم لا يتوعر على الأذهان المشتعلة النافذة في التصوّر) ✽

أقول : الحكم الذي له علّة فهو إنّما يجب إذا اعتبر مع علّته ولا يجب بدون ذلك والحكم اليقيني هو الواجب في نفسه الذي لا يتغيّر وهو الذي يجب قبوله فكلّ حكم عرف بعلمته فهو يقيني وما لا يعرف بعلمته فهو ليس يقيني سواء كان له علّة أو لا والعلّة قد يكون هي أجزاء القضية وقد يكون شيئاً خارجاً عنها وهو الحكم الأولي الذي يوجب العقل الصريح لنفس تصوّر أجزاء القضية للسبب خارج فإن كانت أجزاء القضية جليّة التصوّر جليّة الارتباط فهو واضح للكل ، وإن لم يكن كذلك فهو واضح لمن تكون جليّة عنده غير واضح لغيره ، وإذا توقّف العقل في الحكم الأولي بعد تصوّر الأجزاء فهو إمّا لنقصان الغريزة كما يكون للبله والصبيان ، وإمّا لتدليس الفطرة بالعقائد المضادة للأوليات كما يكون لبعض العوامّ والجهّال .

قوله :

✽) وأمّا المشاهدات فكالمحسوسات فهي القضايا التي إنّما استفيد التصديق بها من الحسّ مثل حكمنا بوجود الشمس وكونها مضيئة وحكمنا بكون النار حارّة وكقضايا اعتباريّة بمشاهدة قوى غير الحسّ مثل معرفتنا بأنّ لنا فكرة وأنّ لنا خوفاً وغضباً وأنّا نشعر بذواتنا وبأفعال ذواتنا) ✽

أقول : هذه ثلاثة أصناف أحدها ما نجده بحواسّنا الظاهرة كالحكم بأنّ النار

حصوله بالاخبار فهي المتواترات وفي نسخة بالاحساس والمراد احساس السمع وأما أن لا يكون فهي المجربات وكل منهما تحتاج إلى ما ينضم إلى العقل وهو استماع الاخبار في المتواترات وتكرّر المشاهدة في المجربات وإلى ما ينضم إلى تلك القضايا وهو القياس الخفي كما يقال لو لم يكن كذلك لما كان دائماً أو أكثرها فهذه ستة أصناف وإنما قال في الثلاثة ومأمعها لأنّ الحدسيات تشبه المجربات والمتواترات تشبه المشاهدات والقضايا التي قياساتها معها يشبه الأوليات . م



حارة ، والثاني ما نجده بحواسنا الباطنة وهي القضايا الاعتبارية بمشاهدة قوى غير الحس الظاهر ، الثالث مانجده بنفوسنا لا بآلاتها وهي كشعورنا بذاتنا وبأفعال ذواتنا ، والأحكام الحسية جميعها جزئية فإن الحس لا يفيد إلا أن هذه النار حارة وأما الحكم بأن كل نار حارة فحكم عقلي استفاده العقل من الإحساس بجزئيات ذلك الحكم <sup>(١)</sup> والوقوف على علله ويجرى مجرى المجربات من وجه .  
قوله :

« وأما المجربات فهي قضايا وأحكام تتبع مشاهدات مما يتكرر فيفيد إذ كراً بتكررها فيتأكد منها عقد قوى لا يشك فيه ، وليس على المنطقي أن يطلب السبب في ذلك بعد أن لا يشك في وجوده وربما أوجب التجربة قضاءً جزماً وربما أوجب قضاءً أكثرياً ولا تخلو عن قوة ماقياسية خفية تخالط المشاهدات ، وهذا مثل حكمنا بأن الضرب بالخشب مولم ، وربما تنعقد التجربة إذا آمنت النفس كون الشيء بالإتفاق وتنضاف إليه أحوال الهيئة <sup>(٢)</sup> فتنعقد التجربة » ☆

(١) قوله « استفاده العقل من الإحساس بجزئيات ذلك الحكم » أي إذا وقع الإحساس بثبوت محمول لجزئيات موضوع حصل عند العقل حكم كلي لا بحسب أفادة الحس ذلك لأن الحس لا يعطى إلا أحكاماً جزئية ولا سبيل له إلا إلى إدراك هذه النار في هذا الوقت بل الحكم الكلي إنما يحصل بطريق آخر فلعل تلك الإحساسات الجزئية سبب لاستعداد النفس لقبول ذلك العقد الكلي من المبدء الفياض كما في المجربات ولهذا قالوا وهي تجرى مجرى المجربات من وجه . فإن قلت : الإحساسات الجزئية كيف تنادى إلى اليقين وهي قد لا تطابق الواقع لرؤية الكبير من البعيد صغيراً والصغير في الماء كبيراً ، فنقول الأحكام الحسية إنما يتأدى إلى العقد الكلي إن كانت صائبة وإنما تكون صائبة إذا ساعد عليها العقل فلولا فصل العقلي و تمييزه بين الحق و الباطل لا يختلط الصواب بالغلط . م

(٢) قوله « وينضاف إليه أحوال الهيئة » جواب سؤال وهو أننا لو فرضنا شخصاً في بلاد الزبيح ولم يتكرر على حسه مولود الأسود فهل يفيد ذلك الاعتقاد بأن كل مولود أسود أولاً فإن لم يفد فلم صار تكرير يفيد و تكرير لا يفيد ، وإن أفادت كانت التجربة خطأ و زال الوثوق بها . أجاب بأن التجربة إذا كانت مقرونة بهيئة كما في المثال المذكور كأن كانت التجربة في ناس سود في بلاد مخصوصة لا يعطى حكماً كلياً مطلقاً بل مقيداً بتلك الهيئة ، و حينئذ لا يتطرق الخطأ إلى الحكم إلا أن الهيئة ربما تقارن الحكم بالذات أي يكون له دخل في ثبوت ذلك الحكم وربما يقارنه بالعرض بحيث لا يكون له دخل في ثبوت الحكم و تقييد الحكم يجب أن يكون بالاولى لا بالثانية . م



أقول : المجرّبات يحتاج إلى أمرين <sup>(١)</sup> أحدهما المشاهدة المتكرّرة ، والثاني القياس الخفيّ و ذلك القياس هو أن يعلم أن الوقوع المتكرّر على نهج واحد لا يكون اتّفاقياً فإذن هو إنّه يستند إلى سبب فيعلم من ذلك أن هناك سبباً وإن لم يعرف مهية ذلك السبب وكلّما علم حصول السبب حكم بوجود المسبّب قطعاً وذلك لأنّ العلم لسببيّة السبب وإن لم يعرف ما هيّته يكفي في العلم بوجود المسبّب ، والفرق بين التجربة والاستقراء أن التجربة يقارن هذا القياس ، والاستقراء لا يقارنه ، ثمّ إنّ التجربة قد تكون كلياً وذلك عند ما يكون تكرّر الوقوع بحيث لا يعتبر معه تجويز اللاوقوع ، وقد يكون حكم واحد مجرّباً كلياً عند شخص وأكثرياً عند آخر ، وغير مجرّب أصلاً عند ثالث ولا يمكن إثبات المجرّب للمنكر الذي لم يتولّ التجربة قوله « وليس على المنطقيّ أن يطلب السبب في ذلك بعد أن لا يشكّ في وجوده » إنّما ذلك على الفلسفيّ الناظر في كيفية استناد المسبّبات إلى أسبابها فالمجرّب عند المنطقيّ من المبادئ ، وعند الفلسفيّ ليس من المبادئ ، قوله « وينضاف إليه أحوال الهيئة فينعقد التجربة » فالمشاهدة إذا تكرّرت مقرونة بهيئة مامن وقوع في زمان بعينه ، أو مكان بعينه ، أو على وجه معيّن ، أو مع شيء لا غير فالحكم الكليّ إنّما يحصل مقيّداً بتلك القيود والشرائط فلا يحصل مطلقاً عنها البتّة وذلك كمن شاهد أن كلّ مولود بالزنج فهو أسود فله أن يحكم كذلك وليس له أن يحكم أن كلّ مولود أينما كان فهو أسود ، وينبغي أن يفرّق بين ما يقارنه بالذات وبين ما يقارنه بالعرض لئلاّ يغلط ؛ فالحاصل أن التجربة يعطى الحكم الكليّ مقيّداً ، والعقل المجرّد هو الذي يعطيه مطلقاً ، كما أن الحسّ هو الذي يعطيه جزئياً .

قوله :

(١) قوله « المجرّبات يحتاج إلى أمرين » عسى سائل أن يقول : ليست التجربة إلا مشاهدات متكرّرة كما أن الاستقراء أيضاً مشاهدات متكرّرة فكيف أفاد التجربة اليقين دون الاستقراء ، فالجواب أنه إذا تكرّرت المشاهدات على وقوع شيء أو علم بالعقل أنه ليس اتّفاقياً إذا لاتفاقيات لا تكون دائماً ولا أكثرية كانت التجربة مفيدة لليقين ، وإن لم يعلم ذلك واستدل بمجرد المشاهدات الجزئية بدون ذلك القياس على الحكم الكليّ كان استقراءً ولا يفيد اليقين . م



☆ (وما يجرى مجرى المجربات الحدسيات وهي قضايا مبدء الحكم بها حدس من النفس قوى جداً فزال معه الشك، وأذعن له الذهن فلو أن جاحداً جحد ذلك؛ لأنه لم يتول الإعتبار الموجب لقوة ذلك الحدس، أو على سبيل المذاكرة لم يتأت أن تحقق له ما تحقق عند الحادس مثل قضائنا بأن نور القمر من نور الشمس لهيئات تشكّل النور فيه وفيها أيضاً قوة قياسية وهي شديدة المناسبة للمجربات) ☆

أقول: هي جارية مجرى المجربات في الأمرين المذكورين أعني تكرار المشاهدة ومقارنة القياس<sup>(١)</sup> إلا أن السبب في المجربات معلومات السببية غير معلوم الماهية، وفي الحدسيات معلوم بالوجهين، وإنما توقف عليه بالحدس لا بالفكر فإن المعلوم بالفكر هو العلم النظري فليس من المبادئ، وسيأتى الفرق بين الفكر والحدس في النمط الثالث، ولما كان السبب غير معلوم في المجربات إلا من جهة السببية فقط كان القياس المقارن لجميع المجربات قياساً واحداً، والمقارن للحدسيات لا يكون كذلك فإنها أقيسة مختلفة حسب اختلاف العلل في ماهيتها، والحدسيات أيضاً يختلف بالقياس إلى الأشخاص كالمجربات ولا يمكن إثباته لغير الحادس ولذلك يعد من المبادئ.

قوله:

☆ (وكذلك القضايا التواترية وهي التي تسكن إليها النفس سكوناً تاماً يزول معه الشك لكثرة الشهادات مع إمكانه بحيث يزول الريبة عن وقوع تلك الشهادات على سبيل الاتفاق والتواطؤ وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ووجود جالينوس وأقليدس وغيرهم. ومن حاول أن يحصر هذه الشهادات في مبلغ عدد فقد أحال فإن ذلك ليس متعلقاً بعدد يؤثر النقصان والزيادة فيه، وإنما المرجوع فيه إلى مبلغ يقع معه اليقين فاليقين هو القاضي بتوافي الشهادات لا عدد الشهادات، وهذه أيضاً لا يمكن أن يقنع جاحداً أو يسكت بكلام) ☆

(١) قوله «أعني تكرار المشاهدة ومقارنة القياس» فانك إذا شاهدت اختلاف شكل القمر عند اختلاف أوضاعه من الشمس وضمت إليه القياس وهو أن ذلك لو كان اتفاقاً لما كان دائماً عرفت أن نوره مستفاد منها والحدس هو تمثل المبادئ المرئية للمطلوب في النفس. م



أقول : الشهادات قد تكون قولية وقد لا تكون كالإمارات <sup>(١)</sup> والرجوع فيه إلى حصول اليقين و زوال الإحتمال للموثوق بعدم مواطاة الشهاداء وامتناع اجتماعهم على الكذب ، وبعض الظاهريين من نقلة الحديث ذهبوا إلى أنه يحصل بشهادة أربعين من الثقات فرد الشيخ عليهم . واعلم أن المتواترات أيضاً يشتمل على تكرار وقياس إلا أن الحاصل بالتواتر هو علم جزئى من شأنه أن يحصل بالإحساس ولذلك لا يعتبر التواتر إلا فيما يستند إلى المشاهدة فحكم المتواترات حكم المحسوسات واذلك لا يقع في العلوم بالذات .

قوله :

☆ (وأما القضايا التي معها قياساتها فهي قضايا إنما تصدق بها لأجل وسط لكن ذلك الوسط ليس ممّا يعزب عن الذهن فيحوج فيه الذهن إلى طلب بل كلما أخطر بالبال حدّ المطلوب خطر الوسط بالبال مثل قضائنا بأنّ الإثنين نصف الأربعة . فقد استقصينا القول في تعديد أصناف القضايا الواجب قبولها من جملة المعتقدات من جملة المسلّمات) ☆

أقول : هذه تسمى فطرية القياسات والقياس في قوله «الإثنان نصف الأربعة» لأنّ الإثنين عدد قد انقسمت الأربعة إليه وإلى ما يساويه وكلما ينقسم عدد إليه وإلى ما يساويه فهو نصف ذلك العدد .

قوله :

☆ (فأما المشهورات من هذه الجملة فمنها أيضاً هذه الأوليات <sup>(٢)</sup> ونحوها ممّا يجب قبوله لامن حيث هي واجب قبولها بل من حيث عموم الإعراف بها ، ومنها الآراء

(١) قوله «وقد لا تكون كالإمارات» لا يريد بذلك أن التواتر يحصل بمجرد الامارات فان مبنى التواتر على الاخبارات بل المراد أن اليقين تارة يحصل بمجرد الاخبار الكثيرة و اخرى بحسب انضمام القرائن والامارات معها ولهذا لا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد معين وربما يكفى مع الامارات القوية عدد اليسير وربما لا يكفى في حصول الجزم الاجم غفير .

(٢) قوله «فأما المشهورات من هذه الجملة فمنها أيضاً هذه الأوليات» المشهورات هي قضايا تعم اعتراف الناس بها فهي إما يقينيات كالا وليات وغيرها لكن لها اعتباران أحدهما من حيث أنه يعترف بها عموم الناس وكونها مشهورات بهذا الاعتبار ، وثانيهما من حيث أنه يحكم بهامحض



المسمّاة بالمحمودة وربما خصّصناها باسم المشهورة إذ لا عمدة لها إلا الشهره وهى آراء لو خُلّى الإنسان وعقله المجرد و وهمه وحسّه ولم يؤدّب بقبول قضايها والإعتراف بها ولم يمل الإستقراء بظنّه القوى إلى حكم لكثرة الجزئيات ولم يستدع إليها ما فى طبيعة الإنسان من الرحمة والخجل والأنفه والحميّة وغير ذلك لم يقض بها الإنسان طاعة لعقله أو وهمه أو حسّه مثل حكمنا أن سلب مال الإنسان قبيح وأنّ الكذب قبيح لا ينبغى أن يقدم عليه ، ومن هذا الجنس ما يسبق إلى وهم كثير من الناس وإن صرف كثيراً عنه الشرع من قبح ذبح الحيوان اتّباعاً لما فى العزيزة من الرقّة لمن يكون غريزته كذلك وهم أكثر الناس و ليس شيء من هذا يوجب العقل الساذج ولو توهم نفسه وأنّه خلق دفعة تامّ العقل ولم يسمع أدباً ولم يطع انفعالاً نفسانياً أو خلقياً لم يقض فى أمثال هذه القضايا بشيء بل أمكنه أن يجهله ويتوقّف فيه وليس كذلك حال قضائه بأنّ الكلّ أعظم من الجزء ، وهذه المشهورات قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة ، وإذا كانت صادقة ليست تنسب إلى الأوليات ونحوها إذا لم تكن بينة الصدق عند العقل الأول إلا بنظر ، وإن كانت محمودة عنده ، والصادق غير المحمود ، وكذلك الكاذب غير الشنيع قرب شنيع حقّ وربّ محمود كاذب فالمشهورات إمّا من الواجبات وإمّا من التآديبيات الصلاحيّة وما يتطابق عليه الشرائع الإلهيّة ، وإمّا خلقيات و

العقل ويجب قبولها وبهذا الاعتبار هى يقينيات ، وأما غير يقينيات وهى التى يتوقّف العقل الصرف فى الحكم بها لكن لعموم الناس بها اعتراف وتسمى آراء محمودة ، وربما تخصص باسم المشهورات وقول الشارح «والآراء المحمودة هو ما يقتضيه المصلحة العامة والأخلاق الفاضلة» خلاف كلام الشيخ وتخصيصه بلامخصص فالمشهورات تقال بالاشتراك على ما يعم اعتراف الناس بها وهى تتناول اليقينيات وغيرها والشنيع فى مقابل المحمود كما أن الكاذب فى مقابل الصادق والصادق غير المحمود كذلك الكاذب غير الشنيع اذرب محمود كاذب وشنيع حقّ فالمشهورات إمّا من الواجب قبولها ، أو من التآديبات التى يكون الصلاح فيها كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وما يطاق عليها الشرايع كقولنا الطاعة واجبة ، وأما خلقيات وانفعاليات كقولنا كشف العورة قبيح ومراعاة الضعفاء محمودة ، واما استقرائيات كقولنا تكرار الفعل ممل ودفع الخصم واجب . و أيضاً المشهورات إمّا مشهورات على الإطلاق ، وإمّا بحسب صناعة كقولنا التسلسل باطل ، أو أرباب ملة كقولنا ألله واحد والربوا حرام ، فان قلت . فحينئذ لا يكون من المشهورات لأنها هى التى يعترف بها عموم الناس . فنقول الناس إمّا جميع أفراد الإنسان وهى المشهورات على الإطلاق أو جميع أفراد طائفة وهى المشهورات عند الطائفة . م



انفعاليات ، وإمّا استقرائيات ، وإمّا اصطلاحيات وهي إمّا بحسب الإطلاق ، وإمّا بحسب أصحاب صناعة وملة )

كما أنّ المعتبر في الواجب قبولها كونها مطابقة لما عليه الوجود فالمعتبر في المشهورات كون الآراء عليها مطابقة فبعض القضايا أولى باعتبار ومشهور باعتبار ، والفرق بينها وبين الأوليات ما ذكره الشيخ : من أنّ العقل الصريح الذي لا يلتفت إلى شيء غير تصوّر طرفي الحكم إنّما يحكم بالأوليات من غير توقّف ، ولا يحكم بهابل يحكم منها بحجج تشتمل على حدود وسطى كسائر النظريات ولذلك يتطرق التغيّر إليها دون الأوليات فإنّ الكذب قد يستحسن إذا اشتمل على مصلحة عظيمة والكل لا يستصغر بالقياس إلى جزئه في حال من الأحوال . وللشبهة أسباب : منها كون الشيء حقاً جلياً كقولنا الضدّ أن لا يجتمعان ، ومنها ما يناسب الحقّ الجليّ ويخالفه بقيد خفيّ فيكون مشهوراً مطلقاً وحقاً مع ذلك القيد كقولنا حكم الشيء حكم شبيهه وهو حقّ لا مطلقاً ولكن فيما هو شبيه له ، ومنها كونه مشتملاً على مصلحة شاملة للعموم كقولنا العدل حسن وقد يسمّى بعضها بالشرائع الغير المكتوبة فإنّ المكتوبة منها ربما لا يعمّ الإقرار بها وإلى ذلك أشار الشيخ بقوله « وما يطابق عليه الشرائع الإلهية » ، ومنها كون بعض الأخلاق والإفعالات مقتضية لها كقولنا الذبّ عن الحرام واجب وإيذاء الحيوان لا لغرض قبيح ، ومنها ما يقتضيه الاستقراء كقولنا العلم بالمتقابلات واحد لكونه بالمتضادات والمتضادات وغيرها كذلك ، ويشترك الجميع في أنّها إمّا أن تكون مشهورة عند الكلّ كقولنا الإحسان إلى الآباء حسن ، أو عند الأكثرين كقولنا الإله واحد ، أو عند طائفة كقولنا التسلسل محال وهو مشهور عند بعض أهل المناظرة ، والآراء المحمودّة هي ما يقتضيه المصلحة العامّة أو الأخلاق الفاضلة وهي الذائعات ، وقد يتقابل المشهورات كقولنا الحيوة مؤثّرة باعتبار وموت الشهداء مؤثّر باعتبار .

قوله :

« وأما القضايا الوهميّة <sup>(١)</sup> الصرفة فهي قضايا كاذبة إلا أنّ الوهم الإنسانيّ يقضى

(١) قوله « وأما القضايا الوهميّة » الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في غير المحسوسات فإن



بها قضاء شديد القوة لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها بسبب أن الوهم تابع للحس فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم ومن المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادي وأصول كانت تلك قبل المحسوسات ولم تكن محسوسة ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات فلم يكن أن يتمثل ذلك الوجود في الوهم ولهذا فإن الوهم نفسه وأفعاله لا يتمثل في الوهم ولهذا لا يكون الوهم مساعداً للعقل في الأصول التي ينتج وجود تلك المبادي، فإذا تعدى معاً إلى النتيجة نكص الوهم وامتنع عن قبول ما سلم موجبة، وهذا الضرب من القضايا أقوى في النفس من المشهورات التي ليست بأولية ويكاد يشاكل الأوليات ويدخل في المشبهات وهي أحكام للنفس في أمور متقدمة على المحسوسات أو أعم منها على نحو ما يجب أن لا يكون لها وعلى نحو ما يجب أن يكون أو يظن في المحسوسات مثل اعتقاد المعتقد أن لا بد من خلا ينتهي إليه الملاح إذا تناهى وأنه لا بد في كل موجود من أن يكون مشاراً إلى جهة وجوده وهذه الوهميات لولا مخالفة السنن الشرعية لها كانت مشهورة وإنما يثلم في شهرتها البيانات الحقيقية والعلوم الحكمية ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه في دفع ذلك لشدة استيلاء الوهم . على أن ما يدفعه الوهم ولا يقبله إذا كان في المحسوسات فهو مدفوع منكر و هو مع أنه باطل شنيع ليس بلا شهرة بل يكاد أن يكون الأوليات والوهميات التي لاتزاحم من غيرها مشهورة ولا ينعكس . فقد فرغنا من أصناف المعتقدات من جملة المسلمات) ☆

الوهم تابع للحس لا يدرك الا المحسوس وإن أدرك غير المحسوس فلا يدركه إلا على نحو المحسوس فيحكم عليه بأحكام المحسوسات فيغلط في حكمه . فان قلت : الحكم على شيء بآخر يستدعي ادراكهما فاذا لم يكن الوهم مدركاً للمجردات فكيف يحكم عليها . وأيضاً المحمولات في القضايا لا بد أن تكون كلية والوهم لا يدرك الكلمات فكيف يحكم بها . فنقول : الحاكم بها والمدوك بالحقيقة هو النفس والوهم والعقل آلتان لها في الادراك والحكم الا أن الوهم شديد العلاقة بالنفس فالنفس تستعمله في غير المحسوسات استعمالها اياه في المحسوسات فيقع في الغلط وتعرف كذب الوهم بأن تساعد العقل في مقدمات ينتج نقيض حكمه مثلاً يحكم بأن كل موجود محسوس وسلم أن للمحسوسات مبادي . وأن مبادي المحسوسات قبل المحسوسات وما يكون قبل المحسوسات لا يكون محسوساً وكذا يعلم أن الوهم نفسه وأفعاله موجودة وغير محسوسة وإذا وصل إلى النتيجة امتنع عن قبولها ومن دفع عن القضايا الوهمية لا يكاد يقاوم نفسه حيث صارت منقاداً له أشد الانقياد .



أحكام الوهم في المحسوسات حقه أن يصدق العقل فيها ولتطابقها كانت مايجرى مجرى الهندسيات شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها اختلاف آراء ، و أمّا في المعقولات الصرفة إذا حكمت أحكام يخص المحسوسات فهي كاذبة يكذب به العقل ويأتى بمقدّمات لامنازعة فيها بينهما و يؤلفهما على صورة مقبولة عندهما فينتج ما يناقض حكم الوهم و يكابر الوهم في الإمتناع عن قبول النتيجة بعد قبول المقدّمات و التأليف المقتضيين إتيانها لذاتهما ، وأحكام الوهم فيها هي المسمّيات بالوهميات الصرفة ، و تلك المعقولات إمّا أمور جزئية هي مبادئ المحسوسات ، وإمّا أمور كلية يعمّها ويعمّ غيرها وهو معنى قوله « في أمور متقدمة على المحسوسات أو أعمّ منها » و يكون أحكامه عليها على وجه يمتنع أن يكون عليها كالحكم بأنّ كلّ موجود ذو وضع فإنّه يمتنع أن يكون بعض الموجودات كذلك وعلى وجه يجب أن يكون في المحسوسات كذلك فإنّ كلّ محسوس يجب أن يكون ذا وضع أو يظنّ أنّها كذلك كالخلاء فإنّه يظنّ أن عدم الممانعة فيما بين المحسوسات الممانعة خلاء . قوله « ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه في دفع ذلك لشدة استيلاء الوهم » أى لا يكاد من دفع عن القول بالخلاء مثلاً أن يقاوم نفسه فيذهب إلى خلاف ما يقتضيه وهمه . قوله : « على أن ما يدفعه الوهم ولا يقبله إذا كان في المحسوسات فهو مدفوع منكر » يريد ما ذكرناه أولاً وهو مع أنّه باطل شنيع و ذلك لأنّ أحكام الوهم مشهورة في الأكثر لأنّه أقرب إلى المحسوسات وأوقع في ضمائر الجمهور .

قوله :

☆ (و أمّا المأخوذات فمنها مقبولات ، ومنها تقريريات ، و أمّا المقبولات من جملة المأخوذات فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من أهل التحصيل أو من نفر أو إمام يحسن به الظنّ ، و أمّا التقريريات فإنّها المقدّمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب أو التي يلزم قبولها ، والإقرار بها في مبادئ العلوم إمّا مع استنكار ويسمّى مصادرات ، وإمّا مع مسامحة ما وطيب نفس ويسمّى أصولاً موضوعة ولهذه موضع منتظر ) ☆

أقول : هي إمّا أن تقبل ويحكم بها وإمّا أن لا تقبل بل يحكم بها لغرض ما ،



و الأول مقبولات إما عن جماعة كما عن المشائين أن للفلك طبيعة خامسة ، أو عن نفر كأصول الأرصاد عن أصحابها ، أو عن نبي و إمام كالشرايع والسنن ، أو عن حكيم كأحكام تنسب إلى بقراط كالطب ، أو عن شاعر كأبيات تورد شواهد ، أو تكون مقبولة من غير أن ينسب إلى مقبول عنه كالأمثال السائرة ، وقيل المأخوذات إما بتسليم ممن هو أعلى مرتبة وهو المقبولات ، أو ممن هو أدنى مرتبة وهو الموضوعات في مبادئ العلوم ، أو ممن هو مقابل وهو الواقعة في المجادلات ، والآخران هما التقريريات و الباقي ظاهر .

قوله :

✽ ( و أمّا المظنونان فهى أقاويل و قضايا و إن كان يستعملها المحتج بها جزماً فإنه إنما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن من دون أن يكون جزم العقل منصرفاً عن مقابلها ، و صنف من جملتها المشهورات بحسب بادية الرأي غير المتعصب وهى التى تغافض الذهن فيشغله عن أن يفطن الذهن لكونها مضمونة أو كونها مخالفة للشهرة إلى ثانى الحال و كأن النفس يذعن لها في أول ما يطلع عليها فإن رجعت إلى ذاتها عاد الإذعان ظناً أو تكذيباً ، وأعنى بالظن هيهنا ميلاً من النفس مع شعوره بإمكان المقابل ومن هذه المقدمات قول القائل انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ، وقد يدخل المقبولات في المظنونان إذا كان الإعتبار من جهة ميل نفس يقع هناك مع شعور بإمكان المقابل ) ✽  
قد ذكرنا في صدر الكتاب أن الظن قد يطلق<sup>(١)</sup> بإزاء اليقين على الحكم الجازم المطابق الغير المستند إلى علمته كاعتقاد المقلد ، وعلى الجوازم الغير المطابق أعنى الجهل المركب ، و على غير الجازم الذى يرجح فيه أحد طرفي النقيض على الآخر مع تجويز الطرف الآخر جميعاً ، و يطلق تارة على الأخير من هذه الأقسام وحده وهو المسمى بالظن الصرف والمظنونان المذكورة هيهنا من هذا القبيل لا غير في نفس الأمر وإن كان المستعمل إتيانها في الحجج الخطائية يصرح بالجزم بها ولا يتعريض لتجويز مقابلاتها ،

(١) قوله «أن الظن قد يطلق» إن الظن يطلق على المعنيين الأول على مقابل اليقين وبهذا المعنى يشمل الاعتقاد والجهل المركب والظن الصرف . الثانى على غير الجازم الراجح وهو الظن .



والمرجح قد يكون شهرة حقيقة وقد يكون استنادا إلى صادق وقد يكون غير ذلك ،  
والأول يعرف بالمشهورات في بادي الرأي ، والثاني هو المسمى بالمقبولات وهما  
قسمان مفردان باعتبار غير ما يعتبر في المظنونات الصرفة و إن كنا يدخلان تحت  
المظنونات أي من حيث يصدق عليهما ما يعتبر في المظنونات ، وأما القسم الثالث وهو  
الذي يكون المرجح فيه غير ذلك فهو المظنون المطلق و يدخل فيه التجريبات  
الأكثرية وما يناسبها من المتواترات والحدسيات أعني غير اليقينية منهما . وقد أورد  
الشيخ في مثال القسم الأول قوله انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً و المشهور الحقيقي ما  
يقابله بوجه وهو أن يقال لا تنصر الظالم وإن كان أخاك ، وقد يتقابل حكمان مظنونان  
باعتبارين كما يقال فلان الذي من داخل الحصن يكلم الخصوم المقابلة من خارج جهراً  
خائناً فإنه مظنون من حيث إنه يتكلم مع الخصوم و يؤكّد إثبات تكلمه معهم كون  
ذلك جهراً و نقيضه مظنون أيضاً من حيث إنه يتكلم جهراً إذ لو كان خائناً لا خفي  
كلامه .

قوله :

☆ ( و أمّا المشبهات <sup>(١)</sup> فهي التي تشبه شيئاً من الأوليات و ما معها أو

(١) قوله «وأمّا المشبهات» أما المشبهات فهي قضايا تشبه الأوليات أو المشهورات ، والتي  
تشبه الأوليات تقع في المغالطات ، والتي تشبه المشهورات تقع في المشاغبات وهي أي الاشتباه  
على تأويل المشابهة إمام من حيث اللفظ أو المعنى ، والذي من جهة اللفظ ستة أقسام لانه أما في  
اللفظ المفرد ، أو المركب ، والذي في المفرد ثلثة أقسام لانه إما أن يكون من مادة اللفظ ، أو  
صورته ، أو عوارضه أما الذي من المادة فأنما يكون بحسب اختلاف معاني اللفظ إختلافا ظاهرا  
كما إذا كان اللفظ مشتركا كاشتراك العين بين الباصرة والنبوع ، أو إختلافا خفيا كما إذا كان  
حقيقة في بعضها ومجازا في البعض الآخر كالنور فانه حقيقة في الكيفية البصرة مجاز في الحق ، و  
أما الذي من الصورة أي الهيئة التصريفية فكاشتراك المضارع وألفاظ العقود ، و أما الذي من  
العوارض فكلا عراب والبناء والتشديد والتخفيف ، والذي في المركب أيضا ثلثة لانه إما في نفس  
التركيب كما ذكره ، أو في وجود المركب وعدمه فيظن المركب غير مركب كما يقال الخمسة زوج  
وفرد فيظن عدم التركيب فيعتقد كون الخمسة موصوفة بالزوجية والفردية أو يظن غير المركب مركبا  
كما يقال زيد شاعر طبيب ما هر فيظن التركيب فيعتقد أنه شاعر ، وأما الاشتباه من جهة المعنى فاما  
أن يتعلق بالقضايا المفردة ، أو المركبة ، والاول اما أن يتعلق بطرفي القضية وهو إيهام العكس  
أو بالنسبة بينهما وهو سوء اعتبار الحمل ، أو بأحد طرفيها وهو أخذ غير الطرف طرفا كأخذ  
ما بالعرض مكان ما بالذات ، والثاني أربعة أقسام سيجي ذكرها في آخر المنطق . م



المشهورات ولا تكون هي هي بأعيانها و ذلك الإشتباه يكون إما بتوسط اللفظ وإما بتوسط المعنى ، و الذي يكون بتوسط اللفظ فهو أن يكون اللفظ فيهما واحداً و المعنى مختلفاً ، وقد يكون المعنى مختلفاً بحسب وضع اللفظ في نفسه كما يكون في المفهوم من لفظ العين ، و ربما خفى ذلك جداً كما يخفى في النور إذا أخذتارة بمعنى المابصر و أخرى بمعنى الحق عند العقل ، وقد يكون بحسب ماعرض للفظ في تركيبه إما في نفس تركيبه كقول القائل غلام حسن بالسكونين أو بحسب اختلاف دلائل حروف الصلات فيه التي لا دلائل لها بانفرادها بل إنما تدل بالتركيب وهي الأدوات بأصنافها مثل ما يقال ما يعلم الإنسان فهو كما يعلمه فتارة هو يرجع إلى ما يعلم وتارة إلى الإنسان ، وقد يكون بحسب ما يعرض للفظ من تصريفه ، و قد يكون على وجوه أخر قد بينت في مواضع أخر من حقها أن تطول فيها الفروع و تكثر ، و أما الكائن بحسب المعنى مثل ما يقع بحسب إيهام العكس مثل أن يؤخذ كل ثلج أبيض فيظن أن كل أبيض ثلج ، وكذلك إذا أخذ لازم الشيء بدل الشيء فيظن أن حكم اللازم حكمه مثل أن يكون الإنسان يلزمه أن يتوهم و يلزمه أنه مكلف مخاطب فيتوهم أن كلما له وهم و فطنة ما فهو مكلف ، وكذلك إذا وصف الشيء بما وقع منه على سبيل العرض مثل الحكم على السقمونيا بأنه مبرد إذا أشبه ما يبرد من جهة وكذلك أشياء أخر تشبه هذه ، و بالجملة كل ما يروج من القضايا على أنه بحال يوجب تصديقاً لأنه يشبه أو يناسب شبيهه - أو مناسب خ ل - لما هو بتلك الحال أو قريب منه فهذه هي المشبهات اللفظية والمعنوية وقد بقيت المخيلات) ☆ .

التي تشبه الأوليات فقد تقع في المغالطات ، و التي تشبه المشهورات فقد تقع في المشاغبات ، وهي إما لفظية وإما معنوية ، واللفظية ستة هي التي تقع بسبب الإشتراك إما في اللفظ المفرد بحسب جوهره كالعين ، أو بحسب أحواله الداخلة فيه كالتصارييف ، أو العارضة له من خارج كالإعجام ، وإما للمر كّب في تركيبه الذي يمكن أن يحمل على معنيين ، أو في وجود التركيب وعدمه فيظن المر كّب غير المر كّب ، أو غير المر كّب مر كّباً وقد ذكر الشيخ ههنا ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المعنى مختلفاً بحسب جوهر اللفظ



المفرد وقسمته إلى ظاهر كالعين وخفى كالنور ، و ثانيها ما يقع بحسب التركيب وهو القسم الرابع وقسمته إلى ما يختلف بسبب حذف العوارض التي لم تحذف لَمَّا كان مشبهها كقولنا غلام حسن بالسكونين فإن الغلام يمكن أن يكون مضافا إلى حسن ويمكن أن يكون موصوفا به ويتميز أحدهما عن الآخر عند التحريك ، و إلى ما ليس كذلك كما هو بحسب اختلاف دلائل الصلات ، وثالثها ما يكون بحسب تصريف اللفظ وهو القسم الثاني من الستة المذكورة و أشار بقوله « وقد يكون على وجوه أخرى » إلى باقى الأقسام . وأمّا المعنوية فقد يكون جميعها بحسب ما يذكر في المغالطات سبعة و ينقسم إلى ما يتعلق بالقضايا المفردة و إلى ما يتعلق بالمؤلفة ، والأول ثلاثة أولها إيهام العكس كقولنا كل أبيض ثلج لأن الثلج أبيض ، و ثانيها سوء اعتبار الحمل كقولنا الشيء موجود مطلقا لكونه موجوداً بالقوة مثلاً ، وثالثها أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وهو يكون بأن يؤخذ لازم الشيء أو ملزومه أو عارضه أو معروضه بدله فمثال ما يؤخذ الموضوع بدله قولنا كل ذى وهم مكلف لأن الإنسان مكلف و ذووهم ، ومثال ما يؤخذ عارض المحمول بدله قولنا السقمونيا يبرد لأنّه يزيل المسخن ويعرض لمزيل المسخن أن يبرد فإذن قد و صف بما وقع منه على سبيل العرض إذا أشبه المبرد بالذات من جهة التبرّد الحاصل معهما و الشيخ اقتصر من هذه الثلاثة على اثنين ، و الأربعة التي لم يذكرها هي المتعلقة بالمؤلفة وهي جمع المسائل في مسألة ، و وضع ما ليس بعلة علة ، و المصادرة على المطلوب ، و سوء التركيب . و سيجى ذكرها . قوله « و بالجملة كل ما يروّج من القضايا على أنّه بحال يوجب تصديقاً لأنّه شبيه أو مناسب لما هو بتلك الحال أو قريب منه » يشير إلى السبب الجامع لجميع أنواع الغلط وهو عدم التمييز بين ما هو هو وبين ما هو غيره .

قوله :

☆ (و أمّا المخيلات فهي قضايا يقال قولاً فيؤثر في النفس تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط ، و ربما زاد على تأثير التصديق و ربما لم يكن معه تصديق مثل ما يفعل قولنا و حكمنا في النفس أن العسل مرّة مهوّة على سبيل محاكاته للمرّة فتأباه النفس و تنقبض



عنه ، و أكثر الناس يقدمون ويحجمون على ما يفعلونه وعمّا يذرونه إقداماً وإحجاماً صادراً عن هذا النحو من حركة النفس لاعلى سبيل الرؤية ولا الظن ، والمصدقات من الأوليات و نحوها والمشهورات قد تفعل فعل المخيلات من تحريك النفس أوقبضها واستحسان النفس لورودها عليها لكنّها يكون أوليّة و مشهورة باعتبار و مخيلة باعتبار ، وليس يجب في جميع المخيلات أن يكون كاذبة كما لا يجب في المشهورات وما يخالف الواجب قبوله أن يكون لاحالة كاذبا ، و بالجملة التخيل المحرك من القول متعلق بالتعجب منه إمّا لجودة هيئته أو قوة صدقه أو قوة شهرته أو حسن محاكاته لكنّا قد نخصّ باسم المخيلات ما يكون تأثيره بالمحاكاة و بما يحرك النفس من الهيئة الخارجة عن التصديق) ☆

أقول : الناس للتخيل أطوع منهم للتصديق و لذلك قال الشيخ \* و أكثر الناس يقدمون ويحجمون على ما يفعلونه وعمّا يذرونه إقداماً وإحجاماً صادراً عن هذا النحو ولا جله ما يفيد الأ شعار في الحروب و عند الإستماحة والإستعطاف وغيرها ، والتخيل إمّا يقتضيه اللفظ فقط لجزالته وهو لجودة هيئته ، و إمّا يقتضيه المعنى فقط وهو لقوة صدقه أو شهرته ، و إمّا يقتضيه أمر آخر وهو حسن المحاكاة فإن سبب تحريك النفس فيه هو الهيئة الخارجة عن التصديق ، والمحاكاة الحسنة قد تكون بمجرد المطابقة وقد تكون بتحسين الشئ ، وقد تكون بتقبيحه .

قوله :

☆ ( تذنيب : و نقول : إن اسم التسليم يقال على أحوال القضايا من حيث توضع وضعاً و يحكم بها حكماً كيف ما كان فربما كان التسليم من العقل الأوّل و ربّما كان من اتفاق الجمهور و ربما كان من الخصم ) ☆

أقول : فسر التسليم بأنّه حال القضية من حيث يوضع وضعاً و هذا الوضع هو بالمعنى الأعمّ من التسليم كما ذكرناه في أوّل الكتاب ، و ظهر منه أنّه ليس على ما ذهب إليه الفاضل الشارح من أن الوضع هو تسليم الجمهور و التسليم هو تسليم شخص ما .



☆ (النهج السابع) ☆ .

☆ (وفيه الشروع في التركيب الثاني للحجج<sup>(١)</sup>) ☆

أقول : التركيب الأول للقضايا ، والثاني لما يترتب عنها ولا يكون في حكمها

وهي الحجج .

☆ (إشارة) ☆ إلى القياس والإستقراء والتمثيل .

☆ (أصناف ما يحتاج به في إثبات شيء ، لارجوع فيه إلى القبول والتسليم أو فيه

رجوع إليه لكنه لم يرجع إليه ثلاثة : أحدها القياس ، والثاني الإستقراء وما معه ،

والثالث التمثيل وما معه) ☆ .

أقول : كل حجة فهي إنما يتألف عن قضايا ويتجه إلى مطلوب يستحصل بها ،

ولا يمكن أن يكون كل قضية مطلوبة بحجة وإلا لتسلسل أودار فلا بد من الإنتهاء

إلى قضايا ليس من شأنها أن تكون مطلوبة بل هي المبادئ للمطالب وهي التي يرجع

فيها إلى القبول والتسليم مما عددناه في النهج المتقدم قبولاً وإمّا واجباً كما في الأوليات

وما ذكر معها ، أو غير واجب كما في المقبولات أو ما يجري مجريها ، وتسليماً إمّا حقيقياً

كما في الدائمات ، أو غير حقيقي كما في المسلمات في بادئ الرأي ، وجميعها قد يكون

(١) قوله « وفيه الشروع في التركيب الثاني الذي للحجج » الحجج بتركيب أولاً من المفردات

وهي الموضعات والمحمولات ، وثانياً من القضايا فتركيبها من المفردات تركيباً أولاً ، ولما فرغ

في الإنتاج المتقدمة شرع في التركيب الثاني فقوله « فلا يكون في حكمها » أي لا يكون في حكم

قضية واحدة إحتراز عن الشرطية فإنها مركبة من القضايا لكنها في حكم قضية واحدة . والقضايا

ثلاثة أقسام : أحدها يرجع فيها إلى التسليم والقبول كالأوليات . وثانيها ما لا يرجع فيها إلى

التسليم والقبول أصلاً وهي المطالب الكسبية ، وثالثها ما يرجع فيها إلى التسليم والقبول ولكن

إذا التفت وحقت لا يرجع فيها إليه كالمشهورات والمقبولات فإنها وإن سلمت بحسب الشهرة و

الاعتقاد لكن إذا جرد النظر إليها ولو حظت بالعقل الصرف لم يسلم ، والأول لا يطلب بالحجة

بخلاف الآخرين فما يحتاج إليه أما شيء لا مرجوع فيه إلى القبول والتسليم كالنظريات أو شيء

يرجع فيه إليهما لكن لا يرجع كالمشهورات وأصناف ما يحتاج به ثلاثة لابد أن يكون بين العجة و

المحتاج عليه تناسب والا لامتنع استفادة معرفته منه وحينئذ إما أن يشتمل أحدهما على الآخر أولاً

فإن اشتمل فالمشتمل أن كان المطلوب فهو الإستقراء إذ المطلوب كلي إنما يثبت بتحقيق الحكم في

جزئياته والكلي مشتمل على الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ فإنه يستفاد

من ثبوت الحكم في الجزئيات التي وقع الإستقراء فيها ، وإن كان الحجة فهو القياس وذلك ظاهر ، وإن لم يشتمل أحدهما على الآخر فلا بد أن يكون هناك ثالث يشتمل عليهما والا لم يكن بينهما



كذلك على الإطلاق كالأوليات المشهورة ، وقد يكون بحسب اعتبار ما كالدائعات الصرفة التي تكون باعتبار الشهرة مقبولة مسلمة غنية عن البيان فهي بذلك الإعتبار مبادي للجدل ، وباعتبار الحق غير مقبولة ولا مسلمة بل محتاجة إلى بيان يحكم بكونها مستحقة إما للقبول والتسليم أو للرد والمنع وهي بذلك الإعتبار مسائل من العلوم ، ولا يلتفت عند الإعتبار الثاني إلى كونها مقبولة مسلمة بالإعتبار الأول فإذن كل ما هو مطلوب بحجة فهو إما شيء لا مرجوع فيه إلى القبول والتسليم ، أو فيه مرجوع إليه لكنه لم يرجع إليه و كل حجة فإنما هي حجة بالقياس إلى شيء هو كذلك ، و أصناف الحجج ثلاثة و ذلك لأن الحجة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ماضرة وإلا لامتنع استلزام أحدهما الآخر فذلك التناسب يكون إما باشتمال أحدهما على الآخر ، أو بغير ذلك فإن كان بالإشتمال فلا يخلو إما أن تكون الحجة هي المشتملة على المطلوب وهو القياس ، أو بالعكس وهو الإستقراء ، وإن لم يكن الإشتمال فلا بد من أن يشملهما ما به يتناسبان وهو التمثيل ، وإنما قال وأصناف الحجج ولم يقل وأنواعها لأن الحجة الواحدة قد تكون قياسا باعتبار واستقراء باعتبار كالقياس المقسم الذي هو الإستقراء التام وكنوع من التمثيل يكون بالحقيقة برهانا ويكون ذكر المثال فيه حشواً لكن الإستقراء و التمثيل إذاً طلقا لم يقعا على ما يجري منهما مجرى القياس في إفادة اليقين و ما مع الإستقراء الذي ذكره الشيخ هو ما يلحق بالإستقراء و يشبهه

تناسب مفيد للعلم بالمطلوب وهو التمثيل فإن العلم الجامعة تشتمل على حكم الاصل وهو الحجة وهو على حكم النوع وهو المطلوب وإنما قال أصناف الحجة دون أنواعها لأن الحجة الواحدة قد تكون قياسا واستقراء باعتبارين كالقياس المقسم وقد يكون قياسا وتمثيلا باعتبارين كما في التمثيلات وهو ما إذا كان العلة قطعية فيكون حينئذ معنى القياس هكذا كلما تحققت العلة تحقق الحكم في الفرع لكن العلة متحققة في الفرع فيتحقق الحكم فيه وعلى هذا يكون ذكر الاصل حشواً فقوله « وكنوع من التمثيل » عطف على قوله « كالقياس المقسم » إلا أن هذا تشبيه لجزئي و ذلك تشبيه تشبيه كأنه قال الحجة قد تكون قياسا باعتبار واستقراء باعتبار كما قد يكون قياسا باعتبار وتمثيلا باعتبار والمراد بالمثال في قوله ذكر المثال حشو هو الاصل لانه واقع في التمثيل مثالا كما يقال الجسم مؤلف فيكون محدثا كالبيت لكن الاستقراء والتمثيل إذا اطلقا أي أم يقيد الاستقراء بالتام والتمثيل بقطعية العلة لم يصدق على القياس . وفسر الامام مامع التمثيل بما يستعمله الجدليون من الحاق الغائب بالشاهد بواسطة الطرد والعكس والسبر والتقسيم وهو التمثيل نفسه . م



مما لا يقع في المحاوراة العلمية و ذلك لأن الإستقراء الذى يستوفى الأقسام حقيقة أعنى التام فقد يقع في البراهين ، والذى يدعى فيه الإستيفاء و يؤخذ على أنه مستوفى بحسب الشهرة فقد يقع في الجدل ، وما عداهما مما يخيل أنه يشتمل على أكثر الأقسام ولا يدعى فيه الإستيفاء فهو ليس بالإستقراء بل يلحق به و يستعمل في سائر الصناعات و ما مع التمثيل فكالقياس الإقترانى و كالتمثيلات الخالية عن الجامع إذ هي ليست بتمثيل في الحقيقة بل بحسب الظن والفاضل الشارح فسر ما مع الإستقراء بالإستقراء التام وهو قسم منه و ما مع التمثيل بما يستعمله الجدليسون وهو التمثيل نفسه .  
قوله :

☆ ( و أمّا الإستقراء <sup>(١)</sup> فهو الحكم على كلّى بما وجد في جزئياته الكثيرة مثل حكمنا بأنّ كلّ حيوان يحرك عند المضغ فكّه الأسفل استقراء للناس والدواب والطيور ، و الإستقراء غير موجب للعلم الصحيح فإنّه ربما كان مالم يستقر ، بخلاف ما استقر مثل التمساح في مثالنا بل ربما كان المختلف فيه و المطلوب بخلاف حكمه - حكم خ ل -  
جميع ما سواه ) ☆

أقول : القياس والإستقراء يختلفان بتبادل الأصغر و الأوسط فالقياس أن تقول كلّ إنسان و فرس و طائر حيوان و كلّ حيوان يحرك فكّه الأسفل ، والإستقراء أن تقول كلّ حيوان إمّا إنسان أو فرس أو طائر و كلّها يحرك فكّه الأسفل فالخلل فيه يقع من جهة الصغرى ، والإستقراء على الحصر تام ، وغيره ناقص ، والإسم يقع مطلقا على الناقص ، والذى بينه الشيخ وهو لا يفيد غير الظن فاستعماله في البرهان مغالطة ، وفي الجدل ليس بمغالطة ولا يمنع إلّا بإيراد النقص . وما في الكتاب ظاهر .  
قوله :

☆ ( و أمّا التمثيل فهو الذى يعرفه أهل زماننا بالقياس وهو أن يحاول الحكم على

(١) قوله « و أمّا الاستقراء » إذا حمل كلّى على كلّى لوجوده في الجزئيات فإن جعلنا الكلّى الأول أكبر والثانى الأوسط والجزئيات أصغر كان قياسا ، وإن جعلنا الكلّى الثانى أصغر و الجزئيات أوسط فهو استقراء فالقياس و الاستقراء مختلفان بتبادل الأصغر و الأوسط يظهر من المثالين المذكورين ٢



الشيء بحكم موجود في شبهه و هو حكم على جزوى بمثل ما في جزوى آخر يوافقه في معنى جامع ، و أهل زماننا يسمون المحكوم عليه فرعاً والشبيه أصلاً وما اشتر كافيته معنى و علة وهذا أيضاً ضعيف و أكدّه أن يكون الجامع هو السبب أو العلاقة لكون الحكم في المسمى أصلاً ) \* .

أقول : بعض المتكلمين و الفقهاء يستعملون التمثيل أمّا المتكلمون ففي مثل قولهم للسماء محدث لكونه متشكلاً كالبيت و يسمون البيت و ما يقوم مقامه شاهداً والسماء غائباً والمتشكّل معنى و جامعاً والمحدث حكماً ، ولا بدّ في التمثيل التام من هذه الأربع ، والفقهاء لا يخالفونهم إلّا في اصطلاحات . وإذا ردّ التمثيل إلى صورة القياس صار هكذا السماء متشكّل وكلّ متشكّل فهو محدث كالبيت فيكون الخلل من جهة الكبرى و أردء أنواع التمثيل ما اشتمل على جامع عدميّ ، ثمّ ما خلا عن الجامع ، و أجودها ما كان الجامع فيه علة للحكم ، ويثبتون تعليله به تارة بالطرد والعكس وهو التلازم و جوداً <sup>(١)</sup> و عدماً و هو مع أنّه يقتضى كون كلّ واحد منهما علة للأخرى لا يجدى بطائل لأنّ التلازم لو صحّ لما وقع في ثبوت الحكم في الفرع تنازع ، و تارة بالتقسيم والسبر و هو أن يقال تعليل الحكم إمّا بكون البيت متشكلاً أو بكونه كذا و كذا ثمّ يسبر فلا يوجد معللاً بشيء من الأقسام إلّا بكونه متشكلاً فيعمل به وهم يطالبون أوّلاً بكون الحكم معللاً ، وثانياً بحصر الأقسام ، وثالثاً بالسبر في المزدوجات الثنائية فما فوقها ممّا يمكن ولو سلّم الجميع لما أفاد اليقين أيضاً لأنّ الجامع ربما يكون علة للحكم في الأصل لكونه أصلاً دون الفرع ، أو ربما انقسم إلى قسمين يكون أحدهما علة للحكم أينما وقع دون الثاني و قد اختصّ الأصل بالأوّل . ثمّ إن صحّ كون الجامع علة للفرع كان الإستدلال به برهاناً و التمثيل بالأصل حشواً و موضع

(١) قوله « وهو التلازم وجوداً » وهو ثبوت الحكم عند ثبوت المعنى الجامع فان كان التلازمان جزئيين لم يفد وإن كانا كليين فاو اقتضا عليه الجامع المحكم لاقتضاء عليه الحكم للجامع لان كل واحد منهما يلزم الآخر وجوداً وعدماً فيكون كل واحد منهما علة للآخر و هو معال و مع ذلك لا فائدة فيه اعدم النزاع في تحقق الحكم لثبوت المعنى حيثئذ و أيضاً الاستدلال دوري لتوقف كلية التلازم على ثبوت الحكم في الفرع لثبوت المعنى فلوا ثبت الحكم في الفرع بالتلازم الكلي يلزم الدور . م



استعمال التمثيل الخطابية ثم الشعر و يسمى في الخطابة اعتباراً والمنهج منه بسرعة برهاناً .

قوله :

☆ (وأما القياس فهو العمدة وهو قول مؤلف من أقوال إذا سلم ما أورد فيه من القضايا لزم عنه لذاته قول آخر) .

القياس قد يكون بألفاظ مسموعة ، وقد يكون بأفكار ذهنية وكذلك القول فالقول المسموع جنس للقياس المسموع والذهني للذهني وقد يورد الدال على الجنس بالإشتراك أو التشابه في حد ما هو كذلك <sup>(١)</sup> ، والقول الواحد الذي يلزم عنه قول كالقضية المستلزمة لعكسها ليس بقياس فالقياس هو المؤلف من أقوال ، وليس من شرط القياس أن يكون ما أورد فيه مسلماً كما سيصرح به الشيخ بل من شرط كونه قياساً كونه بحيث إذا سلم ما أورد فيه لزم عنه النتيجة فإن المورد في الخلف لا يكون مسلماً أصلاً ، والقول اللازم إنما يتبع الأقوال في الصدق دون الكذب كما مر في باب العكس وقوله « لزم عنه » يشمل ما يلزم لزوماً بيئناً كما في القياسات الكاملة وما يلزم لزوماً غير بيئناً كما في غيرها . قوله « لذاته » يفيد أنها لا تستلزم القول الآخر لإضمارها على قول لم يصرح به أو يكون بعضها في قوة قول آخر بل لكونها تلك الأقوال فيحسب . وأما الأقوال التي يلزم عنها قول بشرط إضمار قول آخر كما سيأتي في قياس المساواة ، و أما التي يلزم عنها قول لكون بعضها في قوة قول آخر فكما لو قلنا الجسم ممكن الممكن محدث فالجسم ليس بتقديم وإنما لزم عنها ذلك لكون الثاني منهما في قوة قولنا الممكن ليس بتقديم ، وقد يزداد في هذا الحد قيدان آخران فيقال : قول آخر متعين اضطراراً ، وفائدة قيد التعيين أن قولنا في الشكل الأول مثلاً لا شيء من الحجر بحيوان وكل حيوان جسم ليس بقياس إذ لا يلزم عنه قول يكون الحجر فيه موضوعاً مع أنه

(١) قوله « وقد يورد الدال على الجنس بالاشتراك أو التشابه في حد ما هو كذلك » أي لما كان القول يقال على المسموع وعلى المعقول كما أن القياس يقال عليهما جاز أن يذكر في حده و إنما احتيج إلى ذلك لأن القياس المعقول يكفي إذا كان المطلوب برهانياً و أما الازمة الأخرى فهي محتاجة إلى القياس المسموع م



يلزم عنه قول آخر وهو قولنا بعض الجسم ليس بحجر ، وفائدة قيد الإلّا ضطّار أن بعض الأقوال قد يلزم عنها قول في بعض المواد دون بعض كما إذا اقترن قولنا لاشئ من الفرس بإنسان تارة بقولنا وكل إنسان ناطق وتارة بقولنا وكل إنسان حيوان فإنّه يلزم عن الأول لاشئ من الفرس بناطق ولا يلزم عن الثاني مثل ذلك فلا يكون ذلك اللزوم ضرورياً ، وفرق بين ما يلزم لزوماً ضرورياً عنها <sup>(١)</sup> وبين ما يلزم عنها قول ضرورياً فالمراد هو الأول فإن من الأقيسة ما يلزم عنها قول ممكن ولكن لزوماً ضرورياً .

قوله :

❖ ( وإذا أوردت القضايا في مثل هذا الشئ الذي يسمى قياساً أو استقراءً أو تمثيلاً سميت حينئذ مقدّمات ، والمقدمة قضية صارت جزء قياس أو حجة ، وأجزاء هذه التي تسمى مقدمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل إلى الأفراد الأول التي لا يتركّب القضية من أقل منها تسمى حينئذ حدوداً ، ومثال ذلك كل - ج - ب - وكل - ج - ا - يلزم منه أن كل - ج - ا - ، وكل واحد من قولنا - قولينا - كل - ج - ب - وكل - ب - ا - مقدمة ، و - ج - و - ب - و - ا - حدود ، وقولنا وكل - ج - ا - نتيجة والمركّب من المقدمتين على نحو ما مثّلناه حتّى لزم عنه هذه النتيجة هو القياس ، وليس من شرطه أن يكون مسلّم القضايا حتّى يكون قياساً بل من شرطه أن يكون بحيث إذا سلّمت قضاياها لزم عنها قول آخر فهذا شرطه في قياسيّته فربما كانت مقدّماته غير واجبة التسليم ويكون القول فيها قياساً لأنّه بحيث لو سلّم ما فيه على غير واجبه كان يلزم عنه قول آخر ) ❖

أكثره ظاهر . وإنّما قال «أجزاء هذه التي تسمى مقدمة التي تبقى بعد التحليل» لأنّ المقدمة قد تشتمل على أجزاء لفظيّة زوائد تجري مجرى المحشور فلا تكون هي ذاتيّة ، ومن الذاتية ما لا يبقى بعد التحليل وهو الصوريّة كالرابطة والجهة وحرف

(١) قوله د و فرق ما بين ما يلزم لزوماً ضرورياً عنها جواب سؤال وهو النقض بالمقدّمات الممكنة فانه لا يلزم منها ضروري . والجواب أن المراد اللزوم الضروري لا اللازم الضروري . م



السلب وجميع ذلك ليست بحدود بل الحدود هي الذاتية الباقية بعد التحليل إلى أجزاء القضية وإنما سميت حدوداً لأنها تشبه حدود النسب المذكورة في الرياضيات وهي الأركان التي تقع النسبة بينها .

☆ (إشارة) ☆ خاصة إلى القياس .

☆ (والقياس على ما حققناه نحن على قسمين : اقتراني واستثنائي فالإقتراني هو الذي لا يتعرض فيه التصريح بأحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة بل إنما يكون فيه بالقوة مثل ما أوردنا في المثال المذكور ، وأما الاستثنائي فهو الذي يتعرض فيه للتصريح بذلك مثل قولك إن كان عبدالله غنياً فهو لا يظلم لكنه غني فهو إذن لا يظلم فقد وجدت في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة بعينها ، ومثل ذلك قولك إن كانت هذه الحمى حمى يوم فهي لا تغير النبض تغيراً شديداً لكنها غيرت النبض تغيراً شديداً فينتج أنها ليست حمى يوم فتجد في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة وهو نقيض النتيجة ، والإقترانيات قد تكون من حمليات ساذجة ، وقد تكون من شرطيات ساذجة ، وقد تكون من متصلات ساذجة ، وقد تكون من منفصلات ساذجة ، وقد تكون مركبة منهما فأمّا عامّة المنطقيين فإنهم تفهّموا الحمليات فقط وحسبوا أن الشرطيات لا يكون الاستثنائية فقط ، ونحن نذكر الحمليات بأصنافها ، ثم نتبعها ببعض الإقترانيات الشرطية التي هي أقرب إلى الاستعمال وأسدّ علوقاً بالطبع ، ثم نتبعها بالإستثنائيات ، ثم نذكر بعض الأحوال التي يعرض للمقياس وقياس الخلف . ونقتصر في هذا المختصر على هذا) ☆

المنطقيون قسموا القياس إلى ما يتألف من حمليات أو شرطيات ، وخصّوا الشرطيات بالإستثنائيات لأنهم لا يتنبّهون للشرطيات الإقترانية فإن المورد في التعليم الأول هي الحمليات الصرفة والإستثنائية الموسومة بالشرطيات لا غير فلمّا وقف الشيخ لإخراج الشرطيات الإقترانية من القوة إلى الفعل فحقق أن القياس إنما ينقسم بالقسمة الأولى إلى الإقترانيات والإستثنائيات . وباقي الفصل ظاهر .



☆ (إشارة) ☆ خاصة إلى القياس الإقتراني .

☆ (القياس الإقتراني) يوجد فيه شيء مشترك مكرر يسمى الحد الأوسط مثل ما كان في مثالنا السالف ويوجد فيه لكل واحدة من المقدمتين شيء ، يخصهما مثل ما كان في مثالنا - ج - في مقدمة و - ا - في مقدمة النتيجة إنما يحصل من اجتماع هذين الطرفين حيث قلنا فكل - ج - ا - وما صار منهما في النتيجة موضوعاً أو مقدماً مثل - ج - الذي كان في مثالنا فإنه يسمى الأصغر وما كان محمولاً فيه أو تالياً مثل - ا - في مثالنا فإنه يسمى الأكبر والمقدمة التي فيها الأصغر يسمى الصغرى والتي فيها الأكبر يسمى الكبرى وتأليفهما تسمى اقترانا وهيئة التأليف من كيفية وضع الأوسط عند الحدين الطرفين يسمى شكلاً وما كان من الإقترانات منتجاً يسمى قياساً) ☆ هذا الفصل يشتمل على ذكر المصطلحات وهو ظاهر والأوسط يسمى أوسطاً لأنه واسطة بين حدّي المطلوب بها يبين الحكم بأحدهما على الآخر ، والأصغر يسمى أصغراً لاحتمال كونه جزئياً تحت الأوسط في الترتيب الطبيعي عن اقتناص الحكم الكلي الإيجابي ، والأكبر سمي أكبراً لكونه كلياً فوق الأوسط في ذلك الترتيب . والفاضل الشارح أورد هيهنا إشكالين<sup>(١)</sup> الأول أننا إذا قلنا - ا - مساو - لب - و - ب - مساو لج - أنتج - فا - مساو (مساو لمساوخل) - لج - والمتكرر هيهنا ليس حداً في المقدمتين بل جزء حد من إحدیهما وجزء تام من الأخرى وكذا إذا قلنا الدرة في الحققة والحققة

(١) قوله د والفاضل الشارح أورد هيهنا إشكالين لما ذكروا أن القياس الإقتراني لا بد فيه من أمر مشترك هو الحد الأوسط ورد أن القياس قد ينتج بلا تكرار حده وقد لا ينتج مع تكرار الحد أما الأول فكقولنا - ا - مساو لب - و - ب - مساو لج - ينتج - ا - مساو لج - وكقولنا الدرة في الحققة والحققة في البيت ينتج الدرة في البيت وأما الثاني فكقولنا الإنسان حيوان والحيوان جنس ولا ينتج أن الإنسان جنس . واجيب بأن الحيوان الذي حمل عليه الجنس غير الحيوان الذي حمل على الإنسان لأن الحيوان الذي حمل عليه الجنس هو الحيوان بشرط أن لا يكون معه غيره وهو صورة عقلية مجردة ، والمحمول على الإنسان هو مطلق الحيوان الذي لا شرط فيه أصلاً فلم يتكرر فيه الوسط وهو ضعيف من وجوه : الأول أن الحيوان الذي حمل عليه الجنس لو كان غير محمول على الإنسان أو غيره فلا يكون محمولاً على شيء من الحقايق أصلاً فضلاً عن أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقايق فلا يكون جنساً فالحيوان الذي حمل عليه الجنس لا يكون جنساً . وانه محال . والثاني أن الشيخ



في البيت فالدرّة في البيت ، والثاني إذا قلنا الإنسان حيوان والحيوان جنس تكرر والحد بتمامه ولم ينتج ، ثم قالوا جيب عن هذا بأن الحيوان الذي هو جنس ليس هو الذي يقال على الإنسان وذلك لأن الأول بشرط لاشيء ، والثاني لا بشرط شيء ، فإذن المعنى مختلف . وهو ضعيف لأن الحيوان الذي هو الجنس لو لم يكن مقولاً على الإنسان وغيره لم يكن جنساً ، وأيضاً إنكم قلتم الحيوان بشرط لاشيء هو المادة فكيف جعلتموه جنساً . وأيضاً هو جزء والجزء سابق في الوجود فكيف يقوّمه الفصل . وأيضاً يلزم منه أن يكون جزء الجزء الذي هو الجنس الأعلى سابقاً في الوجود على الجزء الذي هو الجنس بخلاف ما ذكرتموه . وشنّع في جميع ذلك على الشيخ ، ثم قال : يشبه أن يكون الجواب أن الحيوان الذي يحمل عليه الجنس هو المحمول على الإنسان بشرط أن يكون أيضاً محمولاً على غيره فالذي يحمل على الإنسان هو المحمول عليه فقط و بين الأمرين فرق . وأقول : الجواب عن إشكاله الأول أننا إذا قلنا - أ - مساوٍ - لب - و - ب - مساوٍ - لج - فا - مساوٍ - لج - فقد وضعنا القول في القضية الثانية على - ب - الذي هو جزء من أحد خدّي القضية الأولى مكانه في القضية الثانية ويكون ذلك كما إذا قلنا زيد مقتول بالسيف والسيف آلة حديدية فزيد مقتول بآلة حديدية فهذه القضية هي القضية الأولى إلا أن السيف قد حذف منها وأقيم مقامه ما هو مقول عليه ثم لا يخلو إما أن يكون بين مفهوم المقتول بالسيف ومفهوم بآلة حديدية تغاير يقتضي أن

صرح في الشفاء بأن الحيوان بشرط لاشيء ليس بجنس بل مادة فكيف يحمل عليه الجنس . الثالث أن الحيوان بشرط لاشيء لما كان جزءاً للنوع يكون متقدماً على النوع في الوجود لتقدم الجزء على الكل بالضرورة فلا يكون الفصل مقوماً له إذ الفصل مع النوع في الوجود لانه الجزء الأخير له و مامع الشيء لا يقوم ما قبله فيأزم أن لا يكون جنساً . الرابع أن الجنس لو كان بشرط لاشيء وهو جزء المهية كان جنس الجنس جزءاً سابقاً عليه في الوجود فيكون ثبوت جنس الجنس للنوع أقدم من ثبوت الجنس له وقد أبطله الشيخ في الشفاء . أجاب الشارح عن الاشكال الأول بأن المساوي لمساو لج ان لم يغاير قولنا مساو لب فلم يكن قياساً لان النتيجة هي بعينها المقدمة الاولى حينئذ وان غايرتها فيكون في قوة قولنا - أ - مساو لب ومساو لب مساو لج - فا - مساو لمساو لج والحاصل أن قياس المساواة لا ينتج بالذات أن - أ - مساو لمساو لج - بل بواسطة قولنا والمساوي لب مساو لمساو لج . وعن الثاني أن الحيوان المحمول على الإنسان هو الحيوان من حيث هو والحيوان الموضوع للجنس هو الحيوان بشرط العموم فلا حداً وسط ههنا . م



يكون أحدهما المحمول على الآخر أولاً يكون بينهما تغاير أصلاً بل هما بمنزلة لفظين مترادفين يعبران عن شيء واحد وعلى التقدير الأول كان قولنا زيد مقتول بالسيف و السيف آلة حديدية في قوة قياس صورته زيد مقتول بالسيف والمقتول بالسيف هو المقتول بآلة حديدية وينتج ما ذكرناه وعلى التقدير الثاني لا يكون ذلك قياساً ولا في قوته بل كان قولنا زيد مقتول بآلة حديدية الذي ظنناه نتيجة فهو بعينه قولنا زيد مقتول بالسيف الذي ظنناه مقدمة وحينئذ لم يكن بينهما فرق لأن محمولهما اسمان مترادفان إلا أن أحدهما يشتمل على جزء هو لفظة ما والثاني يشتمل على جزء هو ما يقوم مقام ذلك اللفظ والمراد منهما شيء واحد وقس عليه المثالين المذكورين وما يجري مجريهما إلا أن المثال الثاني إنما يشبه الأول إذا قلنا فيه فالدرّة فيما هو في البيت و يتوصل من ذلك إلى قولنا فالدرّة في البيت بإضافة مقدّمة أخرى إليه هي قولنا و كل ما هو فيما هو في البيت فهو في البيت على ما سيأتي فيما بعد إنشاء الله . وعن إشكاله الثاني أن الجواب الأول وهو أن الحيوان الذي هو الجنس غير الذي هو المقول على الإنسان حق لكن ليس وجه التغاير أن أحدهما بشرط لا شيء والثاني لا بشرط شيء فإن كليهما لا بشرط شيء فإن شرط الشيء هيهنا يُراد به ما من شأنه أن يدخل في مفهوم الحيوان عند صيرورته محصلاً بل وجه التغاير أن أحدهما مأخوذ مع شيء وإن لم يكن أخذ ذلك الشيء شرطاً في مفهومه ليتحصّل ، والثاني ليس مأخوذاً مع شيء وإن جاز أن يؤخذ مع شيء وبيان أنه الحيوان المقول على الإنسان ليس بعام ولا خاص إذ يمكن جملة على زيد كما أمكن جملة على الإنسان و الذي هو الجنس فهو من حيث هو جنس عام مرّكب من الأول ومن معنى العموم العارض له فهو لا يحمل من حيث هو جنس على شيء ممّا هو تحته و فرق بين ما يصلح لأن يعرض له ما يصيرُه جنساً وبين ما قد عرض له ذلك فالمحمول هو الأول والجنس هو الثاني وما أجاب به على سبيل الشك فهو الجواب ولكن ينبغي أن يفهم من المحمول على الإنسان بشرط أن يكون أيضاً محمولاً على غيره أنّه مشروط بذلك في صيرورته جنساً لا في كونه محمولاً على الإنسان ، ومن المحمول على الإنسان فقط أنّه محمول عليه فقط ، والأصوب أن يقال الحيوان



الذي هو الجنس هو المحمول على الانسان وغيره من حيث هو كذلك والذي يحمل على الانسان هو المحمول عليه لامع قيد آخر وهذا البحث غير متعلق بهذا الموضوع إلا أن الشارح لما أورده فقد لزمنا أن نبحث عما هو الحق فيه .

☆ (إشارة) ☆ إلى أصناف الإقترانيات الحملية .

☆ (أمّا القسمة فيوجب أن يكون الحد الأوسط إمّا محمولاً على الأصغر موضوعاً للأكبر وإمّا بعكس ذلك ، وإمّا محمولاً عليهما جميعاً ، وإمّا موضوعاً لهما جميعاً لكنه كما أن القسم الأول ويسمونه الشكل الأول قد وجد كاملاً فاضلاً جداً بحيث تكون قياسيته ضرورية النتيجة بدنه بنفسها لا يحتاج إلى حجة ، كذلك وجد الذي هو عكسه بعيداً عن الطبع يحتاج في إبانة قياسيته ما ينتج عنه إلى كلفة شاقّة متضاعفة ولا يكاد يسبق إلى الذهن والطبع قياسيته ووجد القسمان الباقيان وإن لم يكونا يمتني قياسيته ما فيهما من الأقيسة قريبتين من الطبع يكاد الطبع الصحيح يظن لقياسيتهما قبل أن يبين ذلك ، أو يكاد يبان ذلك يسبق إلى الذهن من نفسه فيلاحظ لمية قياسيته عن قريب ولهذا صار لهما قبول ولعكس الأول أطراح ، وصارت الأشكال الإقترانية الحملية الملتفت إليها ثلاثة ولا ينتج منها شيء عن جزئيتين ، وأمّا عن سالتين ففيه نظر سنشرح لك) ☆

أقول : المتقدّمون قسموها إلى ما يكون الأوسط محمولاً في إحدى المقدّمتين موضوعاً في الأخرى ، وإلى ما يكون موضوعاً فيهما ، وإلى ما يكون محمولاً فيهما فأخرجت القسمة الأشكال الثلاثة ولم يعتبروا انقسام الأول إلى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع من قسمتهم ، والمتأخرون لما تنبّهوا لذلك اعتذروا لهم بأنّ الرابع قد حذفوه لبعده عن الطبع وذلك لأنّ الأولى هو المرتب على الترتيب الطبيعي والرابع مخالف له في مقدّمته جميعاً فهو بعيد جداً عن الطبع ، وإذا كان من عادتهم بيان الشكلين الآخرين بعكس إحدى المتقدّمتين ليرجع إلى الشكل الأول ، ووجدوا بيان الرابع محتاجاً إلى عكس المتقدّمتين جميعاً حكموا بأنّه يشتمل على كلفة شاقّة متضاعفة . و اعلم أنّ الشكلين الآخرين وإن كانا يرجعان إلى الأول بعكس إحدى المقدّمتين فليسوا بحيث يكون الأول مغنياً عنهما وذلك لأنّ من المقدّمات ما يكون له وضع طبيعي يغيّره



العكس عن ذلك كقولنا الجسم منقسم والنار ليست بمرمّية فإن عكسهما ليس بمقبول عند الطبع ذلك القبول ، وأمثالها إنما يختص بالوقوع في شكل من الأشكال بعينه لا ينبغي أن يتكلف بردها إلى غير ذلك الشكل ، وإذا كان ذلك كذلك فللشكل الرابع أيضاً غناء لا يقوم غيره مقامه أمّا في الضروب التي ترتدّ بقلب المقدمات<sup>(١)</sup> إلى الشكل الأول فلأن من المطالب ما هو كذلك ، وأمّا في الضروب التي لا ترتدّ بقلب المقدمات إلى الشكل الأول فللمقدمات والمطالب جميعاً . و اعلم أن القياس ينقسم إلى كامل وإلى غير كامل ، والكامل في الحملات هو أكثر ضروب الشكل الأول لا غير وهذه قسمة القياس بحسب العوارض . قوله « ولا ينتج منها شيء عن جزئيتين » وذلك لأنّ ما يتعلّق به الحكمان من الأوسط يمكن أن يكون متّحداً فيهما ويمكن أن لا يكون فلا ينتج الإيجاب ولا السلب . قوله « وأمّا عن سالتين ففيه نظر » المنطقيون قد حكموا بالقول المطلق أن القياس لا ينعقد عن سالتين و الشيخ قد حقق انعقاده في بعض الصور وهو أن يكون السالبة في إحدى المقدماتين في قوّة الموجبة ولذلك قال ففيه نظر .

قوله :

❖ (الشكل الأول : هذا الشكل شرطه . من شرطه خل . في أن يكون قياساً ينتج القرينة أن يكون صفراء موجبة أو في حكمها بأن كانت ممكنة أو كانت وجودية يصدق إيجاباً كما يصدق سلباً فيدخل أصغره في الأوسط ويكون كبراه كلية ليتعدى حكمها إلى الأصغر لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط) ❖

أقول : المحصورات الأربع ممكنة الوقوع في كل مقدّمة فالإقترانات الممكنة بحسبها تكون ستّة عشر في كل شكل لكن بعضها ينتج و يسمى قياساً ، و بعضها لا ينتج و يسمى عقيماً ، و إذا اعتبرت الجهات في المقدماتين في الضروب المنتجة حصلت

(١) قوله « أمّا في الضروب التي ترتدّ بقلب المقدمات » أي تبديل الصغرى بالكبرى إذا الرابع يرتدّ إلى الشكل الأول تارة بتبديل المقدمتين ، وأخرى بعكسها فلان من المطالب ما يحصل من المقدمات المترتبة على هيئة الشكل الرابع فلم ينظم القياس على نهج الشكل الأول كان اللازم عكس المطلوب ويعبر عن النظام الطبيعي . والاكثر في قوله « وهو أكثر ضروب الشكل الأول » مستدرك لان مجموع ضروبه بينة إلا إذا اعتبرت الجهات . م



ضروب من المختلطات عددها ما يحصل من ضروب عدد تلك الجهات في نفسه ، ولكل شكل شرائط في أن ينتج هي أسباب الإنتاج ، وفقدانها أسباب العقم . فللشكل الأول شرطان : الأول كون الصغرى موجبة أو في حكم الموجبة <sup>(١)</sup> أي تكون سالبة يلزمها موجبة ، أو مساوية لها كموجبة الوجودية اللادائمة لسالبتها ، أو أعم منها كالموجبة الوجودية اللازمة للسالبة اللادائمة فإن هذه السوالب قد ينتج بقوة تلك الموجبات ويكون النتائج هي نتائج الموجبات ، والممكنة في قول الشيخ « أن يكون صغراه موجبة أو في حكمها بأن كانت ممكنة » ينبغي أن يحمل على ما يكون ممكناً في طبيعته و الحكم الإيجابي حاصل فيه بالفعل لأن الممكن الصرف لا يقتضي دخول الأصغر في الأوسط بالفعل وقد حكم الشيخ به هيئنا فإنه قال « فيدخل أصغره في الأوسط » . واعلم أن هيئنا موضع نظر و ذلك أن مثل هذا القياس أعني الذي يكون صغراه في قوة الموجبة لا يكون منتجاً لذاته بل لغيره وقد اعتبر هذا القيد في حد القياس . و التحقيق فيه أن السلب والإيجاب في أمثال هذه القضايا إنما يكونان في العبارة فقط ويكون ربط محولاتها إلى موضوعاتها في نفس الأمر بالإمكان المحتمل للطرفين أو الوجود المشتمل عليهما فهي إنما تنتج لتلك النسبة لذاتها لا للإيجاب والسلب اللفظيين ، وهذا الشرط أعني الأول يفيد دخول الأصغر في الأوسط الذي به يعلم أن الحكم الواقع

(١) قوله « الأول كون الصغرى موجبة أو في حكم الموجبة » إذا كانت الصغرى سالبة ممكنة أو وجودية لادائمة بنتج لان السالبة الممكنة يلزمها موجبتها ، وموجبتها تنتج فيكون سالبتها منتجة لان لازم اللازم لازم فيقال متى صدقت السالبة الممكنة مع الكبرى صدق موجبتها مع الكبرى ومتى صدقت مع الكبرى صدقت النتيجة وهو المطلوب إلا أن النتيجة تكون ممكنة موجبة ، وكذلك في الوجودية اللادائمة لكنها تنتج بوجهين فان لها لازمين الموجبة اللادائمة و الموجبة اللازمة فهو تنتج بالوجهين معا . فان قيل : قول الشيخ : يجب أن يكون الصغرى موجبة أو في حكمها بان كانت ممكنة يكون الأصغر في الأوسط دال على أن الصغرى إذا كانت ممكنة يكون الأصغر داخلاً في الأوسط وليس كذلك لان الحكم في الكبرى على ما هو الأوسط بالفعل فلا يتناول ما هو الأوسط بالامكان لجواز أن لا يخرج إلى الفعل أصلاً . فنقول : المراد مادة الامكان التي يكون الحكم الإيجابي فيها حاصل بالفعل فيتحقق الاندراج . وإلى السوال والجواب أشار بقوله « ينبغي أن يحمل على ما يكون ممكناً في طبيعته والحكم الإيجابي حاصل فيه بالفعل » فان قلت : إذا لم يتحقق الاندراج حيث الصغرى ممكنة لم يحصل الانتاج به . فنقول : لا نسلم بل يعلم انتاجها بطريق آخر غير الاندراج



على الأوسط شامل للأصغر الداخل فيه ولولاه لما علم أن ذلك الحكم هل يقع على ما يخرج من الأوسط أم لا فإن كلا الأمرين محتمل كما أن الحكم بالحيوان على الإنسان يقع على الفرس ولا يقع على الحجر وهما خارجان عنه . والشرط الثانى كون الكبرى كلية وهذا الشرط يفيد تأدية الحكم الواقع على الأوسط إلى الأصغر لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط ولولاه لما علم أن جزء الذي وقع عليه الحكم من الأوسط هل هو الأصغر أم لا فإن كلا الأمرين محتمل كما أن الحكم بالإنسان على بعض الحيوان يقع على الناطق ولا يقع على الناهق وهما داخلان فيه . وقد ظهر مما تقرر أن حكم النتيجة في الضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام حكم الكبرى بشرط كون الصغرى فعلية لأن الأصغر إذا كان داخلاً في الأوسط بالفعل كان الحكم عليه حكماً على الأصغر أي حكم كان .

قوله :

☆ (وقرائنه القياسية بيّنة الإنتاج) ☆

فهذان الشرطان أعنى إيجاب الصغرى وكنية الكبرى يوجدان معا في أربع قرائن من الستة عشر المذكورة فإن الإيجاب إما كلى وإما جزئى والكنية إما إيجابية أو سلبية ومضروب الإثنين في نفسه أربعة فإذن القرائن القياسية أربعة و الباقية عقيمة لفقدان أحد الشرطين أو كليهما ، وإذا كانت الصغريات موجبة بجهات تستلزم سالبتهما كانت القرائن القياسية ثمانية وجميع هذه القرائن بيّنة الإنتاج في هذا الشكل لما نذكره .

قوله :

البين كما يجىء ، وأما نظر الشارح بأن الصغرى السالبة التى فى حكم الموجبة لم تنتج بالذات بل بواسطة استلزامها الموجبة فمندفع لان المراد بالاستلزام الذاتى فى تعريف القياس ليس أنه لا يكون بواسطة أصلا وإلا خرج البيان بالعكس المستوى بل أنه لا يكون بواسطة مقدمة غريبة وهى ما يغاير حدودها حدود القياس و الموجبة بالقياس إلى السالبة ليست كذلك ، ثم إنه إن أراد أن يدفع اعتراضه بالتحقيق فى المقام و هو أن موجبة القضية المركبة ليست مغايرة لسالبتهما فان كلامهما ربط المحمول فيه بالموضوع ربطا يحتمل الطرفين كما فى الامكان الخاص ، أو ربطا موجوداً فى الطرفين كما فى الوجودية اللادائمة فالموجبة والسالبة محصلهما ربط مشتمل على الإيجاب والسلب



☆ (فإنه إذا كان كل - ج - هو - ب - ثم قلت كل - ب - هو بالضرورة أو بغير الضرورة - أ - كان - ج - أيضاً - أ - على تلك الجهة) ☆  
هذا هو الضرب الأول فينتج موجبة كلية تابعة للكبرى في الضرورة و  
اللاضرورة .

قوله :

☆ (وكذلك إذا قلت بالضرورة لشيء من - ب - أ - أو بغير الضرورة دخل - ج - تحت الحكم الأول لا محاله) ☆

وهذا هو ضرب الثاني وينتج سالبة كلية كذلك .

قوله :

☆ (وكذلك إذا قلت بعض - ج - ب - ثم حكمت على - ب - أي حكم كان من سلب أو إيجاب بعد أن يكون عاماً لكل - ب - دخل ذلك البعض من - ج - الذي هو - ب - فيه) ☆

فيكون قرآينه القياسية هذه الأربع وهذان الضربان صغراهما موجبة جزئية وكبراهما كلية إما موجبة أو سالبة وهما الثالث والرابع ، والثالث ينتج موجبة جزئية ، والرابع سالبة جزئية فهذه هي الضروب الأربع وقد أنتجت المحصورات الأربع .

قوله :

☆ (وذلك إذا كان كل - ج - ب - بالفعل كيف كان وأما إذا كان كل - ج - ب - بالإمكان

والفرق بينهما ليس الا في اللفظ والنتيجة لا يلزم السلب أو الإيجاب اللفظيين بل إنما يلزم بسبب اشتغال القضية على النسبة المركبة فالإنتاج لما كان للنسبة المركبة وهي حاصلة في السالبة فتكون إنتاجاً ذاتياً وحاصل هذا الكلام أن إنتاج السالبة المركبة للإيجاب المشتملة هي عليه لا لأنها في قوة موجبتها المركبة وذلك لأنه لا فرق بين الموجبة والسالبة في المعنى والموجبة ينتج بالذات فتكون السالبة منتجة بالذات إذ الإنتاج بحسب المعنى ولا فرق في المعنى ، وهذا كلام محقق لكنه ينافي ما ذكره أولاً إن هذه السوالب تنتج بقوة تلك الموجبات وقد شرحناه وكان كلام الشيخ ليس إلا هذا وهو أن صغراه إما موجبة أو في حكمها بسبب اشتغالها على الإيجاب لا بسبب استلزامها لموجبتهما . م



فليس يجب أن يتعدّى الحكم من - ب - إلى - ج - تعدّياً بيّناً) ✽  
أقول : معناه أن كون إنتاج هذه القرائن <sup>(١)</sup> وكون النتيجة تابعة للكبرى في الجهات المذكورة إنّما يكون بيّناً إذا كان الأصغر داخلاً بالفعل في الأوسط وذلك يكون في الصغريات الفعلية موجبة كانت أو سالبة يلزمها موجبة فعلية ؛ أمّا إذا كانت الصغرى بالإمكان فليس تعدّى الحكم من الأوسط إلى الأصغر تعدّياً بيّناً بل إنّما يتعدّاه بالقوّة فقط ويحتاج إلى بيان . والحاصل أن قياسات هذا الشكل كاملة إذا كانت الصغرى فعلية ، وغير كاملة إذا كانت ممكنة ، والصغرى التي يكون الحكم فيها بالقوّة إمّا أن يؤلّف مع كبرى أيضاً بالقوّة ، أو مع كبرى فعلية ولكن غير ضرورية أو مع كبرى ضرورية فهذه ثلاث اختلاطات محتاجة إلى البيان و كان من عادة المنطقيين بيانها بالخلف والرد <sup>(٢)</sup> إلى الاختلاطات الفعلية من الشكلين الآخرين وليس فيه زيادة وضوح مع الإشتغال على خبط كثير وسوء ترتيب فعُدل الشيخ من تلك الطريقة في هذا الكتاب و بيّنها ببيانات ثلاثة .

قوله :

✽ ( لكنّه إن كان الحكم على - ب - بالإمكان لكان هناك إمكان إمكان وهو قريب

(١) قوله « معناه أن كون إنتاج هذه القرائن » حمل كلام الشيخ على أن الإنتاج في الشكل الأول إنّما يكون مبيّناً إذا كان الصغرى بالفعل أمّا إذا كانت بالقوّة فلا لعدم اندراج الأصغر في الأوسط إلا بالقوّة فالصغرى إمّا بالفعل أو بالقوّة فإن كانت بالقوّة فالكبرى إمّا أن يكون بالقوّة أو بالفعل و ما بالفعل إمّا أن يكون ضرورياً أو لازورياً فمراد الشيخ من كون الصغرى و الكبرى ممكنة ليس هو الامكان العام الشامل للقوّة والفعل بل الامكان الصرف المقابل للفعل لأن الكلام في التعدّي عن البين وهو لا يكون إلا إذا كان بالقوّة إذ يمكن أن يحمل الكلام على الأقسام المتغايرة بالمفهوم فيقال الإنتاج البين إمّا يلزم إذا كان الصغرى حكم فيها بالفعل أمّا إذا حكم بالامكان البين فليس يستلزم الإنتاج البين و ان احتمل ذلك لاشتغالها بالفعل ولهذا قال « فليس يجب أن يتعدّى » ولم يقل لا يجب أن لا يتعدّى تعدياً بينافياً إذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى إمّا أن تكون غير موجبة وهي المطلقة أو موجبة وهي إمّا أن تكون بالضرورة وهي الضرورية أو باللاضرورة وهي الممكنة فالممكنة على هذا شاملة للقوّة والفعل والممكن على ما حمل الشارح عليه ما جرى الاصطلاح عليه فيما قبل فلو كان المراد بالامكان القوة الصرفة هي هنا لكان الامكان مستعملاً للامكان بخلاف الاصطلاح . م

(٢) قوله « بالخلف والرد » وهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم إلى الصغرى لينتج من الشكل الثالث ما ينافي الكبرى أو يضم إلى الكبرى لينتج من الشكل الثاني ما ينافي الصغرى ففيه خبط . م



من أن يعلم الذهن أنه إمكان فإن ما يمكن أن يمكن قريب عند الطبع الحكم بأنه ممكن \*

هذا بيان الإختلاط الأول<sup>(١)</sup> وهو الإختلاط من الممكنتين ، وقد اكتفى فيه بأن الذهن يعلم بسهولة أن ما يمكن أن يمكن يكون ممكنا وذلك لأن الشيخ يميل إلى أن هذا الإختلاط كامل غير محتاج إلى زيادة بيان . و بيان ذلك أن الممكن هو ما يلزم من فرض وجوده محال فإذ فرض أن - ج - الذي يمكن أن يكون ما يمكن أن يكون - أ - مثلا خرج من الإمكان الأول إلى الوجود فقد سقط الإمكان الأول وصار - ج - هو ما يمكن أن يكون - أ - بحسب ذلك الفرض ثم إذا فرض مرة أخرى أنه موجود فقد سقط الإمكان الثاني أيضاً و كان - ج - بالوجود - أ - من غير لزوم محال وكل ما يصير بالفرض موجوداً من غير لزوم محال فهو ممكن فإذن - ج - يمكن أن يكون - أ - ، والوجه في أن هذا الحكم ليس بموجود في الذهن وقريب من الموجود فيه أنه

(١) قوله : هذا بيان الإختلاط » قد سلف أن الشارح حمل الامكان في هذه الإختلاطات سواء كان في الصغرى أو في الكبرى على القوة الصرفة بالفعل الذي في مقابلته اما أن يكون ضروريا أولا ضروريا كما فهم بعض تلامذة المعلم الاول في قصة القضية الى الثلاثة فأراد بالمطلقة في هذه الإختلاطات المطلقة للضرورة كما سيصرح فيما بعد فهو ينتج ممكنة خاصة لان الصغرى اذا فرضت فعلية لم يلزم منه محال وهي مع الكبرى للضرورة تنتج مطلقة لضرورة فيصدق ممكنة خاصة كما مر لكن الممكنة الصغرى ربما تقع بالفعل فحينئذ تكون النتيجة بالفعل ، وربما تبقى بالقوة فتكون النتيجة بالقوة فالنتيجة شاملة للقوة والفعل وهو الامكان الخاص الشامل للقوة والفعل وأما ما ذكره الشيخ من الامكان العام فمراده العموم لغة لا العموم الاصطلاحى هذا كلام الشارح وهو خروج عن اصطلاح القوم من غير ضرورة بل يمكن المحافظة على الاصطلاح كما أشرنا اليه ويكون مراده لا محالة بالاطلاق أى بالمطلق المطلق العام ليكون النتيجة ممكنة لان الكبرى المطلقة اذا صدقت في مادة الضرورة كانت النتيجة ضرورة اذا لضرورة من الصغرى لا يتعدى اليها و النتيجة المحتملة للضرورة واللا ضرورة لا تكون الا ممكنة عامة وأما قوله « لا يكون مناسباً للبحث الذى نحن فيه » فبناء على ما فسر الامكان بالقوة المحضة والاطلاق باللا ضرورى وقوله « ولا يكون القول بأن ما يعم الفعل والقوة هو الامكان العام صحيحا » ظاهر الفساد لان الشيخ ما حصر العام بل اللازم لذلك الإختلاط ليس الا الامكان العام لاحتمال الضرورة كما ذكرنا . و أعلم أن الامكان العام شامل للقوة والفعل لكن بحيث لا يشتمل فعلية الضرورة وكان المراد من قوله « من وجه آخر » هذا الوجه . م



إنّما يحصل فيه من انعكاس قولنا كلّ ما ليس بممكن يمتنع أن يكون ممكناً وهو أولى في الأذهان عكس النقيض إلى قولنا فكلّ ما لا يمتنع أن يكون ممكناً فهو ممكن وهو المطلوب .

قوله :

✽ ( لكنّه إذا كان كلّ - ج - ب - بالإمكان الحقيقي الخاصّ وكلّ - ب - ا - بالإطلاق جاز أن يكون كلّ - ج - ا - بالفعل وجاز أن يكون بالقوّة فكان الواجب ما يعمّها من الإمكان العام ) ✽

وهذا بيان الاختلاط الثاني وهو الاختلاط من ممكن ومطلق فينتج ممكناً ؛ و ذلك لأنّ الممكن إذا فرض موجوداً صار الاختلاط من مطلقتين ويكون إنتاجه بيّناً ولا يلزم منه محال فإذن هو ممكن ، ولا يجب أن ينتج مطلقاً لأنّ الحكم على الأصغر ربما لا يكون بالفعل إلّا عند كونه أوسط بالفعل وهو ممّا لا يخرج إلى الفعل أبداً كما إذا قلنا كلّ إنسان كاتب بالإمكان وكلّ كاتب مباشر للقلم بالإطلاق فلا يلزم منه كون كلّ إنسان مباشراً للقلم بالإطلاق بل بالإمكان ، وربما يكون بالفعل كقولنا كلّ إنسان كاتب بالإمكان وكلّ كاتب متحرّك بالإطلاق فكلّ إنسان متحرّك بالإطلاق ، والإمكان العام في قول الشيخ «فكان الواجب ما يعمّها من الإمكان لا ينبغي أن يحمل على الذي يعمّ الضروري وغير الضروري بحسب الاصطلاح بل ينبغي أن يحمل على ما يعمّ القوّة والفعل وهو العام بحسب اللغة ؛ و ذلك لأنّ الممكن قد يقع على ما خرج إلى الفعل كالوجوديات وقد يقع على ما لم يخرج إلى الفعل بل هو بالقوّة بعد كلاً استقبالي على ما قرّرناه فالإختلاط إذا كان من ممكن بالقوّة المحضة ومطلق كانت النتيجة ممكنة بإمكان شامل لهما ولا يجب أن يكون بالقوّة المحضة كما إذا قلنا زيد يمكن أن يكتب بذلك الإمكان ثم قلنا وكلّ من يكتب فهو مباشر للقلم ينتج فزيد مباشر للقلم بالإمكان لا بالقوّة المحضة لأنّه ربما باشر القلم بالفعل في غير حال الكتابة التي هي بالقوّة بعد بل بإمكان شامل للفعل والقوّة معاً فهذا هو المناسب ، وقد صرّح به الشيخ في غير هذا الكتاب ، وأمّا أن يحمل الإمكان العام على ما يعمّ الضرورة واللا ضرورة وحمل الإمكان في قوله «وكلّ - ب



١ - بالإطلاق أيضاً على الإطلاق العام كما ذهب إليه الفاضل الشارح كان صادقاً إلا أنه لا يكون مناسباً للبحث الذي نحن فيه ولا يكون القول بأن ما يعم الفعل والقوة هو الإمكان العام صحيحاً فإن الإمكان الخاص أيضاً قديعاً هما من وجه آخر .  
قوله :

☆ (فإن كان كل - ب - ١ - بالضرورة فالحق أن النتيجة تكون ضرورية ولنورد في بيان ذلك وجهاً قريباً .<sup>(١)</sup> فنقول : إن - ج - إذا صار - ب - صار محكوماً عليه بأن - ١ - محمول عليه بالضرورة ومعنى ذلك أنه لا يزول عنه البتة مادام موجود الذات ولا كان زائلاً عنه لا مادام - ب - فقط ولو كان إنمّا يحكم عليه بأنه - ١ - عند ما يكون - ب - لا عند ما لا يكون - ب - كان قولنا كل - ب - ١ - بالضرورة كاذباً على ما علمت لأن معناه كل موصوف بأنه - ب - دائماً أو غير دائم فإنه موصوف بالضرورة أنه - ١ - مادام موجود الذات كان - ب - أولم يكن) ☆

وهذا بيان الإختلاط الثالث وهو الإختلاط من ممكن وضروري وقد زعم جمهور المنطقيين أنه ينتج ممكناً والشيخ يبين أنه ينتج ضرورياً وكلامه ظاهر . والحاصل منه أن الممكن إذا فرض موجوداً كان الإختلاط من مطلق وضروري وكانت النتيجة ضرورية كما مر وكلما كان ضرورياً فهو في جميع الأوقات ضروري فإذا كانت النتيجة قبل فرضنا أيضاً ضرورية فالأوسط في هذا القياس<sup>(٢)</sup> لم يفد كونها ضرورية في نفس الأمر بل أفاد العلم به . وقد حصل من هذا البحث أن الكبرى الضرورية مع

(١) قوله «ولنورد في بيان ذلك وجهاً آخر قريباً» تقريره أن يقال إذا فرض الأصغر أوسط بالفعل كانت النتيجة ضرورية في نفس الأمر وإن لم يفرض كذلك والا لا نقلب ما ليس بضروري في نفس الأمر ضرورياً على تقدير ممكن وأنه محال . هذا كلام الشارح وكلام الشيخ هو أن الحكم في الكبرى بضرورة وصف الأكبر مادام ذات الأوسط موجوداً وهذه الضرورة لا تتوقف على اتصاف ذات الأوسط والالم تكن ضرورة ذاتية بل وصفية فحينئذ ضرورة الأكبر ثابتة للأصغر وإن لم يثبت له وصف الأوسط . م

(٢) فوله «والأوسط في هذا القياس» جواب سؤال وهو أن الأوسط أولم يكن له دخل في ثبوت الضرورة فتوسطه بين طرفي المطلوب حشو لا فائدة فيه . والجواب أنه لا دخل له في ثبوت الضرورة في نفس الأمر ولكن له مدخل في العلم به . م



جميع الضروريات الفعلية وغير الفعلية ينتج ضرورية ، و الكبرى الغير الضرورية إن كانت مع الصغرى فعليتين ينتج فعلية وإن كانت إحداهما أو كلتا هما ممكنة ينتج ممكنة ، والكبرى المحتملة لهما <sup>(١)</sup> ينتج محتملة فعلية أو غير فعلية فبعض النتائج يتفق أن تكون تابعة للكبرى الحاصلة من صغرى فعلية مع أي كبرى اتفقت بشرط أن لا تكون وصفية ، وبعضها يتفق أن تكون تابعة للصغرى كالحاصلة من ممكنة ومطلقة عامتين أو خاصتين ، وبعضها يتفق أن يكون بخلافها كالحاصلة من ممكنة ومطلقة إحداهما عامة والأخرى خاصة فإن النتيجة تكون في الإمكان كالصغرى وفي العموم والخصوص كالكبرى ، وفي إنتاج الصغرى الممكنة مع غيرها موضع نظر وهو أننا إذا حكمنا على كل - ب - أي حكم بأنه - ا - أو ليس - با - فإن مرادنا أن ذلك الحكم واقع على كل ما هو - ب - بالفعل لا على كل ما يمكن أن يكون - ب - كما قررناه من قبل فإن كان - ج - في الصغرى يمكن أن يكون - ب - ولا يصير شيء منه - ب - ولا في وقت من الأوقات أن يكون - ب - دائم السلب عن كل واحد منه من غير ضرورة فإن الحكم على كل - ب - لا يتناول بوجه اليقينة وحينئذ يمكن أن يكون الحكم عليه مخالفاً للحكم على - ب - وذلك لأن ما يمكن أن يكون - ب - يحتمل أن ينقسم إلى

(١) قوله «والكبرى المحتملة لهما» أي الضرورة واللا ضرورة تنتج محتملة لأنها و الصغرى ان كانتا فعليتين كانت النتيجة فعلية فان كانتا أو إحداهما ممكنة كانت غير فعلية ثم توجيه النظر أن يقال حيث أن ضرورة الأكبر لا يتوقف على ثبوت وصف الاوسط و يثبت عند عدم الاوسط لكنها انما يثبت لذات الاوسط و انما يثبت الاصغر لو كان داخله في ذات الاوسط و هو ممنوع لجواز أن لا يكون الاصغر أوسط بالفعل أصلاً فلا يدخل فيما هو أوسط بالفعل . و أجاب عنه بوجهين : الاول أن الاوسط اذا كان مسلوباً عن الاصغر دائماً والدوام لا ينفك عن الضرورة فيصدق سالبه ضرورية فلا يصدق موجبة ممكنة فلا ينتظم القياس ، و هذا انما يتم في الصغريات الكلية لا الجزئية على زعم القوم . الثاني أن الاوسط وان لم يثبت الاصغر أصلاً أمكن فرضه بالفعل فعلى هذا الفرض تكون النتيجة ضرورية فتكون ضرورياً في نفس الامر لان ما ليس بضروري يمتنع أن يكون ضرورياً فمالا يمتنع أن يكون ضرورياً فهو ضروري فقد اندفع الاحتمال المؤدى الى الاشكال وهو احتمال أن يكون لا يوصف بب دائماً حكم مناقض للقسم الاول . لا يقال : اذا فرض بالفعل ازداد أفراد الاوسط بالفعل فربما لا يبقى الكبرى صادقا فلا ينتج . لانا نقول : الحكم في الكبرى على جميع ما فرضه العقل أنه أوسط بالفعل والاصغر بما فرضه العقل انه أوسط بالفعل فيكون داخلاً في أفراد الاوسط وليس هناك ازدياد أصلاً . م



ما يوصف - ب - بالفعل وإلى ما لا يوصف - ب - دائماً من غير ضرورة ويكون للقسم الأول حكم إمّا ضروري بحسب الذات أو غير ضروري ، ويكون للقسم الثاني حكم مناقض لذلك الحكم ولا يلزم من حكمنا على ما هو بالفعل - ب - أن يدخل في ذلك الحكم ما هو بالإمكان - ب - ولا يكون بالفعل دائماً ، وهذا الإشكال إنما يلزم على القول بجواز حكم دائم غير ضروري كلي وإمّا يندفع الإحتمال المؤدى إلى هذا الإشكال في باب خلط الممكن الضروري بانعكاس قولنا كل ما ليس بضروري بحسب الذات فهو يمتنع أن يكون ضرورياً بحسبه وهذا ضروري إلى قولنا كل ما لا يمتنع أن يكون ضرورياً فهو ضروري بالضرورة على طريق عكس النقيض .  
قوله :

☆ ( لكن الصغرى إذا كانت ممكنة أو مطلقة يصدق معها السالبة <sup>(١)</sup> جاز أن يكون سالبة وينتج لأن الممكن الحقيقي سالبه لازم موجب ) ☆  
أقول : يريد أن الصغرى السالبة إذا استلزمت موجبة تنتج أيضاً ما تنتج الموجبة بقوتها ، وليس هذا تكراراً لما ذكره في صدر الباب لأن المذكور هناك كان خاصاً بالفعليات وهي هنا قد حكم على الوجه الشامل للقوة والفعل لأن الحكم العام لا تتمشى إلا بعد بيان إنتاج الصغريات الممكنة مع غيرها وهذا ما خالف فيه الشيخ الجمهور ، وقد وعد شرحه حين قال « وأمّا عن سالتين ففيه نظر سنشرح لك » .  
قوله :

☆ ( فتكون إذن النتيجة في كفيّتها وجهتها تابعة للكبرى في كل موضع من قياسات

(١) قوله « لكن الصغرى إذا كانت ممكنة أو مطلقة يصدق معها السالبة » أى ممكنة خاصة أو وجودية لادائمة فأما السالبة الممكنة الخاصة تستلزم موجبتها ، وكذا السالبة الوجودية تستلزم موجبتها فالصغرى إذا كانت موجبة ممكنة خاصة أو وجودية تنتج فكذا سالتها تنتج لان إنتاج اللازم ملزوم لإنتاج الملزوم ضرورة أن لازم اللازم لازم فقول الشيخ « لان الممكن الحقيقي سالبه لازم موجب » الأولى أن يقال موجب سالبه حتى يطابق البيان ، وفى بعض النسخ لازم بصيغة الماضى فهو ظاهر لا إشكال عليه وقد مر فى صدر الكتاب أن المراد بالممكن الصادقة بالفعل حتى يحصل الاندواج وذكره هنا بحيث تشمل القوة والفعل فلا تكرار . م



هذا الشكل إلا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية فإن النتيجة ممكنة خاصة ، أو الصغرى مطلقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية فإن النتيجة موجبة ضرورية إلا في شيء نذكره . ولا يلتفت إلى ما يقال من أن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين في كل شيء ، \*

أقول : ذهب قوم من المنطقيين إلى أن نتائج هذا الشكل تتبع أحسن المقدمتين في الكمية والكيفية والجهة جميعاً أي إذا وقع في إحدى المقدمتين حكم جزئي أو سلبي أو غير ضروري كانت النتيجة كذلك ، وقد حقق الشيخ أنها ليست كذلك مطلقاً بل هي تابعة في الكمية للصغرى وفي الكيفية والجهة للكبرى إلا في موضعين أحدهما تقدم ذكره وهو أن يكون الصغرى ممكنة والكبرى غير ضرورية فإن النتيجة تكون بالفعل والقوة تابعة للصغرى لا للكبرى . والثاني سيجيء ذكره وهو أن يكون الصغرى موجبة ضرورية والكبرى مطلقة عرفية فإنها إن كانت عامة أنتجت كالصغرى موجبة ضرورية وإن كانت خاصة لم يكن الإقتران قياساً لتناقض المقدمتين فقول الشيخ « إذن النتيجة في كفيستهما وجهتها » إلى قوله « فإن النتيجة ممكنة خاصة » ظاهر ، وقوله بعد ذلك « أو الصغرى مطلقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية فإن النتيجة موجبة ضرورية » غير مطابق لما مر لأن ظاهر الكلام يقتضي عطف هذا الكلام بلفظة أو على ما قبله أي على ما استثناه مما يكون - مما لا يكون خ ل - النتيجة فيه تابعة للكبرى وليس هذا كما قبله فإن النتيجة فيه تابعة للكبرى على ما صرح به ففي هذا الموضع قد وقع فيه تفاوت في النسخة ، وقد غلب على ظن الفاضل الشارح أنه وقع في سياقة الكلام تقديم وتأخير من سهو ناسخيه قال : وتقدير الكلام هكذا لكن الصغرى إذا كانت ممكنة أو مطلقة يصدق معها السالبة جاز أن تكون سالبة وتنتج لأن الممكن الحقيقي سالبه لازم موجب أو الصغرى مطلقة خاصة والكبرى موجبة ضرورية فإن النتيجة موجبة ضرورية قال : والفائدة في ذكر ذلك أنه حكم في الكلام الأول بأن الصغرى السالبة منتجة وبهذا الكلام يتيقن أن الصغرى السالبة قد تنتج نتيجة موجبة ضرورية ثم بعد ذلك يستأنف فيقول : فيكون



إذن النتيجة في كفيّتها وجهتها تابعة للكبرى في كلّ موضع من قياسات هذا الشكل إلا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصّة والكبرى وجوديّة<sup>(١)</sup> فإن النتيجة ممكنة خاصّة إلا في شيء نذكره وهو ما إذا كانت الصغرى ضروريّة والكبرى عرفيّة على ما يجي ببيانه . وعلى هذا التقدير يكون نظم الكلام مستقيماً . فهذا ما ذهب إليه الفاضل الشارح ههنا . أقول : و يحتمل أيضاً أن يكون كلّ واحدة من لفظي الصغرى والكبرى قد تبدّلت بالأخرى سهواً ويكون نظم الكلام بعد مامر على ترتيبه المذكور هكذا إلا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصّة والكبرى وجوديّة فإن النتيجة ممكنة خاصّة ، أو الكبرى مطلقة خاصّة والصغرى موجبة ضروريّة فإن النتيجة موجبة ضروريّة إلا في شيء نذكره وعلى هذا التقدير يكون المراد من قوله أو الكبرى مطلقة خاصّة والصغرى موجبة ضروريّة هو الاستثناء الثاني ، ويريد بالمطلقة الخاصّة المطلقة العرفيّة فإنّه قد عبّر عن العرفيّة أيضاً بهذه العبارة في النهج الخامس حين قال « فإن أردنا أن نجعل للمطلقة نقيضاً من جنسها كانت الحيلة فيه أن نجعل المطلقة أخصّ ممّا يوجبه نفس الإيجاب والسلب المطلقين » ويكون قوله « إلا في شيء نذكره » استثناء آخر عن قوله « فإن النتيجة موجبة ضروريّة » وتقديره إلا إذا كانت المطلقة العرفيّة لادائماً فإنّها لا تنتج مع صغرى الضروريّة لما نذكره وقد يستقيم الكلام على هذا التقدير أيضاً والتعسف فيه أقلّ ممّا كان فيما ذكره الشارح لأنّ ذلك يحتاج إلى حذف سطر في موضع وإحاقه بموضع آخر يستغنى فيه عنه بنوع من التأويل ، وإلى زيادة الواو في قوله إلا في شيء نذكره والله أعلم بحقيقة الحال .

قوله :

☆ ( بل في الكيفية والكميّة وعلى الاستثناء المذكور ) ☆ .

أى ليس الأمر كما ذهبوا إليه من أنّ النتيجة تتبع أخصّ المقدّمتين في كلّ شيء بل إنّما تتبعها في الكيفية والكميّة دون الجهة ، وعلى الاستثناء المذكور في الكيفية

(١) قوله « إلا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصّة والكبرى وجوديّة » تقييد الصغرى بالخاصّة والكبرى بالوجوديّة مستدرك في الاستثناء لأن الصغرى لو كانت ممكنة عامّة والكبرى مطلقة عامّة فالنتيجة غير تابعة للكبرى . م



و هو أنها في الممكنات و الوجوديات لا تتبع أحسن المقدماتين في السلب بل تتبع الكبرى .

قوله :

☆ (واعلم أنه إذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى وجودية صرفة من جنس الوجودى بمعنى مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به لم ينتظم منه قياس صادق المقدمات لأن الكبرى يكون كاذبة لأننا إذا قلنا كل - ج - ب - بالضرورة ثم قلنا وكل - ب - فإنه يوصف بأنه - ا - مادام موصوفاً - بب - لا دائماً حكماً بأن كل ما يوصف - بب - إنما يوصف به وقتاً لا دائماً وهذا خلاف الصغرى بل يجب أن يكون الكبرى أعم من هذه ومن الضرورية حتى يصدق وحينئذ فإن نتيجتها يكون ضرورة لا تتبع الكبرى و هذا أيضاً استثناء و إنما يكون ضرورة لأن - ج - يدوم بدوام - ب - فيدوم - ا - بالضرورة) ☆

أقول : المراد أن الصغرى الضرورية والكبرى العرفية الوجودية لا يمكن أن تصدقا معاً مثاله أن نقول كل فلك متحرك بالضرورة و كل متحرك متغير لا دائماً بل مادام متحركاً و ذلك لأن الكبرى تقتضى دوام الأكبر بحسب وصف الأوسط ولا دوامه بحسب ذاته فيلزم منه لا دوام الأوسط أيضاً بحسب ذاته لأن الوصف لو كان دائماً للذات و الأكبر كان دائماً للوصف فيلزم أن يكون الأكبر أيضاً دائماً للذات فإن الدائم للدائم دائم لكنّه فرض لا دائماً بحسب الذات . هذا خلف ؛ فظهر أن الكبرى في هذا المثال تقتضى أن كل ما يوصف بأنه متحرك فإن هذا الوصف له يكون لا دائماً ، والصغرى المشتمل على أن الفلك يوصف بأنه متحرك دائماً تقتضى أن بعض ما يوصف بأنه متحرك فهذا الوصف له يكون دائماً و هذا مناقض للأول فإن لا ينتظم منهما قياس صادق المقدمات ، والتعليل الصحيح لكون هذا التأليف ليس بقياس هو بوقوع التناقض فيهما ، و أمّا التعليل بكذب الكبرى<sup>(١)</sup> كما يقتضيه قول

(١) قوله « و أمّا التعليل بكذب الكبرى » الى قوله « أيضاً يستقيم على وجه » لانه يستقيم ظاهراً اذ عدم اجتماع المقدمتين على الصدق لا يجب أن يكون لكذب الكبرى لجواز أن يكون



الشيخ حين قال : « لأن الكبرى [قد] تكون كاذبه » يستقيم أيضاً على وجه وهو أن الصغرى لمّا وضعت قبل الكبرى على أنّها صادقة ثم أتت بكبرى تناقضها علم أنّها هي الكاذبة لأن المناقض لمّا فرض صادقاً يكون لامحالة كاذباً وقد صرح الشيخ في بعض كتبه بهذا الوجه وما ذهب إليه صاحب البصائر وهو أن التعليل ينبغي أن يكون إمّا بكذب الكبرى وإمّا باختلاف الأوسط الذي يخرج القياس عن أن يكون قياساً وذلك لأننا إذا جعلنا اللادائم في الكبرى جزءاً من الموضوع حتّى يصير القضية كل متحرك لا دائماً فهو متغير لم يكن الكبرى كاذبة بل كان الأوسط مختلفاً . فليس بشيء و ذلك لأن هذا التقدير يخرج اللا دائم عن أن يكون جهة و القضية عن أن تكون عرفيّة و ذلك غير ما نحن فيه ، و على التقديرين فإن هذا التأليف ليس بقياس لأنه ليس بمنتج . قوله « بل يجب أن يكون الكبرى أعم » أي إذا كانت الكبرى عرفيّة مطلقة محتملة للدوام واللا دوام فالواجب أن يحمل مع الصغرى الضرورية على الدوام ليتمكن اجتماعهما على الصدق ، وحينئذ يصير الإقتران من ضرورية و دائمة و تنتج دائمة قال الشيخ « وحينئذ فإن نتيجتها تكون ضرورية » لأنه لم يعتبر الفرق بين الضرورة والدوام ههنا فإن اعتبار الفرق يقتضى كون النتيجة ضرورية إذا كانت الكبرى ضرورية بحسب الوصف ، ولا ضرورية بحسب الذات و دائمة إذا كانت دائمة بحسب الوصف ولا دائمة بحسب الذات قال « و هذا أيضاً استثناء » و ذلك لأن النتيجة تخالف الكبرى في الجهة ، و الشيخ استثنى موضعين و ينبغي أن يلحق بها موضع آخر ، وهو أن يكون الكبرى وحدها وصفية فإن النتيجة لا تكون وصفية و ذلك لأن الوصف إذا اختص بإحدى المقدّمتين سقط اعتباره في النتيجة كما إذا قلنا كل متحرك متغير مادام متحركاً و كل متغير جسم أو قلنا كل إنسان نائم و كل نائم ساكن مادام نائماً فإن النتيجة فيهما لا تكون وصفية أمّا إذا كانتا وصفيتين فالنتيجة تكون وصفية مثلهما ففي المثال الثاني من هذين المثالين لا تكون النتيجة تابعة للكبرى . و اعلم أن مخالفة النتيجة للكبرى

بكذب الصغرى كفوانا كل انسان كاتب بالضرورة أو دائماً و كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً

لادائماً م



و إن كانت تقع في مواضع كثيرة بحسب اختلاط الجهات المذكورة إلا أن جميعها يرجع إلى هذه المواضع الثلاثة . و من ضبط هذه الأصول التي ذكرناها فقد يقدر على معرفة جميعها مفصلاً إن ساءده التوفيق والله المستعان .

✽ (إشارة إلى الشكل الثاني : اعلم أن الحق في هذا الشكل أنه لا قياس فيه من مطلقين بالإطلاق العام ولا عن ممكنين ولا عن خلط منهما ، ولا شك في أنه لا قياس فيه من مطلقين موجبتين أو سالبتين ولا عن ممكنين كيف كانت <sup>(١)</sup> بل إنما الخلاف أو لا في المطلقين إذا اختلفتا فيه في السلب والإيجاب فإن الجمهور يظنون أنه قد يكون منهما قياس و نحن نرى [ فيه ] غير ذلك ثم في المطلقات الصرفة و الممكنات فإن الخلاف فيهما ذلك بعينه ولا قياس منهما عندنا في هذا الشكل) ✽

أقول : هذا الشكل لا ينتج مع الاتفاق في الكيف والجهة لأن الإنسان والفرس يشتركان في حمل الحيوانية عليهما وسلب الحجرية عنهما ولا يوجب حمل أحدهما على الآخر والإنسان والناطق يشتركان في ذلك الحمل والسلب بعينهما ولا يوجب سلب أحدهما عن الآخر و ذلك لأن الأشياء المتباعدة وغير المتباعدة قد تشترك في أن يحمل عليهما أو يسلب عنهما جميعاً شيء آخر فمن شرط الإنتاج أن يختلف الحكمان بحيث لا يصح جمعها على شيء واحد حتى يجب منه تبائن الطرفين ويفيد حكماً سلبياً ، و الجمهور ظنوا أن هذا الاختلاف هو الاختلاف بالإيجاب و السلب فحكموا بأن الشرط في إنتاج هذا الشكل اختلاف المقدمتين في الكيف ، والحق أن المختلفين في الكيف قد يجتمعان على الصدق كما في المطلقات والممكنات ولا يلزم من اختلافهما تبائن الطرفين فإن الاختلاف في الكيف كان لا يكفي في حصول هذا الشرط فهذا شرط ، و يحتاج هذا الشكل في الإنتاج إلى شرط آخر وهو كون الكبرى كلية و ذلك لأن حصول الشرط الأول مع جزئية الكبرى لا يقتضى إلا المباعدة بين الأصغر و بعض

(١) قوله « ولا عن ممكنين كيف كانت » أي سواء كانت موجبتين أو سالبتين بل إنما الخلاف أو لا في المطلقين أي الشاملتين للدوام واللا دوام ثم في المطلقات الصرفة وهي الوجوديات فاذن ليس ما يتألف من المطلقات والوجوديات بقياس ومتى لم تنتج المطلقات لم تنتج الممكنات ولا مطلقة ولا ممكنة لانه إذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم . م



الأكبر ، ولا يعلم هل بينهما ملاقة في البعض الآخر أم لا فإذن لا يمكن أن يسلب الأكبر عن الأصغر كما إذا حملنا الأسود على الغراب وسلبناه عن بعض الحيوانات أو عن بعض الناس فإنه لا يلزم منه سلب الحيوان عن الغراب ولا حمل الإنسان عليه . وإذا تقررت هذه الأصول فنقول : جمهور المنطقيين ذهبوا إلى أن المطلقات والوجوديات قد ينتج في هذا الشكل بشرط الاختلاف في الكيف وبين الشيخ أن الحق أنه لا قياس في هذا الشكل عنها ولا عن الممكنات بسيطة ولا مخلوطة بعضها ببعض أمّا مع الاتفاق في الكيف فبالإتفاق وأمّا مع الاختلاف فيه فبما يبينه .

قوله :

☆ ( و ذلك لأنّ الشيء الواحد بل الشيئين المحمول أحدهما على الآخر قد يوجد شيء يحمل عليه أو عليهما بالإيجاب المطلق و يسلب بالسلب المطلق وقد يوجب و يسلب معاً عن كلّ واحد من جزئيات المعنى الواحد أو جزئيات شيئين أحدهما محمول على الآخر ولا يوجب شيء من ذلك أن يكون الشيء مسلوباً عن نفسه أو أحد الشيئين مسلوباً عن الآخر وقد يفرض جميع هذا الشيئين - وقد يعرض جميع هذا للشيئين خ ل - المسلوب أحدهما عن الآخر ولا يوجب ذلك أن يكون أحدهما محمولاً على الآخر فلا يلزم إذن ممّا ذكر سلب وإيجاب - ولا إيجاب خ ل - فلا يلزم نتيجة ) ☆ .

الشيء الواحد كالإنسان قد يوجد شيء كالساكن يحمل عليه و يسلب عنه بالإيجاب و السلب المطلقين فيقال الإنسان ساكن الإنسان ليس بساكن ، والشيئان المحمول أحدهما على الآخر كالإنسان والحيوان قد يوجد كالساكن يحمل عليهما و يسلب عنهما بالإيجاب و السلب المطلقين فيقال الإنسان ساكن الحيوان ليس بساكن والإنسان ليس بساكن الحيوان ساكن ، وقد يوجب و يسلب معاً عن كلّ واحد من جزئيات المعنى الواحد فيقال كلّ واحد من الناس ساكن لا واحد من الناس بساكن ، أو جزئيات شيئين محمول أحدهما على الآخر لكلّ واحد من الناس وكلّ واحد من الحيوانات ولا يوجب شيء من ذلك أن يكون الإنسان مسلوباً عن نفسه أو الحيوان مسلوباً عن الإنسان فقد يعرض هذين الشيئين المسلوب أحدهما عن الآخر



كلا إنسان والفرس وذلك بأن يقال إلا إنسان ساكن الفرس ليس بساكن أو على العكس أو يقال كل واحد من أحدهما ساكن لا واحد من الآخر بساكن ولا يوجب ذلك أن يكون أحدهما محمولا على الآخر فلا يلزم من ذلك سلب وإيجاب فلا يلزم نتيجة فإذا لم يكن ما يتألف من المطلقات والوجوديات بقياس ، والفاضل الشارح فسر الشيء الواحد<sup>(١)</sup> بالجزئي الواحد كزيد والشيئين المحمول أحدهما على الآخر بالجزئيين كهذا إلا إنسان وهذا الناطق . وفيه نظر لأن الجزئي من حيث هو جزئي لا يحمل على جزئي آخر إلا في اللفظ .

قوله :

\*) والذى يحتجّون به في الاستنتاج عن المطلقتين المختلفتين الكيفية وكبراهما كلية مما سنذكره فشيء لا يطرّد في المطلق العام والوجودي العام لأن العمدة هناك إما العكس وهما لا ينعكسان في السلب ، أو الخلف باستعمال النقيض و شرائط النقيض فيهما لا يصح\*) .

أقول : القائلون بأن الإقتران بالمطلقتين قد ينتج يحتجّون في بيان الإقتران تارة بعكس السالبة والرد إلى الأول وهو مبنى على أن سوابب المطلقات تنعكس ، و تارة بالخلف وهو قولهم في اقتران كل - ج - ب - ولا شيء من - ا - ب - إن لم يصدق لاشيء من - ج - ا - فليصدق نقيضه وهو بعض - ج - ا - ونضيفه إلى الكبرى ينتج من الأول ليس بعض - ج - ب - وهو نقيض الصغرى وهذا مبنى على أن المطلقات

(١) قوله « والفاضل الشارح فسر الشيء الواحد » هذا هو الظاهر لأنه لو كان كلياً تكرر في الجزئيات المعنى الواحد وجزئيات لشيئين ، و فرق الشارح بينهما باهمال الأول وحصر الثاني ليس بجيد ؛ لأن النقيض في الموجهات إنما يكون بعد رعاية شرايط الكمية والكيفية فانها اولم يراع وربما يكون الاختلاف لعدم تلك الشرايط لالعدم شرط الجهة وإنما قوله الجزئي لا يحمل على جزئي آخر في اللفظ فهو غير وارد لأن الحمل في اللفظ كاف في النقص . قال الامام : الحاصل أن الاشتراك في اللازم والعارض كما يكون للمتماثلات يكون أيضاً للمختلفات فلم يمكن الاستدلال به على تنافي الملزوم أو المعارض فرجع هذا الاشكال إلى أن الاوسط حاصل لأحد الطرفين غير حاصل للآخر فوجب بيان الطرفين ثم الاختلاف إن كان في اللوازم دال على تنافي الملزومات ، وإن كان في العوارض فلا يدل على اختلاف المعارضات ، ولما كان المحمولات المطلقة والممكنة من قبيل العوارض لا جرم كانت الاقيسة المركبة منها غير منتجة . م



تتناقض ، وقد بينا أن المطلقات لا ينعكس سوابها و أنها لا تتناقض في جنسها فإذن قد بطل احتجاجهم .

قوله :

\*) بل إنما ينعقد في هذا الشكل من المطلقات قياساً من مقدّمات فيها موجبة وسالبة إذا كان سالبها من شرطها أن تنعكس أو لها نقيض من بابها و قد علمت أي القضايا المطلقة السالبة كذلك فهناك إن كان تأليف من مطلقتين أو [ من ] ضروريتين أو من مطلقة عامّة ومن ضرورية فالشرط أن يختلف القضيتان في الكيفية ويكون الكبرى كلية (\*) .

يقول : القياس في هذا الشكل إنما ينعقد من مختلفات الكيفية بشرط أن يكون السالبة تنعكس أو يكون لها نقيض من بابها كالمطلقات المنعكسه وهي العرفية العامة والوجودية والضروريات فإنها تنتج بسيطة و مخلوطة ، وكذلك خلط المطلق العام والوجودي بالضروري في هذه القضايا إنما يكون الشرط اختلاف الكيف و كلية الكبرى . واعلم أن هذا قول غير ملخص و ذلك لأن الضروري والمطلق إذا اختلطا وكانت السالبة مطلقة فإنهما تنتجان أيضاً مع كون السالبة غير منعكسة كما سنذكره من بعد .

قوله :

\*) (والحكم في الجهة للسالبة - للسالبة الكلية خ ل - ) \*

هذا بحسب مذاهب الظاهريين و ذلك لأنهم يثبتون الإنتاج في هذا الشكل بعكس السالبة و ردّ الشكل إلى الأوّل ولا محاله يصير السالبة في الشكل الأوّل كبرى و يكون الجهة هناك على مذهبهم تابعة للكبرى فتكون هيئتها تابعة للسالبة و سيبيّن الشيخ أن نتيجة المتألف من ضرورية وغيرها تكون أبداً ضرورية سواء كانت الضرورية فيها موجبة أو سالبة .

قوله :

\*) (والضرب الأوّل منها هو مثل قولك كل - ج - ب - ولا شيء من - ا - ب - فلا شيء



من - ج - ا - لأننا نعكس الكبرى فيصير لاشيء من - ب - ا - و نضيف إليها الصغرى فيكون الضرب الثاني من الشكل الأول ويكون العبرة في الجهة للسالبة للكبرى ، و الثاني منها هو مثل قولك لاشيء من - ج - ب - وكل - ا - ب - فلا شيء من - ج - ا - لأننا نعكس الصغرى و نجعلها كبرى فينتج لاشيء من - ا - ج - ثم نعكس النتيجة و يكون العبرة للسالبة أيضاً في الجهة فإن كانت مطلقة فما ينعكس إليه المطلق من المطلق ، و الثالث منها هو مثل قولك بعض - ج - ب - ولا شيء من - ا - ب - فليس بعض - ج - ا - بيّنة بما عرفت ، والرابع منها هو مثل قولك ليس بعض - ج - ب - و كل - ا - ب - ينتج ليس بعض - ج - ا - وإلا فكل - ج - ا - و كان كل - ا - ب - و كل - ج - ب - و كان ليس بعض - ج - ب - هذا خلف . و له بيان غير الخلف ليكن - د - البعض الذي [هو] من - ج - و ليس - ب - فيكون لاشيء من - د - ب - وكل - ا - ب - فلا شيء من - د - ا - وبعض - ج - د - فلا كل - ج - ا - ومن ههنا يعلم أن العبرة للسالبة في الجهة ، وليس يمكن في هذا الضرب أن تبين بالعكس لأن الصغرى سالبة جزئية لاتنعكس و الكبرى تنعكس جزئية فلا يلتئم منها و من الصغرى قياس فإنّه لا قياس من جزئيتين ) ☆ .

أقول اعتبار الشرطين المذكورين أعنى اختلاف الكيف و كميّة الكبرى يقتضى أن يكون الضروب المنتجة أربعة من جميع الستة عشر لا غير لأن الكبرى الموجبة لاتقترن إلا بسالبتين كليّة و جزئية ، والكبرى السالبة لاتقترن إلا بموجبتين كليّة و جزئية وهي غير بيّنة وتنتج سوابق فالشيخ بيّن الضرب الأول بعكس الكبرى وردّ الشكل الأول ، ثم قال «والعبرة في الجهة للسالبة» يعنى بحسب الأغلب فإنّ الحال فيه ما مرّ ، وبيّن الضرب الثاني بعكس الصغرى وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى لينتج عكس المطلوب من الأول ثمّ عكس النتيجة ليحصل النتيجة المطلوبة به ثمّ قال «ويكون العبرة للسالبة أيضاً في الجهة» لأنّها تصير كبرى الأول ثمّ قال «فإن كانت مطلقة فما ينعكس إليه المطلق من المطلق» أي إن كانت السالبة عرفيّة عامّة كانت النتيجة أيضاً عرفيّة عامّة لأنّها تنعكس كنفسها ، وإن كانت عرفيّة وجوديّة كانت النتيجة ما ينعكس إليها وهي العرفيّة



العامّة كما سبق ذكره ، ويبيّن الضرب الثالث بما يبيّن الضرب الأول ولم يمكن بيان الرابع بالعكس لأنّ السالبة الجزئية لا تنعكس و الموجبة الكلية تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين ففرغ في بيانه إلى الخلف و الافتراض أمّا الخلف فبأن أضاف نقيض النتيجة إلى الكبرى فأنتجا نقيض الصغرى أو ما يمتنع أن يصدق مع الصغرى إذا كانت الجهتان غير متناقضتين ، وقد يمكن بيان جميع الضروب بالخلف هكذا ، وأمّا الافتراض فبأن <sup>(١)</sup> عين البعض من - ج - الذي ليس - ب - وسمّاه - د - فحصل له قضيتان إحداهما لشيء من - د - ب - والثانية بعض - ج - د - والقضية الأولى جهتها تكون جهة صغرى القياس لأنّها هي فإنّ الحال لم يتغيّر إلّا بتعيين الموضوع وتبديل الإسم ، وتعيين الموضوع وإن أفاد كليّة الحكم لكنّه لا يغيّر نسبة المحمول إلى الموضوع وتبديل الإسم لا يؤثر في المعنى ثمّ يحصل من اقتران القضية الأولى بكبرى القياس الضرب الثاني من هذا الشكل وينتج ما يوافق السالبة في الجهة ويحصل من اقتران القضية الثانية بهذه النتيجة تأليف على هيئة الضرب الرابع من الشكل الأول وينتج ما جهته تلك الجهة بعينها وذلك لأنّ هذا التأليف وإن كان يشبه الشكل الأول ليس بتأليف قياسى على الحقيقة <sup>(٢)</sup> فإنّ الصغرى لا تشتمل على حمل و وضع بل على اسمين مترادفين لشيء واحد وإنّما أورد على هيئة قياسيّة لإزالة اشتباه يعرض الأذهان من جهة تغيّر الموضوع في القضية الأولى لا لإفادة شيء لم يكن معلوماً يراد أن يعلم بهذا القياس ، والافتراض يختص بما يشتمل على مقدّمة جزئية فحصل من جميع هذا أنّ العبرة للسالبة كما كانت في الشكل الأول للكبرى .

(١) قوله « وأما الافتراض فبان الخ » إنّما قال عين لان بعض الجيم في الجزئية غير معين فاذا أردنا الافتراض عيناً تلك الافراد التى هى - ج - وليس - ب - وسميناها فلهذا صارت محمولا على - ج - حملا كلياً . م

(٢) قوله « ليس بتأليف قياسى على الحقيقة » فان - ج - إسم للافراد التى عبر عنها ببعض - ج - فد - و بعض - ج - اسمان مترادفان لشيء واحد فقولنا بعض - ج - د - معناه أن معنى بعض - ج - هو معنى - د - فليس هذا كقولنا الانسان بشر لان معناه أن ما صدق عليه الانسان بشر ففيه حمل إلا أنه غير مفيد ، وليس فيما نحن بصدد حمل أصلاً فلاحاجة إلى تأليف قياس آخر بل يكفى أن يقال



قوله :

« هذا كله وليس في المقدمات ممكن فإن اختلط ممكن ومطلق و كان من الجنس الذي لا ينعكس فإن ما أوردناه في منع انعقاد القياس من مطلقتين من ذلك الجنس يوضح منع - انعقاد خ - القياس من هذا الخلط »

أقول : لما فرغ من بيان التأليفات الكائنة من المطلقات والضروريات بسيطة ومختلطة وقد ذكر أن الممكنات لا تنتج بسيطة فأراد أن يبين ههنا حكم اختلاطها بالمطلقات والضروريات وبدء بالمطلقات فذكر أن القياس من الممكنات والمطلقات الغير المنعكسة لا ينعقد بعين ذلك البيان الذي يبين به امتناع انعقاده من المطلقات الغير المنعكسة فإن الحكم فيهما لا يختلف إلا بالاعتبار .

قوله :

« وإن كان من الجنس الذي نستعمله الآن و المطلق سالب فقد ينعقد القياس إذا روعيت الشرائط فإن كانت الكبرى كلية سالبة من باب المطلق المذكور و كان الممكن موجبا أو سالبا رجع بالعكس إلى الشكل الأول أو بالخلف فأننتج »

وفي بعض النسخ أو بالإفتراض فأننتج ولكن النتيجة هي التي عرفت في الشكل الأول . أقول : وأما الاختلاط من الممكنة والمطلقة المنعكسة فلا يخلو إما أن يكون المطلقة سالبة أو موجبة ، والأول لا يخلو إما أن يقع في الكبرى أو في الصغرى فإن كانت الكبرى مطلقة سالبة فإنها تنتج ممكنة عامة سواء كانت الممكنة عامة أو

إذا صدق لاشيء من - ج - ا - و - ج - بعض - ا - فقد ظهر من هذا أنه لا حاجة في كل افتراض إلى تركيب قياس من الشكل الاول و إنما أورد على هيئة القياس لازالة اشتباه من جهة تعيين الموضوع فإنه لما عين الموضوع صارت القضية الاولى كلية فلولم يتألف قياس من الشكل الاول توهم النتيجة كلية فكان تأليف القياس من الاول ليظهر جزئية النتيجة . قوله « كما مر ذكره » مر ذكره في الشكل الاول من أن القياس في الشكل الاول من الصغرى الضرورية والكبرى المشروطة الخاصة أو العرفية الخاصة فنقول : ههنا إذا صدق كل - ج - ب - بأحد الامكانين ولا شيء من - ا - ب - مادام - ا - لا دائما صدق لاشيء من - ج - ا - بالامكان و الا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض - ج - ا - بالضرورة لكنه مناقض للكبرى لان الكبرى تقتضى أن كل ذات يتصف - با - فاتصافه - با - لا يكون دائما ونقيض النتيجة يقتضى أن بعض الذوات اتصافه - با - ليس بضروري فيتنافيان . م



خاصة ، وإن كانت خاصة فسواء كانت موجبة أو سالبة ، وسواء كانت المطلقة عرفية عامة أو وجودية مثاله كل . ج - ب - بأحد الإمكانين ولا شيء من . ا - ب - بالإطلاق المنعكس العام أو بالوجود ، وبيانه إمّا بعكس الكبرى إلى المطلقة المنعكسة العامة لينتج من الشكل الأول لا شيء من . ج - ا - بالإمكان العام كما ذكرناه وهو المطلوب ، وإمّا بالخلف بأن يقول إن لم يكن لا شيء من . ج - ا - بالإمكان العام فبعض . ج - ا - بالضرورة ولا شيء من . ا - ب - بالإطلاق المنعكس فليس بعض . ج - ب - بالضرورة وكان كل . ج - ب - بالإمكان هذا خلف . وإن كانت الكبرى وجودية منعكسة لم يحتج إلى اقتران في الخلف بل نقول إن نقيض النتيجة كاذبة لأنها تناقض الكبرى كما مر ذكره ، وأمّا الافتراض كما في بعض النسخ فقد يمكن البيان به إذا كانت الصغرى جزئية ، والأظهر الخلف<sup>(١)</sup> لأنه لا ضرورة إلى الافتراض ههنا فإن الكبرى منعكسة اللهم إلا أن يحمل الافتراض على فرض كون الممكن موجوداً بالفعل فيصير الإقتران من مطلقتين كبيراهما سالبة منعكسة ثم ترد النتيجة إلى الإمكان ، وأمّا إن كانت الصغرى مطلقة سالبة فالكبرى تكون لا محالة ممكنة موجبة وحكم هذا الإقتران مندرج فيما يجيء بعدهذا الكلام .

قوله :

« وإن لم تكن سالبة بل موجبة<sup>(٢)</sup> كيف كان ذلك لم يكن قياس إلا في تفصيل لا يحتاج إليه ههنا »

معناه وإن لم يكن الكبرى سالبة مطلقة بل تكون موجبة إمّا مطلقة أو ممكنة لم يكن ذلك التأليف قياساً ، والممكنة الحقيقية لما كانت سالبتها و موجبتها متلازمتين

(١) قوله « والأظهر الخلف » أي الأظهر أن يكون في الكتاب لفظ الخلف لا الافتراض على ما هو في بعض النسخ لان الافتراض لا يجيء إلا إذا كانت الصغرى جزئية و مع ذلك يستغنى عنه بسبب انعكاس الكبرى . ٢٠

(٢) قوله « و إن لم تكن سالبة بل موجبة » الكبرى إذا لم تكن سالبة مطلقة فاما أن تكون موجبة مطلقة أو ممكنة اما موجبة أو سالبة فقوله « وان لم تكن الكبرى سالبة » تتناول الاقسام الثلاثة لكن لما كان الايجاب و السلب في الامكان الحقيقي متلازمان لم يعتبر قسمة الممكنة إلى الموجبة والسالبة وقال « بل موجبة » لان حكم ايجاب الامكان يغنى عن حكم سلبه . ٢



لم يكن القسمة إلى الإيجاب والسلب فيها معتبرة ، وإنما قال ذلك لأننا إذا قلنا لشيء من ج - ب - بالإمكان وكل - أ - ب - بالإطلاق لم يكن الرد إلى الشكل الأول بالعكس فإن الصغرى غير منعكسه والكبرى تنعكس جزئية وإذا قلنا شيء من ج - ب - بالإطلاق وكل - أ - ب - بالإمكان أو كل - ج - ب - بالإطلاق ولا شيء من أ - ب - بالإمكان انعكست الصغرى في الأول وأنتجت مع الكبرى لشيء من أ - ج - بالإمكان وهي غير منعكسة فالنتيجة غير حاصلة وانعكست الكبرى في الأول و الصغرى في الثاني جزئيتين فالنتيجة على جميع التقديرات غير حاصلة ولا يمكن بيان شيء منها بالخلف لأن اقتران نقيض النتيجة وهو بعض ج - أ - بالضرورة بكل واحدة من المقدمتين لا ينتج ما يناقض الأخرى فلذلك حكم الشيخ بأنها لا تكون أقيسة ، <sup>(١)</sup> وزعم صاحب البصائر <sup>(٢)</sup> أن اقتران الصغرى العرفية الوجودية السالبة بالكبرى الممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة عامة وهو بناء على مذهبه أعنى القول بانعكاس الصغرى كنفسها فإن عكسها مع الكبرى ينتج من الشكل الأول ممكنة خاصة سالبة وينعكس موجبها إلى ما ادعاه قال ولا ينتج إذا كانت الصغرى عرفية عامة لأنها على تقدير كونها ضرورية تنتج مع الكبرى الممكنة ضرورية سالبة فيكون النتيجة محتملة للطرفين ، ومما تبين فساد قوله بعد ما مر أننا نقول لا واحد من الكتاب بنائم لا دائماً بل مادام كاتباً وكل فرس نائم بالإمكان ولا نقول بعض

(١) قوله «ولذلك حكم الشيخ بأنها لا تكون أقيسة» عدم الدليل لا يستلزم عدم المدلول فالواجب في بيان العلم إيراد صورة النقض كما يجيء . م

(٢) قوله «وزعم صاحب البصائر» لما زعم أن السالبة العرفية الخاصة تنعكس كنفسها بنى على مذهبه وقال الصغرى السالبة العرفية الخاصة مع الكبرى الممكنة تنتج موجبة جزئية لأنه إذا عكس الصغرى وجعلت كبرى الممكنة صغرى حصل قياس من الشكل الأول منتج لممكنة خاصة سالبة وهي تستلزم موجبة منعكسة إلى ممكنة عامة جزئية وهي نتيجة القياس ، وقال الصغرى السالبة العرفية العامة لا تنتج لأن السالبة العرفية تحتمل الضرورة فإن كانت ضرورية صدقت في عكسها سالبة ضرورية وهي مع الممكنة في الشكل الأول تنتج سالبة ضرورية منعكسة إلى سالبة ضرورية كلية وإن كانت لا ضرورية انعكست كنفسها بناء على مذهبه وحينئذ يصدق النتيجة ممكنة موجبة فتكون النتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة ممكنة فتكون النتيجة محتملة للطرفين أي الإيجاب والسلب فلا ينتج أصلاً ويتعين فساد كلامه بصورة البعض بعد ما مر من عدم انعكاس العرفية الخاصة . م



الكتاب بالإمكان فرس ، وأما التفصيل الذي استثناه الشيخ ولم يذكره فقد قيل (١) هو أن يكون المقدمتان مختلفتي هيئة الوجود الذي لا ضرورة فيه فكان إحداهما الحكم فيها في وقت من أوقات كون الشيء - ج - فيكون فيه وجوب أو لا يكون ، والأخرى في كون ماهو - ج - دائماً مادام موصوفاً بذلك ومعناه كون إحدى المقدمتين مطلقة بحسب الوصف والأخرى دائمة بحسبه أي يكون إحداهما مطلقة وصفية والأخرى عرفية عامة أو وجودية ، وينبغي أن تختلفا في الكيف إن كانت المطلقة محتملة للدوام ، وأما إن لم تكن محتملة له فسواء اختلفتا فيه أو اتفقتا فإنهما تنتجان مطلقة وصفية لوجوب تباين الوصفين ولكن بشرط أن يكون الكبرى هي العرفية ومثاله أن تقول على تقدير كون الكتاب جالسين ماداموا كاتبين و خلو الجالسين عن الكتابة في بعض أوقات جلوسهم الجالس قد لا يحرك يده في بعض أوقات جلوسه والكاتب يحرك كها في جميع أوقات

(١) قوله « فقد قيل » يعني أن المقدمتين في الشكل الثاني إذا كان إحداهما مطلقة حينية و الأخرى عرفية (والحينية هي التي حكم فيها في بعض أوقات وصف الموضوع ، والعرفية هي التي حكم فيها في جميع أوقات وصف الموضوع) فاما أن يكون الحينية مقيدة بالادوام أولاً ، فإن لم تقيد بالادوام يشترط للانتاج الاختلاف في الكيف ، فإن قيدت بالادوام تنتج سواء اختلفتا في الكيفيات أولاً لوجوب تباين الوصفين أي وصف الأصغر و وصف الأكبر لكن بشرط أن يكون الكبرى هي العرفية مثاله أن يقدر كون الكتاب جالسين ماداموا كاتبين و خلو جالسين عن وصف الكتابة في بعض أوقات جلوسهم فحينئذ يصدق لاشيء من الجالس بمتحرك يده في بعض أوقات كونه جالسا وكل كاتب متحرك يده مادام كاتباً ينتج لاشيء من الجالس بكاتب في بعض أوقات كونه جالسا ، وأما قوله « في جميع أوقات جلوسه » فيقتضي أن تكون النتيجة عرفية وهو يناقض قوله فيما قبل إن النتيجة مطلقة وصفية مع أن الدليل لا يساعد عليه ، وإذا قلبت المقدمات لا ينتج لاشيء من الكاتب بجالس في بعض أوقات كونه كاتباً لانا لو فرضنا كون الكتاب جالسين في جميع أوقات كتابتهم فالعرفية في هذا الاختلاط اما أن تكون كبرى أو صغرى ، فإن كانت الكبرى فالحينية اما أن تكون موجبة أو سالبة : وأيا ما كان ينتج القياس حينية سالبة أما إذا كانت الحينية موجبة فلانا حكمنا فيها بأن وصف الاوسط ثابت للأصغر في بعض أوقات وصفه ، وفي الكبرى العرفية بأن وصف الاوسط منافي لوصف الأكبر فلما كان وصف الأكبر مجتمعاً مع وصف الاوسط في بعض الاوقات والاجتماع مع بعض أحد المتنافيين في وقت لا يخلو عن المتنافي الآخر في ذلك الوقت يلزم أن يخلو وصف الأصغر عن وصف الأكبر في ذلك الوقت و هو مفهوم السالبة الحينية و اليه أشار بقوله « و بيان ذلك أن الوصف الذي قد يجتمع مع ما يناقض وصفها آخر الخ » مثاله بأن يجعل السالبة الحينية في المثال المذكور موجبة معدولة فنقول كل جالس فهو لا يحرك يده في بعض أوقات جلوسه



كتابتة ينتج أن الجالس قد لا يكون كاتباً في جميع أوقات جلوسه ، وأما إن فلبنا المقدمتين فلا ينتج أن الكاتب قد لا يكون جالساً في جميع أوقات كتابته ، وبيان ذلك أن الوصف الذي قد يجتمع مع ما ينافي وصفاً آخر وقد يخلو عما يلزم وصفاً آخر فإنه قد يخلو عن ذلك الوصف الآخر ضرورة . أما الذي يستلزمه ما قد يخلو عن الوصف الآخر أو ينافي ما قد يجتمع معه فليس كذلك لاحتمال استلزامه الوصف الآخر مع جواز انفكاك لازمه الأول عنه أو اجتماع منافي به . وأعلم أن هذا التفصيل إنما هو من باب اختلاط المطلقات المختلفة وقد استثناه الشيخ من باب اختلاط المطلقات والممكنات فهذا شرح ما في الكتاب في هذا الاختلاط . وأعلم أن الشيخ ذهب في هذا البيان مذهب الجمهور ، والحق يقتضي أن المختلط من الممكن والمشروط بالوصف ينتج بشرطين : أحدهما وقوع المشروط

ولا شيء من الكاتب لا يحرك يده في جميع أوقات كتابته ينتج الجالس ليس بكاتب في بعض أوقات جلوسه فوصف الجلوس الذي يجتمع مع عدم حركة اليد المنافي لوصف الكتابة قد يخلو عن وصف الكتابة ، وإن كانت الحينية سالبة فلان الحكم في الكبرى بأن وصف الاوسط لازم لوصف الاكبر ، وفي الصغرى بأن وصف الاصغر خال عن وصف اللازم في بعض الاوقات واخلو عن اللازم يوجب الخلو عن الملازم واليه الاشارة بقوله الوصف الذي قد يخلو عما يلزم وصفاً آخر فإنه قد يخلو عن ذلك الوصف ، وأنت خير بأن هذا إنما يتم لو كانت الكبرى مشتملة على الضرورة لكن لما سبق منه بيان ذلك اعتمد عليه اذ لعله لا يفرق بين الدوام والضرورة لعدم انفكاكه عنهما ، واما اذا كانت العرفية صغرى فلم ينتج القياس ، أما اذا كانت موجبة فلانا حكمنا فيها بأن وصف الاصغر ملازم لوصف الاوسط ، وفي الكبرى بأن وصف الاوسط خال عن وصف الاكبر في بعض الاوقات وخلو اللازم عن شيء لا يوجب خلو الملازم عنه لجواز استلزامه لذلك الشيء مع جواز انفكاك لازمه الاول كما في المثال المذكور المقلوب الكتابة ملازمة لحركة اليد وهي قد يخلو عن الجلوس مع أن الكتابة مستلزمة لوصف الجلوس أيضاً ، واما اذا كانت سالبة فلان الحكم فيها بأن وصف الاصغر منافي لوصف الاوسط ، وفي الكبرى بأن الاوسط يجتمع مع وصف الاكبر في بعض الاوقات ولا يلزم منه خلو وصف الاصغر عن وصف الاكبر أصلاً لجواز استلزامه لوصف الاكبر مع اجتماع ما ينافي في بعض الاوقات كما في المثال المعدول المقلوب وصف الكتابة الذي ينافي عدم حركة اليد المجتمع مع الجلوس يستلزم الجلوس فان قلت : وصف الاكبر يجتمع مع وصف الاوسط في بعض الاوقات ووصف الاوسط منافي لوصف الاصغر والمجتمع مع أحد المتنافيين في وقت يخلو عن المنافي الآخر في ذلك الوقت فوصف الاكبر لا يخلو عن وصف الاوسط وهو مفهوم السالبة الحينية . فنقول : المطلوب خلو وصف الاصغر عن وصف الاكبر وهو ليس بلازم ، واللازم خلو وصف الاكبر عن وصف الاصغر وهو غير مطلوب بل عكس المطلوب والحينية السالبة لا تنعكس كنفسها وعلى عدم انتاج هذين



بالوصف في كبرى القياس <sup>(١)</sup> كما إذا قلنا كل إنسان متحرك بالإمكان ولا شيء من النائم بمتحرك مادام نائماً فإنه ينتج لا شيء من الإنسان بنائم بالإمكان لأن الصغرى تقتضى جواز اتصاف الأصغر بما ينافي الأكبر فيلزم منه جواز خلوّه عنه عند الإتصاف بما ينافي فيه وكذلك إذا قلنا لا شيء من الإنسان بساكن بالإمكان وكل نائم ساكن مادام نائماً لأن الصغرى تقتضى جواز خلو الأصغر عما يلزم الأكبر فيلزم منه جواز خلوّه عنه فإن الملزوم يرتفع عند ارتفاع اللازم ، أمّا إذا وقعت المشروطة بالوصف في الصغرى فإنه لا ينتج لأننا نقول كل كاتب يقظان مادام كاتباً ولا شيء من الإنسان يقظان بالإمكان ، وكذلك نقول لا شيء من الكاتب بنائم مادام كاتباً وكل إنسان نائم بالإمكان ولا ينتجان سلب الإنسان عن الكاتب ، وذلك لأن المستلزم يمكن أن يخلو عنه الأكبر ، أو المنافي لما يمكن أن يجتمع مع الأكبر منها هو وصف الأصغر لذاته وتعاند الأوصاف لا يقتضي تعاند الموصوف بها . والشرط الآخر أن تكون الجهتان

الاختلاطين ينسبه بقوله « وأما الذى يستلزمه » الى قوله « فليس كذلك » أى لا يلزم أن يخلو عن ذلك الوصف الوصف الآخر فى شيء من الاوقات فقد ظهر ان ما ذكره بيان لجميع الاختلاطات الحينية مع العرفية انتاجاً وعقيماً هذا اذا اختلفت فى الكيف ، وأما اذا اتفقتا والحينية مقيدة بالادوام فاذا كانت العرفية كبرى ينتج أيضاً ، وأما اذا كانتا موجبتين فلان الاوسط وان كان ثابتاً للأصغر فى بعض اوقات وصفه الا أنه مسلوب عنه بالاطلاق فهو يخلو عن الاوسط اللازم للأكبر فيلزم الخلو عن الأكبر لكن بالاطلاق العام لا الوصفى ، وأما اذا كانتا سالبتين فلان الاوسط ثابت للأصغر بالاطلاق وان كان مسلوباً عنه فى بعض اوقات الوصف وهو مناف لوصف الأكبر والمجتمع مع أحد المتنافيين فى الجملة خال عن المنافى الآخر فى الجملة فقوله فيما سبق فسواء اختلفتا فيه أو اتفقتا فانما ينتجان مطلقة وصفية لوجوب تباين الوصفين ليس بصحيح . لا يقال : العرفية اذا كانت مقيدة بالادوام ينتج أيضاً السالبة المطلقة فى صورة الاتفاق فانه ان لم يصدق أن الأصغر ليس بأكبر بالاطلاق صدق أن الأصغر أكبر دائماً فيكون أوسط دائماً ولا دائماً وانه محال ، وبالجملة لو لم تصدق السالبة المطلقة انعقد قياس من الشكل الاول من الصغرى الدائمة والكبرى العرفية الدائمة وانه محال فلاوجه لتخصيص الحينية بالتقييد . لانا نقول : القياس انما يكون منتجاً لو كان لكل واحد من مقدمتيه دخل فى الانتاج لكن النتيجة هناك تحصل بمجرد الكبرى لا من المقدمتين فلا قياس ولا انتاج . م

(١) قوله « وقوع المشروطة بالوصف فى كبرى القياس » اذا كانت المشروطة كبرى أنتجت أما اذا كانت سالبة فلان الصغرى يقتضى جواز اتصاف الأصغر باللاوسط وهو مناف الأكبر و اذا أمكن اتصاف الشيء بأحد المتنافيين أمكن سلب المنافى الآخر عنه فيمكن سلب الأكبر عن الأصغر ، وأما اذا كانت موجبة فلان الاوسط لازم للأكبر وهو ممكن الزوال عن الأصغر وامكان ذوالاللازم



بحيث لا يمكن اجتماعهما على الصدق <sup>(١)</sup> أي يكون بإزاء الممكن ما يكون الحكم فيه بحسب الوصف ضرورياً ، و بإزاء المطلق ما يكون الحكم فيه بحسب الوصف إتماً دائماً أو ضرورياً فإنه قد يمكن اجتماع الممكن و العرفي على الصدق حتى يكون دائماً بحسب الوصف من غير ضرورة ولا يلزم من ذلك تباين أصلاً . و الفاضل الشارح قد حقق الأول من هذين الشرطين ولم يذكر الثاني فإذا حصل هذان الشرطان فقد أنتج المختلط من الممكن والمطلق المنعكس وغير المنعكس سواء كانت المطلقة المنعكسة موجبة أو سالبة ، وسواء تيسر بيانه بالرد إلى الشكل الأول أو بالخلف ، أو لم يتيسر بشيء من ذلك ، وهذا ممّا لم يذكره الشيخ . وأقول : أيضاً إذا كانت الكبرى وجودية عرفية فإنها تنتج مطلقة عامة سالبة مع أي صغرى اتفقت ، و ذلك لأن النتيجة الدائمة الموجبة تناقض هذه الكبرى بمثل مامر في الشكل الأول فإذا صدق معها نقيضها أبداً مثاله إذا لم يمكن أن يصدق قولنا بعض - ج - ا - دائماً

ملزوم لا يمكن زوال الملزوم فيمكن زوال الأكبر عن الأصغر . و ان كانت المشروطة صغرى لم ينتج أما الموجبة فلان وصف الأصغر ملزوم الاوسط وهو ممكن الزوال عن الأكبر وامكان زوال اللازم عن الشيء . وان استلزم امكان زوال الملزوم عنه الا أن الملزوم هو وصف الأصغر فاللازم امكان زوال الأكبر عن وصف الأصغر ولا يلزم منه امكان زوال الأكبر عن ذات الأصغر ، و أما السالبة فلان وصف الأصغر منافي للاوسط وهو ممكن الاجتماع مع الأكبر و امكان اجتماع أحد المتنافيين مع الشيء يقتضي عدم اجتماع منافي الاخر معه لكن المنافي هو وصف الأصغر و المنافاة مع الوصف لا تستلزم المنافاة مع الذات ، و تتبع الامثلة المذكورة يبين جميع ما ذكرناه . م

(١) قوله «والشرط الآخر أن تكون الجهتان بحيث لا يمكن اجتماعهما على الصدق» المراد من هذا ما صرح به وهو أن إحدى المقدمتين ممكنة والاخرى ضرورية بحسب الوصف بأن الضرورية بحسب الوصف من حيث أنها ضرورية تبين الامكان . وأما قوله «وبإزاء المطلق ما يكون» فهو تمثيل أي يشترط في خلط الممكن بالمشروط الوصف أن يكون بإزاء الممكن الضروري بحسب الوصف كما يشترط في خلط المطلق بالوصفي أن يكون بإزاء المطلق الدائم بحسب الوصف والا فالبحت واقع في شروط خلط الممكن لافي خلط المطلق . وقوله «فانه قد يمكن اجتماع الممكن والعرفي» دليل على وجوب اختلاف المقدمتين بالضرورة والامكان و أنهما لو اختلفا بالامكان و الدوام لم يلزم تباين الطرفين لجواز أن يكون المحمول ثابتاً بالشيء بالامكان ومسلوب عنه دائماً بحسب الوصف فيحصل الاختلاط ههنا من ممكن وعرفي ولا ينتج مباينة الشيء لنفسه كقولنا الزنجي أبيض بالامكان ولا شيء من الزنجي بأبيض مادام زنجياً فلا ينتج الزنجي ليس بزنجي بالامكان . م



مع قولنا كل - ا - ب - أو لا شيء من - ا - ب - مادام - ا - لا دائماً فمن الواجب أن يصدق أبداً معه نقيضه وهو قولنا لا شيء من - ج - ا - مطلقاً وهذا ممّا لم يذكره أحد منهم .

قوله :

❖ ( ويجب أن تقيس على هذا خلط الضرورة بغيره إذا كان على هذه الصور <sup>(١)</sup> ) ❖  
أي إذا كانت السالبة ضرورية والموجبة غير ضرورية فإنه ينتج ويبين بالعكس والخلف كما مر في المطلقة المنعكسة ، أمّا إذا كانت الموجبة ضرورية والسالبة غير ضرورية فإنه ينتج أيضاً و لكن يبين بالخلف دون العكس .

قوله :

❖ ( بعد أن تعلم أن في هذا الخلط زيادة قياسات و ذلك أنه إذا كان التأليف من ممكن صرف و ضروري أو من وجودي صرف و ضروري والكبرى كلية تمّ القياس سواء كانتا موجبتين معاً أو سالبتين معاً فضلاً عن المختلفتين ، أمّا إذا اختلفتا والكبرى كلية فتعلمه ممّا علمت ، وأمّا إذا اتفقتا فأنت تعلم أنه إذا كان - ج - بحيث إنهما يصدق - ب - على كلاً بهما يجب غير ضروري و كان - ب - على كل ما هو - ج - غير ضروري أو المفروض من - ج - غير ضروري و كان - ا - بخلافه عند ما كان كل ما هو - ا - فإن - ب - ضروري عليه أن طبيعة - ج - أو المفروض منه مباينة لطبيعة - ا - لا يدخل

(١) قوله « إذا كان على هذه الصورة » لفائدة لهذا القيد لان الضرورية تنتج مع جميع القضايا سواء كانت موجبة أو سالبة صغرى أو كبرى بالخلف ، واختلاط الضرورية مع غير الضرورية تنتج اتفقتا في الكيف أو اختلفتا لان الاوسط منسوب الى أحد طرفي النتيجة بالضرورة والى الآخر لا بالضرورة فيكون بين الطرفين مباينة فتصدق السالبة فانه إذا كان - ج - ب - لا بالضرورة و - ا - ب - بالضرورة لم يكن - ج - داخل في - ا - والا لكان - ج - ليس - ب - بالضرورة هذا خلف و كذا إذا سلب - ب - عن - ج - لا بالضرورة وعن - ا - بالضرورة لا يكون - ج - داخل في - ا - والا لكان - ج - ليس - ب - بالضرورة هذا خلف . لا يقال : إذا لم يكن - ج - داخل في - ا - بالفعل يصدق أن - ج - ليس - ا - دائماً فالنتيجة سالبة دائمة لا ضرورية . لا نقول : النتيجة سالبة ضرورية فانه لو لم يصدق صدقت موجبة ممكنة مع الكبرى على هيئة الشكل الاول و ينتج ما يناهض الصغرى ، ولاخفاء في أن هذا يطرد فيما إذا كان احدي المقدمتين دائمة والاخرى لادامة فلماذا قال حينئذ بصير الضروب المنتجة من هذا الاختلاط وما يجري مجراه أي الدوام و اللادوام ثمانية لانه سقط من هذه الاختلاطات شرط الاختلاف في الكيفية فلم يبق شرط الاكلية الكبرى و يسقط باعتباره



أحديهما في الأخرى ، ولا يمكن ذلك سواء كان بعد هذا الاختلاف إتفاق في الكيفية الإيجابية أو الكيفية السلبية ( وكذلك البعض من - ج - المخالف - لا - في ذلك إذا كانت الصغرى جزئية خ ) ويعلم أن النتيجة دائماً يكون ضرورية السلب و هذا ممّا غفلوا عنه )

أقول : معناه أن الضروري إذا اختلط بغير الضروري أفاد التباين الذاتي بين حدّي المطلوب وأنتج الضروري السالب وإن اتفقت المقدّمتان في كيف فضلا عن أن يختلفا فيه ، أمّا على تقدير الاختلاف فللبينات المذكورة ، وأمّا على تقدير الاتفاق فلا نك تعلم أنه إذا كان - ج - الأصغر بحيث يصدق - ب - الأوسط على كنهه بإيجاب غير ضروري أو سلب غير ضروري حتّى يكون الحكم - بب - على كل - ج - لا بالضرورة أو على المفروض من - ج - يعنى على بعضه لا بالضرورة و كان الأكبر بخلافه أي يكون الحكم بب على كل - ا - بالضرورة فإنّما يكون كل - ج - أو بعضه المفروض منه مباينا للأكبر الذي هو - ا - بالضرورة لا يدخل أحدهما في الآخر ولا يمكن ذلك حتّى يكون لاشيء من - ج - ا - أو ليس بعض - ج - ا - بالضرورة وهو النتيجة سواء كان الحكمان الأوّلان إيجابيين كما في قولنا كل إنسان أو بعض الحيوانات متحرّك لا بالضرورة وكلّ فلك متحرّك بالضرورة ، أو سلبيين كما في قولنا لاشيء من الناس أو ليس بعض الحيوانات ساكنة لا بالضرورة ولا شيء من الفلك ساكن بالضرورة فإنّهما ينتجان لاشيء من الناس أو ليس بعض الحيوانات بفلك بالضرورة وعلى هذا التقدير يصير الضروب المنتجة من هذا الإختلاط وما يجرى مجراه ثمانية وهو معنى قوله « بعد أن تعلم في هذا الخلط زيادة قياسات » وهذا ما غفل الجمهور عنه .

☆ (إشارة) ☆ إلى الشكل الثالث .

قوله :

من الضروب الممكنة الانعقاد ثمانية فتبقى ثمانية نتيجة . و هذه زيادة قياسات غفل عنه الجمهور . واعلم أن هذه القياسات انما أنتجت بواسطة اللا ضرورة في إحدى المقدمتين ولا مدخل لإيجابها وسلبها في الإنتاج ، واللا ضرورة ممكنة عامة فيرجع القياس إلى اختلاط الضرورية والممكنة المخالفة لها في كيف فهذه القياسات ليست ممّا غفل عنها الجمهور بل داخله فيما ضبطوه . م



\*) الشرط في كون قرائن هذا الشكل منتجة أن يكون الصغرى موجبة أو في حكمها كما علمت و فيهما كلى أيتهما كان و أنت تعلم أن قرائنه حينئذ تكون ستة لكن الستة تشترك في أن نتيجتها إنما تجب جزئية ولا يجب فيها - منها خل - كلى فإنك إذا قلت كل إنسان حيوان و كل إنسان ناطق لم يلزم أن يكون كل حيوان ناطق ولزم أن يكون بعضه ناطقاً بأن ينعكس الصغرى \*)

أقول : لهذا الشكل أيضاً في الإنتاج شرطان<sup>(١)</sup> أحدهما كون الصغرى موجبة أو في حكم الموجبة أي تكون سالبة يلزمها موجبة كما مر في الشكل الأول ؛ وذلك لأن الأصغر إذا كان ملاقياً للأوسط بالإيجاب كان حكم القدر الذي لاقى الوسط منه حكم الأوسط في ملاقة الأكبر ومباينته وأما إذا كان مبايناً للأوسط بالسلب كالفرس مثلاً للإنسان فلا نعلم أن الأكبر المحمول على الأوسط هل يلاقيه كالحيوان أو يباينه كالناطق وكذلك المسلموب عنه كالصهال تارة والحجر أخرى . والشرط الثاني أن يكون إحدى المقدماتين كلية ؛ وذلك لكي يتحدد مورد الحكمين من الأوسط ويتعدى الحكم بالأكبر إلى الأصغر فإنهما إن كانتا جزئيتين فقد احتمل أن يختلف المحكوم عليه من الأوسط في المقدماتين كما تقول بعض الحيوان إنسان أو بعضه فرس ، أولاً يختلف كقولنا بعضه إنسان وبعضه ماش ، وهذان الشرطان لا يجتمعان إلا في ست قرائن من الستة عشر الممكنة ؛ وذلك لأن الصغرى الموجبة الكلية تقترن بكل واحد من المصورات الأربع ، والموجبة الجزئية تقترن بالكليتين منها فيكون جميعها ستة ولا ينتج إلا جزئية ؛ وذلك لأن الأصغر المحمول على الأوسط يحتمل أن يكون أعم منه كالحيوان على الإنسان وحينئذ لا يكون ملاقة الأكبر كالناطق ولا مباينته كالفرس إلا

(١) قوله : لهذا الشكل أيضاً في الإنتاج شرطان ، لما كان الأصغر و الأكبر في هذا الشكل محمولين على شيء واحد وهو الأوسط فقد التقيافيه و ذلك يقتضى حمل الأكبر على الأصغر لكن بشرطين أحدهما أن يثبت الأصغر لكل الأوسط أو لبعضه حتى يكون حكم القدر الذي لاقى الوسط منه حكم الأوسط بالأكبر فإنه لو كان مسلوباً عنه كان مبايناً له فلا يعلم أن حكمه حكم الأوسط بالأكبر أولاً ، و الثاني كلية إحدى المقدمتين إذ لو كانتا جزئيتين لا يلزم تلاقيهما في الأوسط م



للقدر الذي كان ملاقياً منه للأوسط ، وقياسات هذا الشكل ليست بكاملة ولذا قال الشيخ : « ولزم أن يكون بعضه ناطقاً بأن يعكس الصغرى ، لأنه يصير حينئذ بالارتداد إلى الشكل الأول كاملاً بيننا .

قوله :

« فأجعل هذا معياراً لك في المركات من الكليتين ، وأما إذا كانت الكبرى جزئية لم ينفعك عكس الصغرى لأنها إذا عكست صارت جزئية فإذا قرنت به الأخرى كان الإقتران من جزئيتين فلم ينتج بل يجب أن يعكس الكبرى ثم النتيجة كما علمت »  
أي اجعل عكس الصغرى معياراً للرد إلى الشكل الأول فإن هذا الشكل إنما يخالف الأول بوضع الحدود في الصغرى كما أن الثاني خالفه بوضع الحدود في الكبرى فكلما كانت الكبرى كلية في هذا الشكل وعكست الصغرى ارتد الإقتران إلى الأول ، ولو أن الشيخ قال فاجعل هذا معياراً فيما كانت كبراه كلية لكان أصوب من قوله « في المركات من كليتين » ، وأما إذا كانت الكبرى جزئية فلا يفيد عكس الصغرى لأنها تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين بل ينبغي أن يعكس الكبرى ويجعلها صغرى حتى يرتد إلى الأول ثم يعكس النتيجة مثاله كل - ب - ج - وبعض - ب - أ - فبعض - ج - أ - لأن الكبرى تنعكس إلى بعض - أ - ب - وينتج مع الصغرى على هيئة الضرب الثالث من الشكل الأول بعض - أ - ج - وينعكس إلى بعض - ج - أ -  
قوله :

« واعلم أن العبرة في الجهة المنحفضة وهي التي يتعين في الشكل الأول فيها على قياس ما أوردناه إنما هي للكبرى أما فيما يتبين بعكس صغراه فذلك ظاهر وأما فيما يتبين بعكس الكبرى فيتبين ذلك بالإفتراس بأن يفرض بعض - ب - الذي هو - أ - حتى يكون - د - فيكون كل - د - أ - فنقول حينئذ كل - د - ب - وكل - ب - ج - فكل - د - ج - ويقترن إليه وكل - د - أ - فينتج بعض - ج - أ - والجهة ما يوجهه جهة قولنا كل - د - أ - الذي هو جهة بعض - ب - أ - »  
أقول : جهات المقدمات قد تبقى في نتائجها كما هي وقد لا تبقى ، والباقية قد تكون بالإتفاق وقد لا تكون ، وما بالإتفاق كما في نتيجة الإقتران من ممكنة ومطلقة



عامتين في الشكل الأول فإنها إنما توافق الصغرى لالكون الصغرى ممكنة عامة فإنها لو كانت ممكنة خاصة لكانت النتيجة أيضاً عامة بل بالإتفاق ، وما ليس بالإتفاق كما في نتيجة الإقتران بل لأن الكبرى موجّهة بتلك الجهة ، والجهة المنحفضة هي الباقية لا بالإتفاق ، ومعناه أن الإعتبار في الجهة المنحفضة وهي الجهات التي تتعيّن في الشكل الأول أن تكون تابعة لكبراه فإنها في اقترانات هذا الشكل على قياس ما أوردناه هناك إنما يكون الكبرى ، أمّا فيما تبيّن بعكس صغراه فظاهر ، وأمّا فيما تبيّن نفس الإنتاج بعكس الكبرى فلا يمكن بيان جهة النتيجة لأنّه إنما يتم بعكس النتيجة ، والجهة ربما لا تبقى بعد العكس محفوظة فبيّن ذلك بالإفتراض أي بيّن أن النتيجة كالكبرى بالإفتراض وذلك لا يكون ممّا ينتج إلّا في ضرب واحد هو قولنا كل - ب - ج - وبعض - ب - ا - وذلك بأن نعيّن البعض من - ب - الذي هو - ا - بالفرض ونسميه - د - فيحصل منه قضيتان إحداهما كل - د ب - والثانية كل - د - ا - والأولى تشتمل على اسمين مترادفين كما ذكرنا والثانية هي الكبرى بعينها وجهتها تلك الجهة إلّا أنّها صارت كميّة ، ثمّ نضيف الأولى إلى صغرى القياس فينتج على هيئة الشكل الأول كل - د - ج - ويكون الجهة جهة صغرى القياس بعينها ثمّ نضيف هذه النتيجة إلى القضية الثانية ليحصل الضرب الأول من هذا الشكل وتنتج تابعة .

قوله :

\*) والذين يجعلون الحكم الجهة الصغرى فإنهم يحسبون أن الصغرى يصير كبرى عند عكس الكبرى فيكون الحكم لجهتها ثمّ ينكس - فتكون خ - الجهة بعد العكس جهة الأصل وإنّما يغلطون بسبب أنّهم يحسبون أن العكس يحفظ الجهات وأنّ قد علمت خطأهم \*)

أقول : الظاهريّون من المنطقيّين يجعلون جهة نتيجة الإقتران من كليتين موجبتين تابعة للأشرف منهما ، وذلك بعكس الأخس والرّد إلى الشكل الأول ، ثمّ إن وقع الإحتياج إلى عكس النتيجة عكسوها فكانوا يرون أن العكس يحفظ الجهة ، وإن كانت إحدى المقدّمتين سالبة جعلوا النتيجة تابعة لها لأن السالبة لا تكون في الأول



إلا الكبرى ، وإن كانت الكبرى جزئية كما في هذا الضرب الذي يتكلم فيه جعلوها تابعة للصغرى لأن الجزئية لا تصير كبرى الأول ، وذلك لاعتقادهم أن الجهة في الشكل الأول تابعة للكبرى ، و الشيخ رد عليهم في هذا الموضع بأن هذا البيان يحتاج إلى عكس النتيجة ، والعكس ربما لا يحفظ الجهات كما بيناه .

قوله :

✽ ( وقد بقي ما لا يتبين بالعكس و ذلك حيث يكون الكبرى جزئية سالبة فإنها لا ينعكس وصغراها ينعكس جزئية فلا يقترن منها - منهما خ ل - قياس بل إنماتيين بطريق الخلف أو بطريق الافتراض ، أما طريق الخلف فبأن تقول إنه إن لم يكن ليس بعض - ج - ا - فكل - ج - ا - وكان كل - ب - ج - فكل - ب - ا - وكان ليس كل - ب - ا - هذا خلف ، وأما طريق الافتراض فبأن تقول ليكن البعض الذي هو - ب - وليس - ا - هو - د - فيكون لشيء من - د - ا - ثم تمم أنت من نفسك واعتبر في الجهات ما يوجبه الكبرى أيضاً ) ✽

قد تبين خمسة ضروب من الستة المذكورة بالعكس وقلب المقدمات وبقي ضرب واحد وهو الذي صغراه موجبة كلية وكبراه سالبة جزئية وهو لا يمكن أن يبين بذلك لأن الصغرى تنعكس جزئية فيصير الإقتران من جزئيتين والكبرى لا تنعكس فينبغي أن يبين بالخلف أو الافتراض أما الخلف فكما ذكره ، وقد يمكن أن يتبين به سائر الضروب أيضاً وهو باقتران الصغرى بنقيض النتيجة أبداً لينتج ما يضاد أو يناقض الكبرى فيظهر الخلف ، والافتراض هو الذي ذكر بعضه وأحال باقية على ماضى ، واعتبار الجهة بالكبرى كما مر .

قوله :

✽ ( فيكون قرائنه إذن ستة ( ا ) من كليتين موجبتين ( ب ) من موجبتين والصغرى جزئية ( ج ) من موجبتين والكبرى جزئية ( د ) من كليتين والكبرى سالبة ( هـ ) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ( و ) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى وهذه تورد خامسة ) ✽



أقول : لما فرغ من بيان أحكام هذا الشكل عدّ ضروبه ، والترتيب الذي ذكره هو بحسب تقديم الإيجاب على السلب وليس بمشهور ومن يعتبر تقديم الكلية أيضاً على الجزئية يجعل ثاني الضروب ما جعله الشيخ رابعها وهو الأشهر . واعلم أن هذا الشكل لا يخالف الشكل الأول إلا في حكمين أحدهما أن الصغرى الضرورية لا تناقض الكبرى العرفية الوجودية هيئتها فإننا نقول كل كاتب بالضرورة إنسان وكل كاتب يقظان لا دائماً بل مادام كاتباً . والثاني أن العرفيتين لا تتجان عرفية بل مطلقة وصفية كما نقول كل كاتب يقظان ومباشر القلم مادام كاتباً ولا نقول بعض اليقظان يباشر القلم مادام يقظاناً بل في بعض أوقات يقظته وقد اتينا على بيان ما اشتمل عليه الكتاب من أحكام المختلطات في الأشكال الثلاثة وأضفنا إليه ما أمكن أن يضاف إليها مما ليس فيه و لم نتعرض للشكل الرابع لأنه ليس بمتذكور في الكتاب والإستقصاء التام في هذه المباحث يستدعي كلاماً أبسط من هذا وهو يليق بموضع لا يلتزم فيه مشايعة كلام آخر .

✽ ( النهج الثامن ) ✽ في القياسات الشرطية وفي توابع القياس .

✽ ( إشارة ) ✽ إلى اقترانات الشرطيات .

✽ ( إننا سنذكر بعض هذه ونخلى عما ليس قريباً من الطبع منها بعد استيفائنا جميع ذلك في كتاب الشفاء وغيره ) ✽ .

أقول : سائر الإقترانيات إما أن تكون مؤلفة من المتصلات ، أو من المنفصلات أو منهما معاً ، أو من المتصلات والحمليات ، أو من المنفصلات والحمليات . والشيخ لما اقتصر في هذا الكتاب على إيراد البعض مما هو قريب من الطبع لم يورد المؤلف من المنفصلات ولا من المتصلات والمنفصلات لأن جميعها بعيدة عن الطبع ، وابتدأ بالمؤلفة من المتصلات فنقول قبل الشروع في ذلك : المتصلات كما قلنا إما لزومية وإما اتفافية ، واللزومية إما في نفس الأمر وبحسب الطبع وإما بحسب اللفظ والوضع ، والأول كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، والثاني كقولنا إن كان الإنسان فرداً فهو عدد فإن هذه القضية ليست بحقيقة من حيث اشتمالها على وضع كاذب ، وهي حقة من حيث لزوم اللفظ بحسب ذلك الوضع ، والتناقض فيها إنما



يكون بحسب الاختلاف فى الكم والكيف كما فى الحمليات وبحسب اعتبار أحوالها فى اللزوم و الاتفاق فالإستصحابية الشاملة للزوم الصادق المقدم و الاتفاق تتناقض إذا تخالفت فيهما وذلك لأن الكلية الموجبة منها تفيد الدائمة ، و الكلية السالبة تفيد عدم المصاحبة على الدوام ، والجزئية تفيد المصاحبة أو عدمها فى وقت من الأوقات و تصدق مع الكلية الموافقة لها فى الكيف فالإستصحابية الجزئية الإيجابية تصدق مع المصاحبتين الدائمة و اللادائمة وهى مناقضة للسلبية الكلية ، و الإستصحابية الجزئية السالبة تصدق مع المصاحبتين الدائم و اللادائم وهى مناقضة للإيجابية الكلية ، وأما اللزومية فيناقضها الإحتمالية المخالفة الشاملة للزوم المخالف و إمكان الطرفين لأن الزوم ههنا يشبه الضرورة فى الحمليات والإحتمال يشبه الإمكان الأعم وهى سالبة للزوم لا لازمة السلب وتسمى بالسالبة اللزومية ، وأما الاتفاقية المحضة فيناقضها ما يكون حينئذ إما اللزومية الموافقة أو الإستصحابية المخالفة على الوجه المذكور فيما مر وهى سالبة الاتفاق ويسمى بالسالبة الاتفاقية ، وأما العكس فيها فاللزومية السالبة الكلية تنعكس كنفسها على قياس للضروريات لأنه لو جاز استلزام تاليه لمقدمة فى حال يمتنع انفكاك مقدمه عن تاليه فى تلك الحال و انهدام حكم الأصل ، و الاتفاقية السالبة الكلية لاتنعكس إذا اشترط فيه صدق المقدم كما فى الموجبة وذلك لأننا نقول ليس البتة إذا كان البياض مفرقاً للبصر فالأضداد مجتمعة ولا يمكن أن يقال ليس البتة إذا كانت الأضداد مجتمعة فالبياض كذا لأن وضع المقدم يمتنع و ينعكس إذا لم يشترط ذلك فيه ، ويقاس الإستصحابية عليها ، وأما الموجبات فجميعها ينعكس جزئية إستصحابية وإلا صدقت الكلية السالبة وتنعكس كنفسها على الوجه المذكور فيكون العكس إما مضاداً أو مناقضاً للأصل فيلزم الخلف ، والسوالب الجزئية لاتنعكس لأننا نقول قد لا يكون إذا كان زيد يحرّك يده فهو كاتب ولا يمكن أن يقال قد لا يمكن أن يكون إذا كان زيد كاتباً فهو يحرّك يده ، وأما المنفصلات فقد تتناقض بشرط الاختلاف فى الكيف والكم وارتفاع العناد فى نقايضها أيّ عناد كان ولا مدخل للعكس فيها



لأن أجزاءها ربما تكون أكثر من اثنين ولا نهالانتماز بالطبع . فهذا ما أردنا تقديمه وهو بيان ما أشار إليه الشيخ في الشرح الثالث بقوله « ويجب عليك أن تجرى أمر المتصل والمنفصل في الحصر والإهمال والتناقض والعكس مجرى الحمليات » ونرجع إلى الشرح . قوله :

« ونقول : إن المتصلات قد يتألف منها أشكال ثلثة <sup>(١)</sup> كأشكال الحمليات و يشترك في تالي أو مقدم ويفترق في تال أو مقدم كما كانت في الحمليات يشترك في موضوع أو محمول ويفترق في موضوع أو محمول والأحكام تلك الأحكام »

مثال الشكل الأول كلما كان - ا - ب - فج - د - وكلما كان - ج - د - فه - ز - ينتج كلما كان - ا - ب - فه - ز - ، ومثال الشكل الثاني كلما كان - ا - ب - فج - د - وليس البتة إذا كان - ه - ز - فج - د - ينتج فليس البتة إذا كان - ا - ب - فه - ز - وبين إماما بالعكس أو بالخلف على ما تقدم ، وبين الضرب الأخير منه بالإفتراض وهو أن يعين الحال الذي يكون فيها - ا - ب - وليس - ج - د - وليكن هو عند ما يكون - ح - ط - فيحصل منه قضيتان إحداهما ليس البتة إذا كان - ح - ط - فج - د - ، والثانية قد يكون إذا كان - ا - ب - فج - ط - ويؤلف القياسات المذكورات منهما على حسب ما مر ، ومثال الشكل الثالث كلما كان - ج - د - فا - ب - وكلما كان - ج - د - فه - ز - فقد يكون إذا كان - ا - ب - فه - ز - ، والبيان بالعكس والخلف والإفتراض شبيه ما تقدم ، وغير اللزوميات قلما يقع في التأليف لأنها لا تفيد في الأكثر بالاقتران علما مكتسبا ، واللزوميات اللفظية <sup>(٢)</sup> لا تستعمل إلا في الإلزامات الجدلية

(١) قوله « إن المتصلات قد يتألف منها أشكال ثلثة » لأنه لا بد من اشتراكهما في جزء وهو الاوسط فاما أن يكون تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى وهو الشكل الاول . أو بالعكس وهو الشكل الرابع ، وإما يكون تاليا فيهما وهو الشكل الثاني ، وإما أن يكون مقدما فيهما وهو الشكل الثالث . والشرايط المعتبرة في كل شكل كما في الحمليات م

(٢) قوله « واللزوميات اللفظية » جواب سؤال وهو أن الضرب الاول من الشكل الاول الذي هو أكمل القياسات الشرطية ليس بمنتج لأنها يصدق قوله كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان زوجا والنتيجة كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وهي كاذبة . والجواب أن الصغرى كاذبة في نفسها صادقة بحسب الإلزام فالنتيجة إلزامية . م



أو الخلف كما يقال على من زعم أن الإثنين فرد كلما كان الإثنينان فردا فهو عددو كلما كان الإثنينان عدداً فهو زوج وكلما كان الإثنينان فردا فهو زوج فإنها لا تفيد سوى الإلزام أو النقض ، واعترض على القول بأن نتاج هذا الصنف <sup>(١)</sup> بجواز عدم اجتماع مقدم الصغرى وملازمة الكبرى على تقدير واحد كما في المثال وأجيب عنه بأن اجتماعهما على الصدق ليس بشرط في انعقاد القياس من المتصلات .  
قوله :

« وقد يقع الشركة بين حملية ومنفصلة مثل قولك الإثنان عدد وكلّ عدد إما زوج وإما فرد واستخراج الأحكام في هذا ممّا سلف سهل ، وكذلك قد يشترك منفصلة مع حمليات مثل قولك في هذا المعنى وليكن - أ - إما أن يكون - ب - وإما أن يكون - ج - وإما أن يكون - د - ، وكلّ - ب - و - ج - و - د - فهو - ه - فكلّ - أ - هو - ه - واستخراج الأحكام في هذا أيضاً ممّا سلف سهل » ☆

هذا التأليف إن لم يكن الشركة فيه للحملية مع جميع أجزاء المنفصلة فلا يكون قريباً من الطبع . وإذا كان كذلك فالحملية قد تقع صغرى وقد تقع كبرى ، والأوّل إن كان على هيئة الشكل الأوّل فينبغي أن يكون الحملية موجبة والمنفصلة موجبة كلية غير مانعة الجمع أو سالبة كلية الأجزاء ويكون المنتج أربعة ضروب ، مثال الأوّل كلّ - أ - ب - ودائماً كلّ - ب - إما - ج - وإما - د - ينتج منفصلة كلية موجبة الأجزاء وهي دائماً كلّ - أ - إما - ج - وإما - د - ، ومثال الثاني كلّ - أ - ب - ولا شيء من - ب - إما - ج - وإما - د - ينتج منفصلة كلية سالبة الأجزاء كليتها ، وعليه يقاس الضربان الباقيان ، وإن كان على هيئة الشكل الثاني فينبغي أن يكون المنفصلة كلية موجبة أجزائها كلية مخالفة الكيف للصغرى وينتج منفصلة موجبة سالبة الأجزاء كقولنا في الضرب الأوّل كلّ - ج - ب - ودائماً إما لا شيء من - أ - - ب - وإما لا شيء من - د - ب - فدائماً إما لا شيء من - ج - أ - وإما لا شيء من - ج -

(١) قوله « واعترض بانحتاج هذا الصنف » وهي الشرطية الإلزامية التي مقدمها غير واقع والاعتراض بمنع التقدير . فأجاب بأن الشرط في الانتاج صدق المقدمتين لابقاء صدق الكبرى على تقدير تقدم الصغرى فحيث صدق المقدمتان كان صدق النتيجة لازماً . م



- د - ، والضرب الثاني لاشيء من - ج - ب - ودائماً إما كل - ا - ب - وإما كل - د -  
 - ب - فدائماً إما لاشيء من - ج - ا - وإما لاشيء من - ج - د - وعلى هذا القياس ، وإما  
 على هيئة الشكل الثالث فعلى قياسهما كقولنا كل - ا - ب - ودائماً كل - ا - ب - إما  
 - ج - وإما - د - فينتج بعض - ب - إما - ج - وإما - د - ، وإما إذا كانت العملية  
 كبرى ينبغي أن يكون عددها عدد أجزاء الانفصال ، وحينئذ إما أن تكون مشتركة  
 في المحمول أولاً تكون فإن كانت وكانت أجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع فهي تنتج  
 في الشكلين الأولين عملية و يكون التأليف في قوة التأليف من العمليات و ينعقد  
 على هيئة الأشكال الثلاثة ، مثال الضرب الأول من الشكل الأول كل - ا - ب - إما  
 - ب - و - إما - ج - و كل - ب - و كل - ج - د - فكل - ا - د - ، و مثال  
 الضرب الثاني كل - ا - ب - وإما - ج - ولا شيء من - ب - ولا من - ج -  
 - د - فلا شيء من - ا - د - وهذا هو الإستقرار التام المسمى بالقياس المقسم ، و مثال  
 الضرب الأول من الشكل الثاني كل - ا - ب - وإما - ج - ولا شيء من - د -  
 - ب - و - ج - فلا شيء من - ا - د - ، والشكل الثالث بعيد عن الطبع لا ينتج مثل ذلك ،  
 وإما إن لم يكن العمليات مشتركة في المحمول فقد تنتج منفصلة غير حقيقية كقولنا  
 دائماً كل - ا - ب - وإما - ج - و كل - ب - د - و كل - ج - ه - فدائماً  
 - ا - ب - وإما - د - وإما - ه - ، وبيان هذا المباحث بالإستقصاء يستدعى كلاماً أبسط .  
 قوله :

☆ ( وقد يقترن الشرطية المتصلة مع العملية وأقرب ما يكون من ذلك إلى الطبع أن  
 يكون العملية تشارك تالي المتصلة الموجبة على أحد أنحاء شركة العمليات فيكون  
 النتيجة متصلة مقدّمها ذلك المقدّم بعينه وتاليها نتيجة التأليف من المثال الذي كان  
 مقترنا بالعملية مثاله أنه إن كان - ا - ب - فكل - ج - د - و كل - د - ه - يلزم  
 منه أنه إن كان - ا - ب - فكل - ج - ه - وعليك أن تعدّ سائر الأقسام ممّا علمته ) ☆  
 العملية في هذه الإقترانات إما أن تقع صغرى أو كبرى ، وعلى التقديرين  
 تشارك المتصلة إما في مقدّمها أو تاليها فهذه اقترانات أربعة اثنان منها قريبان من



الطبع ، الأول ما أورده الشيخ وهو أن يكون الحملية كبرى ومشاركتها للمتصلة في التالي والمتصلة موجبة وتنتج متصلة مقدّمها ذلك المقدّم بعينه وتاليها النتيجة التي تكون من اقتران التالي لو فرض منفرداً بالحملية مثال الضرب الأول من الشكل الأول إن كان - ا - ب - فكل - ج - د - وكل - د - هـ - فإن كان - ا - ب - فكل - ج - هـ - ومثال الضرب الأول من الشكل الثاني إن كان - ا - ب - فكل - ج - د - ولا شيء من - هـ - د - فإن كان - ا - ب - فلا شيء من - ج - هـ - وعلى هذا القياس ، وإنما أورد الشيخ هذا الإقتران لأن قياس الخلف ينحل إليه على ما سيأتى ، والإقتران الثاني أن يكون الحملية صغرى والإشتراك أيضاً في التالي والمتصلة موجبة كقولنا كل - ج - ب - وإن كان - هـ - ز - فكل - ب - ا - ينتج إن كان - هـ - ز - فكل - ج - ا - وباقي الإقترانات بعيد عن الطبع .

قوله :

❖ (وقد يقع مثل هذا التأليف بين متصلتين تشارك إحداهما تالي الأخرى إذا كان ذلك التالي متصلاً أيضاً ويكون قياسه هذا القياس ، وأما تتميم القول في الإقترانات الشرطية فلا يليق المختصرات) ❖

التأليفات المذكورة قد كانت من الشرطيات المؤلفة من العمليات أما الشرطيات المؤلفة من سائر القضايا فقد يتقارن بحسب التأليف ، وهذا النوع الذى أشار إليه الشيخ من ذلك القبيل وهو يكون من اقتران متصلتين ولاهما وهى الصغرى مؤلفة من قضيتين إحداهما وهى التالي متصلة والقضية الأخرى وهى الكبرى متصلة من حليتين و ينتجان متصلة كالصغرى مثاله إن كان - ا - ب - فكلما كان - ج - د - فهـ - ز - وكلما كان - هـ - ز - فج - ط - وإن كان - ا - ب - فكلما كان - ج - د - فج - ط - وهذا الإقتران أيضاً يقع على أربعة أنواع كالذى يشابهه متمام ويكون على قياسه ، وإنما أورد الشيخ هذا الصنف لأن الخلف في المتصلات الذى يدين به الإقترانات المتصلة إنما تنحل إليه .

❖ (إشارة) ❖ إلى قياس المساواة .



\*) إنّه ربّما عرف من أحكام المقدّمات أشياء يسقط ويبنى القياس على صورة مخالفة للقياس مثل قولهم - ج - مساو - لب - و - ب - مساو - لا - فج - مساو - لا - فقد أسقط عنه أن مساوى المساوى مساو ، وعدل بالقياس عن وجهه من وجوب الشرّكة في جميع الأوساط إلى وقوع الشرّكة في بعضه . هذا قياس له أشباه كثيرة كما يشتمل على المماثلة والمشابهة وغيرهما وكقولنا الإنسان من النطفة والنطفة من العناصر فالإنسان من العناصر وكذلك الشيء في الشيء في الشيء و الشيء على الشيء على الشيء وما يجرى مجراها وهي عسر الإحلال إلى الحدود المرتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة\*)

هذا قياس له أشباه كثيرة كما يشتمل على المماثلة والمشابهة وغيرهما وكقولنا الإنسان من النطفة والنطفة من العناصر فالإنسان من العناصر وكذلك الشيء في الشيء والشيء على الشيء وما يجرى مجريهما وهو عسر الإحلال إلى الحدود المرتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة وذلك لأنّ الجزء من محمول الصغرى جعل موضوعاً في الكبرى فالأوسط ليس بمشترك فهو معدول عن وجهه إلى وقوع الشرّكة في بعض الأوساط ولذلك استحقّ لأنّ يسمّى باسم ويجعل تحليله قانوناً يرجع إليه في أمثاله وهو يمكن أن يعدّ في القياسات المفردة ويمكن أن يعدّ في المركّبة وبيانه<sup>(١)</sup> أن قولنا - أ - مساو - لب - قضية موضوعها - أ - ومحمولها مساو لب . ولما كان مساو لج محمولا على - ب - في القضية الأخرى أمكن أن يقام مقامه كما ذكرناه في النهج السابع ، وحينئذ يصير قولنا مساو لمساو لج بدلا عن

(١) قوله في قياس المساوات « وبيانه » لما كان قياس المساوات على هيئة مغالطة للقياس إذ لا شرّكة فيه في تمام الوسط حيث موضوع المقدمة الثانية جزء محمول الأولى ، وذكر الشيخ أنّه أسقط فيه مقدمة وهي أن مساوى المساوى مساو ولا بد أن يكون هذه المقدمة بحيث إذا انتظمت مع مقدمتي القياس بصير على هيئة القياس أراد الشارح أن يبين وجه انتظام هذه المقدمة الساقطة مع المقدمتين بحيث يكون على هيئة القياس ، والأولى أن بوجه على صورة قياسين كما يقال - ج - مساو لب وكل ما يساوى لب فهو مساو لمساوى - أ - لان - ب - مساو - لا - ينتج - ج - مساو لمساوى - أ - والمساوى لمساو - لا - مساو - لا - ينتج - ج - مساو - لا - ، وأما التوجيه على صورة واحدة فهو موقوف على لفظين متخالفين بحسب المفهوم كاسمين مترادفين فليس بجيد . قال الإمام في هذا القياس نوع إشكال وهو أنّه إذا كان - ج - مساويا لب و - ب - أيضاً مساويا لج ومساوى المساوى مساو يلزم أن يكون - ج - مساويا لنفسه وهو محال لان المساوات بعد المغايرة و يمكن أن يجاب عنه بأن المغايرة بحسب الاعتبار كافية . م



قولنا مساو لب وفي حكمه فإن جعلنا وقوعهما في القضية كاسمين مترادفين كان قولنا  
 - ا - مساو اب وقولنا - ا - مساو لمساو لـ ج في القوة قضية واحدة ونضيف إلى الثانية  
 التي هي في قوة الأولى قولنا مساو المساو لـ ج مساو لـ ج فينتج أن - ا - مساو لـ ج  
 ويكون هذا القياس بهذا الاعتبار مفرداً ، وأمّا إن جعلناهما اسمين متبائنين أحدهما  
 محمول على الآخر حتّى لا يكون القضيتان المذكورتان في القوة قضية واحدة فالتألف  
 من قولنا - ا - مساو لب والمساو لـ ب مساو لمساو لـ ج لأن - ب - مساو لـ ج ينتج - فا -  
 مساو لمساو لـ ج ثمّ نضيف إليها الكبرى المذكورة وهي قولنا مساو المساو لـ ج مساو  
 لـ ج ينتج - فا - مساو لـ ج ، وبهذا الاعتبار يكون هذا القياس مركباً من القياسين فاذا  
 كان قولنا - ا - مساو لب على التقدير الأول في قوة صغرى القياس وعلى التقدير الثاني صغرى  
 القياس الأول بعينها وقولنا و - ب - مساو لـ ج ليس بجزء القياس بل هو بيان حكم ما  
 للـ ب الذي هو جزء من أحد حدود القياس وبه يتم القياس ، وبالجملّة فقولنا ومساو  
 المساو مساو هو كبرى محذوفة ، وإنّما أورده الشيخ قبل الأقيسة الاستثنائية ليعلم  
 أنّه غير متعلّق بها بسيطة كانت أو مركبة فإنّه إمّا مفرد اقتراني أو مركب من  
 اقترانيين ، وتحليل القياس وتركيبه من توابع القياس .

❖ (إشارة) ❖ إلى القياسات الشرطيّة الاستثنائية .

❖ (لمّا كانت الاستثنائية هي ما يكون أحد طرفي النتيجة المذكوراً فيها و  
 لم يجز أن يكون مقدّمة بعينها<sup>(١)</sup> ولا محالة يكون جزءاً من مقدّمة والمقدّمة التي يكون  
 جزءها قضية فهي شرطية فيكون إحدى مقدّمتي هذا القياس شرطية ويكون الأخرى  
 مشتملة على وضع ما يقتضي وضع الجزء الذي منه النتيجة أو رفعه مجرداً عن

(١) قوله في الاستثنائي « ولم يجز أن تكون مقدّمة بعينها » لأنها إن كان عين النتيجة المذكورة  
 في القياس كان مصادرة وإن كان نقيضها نافي الإنتاج والمنفصلة الحقيقية إمّا أن يكون ذات جزئين أو  
 أكثر فإن كان ذات جزئين فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر ، واستثناء نقيض أيهما كان ينتج  
 عين الآخر فلها نتائج أربعة كلّ منها حملية ، وإن كان ذات الأجزاء مثل العدد إمّا زايد وإمّا ناقص  
 وإمّا مساو فاستثناء نقيض جزء واحد ينتج منفصلة من أعيان الباقية واستثناء عين جزء ينتج نقيض  
 البواقي وذلك يحتمل وجهين الأول منفصلة سالبة من البواقي كقولنا فليس إمّا زايداً وإمّا ناقصاً ،  
 الثاني حمليات يشتمل كلّ واحد منها على رفع جزء من البواقي كقولنا فليس زايداً ولا ناقصاً . م



الشرط فيكون هي الجزء الآخر وهي قضية أخرى مقرونة بأداة الاستثناء متكررة تارة حالكونها جزءاً من الشرطية وتارة حالكونها مستثناة وهي بمنزلة الأوسط المتكرر في الإقترانيات لأن الباقي بعد حذفه هو الذي منه النتيجة فالقياس الاستثنائي مركب من شرطية واستثناء.

قوله :

☆ (القياسات الاستثنائية إما أن يوضع فيها متصلة ويستثنى إما عين مقدّمها فينتج عين التالي مثل أن تقول إنّه إن كانت الشمس طالعة فالكوالكب خفيفة لكن الشمس طالعة فالكوالكب خفيفة ، أو نقيض تاليها فينتج نقيض المقدّم مثل أن تقول ولكن الكوالكب ليست بخفيفة فينتج فالشمس ليست بطالعة ولا ينتج غير ذلك) ☆

أقول : المتصلة التي تقع في الاستثنائية لا تكون إلزامية والتي وضعها الشيخ موجبة وهي تنتج باستثناء عين مقدّمها عين تاليها وباستثناء نقيض تاليها نقيض مقدّمها لأن وضع الملزوم يوجب وضع اللازم و رفع اللازم يوجب رفع الملزوم ولا تنتج غير ذلك أي لا باستثناء عين التالي ولا باستثناء نقيض المقدّم وذلك لأن التالي يحتمل أن يكون أعم من المقدّم فلا يلزم من وضعه أو رفعه ما هو أخص منه شيء ، والسالبة كقولنا ليس البتة إن كان زيد يكتب فيده ساكن ينتج باستثناء عين كل جزء نقيض الآخر كقولنا لكنه يكتب فيده ليست بساكنة لكن يده ساكنة فهو لا يكتب ولا ينتج باستثناء النقيض شيئاً وذلك لكون هذه المتصلة في قوة قولنا كلما كان زيد يكتب فليست يده بساكنة والشيخ قد اقتصر بالموجبة لأن السالبة ترجع في الحقيقة إلى الموجبة .

قوله :

☆ (أو يوضع فيها منفصلة حقيقية ويستثنى عين ما يتفق منها فينتج نقيض ما سواها مثل أن هذا العدد إما تام وإما ناقص وإما زائد لكنه تام فينتج نقيض ما بنى ، أو يستثنى نقيض ما يتفق منها فينتج عين ما بقي واحداً كان أو كثيراً مثل أنه ليس بتام فهو إما زائد أو ناقص حتى يستوفي الاستثناءات فيبقى قسم واحد ، أو يوضع فيها منفصلة غير حقيقية فإما أن يكون مانعة الخلو فقط فلا ينتج إلا باستثناء النقيض عين الآخر



مثل قولهم إمّا أن يكون هذا في الماء وإمّا أن لا يغرق لكنّه غرق فهو في الماء لكنّه ليس في الماء فهو لم يغرق ، و مثل قولهم إمّا أن لا يكون هذا حيواناً وإمّا أن لا يكون نباتاً لكنّه حيوان فليس بنبات أو لكنّه نبات فليس بحيوان وإمّا أن يكون المنفصلة من الجنس الذى الفرض فيه منع الجمع فقط ويجوز أن يرتفع الأجزاء معا ، وقوم يسمّونها الغير التامة الانفصال أو العناد فحينئذ إنّما ينتج فيها استثناء العين فيكون النتيجة نقيض الباقي مثل قولنا إمّا أن يكون هذا حيواناً وإمّا أن يكون شجراً في جواب من قال هذا حيوان شجر ) \*

أقول : المنفصلة الحقيقية تنتج بعين كل جزء نقيض الباقي لكونها مانعة الجمع ، وبنقيض كل جزء عين الباقي لكونها مانعة الخلو ، ونتيجة ذات الجزئين تكون حملية ، ونتيجة ذات الأجزاء الكثيرة إذا حصلت باستثناء نقيض جزء واحد فهي تكون منفصلة من أعيان الباقية من الأجزاء ، وإذا حصلت باستثناء عين جزء واحد فهي إمّا أن تكون منفصلة من نقائص الباقية أو حمليات بعددها يشتمل كل واحد منها على رفع جزء واحد منها ، والمنفصلة الغير الحقيقية إن كانت مانعة الجمع فقط فهي تنتج بالعين دون النقيض وإن كانت مانعة الخلو فقط فهي تنتج بالنقيض دون العين ، وجميع ذلك ظاهر ممّا مرّ ، وهذه القياسات كاملة غنية عن البيان ، والمنفصلة السالبة لا تنتج أصلاً لاحتمال اشتغالها على أجزاء غير متناسبة .

❖ (إشارة) ❖ إلى قياس الخلف .

❖ (قياس الخلف قياس مركّب من قياسين أحدهما اقتراني ، و الآخر استثنائي مثاله قولنا إن لم يكن قولنا ليس كل - ج - ب - صادقاً فقولنا كل - ج - ب - صادق وكل - ب - د - على أنّها مقدّمة صادقة يئمة لاشكّ فيها أو تبينّت بقياس فينتج منه إن لم يكن قولنا ليس كل - ج - ب - صادقاً فكل - ج - د - ثمّ تأخذ هذه النتيجة وتستثنى نقيض المحال وهو تاليها فنقول لكن ليس كل - ج - د - فينتج نقيض المقدّم وهو أنّه ليس قولنا ليس كل - ج - ب - صادقاً بل هو صادق ) \*

أقول : المعلوم الأول أو رد قياس الخلف في القياسات الشرطية ولم يوجد في التعليم



الأول شرطية غير الاستثنائية ولذلك سماها عامة المنطقيين بالقياسات الشرطية على الإطلاق، وظن الشيخ أن الإقترانات الشرطية كانت مذكورة في كتاب مفرد لم ينقل إلى لغتنا احتمال مجرد دقتنا حسن ظنه بالمعلم الأول، ولما أراد المتأخرون تحليل هذا القياس وردّه إلى الأقيسة المذكورة عسر ذلك عليهم فاختلّفوا فيه كل الاختلاف، وما استقرّ عليه رأى الشيخ أنّه مركّب من قياسين أحدهما اقتراني شرطي، والآخر استثنائي من متصلة أمّا الإقتراني فمركّب من متصلة وحملية تشاركية في مقدّم تاليها ويكون مقدّم المتصلة هو فرض المطلوب غير حق، وتاليها ما يلزم من ذلك وهو وضع نقيض المطلوب على أنّه حق، والحملية هي مقدّمة غير متنازعة تقترن بنقيض المطلوب على هيئة منتجة فينتجان متصلة مقدّمها المقدّم المذكور وتاليها نتيجة الإقتران المذكور وهي مناقضة لحكم يتفق عليه، وأمّا الاستثنائي فهو من المتصلة التي هي نتيجة القياس الأول ويستثنى فيه نقيض تاليها الذي كذبه الحكم المتفق عليه لينتج نقيض مقدّمها الذي هو فرض المطلوب غير حق فيكون النتيجة كون المطلوب حقاً وظاهر أنّه يحتاج إلى مقدّمين مسلمتين إحداهما ما جعلت كبرى الإقتراني، والثانية هو الحكم المتفق عليه فقياس الخلف يتألف من نقيض المطلوب ومن هاتين المقدّمتين، وألفاظ الكتاب ظاهرة. والمطلوب في المثال المورد فيه ليس كل - ج - ب - ونقيضه كل - ج - ب - والمقدّمة الأولى كل - ب - د -، والثانية أعني الحكم المتفق عليه ليس كل - ج - د - وقوله في النتيجة الأخيرة «وليس قولنا ليس كل - ج - ب - صادقاً بل هو صادق» أي ليس لم يكن قولنا ليس كل - ج - ب - الذي وضعناه أو لا صادقاً بل قولنا ليس كل - ج - ب - الذي ادّعينا صادقاً وهذا وجه صحيح لا شبهة فيه إلّا أنّ رأى بعض المتأخّرين لم يستقرّ عليه، وذلك أمّا أولاً فلأنّ المعلم الأول عدّه هذا القياس في الاستثنائيات وهذا التحليل يقتضي كونه مركّباً من الإقتراني والاستثنائي فكيف يعدّه فيها ما ليس منها، وثانياً أنّ الإقترانيات الشرطية لم تكن مذكورة في الكتاب فكيف ذكر المركّب من غير ذكر أجزائه، ثم إنّ الشيخ أفضل الدين محمد ابن حسن المرقى المعروف بالقاشي - رحمه الله - ذهب إلى أنّ هذا القياس هو قياس



استثنائي من متّصلة مقدّمها نقيض المطلوب ويحتاج في بيان لزوم تاليها لمقدّمها إلى  
 حملية مسلّمة مثلاً المطلوب هو ليس كلّ - ج - ب - والحملية المسلّمة هي كلّ - ب -  
 - د - ومقدّم المتّصلة هو كلّ - ج - ب - فنقول ممّا كان كلّ - ب - د - فإن كان  
 كلّ - ج - ب - فكلّ - ج - د - وذلك لكون هذا المقدّم مع الحملية المتسلّمة منتجا  
 لهذا التالى ثمّ يستثنى نقيض التالى بقولنا ولكن ليس كلّ - ج - د - فينتج فليس  
 كلّ - ج - ب - فهذا وجه تحليله ، والحاصل أنّ الخلف هو إثبات المطلوب بإبطال  
 لازم نقيضه المستلزم لإبطال نقيضه المستلزم لإثباته ، وربما لا يحتاج فيه إلى تأليف  
 قياس لبيان التالى مثلاً إذا كان المطلوب لاشيء من - ج - ب - بالإطلاق العام وكانت  
 المقدّمة المسلّمة هي كلّ - ب - ا - لا دائماً بل مادام - ب - فقلنا لو لم يكن المطلوب  
 حقّاً لكان نقيضه بعض - ج - دائماً لكنّه ممّا يناقض المقدّمة المذكورة بالقوّة فهي  
 ليست بحقّة فالمطلوب حقّ . والخلف اسم للشئ الردي ، والمحال ولذلك سمى القياس  
 به ، وهذا التفسير أشبه ممّا يقال إنّّه سمى به لأنّه يأتي المطلوب من خلفه أى من  
 ورائه الذى هو نقيضه ، وهذا قد ذكره الشيخ في مواضع آخر وهو يقابل المستقيم<sup>(١)</sup>  
 فالقياس المستقيم يتوجّه إلى إثبات المطلوب الأول بوجهه ، ويتألف ممّا يناسب المطلوب ،  
 ويشترط فيه تسليم المقدّمات أو ما يجرى مجرى التسليم ، والمطلوب فيه لا يكون موضوعاً  
 أولاً ، والخلف لا يتوجّه إلى إثبات المطلوب أولاً بل إلى إبطال نقيضه ويشتمل على  
 ما يناقض المطلوب ولا يشترط فيه التسليم بل يكون المقدّمات بحيث لو سلّمت أنتجت و  
 يكون المطلوب فيها موضوعاً أولاً ومنه ينتقل إلى نقيضه ، وعكس القياس يشبه الخلف لأنّه  
 أيضاً ينعقد من اقتران ما يقابل نتيجة قياس بأحدى مقدّمتيه لينتج ما يقابل المقدّمة  
 الأخرى ، ويفارقه الخلف بأنّه لا يشترط فيه أن يكون بعقب قياس ولأنّ ينتج ما يقابل

(١) قوله « يقابل المستقيم » اشارة الى الفرق بين الخلف والمستقيم وذلك من وجوه الاول أن  
 المستقيم يتوجه الى اثبات المطلوب أول الامر والخلف لا يتوجه الى اثبات المطلوب أولاً بل الى  
 ابطال نقيضه ، الثانى أن المستقيم يتألف من مقدمات مناسبة للمطلوب والخلف يشتمل على  
 ما يناقض المطلوب ، الثالث أن مقدمات المستقيم تجب أن تكون مسلمة فى نفسها بخلاف الخلف ،  
 الرابع أن المطلوب غير موضوع فى المستقيم أولاً حتى يتم تأليفه ويحصل وأما الخلف فان المطلوب  
 فيه بوضع أولاً وبوضع نقيضه . ٢



مقدمة قياس بل يمكن أن يبتدأ به ويكفي فيه إنتاج ماهو ظاهر الفساد ولا يستعمل فيه إلا المقابل بالمناقضة ويستعمل في العكس مقابلة التضاد أيضاً ، والعكس لا يقع في العلوم إلا عند ردّ الخلف إلى المستقيم ، والخلف في المطالب التي لم يتعين بعد لا يفيد تعيين المطلوب لأنه مبنى على نقيض المطلوب وذلك يقتضى تعيينه ، وربما يتفق في هذا الموضع أن يوضع بدل المطلوب غيره مما يظن أنه هو ويبنى الخلف عليه فإن تمّ دلّ على أن ذلك الشيء الذي وضع صادق ولم يدلّ على أنه هو المطلوب نفسه أو شيء من لوازمه المنعكسة أو غير المنعكسة كما مرّ في إثبات جهات العكس ونتائج القياسات المختلطة ، وهذا هو منشأ الشكوك<sup>(١)</sup> التي تورد على قياس الخلف وهو العلة في كون الخلف صالحاً لإثبات ماهو أعمّ من المطلوب إذا كان المطلوب حقاً وذلك مما لا يقدح فيه إذا عرف الحال .

قوله :

❖ (وأما أن القياس المستقيم الحملّي كيف يرجع إلى الخلف ، والخلف كيف يرجع إليه فهو بحث آخر ملاحظ الحال مما ينعقد بين التالي وبين الحملية ولسنا نحتاج إليه الآن ، ومداره على أخذ نقيض النتيجة المحالة وتقريبه مع المقدمة الصادقة التي لا شك فيها فينتج نقيض المقدم المحال على حاله) ❖

أما ردّ المتسقيم الحملّي إلى الخلف فهو كما مضى في بيان نتائج القياسات الغير البيّنة من الشكّلين الآخرين ، ويكون بإضافة نقيض النتيجة المطلوب إثباتها إلى إحدى المقدماتين ولكن هي المشتملة على هيئة أحد الشكّلين الآخرين لينتج ما يقابل المقدمة الأخرى ولتكن هي المتفقة عليها فيكون النتيجة محالة ، ويبيّن أن ذلك الإنتاج ليس للمقدمة المسلمة الحقّة ولالتأليف المنتج بالذات فهو إذن من وضع نقيض النتيجة

(١) قوله « وهذا هو منشأ الشكوك » مثل ما يقال الخلف يفيد نتائج مختلفة فيكون باطلا مثلا إذا أريد عكس السالبة العرفية عرفية بالخلف فكما أنه يدل على أن العكس عرفية كذلك يدل أنه ممكن أو مطلق فأجاب بأن الدليل إذا دل على إثبات المطلوب فلا شك أنه يدل أيضا على إثبات ماهو أعم منه وذلك غير قادح في دلالة على المطلوب . م



فوضعه باطل فالنتيجة حقة ، وأما رد الخلف إلى المستقيم فعلى خلاف ذلك <sup>(١)</sup> وهو أن يضاف نقيض النتيجة المحالة إلى المقدمة الصادقة أعني القضية المتفق عليها أي القضية المسلمة لينتج المطلوب على هيئة أحد الأشكال مثال النتيجة المحالة كانت في المثال المتقدم كل - ج - د - وقد حصلت من إضافة نقيض المطلوب وهو كل - ج - ب - إلى القضية المسلمة وهي كل - ب - د - على هيئة الضرب الأول من الشكل الأول و نقيض المحالة ليس كل - ج - د - فإذا أضيف إلى المقدمة الصادقة الأولى وهي كل - ب - د - أنتج من الضرب الرابع من الشكل الثاني على الاستقامة ليس كل - ج - ب - وهو الذي كان المطلوب من الخلف ، ولما كانت النتيجة المخالفة هي تالي المتصلة في الخلف فرد الخلف إلى المستقيم يلاحظ الحال مما ينعقد بين التالي المذكور في أول القياسين اللذين حللنا الخلف إليهما وبين العملية المسلمة . قوله : «ولسنا نحتاج إليه الآن »

أي لسنا نحتاج في معرفة الخلف إلى معرفة كيفية ارتداد المستقيم إليه وارتداده إلى المستقيم ، واعلم أن المطلوب إذا كان موجبا كليا فالخلف لا ينعقد إلا على هيئة قياس يكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية وهو رابع الثاني وخامس الثالثة ، وإذا كان سالبا كليا فلا ينعقد إلا على هيئة قياس يكون إحدى مقدمتيه ، موجبة جزئية وهو

(١) قوله « وأما رد الخلف إلى المستقيم فعلى خلاف ذلك » لما كان رجوع القياس المستقيم إلى الخلف أن يؤخذ نقيض نتيجة القياس المستقيم ويضمه إلى إحدى مقدمتي القياس المستقيم لينتج نقيض المقدمة الأخرى فرجوع قياس الخلف على خلاف ذلك لكن بهذه الطريقة بعينها فيؤخذ نقيض نتيجة قياس الخلف ويضمه إلى إحدى مقدمتي قياس الخلف حتى ينتج نقيض المقدمة الأخرى من قياس الخلف مثلا القياس ليس كل - ج - د - وكل - ب - د - فليس كل - ج - ب - من رابع الثاني والا لصدق كل - ج - ب - وكل - ب - د - ينتج كل - ج - د - وهو يناقض ليس كل - ج - د - وهذا رد القياس المستقيم إلى الخلف فكذا العمل في رد القياس الخلف إلى المستقيم يؤخذ نقيض نتيجته وهو ليس كل - ج - د - ويضمه إلى كل - ب - ج - ينتج ليس كل - ج - ب - وهو نقيض صغرى قياس الخلف ، ولما كان تحليل قياس الخلف إلى قياسين والأول منهما وهو الاقترااني من متصلة وحملية مسلمة حتى ينتج متصلة تاليها هي النتيجة المحالة فإذا أخذنا نقيض تالي هذه المتصلة وضمناه إلى العملية أنتج المطلوب الأول وهو رد الخلف إلى المستقيم فقد ظهر أن رد الخلف إلى المستقيم يلاحظ الحال فيما ينعقد بين تالي نتيجة أول القياسين وبين العملية المسلمة . م



ثالث الأول ورابعه وثالث الثاني وثلاثة ضروب من الثالث ، وعليه فقس إذا كان المطلوب جزئياً ، وأمّا ردّ الخلف إلى المستقيم فإن كان الخلف على هيئة الشكل الأول و وقع نقيض المطلوب في صغرى الخلف فقياس الردّ يكون على هيئة الشكل الثاني وإلا فعلى هيئة الشكل الثالث ويقع نقيض النتيجة المحالة في مثل تلك المقدمة أيضاً صغرى كانت أو كبرى ، وإن كان الخلف على هيئة الشكل الثاني ووقع نقيض المطلوب في الصغرى فالردّ يكون على هيئة الشكل الأول وإلا فعلى هيئة الشكل الثالث ويقع نقيض النتيجة المحالة أبداً في الصغرى ، وإن كان الخلف على هيئة الشكل الثالث ووقع نقيض المطلوب في الصغرى فالردّ على هيئة الشكل الثاني وإلا فعلى هيئة الشكل الأول ويقع نقيض النتيجة المحالة أبداً في الكبرى ويتبين جميع ذلك بالإمتحان .

☆ ( النهج التاسع وفيه بيان قليل للعلوم البرهانية ) ☆

☆ ( إشارة ) ☆ إلى أصناف قياسات من جهة موادّها و إيقاعها للتصديق .

☆ ( القياسات البرهانية مؤلفة من المقدمات الواجب قبولها <sup>(١)</sup> فإن كانت ضرورية يستنتج منها الضروري على نحو ضرورتها ، أو ممكنة يستنتج منها الممكن ، والجدلية مؤلفة من المشهورات والتقريريات كانت واجبة أو ممكنة ، والخطائية مؤلفة من المظنونيات والمقبولات التي ليست بمشهورات وما يشبههما كيف كانت ولو كانت ممتنعة ، والشعرية مؤلفة من المقدمات المخيلة من حيث يعتبر تخيلها كانت صادقة أو كاذبة ، و بالجملة مؤلفة من المقدمات من حيث لها هيئة وتأليف ليستقبلها النفس بما فيها من المحاكاة بل و من الصدق فلا مانع من ذلك و يروّجه الوزن ، ولا يلتفت إلى ما يقال من أنّ البرهانية واجبة ، والجدلية ممكنة أكثرية ، والخطائية ممكنة مساوية لأميل فيها ولا ندرة ، والشعرية كاذبة ممتنعة فليس الإعتبار بذلك <sup>(٢)</sup> ولا أشار إليه

(١) قوله « القياسات البرهانية مؤلفة من المقدمات الواجب قبولها » قد ورد في التعليم الأول أن مقدمات البرهان ضرورية ونتائجها ضرورية وفهم من ذلك قوم أنها تجب أن تكون ضرورية مقابلة للامكان فرد الشيخ عليهم بان المراد ان مقدماتها يقينية واجب قبولها سواء كانت ممكنة أو لا و نتائجها أيضاً واجب قبولها . م

(٢) قوله « وليس الإعتبار بذلك » أى ليس الإعتبار بما قالوا ولا هو منقول عن صاحب المنطق أرسطاطا ليس فهو قول مبتدع . م



صاحب المنطق ، وأما السوفسطائية فإنها هي التي يستعمل المشبهة وتشاركها في ذلك <sup>(١)</sup> الممتحنة المجربة على سبيل التغليب فإن كان التشبيه بالواجبات ونحو استعمالها يسمى صاحبها سوفسطائياً ، وإن كان بالمشهورات يسمى صاحبها مشاغبا ماريما والمشاغب بإزاء الجدلي والسوفسطائي بإزاء الحكيم) ☆

أقول : لما فرغ عن بيان الأحوال الصورية للقياسات وما يشبهها شرع في بيان أحوالها المادية وهي تنقسم بحسبها إلى خمسة أصناف <sup>(٢)</sup> وذلك لأنها إما أن تفيد تصديقا وإما تأثيراً غيره أعني التخيل والتعجب ، وما يفيد تصديقا فيفيد إما تصديقا جازماً أو غير جازم ، والجازم إما أن يعتبر فيه كونه حقاً أولاً يعتبر ، وما يعتبر فيه ذلك يكون حقاً أولاً يكون ، فالمفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان ، والتصديق الجازم غير الحق هو السفسطة ، و للتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه حقاً أو غير حق بل يعتبر فيه عموم الإعراف به هو الجدل إن كان ذلك ، وإلا فهو الشغب وهو

(١) قوله : « ويشاركها في ذلك » أي يشارك الأقيسة السوفسطائية الأقيسة الممتحنة المجربة في استعمال المشبهات . م

(٢) قوله : « وهي تنقسم بحسبها إلى خمسة أصناف » حاصله أن القياس إما أن يفيد التخيل وهو الشعر ، أو يفيد التصديق فإما أن يكون غير جازم وهو الخطابة ، أو يكون جازماً فإما أن يعتبر كونه حقاً ، أولاً فإن اعتبر كونه حقاً فإما أن يكون حقاً فهو البرهان ، وإن لم يكن حقاً فهو السفسطة ، وإن لم يعتبر كونه حقاً بل يعتبر فيه عموم الإعراف فإما أن يكون كذلك فهو الجدل ، أو لا يكون كذلك فهو الشغب ، و السفسطة والشغب تحت المغالطة وهذا التقسيم منتشر لأنه لم يلزم من عدم اعتبار الحقيقة اعتبار عموم الإعراف فإن من الجائز أن لا يعتبر الحقيقة ولا عموم الإعراف . والظاهر أن يقال القياس إما أن يفيد التصديق ، أو غيره فإن أفاد التصديق فإن أفاديقنا فهو البرهان ، وإن أوقع ظناً فهو الخطابة ، وإلا فإن اشتمل على عموم الإعراف والتسليم فهو الجدل ، وإلا فهو المغالطة . وأعلم أن البرهان لما كان يفيد اليقين وجب أن يكون مباديه اليقينية وهي القضايا الواجب قبولها سواء كانت ضرورية أو ممكنة ، و وجب أيضاً أن تكون صورته يقينية الإنتاج فلا يكون البرهان الإقياسا لأن الاستقرار والتمثيل ليسا بيقينيين الإنتاج وغايته أي علمته الغائية وغرضه إنتاج اليقينية ، ولما كان مادة الجدل أمام سلمات أي المشهورات لأنها مسلمة بحسب الشهرة ، وأما مسلمات بصورته أيضاً لا بد أن ينتج بحسب الشهرة والتسليم وغاية سعي المجيب أي غرضه أن لا يلزم كما أن غرض السائل أن يلزم مقدما البرهان والجدل تستلزم المطلوب أما البرهان فيحسب نفس الأمر ، وأما الجدل فيحسب التسليم فمقدمات الخطابة ليست تستلزم المطلوب في توقع الظن بالمطلوب ولولا استلزام الجدل المطلوب لم يحصل به الإلزام فلا بد أن يكون على منهج القياس و أما الاستقرار فهو لا يستلزم المطلوب بل الظن به فإن سلم استلزامه المطلوب دخل في الجدل لكنه مشترك في هذا التمثيل ففيه تأمل . م



مع السفسطة تحت صنف واحد هو المغالطة ، وللتصديق الغالب غير المجازم هو الخطابة ، وللتخييل دون التصديق هو الشعر .

أما القياسات البرهانية فهي القضايا الواجب قبولها وهي التي يكون التصديق بها ضرورياً سواء كانت في نفسها ضرورية أو ممكنة فإن كونها ضرورية القبول غير كونها ضرورية في نفسها فإن كانت ضرورية في نفسها كانت نتائجها ضرورية بحسب الأمرين جميعاً ، وإن كانت ممكنة في نفسها كانت نتائجها ممكنة في نفسها ضرورية القبول ، وبالجمله فالقياسات البرهانية يقينية مادة و صورة و غايتها أن ينتج اليقينيّات ، وأما القياسات الجدلية فهي المؤلفة من المشهورات ومن صنف واحد من التقرّريّات وهي المسلمة من المخاطبين ، والجدليّ إمّا مجيب يحفظ رأياً ما ويسمّي ذلك الرأي وضعاً و غاية سعيه أن لا يلزم ، وإمّا سائل معترض يهدم وضعاً ما و غاية سعيه أن يلزم فالمجيب يؤلف أقيسة إن قاس من المشهورات المطلقة أو المحدودة حقاً كان أو غير حقّ فالسائل يؤلفها ممّا يتسلمه من المجيب مشهوراً كان أو غير مشهور ، و كما أن موادّ الجدل مسلمّات ومتسلمّات فصورها أيضاً ما ينتج بحسب التسليم والتسلم قياساً كان أو استقراءً ، ولمّا كان غاية الجدل هي الإلزام ورفع لا اليقين جاز وقوع الأصناف الثلاثة من القضايا أعني الواجب والممكن والممتنع في موادّها ، وأما القياسات الخطائية فهي المؤلفة من المظنونّات والمقبولات والمشهورات في بادئ الرأي التي تشبه المشهورات الحقيقية حقّة كانت أو باطلة ويشترك الجميع في كونها مقنعة ، و كما أن موادّها هي ما يصدق بها بحسب الظنّ الغالب فصورها أيضاً ما ينتج بحسب الظنّ الغالب سواء كان قياساً أو استقراءً أو تمثيلاً ومن القياس منتجاً كان أو عقيماً كالواجبتين في الشكل الثاني بشرط أن يظنّ أنّهما منتجة فهي مقنعة بحسب الموادّ والصور و غايتها الإقناع ، وأما القياسات الشعرية فهي المؤلفة من المقدمّات المخيلة من حيث هي مخيلة سواء كان مصدّقاً بها أو لم يكن ، وسواء كانت صادقة في نفس الأمر أو لم يكن وهي التي لها هيئة وتأليف يقتضيان تأثير النفس عنها لما فيها من المحاكات أو غيرها حتّى أن مجرد الصدق ربما يقتضي ذلك التأثير ، والوزن أيضاً يفيد



رواجاً لأنه أيضاً محاكاة<sup>(١)</sup> وقدماء المنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حدّ الشعر ويقتصرون على التخيل ، والمحدثون يعتبرون معه الوزن ، والجمهور لا يعتبرون فيه إلا الوزن والقافية . وهذه هي الأقسام الحقيقية للحجج بحسب المادة . وأمّا المغالطات فهي ليست بحقيقية وذلك لأنها إنما تكون بحسب المشابهة والتروج ولولا قصور التمييز لما ثبت للمغالطة صناعة ، ولذلك أخرجها الشيخ . ولغير المحصلين<sup>(٢)</sup> من المنطقيين تقسيمات أخر إلى هذه الأقسام يعتبرون فيه إمّا الوجوب والإمكان ، وإمّا الصدق والكذب ، إمّا الأول فهو أن يقال البرهان يتألف من الواجبات ، والجدل من الممكنات الأكثرية ، والخطابة من الممكنات المتساوية التي لا ميل فيها إلى أحد الطرفين ولا يكون وقوع أحدهما فيه على سبيل الندرة ، والشعر من الممتنعات ، ويكون المغالطة بحسب هذه القسمة من الممكنات الأقلية التي يدعى أنها أكثرية أو واجبة ، وأمّا الثاني فأن يقال البرهان يتألف من الصادقات ، والجدل ممّا يغلب فيه الصدق ، والخطابة ممّا يتساوى فيه الصدق والكذب ، والمغالطة ممّا يغلب فيه الكذب ، والشعر من الكاذبات . واقتصر الشيخ على إيراد الأول لأنّ الداهيين إليه كانوا أكثر عدداً و

(١) قوله « والوزن يقيدها رواجاً لأنه أيضاً محاكاة » لأن النظم الموزون يشابه الماء في السلاسة والهواء في اللطافة والدر المنظومة في السلك . و اعلم أن جميع الاشعار المشتملة على القضايا المختلفة صغريات لكبريات كلية تدل الصغريات عليها مثلاً الشعر في صفات المحبوب صغرى لقولنا وكل من هذا شأنه يجب أن يحب ويعشق حتى ينتج أن هذا من شأنه أن يحب ويعشق ولا شك أن هذا يفيد الانبساط له والميلان إليه فقد ظهر معنى القياسات الشعرية على ما مثل به الشيخ في الشفاء ، م .

(٢) قوله « ولغير المحصلين » طائفة يعتبرون في تقسيم الصناعة إلى الخمس الوجوب والإمكان وطائفة يعتبرون الصدق والكذب أما الأول فهو أن يقال مقدمات الصناعة إما أن تكون واجبة ، أو ممكنة أو ممتنعة فإن كانت واجبة فالوُلف منها البرهان ، وإن كانت ممتنعة فهو الشعر ، وإن كانت ممكنة فاما أن تكون ممكنة أكثرية أو أقلية أو متساوية فإن كانت ممكنة أكثرية فهو الجدل ، وإن كانت متساوية الطرفين فهو الخطابة ، وإن كانت أقلية الوجود على أنها يربها أكثرية الوجود على أنها شبيهة بمبادئ الجدل أو واجبة حتى تشابه بمبادئ البرهان فهو مغالطة ، إما مشاغبة في مقابلة الجدل ، أو سفسطة في مقابلة البرهان . واما الثاني فبان يقال المقدمات إما صادقة ، أو كاذبة ، أو فيها صدق وكذب ، وما فيها صدق وكذب إما أن يكون الصدق فيه غالباً أو مساوياً أو مغلوباً على قياس مأمّر في الأول فالمغالطة إما مقدمات يغلب فيها الكذب على أنه يربها أنها صادقات وهي مبادئ البرهان ، أو يغلب فيها الصدق وهي مبادئ الجدل م .



أقرب إلى التحصيل . ورد عليهم بأن القول بذلك باطل فإن استعمال الجميع في البرهان لاستنتاج أمثالها واقع ، ومع البطلان فهو قول مبتدع ليس ممّا يوجب تقليد المعلم الأول الذي تخبّطوا بسببه في مواضع كثيرة قد سبق ذكر بعضها . والقياسات المغالطية هي المؤلفات<sup>(٢)</sup> من المشبهات وما يجري مجراها أعني الوهميات وصورها أيضاً كذلك ويشاركها القياسات الإمتحانية والقياسات العنادية في المواد ويخالفها في الغايات ، والمشبهة منها بالواجب قبولها تقع في السفسطة المقابلة للفلسفة ، وبالمشهورات في المشاغبة المقابلة للجدل وغايتها الترويج ، والمشبهات بالمظنونات والمخيلات غير معتبرة<sup>(١)</sup> لأنها إن أوقعت ظناً أو تخيلاً فهي من جملتها وإلا فلا اعتبار بها ، ولما كانت منافع البرهان والسفسطة شاملة لكل واحد ممن يتعاطى النظر في العلوم بحسب الأفراد أمّا البرهان فبالذات كمعرفة الأغذية المحتاج إليها ، وأمّا السفسطة فبالعرض كمعرفة السموم المحترزه عنها ، وكانت منافع الثلاثة الباقية بحسب الاشتراك في المصالح المدنية اقتصر الشيخ في هذا المختصر على بيانها دون الباقية .

☆ (إشارة) ☆ إلى القياسات والمطالب البرهانية .

(٣) قوله « والقياسات المغالطية هي المؤلفات » استئناف كلام في القياسات المغالطية والأولى إلحاقها بما قبلها في المغالطات إلى قوله « و إلا فلا اعتبار بها » ثم تقرير مذهب غير المحصلين ثم توجيه الاختصار على البرهان والسفسطة . م

(١) قوله « والمشبهات المظنونات والمخيلات غير معتبرة » قد عرفت أن الصناعات خمس و أن مبادئ البرهان اليقينية ، ومبادئ الجدل المشهورات ، ومبادئ الخطابة المظنونيات ، و مبادئ الشعر المخيلات ، ثم أن في المقالة يعتبر المشابهة باليقينيات في السفسطة ، وبالمشهورات في المشاغبة ، ولم يعتبر المشابهة بالمظنونيات والمخيلات اللتين هما مبادئ الخطابة والشعر لأن القضايا المشبهة بالمظنونيات والمخيلات إن أفادت ظناً أو تخيلاً فهي هي وإلا لم يكن مقيداً بها ، ثم أن منفعة البرهان والسفسطة عامة تعم جميع الناس لأن من علم البرهان والسفسطة انتفع بهما أما بالبرهان فبالاستعمال ، وأما بالسفسطة فللاحتراز عنه . و إنما لم يورد المقالة لأن المشاغبة منها لا يعم كل إنسان بل إنما هي بحسب المشاركة في المدينة وأما منافع الجدل والخطابة فإنها تختص بالبعض لأن الجدل لا لزوم الغير وإفحامه وهو لا يتم إلا بالاجتماع مع الغير وكذا الخطابة لا قناع الغير والشعر لتخيله فيكون كل منها بحسب الغير والتمدن بخلاف البرهان فإنه لتحصيل الحق لنفسه ولا دخل للغير والاجتماع فيه و كذا السفسطة لا احتراز عنها لا لا احتراز غيره عنها فلا انتفاع بها لا يتوقف على مشاركة وتمدن . م



\*) كما أن المطالب (٢) في العلوم قد يكون عن ضرورة الحكم ، وقد يكون عن امكان الحكم ، وقد يكون عن وجود غير ضروري مطلق كما قد يتعرف من حالات اتصالات الكواكب وانفصالاتها وكل جنس يخصه مقدمات ونتيجة فالبرهن ينتج الضروري من الضروري وغير الضروري من غير الضروري خلطاً أو صريحاً\*)

ذهب الجمهور إلى أن مقدمات البرهان و نتائجها لا تكون إلا ضرورية كما سذكروه ، وذهب بعضهم إلى أن الممكنات الأكثرية أيضاً قد يقع فيها فاشتغل الشيخ ببيان حال النتائج أولاً ثم استدلل بذلك على حال المقدمات ، أمّا الأول فهو أن المطالب في العلوم كما قد تكون ضرورية وهي كحال الزوايا للمثلث و كقبول الإقسام إلى غير النهاية للجسم فقد تكون أيضاً غير ضرورية إمّا ممكنة صرفة كالبرء للمسلولين أو وجودية كالخسوف للقمر . واعلم أن الممكنة تكون ضرورية أيضاً إذا كان المطلوب هو إمكان الحكم نفسه وحينئذ يكون الإمكان محمولا لاجهة وتكون وجودية إذا كان المطلوب هو وجود الحكم أو عدمه والوجودية تكون إمّا أكثرية كوجود اللحية للرجل أو متساوية كالأذكار للحيوان أو أقلية كوجود الإصبع الزائدة للإنسان و أقلية الوجود أكثرية العدم فهما داخلان في الأكثرى الشامل للموجب والسالب و يكون الوجودي بهذا الاعتبار إمّا أكثرية أو متساوية أو مطلق الأقلى باعتبار

(٢) قوله « كما ان المطالب » الحاصل أن المطالب في العلوم إما ضرورية . أو ممكنة ، أو وجودية غير ضرورية أما مثال الأول والثاني فظاهر ، وأما مثال الوجودية فاتصالات الكواكب وانفصالاتها فانها لا تدوم مادامت الكواكب ، ثم ان لكل قسم من المطالب مواد مخصوصة منتجة له فالبرهن يستنتج الضروري من الضروري وغير الضروري من غير الضروري . و تقرير جواب السؤال أن العلم بثبوت الاوسط للاصغر هو الذى يفيد العلم بضرورة ثبوت الاكبر للاصغر فلو لم يكن ثبوت الاوسط للاصغر ضرورياً لكان لا يثبت الاوسط للاصغر فيزول العلم به لان العلم بثبوت الاوسط للاصغر موقوف على ثبوته له فى نفس الامر وإذا زال العلم بذلك الثبوت زال العلم بالنتيجة الضرورية فلا يكون العلم بالنتيجة الضرورية يقينياً لان اليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق مثلاً فى القياس المذكور العلم بثبوت الضحك للإنسان انما يكون اذا ثبت الضحك للإنسان لكن الضحك لم يثبت للإنسان دائماً فيزول العلم بثبوته له عند زوال الضحك فيزول اليقين بالنتيجة لزوال سببه فقوله « لكان الحكم عليه بالنطق حال زوال الضحك كاذباً » أى مجهولاً فلا يكون هذا الاقتران مفيد اليقين بالنتيجة ، و أيضاً الحكم بوجود الضحك لكل إنسان لا يكون من الحسن بل من العقل ولا يحكم به يقيناً ما لم يعلم علته فلا يكون من مقدمات البرهان لان مقدمات البرهان يقينية والضحك باعتبار علته ضرورى الثبوت للإنسان فما استفيد الضرورى الا من مقدمة ضرورية . و فيهما نظر من وجهين . الاول انه ان كانا صحيحين ازم ان



الوجود فقلما يكونان مطلوبين لتعذر الوقوف عليهما فالمطالب العلمية إما ضرورية وإما وجودية أكثرية وهذا بحسب الأغلب ولهذا ذهب من ذهب إلى أن المبرهن لا يستعمل إلا الضروريات أو الممكنات الأكثرية ، وإما التحقيق فيقتضى أن الممكن إذا كان الإمكان فيه جهة والأقلى باعتبار الوجود وكذلك المتساوى قد يكون أيضاً مطالب للمبرهن خارجة عنهما فالمطالب العلمية بحسب التحقيق إذن إما ضرورية وإما وجودية والشيخ لم يورد للضروريات مثالا لاتفاق الجمهور على وقوعها في البرهان ، ولا للممكنات لكونها باعتبار كالضروريات ويمثل في الوجوديات بحالات اتصالات الكواكب وانفصالاتها فإن المطلوب لا يكون إمكان وجودهما للكواكب بل نفس وجودهما وهي لا تدوم مادامت الكواكب موجودة بل تتعاقب عليها فهي من الوجوديات الصرفة . ثم إنه انتقل من بيان حال المطالب إلى الاستدلال بها على حال المقدمات وهو أن كل جنس من المطالب تخصصه مقدمات مناسبة وتفيده يقينا فالمبرهن ينتج الضروري مما يكون جميع مقدماته ضرورية ، وغير الضروري مما لا يكون كذلك بل يكون إما جميعها غير ضرورية أو بعضها ضرورية وبعضها غير ضرورية . فإن قيل : أستم حكمتم بأن الصغرى المطلقة أو الممكنة مع الكبرى الضرورية كما في قولنا كل إنسان ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج ضرورة فلم لا يجوز أن يستعملها المبرهن للمطالب الضرورية . قلنا : إننا حكمنا بذلك هناك بحسب نظرنا في مجرد صورة القياس ، وأما هيئتنا فلمّا كانت المادة أيضاً معتبرة فنقول بحسب ذلك : إن البرهان لا يتألف منهما على المطالب الضرورية وذلك لأن وجود الضحك للإنسان

أن يكون جميع مقدمات البرهان ضروريا سواء استنتج الضروري أو غيره أما الأول فلتوقف العلم بالنتيجة على العلم بالمقدمات فلو كان أحدهما غير ضرورية جاز زوالها فيزول العلم بالنتيجة فلا يكون يقيناً ، وأما الثاني فلأن كل مقدمة لا يحصل اليقين بها ما لم يعلم سببها فيكون ضرورة باعتبار سببها . الوجه الثاني أن العلم بالنتيجة لا يلزم زواله عند زوال العلم بالمقدمات لأن العلم بالمقدمات المعدل للعلم بالنتيجة ، وانتفاء المعدل يستلزم انتفاء ما هو معدله فاعتبار السبب مع المقدمة لا يستدعى ضرورتها ، وإنما تكون ضرورة لو كان السبب دائما و دوام السبب المطلق غير لازم . والأولى في الجواب أن يقال : المراد بذلك ليس أن القياس المنتج الضروري يجب أن يكون جميع مقدماته ضرورية بل المراد أنه يجب أن يكون فيه ضروري سواء كان جميع مقدماته ضرورية أولا ، وكذلك القياس المنتج لغير الضروري يجب أن يكون منه غير ضروري سواء كان جميع مقدماته غير ضرورية أولا . م



لو كان هو الذى يفيد العلم بكونه ناطقاً فقط لكان الحكم عليه بالنطق حال زوال الضحك كاذباً فلا يكون هذا الإقتران منتجاً لهذه النتيجة ، وأيضاً الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من المحس فإن المحس لا يفيد الحكم الكلى فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقيناً إلا إذا أسنده إلى علته الموجبة إتياء المقارنة لكل واحد من الأشخاص وهى كونه ناطقاً و يلزم من ذلك أنه إنما يحكم بكونه ضاحكاً بعد الحكم بكونه ناطقاً فلا يكون هذا الإقتران علّة لهذه النتيجة ، ثم إن فرضنا أن لكونه ضاحكاً علّة أخرى غير كونه ناطقاً فكان الحكم فى الصغرى على كل إنسان بأنه ضاحك يقيناً بالنظر إلى تلك العلّة كانت الصغرى باعتبارها ما يشبه قولنا كل إنسان فله طبيعة ما هى علّة كونه ضاحكاً فى بعض الأوقات فكانت حينئذ ضرورة لا وجودية فإذن غير الضرورية من جهة ما هو غير الضرورية لا تنتج ضرورة فى البرهان أما الضرورية فى إنتاج غير الضرورية فلا يضر لأن النتيجة تتبع أخس المقدماتين كما مر . فظهر من جميع ذلك أن القياسات والمطالب البرهانية قد تكون ضرورة وقد تكون غير ضرورة من الممكنات والوجوديات بأصنافها . وبعد ذلك فأراد أن يستعمل بالرد على المخالفين فيه فقال .

☆ ( فلا تلتفت إلى من يقول إنه لا يستعمل المبرهن إلا للضروريات والممكنات الأخرية دون غيرها بل إذا أراد أن ينتج صدق ممكن أقلى و يستعمل فى كل باب ما يليق به ، وإنما قال ذلك من قال من محصله الأولين على وجه غفل عنه المتأخرون وهو أنهم قالوا إن المطلق الضرورى [قد] يستنتج فى البرهان من الضروريات - لا يستنتج فى البرهان إلا من الضروريات خ . وفى غير البرهان يستنتج من غير الضروريات ولم يرد به غير هذا ، وأراد أن صدق مقدّمات البرهان فى ضرورتها أو إمكانها أو إطلاقها صدق ضرورى ) ☆

أقول : ذكر المعلم الأول أن البرهان قياس مؤلف من مقدّمات يقينية لمطلوب يقينى ، وفسر اليقينى بما يكون الحكم فيه ضرورياً لا يزول ، وفهم أكثر من تأخر من ذلك أن المبرهن لا يستعمل إلا للمقدّمات الضرورية كما مر ذكره ، ثم لمّا صادفوا



أصحاب العلوم الطبيعية و ماتحتها يستنتجون غير الضروريات من أمثالها مع كونهم مبرهنين طلبوا وجه ذلك فأتى بهم القسمة المذكورة إلى القول بأنه لا يستعمل إلا الضروريات أو الممكنات الأكثرية فذكر الشيخ أن ذلك غير صحيح لأن المبرهن يطلب اليقين في كل حكم ضرورياً كان أو غير ضروري فيستنتج كل حكم مما يناسبه ويليق به إلا أنه إنما يصدق بجميع ما يصدق به مقدمة كانت أو نتيجة بالضرورة التي لا تزول، وهذه ضرورة أخرى <sup>(١)</sup> متعلقة بالقضية اليقينية غير التي هي جهة لبعضها، ثم إن الشيخ أول كلام المحصلين الأولين يعني المعلم الأول على وجه يطابق الحق فقال: إنه يحتمل أحد معنيين أحدهما أن يحمل الضروري على التي هي جهة لبعض مقدمات البرهان ونتائجها، وإنما خص الضروريات منها بالذكر لأن المبرهن يستنتج الضروري من مثله وغيره من أصحاب الصناعات الأخر ربما يستنتجه من غيره ولا يبالى بذلك. والثاني أن يحمل الضرورة على التي تتعلق بصدق جميع المقدمات والنتائج اليقينية، وهي الضرورة الثانية اللاحقة للحكم.

قوله :

☆ (وإذا قيل في كتاب البرهان <sup>(٢)</sup> الضروري فيراد به ما يعم الضروري المورد في كتب القياس وما يكون ضرورياً مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به لا الضروري الصرف، وقد يستعمل في مقدمات البرهان المحمولات الذاتية على الوجهين الأولين اللذين فسر عليهما الذاتية في المقدمات) ☆

أقول : قد ذكر أن شرايط مقدمات البرهان خمسة : أولها أن يكون أقدم

(١) قوله « وهذه ضرورة أخرى » وهي وجوب الصدق فالمراد بكون المقدمات ضرورية كونها ضرورية الصدق سواء كانت ضرورية في نفسها أو ممكنة ، و أباها عنى بقوله « و هي الضرورة الثانية اللاحقة بالحكم » لا الضرورة بشرط المحمول لأنها لا تثبت في القضايا الممكنة و هي مقدمات البرهان . م

(٢) قوله « إذا قيل في كتب البرهان » المراد بالضروري في كتاب القياس الضرورة الذاتية و في كتاب البرهان ما يعم الضرورة الذاتية والوصفية و هي التي نسبة المحمول فيها إلى الموضوع ضرورية مادام وصف الموضوع . و يجب أن يكون محمولات مقدمات البرهان ذاتية لموضوعها على أحد الوجهين المذكورين في أول الكتاب وهو أن يكون مقومة للموضوع أولاً حقه له في جوهره . فقد في قوله « و قد يستعمل في مقدمات البرهان » للتحقيق لا للتعليل . م



من نتائجها بالطبع لتكون عللاً لها ، وثانيها أن تكون أقدم منها عند العقل أى يكون أعرف منها ليكون عللاً للتصديق بها ، وثالثها أن تكون مناسبة لنتائجها وذلك بأن يكون محولاتها ذاتية لموضوعاتها بأحد المعنيين المذكورين في النهج الأول أعني الذاتى المقوم والعرض الذاتى فإن الغريب لا يفيد العلم بما لا يناسبه ،<sup>(١)</sup> ورابعها أن تكون ضرورية إما بحسب الذات وإما بحسب الوصف أى تكون مطلقة عرفية شاملة لهما وذلك لأن المحمول على شيء بحسب جوهره وهو المحمول<sup>(٢)</sup> المناسب للموضوع فربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعاً ، وربما لا يزول وذلك لأنه ينقسم إلى ما يحمل عليه بسبب ما يساويه كالفصل وهو مما يزول بزوال نوعية ذلك الشيء ، وإلى ما يحمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجنس ، وهذا ربما يزول بزوال نوعيته ، وربما لا يزول . مثلاً الخفيف إذا حمل على الهواء فإنه يزول إذا صار ماء ولا يزول إذا صار تاراً فالمرئى إذا حمل على الأسود فإنه يزول إذا صار شفافاً ولا يزول إذا صار أبيض فالضرورى بحسب الذات ربما لا يشمل الزائل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعاً ، والمشرط بكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع ، وخامسها أن تكون كلية وهى هيئتها أن تكون محولة على جميع الأشخاص وفي جميع الأزمنة جملاً أو لياً أى لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع فإن المحمول بحسب أمر أعم كالحساس على الإنسان لا يكون محولاً جملاً أو لياً ، ولا بحسب أمر أخص من الموضوع فإن

(١) قوله «فان الغريب لا يفيد العلم بما لا يناسبه» يعنى الاعراض الغريبة لا يفيد العلم بالاعراض الذاتية التى هى محمولات مسائل العلوم ويقام عليها البراهين كما أن النتائج هى اثبات الاعراض الذاتية فلا بد من استعمالها فى المقدمات لتكون مناسبة للنتائج . م

(٢) قوله «وذلك لان المحمول على شيء بحسب جوهره وهو المحمول» هذا بيان لعدم الاختصار فى المقدمات الضرورية على الضرورى بحسب الذات وذلك لان محمولات مقدمات البرهان هى المناسبة لموضوعاتها ، والمحمول المناسب ما يحمل بحسب جوهر الموضوع ، والمحمول بحسب جوهر الموضوع ربما يزول بزوال الموضوع وربما لا يزول ، والشروط بكون الموضوع على ما وضع أى الضرورة مادام وصف الموضوع يشمل المحمول الزايل وغير الزايل لان ما ثبت فى جميع أوقات وصف الموضوع يجوز أن يثبت فى أوقات آخر وهى أوقات عدم وصف الموضوع بخلاف الضرورى الذاتى فان الضرورة اذا كانت ناشئة من ذات الموضوع فاذا عدت الذات عدت الضرورة فلا بد من أخذ الضرورى بالتفسير الاعم ليتناول الضرورى بحسب الذات وبحسب الوصف . م



المحمول بحسب أمر أخص كالضاحك على الحساس لا يكون محمولا على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حملا عليه كلياً . واعلم أن الأخيرين من هذه الشروط يختصان بالمطالب الضرورية والكليّة ، واقتصر الشيخ هيهنا على ذكر شرطين من هذه الخمسة وهما الثالث والرابع ، وذلك لأن الأول يختص ببرهان اللم وسنذكره مع الشرط الثاني عند ذكر أقسام البرهان ، والخامس يندرج بالقوة في الشرطين المذكورين وذلك لأن الحمل على جميع الأشخاص هو حصر القضية ، وكونه في جميع الأوقات مندرج في ضرورة الحكم المذكور ، وكونه أولياً يندرج <sup>(١)</sup> في كونه ذاتياً بالمعنى الثاني على بعض الوجوه .

قوله :

« وأما في المطالب فإنّ الذاتيات المقومة لا تطلب البتّة وقد عرفت ذلك و عرفت خطأ من يخالف فيه وإنّما تطلب الذاتيات بالمعنى الآخر »  
أقول : قد ذكر في النهج الأول أن الشيء مستحيل أن يتمثل معناه في الذهن خالياً عن تمثيل ما هو ذاتي مقوم له ، ويدين من ذلك استحالة معرفة الشيء مع الجهل بمقوماته فإن لا يكون المقوم مطلوباً البتّة ، والمخالفون في ذلك هم أهل الظاهر من الجدليين فإنّهم يذهبون إلى أن الجنس يجب أن يثبت أولاً وجوده للموضوع وثانياً كونه واقعاً في جواب ما هو ليتحقّق جنسيته ، وقد ظهر ممّا مرّ خطأهم . فالمطالب البرهانية هي الأعراض الذاتية المذكورة . فإن قيل : أليس كون النفس والصورة جوهرأ أحد المطالب العلمية مع أن الجوهر جنس لها ، وأيضاً فإنّكم تقولون الجسم محمول على الإنسان لأنّه محمول على الحيوان وهذا بيان حمل ذاتي الإنسان عليه . أجب عن الأول <sup>(٢)</sup> بأنّ النفس إنّما عرفت في أول الأمر لامن حيث ما هيّتها بل من

(١) قوله « و كونه أولياً يندرج » هذا مستفاد من الشرط الثالث فانه اذا كانت محمولات المقدمات ذاتيات أو أعراضا ذاتية فالحمل فيها لا يكون بسبب أمر أعم أو أخص وإنما قال « على بعض الوجوه » لان الأعراض الذاتية لا يجب أن تكون ضرورية للموضوع وهي هنا المحمولات ضرورية و أعراض ذاتية فهي أعراض ذاتية على بعض الوجوه . م

(٢) قوله « أجب عن الأول » حاصل هذا الجواب أن المهية إذا كانت متصورة بكنه حقيقتها لا يطلب ثبوت ذاتياتها لها بالبرهان ، و أما اذا كانت متصورة بعارض من عوارضها فجائز ؛ لان



حيث أنها شيء ما يتصرف في الجسم ويصدر عنها أثر فيه ، والجوهر المطلوب إثباته لهذا المفهوم ليس بجنس له من حيث هو هذا المفهوم بل هو جنس للمهية المسماة بالنفس التي لم يتحصل في العقل إلا بعد العلم بجوهريتها ، وكذلك القول في الصورة وما يجرى مجراها ، وعن الثاني بأن المطلوب ليس هو إثبات الجسم للإنسان بل هو العلة لثبوته وإنما تلوح عليته عند إخطاره بالبال متوسطاً بينهما وإذا ثبت أن المطلوب لا يكون ذاتياً مقوماً فقد ظهر أن محمولي المقدمتين لا تكونان مقومين معاً بل إنما تكونان على أحد المأخذين اللذين ذكرناهما في النهج الأول .

☆ (في مقدمات العلوم وموضوعاتها) ☆ وفي بعض النسخ .

☆ (إشارة إلى الموضوعات والمبادئ والمسائل في العلوم . ولكل واحد من العلوم شيء أو أشياء متناسبة يبحث عن أحواله وعن أحوالها ، وتلك الأحوال هي الأعراض الذاتية له ويسمى الشيء موضوع ذلك العلم مثل المقادير للهندسة) ☆

أقول : موضوع العلم هو الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله ، والشيء الواحد قد يكون موضوعاً لعلم إما على جهة الإطلاق كالعدد للحساب وإما على الإطلاق بل من جهة ما يعرض له عارض إماماً ذاتي له كالجسم الطبيعي من حيث يتغير للعلم الطبيعي ، أو غريب كالكرة المتحركة لعلمها ، والأشياء الكثيرة قد تكون موضوعات لعلم واحد بشرط أن تكون متناسبة ، ووجه التناسب أن يتشارك في ما هو ذاتي كالخط والسطح والجسم إذا جعلت موضوعات للهندسة فإنها تتشارك في الجنس أعني الكم المتصل القار الذات ، وإماماً في عرضي كبدن الإنسان وأجزائه وأحواله والأغذية والأدوية وما يشاكلها إذا جعلت جميعاً موضوعات لعلم الطب فإنها تتشارك في كونها منسوبة إلى الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم ، وإنما سمى هذا الشيء أو الأشياء بموضوع العلم لأن موضوعات جميع مباحث ذلك العلم تكون راجعة إليه بأن يكون هو نفسه كما يقال العدد إماماً زوج وإماماً فرد ، أو يكون جزئياً تحته كما يقال الثلاثة الذاتيات ليست ذاتية للمعارض المعلوم بل للمعروض المجهول . و الجواب عن الثاني أن ثبوت الذاتى للماهية ليس بمطلوب و أمالمية ثبوتها فيمكن أن تكون مطلوبة فانا إذا علمنا أن الانسان جسم فر بما لا نعلم الماهية فى حمل الجسم عليه فنجعل الحيوان فيه وسطاً . م



فرد ، أوجزء منه كما يقال في الطبيعيّ الصورة تفسد و تخلف بدلا ، أو عرضاً ذاتياً له كما يقال الفرد إمّا أوّليّ أو مركّب ، وإنّما يبحث في العلم عن أحوال موضوع العلم أي عن أعراضه الذاتية التي مرّ ذكرها في النهج الأوّل فهي محولات جميع مسائل العلم التي يكون إثباتها للموضوعات هو المطالب فيه .  
قوله :

☆ (ولكلّ علم مبادئ ومسائل<sup>(١)</sup>) فالمبادئ هي الحدود والمقدّمات التي منها تؤلّف قياساته ، وهذه المقدّمات إمّا واجبة القبول ، وإمّا مسلمة على سبيل حسن الظنّ بالمعلّم تصدر في العلوم ، أو مسلمة في الوقت إلى أن يتبيّن وفي نفس المتعلّم تشكّك فيها . والحدود فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة وأجزائه وجزئياته إن كانت ، وحدود أعراضه الذاتية وهذه أيضاً تصدر في العلوم ، وقد يجمع المسلمّات على سبيل حسن الظنّ بالمعلّم والحدود في اسم الوضع فتسمّى أوضاعاً لكنّ المسلمّات منها يختصّ باسم الأصل الموضوع ، والمسلمّات على الوجه الثاني تسمّى مصادرات وإذا كان لعلم ما أصول موضوع فلا بدّ من تقديمها وتصدير العلم بها ، وأمّا الواجب قبولها فعن تعديدها استغناء لكنّها ربما خصّصت بالصناعة وصدرت في جملة المقدّمات ، وكلّ أصل موضوع في علم فإنّ البرهان عليه من علم آخر) ☆

أقول : المبادئ هي الأشياء التي يبني العلم عليها وهي إمّا تصوّرات وإمّا تصديقات ، و التصوّرات هي حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم ، وهي إمّا موضوع العلم كقولنا في الطبيعيّ الجسم هو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة ، وإمّا جزء منه كقولنا

(١) قوله « وكلّ علم مبادئ ومسائل » وجه الحصر أن ما يتعلق بالعلم إن كان مما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية فهو الموضوع ، وإن لم يكن فإن كان مقصوداً بالذات في ذلك العلم فهو المسائل ، والا فهو المبادئ . ثم إن الشارح عرف المبادئ بالأشياء التي يبتنى عليها أي يتوقف مسائل العلم عليها . وفيه نظر لأن الأصول الموضوعية يكون البرهان عليها في علم آخر مع أن مسائل العلم يتوقف على ذلك البرهان أيضاً إذ معرفة الأصول الموضوعية لما توقف على ذلك البرهان فما يتوقف عليها يتوقف على ذلك البرهان قطعاً فالأولى أن يقال كما ذكره الشيخ المبادئ إمّا تصوّرات وهي الحدود ، أو تصديقات وهي المقدمات التي تؤلّف منها قياسات ذلك العلم أي المقدمات التي ذكرت في تلك القياسات بالفعل وأما برهان تلك المقدمات فليس من مبادئ ذلك العلم وإلا لزم أن يكون علم جزء علم آخر ويكون أحداً المعنيين مختلطاً بالآخر ، و كأن الشيخ أشار إليه بقوله « وكلّ أصل موضوع في علم فإنّ البرهان عليه في علم آخر »



الهيولى هو الجوهر الذي من شأنه القبول فقط وإما جزئى تحت كقولنا الجسم البسيط هو الذى لا يتألف من أجسام مختلفة الصور ، وإما عرض ذاتى له كقولنا الحركة كمال أول لما بالقوة من حيث هو بالقوة ، وهذه الأشياء تنقسم إلى ما يكون التصديق بوجوده متقدماً على العلم وهو الموضوع وما يدخل فيه ، وإلى ما يكون التصديق بوجوده إتماماً يحصل في العلم نفسه وهو ما عداهما كالأعراض الذاتية . فحدود القسم الأول حدود بحسب الماهيات ، وحدود القسم الثانى إذا صورته بصورتها خال- ما كانت حدوداً بحسب الأسماء، ويمكن أن يصير بعد التصديق بالوجود حدوداً بحسب الماهيات . وأما التصديقات فهي المقدمات التي منها يؤلف قياسات العلم ، وتنقسم إلى بيّنة يجب قبولها ويسمى القضايا المتعارفة وهي المبادئ، على الإطلاق ، وإلى غير بيّنة يجب تسليمها ليبتنى عليها ومن شأنها أن يبيّن في علم آخر ، وهي مبادئ ، بالقياس إلى العلم المبني عليها ومساائل بالقياس إلى العلم الآخر ، وهذه إن كان تسليمها مع مسامحة ما وعلى حسن الظن بالمعلم سميت أصولاً لموضوعه ، وإن كانت مع استنكار وتشكيك سميت مصادرات ، وقد يكون المقدمة الواحد أصلاً لموضوعاً عند شخص ومصادرة عند آخر ، ويسمى الحدود والواجب تسليمها معاً أوضاعاً ، وهي قد توضع في افتتاح العلوم كما في الهندسة ، وقد تختلط بمسائلها كما في الطبيعيات ، ولا بد من تقديمها على الجزء المحتاج إليها من العلم إذا كانت مخلوطة هي بالمسائل ، وتصدير العلم بها أولى . ويمكن أن يفهم من ظاهر كلام الشيخ أن الحدود والأصول الموضوعه هي التي يصدر بهادون المصادرات لأنه خصهما بذلك . والحق أن حكم الثلاثة في التصدير واحد . وأما الواجب قبولها فعن تعديدها استغناء لظهورها وهي تنقسم إلى عام يستعمل في جميع العلوم كقولنا الشيء الواحد يكون إما ثابتاً أو منفيّاً ، وإلى خاص ببعضها كقولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية فإنه يستعمل في الرياضيات لا غير ، والمورد من ذلك في فواتح العلوم يجب أن يخصّص بالعلم وإلا فالتصدير به قبيح ، والتخصيص قد يكون بالجزئين جميعاً كما يقال في الهندسة المقدار إما مشارك وإما مباين فخصّص الموضوع الذى هو الشيء بالمقدار والمحمول الذى هو المثبت والمنفى



بالمشارك والمباين وبهذا التخصيص صارت القضية العامة خاصة بالهندسة وصالحة لأن يقدم في مقدماتها ، وقد يكون بالموضوع وحده كما يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصص الموضوع الذي هو الأشياء بالمقادير وبصير المحمول أيضاً متخصصاً بتخصصه فإن المتساوية المقدار غير المتساوية العدد فهذه هي المبادئ . وأما المسائل فهي التي يشتمل العلم عليها وتبين فيه وهي مطالبه ، والفاضل الشارح قال : والتصديقات إما واجبة القبول ويسمى تلك مع الحدود أوضاعاً ، ومنها مسلمة على سبيل حسن الظن بالمعلم وهي تصدر في العلم وهي التي تسمى مصادرات ، ومنها مسلمة في الوقت إلى أن يبين في موضع آخر وفي نفس المتعلم فيه شك ، ثم إن تلك القضايا إن كانت أعم من موضوع الصناعة وجب تخصيصها به وإن كانت غير بيّنة بذاتها وجب بيانها في علم آخر .

أقول : في هذا الكلام خبط كثير فإن واجبة القبول لا تسمى أوضاعاً ، والمسلم على سبيل حسن الظن لا يسمى مصادرات وجميع هذه القضايا لا يخص بل الواجب قبولها وذلك عند التصدير بها ، وأما إن لم يصدر بها فإنها لشدة وضوحها يستعمل في كثير من المواضع على عمومها من غير تخصيص . ولا أدري كيف وقع هذا منه فلعل من الناسخين . والله أعلم .

☆ (إشارة) ☆ في نقل البرهان وتناسب العلوم .

☆ (إعلم أنه إذا كان موضوع علم ما أعم من موضوع علم آخر إما على وجه التحقيق وهو أن يكون أحدهما هو الأعم جنساً للآخر ، وإما على أن يكون الموضوع في أحدهما قد أخذ مطلقاً وفي الآخر مقيداً بحالة خاصة فإن العادة قد جرت بأن يسمى الأخص موضوعاً تحت الأعم مثال الأول علم المجسمات تحت علم الهندسة ، ومثال الثاني علم الأكر متحرّكة تحت علم الأكر ، وقد يجتمع الوجهان في واحد فيكون أولي باسم الموضوع تحته مثل علم المناظر تحت علم الهندسة ، وربما كان موضوع علم مامبائناً لموضوع علم آخر لكنه ينظر فيه من حيث أعراض خاصة لموضوع ذلك فيكون أيضاً موضوعاً تحته مثل الموسيقى تحت علم الحساب) ☆



أقول : العلوم تتناسب وتتخالف بحسب موضوعاتها فلا يخلو إما أن يكون بين موضوعاتها عموم وخصوص أم لا يكون ، فإن كان فإما أن يكون على وجه التحقيق أو لا يكون ، والذي يكون على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم والخصوص بأمر ذاتي وهو أن يكون العام جنساً للخاص كالمقدار والجسم التعليمي اللذين أحدهما موضوع الهندسة والثاني موضوع المجسمات ، والعلم الخاص الذي يكون بهذه الصفة يكون تحت العام وجزء منه ، والذي ليس على وجه التحقيق هو الذي يكون العموم والخصوص بأمر عرضي وينقسم إلى ما يكون الموضوع فيهما شيئاً واحداً لكن وضع ذلك الشيء في العام مطلقاً وفي الخاص مقيداً بحالة خاصة كالأكر مطلقة ومقيدة بالمتحرّكة اللذين هما موضوعا علمين ، وإلى ما يكون الموضوع فيهما شيئين ولكن موضوع العام عرض عام لموضوع الخاص كالوجود والمقدار اللذين أحدهما موضوع الفلسفة والثاني موضوع الهندسة ، والعلم الخاص الذي يكون على هذين الوجهين يكون تحت العلم العام ولكنه لا يكون جزء منه ، <sup>(١)</sup> وقد يجتمع الوجهان أي الذي بحسب التحقيق والذي ليس بحسبه في واحد فيكون الخاص بالوجهين أولى بأن يطلق عليه أنه موضوع تحت العام من الخاص بأحد الوجهين وهو مثل علم المناظر فإن موضوعه تحت موضوع علم الهندسة بالوجهين وذلك لأن موضوعه الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط المفروضة في سطح مخروط ما هي نوع من المقادير ولذلك يكون العلم الباحث عنها تحت الهندسة وجزء منه وهي مطلقة أعم منها مقيدة بالنور المتصل بالبصر فالعلم الباحث عنها مع هذا القيد يكون داخلاً تحت الأول ويكون جزء منه فإذا كان علم المناظر داخل بالمعنى الثاني <sup>(٢)</sup> تحت ما هو داخل

(١) قوله « والعلم الخاص الذي يكون على هذين الوجهين تحت العلم العام ولكنه لا يكون جزءاً منه » لقابل أن يقول المطلق يكون جزءاً من المقيد ولا بد أن يكون العلم الخاص على الوجه الأول جزءاً كما إذا كان العلم جنساً . والجواب أن المطلق تمام مهية المقيد لجزءه لأن القيد خارج عن المهية . م

(٢) قوله « فإذا كان علم المناظر داخل بالمعنى الثاني » أي بمعنى العلم الباحث عن الخطوط في سطح المخروط المتصل بالبصر تحت العلم الأول وهو العلم الباحث عن الخطوط في سطح مخروط ما وهو داخل تحت الهندسة فيكون المعنى الأول أولى باندخول تحت الهندسة ، والانسب بما في



بالمعنى الأول تحت الهندسة فهو أولى بالدخول مما يكون دخوله بأحد المعنيين ، وحينئذ يكون اسم الموضوع إنمّا يقع بالتشكيك على الذي بمعنيين وعلى الذى بمعنى واحد ، وأمّا إذا لم يكن بين الموضوعات عموم وخصوص فإمّا أن يكون الموضوع شيئاً واحداً ، أو يختلف بحسب قيدين مختلفين كأجرام العالم فإنّها من حيث الشكل موضوعة للهيئة ومن حيث مطلق الطبيعة موضوعة للسماء والعالم من الطبيعي ، كذلك قد يتفق اتّحاد بعض المسائل فيها بالموضوع والمحمول واختلافها بالبراهين كالقول بأنّ الأرض مستديرة وهي في وسط السماء فيهما ، وإمّا أن لا يكون الموضوع شيئاً واحداً بل يكون شيئين مختلفين ، ولا يخلو إمّا أن يكون بينهما تشارك في البعض ، أو لا يكون فإن كان فهو مثل الطب والأخلاق فإنّ موضوعهما اشتركا في البحث عن القوى الإنسانية لكن عن جهتين مختلفتين ولذلك يقع في بعض مسائلهما اتّحاد في الموضوع ، وإن لم يكن بينهما تشارك فإمّا أن يكونا معاً تحت ثالث فيكون العلمان متساويين في الرتبة كالهندسة والحساب ، وإمّا أن لا يكون كذلك ولا يخلو إمّا أن يوضع أحدهما مقارناً لأعراض ذاتية <sup>(١)</sup> يختص بالآخر ، أو لا يوضع فإن وضع فيكون العلم الباحث عنه من حيث يبحث عن تلك الأعراض موضوعاً تحت العلم الباحث عن الآخر وذلك كالموسيقى والحساب فإنّ موضوع الموسيقى هو النغم من حيث يعرض لها التأليف والبحث عن النغم المطلقة يكون جزءاً من العلم الكتاب أن يقال قد اجتمع في المناظر كون موضوعه نوعاً من موضع الهندسة وكونه متخصصاً بغيره وهو الاتصال بالبصر وإذا كان أحد هذين الوجهين يجعل العلم تحت العلم فعند اجتماعها كان أولى م

(١) قوله « إمّا أن يوضع أحدهما مقارناً لأعراض ذاتية » أي يكون موضوع أحد العلمين مقارناً لأعراض خاصة لموضوع الآخر كموضوع الموسيقى والحساب فإن موضوع الموسيقى النغم من حيث يعرض لها نسب عددية يقتضيه التأليف ، والنغم من الكيفيات الموسوعة فلولا تلك الحيثية كانت جزء من الطبيعي لكن النسب العددية أعراض خاصة للعدد الذي هو موضع علم الحساب فيكون الموسيقى تحت علم الحساب مع تباين موضوعاتهما وذلك لأن النغم إذا بحث فيها عن النسب العددية فلا بد أن يعتبر فيها ضرب من التعدد فكأنها فرضت عدداً مخصوصاً فيندرج بهذا الاعتبار تحت العدد الذي هو موضوع علم الحساب ، والحاصل أن العلوم إما متداخلة أو متناسبة أو متباينة وذلك يتعلق بتداخل موضوعاتها وتناسبها وتباينها فإن كانت موضوعاتها متداخلة أي يكون موضوع أحد العلمين أعم من موضوع العلم الآخر سميت العلوم متداخلة ويسمى العلم الخاص موضوعاً تحت العلم العام ، وإن لم تكن الموضوعات متداخلة بأن كانت واحدة لكن تتمدد بالاعتبار وكانت أشياء لكنها مشتركة في البحث وتندرج تحت جنس واحد سميت متناسبة ، والافتمتباينة م



الطبيعيّ لكنّه يبحث في الموسيقى من حيث يعرض لها نسبة عادية مقتضية للتأليف و  
وكان من حقّ تلك النسب إذا كانت مجردة أن يبحث عنها في الحساب فلذلك صار  
هذا البحث تحت الحساب دون الطبيعيّ، وأمّا إن لم يكن أحد الموضوعين مقارناً لأعراض  
الآخر فالباحث عنهما علما من متبائنان مطلقاً كالطبيعيّ والحساب. وقد حصل عن هذا  
البحث أن كون علم تحت آخر إنّما يكون على أربعة أوجه أحدهما أن يكون الموضوع  
العالي جنساً لموضوع السافل، وثانيها أن يكون موضوعهما واحداً لكنّه وضع في  
أحدهما مطلقاً وفي الآخر مقيداً، وثالثها أن يكون موضوع العالي عرضاً عامياً لموضوع  
السافل، ورابعها أن يكون البحث عن موضوع السافل من حيث اقترن به أعراض موضوع  
العالي. والشيخ ذكر من هذه الأربعة ثلاثة في هذا الموضع.

قوله :

❖ (وأكثر الأصول الموضوعية في العلم الجزئيّ الموضوع تحت غيره إنّما يصحّ في العلم  
الكليّ الموضوع فوق على أنّه أكثر ما يصحّ مبادئ العلم الكليّ الفوقانيّ في العلم  
الجزئيّ السفلائيّ) ❖

أقول : العلم السفلائيّ يسمّى جزئياً بالقياس إلى الفوقانيّ، والفوقانيّ كلياً بالقياس  
إليه، وأكثر المبادئ الغير البيّنة للجزئيّ إنّما يكون مسائل للعلم الكليّ تبين فيه و  
ذلك كقولنا الجسم مؤلّف من هيولى وصورة والعلل أربعة فإنّهما من مبادئ الطبيعيّ  
ومن مسائل الفلسفة الأولى، وقد يكون بالعكس من ذلك فإنّ امتناع تأليف الجسم  
من أجزاء لا تتجزّى مسألة من الطبيعيّ ومبدء في الآهي لا ثبات الهيولى على أنّه أصل  
موضوع هناك، ويشترط في هذا الموضع أن لا يكون المسئلة في السفلائيّ مبنياً على ما يبنى  
عليه في الفوقانيّ لئلا يصير البيان دوراً.

قوله :

❖ (وربما كان علم فوق علم وتحت آخر وينتهي إلى العلم الذي موضوعه الموجود من  
حيث هو موجود و يبحث عن لواحقه الذاتية وهو العلم المسمّى بالفلسفة الأولى) ❖  
أقول : العلم الذي يكون فوق علم وتحت علم كالطبيعيّ الذي هو فوق الطبّ



وتحت الفلسفة الأولى والنسب بينهما يختلف على الوجوه المذكورة فالطب عند من يكون موضوعه بدن الإنسان من حيث يصح ويمرض يكون تحت علم الحيوان من الطبيعي بثلاثة أوجه من الأربعة هي الأول والثاني والرابع؛ وذلك لأن الإنسان نوع من الحيوان، وقد أخذ في الطب مقيداً بقيد وإنما ينظر فيه من حيث يقترب ببعض الأعراض الذاتية للحيوان وعلم الحيوان يكون تحت الطبيعي بالوجه الأول ولذلك يعد في أجزائه، والطبيعي تحت الفلسفة الأولى بالوجه الذي لم يصرح الشيخ به، وإذ لا شيء أعم من الموجود الذي هو موضوع الفلسفة الأولى فلا علم أعلى منها ويبحث فيها عن الأعراض الذاتية للموجود من حيث هو موجود وهي كالواحد والكثير والقديم والمحدث. و بقي ههنا بحث وهو أن هذا الفصل مترجم في الكتاب بنقل البرهان ولم يذكر فيه نقل البرهان، والفصل الذي قبله مترجم في بعض النسخ بتناسب العلوم وليس فيه ذكر تناسب العلوم أصلاً. والفاضل الشارح ترجمهما على هذه الرواية ولم يذكر الوجه في ذلك. فأقول: أصح الروايات ما أوردناه<sup>(١)</sup> أعني ترجمتهما بما مر، ولنقل البرهان معنيان أحدهما أن يكون علم مبنياً على أصل موضوع تبين في علم آخر فيكون البرهان الذي يبين به ذلك الأصل منقولاً من علمه إلى العلم الأول المبنى حتى يتم ذلك العلم به، والثاني أن يكون المسئلة من علم ما والبرهان عليه إنما يكون لشيء من حقه أن يكون في علم آخر وإنما نقل من ذلك العلم إلى هذا العلم لبيان تلك المسئلة كمسائل المناظر والموسيقى فإن من حق براهينهما أن يكون بعينها من علم الهندسة والحساب وذلك لأن المسائل لو جردت عن نور البصر وعن النغم لكانت بعينها مسائل من العلمين المذكورين وبذلك الإقتران لم يتغير أحوالها فلذلك نقلت البراهين من مواضعهما إليهما وهو السبب بعينه لكونه تحت الحساب دون الطبيعي، واسم النقل بهذا المعنى الثاني أحق منه<sup>(٢)</sup> بالذي قبله إلا أن اشتغال الفصل على المعنى الأول أكثر منه على الثاني.

(١) قوله «وأصح الروايات ما أوردناه» حيث قال في عنوان الفصل الأول القول «في مقدمات العلوم وموضوعاتها» وفي الفصل الثاني «في نقل البراهين وتناسب العلوم».

(٢) قوله «واسم النقل بهذا المعنى الثاني أحق منه» لأن البراهين في المعنى الثاني صارت بهذا النقل جزء من العلم المنقول بخلاف المعنى الأول.



☆ (إشارة) ☆ إلى برهان لم وبرهان إن .

☆ (إن الحد الأوسط إن كان هو السبب في نفس الأمر لوجود الحكم وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض كان البرهان برهان لم لأنه يعطي السبب في التصديق بالحكم و يعطي اللمية في التصديق و وجود الحكم فهو مطلقاً معط للسبب ، و إن لم يكن كذلك بل كان سبباً للتصديق فقط فأعطى اللمية في التصديق ولم يعط اللمية في الوجود فهو المسمى برهان إن لأنه دل على إنية الحكم في نفسه دون لميته في نفسه فإن كان الأوسط في برهان إن مع أنه ليس بعلة لنسبة حدى النتيجة هو معلول لنسبة حدى النتيجة لكنه أعرف عندنا سمى دليلاً مثال ذلك قولك إن كان كسوف قمرى موجوداً فالأرض متوسطة بين الشمس والقمر لكن الكسوف القمرى موجود فإن الأرض متوسطة . واعلم أن الاستثناء كالحديث الأوسط وقد بينت التوسط بالكسوف الذي هو معلول للتوسط ، والذي هو برهان لم أن يكون الأمر بالعكس فيتبين الكسوف ببيان توسط الأرض وأنت يمكنك أن تقيس قياساً حلياً من القيلتين بحدود مشتركة وليكن الحد الأصغر محمواً <sup>(١)</sup> والحد الآخر ان قشعريرة غارزة ناخسة وحمى غب والمعلول منهما القشعريرة) ☆

أقول : الحد الأوسط في البرهان لا بد وأن يكون علة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب في العقل وإلا فلم يكن البرهان برهاناً على ذلك المطلوب . هذا خلف . ثم إنه لا يخلو إما أن يكون مع ذلك علة أيضاً لوجود ذلك الحكم في الخارج أو لا يكون فإن كان فالبرهان هو المسمى ببرهان لم ، وإلا فهو البرهان المسمى ببرهان إن ، وهو لا يخلو إما أن يكون الأوسط فيه معلولاً لوجود الحكم في الخارج ، أو لا يكون فالأول يسمى دليلاً ، والثاني لا تخص باسم ، والدليل يشارك برهان لم في الحدود <sup>(٢)</sup>

(١) قوله : « وليكن الحد الأصغر محمواً » ترتيب القياس أن يقال هذا المحموم به حمى غب و كل من به حمى غب فله قشعريرة غارزة ناخسة فالاستدلال بحمى الغب التى هى علة القشعريرة عليها وإن استدل بالقشعريرة على كون الحمى غباً كان برهان إن . ونظر الشارح على هذا المثال وارد . م

(٢) قوله « والدليل يشارك برهان لم فى الحدود » إنما خصت هذه المشاركة بالدليل لان الاستدلال فى غير الدليل يجوز أن يكون من أحد المملولين على المعلول الآخر ونحوه ولم يتصور



ويتخالفان في وضع الأوسط والأكبر ، وفي النتيجة . وأحق البراهين باسم البرهان هو برهان لم لأنه معط للسبب في الوجود والعقل ، والعلم اليقيني بماله سبب في الخارج عن أجزاء القضية لا يحصل إلا به كما ذكرناه فمقدمته أقدم في الوجود والعقل جميعاً من النتيجة ، وأما برهان إن فلا يعطى السبب إلا في العقل فقط ، والعلم اليقيني يحصل به إذا كان السبب <sup>(١)</sup> في الوجود معلوماً إلا أنه لا يكون سبباً في العقل لكونه غير تام في سببته ولذلك لا يصلح أن يقع في البرهان فالواقع في البرهان يكون سبباً في العقل فقط ويكون البرهان به برهان إن ، ومقدمته هذا البرهان أقدم في العقل لأنهما أعرف عندنا وليستا بأقدم في الطبع ، وإنما عرفاً بلم وإن لأن اللمية هي العلية ، والإنية هي الثبوت ، وبرهان لم يعطى علة الحكم على الإطلاق ، وبرهان إن لا يعطى علة في الوجود لكن يعطى ثبوته في العقل . والشيخ أورد مثالين أحدهما استثنائي ، والآخر اقتراني حملي يمكن أن يتمثل بهما في برهان لم وفي الدليل باختلاف الوضع ، أما الاستثنائي وهو التمثيل بالخسوف وتوسط الأرض فظاهر مشهور ، وأما الإقتراني ففيه نظر لأن المراد من حمى الغب إن كان هو الحرارة الغريبة الفاشية في الأعضاء التي تفارق وتعود في كل يومين مرة واحدة على ما هو المتعارف فليست هي علة للقشعريرة بل هما معلولا علة واحدة وهي الصفراء المتعفنة خارج العروق ، وحينئذ يكون البرهان من الحدود المذكورة في الكتاب ضرباً من برهان إن غير الدليل ، وإن كان المراد من حمى الغب هي الصفراء المتعفنة خارج العروق على وجه تسمية العلة بمعلولها الخاص كان المثال صحيحاً وإن كان مخالفاً للمتعارف من العبارة .

فيه برهان لم فلا يتصور المشاركة إلا حيث يكون علة و معلول حتى إن كان الأوسط المعلوم كان دليلاً وإن كان العلة كان برهان لم إذا لم يدل فيه الوسط وبالكبر يصير برهان إن دليلاً . م  
(١) قوله « والعلم اليقيني يحصل به إذا كان السبب » في العقل مستند إلى سبب في الوجود سبب التصديق بالنسبة إذا لم يستند إلى ما هو سبب للنسبة في نفس الأمر لم يفد اليقين لأن السبب مالم يجب لم يوجد ووجوبه لا يكون إلا من جهة وجوب السبب وليس بواجب من أية جهة فرضت غيره فما لم يعلم وجوبه من جهة وجوب سببه لم يعلم وجوده فتيقن وجود النسبة إنما يكون من تيقن وجود سببها فان فرضنا تيقنهما من جهة تيقن سبب عقلي فلا بد أن يكون تيقنه من تيقن السبب الذي هو في نفس الأمر وإلا لم يحصل التيقن . م



قوله :

«( واعلم أنه لا سواء قولك إن الأوسط علة لوجود الأكبر مطلقاً أو معلول مطلقاً و قولك إنه علة أو معلول لوجود الأكبر في الأصغر ، وهذا مما يغفلون عنه بل يجب أن تعلم أنه كثيراً ما يكون الأوسط معلولاً للأكبر لكنه علة لوجود الأكبر في الأصغر )»

أقول : وجود الأكبر مطلقاً غير وجود الأكبر في الأصغر والحكم هو الثاني و علة الأول غير علة الثاني والأوسط علة في برهان<sup>(١)</sup> ومعلول في الدليل الثاني دون الأول ، وأهل الظاهر من المنطقيين قد غفلوا عن هذا الفرق فالشيخ أوضح الحال فيه ، ومما نزيده بياناً أن الأوسط يمكن أن يكون مع كونه علة لوجود الأكبر في الأصغر معلولاً للأكبر كما أن حركة النار علة لوصولها إلى هذه الخشبة مع أنها معلولة النار ، ويكون هذا البرهان برهان لم ومنه قولنا العالم مؤلف ولكل مؤلف مؤلف ، وأما في الدليل فلا يمكن أن يكون الأوسط مع كونه معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر علة لوجود الأكبر لأنه يلزم من ذلك تقدم وجود الأكبر في الأصغر على وجوده مطلقاً وهو محال . واعلم أن علة وجود الأكبر إنما يكون علة لوجوده في الأصغر في موضعين أحدهما أن لا يكون للأكبر وجود إلا في الأصغر كالخسوف الذي لا يوجد إلا في القمر فعلمته علة وجوده في القمر ، والثاني أن يكون علة الأكبر علمته أينما وجدت كالصفراء المتعفنة خارج العروق التي هي علة لحمى الغب أينما وجدت فهي علة لوجودها في بدن زيد ، وأما في غير هذين الموضعين فعلمتا همامتغايرتان .

«( إشارة )» إلى المطالب .

(١) قوله «فالأوسط علة في برهان لم» أي للثاني دون الأول يعني ليس من شرط برهان لم أن يكون الأوسط علة لوجود الأكبر مطلقاً بل أن يكون علة لوجود الأكبر في الأصغر فأنك إذا قلت كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم فالبرهان لمي والحيوان علة لحصول الجسمية في الإنسان و إن لم يكن علة لوجود الجسمية مطلقاً و نزيده بياناً أن الأوسط ربما يكون معلولاً للأكبر و مع ذلك يكون علة لوجود الأكبر في الأصغر كقولنا هذه الخشبة يتحرك اليها النار وكل ما يتحرك اليها النار يوجد فيها النار فوجود النار أكبر وحركة النار واسطة و هي علة لوجود النار في الخشبة مع أنها معلولة النار . م



☆ (من أمهات المطالب مطلب هل الشيء موجود مطلقاً أو موجود بحال كذا ، و الطالب به يطلب أحد طرفي النقيض ) ☆

أقول : المطالب العلمية تنقسم إلى أصول وإلى فروع ، والأصول هي الكلية التي لا بد منها و لا يقوم غيرها مقامها و يسمى بالأمهات ، والفروع هي الجزئية التي عنها بد في بعض المواضع ويمكن أن يقوم غيرها مقامها ، والأمهات قد قيل إنها ثلاثة هي بالقوة ستة ، وهي مطلب هل وما ولم لأن كل واحد يشتمل على مطلبين ، وقد قيل إنها أربعة وأضيف إليها مطلب أي فصار إثنان للتصور وهما ماوأي ، وإثنان للتصديق وهما هل ولم فمطلب هل يشتمل على بسيط يكون الموجود فيه محمولاً كقولنا هل زيد موجود ، وعلى مركب يكون الموجود فيه رابطة كقولنا زيد هل موجود في الدار .

قوله :

☆ (ومنها مطلب ماهو الشيء ، وقد يطلب به ماهية ذات الشيء ، وقد يطلب به ماهية مفهوم الإسم المستعمل ) ☆

أقول : ذات الشيء حقيقته ولا يطلق على غير الموجود . والمراد أن الطالب بما الأول هو السائل عن ماهو ويجاب بأصناف المقول في جواب ما هو كما مر ذكرها ، وقد يقع الحدود الحقيقية في جوابه ، وربما يقام الرسوم مقامها على وجه التوسّع أو عند الإضطرار . والطالب بما الثاني هو السائل عن ماهية مفهوم الإسم كقولنا ما الخلا ، وإنما لم يقل عن مفهوم الإسم لأن السؤال بذلك يصير لغوياً بل هو السائل عن تفصيل ما دل عليه الإسم إجمالاً فإن أجيب بجميع ما دخل في ذلك المفهوم بالذات ودل الإسم عليها بالمطابقة والتضمن كان الجواب حداثاً بحسب الإسم ، وإن أجيب بما يشتمل على شيء خارج عن المفهوم دال عليه بالإلتزام على سبيل التجوّز كان رسماً بحسب الإسم .

قوله :

☆ (ولا بد من تقديم مطلب ما الشيء على مطلب هل الشيء ، إذا لم يكن ما يدل عليه



الاسم المستعمل حداً للمطلوب مفهوماً . و كيف كان فإن المطلوب فيه شرح  
الاسم) ☆

وفي بعض النسخ إذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل جزءاً للمطلب مفهوماً .  
أقول : المراد أن مطلب ما الذي يطلب شرح الاسم يجب أن يتقدم على مطلبى هل ، ويعنى  
بقوله « إذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل حداً » تفسير هذا المطلب <sup>(١)</sup>  
لتمييزه عن قسيميه فإن المتقدم على مطلبى هل هو الذي يطلب به شرح الاسم الذي  
لا يفهم مدلوله إلا بحدود الآخرة ، وتقدير الكلام إذا لم يكن مدلول الاسم المستعمل  
في المطلب المحتاج في بيانه إلى حد مفهوماً أو الذي لا يكون مدلوله حداً مفهوماً  
للمطلب يعنى المسئول عنه . وإنما قال ذلك لأن مدلول الاسم إذا كان حداً والحدود

(١) قوله « تفسير هذا المطلب » أى مطلب ما بحسب الاسم فسر به ما يدل عليه الاسم لتمييزه  
عن قسيمه وهو مطلب ما بحسب الحقيقة . وتقرير الكلام أن مطلب ما بحسب الاسم مقدم على مطلب  
هل إذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل مفهوماً فانه لو كان مفهوماً لم يحتاج الى الطلب فضلاً  
عن تقديمه على مطلب هل كما يقال النقطة موجودة فانه يقدم عليه فالنقطة إذا لم يكن ما يدل  
عليها اسم النقطة أعنى ذو وضع لا ينقسم مفهوماً فانه إذا كان مفهوماً لا يطلب ولا يقدم وأما قوله  
« حداً » فيمكن توجيهه بوجهين أحدهما ان يكون حداً حال عن ضمير ما فى يدل و المعنى اذا لم  
يكن الذى يدل عليه الاسم حال كونه حداً للمطلب وهو الاسم المستعمل مفهوماً أى لم يكن مداول  
الاسم المستعمل المحتاج بيانه الى الحد مفهوماً ، وثانيهما أن يكون حداً مفهوماً خبر لم يكن ، ثم  
ما الفائدة فى قوله حداً ولو حذف لم يتغير مراده فذكر الشارح أنه انما قال اذا لم يكن مداول  
الاسم حداً مفهوماً لانه او كان مداوله حداً ومع ذلك مفهوماً فاذا كان مداوله حداً والحد انما  
يكون للذوات المحصلة يكون له ذات محصلة واذا كان حده مفهوماً كان وجود تلك الذات مفهوماً  
فلا يطلب بهل البسيطة فضلاً عن تقديم ما بحسب الاسم عليها . وهذا الكلام كما ترى فيه تعسف عظيم  
لان الحد كما يكون بحسب الحقيقة كذلك يكون بحسب الاسم فمن أين يلزم من حدية مداوله  
أن يكون موجوداً ولو فرضنا أن وجوده لازم من تحديده فليس يلزم من فهم حده العلم بوجوده .  
والاولى أن يقال أن ما يدل عليه الاسم كما يحد وهو تفصيل مادل عليه الاسم اجمالاً يرسم أيضاً إذا  
كان التعريف ببعض عوارضه ، وقد نبه عليه فيما قبل بقوله ويطلب به مهية مفهوم الاسم فيقدم مطلب  
ما على مطلب هل اذا لم يكن ما يدل عليه حداً مفهوماً أى اذا لم يكن حد ذلك الاسم مفهوماً فانه  
لوفهم ما يدل عليه ذلك الاسم برسمه ام يغن عن الطلب بل يطلب حده أولاً ثم يطلب بهل البسيطة .  
وأما الرواية الاخرى فالاسم المستعمل جزء جملة على أنه جزء مطلب ما والاظهر أن يحمل على  
أنه جزء من مطلب هل حتى اذا اريد السؤال هل المثلث موجود يقدم طلب اسم المثلث . م



إنما يكون بحسب الذوات المحصلة كان للمحدود ذات محصلة وإذا كان المدلول مع كونه حداً هو مفهوماً كان تحصل تلك الذوات أعني وجودها أيضاً معلوماً فلا يكون للسؤال بما قبل هل (لو كان حداً مفهوماً للمسؤل عنه لما كان للسؤال بما في هذا الموضع فائدة ، وإنما قال حداً مفهوماً لأن مدلول الإسم ربما لا يكون له وجود في نفسه فيكون مدلول الإسم هو الجامع للأشياء التي وضع الإسم بإزائها فيكون حداً بوجه إلا أنه لا يكون مفهوماً ما لم يدل عليها بالتفصيل ويكون السؤال بما هو باقياً إلى أن يفصل ، وحينئذ يكون القول المفصل حداً مفهوماً له خ) قوله «وكيف كان فإن المطلوب فيه شرح الإسم» بيان إجمالي لما تقدم أي وكيف كان الحال فإن المتقدم على مطلبى هل هو ما الطالب لشرح الإسم ، وأما بالرواية الأخرى فيكون معناه هكذا إذا لم يكن مدلول الإسم الذي استعمل على أنه جزء للمطلب مفهوماً وذلك لأننا إذا قلنا ما الخلاء فقد استعملنا اسم الخلاء على أنه جزء للمطلب وذلك لأن المطلب هو مجموع اللفظين وأحدهما جزء للمجموع فيكون قولنا جزء للمطلب في هذه الرواية نصبا على التمييز عن المستعمل وقولنا مفهوماً نصب لأنه خبر لم يكن ، وأنا أظن أن هذه الرواية تصحيف للأولى وكلاهما تصحيفان والأصل كان كذا : إذا لم يكن الإسم المستعمل حداً للمطلب مفهوماً . فإنه مطابق لما راده مستغن عن التمحيلات التي أوردناه وذلك واضح . قوله :

❖ (فإذا صح للشئ وجود صار ذلك بعينه حداً لذاته أو رسماً إن كان فيه بجوز) ❖

معناه ظاهر و مثاله أننا إذا قلنا في جواب من يقول ما المثلث المتساوي الأضلاع أنه شكل يحيط به ثلاثة خطوط متساوية كان حداً بحسب الإسم ، ثم إذا بيئنا أنه الشكل الأول من كتاب أقليدس صار قولنا الأول بعينه حداً بحسب الذات . قوله :

❖ (ومنها مطلب أي شئ ويطلب به تمييز الشئ عما عداه) ❖  
وفي بعض النسخ ومنها مطلب أي شئ ، وهو أيضاً ممّا يعدّ في أصول المطالب و يطلب به تمييز الشئ عما عداه .



أقول : يجاب عن أي شيء بما يميز تميزاً ذاتياً وقد يجاب بما يميز تميزاً عرضياً والمراد هو الأول ، وقد لا يعد هذا المطالب في الأصول لأن مطلب ما يغني عنه إذ جوابه يشتمل على جميع الذاتيات مميزة كانت أو غير مميزة ، وقد يعد فيها لأنه بعد الجواب عما هو في حال الشركة يتعين لطلب تميز كل واحد من مختلفات الحقائق بالفصول ولا يقوم غيره حينئذ مقامه .

قوله :

☆ ( ومنها مطلب لم الشيء وكأنه يسئل عما هو الحد الأوسط إذا كان الغرض حصول التصديق بجواب هل فقط ، أو يسئل عن ماهية السبب إذا كان الغرض ليس هو حصول التصديق بذلك فقط وكيف كان بل يطلب سببه في نفس الأمر ولا شك في أن هذا المطالب بعد هل بالمرتبة بالقوة أو بالفعل ) ☆

أقول : مطلب لم يطلب العلة إما في التصديق فقط كما يقال لم مبدء الكل واحد ، وإما في الوجود كما يقال لم يجذب المقناطيس الحديد ، وهذه نكتة وهي أن المطالب كما يكثرها المكثرون فللمقللين أيضاً أن يقللوا بأن يجعلوا أصولها اثنين مطلباً للتصور ومطلباً للتصديق ويطوى الباقية فيهما ، وعلى هذا التقدير يمكن أن يطوى لم في مطلب ما <sup>(١)</sup> حتى يكون الأمهات هي مطلبي هل وما فقط ، وأشار الشيخ إلى ذلك بقوله كأنه يسئل عما هو الحد الأوسط أو عن ماهية السبب . ومطلب لم تابع لمطلب هل بالمرتبة إما بالفعل فكما يقال هل القمر منخسف فإن قيل نعم قيل لم ، وإما بالقوة فكما يقال لم ينخسف القمر فإنه يتضمن الحكم بانخسافه بالقوة ويطلب العلة فيه .

قوله :

☆ ( ومن المطالب أيضاً كيف الشيء أو أين الشيء ومتى الشيء ، وهي مطالب جزئية ليست من الأمهات بل تنزل أن تعد فيها ويستغنى عنها كثيراً بمطلب هل المر كـب إذا فطن لذلك الأين وكيف والمتى ولم تعلم نسبته إلى الموضوع المطلوب ) ☆

(١) قوله « وعلى هذا التقدير يمكن أن يطوى مطلب لم في مطلب ما » لأن مطلب ما يغني عنه ويقوم مقامه فيقال ما علته ما سببه .



لم يذكر الشيخ مطلبى كم ومن وهما أيضاً من الجزئيات المشهورة فهي جزئية لأنها تطلب علوماً جزئية بالقياس إلى المطالب المذكورة ولا يعم فائدتها فإن ما لا كيفية له مثلاً لا يسئل عنه وكيف ولذلك تنزل عن أن يعدّ في الأصول ويستغني عنها بمطلب هل المر كّب إذا كان المسؤل ، عنه معلوماً بمهيئته ومجهولاً بانتسابه إلى الموضوع فيقال هل زيد أسود . هل هو في الدار . هل هو الآن .

قوله :

☆ ( فإن لم يفتن لذلك لم يقم ذلك المطالب مقام هذا و كان مطلباً خارجاً عما عدّ )  
أقول : فيه نظر لأنّ مطلب أى إذا عدّ في الأصول يقوم مقامها فيقال أى كيفية له . في أى مكان هو . في أى وقت هو .

☆ ( النهج العاشر في القياس المغالطية : إنّ الغلط قد يقع إمّا لسبب في القياس وهو أن يكون المدعى قياساً ليس بقياس في صورته وهو أن لا يكون على سبيل شكل منتج ، أو يكون قياساً في صورته لكنّه ينتج غير المطلوب إذ قد وضع فيه ما ليس بعلة علة ، أو لا يكون قياساً بحسب مادّته أى أنّه بحيث إذا اعتبر الواجب في مادّته اختل أمر صورته وإذا سلّم ما فيه على النحو الذى قيل كان قياساً ولكنّه غير واجب تسليمه فإذا روعى فيه تشابه أحوال الوسط في المقدّمين و أحوال الطرفين فيهما مع النتيجة لم يجب تسليمه فلم يكن قياساً واجب القبول وإن كان قياساً في صورته ، وقد عرفت الفرق بينهما . ووضع ما ليس بعلة علة من هذا القبيل ، والمصادرة على المطلوب الأوّل من هذا القبيل ، وذلك إذا كان حدّان من حدود القياس هما اسمان لمعنى واحد فالواجب أن يكونا مختلفى المعانى فإذا روعى في القياس صورته ثمّ ما أشرنا إليه من أحوال مادّته لم يقع خطأ من قبل الجهل بالتكليف - بالتأليف خ ل - و من وضع ما ليس بعلة علة ، ومن المصادرة على المطلوب الأوّل ) ☆

أقول : الغلط يقع لسبب يرجع إمّا إلى التأليف القياسي ، وإمّا إلى أجزائه التي هي المقدّمات ثمّ الحدود ، والشيخ بدء بالقسم الأوّل فقال « إنّ الغلط قد يقع إمّا لسبب في القياس » وأخّر القسم الثاني إلى أن يتم الكلام في القسم الأوّل ، ثمّ الذى يرجع إلى



التأليف فيكون لسبب يرجع إما إلى صورة القياس وإما إلى مادته ، وبدء بالقسم الأول فقال « وهو أن يكون المدعى قياساً ليس بقياس في صورته » ثم الذي يرجع إلى الصورة يكون إما بحسب نسبة بعض المقدمات إلى بعض ، أو بحسب نسبتها إلى النتيجة و الذي يكون بحسب نسبة بعض المقدمات إلى بعض فهو أن لا يكون على شكل وضرب منتج وقد أشار إليه بقوله « وهو أن لا يكون على سبيل شكل منتج » والذي يكون بحسب نسبة المقدمات إلى النتيجة فلا يخلو إما أن يكون السبب هو أن المقدمات لم يلزم منها قول غيرها ، أو لزم ولكن اللازم ليس هو المطلوب ، والأول هو المصادرة على المطلوب ولم يذكره الشيخ ههنا لأنه يحتاج إلى شرح فأخبره إلى أن يفرغ من القسمة ويشغل بشرحه ، والثاني هو وضع ما ليس بعلة علة <sup>(١)</sup> لأن وضع القياس الذي لا ينتج المطلوب لإنتاجه هو وضع ما ليس بعلة للمطلوب مكان علة وإليه أشار بقوله « أو يكون قياساً في صورته لكنه ينتج غير المطلوب إذ قد وضع فيه ما ليس بعلة علة » وأما الذي يرجع إلى مادة القياس <sup>(١)</sup> مشتملاً على مقدمات لو وضعت على هيئة قياس خرجت عن أن تكون مسلمة وإليه أشار بقوله « أو لا يكون قياساً بحسب مادته » إلى قوله « وإن كان قياساً في صورته » و مثاله أن يقال كل إنسان ناطق من حيث هو ناطق و لا شيء من الناطق من حيث هو ناطق بحيوان و ذلك لأن القياس إنما ينعقد بحسب الصورة من هذه الحدود إما مع إثبات القيد الذي هو قولنا من حيث هو ناطق في المقدمتين جميعاً ، أو مع حذفه منهما

(١) قوله « والثاني هو وضع ما ليس بعلة علة » كقولنا كلما كانت الاربعة موجودة كانت الثلاثة موجودة وكلما كانت الثلاثة موجودة فهي فرد فكلما كانت الاربعة موجودة فهي فرد وهي غير النتيجة إذا النتيجة كلما كانت الاربعة موجودة فالثلاثة فرد لان الضمير في الكبرى راجع الى الثلاثة . م

(١) قوله « وأما الذي يرجع الى مادة القياس » لاختفاء في أن الفلظ بحسب المادة يكون جميع مقدمات القياس أو بعضها كاذباً لكن اعتبر الشيخ فيه أمرين : أن يكون المقدمات بحيث اذا اعتبرت على الوجه الواجب اختل الصورة ، وأن يكون بحيث اذا وضعت على هيئة قياس لم يكن مسلمة . والامر الاول مستدرك لعدم توقف اختلال المادة عليه فان قولنا كل انسان حيوان و كل حيوان حجر مختل بحسب المادة و ان اخذ بحسب الواجب بأن يقال ولا شيء من الحيوان بحجر لم يختل صورته م



جميعاً لكن إثباته فيهما يقتضي كذب الصغرى و حذفه منهما يقتضي كذب الكبرى ، وإن حذف عن الصغرى وأثبت في الكبرى لكونا صادقين اختلفت صورة القياس فلم يكن الأوسط مشتركاً فالقياس المنعقد منهما بحسب الصورة لا يكون قياساً واجب القبول بحسب المادة ولهذا كان السبب في هذا القسم من جهة المادة . قوله « وقد عرفت الفرق بينهما » أي بين هذين القياسين المذكورين <sup>(١)</sup> . قوله « وضع ما ليس بعلة علة من هذا القبيل والمصادرة على المطلوب الأول من هذا القبيل » أي مما يقع الغلط فيه من جهة التأليف لا من جهة المادة ، ثم أخذ في بيان المصادرة على المطلوب الأول بقوله « وذلك إذا كان حداً من حدود القياس » إلى قوله « فالواجب أن يكونا مختلفي المعاني » فالمصادرة على المطلوب إنما يشتمل على حدّين مترادفين كما مرّ ، ويلزم منه أن إحدى المقدّمتين خالية عن الوضع والحمل وهي التي يتحدّد حدّاها ، والثانية هي النتيجة بعينها فيكون التأليف عن مقدّمة واحدة بالحقيقة ويكون أحد حدّي النتيجة هو الأوسط مثاله كل إنسان بشر وكل بشر ناطق فكل إنسان ناطق وما يقع في قياس واحد هكذا يكون ظاهراً غير ملتبس ، والخفيّ منها هو الذي يقع في أقيسة مركّبة يقتضي تباعد النتيجة والمقدّمة المتحدّدة بها . والفاضل الشارح ذهب إلى أن وضع ما ليس بعلة علة ، والمصادرة على المطلوب الأول من الأغلاط التي تتعلّق بالمادة . وليس كذلك فإنّ الخلل فيهما ليس لأنّهما يشتملان على حكم غير مسلم بل لأنّ القياس المشتمل عليهما يتألف مع النتيجة إمّا من حدود أكثر ممّا يجب وهو وضع ما ليس بعلة علة ، أو من حدود أقلّ ممّا يجب وهو المصادرة على المطلوب فالخلل فيهما راجع إلى الصورة دون المادة ولذلك جعلنا من مباحث كتاب القياس فهذه هي أسباب الأغلاط المتعلّقة بالتأليف القياسي . وقد ظهر أنّها أربعة اثنان منها متعلّقان بنفس القياس وهما اختلال الصورة والمادة ويشتركان في أنّ الخلل فيهما سوء التأليف ، واثنان متعلّقان بحال القياس و النتيجة معاً وهما وضع ما ليس بعلة علة والمصادرة على المطلوب فإنّ جميع ما يتعلّق

(١) قوله « وقد عرفت الفرق بينهما أي بين هذين القياسين المذكورين » ففي المثال المذكور أن ثبت القيد في المقدّمتين أو حذف منها كان قياساً منعقداً بحسب الصورة لكنه ليس بواجب القبول ففرق بين القياسين أي القياس المنعقد بحسب الصورة والقياس المنعقد الواجب القبول (٢)



بالتأليف القياسي ثلاثة أشياء وإلى ذلك أشار الشيخ بقوله « فإذا روعي بالقياس صورته ثم ما أشرنا إليه من أحوال مادته لم يقع خطأ من قبل الجهل بالتأليف ومن وضع ما ليس بعلة علة ومن المصادرة على المطلوب الأول » .

قوله :

« هذا . وإما أن لا يكون الغلط في كون القياس قياساً واجب القبول ولكن بسبب في المقدمات مقدّمة فإنّه يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الألفاظ على بساطتها أو على تركيبها على ما قد علمت ومن جملتها مثل ما قد يقع بسبب الانتقال من لفظ الجمع إلى لفظ كل واحد وبالعكس فيجعل ما يكون لكل واحد كائناً للكل ، وما يجعل للكل كائناً لكل واحد ، ولا شك في أن بين الكل وبين كل واحد من الأجزاء فرقاً ، وربما كان الانتقال على سبيل تفريق اللفظ بأن يكون إذا اجتمع صادقاً فيظن أنّه إذا افرق كان صادقاً مثل من يظن أنّه إذا صحّ أن يقول كان امرء القيس شاعراً صحّ أن امرء القيس المبيت شاعر مفرد فيحكم بأن المبيت شاعر ، وأيضاً أنّه إذا صحّ أن الخمسة زوج وفرد اجتماعاً صحّ أنّها زوج وأنّها فرد ، وربما كان الانتقال على العكس من هذا وهو أنّه إذا صحّ أن امرء القيس شاعر وأنّه جيد يصحّ على الإطلاق وكيف شئت أنّه شاعر جيد أي في غير الشعارية وهذا أيضاً يناسب ما يكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه ولكن بشركة من اللفظ وهذه مغالطات مناسبة اللفظ ) »

أقول : لما فرغ من بيان القسم الأول وهو أن يكون سبب الغلط راجعاً إلى التأليف ختمه بقوله « هذا » أي هذا قسم وبدء بالقسم الثاني بقوله « وإما أن لا يكون الغلط » فلفظة إما هذه أخت التي في أوّل الفصل في قوله الغلط قد يقع إما لسبب في القياس وهذا القسم هو أن يكون الغلط بسبب في المقدمات أفراداً أو في أجزائها التي هي الحدود ، وينقسم إلى ما يكون السبب لفظياً ، وإلى ما يكون معنوياً وبدء بالقسم الأول وهو على ما ذكرناه ينحصر في ستة أقسام لأن الغلط إما يكون لاشتراك في جوهر اللفظ المفرد ، أو في هيئته في نفسه ، أو في هيئته اللاحقة به من خارج ، أو في التركيب



المحتمل لمعنيين ، أو في وجود التركيب وعدمه فيظن أن المر كـب غير مر كـب أو غير المر كـب  
مر كـب فأشار إلى القسم الأول والرابع وهو الإشتراك في اللفظ المفرد والمر كـب بقوله «فإنه  
يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الألفاظ على بساطتها أو على تركيبها على ما علمت»  
أي في النهج السادس . وأورد لذلك مثالا وهو انتقال الذهن من أحد معني لفظ كل  
حالتها الإطلاق على الجميع وكل واحد إلى الآخر وهو قوله «ومن جملتها مثل ما يقع  
بسبب الانتقال إلى قوله «ولاشك في أن بين الكل وبين كل واحد من الأجزاء فرقا» وهذا  
المثال هو الإشتراك في اللفظ المفرد وإنما خصه بالإيراد لأنه موضع يلتبس على  
بعض أهل النظر وسنحتاج إليه في النمط الخامس ، والفرق أن الكل يشمل الأحاد  
معا ، وكل واحد <sup>(١)</sup> يأخذ الواحد فالواحد على سبيل البدل بشرطين : أحدهما أن  
لا يكون مع المأخوذ غيره ، والثاني أن لا يبقى واحد غير مأخوذ . وأشار بقوله «وربما  
كان الانتقال على سبيل تفريق اللفظ بأن يكون إذا اجتمع صادقا فيظن أنه إذا  
افترق» وفي بعض النسخ كيف فرق كان صادقا إلى قوله «وأنها فرد» إلى القسم الخامس ،  
وأورد له مثالين أحدهما أننا إذا قلنا إن امرء القيس كان شاعرا . وصح فيظن أنه يصح  
قولنا امرء القيس كان . وقولنا امرء القيس شاعر وذلك لأن المحمول في الأول هو قولنا  
كان شاعرا على سبيل الاجتماع فيظن أنه يصح حمل كل واحد من لفظة كان وشاعرا  
عليه على سبيل الأفراد وإنما يصح الأول لأن لفظة كان فيها ناقصة هي جزء المحمول  
والمجموع قضية دالة على كونه في الزمان الماضي شاعرا ، ولا يصح الثاني لأن أفراد  
لفظة كان يدل على أنها أخذت تامة وهي المحمول نفسه فكأنه يقول حصل  
امرء القيس ، <sup>(٢)</sup> ولا يصح الثالث لأن حذف لفظة كان يدل على أنها أخذت رابطة لدلالة  
لها إلا على الارتباط الملحوظ والمحمول هو الشاعر ، وحينئذ الفرق بين قولنا كان شاعرا

(١) قوله «كل واحد» عطف على قوله «أن الكل» يعني أن الكل يشمل الأحاد معا وكل  
واحد يشمل الأحاد معا بل يأخذ الواحد فالواحد . م

(٢) قوله «كانه» يقول حصل امرء القيس ، وفيه نظر لأن قولنا حصل دال على الحصول في  
الزمان الماضي فيصدق قطعا . م



وبين قولنا هو شاعر<sup>(١)</sup> على هذا التقدير ويلزم منه حمل الشاعر على امرء القيس الذي ليس بموجود الآن لأن الميَّت لا يوجد أصلاً فضلاً عن أن يوجد شاعراً ، والمثال الثاني أننا إذا قلنا الخمسة زوج وفرد وصح فيظن أنه يصح قولنا الخمسة زوج . الخمسة فرد . على قياس أننا إذا قلنا العسل حلو وأصفر وصح فيصح قولنا العسل حلو . العسل أصفر . وأشار بقوله « وربما كان الانتقال على العكس من هذا » إلى القسم السادس ويمثل بأن يظن أنه إذا قلنا إن امرء القيس شاعر جيد وصح على تقدير كونهما وصفين متبائنين صح أيضاً على تقدير كونهما معاً وصفاً واحداً ، ثم قال « هذا أيضاً يناسب ما يكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه » وذلك الوجه هو إغفال توابع الحمل الذي يجىء ذكره في الأغلاط المعنوية فإن الجيد المطلق إذا حمل بدل الجيد في الشاعر فقد أغفل ما يتبع المحمول وكان كحمل الموجود المطلق بدل الموجود بالقوة في المثال المذكور لكنه يكون هيئتها بشركة اللفظ وذلك لأن الغلط إنما حدث من قولنا هو شاعر جيد وليس من شرط توابع الحمل أن يحدث من تركيب لفظي مقدمة . قوله « وهذه مغالطات مناسبة للملفظ » إشارة إلى الأقسام المذكورة إلا أنه لم يذكر من الستة إلا أربعة وسنشير إلى الثاني والثالث الباقيين منها .

قوله :

❖ ( وقد يقع الغلط بسبب المعنى الصرف مثل ما يقع بسبب إيهام العكس ، وبسبب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ، وبأخذ اللاحق للشيء مكان الشيء ، وبأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل ، وبإغفال توابع الحمل المذكور . وقد عرفت ذلك ) ❖  
أقول : يريد به القسم الثاني من الأغلاط المتعلقة بأفراد المقدمات وهو الذي يكون السبب معنويّاً فقوله « وقد يقع الغلط بسبب المعنى » عطف على قوله « فإنّه

(١) قوله « وحينئذ لا فرق بين قولنا كان شاعراً وبين قولنا هو شاعر » فإن كان إذا كانت رابطة لم يكن معناه إلا النسبة الحكمية ولم يدل على الزمان الماضي فلا يكون ناقصة ، وإذا كانت ناقصة دلت على الزمان وحينئذ تكون جزءاً من المحمول كما في الأول ، واعلم أنه يكفي في بيان كذب قوله امرء القيس شاعر أنه حمل الشاعر على امرء القيس الذي ليس بموجود الآن فيكون كاذباً فقوله لأن حذف كلمة كان إلى قوله على هذا التقدير لا مدخل له في ذلك البيان ولا فائدة فيه . م



يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الألفاظ ، واعلم أن الأغلاط المعنوية لا يتصور أن يقع في الحدود التي هي المفردات كما مر في صدر الكتاب فإذن هي إنما تقع في التأليف ، والتأليف يكون إما في القضايا أنفسها أو يكون بين القضايا ، والذي بين القضايا فهو إما قياسي وإما غير قياسي ، والواقعة في التأليف القياسي قد مر ذكرها أما التي تقع في القضايا أنفسها وهي المتعلقة بالمقدمات فهي التي يريد أن يذكر ههنا وهي ثلاثة لا غير لأن التأليف يقع إما بين جزئين يستحق أحدهما لأن يحكم عليه والآخر لأن يحكم به ، وإما بين جزئين لا يستحقان لذلك ، والغلط في الأول لا يتصور إلا أن يكون الترتيب غير صحيح بأن جعل المحكوم عليه محكوماً به والمحكوم به محكوماً عليه والسبب في ذلك إيهام العكس ، وأما الثاني فلا يخلو إما أن يكون المأخوذ فيها بدل ما يستحق لأن يكون جزءاً من القضية شيئاً من معروضاته أو عوارضه ، أو لا يكون كذلك بل شيئاً مشابهاً له أو على وجه آخر غير الوجه الذي يجب و الأول هو أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وذلك لأن الحكم يتعلق بالذات بما يستحق لأن يكون جزءاً من القضية وبالعرض لمعروضاته وعوارضه ، والثاني هو سوء اعتبار الحمل فإن الحمل لا يكون فيها كما ينبغي مطلقاً . وقد بقي من أسباب الغلط قسم واحد وهو الواقع بين قضايا لا يتألف منها قياس وهو المسمى بجمع المسائل في مسألة واحدة <sup>(١)</sup> ولم يذكره الشيخ لأنه غير متعلق بالقياس . ونعود إلى الشرح فنقول قد ذكر الشيخ في الغلط المعنوي الصرف خمسة أشياء : إيهام العكس ، وأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و هما القسمان المذكوران من الثلاثة ، و الثالث أخذ اللاحق للشيء مكانه وهو من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما مر في النهج السادس ، والرابع أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه يجري مجراه ، والخامس إغفال توابع

(١) قوله « و هو المسمى بجمع المسائل في مسألة واحدة » كقولنا الإنسان وحده ضحاك وكل ضحاك وحده حيوان فقولنا الإنسان وحده ضحاك قضيتان الإنسان ضحاك وليس غيره ضحاك ، وإنما لم يذكره الشيخ لأنه غير متعلق بالقياس بل لأنه دخل تحت فساد الصورة إذ الغلط إنما نشأ من القضية الثانية وهو قولنا ليس غير الإنسان ضحاكاً لأنها مع الكبرى ليس على تأليف منتج . وليكن هذا آخر ما أردنا إيراد في قسم المنطق من هذا الكتاب . والله الموفق للصواب الحمد لله تعالى . م .



الحمل وهي الأمور المتعلقة بالمحمول كما مرّ وبالرابطه والجهة والسور وغير ذلك ممّا يغيّر أحوال الحكم في القضية وهذان القسمان من جملة سوء اعتبار الحمل ، وإنّما أورده الشيخ هكذا لأنّه في هذا المختصر لم يتعرّض لبيان الحصر على ما في سائر كتبه .

قوله :

﴿ فتجد أسباب المغالطات منحصرة في اشتراك اللفظ مفردا كان أو مركّبا في جوهره ، وهيئته ، وتصريفه ، وفي تفصيل المركّب ، وتركيب المفصّل . ومن جهة المعنى في إيهام العكس ، وأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ، وأخذ اللاحق للشيء ، وإغفال توابع الحمل ، ووضع ما ليس بعلة علة ، والمصادرة على المطلوب الأوّل ، وتحريف القياس وهو الجهل بقياسيّته ﴾

أقول : لمّا ذكر أسباب الغلط عاد إلى عدّها ليسهل الضبط فأشار هيئنا إلى القسم الثاني من اللفظيّة التي لم يذكرها فيما مضى بقوله « أو هيئته وتصريفه » ولم يذكر في المعنويّة قسماً ممّا ذكره فيما مرّ وهو أخذ ما بالقوّة مكان ما بالفعل وذلك أيضاً ممّا يدلّ على أنّه لا يتعرّض لبيان الحصر .

قوله :

﴿ وإن شئت فأدخل اشتباه الإعراب والبناء واشتباه الشكل والإعجام في باب المغالطات اللفظيّة ومن التفت لفت المعنى وهجر ما يخيّله اللفظ ثمّ راعى أجزاء القياس معاني لا ألفاظا وراعاها بتوابعها ولم يخلّ بها فيما يتكرّر في المقدّماتين أو يتكرّر في المقدّماتين والنتيجة ، وراعى شكل القياس فيه وعلم أصناف القضايا التي عدناها ثمّ عرض ذلك على نفسه عرض المطعّاسب ما يعقده على نفسه معاوداً أو مرّاجعاً فغلط فهو أهل لأن يهجر الحكمة وتعلّمها فكلّ ميسّر لما خلق له تعالى ﴾

أقول : التفت لفته أي نظر إليه . يريد أن من عرف الأصول المذكورة وحكمها أمّن من الغلط فإن سبب الغلط بالإجمال هو إهمال بعض شرائط الصحّة ووزان بين شرائط الصحّة وأسباب الغلط بقول ملخص وهو أنّه إذا لاخط المعنى وهجر ما يخيّله



اللفظ أى الألفاظ الذهنيّة وما ترشح من أحوالها في الخيال . وبالجملّة إذا ترك اعتبار اللفظ و وجود المعنى عن الشوائب اللفظيّة أمن من الأغلاط اللفظيّة ، وإذا راعى أجزاء القياس مفصّلة بتوابعها أمن من الأغلاط المتعلّقة بالمقدّمات ، وإذا لم يخل بتكرار الحدود في المقدّماتين والنتيجة أمن من وضع ما ليس بعلة عملة ومن المصادرة على المطلوب ، وإذا راعى شرائط القياس أمن من الغلط المتعلّق بصورته ، وإذا عرف أن المقدّمات من أى الأصناف المذكورة في النهج السادس و راعى شرائطها أمن من الغلط المتعلّق بمادّته . ثمّ إنّ من غلط بعد رعاية هذه الشروط و تكرار المعاودة إلى تفقّد كل واحد منها فهو ليس بمستعدّ لإدراك العلوم النظريّة ولعلمها . والله أعلم بالصواب و إليه المرجع والمآب . انتهى القول في المنطق بعون الله وتوفيقه .



## DATE LABEL

Peak No 70 529  
at # 70 529

327  
+ 4 = 336

336

Call No. .... 5

Date... 12:4:55...

Account No. 1000

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last stamped above. An overdue charges of 6 nP. will be levied for each day. The book is kept beyond that day.



في هذا الموضع (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِيهِ الْفَصْلُ الْمَطْلُوبُ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ فِي حَيْطِ الْأَصْدِ الشَّرِيعِ

الذي هو في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه  
(الذي هو في حيزه)

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه

في حيزه (الذي هو في حيزه) والاولى في حيزه



## فهرس الفصول والمطالب للجزء الاول خلطاً بين الاصل والشرح

- ١ مقدمة للمحقق الشارح وبيان مادعاه إلى الشرح
- ٣ مقدمة للشيخ وما أفاده الشارحان في معنى هداية الطريق وإلهام الحق
- ٥ في معنى الأصول والجمل و التفریع والتفصيل
- ٦ في وجوب الإبتداء بالمنطق
- في معنى منتقل عنه إلى علم الطبيعة وما قبله و أن تقدم الفلسفة
- ٧ الأولى باعتبار اشتمالها على أكثر مبادئها الموضوعات فيها
- ٨ في الرد على الفاضل الشارح في توجيه التقدم
- ( النهج الاول . وفصوله سبعة عشر أولها غير مترجم والباقية مترجمة )  
( بشارة )

- ٨ (١) الأول في الغرض من المنطق
- في أن حصر الفصل في الغرض مع أن المقصود الغرض والماهية
- لاستلزام الأول الثاني دون العكس
- ٩ في رسم المنطق وبيان ماهيته
- في رسم المنطق بالقياس إلى الغير لا بحسب ذاته
- في أن النزاع في المنطق هل هو علم أو أنه آلة للعلوم فلا يكون
- علماً ليس بشيء
- حل إشكال وهو أن كل علم لو احتاج إلى المنطق لاحتاج المنطق
- إلى نفسه فيدور
- ١١ في بيان معاني الفكر والمقصود منها في الموضوع
- ١٢ رد ما ذهب إليه الفاضل الشارح في معنى الفكر
- في ما يعرض التصديق من التقسيم ولا يخرج من أن يكون علمياً أو
- ١٣ ظنياً أو وضعياً وتسليماً
- في أن تخصيص التقسيم بالتصديق لأن انقسامه إليها طبيعي وليس



التصور كذلك بل هو عرضي بالنسبة إلى الغير ، والفرق بينهما

١٤ بقبول القوة والضعف وعدمه فاسد في أن الحركة إلى ما لا يحضر المستلزم للجهل لا ينافي الحركة من

المطالب المستلزم للمعرفة لاختلاف مراتب الإدراك

في أن الانتقال لا بد فيه من ترتيب في المواد وهبئة وأنهما قد يقع

١٥ على وجه الصواب وقد يقع لاعلى وجه الصواب

في أن كثيراً يكون ما لاعلى وجه الصواب شبيها بالصواب أو موهما

١٦ أنه شبيه به

في رسم المنطق بحسب ذاته و سبب تأخيرها عن الرسم بالقياس

١٧ إلى الغير

(٢) إشارة في احتياج مراعاة أحوال التأليف إلى مراعاة أحوال المعاني

١٩ المفردة

في أن مفردات أجزاء التأليف الواقع في الأقوال الشارحة و في

القضايا يذكر أحوالها الصورية في إيساغوجي والمادية في

قاطيغورياس، ومفردات الحجج يذكر أحوالها الصورية في بارارميناس

٢١ والمادية في بحث صناعات الخمسة

(٣) إشارة في لزوم رعاية المنطقي جانب اللفظ المطلق لما بين اللفظ والمعنى

من العلاقة والتأثير

٢٣ (٤) إشارة في الموصل إلى التصور والموصل إلى التصديق

في أن الشيء قد يجهل من طريق التصور وقد يجهل من طريق

التصديق

في أن الموصل إلى التصور المطلوب يسمى قولاً شارحاً ومنه حد

٢٥ ومنه رسم



في أن الموصل إلى التصديق المطلوب يسمى حجة ومنها قياس و  
٢٦ منها استقراء

في أن درك مطلوب مجهول لا يمكن إلا من قبل حاصل معلوم مع  
٢٧ التفطن إلى ما لأجله صار مؤد يا  
في لزوم معرفة مبادئ القول الشارح و كيفية التأليف حدًا أو غيره  
و كذلك الحجّة قياساً أو غيره ، والأخذ من الأشياء المفردة

٢٨ (٥) إشارة إلى دلالة اللفظ على المعنى

تقسيم اللفظ باعتبار الدلالة إلى المطابقة والتضمن والإلتزام  
النقض على الفاضل الشارح في القول بهجر الإلتزام في العلوم و  
الموافقة على المنع في جواب ماهو ومايجرى مجراه من الحدود

٣٠ (٦) إشارة إلى المحمول

توجيه تناسب إيراد الفصل في هذا الموضع من الكتاب

٣١ (٧) إشارة إلى اللفظ المفرد والمركب

في أن اللفظ إما مفرد وإما مركب ، والمركب منه قول تام و  
منه ناقص

رد من جعل للفظ قسماً ثالثاً وهو المؤلف حيث عرف المفرد بما

لا يدل جزئه على جزء معناه

٣٢ الأقال ثلاثة وتشترك في أربعة وتفرق بفصلين والمتفصل بأحدهما

تفرق بفصلين آخرين وبذلك يتم حدودها

في أن الفعل لا ينفك من شيئين : كون معناه موجوداً لغيره معيّناً

أو غير معيّن ، وحصوله في زمان معيّن

٣٥ التأليف الثنائي بين الثلاثة ستة والتام منها اثنان

٣٦ (٨) إشارة إلى اللفظ الجزئي والكلي

٣٧



الجزئي ما بمفهومه يمتنع وقوع الشركة فيه والكلّي بخلافه وإن

امتنع امتنع بسبب فبعضه لا تقع فيه الشركة لا بالفعل ولا بالقوة

(٩) إشارة إلى الذاتيّ والعرضيّ اللازم والمفارق

٣٨

المحمولات ذاتيّة وهي إمّا ما يتألف منها الذات وإمّا هي نفس

الذات ، وعرضيّة وهي غيرها

٤٠

نقل ما ذكر للذاتي من الخاصيّات وبيان أنّ الذاتي يلحق ما هو  
له قبل ذاته لأنّه من علل ماهيّة أو نفسها ، والعرضيّ بعد ذاته

لأنّه من معلولاته

٤١

بيان الفرق بين علل المهيّة وعلل الوجود وتضعيف مقال الفاضل

الشارح في تفسير كلام الشيخ في الموضع

٤٢

بيان أنّ الفرق غير عام وإنّما هو خاص بين الذاتيّات وما يلتزم

المهيّة من لوازم الوجود

٤٣

(١٠) إشارة إلى الذاتي المقوم

.

الذاتي المقوم ما استحال أن يتمثّل ماهوله خاليا عنه ولا بد أن

يكون داخلاً معه في التصور وإن لم يخطر بالبال مفصّلة

٤٤

(١١) إشارة إلى العرضيّ اللازم الغير المفارق

٤٧

ملا ينفك عن الشيء داخل مقوم وخارج مصاحب بسبب من

شأنه أن يكون معلوماً فاللازم الغير المقوم هو ما يصحب المهيّة و

لا يكون جزءاً منها

٤٨

ما يلحق الموضوع لا بالقياس إلى شيء خارج منه لحوقاً واجباً أو

ممكناً بعد ما يقوم هو اللازم العرضيّ

٤٩

ومن اللوازم ما هو ممتنع الرفع مع كونها غير مقوم

٥٠

(١٢) إشارة إلى العرضيّ الغير اللازم

٥٧



(١٣) إشارة إلى أن ما ليس بمقوم يسمى عرضياً لازماً أو مفارقاً وقد

يسمى عرضاً

٥٨

(١٤) إشارة إلى الذاتي بمعنى آخر

الذاتي في كتاب البرهان يطلق على ما يعم الذاتي والعرضي

٦١

في رسم الذاتي بما يجمع المعنيين

٦٥

(١٥) إشارة إلى المقول في جواب ماهو

التعريض على من لم يميز بين الذاتي والمقول في جواب ماهو، والنقض

٦٦

فيما يؤل إليه كلامهم في التمييز

٦٩

(١٦) إشارة إلى أصناف المقول في جواب ماهو

المسؤول عنه بما هو أربعة والجواب عنها ثلاثة

٧٠

الأول من أصناف الدال في جواب ماهو

٧١

الثاني من أصناف الدال في جواب ماهو

في أن الدال في المورد يجب أن يكون بالمطابقة أو التضمن لا

٧٢

الإلتزام لأن الدلالة بطريق الإلتزام غير محدود

٧٥

الثالث من أصناف الدال في جواب ماهو

التحقيق فيما يصلح أن يقع في جواب ما هو في كل مورد من

٧٨

الموارد الأربعة

( النهج الثاني في الالفاظ الخمسة المفردة والحدود الرسم وفصوله )

( احد عشر الخامس منها مترجم بتنبيهه و الثامن والحاد عشر بوهم )

( وتنبيهه والباقية باشارة )

(١) إشارة إلى المقول في جواب ماهو الذي هو الجنس ، والمقول في جواب

٧٩

ماهو الذي هو النوع

بيان أن النوع الحقيقي والنوع الإضافي يختلفان في المعنى بثلاثة

٨٠

أشياء



بيان أن من المنطقيين من ظن أن النوع الحقيقي هو نوع الأنواع  
فجعلوا للمعنيين دلالة واحدة مختلفة بالعموم والخصوص

٨١

(٢) إشارة إلى ترتيب الجنس والنوع

في أن وجوب انتهاء الأجناس والأنواع متصاعدة ومتنازلة وأنه  
لولا ذلك يلزم تركب الواحد من مقومات لا تنهاى ، ولما تحصّلت

٨٢

أعيان الموجودات

بيان أنه ليس على المنطقي أن الأنواع والأجناس بماذا ينتهى ،  
وإنما عليه معرفة خواص كل واحد منها في مرتبته

٨٣

(٣) إشارة إلى الفصل

٨٤

في أن الفصل هو الذاتي الذي يصلح للتمييز عما يشارك في الوجود  
أو في جنس ما

في أن الفصل يقع في جواب أي شيء هو أي ما يطلب به التمييز  
المطلق عن المشاركات

٨٧

في أن الفصل قد يكون للنوع الأخير وقد يكون لجنس النوع ،  
وفصل جنس النوع وإن كان ذاتياً أعم ولكن ليس جنساً

٨٨

في أن كل ذاتي أعم ليس جنساً ولا مقولاً في جواب ما هو

٨٩

(٤) إشارة إلى الخاصة والعرض العام

٩٠

الخاصة ما لا يعرض لغير موضوعاتها ويكون للجنس العالي أو  
للمتوسط أو للنوع الأخير لازمة ومفارقة عامة وخاصة مفردة

ومركبة بالإطلاق وبالقياس إلى شيء

العرض العام ما يعرض لغير موضوعاتها ويكون للجنس العالي أو

٩١

لنوع الأخير لازماً ومفارقاً عاماً وغير عام



بيان اختلاف الخواص في الجودة والردائة بكل واحد من  
الإعتبارين

٩٢ قد يحذف العام و يقال العرض وليس هذا ما في قبال الجوهر  
بيان أن الشيء قد يكون خاصته بالقياس إلى شيء ، وعرض  
عام بالقياس إلى ما هو أخص منه كما لا يمتنع في كل واحد من  
الخمس

٩٣ (٥) تنبيه في بيان مشاركة عامة بين الخمسة

في أن النوع الذي أحد الخمسة بأي المعنيين هو

٩٤ (٦) إشارة إلى رسوم الخمسة

٩٥ (٧) إشارة إلى الحد

في حدّ الحدّ ورسمه وفيما يعرضه من الأقسام

في أن الحدّ لا محاله مركّب من الجنس والفصل ، وبيان أقسام  
ما يراد تعريفه من جهة البساطة والتركيب في العقل أو فيه وفي الخارج  
من الملتزمات وغيرها ، وبيان أن البسائط لا يحدّ والمركّبات  
العقلية تحدّ ، والخارجية بحدود بسائطها إن كان لها حدود وإلا

٩٦ فبرسومها

ليس الغرض من التحديد التمييز ولا جعل المميّز الذاتي حدّا

٩٨ كيف ما كان بل تصوّر المعنى كما هو

في أن ما له فصلان متساويان يكفي إيراد أحدهما في التمييز  
الذاتي وإذا أريد معرفة الشيء كما هو لا بدّ من إيراد الفصول

٩٩ جميعاً

حجّة جدلية في مناقضة القائلين بأنّ الحدّ التمييز بالذاتيات

(٨) وهم وتنبيه في ردّ من أخذ الوجازة في تعريف الحدّ وبيان أن اللازم



- (٩) إشارة إلى الرسم
- ١٠٠ حفظ الواجب من الجمع والترتيب
- ١٠٢ في رسم الرسم وحدّه وفيما له من الأقسام
- ردّ ما حلّ الفاضل الشارح الإشكال الذي أورد وحلّه بوجه
- وجيه
- ١٠٣ بيان أن أجود الرسوم بوضع الجنس أولاً وإلحاق اللوازم و
- الخواصّ البيّنة به
- في أن الحدود كما أن منها شارحة للإسم ودالة على المهيّة فكذلك
- ١٠٤ الرسوم
- (١٠) إشارة إلى أصناف من الخطاء تعرض في تعريف الأشياء بالحدّ و
- الرسم
- في أن استعمال الألفاظ المجازيّة والمستعارة في الأقوال الشارحة
- قبيح وليخترع مناسب فيما لا يوجد المناسب المعتقد الناصّ
- ١٠٥ في أن التعريف بالمساوي وبالأخصّ وبما لا يعرف إلّا به بمرتبة أو
- مراتب ردّى، على الترتيب
- ١٠٧ في أن التعريف بما يشتمل على تكرار لاحاجة إليه ولا ضرورة
- قبيح
- ١٠٨ في أن التكرار يناسب تعريف الشيء بنفسه وبما لا يعرف إلّا به ،
- وأنّ التعريف بما لا يعرف إلّا به في حكم التكرار
- ١١٠ (١١) وهم وتنبيه في أن تعريف أحد المتضائفين بإيراد السبب وتعريف
- أحدهما بالآخر تعريف للشيء بالمساوي
- ١١١ توجيه كلام من أخذ في تعريف الجنس النوع وفي تعريف النوع
- ١١٢ الجنس



( النهج الثالث في التركيب الخبري وفصوله عشرة كلها مترجمة )

( بإشارة )

(١) إشارة إلى أصناف القضايا

تعريف التركيب الخبري و دفع ما يوهم من الدور

في أن إطلاق الصدق والكذب على غير الخبر من جهة التعريض

١١٣ به عن الخبر

في أن أصناف التركيب الخبري ثلاثة حملي و هو في المفردات و

شرطي و هو في المركبات اتصالي مع اقتضاء النسبة الإ اتصال و

انفصالي مع اقتضاء الإ انفصال

١١٥

(٢) إشارة إلى السلب والإيجاب

في إيجاب الحملي و سلبه و أنه ليس من شرط الموضوع أن

يكون وجوده في الأعيان أو لا يكون بل مفروضاً ما بالفعل في

١١٦ الذهن مطلقاً مجرداً ولنا أن نلحق به ما شئنا من القيود

في أن الإيجاب في الإ اتصال الحكم بوجود اللزوم سواء الإيجاب

والسلب في المقدم والتالي ، والسلب بلا وجوده ، وفي الإ انفصال

الحكم بوجود العناد ، وسلبه بلا وجوده كذلك إلا أن تسمية أجزائه

بالمقدم والتالي مجاز

١١٧

(٣) إشارة إلى الخصوص والإهمال والحصص

القضية إن كان موضوعها جزئي فهي مخصوصة وإلا فإن لم يبين

الكمية فهي مهيمة وإلا فهي محصورة كلية أو جزئية موجبة

أو سالبة

في أن الألف واللام قد يدل على الطبيعة من حيث هي أو على

العموم ويسمى الإ ستغراق أو على التخصيص ويسمى العهد فيحصل



١١٩ مخصصة أو محصورة أو مهملة (٤) إشارة إلى حكم المهمل

١٢٠

في أن المهمل في قوة الجزئية وأن الحكم على البعض صريحا في الجزئية كما لا يمنع الصدق كلياً فكذلك في المهمل

١٢١

(٥) إشارة إلى حصر الشرطيات وإهمالها

في أن الحكم بتعميم ثبوت الاتصال والإفصال أو تخصيصهما يقتضى الحصر ، والمجرد عن التعميم والتخصيص الإهمال ، والمقتضى بحال لا يقبل الشركة الخصوص

١٢٣

(٦) إشارة إلى تركيب الشرطيات من الحملات

في أن الشرطيات تنحل إلى المركبات الحملية لأنها أجزائها ثم الحملات إلى المفردات

(٧) إشارة إلى العدول والتحصيل

في أن المعاني العدمية إذا لم يكن بإزائها ألفاظ بسيطة فيعبر عنها بما يعبر عن الملكات مركبة مع أداة النفي وذلك معنى العدول وتوسّعوا في ذلك وجعلوه لكل ما يترتب معها وإن كان من البسائط الموضوعية للأعدام

١٢٤

في أن الألفاظ المعدولة هل يطلق على الأعدام أو على ما يقتضيه اعتبار العقل فغير البصير هل هو الأعمى أو ما ليس ببصير أي شيء

كان في أن معنى الاجتماع بين الموضوع والمحمول وهو ثالث المعاني

١٢٥

استحق لفظاً ثالثاً وهو الربط وتحقيق معنى الرابطة الفرق بين العدول والسلب وأن المعدولة ما إذا كانت الرابطة داخلية

١٢٧

على السلب والسالبة بعكسه



- في أن المعدول هل يدل على عدم الملكية أو على ما هو أعم من ذلك ،  
والبحث في أن عدم الشيء عن موضوع هل هو شخصي أو نوعي و  
١٢٨ وجنسي مما ليس بيانه على المنطقي  
في لزوم معرفة الفرق بين العدول و السلب لفظاً و معنى وأن  
موضوع الموجبة معدولة أو عصلة يجب أن يكون ثابتاً وموضوع  
١٢٩ السالبة لا يجب

# (٨) إشارة إلى القضايا الشرطية

- في أقسام القضايا الشرطية من جهة التأليف وهي في المتصلة تسعة  
وفي المنفصلة ستة إذا كانت من أجزاء غير مؤلفة وإلا فتتجر إلى  
ما لانهاية له ، وأيضاً يتكثر وجوه التأليف باعتبار الشخص و  
الحصر والإيجاب والسلب  
• إيراد الفاضل الشارح على الشيخ فيما أور من المثل ومعارضة  
١٣٢ المحقق الشارح إياه  
في المنفصلة الحقيقية وهي التي تحدث من الشيء ونقيضه وتقتضي  
١٣٤ منع الجمع والخلو  
في المنفصلة الغير الحقيقية وهي تحدث ببدل أحد جزئي الإفعال  
الحقيقي بما لا يساويه إما أخص وهي التي تمنع الجمع فقط أو  
أعم وهي التي تمنع الخلو فقط  
١٣٥ في ما يتألف منه المنفصلات من حيث اللفظ ومن حيث المعنى إيجاباً  
١٣٦ وسلباً  
في أصناف أخر للإفعال الغير الحقيقي وهو ما إذا استعمل حرف  
العناد ولا يراد منع الجمع أو الخلو  
١٣٧ في أن المتصل يجري مجرى الحمل في الحصر والإهمال و



التناقض والعكس و أن المنفصل إذا كان ذا جزئين كذلك إلا

العكس

(٩) إشارة إلى هيئات تلحق القضايا وتجعل لها أحكاماً خاصة في الحصر

١٣٨

وغيره

في أن لفظة إنتما وإلا تزداد في الحملات فتجعل الأولى المحمول مساوياً أو خاصاً بالموضوع ، والثانية مساوياً وأن لفظة ليس إذا دخلت عليهما نفى دلالتهماتلك فأثبت العموم ، وبيان سائر ما يلحق

القضايا بما تلحقها من الأدوات

(١٠) إشارة إلى شروط القضايا

١٤١

في ما يجب رعايتها في تحصيل معاني القضايا وهي ستة

( النهج الرابع في مواد القضايا وجهاتها ، وفصوله عشرة السابع مترجم )  
( بتنبية والعاشر بوجههم وتنبيهه والباقية بإشارة )

(١) إشارة إلى مواد القضايا

١٤١

في أن نسبة المحمول إلى الموضوع لا تخلو من وجوب أو امتناع وأن مواد القضايا هي هذه

١٤٣

في أن المادة غير الجهة وبيان الفرق بينهما

(٢) إشارة إلى جهات القضايا والفرق بين المطلقة والضرورية

في معنى الإطلاق في القضية وهو ما يقابل التوجيه تقابل العدم

والملكة

في ما يمكن أن يقيد بها القضية التي يبين فيها الحكم وهو ضرورة ، ودوام من غير ضرورة ، ووجود من غير دوام وضرورة والقسمة

١٤٤

حاصرة

تقسيم الضرورة إلى المطلقة وهي ما كانت الحكم فيها من غير



استثناء شرط ، وإلى المشروطة بما يدخل في القضية كالموضوع بدوام ذاته أو وصفه و كالمحمول بدوام كونه محمولا ، وبما لا يدخل كالتوقيت بمعيّن أو غير معيّن فأقسامها ستة واحدة مطلقة و

١٤٥ خمسة مشروطة

بيان أن المشروطة بدوام الذات والمطلقة الضرورية متساويان إذا كان للذات وجود دائماً وإنّما المتغيرة بالاعتبار وإلا فمتباينان ثم إنّها إن لم يقيّد بدوام الذات دخلت المطلقة تحتها وتشتركان اشتراك الأعم والأخص ، وإن قيّدت كانتا مشتركتان في ثالث أعم اشتراك أخصّين تحت أعم والضرورة التي تقابل الإمكان هي الجامع

١٤٨

في أن غير المشروطة بدوام الذات من سائر ما فيه شرط الضرورة والدائم من غير الضرورة أصناف المطلق الغير الضروري

في أن الضروري والدائم متساويان في الكليّات ومختلفان في الجزئيّات

١٥٠

في ردّ من زعم أن كلّ حكم كلّى فهو ضروريّ ذاتيّ والنقض عليهم بالوقتيّتين

١٥١

في أن غير المشروطة بدوام الذات من سائر ما فيه شرط الضرورة يخصّ باسم المطلقة وقد يخصّ باسم الوجوديّة

(٣) إشارة إلى جهه الإمكان

في أن الممكن قد يعنى به ما يلزم سلب ضرورة العدم ، وقد يعنى به ما يلزم سلب الضرورة في الوجود والعدم وبحسب اعتبار الأوّل الأشياء ممكنة واجبة وممتنعة وبحسب الثاني ممكنة وممتنعة



- في أن الإمكان الخاص طمّا كان بإزاء سلب الضرورة الذاتية  
 ١٥٣ عن الجانبين كان واقعاً على سائر الضروريات المشروطة  
 في المعنى الثالث للإمكان وهو ما يقابل جميع الضروريات الذاتية و  
 ١٥٤ الوصفية والوقعية  
 في المعنى الرابع للإمكان وهو الإمكان الاستقبالي  
 ١٥٦ في الرد على من جعل من شرط الإمكان الاستقبالي عدم في  
 ١٥٧ الحال

(٤) إشارة إلى أصول وشروط في الجهات

- في أن الوجود لا يمانع الإمكان لأن الوجود قد يعتبر من حيث  
 تقتضيه الضرورة ذاتية أو غيرها وقد لا يعتبر من حيث هو كذلك  
 والأوّل داخل تحت الإمكان الأوّل والثاني في الثاني والثالث  
 لا ينافي الرابع إلا خصّ فضلاً عما فوقه  
 في أن الجهة والسلب إذا تقارنتا قد يكون السلب داخلاً على الجهة  
 وقد يكون العكس وبينهما فرق  
 ١٥٩

(٥) إشارة إلى تحقيق الكلية الموجبة في الجهات

- تحقيق ما يتعلّق بالموضوع وهو أنّه إذا أخذ مع لا حق يقتضي  
 العموم فلا أريد منه الكلّي المنطقي ولا العقلي بل ولا ماهي الطبيعة  
 نفسها بل ما يوصف به بالفعل على وجه يعمّ الذهن والخارج دائماً  
 ١٦١ أو غير دائم  
 بيان أن الدائم غير الضروري وفيه تعريض بأن الدوام في الكليات  
 ١٦٤ لا يفارق الضرورة

فيما يتعلّق بالوجودية اللدائمة

في ردّ من أخذ الموضوع في القضايا الفعلية بالفعل بحيث



لا يكون ما عند العقل داخلاً فيه و المذهب الآخر التابع لهذا

المذهب ١٦٦

(٦) إشارة إلى تحقيق الكلية السالبة في الجهات ١٦٧

• في أن المطلقة إذا كانت سالبة فهي على قياسها إذا كانت موجبة  
في أن المفهوم من السالبة المطلقة الكلية سلب المحمول عن جميع

١٦٨ آحاد الموضوع في جميع أوقات الوصف

رد من زعم أن المفهوم من الموجبة المطلقة الكلية إيجاب المحمول

• على جميع آحاد الموضوع

١٦٩ في تقديم السلب على الربط مع تقديم السور والموضوع عليه

في أن تقديم الموضوع على الجهة والسلب وتأخيرهما عنهما لا يتفاوت

١٧٠ في الدلالة وإن كان بينهما فرق بحسب الاعتبار

(٧) إشارة إلى تحقيق الجزئيتين في الجهات ١٧١

• مقابلة الجزئيتين على الكليتين ومعرفة حالهما منهما

في أن ما يوهم الإيجاب في الكلي من اقتضاء الدوام بحسب الوصف

• لا يتأتى في الجزئ

• إيضاح صحة اعتبار الإطلاق العام في السلب

١٧٢ (٨) تنبيه على مواضع خلاف ووافق من اعتبارى الجهة والحمل

١٧٤ (٩) إشارة إلى تلازم ذوات الجهات

• في المتلازمات من الموجبات وما يلزم غيرها من غير عكس

(١٠) وهم وتنبيه في إيضاح ما وقع من المغالطة باشتراك الإسم والخبط

١٧٦ في استعمال أحد الممكنتين أعنى الخاص والعام مقام الآخر



(المنهج الخامس في تناقض القضايا و عكسها و فصوله ستة اولها مترجم)  
( بكلام كلي و الباقية بإشارة )

(١) كلام كلي في التناقض

١٧٧

التناقض اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يستلزم صدق  
إحديهما لذاته كذب الأخرى ، و الاختلاف في سائر الجهات  
يرجع إلى ذاك الاختلاف .

في كيفية التقابل بالسلب و الإيجاب و كيفية تعلق الصدق و  
الكذب بالتقابل ، و أن الإحراف عن مراعاة التناقض لوقوع  
الإحراف عن مراعاة التقابل . و شرائط التي تجب مراعاتها في

١٧٨

التقابل

في أن المحصورات المتقابلة مع اختلاف الكيف وحصول الشرائط

١٨١

لا تتناقض إلا بشرط آخر وهو اختلاف الكم

في أن ذوات الجهة تحتاج إلى شرائط آخر تزيد على الشرائط

١٨٢

التسعة

إيراد أمثلة لامتحان المحصورات المتناقضة في المواد الثلاثة

(٢) إشارة إلى التناقض الواقع بين المطلقات و تحقيق نقيض المطلق و

١٨٣

الوجودي

رد من لم يشترط في تناقض المطلقات أكثر من اختلاف الكيف  
والكم و بيان أنه يجب مراعاة شروط تختص بذوات الجهة  
و تحقيق الحق في تناقض المطلقات و ذكر نقائص المحصورات

الأربع

بيان نقيض المطلقة التي هي أخص التي خصصت باسم

١٨٦

الوجودي

بيان أن سلب الإطلاق الذي هو نقيض الإطلاق ليس هو إطلاق

١٨٧

السلب فإذن لا نقائص للمطلقات من جنسها



- الحيلة الأولى لتصحيح القول بتناقض المطلقات وهو حمل المطلق  
على العرفية التي هي أخص من المطلقة العامة وأعم من وجه من  
الخاصة
- ١٨٨
- في أن المطلقة بعد اعتبارها عرفية تتناقض إلى الحينية التي  
هي مطلقة لأنها والعرفية داخلتان تحت المطلقة الوصفية  
في أن اختلاف الرأيين في تفسير الإطلاق لا يمنع الحيلة في تناقض  
المطلقات
- ١٨٩
- ١٩٠
- في أن القول بتناقض المطلقات حيث لا يمكن استعمال العرفية  
هناك ليس بصحيح
- ١٩١
- الحيلة الثانية لتناقض المطلقات أن يقيّد الموضوع بزمان بعينه  
وهذا مذهب قوم في تفسير الإطلاق . والفساد يتوجه حيث لا يمكنهم  
في جميع المواضع و يوجب الإعراض عن مراعاة شرائط كثيرة  
الفائدة
- 
- 
- 
- (٣) إشارة إلى تناقض سائر ذوات الجهة
- بيان أن نقيض الدائمة تقرب نقيض العرفية
- ١٩٤
- في أحكام تناقض سائر ذوات الجهة على التفصيل
- ١٩٥
- (٤) إشارة إلى عكس المطلقات
- ١٩٦
- رسم العكس المستوي
- في أن السالبة المطلقة الكلية لا تنعكس مثل نفسها إلا بشيء  
من الحيل
- ١٩٧
- ذكر حجة القائلين بانعكاس المطلقة مثل نفسها ، و جوابها
- تقرير أول الوجهين الآخرين من الإطلاق وأن به ينعكس المطلقة
- ٢٠٠
- السالبة على نفسها
- ٢٠٣
- تقرير ثاني الوجهين من الإطلاق لانعكاس المطلقة على نفسها



ذكر الحجة التي استحسنها الحكيم الفارابي وهي التي من طريق

المبائن ، والإشكال عليه بعدم الإجماع

في أن عكسي الموجبتين المطلقتين الكلية والجزئية مطلقة عامة

٢٠٤ جزئية موجبة

في أن السالبة الجزئية المطلقة لا تنعكس

٢٠٧

(٥) إشارة إلى عكس الضروريات

٢٠٨

في أن السالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل نفسها

في أن الموجبة الكلية الضرورية لا يجب أن تنعكس ضرورة بل

تنعكس جزئية موجبة مطلقة عامة وأن الجزئية منها جزئية

٢٠٩ على ذلك القياس

في أن السالبة الجزئية الضرورية لا تنعكس

٢١٠

(٦) إشارة إلى عكس الممكنات

في أن السالبة الممكنة لا عكس لها والموجبة تنعكس بالممكنة

العامة ، ورد من زعم أن السالبة الممكنة الخاصة تنعكس لأنها

في قوة الموجبة وهي تنعكس ، وأن السالبة الجزئية الممكنة

تنعكس لانعكاس موجبها الذي في قوتها .

( النهج السادس في بيان الاحوال المادية للقضايا وله فصلان الاول مترجم )

( بإشارة والاخر بتدنيب )

٢١٢

(١) إشارة إلى القضايا من جهة ما يصدق بها أو نحوه

حصر أصناف القضايا في الأربعة : مسلّمات و مضمّنات ومشبهات

٢١٣

ومخيّلات

المسلّمات معتقدات ومأخوذات

والمعتقدات ثلاثة الواجب قبولها والاشهورات والوهميات

والواجب قبولها أوليات ومشاهدات ومجرّبات ومتواترات و

قضايا قياساتها معها



- الأوليات هي القضا التي بوجبهها العقل الصريح لذاته لا لسبب  
 ٢١٤ خارج
- المشاهدات هي ما استفيد التصديق به من الحسن  
 ٢١٥
- المجربات تحتاج إلى أمرين المشاهدة المتكررة و القياس  
 الخفي والفرق بينها وبين الاستقراء مقارنتها لهذا القياس دونه  
 • وبيان ما يجري مجراها في الأمرين
- المتواترات هي التي تتبع الشهادات وهي كالمجربات في التكرار  
 ٢١٨ والقياس
- مامعها قياساتها هي مالا أجل وسط لا يعزب عن الذهن  
 ٢١٩
- المشهورات ما تطابق عليها الآراء فبعض القضايا أولى باعتبار و  
 • مشهور باعتبار
- الوهميات هي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الخ  
 ٢٢١
- المأخوذات : منها ما تقبل وتحكم بها فهي المقبولات ، ومنها ما لا تقبل  
 بل تحكم بها بحسب تسليم أو إلزام مع استنكار فهي المصادرات  
 ٢٢٣ أو مسامحة فهي الأصول الموضوعة
- المظنونات قضايا لا يجزم بها العقل منصرفاً عن مقابلاتها بل لميل  
 وترجيح والمرجع شهرة أو استناد إلى صادق أو غير ذلك فالمشهورات  
 والمقبولات من أقسامها باعتبار والثالث قديقارن التجريبات أو  
 ٢٢٤ الحدسيات فيعد من أقسامها باعتبار
- المشبهات ما تشبه الأوليات أو المشهورات ولا تكون هي هي  
 بعينها وما تشبه المشهورات معنوية ولفظية واللفظية على ستة  
 أقسام  
 ٢٢٦
- المخيالات ما يؤثر في النفس قبضاً أو بسطاً مع التصديق أو  
 ٢٢٧ لا معه



(٢) تذييب في بيان أن التسليم حال القضية من حيث يوضع وضعا وهو

٢٢٨ بتسليم من العقل أو الجمهور أو الخصم

( النهج السابع وفيه الشروع في التركيب الثاني للحجج وفصوله سبعة )  
(الخامسة غير مترجم والباقية مترجمة بإشارة )

٢٢٩ (١) إشارة إلى القياس والإستقراء والتمثيل

في أن القضايا التي يتجه إلى مطلوب يستحصل لابد وأن تنتهي  
إلى ما ليست مطلوبة بحجة وإلا لتسلسل أودار  
وجه انحصار أصناف ما يحتج بها في القياس والإستقراء و

٢٣٠ التمثيل

الإستقراء هو الحكم على كلى بما وجد في جزئياته الكثيرة  
وبيان الفرق بينه وبين القياس وتقسيمه إلى التام والناقص  
٢٣١ التمثيل هو الحكم على جزئي بمثل ما في جزئي آخر

اختلاف الفقهاء والمتكلمين في اصطلاحات التعبير عن الجزئيين  
والحكم والجامع ، و بيان أنواع التمثيل من جهة الردائة و

٢٣٢ الجودة

القياس هو المؤلف من أقوال إذا سلم لزوم عنه لذاته قول آخر

٢٣٣ وذكر ما زاده البعض في التعريف من القيد

٢٣٥ (٢) إشارة خاصة إلى القياس

القياس اقتراني واستثنائي والإقتراني حملي وشرطي

٢٣٦ (٣) إشارة خاصة إلى القياس الإقتراني

تعريف القياس الإقتراني وبيان ما اصطلاحوا عليه في تسمية  
الأجزاء و وجه التسمية و نقل ما أورده الفاضل من الإنتاج  
بلا تكرار الوسط وعدم الإنتاج مع التكرار والجواب عنه

(٤) إشارة إلى أصناف الإقترانيات الحملية



الاقترااني الحملى أربعة باعتبار أن الوسط إمّا موضوع في المقدّمين  
أو محمول فيهما أو محمول في الأولى وموضوع في الثانية أو العكس

٢٣٩ وسبب إخراج الرابع منها

٢٤٠ (٥) الشكل الأول وماله من الشرائط في الإنتاج

ما للشكل الأول من الأقسام بحسب التصور باعتبار وقوع  
المحصولات الأربع في المقدّمين ستة عشر وباعتبار وقوع ذوات  
الجهة تحصل ضروب عددها ما تحصل من ضرب عدد تلك الجهات

في نفسها

بيان أن المنتج من الأشكال الستة عشر مع رعاية شرط الإيجاب  
في الصغرى جزئياً وكلياً والكليّة في الكبرى إيجاباً وسلباً أربعة  
بيان الضروب الأربعة من صور الشكل الأول وأنها منتجات

٢٤٣ المحصولات الأربع

بيان أن الصور الأربع بيّنة الإنتاج إذا كانت الصغرى فعلية و  
غير بيّنة إن لم تكن ولها مع كبرى ممكنة أو الفعلية الضرورية  
أو غيرها ثلاث اختلاطات

٢٤٥ الإختلاط الأول وهو الإختلاط من الممكنتين

٢٤٦ الإختلاط الثانى وهو الإختلاط من ممكن ومطلق

٢٤٧ الإختلاط الثالث وهو الإختلاط من ممكن وضروري

بيان أن الصغرى السالبة المستلزمة موجبتها تنتج كما تنتج

٢٤٩ موجبتها

في أن النتيجة في الكميّة تتبع الصغرى وفي الكيفيّة والجهة  
الكبرى والرد على من جعلها تابعة لأخس المقدّمين في كل

شيء

في أن الصغرى الضرورية والكبرى العرفيّة الوجوديّة لا ينتظم



منهما قياس صادق إلا ما إذا كانت الكبرى أعم ، وبيان أن مورد  
الإستثناء استثناء ثانٍ عن وجوب متابعة النتيجة الكبرى وتحقيق  
تعليله وتوجيهه تعليل الشيخ ورد تعليل صاحب البصائر ، وإلحاق  
استثناء ثالث وهو ما إذا كانت الكبرى وحدها وصفيّة وبيان أن  
كل مورد يخالف يرجع إلى أحد الثلاثة

٢٥٢

(٦) إشارة إلى الشكل الثاني

٢٥٤

في أن شرط إنتاج الشكل الثاني كليّة الكبرى واختلاف  
المقدّماتين ، وبيان أن اختلافهما هذا ليس في الكيف لأن  
المختلفين في الكيف قد يجتمعان على الصدق بل بحيث لا يصح  
الجمع ، وأن المطلقات والممكنات بسيطة ومختلطة لا تنتج  
بيان أن القياس المرتب من مطلقتين مختلفتي الكيفيّة غير  
منتج ، وأن الإحتجاج بالرد والخلف على الإستنتاج لا يطرد  
في المطلق العام والوجودي العام لأن المطلقات لا ينعكس سواها  
ولا تتناقض في جنسها ، وإنّما تنتج منها ما لها عكس أو يكون لها

٢٥٥

نقيض من بابها

٢٥٧

في أن حكم نتيجة الشكل الثاني في الجهة للسالبة

في أن رعاية الشرطين تقتضي أن يكون المنتج من الصور الستة  
عشر أربعة : الأول من كليتين كبراه سالبة وينتج بالرد إلى الثاني  
من الأول وهو بانعكاس الكبرى ، والثاني من كليتين صغراه  
سالبة وينتج بعكس الصغرى وجعله كبرى ثم عكس النتيجة ، والثالث  
من موجبة جزئية صغرى و سالبة كليّة كبرى و ينتج كالأول ،  
والرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كليّة كبرى وينتج بالخلف  
والإفترض

بيان أن الممكنة المختلطة الغير المنعكسة لا ينتج لما بين في



- المطلقة البسيطة و بالمنعكسة سالبة نيعقد و موجبة لا نيعقد ،  
ورد صاحب البصائر فيما زعمه من إنتاج الصغرى العرفية  
الوجودية السالبة مقترنة بالكبرى الممكنة موجبة جزئية ممكنة  
٢٦٠ عامة بناءً على مذهبه من انعكاس الصغرى كنفسها  
تفصيل ما استثناه الشيخ من دون ذكر وتفصيل من صورة اختلاط  
٢٦٣ الممكنة بالمطلقة المنعكسة الموجبة  
في أن المختلط من الممكن و المشروط بالوصف ينتج بشرط  
وقوع الشروط في الكبرى وأن تكون الجهتان بحيث لا يمكن  
٢٦٤ اجتماعهما على الصدق  
٢٦٧ بيان صور الممكن والضروري  
٢٦٨ (٧) إشارة إلى الشكل الثالث  
في أن الشكل الثالث يشترط في إنتاجه كون الصغرى موجبة  
أو في حكمها و كلية إحدى المقدماتين ، ومع رعاية الشرطين  
المنتجات من صوره الستة عشر ست لاقتران الصغرى الكلية  
٢٦٩ بالمحصورات والجزئية بالكليتين ، ونتائجها جزئية  
في أن استنتاج صور الشكل الثالث بالرد إلى الشكل الأول  
أما إذا كانت الكبرى كلية فبعكس الصغرى وأما إذا كانت  
جزئية موجبة فبعكس الكبرى و جعلها صغرى ثم عكس  
٢٧٠ النتيجة  
بيان أن العبرة في الجهة للكبرى أما فيما يحفظ فيه الجهة فظاهر  
وذلك في الأربعة التي تنعكس صغرا وأما فيما لا يحفظ فبالخلف  
أو الافتراض  
في أن السادس من الصور المنتجة وهو ما إذا كانت الكبرى  
جزئية سالبة حيث لا عكس لها فيتبين إنتاجه بالخلف و



الإفترض ٢٧٢

( النهج الثامن في القياسات الشرطية وفي توابع القياس وفصوله أربعة )  
( كلها مترجمة بأشارة )

(١) إشارة إلى اقترانات الشرطيات

٢٧٣

بيان اقتصار الشيخ من اقتران الشرطى متصلة ومنفصلة بسيطة  
ومركبة ومنهما مركبة مع الحمل على ما يوافق الطبع وهي المنفصلة  
مع الحمل والمتصلة معه والمتصلتين ، وترك المنفصلة والمركبة  
منها ومن المتصلة وبيان أن أمر المتصل والمنفصل في الحصر  
والإهمال والتناقض والعكس يجرى مجرى الحملات

في أن المنفصلة المركبة مع الحملية قد تقع كبرى وقد تقع صغرى  
والأول يقع على الأشكال الثلاثة وصورها المنتجة تلك الصور ، و  
الثاني مع مطابقة عدد الحملات عدد أجزاء المنفصلة إما مشتركة  
في المحمول وأجزاء المنفصلة في الموضوع فينقسم على هيئة الأشكال  
الثلاثة وفي الأولين النتيجة حملية والثالث بعيد عن الطبع ، وإما  
غير مشتركة في المحمول فالنتيجة منفصلة غير حقيقية

٢٧٦

صورة اقتران المتصلة مع الحملية وهي بحسب وقوع الحملية  
صغرى أو كبرى مشاركة المتصلة في مقدمها أو تاليها يحصل

٢٧٧

اقترانات أربعة وبيان مالها من الضروب القريبة إلى الطبع

٢٧٨

صورة اقتران المتصلتين وبيان بعض مالها من الضروب

(٢) إشارة إلى قياس المساواة

في أن هيئة قياس المساواة مخالفة للقياس إذ لا شركة في تمام  
الوسط ولذلك يستحق أن يسمى باسم ويجعل باباً يرجع إليه  
في أمثاله وبيان أنه يمكن أن يعد في القياسات المفردة ويمكن  
أن يعد في المركبة فهو إما مفرد اقترانى أو مركب من اقترانيين



٢٧٩ ولا ربط له بالإستثنائي

٢٨٠ (٣) إشارة إلى القياسات الشرطية الإستثنائية

في أن الإستثنائية قد يجعل فيها متصلة يستثنى عين مقدمها  
فينتج عين التالي أو نقيض تاليها فينتج نقيض المقدم ، وبيان أنه

٢٨١ لا يمكن استثناء عين التالي ولا نقيض المقدم

في أن الإستثنائية قد يجعل فيها منفصلة حقيقية فباستثناء كل  
جزء ينتج نقيض ماسواه ، و نقيض كل جزء عين ماسواه . أو غير  
حقيقية مانعة الخلو تنتج بالنقيض وممانعة الجمع بالعين

٣٨٢ (٤) إشارة إلى قياس الخلف

في أن قياس الخلف مركب من قياسين اقتراني شرطى مركب  
من متصلة مقدمها فرض المطلوب غير حق و تاليها وضع نقيض  
المطلوب على أنه حق ومن حملية تشاركيها في مقدم تاليها ، ومن  
استثنائي يستثنى فيه نقيض تاليها . و رد شكوك ربما يورد على

٢٨٥ الخلف ، ورد مذاهب أخر فيه

في أن القياس المستقيم الحملى كيف يرد إلى الخلف و الخلف

٢٨٥ كيف يرجع إليه

(النهج التاسع وفيه بيان قليل للعلوم البرهانية و فصوله)

( ستة كلها مترجمة بأشارة )

٢٨٧ (١) إشارة إلى أصناف قياسات من جهة موادها وإيقاعها للتصديق

في بيان الأحوال المادية للقياسات و هى باعتبار إفادة التصديق  
الجازم المعتبر كونه حقاً يكون حقاً أو لا يكون أو غير المعتبر و  
غير الجازم و عدم افادة التصديق ينقسم الى أصناف خمسة :

البرهان والسفسطة والجدل والخطابة والشعر . و بيان أن في غير  
المعتبر كونه حقاً إن لم يعتبر عموم الإعراف فهو شغب و يندرج



- مع السفسطة تحت المغالطة
- في أن الأقسام الحقيقية للحجج بحسب المادة هي القياسات  
البرهانية و الجدلية والخطابية و الشعرية و أمّا المغالطات  
فليست من أقسامها حقيقة ، و بيان تقسيمات أخرى إلى هذه الأقسام  
باعتبار الوجوب والإمكان أو الصدق والكذب
- (٢) إشارة إلى القياسات والمطالب البرهانية
- بيان أن لكل قسم من المطالب الضرورية والممكنة والوجودية  
الغير الضرورية في العلوم مواد محصورة منتجة لها ، و ليس  
المطالب العلمية منحصرة في الضروري أو الضروري والوجودي  
الأكثرى و إنما ذلك بحسب الأغلب . و أن المبرهن ينتج  
الضروري من الضروري وغير الضروري من غير الضروري خلطاً  
أوصريحاً وهذا أحد شرائط مقدمات البرهان
- في تخطئة المتأخرين فيما فهموه من كلام المعلم الأول أن  
البرهان مؤلف من مقدمات يقينية لمطلوب يقيني يكون الحكم  
فيه ضرورياً لا يزول و تأويل كلامه على وجه يطابق الحق
- في أن الضروري في كتاب البرهان أعم منه في كتاب القياس أي  
يكون مطلقة عرفية شاملة للضرورة بحسب الذات و بحسب  
الوصف وهذا أيضاً أحد شرائط مقدمات البرهان ، وعدّ الثلاثة  
الباقية من الشرائط و بيان جهة اقتصار الشيخ على الشرطين
- في أن المطالب البرهانية هي الأعراض الذاتية الغير المقومة  
فإن الذاتيات المقومة لا تطلب و الرد على أهل الظاهر من  
الجدليين
- (٣) إشارة إلى الموضوعات والمبادئ والمسائل في العلوم .
- في موضوع العلم و أنه قد يكون واحداً مطلقاً أو من حيث ما



يعرض له عارض ذاتي أو غريب وقد يكون كثيراً متناسبة من جهة

الشركة في ذاتي أو عرضي

في أن مبادئ العلم تصورات هي حدود موضوعه أو جزئيه أو جزئيه

تحت أو ذاتي له ، وتصديقات بيئته أو غير بيئته يبين في علم آخر يكون

مسائل له ، وهي أصول موضوعه و مصادرات و تفتتح العلوم بها

وقد تختلط بمسائلها و إذن يجب تقديمها على المحتاج إليها من

العلم ، و التصدير مطلقاً أولى . و مسائل العلم هي مطالبه الذي

٢٩٩ يشتمل عليها ويتبين فيه

٣٠١

(٤) إشارة إلى نقل البرهان و تناسب العلوم

في أن بين موضوعي علمين إما عموم و خصوص تحقيقي وهو الذي

بأمر ذاتي أو غير تحقيقي وهو الذي بأمر عرضي واحداً في العام

مطلقاً و في الخاص مقيداً أو متعدداً لكن العام عرض للخاص ،

و إما أن لا يكون بينهما عموم و خصوص فإما أن يكون شيئاً

واحداً يختلف بقيدتين وإما أن يكون شيئين مختلفين بينهما

تشارك لكن عن جهتين أو داخلان تحت ثالث و الداخلان قد

يقارن أحدهما أعراضاً ذاتية للآخر فإذن وضع علم تحت آخر

يكون على أربعة أوجه

في أن العلم الداخل تحت الآخر مبادمه الغير البيئنة مسائل

٣٠٤ للذي فوقه

في أن العلوم قد يترتب حتى ينتهي إلى العلم الذي موضوعه

الموجود ، و بيان معنى نقل البرهان

٣٠٦

(٥) إشارة إلى برهان لم وبرهان إن

في أن برهان إن ما كان الأوسط علّة لحصول التصديق بالحكم

و علّة لوجوده في الخارج وهو أحق باسم البرهان ، و برهان لم



لم يكن الأوسط علة لوجوده في الخارج و اختص منه ما كان  
الأوسط معلولا لوجود الحكم في الخارج باسم الدليل  
بيان الفرق بين عليّة الأوسط لوجود الأكبر أو معلوليّته له  
مطلقا و بين عليّته و معلوليّته له في الأصغر ، و أنّه ربّما يكون  
الأوسط معلولا لوجود الأكبر و علة له في الأصغر

(٦) إشارة إلى المطالب

تقسيم المطالب إلى أصول و فروع و أنّ أهمّياتها ثلاثة في قوّة  
ستّة و قيل أربعة اثنان للتصور و اثنان للتصديق ، و بيان مطلبى

هل و أنّ الطالب به يطلب أحد طرفي النقيض  
في أنّ الطالب بما الأول يطلب ماهيّة ذات الشئ ، و يجاب  
بأصناف المقول في جواب ماهو و قد يجاب بالحدود الحقيقيّة و قد

يجاب بالرسوم على التوسّع ، و بما الثاني ماهيّة مفهوم الإسم

في بيان تقدّم ما الطالب لشرح الإسم على مطلبى هل

في أنّ الطالب بأيّ يطلب تمييز الشئ ، عمّا عداه ذاتيّاً أو عرضيّاً

و بيان سبب الاختلاف في عدّة من الأصول

في أنّ الطالب بلم يطلب العلة في التصديق أو في الوجود

في المطالب الجزئيّة وهي كيف و أين و متى و كم و من

( النهج العاشر في القياس المغالطية و فيه فصل )

( واحد غير مترجم )

(١) في الغلط الواقع لسبب يرجع إلى التأليف القياسي و ما لا يرجع إليه

في أنّ ما يرجع إلى التأليف إمّا أنّه يرجع إلى الصورة وهو إمّا

بحسب نسبة بعض المقدمات إلى بعضها أو إلى النتيجة ، و إمّا

أنّه يرجع إلى المادّة وهو بأن يكون المقدمات إذا اعتبرت على

الوجه الواجب يختل الصورة و إذا وضعت على الهيئة لم يكن



مسلمة و وضع ما ليس بعلة علة و المصادرة على المطلوب من قبيل ما يرجع إلى الصورة والخفى من المصادرة ماتقع في أقيسة مركبة والرد على الفاضل الشارح في أنهما مما يرجع إلى المادة في أن الغلط الواقع لسبب لا يرجع إلى التأليف قد يكون لفظياً و ينحصر في ستة و الشيخ عد منها خمسة و بقى واحد منها

سيدكره ٣١٦

في أن الغلط الواقع لسبب لا يرجع إلى التأليف قد يكون معنوياً و هو إما في تأليف القضايا و هو ثلاثة إيهام العكس و أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل ، أو في التأليف بين القضايا و هو إما قياسي مر ذكره أو غير قياسي و هو جمع المسائل في مسألة واحدة . وأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل و إغفال توابع

الحمل من جملة سوء اعتبار الحمل ٣١٨

عد أسباب المغالطات و الإشارة إلى القسم الذي لم يذكره من

اللفظية و إسقاط قسم مما ذكره من المعنوية ٣٢٠

في أن اشتباه الإعراب و اشتباه الشكل يمكن إدخاله في

المغالطات اللفظية

J & K UNIVERSITY LIB

Acc No... 66464...

Date ... 14.10.68



**DATE LABEL**

Page No 70 Page  
Date & Page

3 2 2  
1 4

336

Call No.....

Account No.....

Date... 12.4.55...

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last stamped above. *date*  
An overdue charges of 6 nP. will be levied for each day. The book is  
kept beyond that day.



Page No 70569  
ask at page.

Account No. ....

Date... 12.4.55...

This book should be returned on or before the last stamped above. An overdue charges of 6 nP. will be levied for each day. The book is kept beyond that day.





**ALLAMA  
IQBAL LIBRARY**

**UNIVERSITY OF KASHMIR  
HELP TO KEEP THIS BOOK  
FRESH AND CLEAN**